شرح التسهيل

لابن مالك

جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي

« ٦٠٠ - ٦٧٢ هـ »

تحقيق

الدكتور عبد الرحمن السيد

الدكتور محمد بدوي المختون

الجزء الثاني

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان

الطبعة الأولى
١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر – المهندسين – جيزة
☎ ٣٤٥٢٥٧٩ – فاكس ٣٤٥١٧٥٦
المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل
أرض اللواء – ☎ ٣٤٥٢٩٦٣
ص . ب ٦٣ إمبابة

شرح التسهيل

لابن مالك

باب الأحرف
الناصبة الاسم الرافعة الخبر

ص : وهى : إنّ للتوكيد ، ولكنّ للاستدراك ، وكأنّ للتشبيه ، وللتحقيق أيضا على رأى ، وليت للتمنى ، ولعل للترجى والإشفاق والتعليل والاستفهام . ولهن شَبَه بكان الناقصة فى لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوسا ، ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل أخر ، تنبيها على الفرعية ، ولأن معانيها فى الأخبار فكانت كالعمد ، والأسماء كالفضلات ، فأعطيا إعرابهما .

ويجوز نصبهما بليت عند الفراء ، وبالخمسة عند بعض أصحابه ، وما استشهد به محمول على الحال . أو على إضمار فعل ، وهو رأى الكسائى .

ش : اعتبار الأصل يقتضى كون أحرف هذا الباب خمسة لا ستة كما يقول أكثر المصنفين ، ويكملون الستة بأنّ المفتوحة ، ولا حاجة إلى ذلك ، فإنها فرع المكسورة ، وسأبين / ذلك إن شاء الله تعالى . ومتبوعى فيما اعتبرته سيبويه ، فإنه قال[1] : هذا باب الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده » . وكذا قال المبرد فى المقتضب[2] ، وابن السراج فى الأصول[3] . ولو قال : باب الأحرف ، لكان أولى من قوله : باب الحروف ، لأن أحرفا جمع قلة ، وحروفا جمع كثرة ، والموضع موضع قلة ، ألا أن كل واحد من جمع القلة والكثرة قد يقع موقع الآخر ، ومنه قول تعالى[4] : ﴿ والمطلقات يتربصْن بأنفسهن ثلاثة قُروء ﴾ . وقد قيل : إن المسوغ لوقوع قروء موقع أقراء اختلاف عوائد النساء ،

٦٥/ب

---

(١) الكتاب : ١٣١/٢ .

(٢) المقتضب : ١٠٧/٤ .

(٣) الأصول لابن السراج ٢٢٩/١ .

(٤) سورة البقرة ، آية : ٢٢٨ .

وباعتبار هذا يلزم حصول الكثرة ، وكذا ما قال سيبويه يحمل على أنه ملحوظ به ما يعرض لإنّ من فتح همزتها ، ومن تخفيف نونها فى الحالين ، ومن تخفيف نون كأن : وما يستعمل فى لعل من لغات .

فإن قيل : إذا كان تفريع أنّ سببا لعدم الاعتداد بها ، فينبغى ألا يعتبر بكأنّ ، فإن أصل : كأنّ زيدا أسد ، إنّ زيدا كالأسد .

فالجواب : أن أصل كأن منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به ، بخلاف أن فليس أصلها منسوخا ، بدلالة جواز العطف بعدها على معنى الابتداء ، كما يعطف عليه بعد المكسورة ، فاعتبرت فرعية أن لذلك دون كأن .

وقد قرنْتُ كل واحد من هذه الأحرف بمعناه ، فمعنى إنّ التوكيد ، ولذلك أجيب بها القسم نحو : والله إنك لفطن .

ومعنى لكن الاستدراك . ولذلك لا يكون إلا بعد كلام ، نحو[1] : ﴿ فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم ﴾ .

وكأن للتشبيه المؤكد نحو : كأن زيدا أسد ، فإن أصله : إن زيدا كالأسد ، فقدمت الكاف ، وفتحت الهمزة ، وصار الحرفان حرفا واحدا مدلولا به على التشبيه والتوكيد . وزعم بعضهم أن كأن قد تكون للتحقيق دون تشبيه ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر[2] :

وأصبحَ بطنُ مكة مُقْشَعِرًّا ... كأنّ الأرض ليس بها هشامُ

واستشهد أيضا بقول الآخر[3] :

كأنى حين أُمسى لا تُكلمنى ... ذو بُغية يبتغى ما ليس موجودًا

---

(١) سورة الأنفال ، آية : ١٧ .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله الحارث بن خالد المخزومى ، الاشتقاق لابن دريد ص ١٠١ و ١٤٧ ، ومغنى اللبيب ١٦٣/١ ، وشرح شواهد المغنى ٥١٥/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٦٩/٤ ، وشعر الحارث بن خالد المخزومى . د / الجبورى ص ٩٢ – ٩٣ ، والدرر ١١١/١ .

(٣) البيت من البسيط ، نسب لعمر بن أبى ربيعة ، وليزيد بن الحكم الثقفى . الديوان ص ١٤٣ وروايته : كأنه يوم والمحتسب ١٥٥/٢ [وروايته :... متيم يشتهى] ، وابن يعيش ٧٧/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٤٩/٦ . البغية : بضم الباء وكسرها ما ابتغيته .

والصحيح أن كأن لا يفارقها التشبيه ، ويخرج البيت الأول على أن هشاما وإن مات فهو باق ببقاء من يخلفه بسيره ، وأجود من هذا أن تجعل الكاف من كأن فى هذا الموضع كاف التعليل المرادفة اللام ، كأنه قال :

وأصبح بطن مكة مقشعرا ... لأن الأرض ليس بها هشام

وعلى هذا حمل قوله تعالى [1] : ﴿ ويكأنه لا يفلح الكافرون ﴾ . وأكثر ما تزاد الكاف بهذا المعنى مقرونة بما كقوله تعالى [2] : ﴿ واذكروه كما هداكم ﴾ . ومنه ما حكاه سيبويه من قول بعضهم : كما أنه لا يعلم فغفر الله له ، وأما البيت الثانى فلا حجة فيه ، لأن التشبيه فيه يتبين بأدنى تأمل .

وكون ليت للتمنى ، ولعل للترجى ظاهر ، والفرق بينهما أن التمنى يكون فى الممكن وغير الممكن ، والرجاء لا يكون إلا فى الممكن .

وتكون لعل للإشفاق كقوله تعالى [3] : ﴿ فلعلك باخِعٌ نفسَك ﴾ . وكقول الشاعر [4] :

أتَوْنى فقالوا ياجميل تَبَدّلت ... بُثَينةُ أَبدالا فقلت لعلها

وعلّ حِبالا كنتُ أحكمتُ فتْلَها ... أُتيحَ لها واشٍ رفيقٌ فحلها

وتكون لعل أيضا للتعليل كقوله تعالى [5] : « فقولا له قولا لَيِّنا لعله يتذكر أو يخشى ﴾ . وكقول الشاعر [6] :

وقلتم لنا كُفُّوا الحروب لعلنا ... نكف ووثقتم لنا كل موثق

فلما كففنا الحرب كانت عهودُكم ... كلَمْع سَرَابٍ فى الملا متألق

قال الأخفش فى المعانى « لعله يتذكر » نحو قول الرجل لصاحبه : افرغ لعلنا

---

(١) سورة القصص ، آية : ٨٢ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٩٨ .

(٣) سورة الكهف ، آية : ٦ .

(٤) البيتان من الطويل ، وهما لجميل يعاتب بثينة . ديوانه ص ١١٨ . والدرر ١/١١٣ .

(٥) سورة طه ، آية : ٤٤ ، وراجع معانى القرآن للأخفش ٢/٦٣١ .

(٦) البيتان من الطويل ، أمالى ابن الشجرى ، والحماسة البصرية ١/٢٥ ، ٢٦ ، غير منسوبين فيهما .

تتغدى ، والمعنى : لنتغدى . ويقول الرجل : اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك ، أى لتأخذه ، وهذا نصه .

وتكون لعل أيضا للاستفهام كقوله تعالى[1] : ﴿ وما يدريك لعله يَزّكّى ﴾ . وكقول النبى ﷺ لبعض الأنصار رضى الله عنهم وقد خرج إليه مستعجلا[2] : « لعلنا أعجلناك » .

وسبب إعمال هذه الأحرف اختصاصها بمشابهة كان الناقصة فى لزوم المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما ، فاللزوم مخرج لما يدخل عليهما وعلى غيرهما كألا وأما الاستفتاحيتين ، والاستغناء بهما مخرج للولا ولوما الامتناعيتين ، ولإذا المفاجأة ، فإنهن يشبهن كان فى لزوم المبتدأ والخبر ، ويفارقنها بافتقار لولا ولوما إلى الجواب ، وافتقار إذا إلى كلام سابق .

وضم أكثر النحويين إلى المشابهة من الوجه المذكور المشابهة بسكون الوسط وفتح الآخر ، والصحيح عدم اعتبار ذلك ، إذ لو كان سكون الوسط معتبرا لم يعتد بلكن لأن وسطها متحرك ، ولو كان فتح الآخر معتبرا لزم إبطال / عمل إن وأن وكأن[3] عند التخفيف .

١/٦٦

وزاد الزجاجى فى المشابهة المعتبرة الاتصال بالضمائر المنصوبة ، وهذا عجيب ، فإن الضمائر المنصوبة لم تتصل بهذه الأحرف إلا بعد استحقاق العمل ، فصح أن المعتبر من المشابهة ما اقتصرت على ذكره من لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما . إلا أن هذه الأحرف لما كانت فروع كان فى عمل الرفع والنصب ، قدم معهن عمل النصب على الرفع تنبيها على الفرعية ؛ لأن الأصل تقديم الرفع ، ولم يحتج إلى ذلك فى « ما » المحمولة على ليس لأن فرعيتها ثابتة بيّنة الثبوت لعدم اتفاق العرب على إعمالها ، وببطلان عملها عند نقض النفى بإلا ، أو تقدم الخبر ، أو وجود إنْ ، فاستغنت عن جعل عملها عكس عمل كان .

---

(١) سورة عبس ، آية : ٣ .

(٢) اللؤلؤ والمرجان ١/٨٠ رقم ١٩٦ : أخرجه البخارى فى ٤ - كتاب الوضوء ٣٤٠ باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين .

(٣) فى ب : ولكن .

وقيل : لما كان معنى كل واحد من هذه الأحرف لا يتحقق حصوله إلا فى الأخبار ، تنزلت منهن منزلة العمد من الأفعال ، فأعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع ، وتنزلت الأسماء منها منزلة الفضلات ، فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب .

وأجاز الفراء نصب الاسم والخبر معا بليت ، ومن حجته على ذلك قول الشاعر[1] :

ليت الشبابَ هو الرجيعَ على الفتى   والشيب كان هو البدى الأول

وأجاز بعض الكوفيين ذلك فى كل واحد من الخمسة ، ومن حجج صاحب هذا المذهب قول النبى ﷺ[2] : « إن قعر جهنم لسبعين خريفا » . ومن حججه قول الشاعر[3] :

إذا اسودّ جُنْحُ الليل فلْتأتِ ولتكُن   خطاك خِفافا إنّ حُرَّاسَنا أسْدَا

ومنه قول الراجز[4] :

إن العجوزَ خَبّةً جَرُوزا   تأكُلُ كلَّ ليلة قفيزا

ومثله[5] :

كأنّ أذْنَيه إذا تشَوّفا   قادمةً أو قلما محرفا

ولا حجة فى شيء من ذلك لإمكان رده إلى ما أجمع على جوازه . أما البيت الأول فيحمل على تقدير كان ، والأصل : ليت الشباب كان الرجيع ، فحذفت كان ، وأبرز الضمير ، وبقى النصب بعده دليلا ، ومثل هذا من الحذف ليس ببدع ، وقد

---

(١) البيت من الكامل ، نسبه للقطامى محقق المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٠٧ وذكره دون نسبة معانى القرآن للفراء ٣٥٢/٢ ، وابن الشجرى ٦٩/١ ، والجنى الدانى ص ٤٩٣ .

(٢) صحيح مسلم ٤٧٥/٦ ، ورياض الصالحين ص ١١٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله عمر بن أبى ربيعة . شرح أبيات مغنى اللبيب ١٨٣/١ ، والدرر ١١١/١ ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) الدرر ١١٢/١ . غير منسوب .
الخبة : الماكرة . الجروز : الأكول . القفيز : مكيال .

(٥) رجز ، نسب للعمانى محمد بن ذؤيب ، ولأبى نخيلة .
شرح أبيات مغنى اللبيب ١٧٧/٤ ، والدرر ١١٢/١ . تشوفا : نصبتا . محرفا : مقطوطا بانحراف .

روى عن الكسائى أنه كان يوجه هذا التوجيه فى كل موضع نصب[1] فيه بعد شىء من هذه الأحرف ، ويقوى ما ذهب إليه إظهار كان بعد ليت وإن كثيرا[2] ، كقوله تعالى[3] : ﴿ يا ليتنى كنت معهم ﴾ و[4] : ﴿ يا ليتنى كنت ترابا ﴾ و[5] : ﴿ إن الله كان بكم رحيما ﴾ ، و[6] : ﴿ إن الله كان على كل شىء حسيبا ﴾ و[7] : ﴿ وما تفعلوا من خير فإن الله كان به عليما ﴾ و[8] : ﴿ إنك كنت بنا بصيرا ﴾ و[9] : ﴿ إنه كان بى حفيا ﴾ . فجاز إضمار كان هنا لكثرة إظهارها ، كما جاز ذلك فى : ما أنت وزيدا ، وكيف أنت وقصعة من ثريد . ويحمل الحديث على أن القعر فيه مصدر قَعَرت الشىء إذا بلغت قعره ، وهو اسم إن ، و « لسبعين خريفا » ظرف مخبر به ، لأن الاسم مصدر ، وظروف الزمان يخبر بها عن المصادر كثيرا . ويقدر : إن حراسنا أسدا ، كأنه قال : إن حراسنا يشبهون أسدا ، أو كانوا . وأما قول الراجز فمحمول على أن تأكل خبر إنّ ، وخبة جروزا حالان من فاعل تأكل ، ولا تكلف فى هذا التوجيه . وأما قول الآخر فمحمول على أن قادمة وقلما منصوبان بفعل مضمر ، والتقدير : كأن أذنيه إذا تشوفا يخلفان قادمة .

وزعم أبو محمد بن السيد أن لغة بعض العرب نصب خبر إن وأخواتها .

ص : وما لا تدخل عليه دام لا تدخل عليه هذه الأحرف ، وربما دخلت إن على ما خبره نهى ، . وللجزأين من بعد دخولهن ما لهما مجردين ، لكن يجب هنا تأخير الخبر ، ما لم يكن ظرفا أو شبهه فيجوز توسيطه ، ولا يخص حذف الاسم

(١) فى الأصل رفع ، والتصويب من النسخة ب ص ١٦٣ .
(٢) العبارة فى الأصل : إظهار ليت وإن كثيرا بعد ليت ، وفيها اضطراب واضح .
(٣) سورة النساء ، آية : ٧٣ .
(٤) سورة النبأ ، آية : ٤٠ .
(٥) سورة النساء ، آية ٢٩ .
(٦) سورة النساء ، آية : ٨٦ .
(٧) سورة النساء ، آية : ١٢٧ .
(٨) سورة طه ، آية : ٣٥ .
(٩) سورة مريم ، آية : ٤٧ .

المفهوم معناه بالشعر ، وقلما يكون إلا ضمير الشأن ، وعليه يحمل[1] : « إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » لا على زيادة من ، خلافا للكسائى .

وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا ، خلافا لمن اشترط تنكير الاسم . وقد يسد مسده واو المصاحبة ، والحال ، والتزم الحذف فى « ليت شعرى » مُرْدَفا باستفهام .

وقد يخبر هنا ـ بشرط الإفادة ـ عن نكرة بنكرة أو بمعرفة ، ولا يجوز نحو : إن قائما الزيدان ، خلافا للأخفش والفراء . ولا نحو : ظننت قائما الزيدان ، خلافا للكوفيين .

ش : قد تقدم فى باب كان الإعلام بالمبتدآت التى تدخل عليها كان وأخواتها ، وبيان أن دام تشارك فى ذلك وتزيد بأنها لا تدخل على مبتدأ خبره مفرد طلبى ، فلذلك خصصتها بالإحالة عليها هنا فقلت : « وما لا تدخل عليه دام لا تدخل عليه هذه الأحرف » فعلم بهذا أن هذه الأحرف لا تدخل على ما خبره جملة طلبية نحو . زيد هل قام ؟ وعمرو أكْرِمْه ، وخالد لا تهنه . ثم نبهت على ما شذ من دخول إن على ما خبره نهى كقول الشاعر[2] : / ٦٦/ ب

إنّ الذين قتلتُم أمسِ سيدَهـــم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

ثم أشرت إلى أن للجزأين من الأحوال والأقسام بعد دخول هذه الأحرف ما كان لهما قبل دخولهن . فكما انقسم المبتدأ إلى اسم عين وإلى اسم معنى ، كذلك ينقسم مع إن وأخواتها نحو : إن العالم فاضل ، وإن العلم فضل . وكما انقسم الخبر فى باب الابتداء إلى الأقسام المتقدم ذكرها ثم ، كذلك ينقسم إليها فى هذا الباب . وكما استصحبت الأقسام تستصحب الأحوال والشروط ، ومن الشروط عود ضمير من

---

(١) القسطلانى ٥٧١/٨ ، وفى شواهد التوضيح ص ١٤٨ : أخرجه مسلم فى ٣٧ كتاب اللباس والزينة حديث ٩٨ .

(٢) البيت من البسيط . وقائله أبو مُكْعِت أخو بنى سعد بن مالك يخاطب به بنى سعد بن ثعلبة فى شأن غلام منهم قتلوه .

شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٢٩/٧ ، والدرر ١١٢/١ ـ ١١٣ .

الجملة المخبر بها ، ومن الأحوال جواز حذف الضمير لدليل ، كقول الشاعر[1] :

وإن الذى بينى وبينك لا يفى بأرض أبا عمرو لك الدهر شاكر

أراد : لا يفى به أو من أجله .

وقد تقدم بيان موجب تقديم منصوب هذا الباب وتأخير مرفوعه فلا يجوز الإخلال بمقتضاه . فإن كان الخبر ظرفا أو مجرورا جاز تقديمه ، لأنه فى الحقيقة معمول الخبر ، وكان حقه ألا يتقدم على الاسم كما لا يتقدم الخبر ، إلا أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما ، فلذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه ، وبين كان واسمها وخبرها ، وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن ، نحو : أغدا تقول زيدا قائما . ولم يبطل عمل « ما » تقديمهما على اسمها ، نحو : ما غدا زيد راحلا . واغتفر تقديمهما على العامل المعنوى ، نحو : أكل يوم لك درهم ، وعلى المنفى بما ، نحو : قول الصحابة رضى الله عنهم[2] :

ونحن عن فضلك ما استغنينا

ولو عومل غيرهما معاملتهما فى ذلك لم يجز .

والأصل فى الظرف الذى يلى إنّ أو إحدى أخواتها أن يكون ملغًى ، أى غير قائم مقام الخبر ، نحو : إنّ عندك زيدا[3] مقيم ، وكقول الشاعر[4] :

فلا تَلْحَنِى فيها فإن بحُبِّها أخاك مصابُ القلب جَمٌّ بلابلُه

فأما القائم مقام الخبر فجدير بألا يليها لقيامه مقام ما لا يليها ولكن اغتفر إيلاؤه إياها التفاتا إلى الأصل .

وقد عاملوا الحال معاملة الظرف فأَوْلَوْها كأنّ ، ومنه قول الشاعر[5] :

---

(١) البيت من الطويل .

(٢) رجز نسب لعبد الله بن رواحة ، ولعامر بن الأكوع . شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٥١/٢ و ٢٥٢ . والدرر ٩٥/٢ .

(٣) فى ب : زيد .

(٤) البيت من الطويل. العينى ٣٠٩/٢ ، غير منسوب فيه ، وشرح المرادى ص ١٨٧ ، والدرر ١١٣/١ ، قال : لم أعثر على قائله .

(٥) البيت من الوافر ، وقائله أبو الغول الطهوى . مغنى اللبيب ٨٣/٢ ، وشرح المرادى ص ١٨٧ وشرح =

كـأنّ وقـد أتى حَـوْل كَمِيــــل   أثافيَهـــــــا حمامـــاتٌ مثـــولُ

ويجوز حذف الاسم إذا فهم معناه ، ولا يخص ذلك بالشعر ، بل وقوعه فيه أكثر ، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره ، ومن وقوع ذلك فى غير الشعر قول بعضهم : إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ ، حكاه سيبويه عن الخليل[1] مريدا به : إنه بك زيدٌ مأخوذ ، وعليه يحمل قوله ﷺ[2] : « إنّ من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » . هكذا رواه الثقات بالرفع . وحمله الكسائىُ على زيادة من ، وجعل أشد الناس اسما ، والمصورون خبرا ، والصحيح أن الاسم ضمير الشأن ، وقد حذف كما حذف فى : إن بك زيد مأخوذ ، لأن زيادة من مع اسم إن غير معروفة . وحكى الأخفش : إن بك مأخوذ أخواك ، وتقديره : إنك بك مأخوذ أخواك ، فحذف الاسم ، وهو ضمير المخاطب ، وجعل « مأخوذ » خبرا مرتفعا به أخواك ، كما كان يرتفع بيؤخذ ، ولا يجوز أن يكون التقدير : إنه بكِ مأخوذ أخواك ، لأن الصفة المرتفع بها ظاهر بمنزلة الصفة المرتفع بها مضمر فى أنها لا تسد مسد جملة ، ولا يكون مفسر ضمير الشأن إلا جملة محضة مصرحا بجزأيها . ومن حذف الاسم فى الشعر قول الشاعر[3] :

فلو كنتَ ضبِّيًا عَرَفت قرابتــى   ولكــنّ زنجىٌ عـظيم المَشَافـــر

رواه سيبويه برفع زنجى ونصبه ، وجعل تقديره فى الرفع : ولكنك زنجى ، وتقديره فى النصب : ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتى . ومن حذف الاسم قول الشاعر[4] :

فليتَ دفعتَ الهمَّ عنى ساعةً   فبتنا على ما خيلتْ ناعِمَىْ بال

فيحتمل هذا أن يكون تقديره : فليتك ، ويحتمل أن يكون تقديره : فليته ، وكذا

= أبيات مغنى اللبيب ٢١٦/٦ ، والدرر ٢٠٦/١ .

الأثافى : جمع أثفية وهو حجر توضع عليه القدر .

(١) الكتاب ب ١٣٤/٢ .

(٢) ذكر الحديث فى ص ١١ .

(٣) البيت من الطويل ، قائله الفرزدق . الدرر ١١٤/١ ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) البيت من الطويل ، قائله عدى بن زيد كما فى معجم شواهد العربية . والدرر ١١٤/١ .

قول الآخر[1] :

فلا تَخْذُلِ المولى وإن كان ظالما   فإنّ به تُثْأَى الأمورُ وتُرْأَب

تقديره : فإنه به تثأى الأمور ، والهاء إما للمولى ، وإما ضمير الشأن ، ومما لا يكون المحذوف فيه إلا ضمير الشأن[2] قول الشاعر[3] :

ولكنّ مَنْ لا يَلْقَ أمرا يَنُوبه   بعُدَّته ينزل به وهو أعزلُ

ومثله قول الشاعر[4] :

فلو أنّ حُقَّ اليومَ منكم إقامةٌ   وإن كان سَرْحٌ قد مضى فتَسَرّعا

ومثله[5] :

إنّ مَنْ لامَ فى بنى بنت حَسّا   نَ أُلُمْه وأَعْصِه فى الخُطُوب

وذكر سيبويه : إنّ إياك رأيت ، وإن أفضلهم لقيت ، ثم قال : فأفضلهم منتصب بلقيت ، وهو قول الخليل ، وهو فى هذا ضعيف / لأنه يريد : إنه إياك رأيت ، فترك الهاء ، وهذا تصريح بالجواز دون ضرورة .

1/67

وحذف الخبر للعلم به أكثر من حذف الاسم .

ونبهت بقولى : « جاز حذفه مطلقا » على أن ذاك لا يتقيد بكون الاسم نكرة أو معرفة ، ولا بكون الخبر ظرفا أو غير ظرف ، ومثال حذفه وهو ظرف قول

---

(1) البيت من الطويل ، فى ديوان الحماسة : وقال قراد بن عباد .. ، قال الشارح التبريزى : وهو خطأ ، وإنما هو قراد بن العيار بن محرز بن خالد أحد بنى رزام . وأبو العيار أحد شياطين العرب ، وقراد شاعر إسلامى مقل ، وقبل البيت : ومولاك مولاك الذى إن دعوته   أجابك طوعا والدماء تصبّب

ديوان الحماسة 1/272 – 274 . تثأى : تفسد . ترأب : تصلح . .

(2) ومما لا يكون ... الشأن « من النسخة ب » .

(3) البيت من الطويل ، وقائله أمية بن أبى الصلت . الكتاب 3/73 ، وشرح أبيات مغنى اللبيب 5/201 . والتقدير : ولكنه من لا يلق ...

(4) البيت من الطويل ، وقائله الراعى النميرى . الكتاب 3/73 وشرح أبيات مغنى اللبيب 5/201 ، واللسان – سرع – والديوان ص 98 . والتقدير : فلو أنه حق .. .

(5) البيت من الخفيف ، وقائله الأعشى ، الكتاب 3/72 ، وشرح أبيات مغنى اللبيب 7/268 . والتقدير : إنه من لام ... ، والديوان ص 335 وروايته : من يلمنى على بنى ابنة ...

الشاعر[1] :

ولـو أنّ مِـنْ حَتْفِـه ناجيـا لكـان هـو الصَّدَعَ الأعْصَمـا

أراد : لو أن على الأرض ، أو فى الدنيا ، فحذف ذلك للعلم به وأنشد سيبويه[2] :

وما كنت ضَفَّاطا ولكنّ طالبـا أنـاخ قليلا فوق ظهر سبيـل

أى : ولكن طالبا مُنيخا أنا ، هذا تقدير سيبويه ، وزعم قوم أن شرط حذفه كون الاسم نكرة ، كقول الشاعر[3] :

إنّ مَـحَلًّا وإنّ مُرْتَحـلا وإن فى السَّفْر إذ مضوا مَهَلا

واشتراط ذلك غير صحيح ، لأن الحذف مع تعريف الاسم كثير ، فمن ذلك قوله تعالى[4] : ﴿ إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ﴾ . ومثله قوله تعالى[5] : ﴿ إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز ﴾ . ومنه قول عمر بن عبد العزيز لرجل ذكره بقرابته منه : إن ذلك . ثم ذكر له حاجة فقال : لعل ذلك ، أراد : إن ذلك حق ، ولعل حاجتك مقضية . ومن ذلك قول الشاعر[6] :

سوى أن حيا من قريش تفضلوا على الناس أو إن الأكارم نهشلا

---

(1) البيت من المتقاب ، وقائله النمر بن تولب ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٧٩/١ ، وحاشية الأمير على المغنى ١٠٠/٢ ، والأضداد ٣٦٣/١ . الصدع : الوعل . الأعصم : ما فى ذراعيه أو فى أحدهما بياض وسائره أسود أو أحمر .

(2) البيت من الطويل ، وقائله الأخضر بن هبيرة كما فى اللسان فى – ضفط – والضفاط الذى يختلف على الإبل أو الحمر من قرية إلى قرية يجلب الميرة والمتاع . والطالب هنا طالب الإبل الضالة . الكتاب ١٣٦/٢ .

(3) البيت من المنسرح ، وقائله الأعشى . الكتاب ١٤١/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٦١/٢ و ٣٧٦/٤ ، والدرر ١١٣/١ ، والديوان ص ٢٣٣ وروايته : ..... ما مضى .....

(4) سورة الحج ، آية : ٢٥ .

(5) سورة فصلت ، آية : ٤١ .

(6) البيت من الطويل ، قال فى خزانة الأدب ٣٨٥/٤ : نسبه ابن يعيش إلى الأخطل ، وله فى ديوانه قصيدة على هذا الوزن والروى و لم أجده فيها ، وكذا نسبه ابن الشجرى فى أماليه إلى الأخطل . وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/١ ، والرواية فيهما : خلا أن حيا .

وقد يحذف الخبر وجوبا لسد واو المصاحبة مسده ، كما كان ذلك فى الابتداء ، ومن ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب : إنك ما وخيرا ، يريد : مع خير ، وما زائدة . ومثله قول الشاعر(١) :

فَدَعْ عنك ليلى إن ليلى وشأنَها   وإن وعدتك الوعد لا يتيسر

وحكى الكسائى : إن كل ثوب لو ثمنه ، بإدخال اللام على الواو لسدها مسد مع .

وقد يحذف أيضا وجوبا لسد الحال مسده كما كان ذلك فى الابتداء ، فيقال فى : ضربى زيدا قائما ، وأكثر شربى السويق ملتوتا : إن ضربى زيدا قائما ، وإن أكثر شربى السويق ملتوتا .

والكلام هنا على تقدير المحذوف كالكلام عليه فى باب المتبدأ ، ومن سد الحال مسد خبر إن قول الشاعر(٢) :

إن احتيازَك ما تبغيه ذا ثقة   بالله مُسْتَظهِرا بالحزم والجلد

والتزمت العرب حذف خبر ليت فى قولهم : ليت شِعْرى ، لأنه بمعنى : ليتنى أشعر ، ولابد معه من استفهام يسد مسد المحذوف ، متصلا بشعرى ، أو منفصلا باعتراض ، فالمتصل كقول الشاعر(٣) :

ألا ليتَ شِعْرى هل أبيتنَّ ليلةً   بوادٍ وحولى إذْخرٌ وجليل

والانفصال بالاعتراض كقول أبى طالب يرثى مسافر بن أبى عمرو(٤) :

ليتَ شِعْرى مسافرَ بن أَبِى عَمْـ   ـرٍو ولَيْتٌ يقولُها المحزونُ

---

(١) البيت من الطويل ، ذكر فى المساعد على تسهيل الفوائد غير منسوب ٤٦٦/١ .

(٢) البيت من البسيط ، الدرر ١١٤/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيهما .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله بكر بن غالب بن عامر بن الحارث بن مضاض الجرهمى ، كما ذكر فى شرح أبيات مغنى اللبيب ١٩٤/٤ – ١٩٧ . قال فى اللسان – جلل – : الجليل الثُّمام حجازية ، وهو نبت ضعيف يحشى به خَصاص البيوت ، واحدته جليلة . أنشد أبو حنيفة لبلال :

ألا ليت شعرى هل أبيتن ليلة   بفج ....

وقال فى ذخر :

الإذخر حشيش طيب الريح ...   واحدتها إذخرة ، وهى شجرة صغيرة

(٤) البيتان من الخفيف ، الكتاب ٢٦١/٣ ، وخزانة الأدب ٣٨٦/٤ .

أىُّ شىء دَهاك أم غَال مَرْآ ... ك وهل أقدمتْ عليك المَنُون

ويجوز هنا الإخبار بالنكرة عن النكرة ، وبالمعرفة ، بشرط الإفادة ، فالإخبار عن النكرة بالنكرة كقول امرئ القيس فى رواية سيبويه[1] :

وإنّ شِفَاءً عَبْرَةٌ مُهَرَاقة ... وهل عند رَسْم دارسٍ من مُعَوَّل

والإخبار بالمعرفة مثل قول القائل[2] : إن قريبًا منك زيد ، وهو من أمثله كتاب سيبويه ، ومن ذلك قول الشاعر[3] :

وإن حراما أن أَسُبَّ مجاشِعا ... بآبائى الشمِّ الكرام الخضارمِ

وأنشد سيبويه[4] :

وما كنت ضفّاطا ولكنّ طالبا ... أناخ قليلا فوق ظهر سبيل

أراد : ولكن طالبا أنا ، هكذا قال سيبويه ، وحسن هذا فى الباب لشبه المنصوب بالمفعول ، وشبه المرفوع بالفاعل . وقال سيبويه : لو قلت : إن من خيارهم رجلا ، ثم سكت ، كان قبيحا حتى تعرفه بشىء ، أو تقول : إن رجلا من أمره كذا وكذا .

وأجاز الأخفش والفراء جعل اسم إن صفة رافعة لظاهر مغن عن الخبر ، فيقولان : إنّ قائما الزيدان ، وجواز هذا مبنى على جواز : قائم الزيدان ، ونحوه دون استفهام ولا نفى ، وقد تقدم تنبيهى فى باب المبتدأ على أن نحو هذا يستقبحه سيبويه ويستحسنه الأخفش . واستشهد على جوازه بقول الشاعر[5] :

خبيرٌ بنو لهْب فلا تكُ مُلْغيا ... مقالة لِهْبِىٍّ إذا الطير مرت

فمن قاس على هذا فى باب الابتداء أجاز دخول إنّ عليه ، فيقول : إن خبيرا بنو لهب . ويلزم من أجاز هذا من البصريين أن يجيز دخول ظننت ، كما فعل الكوفيون ،

---

(١) البيت من الطويل ، الكتاب ١٤٢/٢ ، وخزانة الأدب ٦١/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٦٦/٦ ، والديوان للسندوبى طبعة ١٩٣٠ ص ٩٥ .

(٢) الكتاب ١٤٢/٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وقائله الفرزدق ، المقتضب ٧٤/٤ ، والدرر ٨٨/١ ، ومعجم شواهد العربية .

(٤) ذكر البيت فى ص ١٥ .

(٥) ذكر البيت فى باب المبتدأ

فيقول : ظننت خبيرا بنو لهب . والصحيح أن يقال : إعمال الصفة عمل الفعل فرع إعمال الفعل ، فلا يستباح إلا / فى موضع يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز : قائم الزيدان ، جواز : إن قائما الزيدان ، ولا : ظننت قائما الزيدان ، لصحة وقوع الفعل موقع المجرد من إنّ وظننت ، وامتناع وقوعه بعدهما .

٦٧/ ب

واستدل الكوفيون على : ظننت قائما الزيدان ، ونحوه بقول الشاعر[١] :

أظن ابن طرثوت عتيبةُ ذاهبا بعاديتى تكذابه وجعائله

ولا حجة فيه ، لاحتمال أن يريد : أظن ابن طرثوت عتيبة شخصا ذاهبا ، فحذف المفعول الأول للعلم به ، وترك الثانى ، كقوله تعالى[٢] : ﴿ ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم ﴾ . والأصل : ولا يحسبن الذين[٣] يبخلون بما آتاهم الله من فضله بخلهم هو خيرا لهم ، فحذف المفعول الأول وترك الثانى .

فصل : ص : يستدام كسر إنّ ما لم تؤول هى ومعمولها بمصدر ، فإن لزم التأويل لزم الفتح ، وإلا فوجهان .

فلا متناع التأويل كسرت مبتدأة ، وموصولا بها ، وجواب قسم ، ومحكية بقول ، وواقعة موقع الحال أو موقع خبر اسم عين ، أو قبل لام معلقة .

وللزوم التأويل فتحت بعد لو ، ولولا ، وما التوقيتية ، وفى موضع مجرور ، أو مرفوع فعل أو منصوبه غير خبر .

ولإمكان الحالين أجيز الوجهان بعد : أول قولى ، وإذا المفاجأة ، وفاء الجواب .

وتفتح بعد أمَا بمعنى حقا ، وبعد حتى غير الابتدائية ، وبعد لا جَرَم غالبا ، وقد تفتح عند الكوفيين بعد قسم ، ما لم توجد اللام .

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله ذو الرمة . أصول ابن السراج ١/١٨٦ ، والديوان ص ٦٩ ، من قصيدة يمدح بها المهاجر بن عبد الله الكلابى والى اليمامة . العادية : البئر . الجعالة : الرشوة .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٨٠ .

(٣) « الذين » ليست فى ب .

ش : إنّ بالكسر أصل لأنّ الكلام معها غير مؤوِل بمفرد ، وأن بالفتح فرع لأن الكلام معها مؤول بمفرد ، وكون المنطوق به جملة من كل وجه ، أو مفردا من كل وجه ، أصل لكونه جملة من وجه .

ولأن المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة ، والمفتوحة لا تستغنى عن زيادة ، والمجرد من الزيادة أصل للمزيد فيه .

ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما يتعلق به ، كقولك فى : عرفت أنك بَرّ : إنك بر . ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة ، كقولك فى : إنك بر : عرفت أنك بر . والمرجوع إليه بحذفٍ أصل للمتوصل إليه بزيادة . ولكون المكسورة أصلا قلت : يستدام كسر إن ما لم تؤول هى ومعمولها بمصدر » فعلم بذلك أن الكسر لازم للمبدوء بها لفظا ومعنى نحو[1] : « إنا أعطيناك الكوثر » . والمبدوء بها معنى لا لفظا[2] نحو[3] : « ألا إنهم هم السفهاء » . وللموصول بها نحو[4] : « ما إن مفاتحه لَتَنُوءُ بالعصبة » . والمجاب بها قسم نحو[5] : « إنا أنزلناه فى ليلة مباركة » وللمحكية بالقول نحو[6] : « قال إنى عبد الله » وللواقعة موقع الحال نحو[7] : « وإن فريقا من المؤمنين لكارهون » . وكقول الشاعر[8] :

ما أعطيانى ولا سألْتُهما ... إلا وإنى لحَاجِزى كرمى

وكقول الآخر[9] :

سئلتُ وإنى مُوسر غيرُ باخل ... فجدت بما أغنى الذى جاء سائلا

---

(١) سورة الكوثر ، آية : ١ .

(٢) فى ب ص ١٦٧ : لفظا لا معنى .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١٣ .

(٤) سورة القصص ، آية : ٧٦ .

(٥) سورة الدخان ، آية : ٣ .

(٦) سورة مريم ، آية : ٣٠ .

(٧) سورة الأنفال ، آية : ٥ .

(٨) البيت من المنسرح ، وقائله كثير عزة . الكتاب ١٤٥/٣ ، والعينى ٣٠٨/٢ ، والدرر ٢٠٣/١ . والديوان ص ٢٧٣ .

(٩) البيت من الطويل . ذكر فى شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٥١ غير منسوب .

والواقعة موقع خبر اسم عين نحو[١] : ﴿ إن الذين آمنوا ، والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة ﴾ . وكقول الشاعر[٢] :

مناالأناةُ وبعضُ القوم يحسبنا إنا بِطاءٌ وفى إبطائنا سَرَعُ

ومثله قول الآخر[٣] :

إن الخليفة إنّ الله سَرْبَلَة سربال مُلك ....

والواقعة قبل لام مُعَلِّقة نحو[٤] : « قد نعلم إنه ليحزنك » . فعدم وقوع المصدرية فى هذه المواضع بيّن ، فلذلك استديم فيها كسر إن .

واللام المعلقة هى المسبوقة بفعل قلبى أو جار مجراه نحو[٥] : ﴿ والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ﴾ . وأنشد سيبويه[٦] :

ألم تر إنى وابنَ أسودَ ليلةً لَنَسْرى إلى نارَيْن يعلو سَناهما

فلولا اللام لفتحت إن ، كما فتحت فى قوله تعالى[٧] : ﴿ علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم ﴾ . وفى[٨] : ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو ﴾ . وفى[٩] : ﴿ ألم تر أن الله يسبح له من فى السموات والأرض ﴾ . ولو لم يسبق اللام فعل قلبى ولا جار مجراه لم يكن فرق بين وجود اللام وعدمها ، فلذلك استحق الكسر بعد القسم

---

(١) سورة الحج ، آية : ١٧ .

(٢) البيت من البسيط . قائله وضاح بن إسماعيل بن عبد كلال . العينى ٢/٢١٦ .

(٣) البيت من البسيط . قائله جرير يمدح عبد العزيز بن الوليد بن عبد الملك بن مروان . وبقية البيت : .... به تُرجى الخواتيم . تأويل مشكل القرآن ص ١٩٥ ، وخزانة الأدب ٤/٣٤٦ ، والديوان ص ٥٢٧ ، وروايته : يكفى الخليفة أن الله ... به ترجى الخواتيم .

(٤) سورة الأنعام ، آية : ٣٣ .

(٥) سورة المنافقون ، آية : ١ .

(٦) البيت من الطويل ، الكتاب ٣/١٤٩ ، والأشمونى ١/٢١٩ ، والعينى ٢/٢٢٢ سناهما : ضوؤهما .

(٧) سورة البقرة ، آية : ١٨٧ .

(٨) سورة آل عمران ، آية : ١٨ .

(٩) سورة النور ، آية : ٤١ .

مع عدمِها فى[1] : ﴿ إنا أنزلناه فى ليلة مباركة ﴾ . كما استحق مع وجودها فى[2] : ﴿ قل إِى ورَبِّى إنه لحق ﴾ . وكذا سائر المواضع الخمسة .

وأشرت بقولى : « فإن لزم التأويل لزم الفتح » إلى لزومه فى موضع القائم مقامه نحو[3] : ﴿ قل أوحىَ إلىّ أنه استمع ﴾ . وفى موضع ما ليس خبر اسم عين من منصوب فعل نحو[4] : ﴿ ولا تخافون أنكم أشركتم ﴾ . أو معطوف على منصوب بفعل نحو[5] : ﴿ اذكروا نعمتى التى / أنعمت عليكم وأنى فضلتكم ﴾ . وفى موضع مجرور بحرف أو بإضافة نحو[6] : ﴿ ذلك بأن الله هو الحق ﴾ و[7] : ﴿ إنه لحقٌّ مثلَ ما أنكم تنطقون ﴾ . وأنشد سيبويه[8] :

١/٦٨

تظـلُّ الشمس كاسفــةً عليــه ... كآبــةَ أنها فقــدت عَقِيــلا

فتأويل المصدر فى هذه المواضع وأشباهها لازم ، فلذلك لزم الفتح . وذكر المصدر أولى من ذكر الاسم المفرد ليسلم من نحو : يحسبنا إنا بطاء ، لأنّ إنّ فيه واقعة موقع مفرد ، وفتحها ممتنع لامتناع قيام المصدر مقامها .

وللزوم تأويل المصدر بعد لو ولولا لزم الفتح نحو[9] : ﴿ ولو أنهم صبروا ﴾ . ونحو[10] : ﴿ فلولا أنه كان من المسبحين ﴾ . ومنه قول الشاعر[11] :

---

(١) سورة الدخان ، آية : ٣ .

(٢) سورة يونس ، آية : ٥٣ .

(٣) سورة الجن . آية : ١ .

(٤) سورة الأنعام ، آية : ٨١ .

(٥) سورة البقرة ، آيتا : ٤٧ ، ١٢٢ .

(٦) سورة الحج ، آية : ٦ .

(٧) سورة الذاريات ، آية : ٢٣ .

(٨) البيت من الوافر ، الكتاب ١٥٧/٣ ، والعينى ٢٤١/٢ ، غير منسوب فيهما .

(٩) سورة الحجرات ، آية : ٥ .

(١٠) سورة الصافات ، آية : ١٤٨ .

(١١) البيت الطويل ، وقائله عمرو بن معد يكرب كما فى اللسان – جرر – وأجررت الفصيل إذا شققت لسانه لئلا يرضع ، أى : لو قاتلوا وأبلوا لذكرت ذلك وفخرت بهم ، ولكن رماحهم أجرتنى ، أى : قطعت لسانى عن الكلام بفرارهم .

ولو أن قومى أنطقتنى رماحُهم نطقتُ ولكنّ الرماح أجَرّت

وقال آخر فى لولا[1] :

لكم أمانٌ ولولا أننا حُرُم لم تُلْفِ أنفُسكم من حتفها وزرا

وللزوم تأويل المصدر لزم الفتح بعد ما التوقيتية فى قول العرب[2] : لا أكلمه ما أن فى السماء نجما ، ولا أفعل ما أن حراء مكانه . الأول عن يعقوب ، والثانى عن اللحيانى ، والتقدير : ما ثبت أن فى السماء نجما ، وما ثبت أن حراء مكانه .

وأشرت بقولى : « وإلا فوجهان » إلى المواضع الصالحة لتقدير المصدر باعتبار ، ولتقدير جملة باعتبار ، فباعتبار تقدير المصدر تفتح ، وباعتبار تقدير الجملة تكسر ، فمن ذلك : أول قولى انى أحمد الله ، يجوز أن يراد به : أول قولى حمد الله ، فيلزم الفتح لتقدير المصدر . ويجوز أن يراد به : أول كلام أتكلم به هذا الكلام المفتتح بإنى ، فيلزم الكسر لثبوت تقدير الجملة ، وعدم تقدير المصدر . ولا تصدق هذه العبارة بهذا القصد على حمد بغير هذا اللفظ الذى أوله إنى . بخلاف عبارة الفتح فإنها تصدق على كل لفظ تضمن حمدا .

ومن المستعمل بوجهين لإمكان تقديرين إنّ الواقعة بعد إذا المفاجأة كقول الشاعر[3] :

وكنت أُرَى زيدا كما قيل سيدا إذا إنه عبدُ القفا واللهازم

روى بالكسر على عدم التأويل بمصدر ، وبالفتح على تأويل أن ومعمولها بمصدر مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف . والأول أولى لأنه لا يحوج إلى تقدير محذوف .

ومن المستعمل بوجهين لإمكان تقديرين إنّ الواقعة بعد فاء الجواب نحو : من يأتنى فانه مكرم ، من كسر جعل ما بعد الفاء جملة غير مؤولة بمصدر ، كما لو قال : من يأتنى فهو مكرم . ومن فتح جعل ما بعد الفاء فى تأويل مصدر مرفوع بالابتداء ،

---

(١) البيت من البسيط .

(٢) فى مجمع الأمثال ٢٢٨/٢ رقم ٣٥٦٩ : لا أفعله ما أن فى السماء نجما ، ويروى : ما عَنّ فى السماء نجم ، أى ما ظهر ، ويجوز : ما عن فى السماء نجما ، على لغة تميم فإنهم يجعلون مكان الهمزة عينا .

(٣) البيت من الطويل ، الكتاب ١٤٤/٣ ، والعينى ٢٢٤/٢ ، والدرر ١١٥/١ ، غير منسوب فيها .

والخبر محذوف . والأول أولى لأنه لا يحوج إلى تقدير محذوف كالواقعة بعد إذا ، ولذلك لم يجيء فى القرآن فتحٌ إلا مسبوق بأن المفتوحة ، نحو[1] : ﴿ ألم يعلموا أنه مَنْ يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم ﴾ . فإذا لم تسبق أن المفتوحة فكسر إن بعد الفاء مجمع عليه من القراء السبعة نحو[2] : ﴿ إنه مَنْ يأت ربه مجرما فإن له نار جهنم ﴾ و[3] : ﴿ إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين ﴾ . و[4] : ﴿ ومَنْ يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم ﴾ . ومن المقروء بوجهين باعتبار التقديرين مع تقدم أنّ المفتوحة قوله تعالى[5] : ﴿ كتب ربكم على نفسه الرحمة ، أنه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم ﴾ . قرأ بفتح الأولى والثانية ابن عامر وعاصم ، وقرأ بفتح الأولى وكسر الثانية نافع ، وقرأ بكسرهما ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائى . وروى سيبويه فى نحو[6] : أما إنك ذاهب ، الكسر على جعل أما استفتاحية بمنزلة ألا ، والفتح على جعل أما بمعنى حقا . وإذا وليت أن حقا فتحت لأنها مؤولة هى وصلتها بمصدر مبتدأ ، وحقا مصدر واقع ظرفا مخبرا به ، ومنه قول الشاعر[7] :

أحقا أنّ جيرَتنا استقلوا فنِيَّتُنا ونيَّتُهم فريق

تقديره عند سيبويه : أفى حقٍ أن جيرتنا استقلوا ، فأما المفتوح بعدها أن كذلك . قلت : ويحتمل عندى أن يكونوا نصبوا حقا نصب المصدر الواقع بدلا من اللفظ

---

(١) سورة التوبة ، آية : ٦٣ .

(٢) سورة طه ، آية : ٧٤ .

(٣) سورة يوسف ، آية : ٩٠ .

(٤) سورة الجن ، آية : ٢٣

(٥) سورة الأنعام ، آية : ٥٤ ، الإتحاف ص ٢٠٨ - ٢٠٩ : ... فنافع وأبو جعفر بفتح الهمزة فى الأولى والكسر فى الثانية ، وابن عامر وعاصم ويعقوب بالفتح فيهما ، ووافقهم الحسن والشنبوذى ، والباقون بالكسر فيهما .

(٦) الكتاب ٣/١٢٢ .

(٧) البيت من الوافر ، وقائله المفضل النُّكرى العبدى . الكتاب ٣/١٣٦ ، والعينى ٢/٢٣٥ قال : سمى مفضلا لهذه القصيدة فإنه فضل بها على غيره وتسمى المنصفة ، وقال صاحب الحماسة البصرية ١/٥٣ : قال عامر ابن أسحم بن عدى الكندى : ألم تر أن ...

بفعله ، وأنّ فى موضع رفع بالفاعلية ، كأنه قال : أحق حقا أن جيرتنا استقلوا ، وتكون أما مع الفتح للاستفتاح أيضا ، وأن تكون[1] هى وما بعدها مبتدأ وخبر محذوف ، كأنه قال : أما معلوم أنك ذاهب .

وقد يقع بين أما وإنّ يمين ، فيجوز أيضا الفتح على مرادفة أما حقا ، والكسر على مرادفتها ألا ذكر ذلك سيبويه[2] .

٦٨/ ب وإذا وقعت / بعد حتى كسرت إذا كانت حرف ابتداء ، لامتناع تقدير مصدر فى موضعها نحو قولك : مرض زيد حتى إنه لا يرجى . وإن كانت عاطفة أو جارة لزم الفتح لصحة تقدير مصدر مكانها نحو قولك : عرفت أمورك حتى أنك فاضل ، فلك أن تقدر موضع أن مصدرا منصوبا على أن تكون حتى عاطفة ، ومجرورا على أن تكون جارة .

وإذا وقعت بعد لاجَرَم فالمشهور الفتح ، وبه قرأ القراء . قال الفراء : لا جرم ، كلمة كثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقا ، وبذلك فسرها المفسرون ، وأصلها من جرمت أى كسبت . وتقول العرب : لا جرم لآتينّك ، ولا جرم لقد أحسنت ، فتراها بمنزلة اليمين . قلت : ولإجرائهم إياها مجرى اليمين ، حكى عن بعض العرب كسر إن بعدها . وذكر ابن كيسان فى نحو : والله إن زيدا كريم ، بلا لام ، أن الكوفيين يفتحون ويكسرون ، والفتح عندهم أكثر . وقال الزجاجى فى جمله : وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين ، واختاره بعضهم على الكسر ، والكسر أجود وأكثر فى كلام العرب ، والفتح جائز قياسا ، كذا قال أبو القاسم .

قلت : قد تقدم قوله : والكسر أجود وأكثر فى كلا م العرب ، وهذه العبارة تقتضى أن يكون الفتح مستعملا فى كلامهم استعمالا أقل من استعمال الكسر ، ثم أشار إلى أن الفتح جائز قياسا . وليس كما قال ، فإن الفتح يتوقف على كون المحل مغنيا فيه المصدر عن العامل والمعمول . وجواب القسم ليس كذلك . والكسر يتوقف على كون المحل محل جملة لا يغنى عنها مفرد ، وجواب القسم كذلك ،

---

(١) « وأن تكون هى » ليست بالمخطوطة ، والسياق يقتضيها ، « وأن تكون هى » ليست فى ب ص ١٦٩ .
(٢) الكتاب : ١٢٢/٣ .

فوجب لأن الواقعة فيه الكسر قياسا ، ولذلك اجتمعت القراء على كسر[1] : ﴿ إنا أنزلناه ﴾ فى أول الدخان ، و[2] : ﴿ إنا جعلناه ﴾ فى أول الزخرف ، مع عدم اللام ، فإن ورد أن بالفتح فى جواب قسم حكم بشذوذه ، وحمل على إرادة على ، وعلى ذلك يحمل قول الراجز[3] :

لتقْعُـدِنّ مقعـد الـقصىّ مِنّى ذى القاذورة المَقْلِىّ
أو تحلفى بربك العَلِـىّ أنى أبو ذيّالك الصبى

فى رواية من رواه بالفتح ، كأنه قال : على أنى أبو ذيالك الصبى .

فصل : ص : يجوز دخولُ لام الابتداء بعد إنّ المكسورة على اسمها المفصول ، وعلى خبرها المؤخر عن الاسم ، وعلى معموله مقدما عليه بعد الاسم ، وعلى الفصل المسمى عمادا . وأول جزأى الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما .

ولا تدخل على حرف نفى إلا فى ندور ، ولا تدخل على أداة شرط ، ولا فعل ماض متصرف خال من قد ، ولا على معموله المتقدم خلافا للأخفش . وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا لإن ، ولا على جواب الشرط خلافا لابن الأنبارى ، ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر خلافا للكسائى . وقد يليها حرف التنفيس خلافا للكوفيين ، وأجازوا دخولها بعد لكنّ ، ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه ، وإمكان الزيادة كما زيدت مع الخبر مجردا ، أو معمولا لأمسى أو زال أو رأى أو أنّ أو ما . وربما زيدت بعد إن قبل الخبر المؤكد بها ، وقبل همزتها مبدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجريده .

فإن صحبت بعد إنَّ نونَ توكيد أو ماضيا متصرفا عاريا من قد نوى قسم وامتنع الكسر .

ش : لام الابتداء هى المصاحبة للمبتدأ توكيدا نحو : لزيد منطلق ، وهى غير

---

(١) سورة الدخان ، آية : ٣ .

(٢) سورة الزخرف ، آية : ٣ .

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج . الحماسة البصرية ٤٠٢/٢ دون نسبة . والعينى ٢٣٢/٢ ، قال ذلك لزوجته وقد جاءت بولد أبيض ، وكان هو شديد السمرة . والديوان ص ١٨٨ .

المصاحبة جواب القسم لدخولها على المقسم به فى نحو : لعمرك ، وليمن الله ، والمقسم به لا يكون جواب قسم . ولاستغنائها[1] عن نون التوكيد فى نحو[2] : ﴿ وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة ﴾ . والمصاحبة جواب القسم لا تستغنى فى مثل : ليحكم ، عن نون التوكيد إلا قليلا .

ولما كان مصحوب اللام فى الأصل المبتدأ ، وكان معنى الابتداء باقيا مع دخول إن ، اختصت بدخولها معها لذلك ، ولتساويهما فى التوكيد ، وحَسُن اجتماع توكيدين بحرفين كما حسن اجتماعهما باسمين فى نحو[3] : ﴿ فسجد الملائكةُ كلُّهم أجمعون ﴾ . وموضعها فى الأصل قبل إن ، لأنها تعلق أفعال القلوب ، وهى أقوى عملا من إن ، فلو أخرت و لم ينو تقديمها لعلقت إن ، وإلا لزم ترجيحها على أفعال القلوب . وأزيلت لفظا عن موضعها الأصلى ، فأوْلَوْها إنّ مجعولا همزتها هاء .

ولكون اللام فى الأصل للمبتدأ قدم اتصالها به عن اتصالها بغيره ، وبينت أن ذلك مشروط بفصل الاسم من إن ، ولا فرق بين الفصل بالخبر نحو : إن عندك / لزيدا ، وبين الفصل بمعمول الخبر نحو : إن فيك لزيدا راغب . 1/69

و لم أقيد تأخير الخبر بقرب ليعلم أن بعده لا يضر ، كقول الشاعر[4] :

وإنى على أن قد تجشمت هجرها ... لِمَا ضَمِنَتْنى أمُّ سَحْر لَضامن

وكقول الآخر[5] :

وإن امرأ أمسى ودون حبيبه ... سواسٌ فوادى الرسِّ فالهَمَيَان
لمُعْترِفٌ بالنأْى بعد اقترابه ... ومعذورة عيناه بالهَمَلان

فلو كان الخبر منفيا لم يجز اتصالها به ، لأن أكثر النفى بما أوله لام ، فكره دخول

---

(1) فى الأصل : ويستغنى بها عن نون التوكيد ...
(2) سورة النحل ، آية : 124 .
(3) سورة الحجر ، آية : 30 .
(4) البيت من الطويل ، والشطر الثانى من النسخة ب .
(5) البيتان من الطويل . فى مجالس ثعلب 531/2 ، أنشدتهما امرأة من بنى سليم . واللسان – همى – أنشد ثعلب .
سواس : جبل أو موضع . الهميان : موضع .

لام على لام ، ثم جرى النفى على سنن واحد ، فلم يؤكد بلام خبر منفى إلا فى نادر من الكلام ، كقول الشاعر[1] :

وأعلم إن تسليما وتركا ... للا متشابهان ولا سواءُ

أنشده أبو الفتح بن جنى فى المحتسب . وقيدت دخولها على الخبر بكونه مؤخرا عن الاسم تنبيها على امتناع : إن لعندك زيدا ، وإن غدا لعندنا زيدا . وقيدت دخولها على معمول الخبر بكونه مؤخرا عن الاسم مقدما عن الخبر ، لأن المعمول كجزء من العامل ، فإذا قدم كان كالجزء الأول ، وإذا أخر كان كالجزء الآخر ، فلذلك جاز : إن زيدا لطعامك آكل ، وامتنع : إن زيدا آكل لطعامك . ومثال : إن زيدا لطعامك آكل ، قول الشاعر[2] :

إن امرأ خصنى عمْدًا مودّته ... على التنائى لعندى غير مكفور

ومن مواضع هذه اللام الفصل المسمى عمادا . كقوله تعالى[3] : ﴿ إن هذا لهو القصص الحق ﴾ . وجاز أن تدخل عليه لأنه مقو للخبر ، برفعه توهم السامع كون الخبر تابعا ، فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر ، فحسن دخولها عليه لذلك .

وإذا كان الخبر المؤكد بها جملة اسمية فمحل اللام منها صدرها ، كقول الشاعر[4] :

إنّ الكريم لَمَنْ يرجوه ذو جِدَة ... وإن تعذر إيسار وتنويل

وهذا هو القياس ، لأن صدر الجملة الاسمية كصدر الجملة الفعلية ، ومحل اللام فى الجملة الفعلية صدرها ، فكذا من الجملة الاسمية ، وقد شذ دخولها على ثانى جزأى الجملة الاسمية فى قوله[5] :

---

(١) البيت من الوافر ، وقائله أبو حزام العكلى غالب بن الحارث . المحتسب ٤٣/١ ، وخزانة الأدب ٣٣١/٤ ، والعينى ٢٤٤/٢ ، والدرر ١١٦/١.

(٢) البيت من البسيط ، وقائله أبو زبيد الطائى . الكتاب ١٣٤/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤٢/٨ ، والدرر ١١٦/١ .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ٦٢ .

(٤) البيت من البسيط ، شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٥٢ ، والعينى ٢٤٢/٢ ، غير منسوب فيهما .

(٥) البيت من الطويل ، قائله أبو عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان الجمحى . شواهد التوضيح والتصحيح =

فإنك مَنْ حاربته لمُحَارَبٌ شقيٌّ ومن سالمْتَه لسعيد

ومثله[١] :

إن الأُلى وُصِفوا قومى لهم فبهم هذا اعتصم تَلْقَ مَنْ عاداك مخذولا

وإلى مثل هذا أشرت بقولى : وأول جزأى الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما .

وأشرت بقولى : وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا لإنّ إلى ما فى بعض نسخ البخارى من قول أم حبيبة رضى الله عنها[٢] : « إنى كنت عن هذا لغنية » .

ثم بينت أن الخبر إذا كان جملة شرطية لم تدخل عليه اللام لا فى صدره ولا فى عجزة ، ونبهت على أن أبا بكر الأنبارى أجاز دخولها على جواب الشرط ، والمانع من دخولها على أداة الشرط خوف التباسها بالموطئة للقسم فإنها تصحب أداة الشرط كثيرا ، نحو[٣] : ﴿ لئن لم يرحمْنا ربُّنا ويغفرْ لنا لنكونن من الخاسرين ﴾ . فلو لحقت لام الابتداء أداة الشرط لذهب الوهم إلى أنها الموطئة ، وحق المؤكِّد ألا يلبس بغير مؤكد . ولما كان الجواب غير صالح للموطئة أجاز ابن الأنبارى أن تلحقه لام الابتداء ، إلا أن ذلك غير مستعمل ، فالأجود ألا يحكم بجوازه .

ولا تدخل هذه اللام على فعل ماض إلا إن كان مقرونا بقد ، أو كان غير متصرف ، وذلك لأنها فى الأصل للاسم ، فدخلت على الفعل المضارع لشبهه به ، ولم تدخل على الماضى لعدم الشبه ، فإن قرن بقد قربته من الحال فأشبه المضارع ، فجاز أن تلحقه نحو : إنك لقد قمت .

وإن كان الماضى غير متصرف كنعم جاز أن تلحقه ، لأنه يفيد الإنشاء ، والإنشاء

= ص ١٥٢ ، والعينى ٢/٢٤٥ ، والدرر ١/١١٥ .

(١) البيت من البسيط ، شرح الأشمونى ٣/١٠٤ – ١٠٥ ، غير منسوب .

وفى حاشية الصبان : قومى : خبر إن . ولهم : متعلق بصلة الموصول وهى وصفوا ، فيكون قد فصل بين العامل والمعمول بأجنبى للضرورة . وكلام ابن مالك يدل على أن خبر إن هو الجملة الاسمية : قومى لهم ، ولام الابتداء داخلة شذوذا على ثانى جزأى الجملة الاسمية .

(٢) فى شواهد التوضيح ص ١٤٧ : أخرجه البخارى فى ٢٣ كتاب الجنائز ، و ٣١ باب حد المرأة على غير زوجها .

(٣) سورة الأعراف ، آية : ١٤٩ .

يستلزم الحضور ، فيحصل بذلك شبه المضارع ، فجاز أن يقال : إن زيدا لنعم الرجل .

وأجاز الأخفش دخول هذه اللام على معمول الفعل الماضى مقدما عليه نحو : إن زيدا لطعامَك أكل . ومنعُ ذلك أولى ، لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع دخولها على الخبر ، فلو دخلت على معموله مع أنها لا تدخل عليه بنفسه لزم ترجيح الفرع على الأصل .

وحكى ابن كيسان عن الكسائى : إن كل ثوب لو ثمنه .

وأجاز البصريون : إن زيدا لسوف يقوم ، و لم يجزه الكوفيون ، ولا مانع من ذلك فجوازه أولى .

وأجاز الكوفيون دخول هذه اللام بعد / لكن اعتبارا ببقاء معنى الابتداء معها ، كما بقى مع إنّ ، واحتجوا بقول بعض العرب[1] : ٦٩ / ب

ولكننى من حُبِّها لعَمِيد

ولا حجة لهم فى ذلك ، أما الأولى فلأن اللام لم تدخل بعد إن لبقاء معنى الابتداء فحسب ، بل لأنها مثلها فى التوكيد ، ولكن بخلاف ذلك . ولأن معنى الابتداء مع لكن لم يبق كبقائه مع إن ، لأن الكلام الذى فيه إن غير مفتقر إلى شيء قبله ، بخلاف الذى فيه لكن فإنه مفتقر إلى الكلام قبله . فأشبهت أن المفتوحة المجمع على امتناع دخول اللام بعدها . وأما :

ولكننى من حبها لعميد

فلا حجة فيه لشذوذه ، إذ لا يعلم له تتمة ، ولا قائل ، ولا راو عدل يقول : سمعت ممن يوثق بعربيته ، والاستدلال بما هو هكذا فى غاية من الضعف . ولو صح إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجه ، فجعل أصله : ولكن إننى ، ثم حذفت همزة إن ونون لكن ، وجيء باللام فى الخبر لأنه خبر إن ، أو حمل على أن لامه زائدة كما زيدت

---

(١) البيت من الطويل ، قيل إن هذا الشطر لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير ابن يعيش ٦٢/٨ – ٦٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٥٦/٤ ، والعينى ٢٤٧/٢ . والدرر ١١٦/١ . والعميد : من هده العشق .

فى الخبر قبل انتساخ الابتداء كقول الراجز[1] :

أُمُّ الحُلَيْس لعجوزٌ شَهْرَبه ترضى من اللحم بعظم الرقبه

وكما زادها الشاعر بعد أمسى فى قوله[2] :

مَرُّوا عجالى فقالوا كيف سيدُكم فقال من سألوا أمسى لمجهودا

وكما زادها الآخر بعدما زلت فى قوله[3] :

وما زلتُ من ليلى لَدُنُ أن عَرَفْتُها لكالهائم المُقْصَى بكل مَرَادَ

وكما زادها الآخر بعد رأى فى قوله[4] :

رأَوْك لفى ضَرّاء أُعْيت فثبتوا بكفَّيْك أسبابَ المُنى والمآرب

وربما زيدت بعد أنّ المفتوحة كقراءة بعضهم[5] : ﴿ وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ﴾ .

وربما زيدت فى الخبر بعد ما النافية ، كقول الشاعر[6] :

أمسَ أبانُ ذليلا بعد عزّته وما أبان لَمِن أعْلاج سودان

---

(١) رجز قيل إنه لعنترة بن عروس ، وقيل إنه لرؤبة بن العجاج . ديوان رؤبة ص ١٧٠ . خزانة الأدب ٣٢٩/٤ ، والعينى ٢٥١/٢ ، والدرر ١١٧/١ .

أم الحليس : كنية امرأة . شهربة : عجوز كبيرة .

(٢) البيت من البسيط . خزانة الأدب ٣٣٠/٤ ، والدرر ١١٧/١ ، غير منسوب فيهما .

(٣) البيت من الطويل ، من قصيدة لكثير عزة . الأمالى لأبى على القالى ٦٥/٢ ، وروايته :

وما زلت من ليلى لدن طرّ شاربى إلى اليوم كالمقصى بكل سبيل

العينى ٢٤٩/٢ قال : من قصيدة لامية ، وفى موضع مراد سبيل . والديوان ص ١١٥ . وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٥٨/٤ ، قال : ولكن قافيته تغيرت ورويت على وجوه ، والدرر ١١٧/١ ، قال : من قصيدة فى أمالى أبى على القالى . « وذكر مطلعها » .

(٤) البيت من الطويل ، ذكر فى المساعد على تسهيل الفوائد ٤٢٤/١ ، غير منسوب .

(٥) سورة الفرقان ، آية : ٢٠ .

(٦) البيت من البسيط ، الأشمونى ٢٢٣/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٥٥/٤ ، والدرر ١١٧/١ ، غير منسوب فيها .

الأعلاج : جمع علج وهو العيد والحمار وحمار الوحش السمين القوى والرجل من الكفار .

وأحسن ما زيدت فى خبر المبتدأ المعطوف بعدَ إنّ المؤكَّد خبرها بها ، كقول الشاعر[1] :

إن الخلافـةَ بعدهـــم لذَميمـــةٌ وخلائـفٌ ظُـرُفٌ لمـا أَحْقِـــرُ

وفيما قدم من معمول خبر إن المؤكد بها فى قول الشاعر[2] :

إنى لعِند أذى المولى لَذُو حَنَق يُخْشَى وحِلمىَ إنْ أوذيـــتُ معتادُ

وحكى الفراء أن أبا الجراح سُمع يقول : إنى لبحمد الله لصالح ، فعلم أن هذا جائز فى الاختيار ، غير مختص بالاضطرار .

وذكر السيرافى أن المبرد كان لا يرى تكرار اللام ، وأن الزجاج أجاز ذلك ، واختار السيرافى قول المبرد ، وليس بمختار ، للشواهد المذكورة .

ومثال التنبيه بها على موضعها الأصلى مع توكيد الخبر قول الشاعر[3] :

لهِنّك من عَبْسية لو سِيمة على هَنَواتٍ كاذبٍ من يقولها

ومثال ذلك مع تجرد الخبر قول الشاعر[4] :

ألا ياسَنا بَرْقٍ على قُلَل الحمى لَهِنَّكَ من برقٍ علىّ كريم

وإن وقع موقع خبر إن نحو : لَنَفْعَلَنّ ، أو نحو : لَفَعل ، على أن هناك قسما منويا فتحت الهمزة . قال ابن السراج[5] : تقول : قد علمت أن زيدا ليقومَنّ ، وأن زيدا

---

(١) البيت من الكامل ، العينى ٢٥٢/٢ ، قال : لم أقف على اسم قائله ، ولا رأيت أحدا عزاه . وخلائف بالرفع معطوف على محل اسم إن . ولما اللام للتأكيد ، وما موصولة بمعنى من ، وأحقر صلته والعائد محذوف أى أحقرهم .

(٢) البيت من البسيط ، الدرر ١١٦/١ ، قال : لم أعثر على قائله ، وروايته : إنى .... وإن حلمى إذا أوذيت معتاد ومعجم شواهد العربية .

(٣) البيت من الطويل ، الإنصاف مسألة رقم/ ٢٥ ، والدرر ١١٨/١ ، غير منسوب فيهما .

(٤) البيت من الطويل ، الأمالى للقالى ٢٢٠/١ ، وخزانة الأدب ٣٣٩/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤٧/٤ ، والدرر ١١٨/١ ، غير منسوب فيها .

ونسبه فى معجم شواهد العربية لمحمد بن سلمة . القلل : جمع قلة وهى أعلى الرأس والسنام والجبل .

(٥) الجزء الأول ص ٢٧٥ من أصوله .

لقام . فلا تكسر إن كما تكسرها فى : أشهد إن محمدا لرسول الله ، وأعلم إن بكرا ليعلم .

وقد تقدم فى أول كتابى هذا[1] أن لام الابتداء لا تختص بالحال ، وإنما الأكثر كون مصحوبها حالا ، وليس ذلك من أجل اللام ، بل من أجل أن الجملة المجردة من دليل مضى واستقبال أكثر ما يكون مضمونها مرادا به الحال . ومن ورودها مع ما يراد به الاستقبال قول الشاعر[2] :

وإنى لأحمى الأنف من دون ذمتى إذا الدنس الواهى الأمانة أهمدا

فأعمل أحمى فى إذا ، وهو مستقبل المعنى .

فصل : ص : ترادف إنّ نعم فلا إعمال . وتخفف فيبطل الاختصاص ، ويغلب الإهمال ، وتلزم اللام بعدها فارقةً إنْ خيف لبس بإنْ النافية ، ولم يكن بعدها نفى ، وليست غير الابتدائية خلافا لأبى على ، ولا يليها غالبا من الأفعال إلا ماضٍ ناسخٌ للابتداء ، ويقاسِ على نحو : إنْ قتلت لمسلما وفاقا للكوفيين والأخفش ، ولا تعمل عندهم ولا تؤكِّد بل تفيد النفى ، واللام للإيجاب .

وموقع لكنّ بين متنافيين بوجه ما ، ويمنع إعمالها مخففة خلافا ليونس والأخفش .

وتلى « ما » ليت فتعمل وتهمل . وقل الإعمال فى إنما ، وعُدِم سماعُه فى كأنما ولعلما ولكنما ، والقياس سائغ .

١ / ٧٠ ش : أنكر بعض العلماء / كون إنّ بمعنى نعم ، وزعم أنّ إنّ فى قوله[3] :

بكَرَ العواذِلُ فى الصَّبو ح يَلُمْنَنِى وألومُهُنَّه

---

(١) الجزء الأول ص ٢٢ .

(٢) البيت من الطويل .

(٣) البيتان من مجزوء الكامل ، وقائلهما عبيد الله بن قيس الرقيات .

الكتاب ١٥١/٣ ، والبيان والتبيين ٢٧٩/٢ ، وابن يعيش ١٢٠/٣ ، ١٢٥/٨ ، والمغنى ٦٣/١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٩١/١ . واللسان – أنن – ، والديوان ص ٦٦ وروايته :

بكرت على عواذلى يلحينني ...

ويَقُلـــن شَيب قـــد عـــلا ... ك وقـد كبرت فقـلت إنّـــه

مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر ، وجعل الهاء اسمها ، والخبر محذوفا ، كأنه قال : إن الذى ذكرتن واقع كما وصفتن ، فحذف الخبر للعلم به ، واقتصر على الاسم . والذى زعم هذا القائل ممكن فى البيت المذكور ، فلو لم يوجد شاهد غيره لرجح قوله ، ولكن الشواهد على كون إن بمعنى نعم مؤيدها ظاهر ، ودافعها مكابر ، فلزم الانقياد إليها ، والاعتماد عليها . فمنها قول عبد الله بن الزُّبَيْرِ رضى الله عنه لابن الزَّبير الأسدى لما قال له : لعَنَ الله ناقة حملتني إليك : إنّ وراكبها . أراد : نعم ، ولعن راكبها . ومنها قول حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه[1] :

يقولـون أعمـى قـلتُ إنّ وربما ... أكـون وإنى مـن فتـى لـبصير

ومنها ما أنشده أحمد بن يحيى من قول الشاعر[2] :

ليت شِعْرى هل للمحب شفاءٌ ... مـن جَـوَى حبهن إن اللقـاءُ

ومنها قول بعض الطائيين[3] :

قالوا أَخِفْتَ فقلت إنّ وخيفتى ... ما إنْ تـزالُ مَنُوطـة برجـاء

ونبهت فى هذا الباب على ورود إنّ بمعنى نعم ليعلم بها ، فتعامل بما تعامل نعم من عدم الاختصاص ، وعدم الإعمال ، وجواز الوقف عليها .

ومذهب البصريين أنّ إنّ تخفف فيقال فيها إنْ ، فيبطل اختصاصها بالاسم ، ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم ، وعلى ذلك يحملون قوله تعالى[4] : ﴿ وإنْ كلّا لما لَيُوَفِّيَنَّهم ربُّك أعمالهم ﴾ . فى رواية نافع وابن كثير . وإهمالها أكثر . كقوله

---

(١) البيت من الطويل ، البيان والتبيين ٢٢١/٢ ، وروايته : إذا قيل أعمى ... وبعده :

إذا أبصر القلب المروءة والتقى ... فإن عمى العينين ليس يضير

وإن العمى أجر وذخر وعصمة ...

(٢) البيت من الخفيف ، الفوائد الضيائية للجامى شرح الكافية ٣٦٩/٢ وليس فى ديوانه .

(٣) البيت من الكامل ، المغنى ٢٧٢/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٦/٨ ، والخزانة ٤٨٦/٤ ، غير منسوب فيها .

(٤) سورة هود ، آية : ١١١ ، الاتحاف ٢٦١ .

تعالى[1] : ﴿ وإنْ كلٌّ لما جميعٌ لدنيا مُحْضَرُون ﴾ . و[2] : ﴿ وإنْ كلُّ ذلك لما متاعُ الحياة الدنيا ﴾ . و[3] : ﴿ إنْ كلُّ نفس لما عليها حافظ ﴾ . ومذهبهم أن اللام التى بعد إنْ هذه هى التى كانت مع التشديد ، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية ، ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس . وكذلك لا تلزم مع الإهمال فى موضع لا يصلح للنفى ، كقول النبى ﷺ[4] : « وايم الله لقد كان خليقا للإمارة ، وإنْ كان من أحب الناس إلىّ ﴾ . وكقول معاوية فى كعب الأحبار[5] : « إنْ كان من أصدق هؤلاء » . أخرجه البخارى . ومثله ما حكى ابن جنى فى المحتسب من قراءة أبى رجاء[6] : « وإنْ كلُّ ذلك لِمَا متاع الحياة الدنيا » بكسر اللام وتخفيف الميم ، على معنى : وإنْ كل ذلك للذى هو متاع الحياة الدنيا . ومثل ذلك قول الطرماح[7] :

أنا ابنُ أُباة الضَّيْم من آلِ مالك … وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادِن

وقول الآخر[8] :

إنْ وَجدتُ الكريمَ يمنعُ أحيا … نا وما إنْ بذا يُعَد بخيلا

ويلزم ترك اللام إن أمن اللبس ، وكان فى الموضع اللائق بها نفى ، كقول الشاعر[9] :

أما إنْ علمتُ الله ليس بغافل … فهان اصطبارى إنْ بليت بظالم

ومذهب الكوفيين أنّ إنْ المشار إليها لا عمل لها ، ولا هى مخففة من إنّ ، بل هى

---

(١) سورة يس ، آية : ٣٢ .

(٢) سورة الزخرف ، آية : ٣٥ .

(٣) سورة الطارق ، آية : ٤ .

(٤) شواهد التوضيح ص ٥٠ : أخرجه البخارى فى ٨٣ كتاب الأيمان والنذور ٢٠ قول النبى وايم الله .

(٥) شواهد التوضح ص ٥٠ : أخرجه البخارى فى ٩٦ كتاب الاعتصام ، ٢٥ باب قول النبى لا تسألوا .

(٦) سورة الزخرف ، آية : ٣٥ ، قراءة أبى رجاء وأبى حيوة معجم القراءات ١١٣/٦ : فى الكشاف ٤٨٧/٣ .

(٧) البيت من الطويل . العينى ٢٧٦/٢ ، والدرر ١١٨/١ . .

(٨) البيت من الخفيف ، شواهد التوضيح والتصحيح ص ٥٢ ، غير منسوب .

(٩) البيت من الطويل ، شواهد التوضيح والتصحيح ص ٥٣ وروايته : ... لهان ... أن ..

النافية ، واللام بعدها بمعنى إلا ، ويجعلون النصب فى[1] : ﴿ وإنْ كلًّا ﴾ . بفعل يفسره ليوفينهم ، أو بليوفينهم نفسه ، وبه قال الفراء . وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه فى هذا المحل ، أو بضعفه ، لأنهم يوافقون فى أن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها ، ولا يفسر عاملا فيما قبلها ، ولذلك قال الفراء فى كتاب المعانى : وأما الذين خففوا إنّ فإنهم نصبوا « كلا » بليوفينَّهم ، وهو وجه لا أشتهيه ، لأن اللام لا يقع الفعل الذى بعدها على شىء قبله ، فلو رفعت « كلا » لصلح ذلك كما يصلح : إن زيد لقائم . ولا يصلح أن تقول : إن زيدا لأضرب ، لأن تأويله بقولك : ما زيدا إلا أضرب ، وهذا خطأ فى اللام وإلا فهذا نصه . فقد أقر بأن حمل القراءة على جعل إنْ نافية واللام بمعنى إلا خطأ ، ولا شك فى صحة القراءة ، فإنها قراءة المدنيين والمكيين ، ولا توجيه لها إلا توجيه البصريين ، وتوجيه الكوفيين خطأ بشهادة الفراء ، فلم يبق إلا توجيه البصريين ، فتعين الحكم بصحته . ويؤيد ما ذهب إليه البصريون قول سيبويه[2] : وحدثنا من نثق به أنه سمع من يقول : « إنْ عمرا لمنطلق » . وهذا نص لا احتمال فيه . وقال الأخفش : زعموا أن بعضهم يقول : إنْ زيدا لمنطلق ، وهى مثل[3] : ﴿ إنْ كل نفس لما عليها حافظ ﴾ . يقرأ بالنصب والرفع ، وأما قولهم : إنّ اللام بمعنى إلا فدعوى لا دليل عليها ، ولو كانت بمعنى إلا لكان استعمالها / بعد غير إنْ من حروف النفى أولى ، لأنها أنص على النفى من إنْ ، فكان يقال : لم يقم لزيد ، ولن يقعد لعمرو ، بمعنى لم يقم إلا زيد ، ولن يقعد إلا عمرو ، وفى عدم ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب ، وإنما قصد بها التوكيد ، كما قصد مع التشديد . ٧٠/ ب

وزعم أبو على الفارسى أن اللام التى بعد المخففة غير التى بعد المشددة[4] ، واستدل بأن ما بعد هذه ينتصب بما قبلها من الأفعال نحو[5] : ﴿ وإن كنا عن

---

(١) سورة هود ، آية : ١١١ .

(٢) الكتاب ٢/١٤٠ .

(٣) سورة الطارق ، آية : ٤ ، البحر المحيط ٨/٤٥٤ : قراءة الفتح حكاها هارون .

(٤) راجع البغداديات ص ١٧٥ – ١٨٥ .

(٥) سورة الأنعام ، آية : ١٥٦ .

دراستهم لغافلين ﴾ . و[1] : ﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾ . وكقول امرأة الزبير رضى الله عنهما[2] :

شَلَّت يمينُك إنْ قتلتَ لمُسْلما

وما بعد تلك لا ينتصب بما قبلها ، لو قلت : إنك قتلت لمسلما ، لم يجز ، فعلم بهذا أن التى بعد المخففة غير التى بعد المشددة . هذا حاصل قول أبى على فى البغداديات ، وهو مخالف لقول أبى الحسن الأخفش فى كتاب المسائل الكبير ، فإنه نص فيه على أن اللام الواقعة بعد المخففة هى الواقعة بعد المشددة ، وهو الصحيح عندى ، والجواب عن شبهة أبى على أن يقال : إنما جاز أن يكون مصحوب ما بعد المخففة معمولا لما قبلها من الأفعال ، لأن الفعل بعد المخففة فى موضع الخبر الذى كان يلى المشددة ، فكان لما بعده ما كان لما بعد تاليها ، لأن من قال : إنْ قتلت لمسلما ، بمنزلة من قال : إن قتيلك لمسلم . وإن شئت أن تقول : لمّا بطل عمل إنْ بالتخفيف ، وقصد بقاؤها توكيدا على وجه لا لبس فيه استحقت ما يميزها من النافية ، فكان الأولى بذلك اللام التى كانت تصحب حال التشديد ، فسلك بها مع التخفيف ما كان لها مع التشديد ، من التأخر فى اللفظ ، والتقدم فى النية ، فلم يمنع إعمال ما قبلها فيما بعدها ، كما لم يمنع مع التشديد ، لأن النية بها التقديم ، وبما تقدم عليها التأخير .

وإذا أوْلت العرب إنْ المخففة فعلا لم يكن فى الغالب إلا فعلا ماضيا من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، نحو قوله تعالى[3] : ﴿ وإنْ كانت لكبيرةً إلا على الذين هدى الله ﴾ و[4] : ﴿ إنْ كدت لتردين ﴾ . و[5] : ﴿ وإنْ وجدنا أكثرهم

---

(١) سورة الأعراف ، آية : ١٠٢ .

(٢) البيت من الكامل ، وقائلته عاتكة بنت زيد الصحابية تخاطب ابن جرموز قاتل الزبير بن العوام زوجها ، وعجزه : حلت عليك عقوبة المتعمد . العينى ٢٧٨/٢ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٨٩/١ ، الحماسة البصرية ٢٠٣/١ ، الدرر ١١٩/١ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١٤٨ .

(٤) سورة الصافات ، آية : ٥٦ .

(٥) سورة الأعراف ، آية : ١٠٣ .

لفاسقين ﴾ . وذلك أنها كانت قبل التخفيف مختصة بالمبتدأ والخبر ، فلما خففت ، وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل ، وكان الفعل من الأفعال المشاركة لها فى الدخول على المبتدأ والخبر . كى لا تفارق محلها بالكلية . ولا يكون ذلك الفعل غالبا إلا بلفظ الماضى ، فإن كان مضارعا حفظ ، كقوله تعالى[1] : ﴿ وإن يكاد الذين كفروا ليُزْلقونك بأبصارهم ﴾ . وكقراءة أبىّ بن كعب[2] : ﴿ وإنْ إخالك يا فرعون لمثبورا ﴾ .

وكذا إن وليها فعل من غير الأفعال المختصة بالمبتدأ والخبر ، كقراءة ابن مسعود رضى الله عنه[3] ، « قال إن لبثتم لقليلا » . ذكرها الأخفش فى المعانى[4] ، وكقول امرأة[5] : والذى يُحْلَف به إنْ جاء لخاطبا ، تعنى النبى ﷺ . وكقول بعض العرب : إنْ يَزينُك لنفسك ، وإن يَشِينُك لهيه . وكقول امرأة الزبير رضى الله عنهما[6] :

ثَكلتْكَ أمُّك إنْ قتلت لمسلما   حلّت عليك عقوبةُ المتعمد

ويروى : هبلتك أمك . وأجاز الأخفش أن يقال : إنْ قعد لأنا ، وإن كان صالحا لزيد ، وإن ضرب زيد لعمرا ، وإنْ ظننت عمرا الصالحا ، صرح بذلك كله فى كتاب المسائل ، وبقوله أقول ، لصحة الشواهد على ذلك نظما ونثرا .

وموقع لكنّ بين كلامين متنافيين بوجه ما ، كقوله تعالى[7] : ﴿ وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا ﴾ . وكقوله تعالى[8] : ﴿ ولو أراكهم كثيرا لفَشِلتم ولتنازَعْتم فى الأمر ، ولكنّ الله سلم ﴾ .

---

(١) سورة القلم ، آية : ٥١ .

(٢) سورة الإسراء ، آية : ١٠٢ ، وقراءة الجمهور : « وإنى لأظنك يا فرعون مثبورا » . معجم القراءات ٣/٣٤٢ ، الكشاف ٢/٤٦٩ ، والبحر المحيط ٦/٨٦ .

(٣) سور الإسراء ، آية : ٥٢ ، والمؤمنون ، آية : ١١٤ .

(٤) ٢/٦٤٠ .

(٥) غريب الحديث ١/٢٩٧ .

(٦) ذكر فى ص ٣٦ .

(٧) سورة البقرة ، آية : ١٠٢ .

(٨) سورة الأنفال ، آية : ٤٣ .

ولضعفها بمباينة لفظها لفظ الفعل ، لم يسمع من العرب إعمالها مع التخفيف ، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسا على ما خفف من إنّ وأنّ وكأنّ ، ورأيهما فى ذلك ضعيف .

وتتصل ما الزائدة بليت فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع ، وشاهد الوجهين قول النابغة[1] :

ألا ليتما هذا الحمام لنا   إلى حمامتنا ونصفه فقد

قال ابن برهان مشيرا إلى هذا البيت : الجميع رووه عن العرب بالإلغاء والإعمال . قلت : من رفع جعل ما كافة ليت كما كفت إنْ ما الحجازية ، ومن نصب جعلها زائدة غير معتد بها ، كما لم يعتد بها بين حرف الجر والمجرور به فى نحو[2] : ﴿ عما قليل ﴾ و[3] : ﴿ فبما رحمة من الله ﴾ .

١ / ٧١ وأجاز سيبويه كون ليت / فى بيت النابغة عاملة على رواية الرفع ، وذلك بأن تجعل ما موصولة أو نكرة موصوفة ، والتقدير : ليت ماهو هذا الحمام لنا ، فما اسم ليت ، وهو مبتدأ محذوف ، وخبره هذا ، والجملة صلة ما أوصفتها ، فليت بهذا التوجيه عاملة فى الروايتين . وهى حقيقة بذلك ، لأن اتصال ما بها لم يزل اختصاصها بالأسماء بخلاف أخواتها فإن اتصال ما بها أزال اختصاصها بالأسماء ، فاستحقت ليتما بقاء العمل دون إنما وكأنما ولكنما ولعلما ، وهذا هو مذب سيبويه .

وأجرى ابن السراج غير ليتما مجراها قياسا[4] . وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب : إنما زيدا قائم ، فأعمل مع زيادة ما ، وعزا مثل ذلك إلى الكسائى عن العرب . وهذا النقل الذى ذكره ابن برهان رحمه الله يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياسا ، وإن لم يثبت سماع فى إعمال جميعها . وبقوله أقول فى هذه المسألة ، ومن أجل ذلك قلت : القياس سائغ .

---

(١) البيت من البسيط ، وصدره : قالت ألا ليتما .. ، الكتاب ١٣٧/٢ ، وخزانة الأدب ٢٩٧/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٤٦/٢ ، والدرر ١ /١٢١ ، وذكر البيت تاما فى ب ص ١٧٥ ، .. والديوان ص ٢٤.

(٢) سورة المؤمنون ، آية : ٤٠ .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٥٨ .

(٤) الأصول لابن السراج ٢٣٢/١ ..

فصل : ص : لتأوُّل أنّ ومعموليها بمصدر ، قد تقع اسما لعوامل هذا الباب مفصولا بالخبر ، وقد تتصل بليت سادة مسد معموليها ، ويمنع ذلك فى لعلّ خلافا للأخفش .

ويخفف أن فينوى فيها اسم لا يَبْرُز إلا اضطرارا ، والخبر جملة اسمية مجردة ، أو مصدرة بلا ، أو بأداة شرط ، أو برب ، أو بفعل يقترن غالبا إنْ تصرف ولم يكن دعاء بقد ، أو بلو ، أو بحرف تنفيس ، أو نفى . وتخفف كأن فتعمل فى اسم كاسم أن المقدر ، والخبر جملة اسمية ، أو فعلية مبدوأة بلم ، أو قد ، أو مفرد . وقد يبرز اسمها فى الشعر .

ويقال : أما إن جزاك الله خيرا ، وربما قيل : أن جزاك الله عنه ، والأصل : أنه .

وقد يقال فى لعلّ : علّ ، ولعنّ ، وعنّ ، ولأنّ ، وأنّ ، ورعَنّ ، ورغَنّ ، ولغنّ ولعلّتْ . وقد يقع خبرها « أن يَفعلِ » . بعد اسم عين حملا على عسى . والجر بلعل ثابتة الأوّل أو محذوفته ، مفتوحة الآخِر أو مكسورته لغة عُقَيْلية .

ش : قد أشير فى باب الابتداء إلى أن من المبتدآت الواجب تقدم أخبارها أن وصلتها ، نحو : عندى أنك فاضل ، وقد تدخل عليها إنّ أو إحدى أخواتها فيلزم الفصل بالخبر ، نحو : إنّ عندى أنك فاضل ، وكأن فى نفسى أنى سائل ، وقد تدخل ليت بلا فصل ، كقول الشاعر[1] :

فيا ليت أن الظَّاعنين تلفتوا فيُعْلَمَ ما بى من جَوًى وغرام

فسدت أنّ وصلتها مسد جزأى الإسناد بعد ليت ، كما سدت مسدهما فى باب ظن ، كقوله تعالى[2] : ﴿ الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم وأنهم إليه راجعون ﴾ . وكما سدت مسدهما على نحو[3] : ﴿ ولو أنهم آمنوا واتقوا ﴾ . فإن مذهب سيبويه[4] فى الواقعة بعد لو أنها مرفوعة بالابتداء ، سادة بصلتها مسد الجزأين ، واختصت أنّ بهذا

---

(١) البيت من الطويل ، وقد ذكر فى المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٣٠ دون نسبة .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٤٦ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١٠٣ .

(٤) الكتاب ٣/١٢١ ، ١٣٩ ، ١٤٠ .

بعد لو ، كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن . ورأى سيبويه هذا أسهل من إضمار ثبت بعد لو رافعا لأن ، وما ذهب إليه هو الصحيح ، فإن إضمار فعل دون مفسر ولا عوض لا نظير له ، بخلاف جعل أن بصلتها سادة مسدّ جزأى الإسناد بعد ليت وظن ، فلم يكن بدعا .

فإن قيل : لم لا يكون المفسر لثبت المضمر ما تقتضيه أنّ من معنى الثبوت ؟ فالجواب أن يقال : لا نسلم اقتضاء أن لثبوت ، ولو سلمنا اقتضاءها لثبوت ، لم يساو اقتضاء لفظ الثبوت لمعناه ، ولو وقع لفظ الثبوت بعد « لو » لم يغن عن مفسر فعل يرفعه ، فألا يستغنى عنه بأنّ أحق وأولى .

ونظير جعل أنّ بعد لو مبتدأ مستغنيا عن خبر ، ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب : لحقُّ أنه ذاهب ، بالإضافة إلى أنّ ، قال سيبويه[1] : كأنه قال : ليقين ذاك أمرك ، فأمرك خبر هذا الكلام ، لأنه إذا أضاف لم يكن بد لقولك : « لحق ذاك » . من خبر ، هذا نص سيبويه .

وأجاز الأخفش أن تعامل لعل معاملة ليت فى الدخول على أنّ بلا فاصل ، فيقال : لعل أنَّ[2] الله يرحمنا . ورأيه فى هذا ضعيف ، لأن مقتضى الدليل ألا يكتفى بأن وصلتها إلا حيث يكتفى بمصدر صريح ، والمصدر الصريح لا يكتفى به بعد ليت ، فحق ألا يكتفى بها بعدها ، لكن سمع ، فقبل فى هذه المسألة مع مخالفته الأصل ، فلا يزاد عليه دون سماع .

وتخفف أنّ فلا تلغى كما تلغى إن المخففة ، إلا أن اسمها لا يلفظ به إلا فى الضرورة ، كقول الشاعر[3] :

لقد علم الضيف والمرملون ... إذا اغبر أفق وهبت شِمالا
بأنْك ربيع وغَيْث مَريع ... وأنْك هناك تكون الثِّمالا / ٧١ / ب

---

(١) الكتاب ٣/١٥٧ .

(٢) لم تذكر « أنّ » فى الأصل ، والاستدلال يقتضيها .

(٣) البيتان من المتقارب ، وهما لجنوب ضمن قصيدة ترثى بها أخاها عمرا ذا الكلب . خزانة الأدب ٤/٣٥٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١/١٤٩ – ١٥٠ ، والعينى ٢/٢٨٢ . المرملون : الذين نفد زادهم . غيث : مطر . مريع : مخصب . الثمال : الغياث والمعين . وفى الحماسة البصرية ١/٢٢٥ : =

ولا يكون غير الملفوظ به إلا ضميرا ، ولا يلزم كونه ضمير الشأن كما زعم بعضهم . بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم فهو أولى ، ولذلك قال سيبويه[1] حين مثل بقوله تعالى[2] : ﴿ أنْ يا إبراهيم قد صَدّقت الرُّؤيا ﴾ . كأنه قال عز وجل : أنك قد صدقت الرؤيا . ذكر ذلك فى باب ما تكون أن بمنزلة أى . وقال فى الباب الذى بعده[3] : وتقول : كتبت إليه أن لا تقلْ ذلك ، وأن لا تقولَ ذلك ، وأن لا تقولُ ذلك ؛ فأما الجزم فعلى الأمر ، عبر بالأمر عن النهى . وأما النصب فعلى قولك[4] : لئلا ، وأما الرفع فعلى : لأنك لا تقول ذلك ، أو بأنك لا تقول ذلك . تخبره بأن ذلك قد وقع من أمره . هذا نصه .

ولا يكون الخبر بعد الاسم المنوى إلا جملة مصدرة بمبتدأ نحو[5] : ﴿ وآخرُ دَعْواهم أن الحمد لله ربِّ العالمين ﴾ . أو بخبر كقول الأعشى[6] :

فى فتيةٍ كسيوف الهند قد عَلِموا   أنْ هالكٌ كلُّ من يَحْفى وينتعل

أو بحرف نفى كقوله تعالى[7] : ﴿ وأنْ لا إله إلا هو فهل أنتم مسلمون ﴾ . أو بأداة شرط نحو[8] :

فعلمت أنْ من تَثْقَفُوه فإنه   جزرٌ لخامعة وفرخ عُقَاب

أو برب نحو قول الآخر[9] :

= بأنك كنت الربيع المغيث   لمن يتغيك وكنت التماثلا

وفى ديوان الهذليين قسم ٣ ص ١٢٢ ، ١٢٣ . بأنك كنت الربيع المريع   وكنت لمن يعتفيك ..

(١) الكتاب ٣/١٦٣ .

(٢) سورة الصافات ، آية : ١٠٥ .

(٣) الكتاب ٣/١٦٦ .

(٤) « فعلى قولك » . ليست بالأصل ، والعبارة تقتضيها .

(٥) سورة يونس ، آية : ١٠ .

(٦) البيت من البسيط ، الكتاب ٢/١٣٧ ، وخزانة الأدب ٣/٥٤٧ ، والعينى ٢/٢٨٧ ، والدر ١/١١٩ . والديوان ص ٥٩ والشطران فى بيتين ... إنا كذلك ما نحفى وننتعل   فى فتية ... والرواية فيهما مختلفة .

(٧) سورة هود ، آية : ١٤ .

(٨) البيت من الكامل ، ذكر فى المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٣١ ، غير منسوب ، تثقفوه : تأخذوه وتظفروا به . الخامعة : الضبع .

(٩) البيت من الطويل ، الدرر ١/١١٩ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيهما .

تَيَقَّنْتَ أن رُبَّ امرئٍ خِيلَ خائنا   أمينٌ وخَــوّانٍ يُخَــال أمينــا

أو بفعل مباشر إن كان دعاء نحو[1] : ﴿ والخامسةَأنْ غَضِبَ الله عليها ﴾ . أو غير متصرف كقوله تعالى[2] : ﴿ وأنْ عسى أن يكون قد اقترب أجلُهم ﴾ .

فإن كان الفعل متصرفا و لم يكن دعاء وُقِيَ مباشرة أنْ فى الغالب بقد ، كقوله تعالى[3] : ﴿ ونَعْلَمَ أنْ قد صدقتنا ﴾ . وكقول الشاعر[4] :

ألم تعلمى أنْ قد تجشمتُ فى الهوى   من اجلك أمرا لم يكن يُتَجَشَّمُ

أو بلو كقوله تعالى[5] : ﴿ تَبَيَّنت الجنُّ أنْ لوْ كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا فى العذاب المُهين ﴾ . أو بحرف تنفيس نحو[6] : ﴿ علم أنْ سيكونُ منكم مرضى ﴾ . أو بحرفَ تفى نحو[7] : ﴿ أفلا يَرَوْن أنْ لا يرجعُ إليهم قولا ﴾ . و[8] : ﴿ أيحسب الإنسان أنْ لن نَجمعَ عظامه ﴾ .

وقال سيبويه مشيرا إلى قول الأعشى[9] :

أن هالك كلُّ من يحفى وينتعل

ومثل ذلك[10] : « أول ما أقول أنْ بسم الله » . كأنه قال : بسم الله . وقال سيبويه[11] : واعلم أنه ضعيف فى الكلام أن تقول : قد علمت أنْ تفعلُ ، وقد علمت أنْ فَعلَ ، حتى تأتى بالسين أو قد أو بنفى ، لأنهم جعلوا ذلك عوضا مما حذفوا من أنّه ، فكرهوا ترك العوض » .

---

(١) سورة النور ، آية : ٩ .
(٢) سورة الأعراف ، آية : ١٨٥ .
(٣) سورة المائدة ، آية : ١١٣ .
(٤) البيت من الطويل .
(٥) سورة سبأ ، آية : ١٤ .
(٦) سورة المزمل ، آية : ٢٠ .
(٧) سورة طه ، آية : ٨٩ .
(٨) سورة القيامة ، آية : ٣ .
(٩) ذكر فى ص ٤١ رقم/ ٨ .
(١٠) الكتاب ١٦٥/٣ .
(١١) الكتاب ١٦٧/٣ بتصرف قليل .

قال شيخنا : ومن شواهد علمت أن فعل قول امرئ القيس[1] :

وحدِّثْ بأنْ زالت بليل حمولهم كنخل من الأعراض غير مُنَبَّقِ

وقال سيبويه[2] : وأما قولهم : « أمَا أنْ جزاك الله خيرا ، فإنهم إنما أجازوه لأنه دعاء ، ولا يصلون ههنا إلى قد والسين ، ولو قلت : أما أنْ يغفرُ الله لك ، جاز لأنه دعاء ، قال : وسمعناهم يقولون : أما أنْ جزاك الله خيرا ، شبهوه بأنه » . وأما قبل أنْ المخففة المفتوحة بمعنى حقا ، كما هى قبل المشددة ، وهى بمعنى « ألا » قبل إنْ المخففة المكسورة ، هذا هو مذهب سيبويه رحمه الله .

ويجوز عندى أن يكون أما فى الوجهين بمعنى ألا ، وتكون إنْ المكسورة زائدة ، كما زادها الشاعر فى قوله[3] :

ألا إنْ سَرَى لَيْلِى فبتُّ كئيبا أُحاذر أن تنأى النَّوى بغضُوبا

وفى المفتوحة على هذا وجهان : أحدهما : أن تكون المخففة ، وتكون هى وصلتها فى موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، كما تقدر فى أنْ الواقعة بعد لو ، على مذهب سيبويه ، ويكون التقدير : أما من دعائى أنْ جزاك الله خيرا ، ثم حذف الخبر للعلم به .

والوجه الثانى من وجهى الفتح مع كون أما بمعنى ألا ، أن تكون أنْ زائدة ، كما زيدت بعد لمّا ، وقبل لو ، وبعد كاف الجر فى قوله[4] :

كأن ظبيةٍ تَعْطو

على رواية الجر . ويجوز أن تكون فى قول الشاعر[5] :

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله امرؤ القيس .
الديوان شرح السندوبى ص ٨٨ .
المنبق : المستوى المهذب المصطف على سطر من النخل وغيره .

(٢) الكتاب ٣/١٦٧ – ١٦٨ .

(٣) ذكر فى ص ٣٧٢ رقم ١ .

(٤) سيذكر البيت كاملا فى ص ٤٦ رقم ٢ .

(٥) ذكر فى ص ٣٧٢ رقم ١ من الجزء الأول ، ورقم ٣ فى هذه الصفحة .

ألا أن سَرَى ليلى فبت

مخففة من أن ، ويكون الأصل : ألا أنه سرى ليلى ، ثم فعل به ما فعل بأما أن جزاك الله خيرا فى قول سيبويه .

وقد تباشر أن المخففة فعلا متصرفا غير مقصود به الدعاء ، وعليه نبهت بقولى : « غالبا » فإن كان ذلك بعد فعل قلبى أو ما معناه فهو أسهل من أن يكون بغير ذلك ، فالأول كقول الشاعر[1] :

عَلِموا أنْ يُؤَمَّلُون فجادوا ... قبل أن يُسْألوا بأعظم سُؤْل

وأنشد الفراء[2] .

إنى زَعيم يا نُوَيْقَةُ ... إن أمنت من الرَّزَاح

ونجوتِ من عَرض المَنُون ... من الغُدُوِّ إلى الرَّوَاح

أن تَهْبِطِين بلاد قومٍ ... يرتعون من الطِّلاح

١/٧٢ والثانى كقراءة بعض / القراء[3] : « لمن أراد أن يتمُّ الرَّضاعة » . ومثله قول الشاعر[4] :

يا صاحِبَىَّ فدتْ نفسى نفوسكما ... وحيثما كنتما لا قيتما رَشَدا

أن تحملا حاجةً لى خف مَحْمَلُها ... تستوجبا منَّةً عندى بها ويدا

أن تَقْرآن على أسماء ويحكما ... منى السلام وألا تُشْعِرا أحدا

وأن فى هذين الموضعين وأشباههما هى الناصبة للمضارع عند البصريين ، وترك إعمالها حملا على « ما » أختها ، وهى عند الكوفيين المخففة . وشذ وقوعها موقع الناصبة ، كما شذ وقوع الناصبة موقع المخففة فى قول جرير[5] :

---

(١) البيت من الخفيف ، شرح المرادى ص ١٩٥ ، والعينى ٢٩٤/٢ ، والدرر ١٢٠/١ ، غير منسوب فيها .

(٢) الأبيات من مجزوء الكامل ، وقائلها القاسم بن معن قاضى الكوفة . العينى ٢٩٧/٢ ، واللسان – أنن – ومعجم شواهد العربية .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٣٣ ، شواذ القراءة لابن خالوية ص ١٤ وهى لمجاهد فى البحر المحيط ٢١٣/٢ .

(٤) الأبيات من البسيط ، ابن يعيش ٩/٧ و ١٤٣/٨ . وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٣٥/١ – ١٣٨ ، والحماسة البصرية ١٤٠/٢ ، غير منسوبة فيها .

(٥) البيت من البسيط ، شرح ألفية ابن معط ٥١٢/١ ، والأشمونى ٢١٢/٣ ، وديوان جرير ص ٢٠٠ =

نرضى عن الله إن الناس قد علموا   أنْ لا يدانِينَا فى خلقه بشرُ

وقول الكوفيين عندى أولى بالصواب ، فإنه لا يلزم منه إهمال ما وجب له الإعمال ، ومما يؤيده قول الشاعر[1] :

رأيتك أحييت النَّدى بعد موته   فعاش الندى من بعد أنْ هو خامل

فوصل أنْ بجملة اسمية ، وليس قبلها فعل قلبى ولا معناه ، وكل موضع هو هكذا فهو لأن الناصبة الفعل ، وأن الناصبة الفعل لا توصل بجملة اسمية ، فصح وقوع المخففة موقع الناصبة .

وقريب من قوله : أنْ هو خامل ، قول الآخر[2] :

فلا تُلْهك الدُّنيا عن الدين واعْتَمِل   لآخرة لابد عن ستصيرها

أبدل هَمزة أن عينا ، وحسن وقوع المخففة هنا ، لأن لابد تجرى مجرى تيقن .

وتخفف كأنّ فلا تلغى ، بل تعمل عمل أنَّ المخففة . إلا أن خبرها إذا قدر اسمها لا يلزم كونه جملة ، بل قد يكون مفردا ، بخلاف خبر أنّ إذا قدر اسمها . وإن كان جملة جاز كونها فعلية مبدوأة بلم كقوله تعالى[3] : ﴿ كأنْ لم تَغْن بالأمس ﴾ . وبقد كقول الشاعر[4] :

لا يهولنّك اصطلاءُ لظى الحر   ب فمحذُورُها كأن قد ألمّا

وابتدائية كقول الشاعر[5] :

ووجهٌ مشرقُ النَّحْر   كأنْ ثدياه حُقّان

= وروايته : ..... أن لن يفاخرنا .... .

(١) البيت من الطويل ، وذكر فى شرح الكافية الشافية ١/٥٠٠ ، غير منسوب .

(٢) البيت من الطويل :

اعتمل : عمل بنفسه ، وأعمل رأيه وآلته .

(٣) سورة يونس ، آية : ٢٤ .

(٤) البيت من الخفيف . شذور الذهب ص ٢٩٩ ، والعينى ٢/٣٠٦ ، غير منسوب فيهما .

(٥) البيت من الهزج ، الكتاب ٢/١٣٥ ، والعينى ٢/٣٠٥ ، والدرر ١/١٢٠ ، غير منسوب فيها .

وشرطية كقول الآخر[1] :

وَىْ كأنْ مَنْ يكنْ له نَشَبٌ يُحْـ ـببْ ومن يَفْتَقِر يعش عيش ضُرّ

ومثال إفراد الخبر مع تقدير الاسم قول الشاعر[2] :

ويوما تُوافينا بوجه مُقَسَّم كأنْ ظبيةٌ تعطُو إلى وارِق السَّلم

أى كأنها ظبية ، ويروى بالنصب على حذف الخبر ، والتقدير : كأن ظبيةً عاطيةً المذكورة ، وهذا من عكس التشبيه ، ويروى بالجر على زيادة أن شذوذا .

وفى لعل عَشر لغات : لعلّ ، علّ ، لعنّ ، عن ، لأنّ ، أنّ ، رعَنّ ، رغَنّ ، لغَنّ ، لعلّت . فالستة المتقدمة مشهورة ، والأربعة الباقية قليلة . وأقلها استعمالا لعلت . ذكرها أبو على فى التذكرة .

ومن ورود أنّ بمعنى لعل ما حكاه الخليل من قول بعض العرب : ائت السوق أنك تشترى لنا شيئا ، واستشهد الأخفش على ذلك بقول الراجز[3] :

قلت لشَيْبان ادنُ من لِقائِه أنا نُغَدّى القوم من شوائه

ومن قراءة غير ابن كثير وأبى عمرو[4] : ﴿ أنها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾ . بالفتح . وقال امرؤ القيس فى لأنّ[5] :

عُوجا على الطّلَل المُحِيل لأننا نبكى الديارَ كما بكى ابن حِذَام

وقال الفرزدق فى لَعَنّ[6] :

---

(١) البيت من الخفيف ، من أبيات لزيد بن عمرو بن نفيل ، الكتاب ١٣٥/٢ ، وابن يعيش ٧٦/٤ ، وخزانة الأدب ٩٥/٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٤٤/٦ .

(٢) البيت من الطويل ، نسب لعلباء بن أرقم اليشكرى فى امرأته ، ونسب لغيره . الكتاب ١٣٤/٢ ، وخزانة الأدب ٣٦٥/٤ ، والتبصرة ص ٢٠٨ ونسبه لباعث بن صريم البشكرى ، والدرر ١٢٠/١ . مقسم : محسن . تعطو : تتناول . وارق : مورق . السلم : شجر .

(٣) هو أبو النجم كما فى الإنصاف مسألة/ ٨١ .

(٤) سورة الأنعام ، آية : ١٠٩ ، كسر إنها لابن كثير وأبى عمرو وعاصم والأعمش واليزيدى وكثير ، معجم القراءات ٣٠٨/٢ ، وراجع معانى القرآن للأخفش ٥٠٠/٢ و ٥٠١ .

(٥) البيت من الكامل ، خزانة الأدب ٢٣٤/٢ ، والدرر ١١١/١ ، والديوان شرح السندوبى ص ١٣٦ .

(٦) البيت من الوافر ، الإنصاف مسألة ٢٦ ، واللسان والرواية فيهما لغن .

ألستم عـــالجين بنــــا لعنَّــــا نرى العرصاتِ أو أثـر الخيـام

وإذا كان الاسم فى هذا الباب وغيره اسم معنًى جاز كون الخبر فعلا مقرونا بأن كقولك : إنّ الصلاح أن يعصى الهوى . فلو كان الاسم اسم عين امتنع ذلك كما يمتنع فى الابتداء ، وقد يُسْتباح فى لعل حملا على عسى ، ومنه قول النبى ﷺ[1] : « لعلك أن تخلف فينتفع بك أقوام ويضرّبك آخرون » .

وروى أبو زيد أن بنى عقيل يجرون بلعل مفتوحة الآخر ومكسورته ، ومن شواهد ذلك[2] :

لعـل اللهِ يُمكننـى عـــليها جهارا من زهير أو أَسِيد

وروى الفراء أيضا الجر بلعل ، وأنشد[3] :

عـلّ صروفِ الدهر أو دُولاتها تدلننا اللّمّـةَ مـن لمّــاتها

وزعم أبو على أن لعل خففت وأعملت فى ضمير الشأن محذوفا ، ووليها فى اللفظ لام الجر مفتوحا تارة ومكسورا تارة ، والجربه ، ولعل على أصلها . ولا يخفى ما فى هذا من التكلف .

فصل : ص : يجوز رفع المعطوف على اسم إن ، ولكن بعد الخبر بإجماع ، لا قبله مطلقا ، خلافا للكسائى . ولا يشترط خفاء إعراب الاسم خلافا للفراء ، وإن تُوُهِّم ما رأياه قُدِّر تأخير المعطوف أو حذفُ خبرٍ قبله ، وأنّ فى ذلك كإنّ على الأصح ، وكذا البواقى عند الفراء . والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمى والزجاج والفراء . وندر : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان .

وأجاز / الكسائى رفع المعطوف على أول مفعولى ظن إنْ خَفِى إعراب الثانى . ٧٢/ب

---

(١) فى رياض الصالحين ص ١٤ من حديث طويل ... فقلت يا رسول الله ، أخلف بعد أصحابى ؟ قال : إنك لن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضربك آخرون ... متفق عليه .

(٢) البيت من الوافر ، من قصيدة لخالد بن جعفر . خزانة الأدب ٣٧٥/٤ ، ومعجم شوهد العربية .

(٣) رجز لم ينسب فى شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٨٤/٣ ، والعينى ٣٩٦/٤ ، واللسان – لمم – .

ش : نصب المعطوف على اسم إن مستغن عن التنبيه عليه ، لأنه كالعطف على سائر المعمولات . ولا فرق فى ذلك بين إن وأخواتها ، ولا بين وقوعه قبل الخبر [ووقوعه بعده ، ومثال وقوعه قبل[1] الخبر] قوله تعالى[2] : ﴿ إنّ المسلمين والمسلمات ﴾ . الآية ، ومثال وقوعه بعد الخبر قول الراجز[3] :

إنّ الربيـــعَ الجودَ والخريفـــا بـــدا أبى العبـــاس والصيوفـــا

أراد : إن الربيع الجود والخريف والصيوف بدا أبى العباس . والذى لا يستغنى عن التنبيه رفع المعطوف ، وهو على ضربين : أحدهما مشترك فيه ، وهو العطف على الضمير المرفوع بالخبر ، والثانى العطف على معنى الابتداء ، وهو عند البصريين مخصوص بإنّ ولكن ، ومشروط بتمام الجملة قبله ، ومثاله مع إنّ قول الشاعر[4] :

إن الخلافـــة والنبـــوةَ فيهم والمكرمـــاتُ وسادةٌ أطهـــار

ومثله قول الآخر[5] :

فمن يكُ لم ينجب أبوه وأمُّه فـإنّ لنـا الأمَّ النجيبـةَ والأبُ

ومثاله مع لكن قول الآخر[6] :

وما زلتُ سباقا إلى كل غايـة بها يُقْتَضَى فى الناس مجدٌ وإجلالُ
وما قَصّرت بى فى التَّسامى خُئُولةٌ ولكنّ عمى الطيبُ الأصل والخالُ

وهذا العطف المشار إليه ليس من عطف المفردات كما ظن بعضهم ، بل هو من عطف الجمل ، ولذلك لم يستعمل إلا بعد تمام الجملة ، أو تقدير تمامها ، ولو كان

---

(١) ما بين القوسين من النسخة ب ص ١٧٩ .
(٢) سورة الأحزاب ، آية : ٣٥ .
(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج ، ونسب للعجاج . الكتاب ١٤٥/٢ ، والتصريح ٢٢٦/٢ ، والعينى ٢٦١/٢ ، والدرر ٢٠٠/٢ . وديوان رؤبة ص ١٧٩ .
(٤) البيت من الكامل ، من قصيدة لجرير يمدح بها بنى أمية . الكتاب ١٤٥/٢ ، والعينى ٢٦٣/٢ .
(٥) البيت من الطويل ، شرح الكافية الشافية ٥١١/١ ، والتصريح ٢٢٧/١ ، والعينى ٢٦٥/٢ ، غير منسوب فيها .
(٦) البيتان من الطويل ، التصريح ٢٢٧/١ ، والعينى ٣١٦/٢ ، والدرر ٢٠٢/٢ . غير منسوب فيها .

من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام أولى ، لأن وصل المعطوف بالمعطوف عليه أجود من فصله . ولو كان من عطف المفردات لجاز رفع غيره من التوابع ، ولم يحتج سيبويه فى قوله تعالى[1] : ﴿ قل إن ربى يقذف بالحق علامُ الغيوب ﴾ . إلى أن يجعله[2] خبر مبتدأ . أو بدلا من فاعل يقذف[3] .

وأيضا فإن وأخواتها مشبهة بالأفعال لفظا ومعنى واختصاصًا فلا عمل للابتداء بعد دخولها ، كما لا عمل له بعد دخول الأفعال الناسخة . ولقوة شبهها بالأفعال لم يبطل عملها بالفصل فى نحو : إن فيك زيدا راغب ، ولا بتقديم المسند فى نحو : إن عندك زيدا ، ولا بالحذف مع دليل كقراءة حمزة والكسائىُّ[4] : ﴿ وفى خلقكم وما يَبُثّ من دابة آياتٍ ﴾ . بخلاف « ما » المشبهة بليس ، و « لا » المشبهة بإنّ ، فإنها ضعيفة الشبه و ضعيفة العمل ، ولذا لا تعمل فى الخبر عند سيبويه ، ويُبْطِل عملَها الفصلُ بإجماع ، فلضعفها لم تنسخ عمل الابتداء لفظا ومحلا . بل هو باق تقديرا بعد دخولها . ولهذا ينعت اسمها باعتبار المحل رفعا ، و لم يفعل ذلك باسم إنّ .

والحاصل أن عمل الابتداء بعد إنّ منسوخ لفظا ومحلا كانتساخه بكان وظن ، إلا أنّ إنّ ولكنّ لم يتغير بدخولهما معنى الجملة ، ويتغير بدخول كأن وليت ولعل ، فجاز أن يعطف بعد مصحوبى إن ولكن مبتدأ مصرح بخبره ، ومحذوف خبره ، كما يجوز ذلك بعد المبتدأ والخبر لبقاء المعنى على ما كان عليه . ولكون الخبر الموجود صالحا للدلالة على المحذوف ، إذ لا تخالف بينهما ، بخلاف خبر كأن وليت ولعل فإنه مخالف لخبر المبتدأ المجرد ، فلا يغنى أحدهما عن الآخر .

فلو كان خبر المعطوف مخالفا لزم ثبوته نحو[5] : ﴿ وإن الظالمين بعضهم أولياء بعض والله ولى المتقين ﴾ . ومثله[6] : ﴿ إن وعْدَ الله حق والساعة لا ريب فيها ﴾.

---

(١) سورة سبأ ، آية : ٤٨ .

(٢) « ألى أن يجعله » ليس بالمخطوطة والسياق يقتضيه .

(٣) الكتاب ١٤٧/٢ .

(٤) سورة الجاثية ، اية : ٤ . الإقناع ٧٦٤/٢ ، والتبيان للعكبرى ١١٥٠/٢ .

(٥) سورة الجاثية ، آية : ١٩ .

(٦) سورة الجاثية ، آية : ٣٢ .

وقرأ حمزة بنصب « الساعة » ولم يختلف فى رفع « والله ولى المتقين » .

وحمل سيبويه ما أوهم العطف قبل التمام على التقديم والتأخير[1] فالتقدير عنده فى[2] : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى ﴾ . إن الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا ، فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون ، والصابئون والنصارى كذلك . وأسهل من التقديم والتأخير تقدير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده ، كأنه قيل : إن الذين آمنوا فرحون ، والذين هادوا والصائبون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون . فإنّ حذْف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته فى كلام العرب قبل دخول إن ، كقول الشاعر[3] :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأىُ مختلف

وبعد دخولها ، كقول الآخر[4] :

خليلىّ هل طبٌّ فإنى وأنتما وإن لم تَبُوحا بالهوى دَنِفان

وأنشد سيبويه قول الفرزدق[5] :

إنى ضَمِنْتُ / لمن أتانى ما جَنى وأبى فكان وكنت غيرَ غَدُورِ 1/73

ثم قال : ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر .

ومثل إنّ ولكنّ فى رفع المعطوف على معنى الابتداء أنّ إذا تقدمها عِلْم أو معناه ، فمعناه كقوله تعالى[6] : ﴿ وأذانٌ من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله برىءٌ من المشركين ورسولُه ﴾ . وصريح العلم كقول الشاعر[7] :

---

(1) الكتاب ٢/١٥٥ .

(2) سورة المائدة ، آية : ٦٩ .

(3) البيت من المنسرح ، وقائله قيس بن الخطيم . الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٦١ .

(4) البيت من الطويل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٧/٤٢ ، ٣٠٠ ، والعينى ٢/٢٧٤ – ٢٧٥ ، غير منسوب فيهما . الطب : مثلثة الطاء علاج الجسم والنفس .

(5) البيت من الكامل ، الكتاب ١/٧٦ .

(6) سورة التوبة ، آية : ٣ .

(7) البيت من الوافر ، قائله بشر بن أبى خازم ، الكتاب ٢/١٥٦ ، وخزانة الأدب ٤/٣١٦ ، والعينى ٢/٢٧١ .

وإلا فاعلمـــوا أنــا وأنتم بغـاةٌ مـا بقينـا فى شقـاق

تقديره عند سيبويه : فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك ، حمله على التقديم والتأخير ، كما حمل آية المائدة ، فسوَّى بين إنّ وأنّ ، فصح أن من فرّق بينهما على الإطلاق مخالف لسيبويه . وجعل من هذا القبيل قوله تعالى[1] : ﴿ أن الله برىءٌ من المشركين ورسولُه ﴾. وزعم قوم أنه إنما أورده بكسر الهمزة ، وهى قراءة الحسن ، وهو بعيد من عادة سيبويه ، فإنه إذا استدل بقراءة تخالف المشهور لا يستغنى عما يشعر بذلك ، كما فعل إذ أورد[2] : ﴿ وإذا لا يلبثوا خلفك إلا قليلا ﴾ .

وأجاز الكسائىُ رفع المعطوف بعد إن قبل الخبر مطلقا ، فيقول : إن زيدا وعمرٌو قائمان ، و إنك وزيدٌ ذاهبان . ووافقه الفراء إن خفى إعراب الاسم نحو : إنك وزيدٌ ذاهبان ، وكلا المذهبين ضعيف ، لأن إنّ وأخواتها قد ثبت قوة شبهها بكان وأخواتها ، فكما امتنع بكان أن يكون للجزأين إعراب فى المحل يخالف إعراب اللفظ يمتنع بإنّ ، ولو جاز أن يكون اسم إن مرفوع المحل باعتبار عروض العامل ، لجاز أن يكون خبر كان مرفوع المحل بذلك ، ولا اعتبار لتساويهما فى أصالة الرفع وعروض النصب ، ولا حجة لهما فيما حكى سيبويه من قول بعض العرب : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان . لأن الأول يخرج على أن أصله : إنهم هم أجمعون ذاهبون ، فهم مبتدأ ، وأجمعون توكيد ، وذاهبون خبر المبتدأ ، وهو وخبره خبر إن . وأصل الثانى : إنك أنت وزيد ذاهبان ، فأنت مبتدأ . وزيد معطوف ، وذاهبان خبر المبتدأ ، والجملة خبر إن . وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع ، فالقول به راجح .

وغَلَّط سيبويه من قال : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك و زيد ذاهبان ، فقال : واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد

---

(١) سورة التوبة ، آية : ٣ .

(٢) سورة الإسراء ، آية : ٧٦ « يلبثوا » لأبى ـــ شواذ ابن خالويه ص ٧٧ ، والبحر ٦٦/٦ : « خلفك » لنافع وابن كثير وغيرهما معجم القراءات ٣٧٤/٣ ، وفى ب : يلبثون .

ذاهبان ، وذلك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال « هم » كما قال[1] :

لستُ مـــدركَ مـــا مضى ولا سابـــقٍ شيئـــا

وهذا غير مرضى منه رحمه الله ، فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلطه فى هذا لم يوثق بشىء من كلامه ، بل يجب أن يعتقد الصواب فى كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع ، وسيبويه موافق على هذا ، ولولا ذلك ما قبل نادرا كلدُن غدوةً[2] ، وهذا حجرُ ضبٍّ خربٍ[3] .

وأجاز الفراء فى المعطوف على اسم غير إن ما أجاز فى المعطوف على اسم إن ، واستشهد بقول الراجز[4] :

يـــا ليتنـــى وأنت يـــا لميسُ فى بلـــدة لـــيس بها أنـــيسُ

ولا حجة له فيه لأن تقديره : يا ليتنى وأنت معى ياليمس ، فحذف « مع » وهو خبر أنت ، والجملة حالية واقعة بين اسم ليت وخبرها .

وأجاز الجرمى والزجاج والفراء رفع نعت الاسم بعد الخبر ، وبمثل ذلك حكموا للتوكيد وعطف البيان ، وأجازوا أن يكون من ذلك[5] :

﴿ قل إن ربى يقذف بالحق علامُ الغيوب ﴾ .

وأجاز الكسائى رفع المعطوف على أول مفعولى ظن إن خفى إعراب ثانيهما ، نحو : ظننت زيدا صديقى وعمرٌو .

---

(١) البيت من الطويل ، الكتاب ٣٠٦/١ ونسبه لصِرْمَة الأنصارى ، ونسبه لزهير فى مواضع أخرى . والعينى ٢٦٧/٢ ونسبه لزهير ، والبيت بتمامه :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابِقٍ شيئا إذا كان جائيا

وشرح ديوانه ص ٨٧ .

(٢) الكتاب ٥١/١ ، ٥٨ ، ١٥٩ ، ٢١٠ ، ٢٨١/٢ ، ٣٧٥ .

(٣) الكتاب ٤٣٦/١ ، ٤٣٧ .

(٤) الرجز لرؤبة بن العجاج . خزانة الأدب ١٩٨/٤ ، والعينى ٣٢١/٢ ، والدرر ٢٠٢/٢ ، والديوان ص ١٧٦ .

(٥) سورة سبأ ، آية : ٤٨ .

باب لا العاملة عمل إن

ص : إذا لم تكرر « لا » وقُصِد خلوصُ العموم باسم نكرة يليها ، غير معمول لغيرها ، عملت عمل إنّ ، إلا أن الاسم إنْ لم يكن مضافا ، ولا شبيها به ، رُكِّبَ معها ، وبنى على ما ينصب به ، والفتح فى نحو[1] :

ولا لذّاتَ للشيب .

أولى من الكسر . ورفع الخبر - إن لم يركب الاسم مع لا - بها عند الجميع ، وكذا مع التركيب على الأصح . وإذا علم كثر حذفه عند الحجازيين ، ولم يُلْفَظ به عند التميميين ، وربما أُبقى وحُذف الاسم .

ولا عمل للافى لفظ المثنى من نحو : لا رجلين فيها ، خلافا للمبرد . وليست الفتحة فى نحو : لا أحدَ فيها ، إعرابية خلافا للزجاج والسيرافى . ودخول الباء على لا يمنع التركيب غالبا ، وربما ركبت النكرة مع / « لا » الزائدة . ٧٣ / ب

وقد يعامل غير المضاف معاملته فى الإعراب ونَزْع التنوين والنون إنْ وليه مجرور بلام معلقة بمحذوف غير خبر ، فإن فصلها جارٌّ آخر أو ظرف امتنعت المسألة[2] فى الاختيار خلافا ليونس . وقد يقال فى الشعر : لا أباك ، وقد يُحْمَل على المضاف مُشابهه بالعمل فينزع تنوينه .

ش : إذا قصد بلا نفى الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص اختصت بالأسماء ، لأن قصد ذلك يستلزم وجود من الجنسية لفظا أو معنى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات ، فوجب للاعند ذلك القصد عملٌ فيما يليها من نكرة ، وذلك العمل إما جر وإما نصب وإما رفع ، فلم يكن جرا لئلا يتوهم أنه

---

(١) البيت من البسيط ، وقائله سلامة بن جندل ، شذور الذهب ص ٨٩ ، وخزانة الأدب ٨٥/٢ ، والعينى ٣٢٦/٢ ، والدرر ١٢٦/١ ، والبيت بتمامه :

إن الشباب الذى مجدٌ عواقبُه ... فيه نلذ ولا لذات للشيب

(٢) فى النسخة ب : المعاملة .

بمن المنوية ، فإنها فى حكم الموجودة لظهورها فى بعض الأحيان ، كقول الشاعر[1] :

فقام يَـذُود النـاسَ عنها بسيفـه وقال ألا لا مِنْ سَبيل إلى هند

ولأن عامل الجر لا يستقل كلامٍ به وبمعموله ولا يستحق التصدير ، ولا المذكورة بخلاف ذلك .

و لم يكن عملها فيما يليها رفعا لئلا يتوهم أن عامله الابتداء ، فإن موضعها موضع المبتدأ ، ولأنها لو رفعت ما يليها عند قصد التنصيص على العموم لم يحصل الغرض ، لأنها على ذلك التقدير بمنزلة المحمولة على ليس ، وهى لا تنصيص فيها على العموم . فلما امتنع أن تعمل فيما وليها جرا أو رفعا - مع استحقاقها عملا - تعين أن يكون نصبا ، ولما لم تستغن بما يليها عن جزء ثان عملت فيه رفعا ، لأنه عمل لا يستغنى بغيره عنه فى شيء من الجمل . وأيضا فإن إعمال لا هذا العمل إلحاق لها بإنّ ، لمشابهتها لها فى التصدير ، والدخول على المبتدأ والخبر ، وإفادة التوكيد ، فإن لا لتوكيد النفى ، وإنّ لتوكيد الإثبات ، ولفظ لا مساو للفظ إن إذا خففت . وأيضا فإن لا تقترن بهمزة الاستفهام ويراد بها التمنى ، فيجب إلحاقها بليت فى العمل ، ثم حملت فى سائر أحوالها على حالها فى التمنى . ولا يجب أن تعمل لا هذا العمل من القصد المذكور إذا كررت ، بل إذا كررت جاز إعمالها وإلغاؤها . فجواز إعمالها لعدم تغير حالها وحال مصحوبها ، وجواز إلغائها لشبهها بالمكررة مع المعرفة ، فلجواز الوجهين مع التكرر ، شرطت انتفاءه فى وجوب العمل فقلت : إذا لم تكرر « لا » وقصد خلوص العموم فى اسم نكرة يليها فعلم بهذا أنها لا تعمل فى معرفة ولا فى منفصل .

واحترزت بقولى : غير معمول لغيرها من نحو قوله تعالى[2] : ﴿ لا مرحبا بهم ﴾ .

ثم أشرت إلى أن اسمها ينقسم إلى مفرد وإلى مضاف وإلى شبيه به ، وخصصت

---

(١) البيت من الطويل ، شرح الأشمونى ٢/٢ ، والعينى ٣٣٢/٢ ، والدرر ١٢٥/١ ، غير منسوب فيها .

(٢) سورة ص ، آية : ٥٩ ، وأولها : ﴿ هذا فَوْج مُقتحِم معكم لا مرحبا بهم ﴾ .

المفرد بالتركيب والبناء ، فعلم بذلك أن الآخرَيْن منصوبان نصبا صريحا ، نحو : لا صاحب بِرٍّ مذموم ، ولا راغبا فى الشر محمود .

ويتناول قولى فى المركب : ويبنى على ما كان ينصب به ، المبنى على فتحة نحو : « لا إلهَ إلا الله » و[1] : ﴿ فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أَيْمانَ لهم ﴾ . والمبنى على ياء مفتوح ما قبلها ، كقول الشاعر[2] :

تَعَزّ فلا إلفَيْن بالعيش مُتِّعا ... ولكن لوُرّاد المَنُون تتابُعُ

والمبنى على ياء مكسور ما قبلها ، كقول الشاعر[3] :

يُحْشَرُ الناسُ لابنينَ ولا آبا ... ءَ إلا وقد عَنَتْهم شُئُونُ

والمبنى على كسرة ، كقول سلامة بن جندل[4] :

إن الشباب الذى مجدٌ عواقبُه ... فيه نَلَذُّ ولا لذاتِ للشيب

يروى بكسر التاء وفتحها ، والفتح أشهر ، وبالوجهين أيضا أنشد قول الشاعر[5] :

لا سابغات ولا جأْواءَ باسلةً ... تقى المنون لدى استيفاء آجال

وزعم أبو الحسن بن عصفور أن الفتح فى مثل هذا لازم ، والصحيح جواز الفتح والكسر .

ثم أشرت إلى أنه لا خلاف فى كون الخبر مرفوعا بلا إذا لم يركب الاسم معها ، ثم قلت : « وكذا مع التركيب على الأصح » فنبهت بذلك على ما ذهب إليه سيبويه من أن الخبر مع التركيب مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا ، لأن شبهها بإن ضعف حين تركبت وصارت كجزء كلمة ، وجزء كلمة لا يعمل ، فمقتضى هذا أن يبطل عملها فى الاسم والخبر ، لكن عملها أبقى فى أقرب المعمولين ، وجعلت

---

(١) سورة التوبة ، آية : ١٢ .
(٢) البيت من الطويل ، شذور الذهب ص ٨٧ ، والعينى ٢/٣٣٣ ، والدرر ١/١٢٦ ، غير منسوب فيها .
(٣) البيت من الخفيف ، شذور الذهب ص ٨٨ ، والعينى ٢/٣٣٤ ، والدرر ١/١٢٦ ، غير منسوب فيها .
(٤) ذكر فى ص ٥٣ ، رقم ١ .
(٥) البيت من البسيط ، الأشمونى ٢/٧ ، والدرر ١/١٢٧ ، غير منسوب فيهما . وفى ب ص ١٨٢ : قول الراجز .

هى ومعمولها بمنزلة مبتدأ . والخبر بعدها على ما كان عليه مع التجرد .

وغير ما ذهب إليه سيبويه أولى ، لأن كل ما استحقت « لا » به العمل من المناسبات السابق ذكرها باق ، فليبق ما ثبت بسببه ، ولا يضر التركيب ، كما لم يضر أنّ صيرورتها بفتح الهمزة مع معمولها كشىء واحد ، ولو كان جعل لا مع اسمها كشىء واحد / ما نعها من العمل فى الخبر لمنعها من العمل فى الاسم ، لأن أحد جزأى الكلمة لا يعمل فى الآخر ، ولا خلاف فى أن التركيب لم يمنع عملها فى الاسم ، فلا يمنع عملها فى الخبر . وأيضا فإن عمل لا فى الخبر أولى من عملها فى الاسم ، لأن تأثيرها فى معناه أشد من تأثيرها فى معنى الاسم ، والإعراب إنما جئ به فى الأصل للدلالة على المعنى الحادث بالعامل ، وإنما لم يكن خلاف فى ارتفاع الخبر بلا غير المركبة ، لأن مانع التركيب هو كون الاسم مضافا أو شبيها به ، وكلاهما صالح للابتداء به مجردا عن « لا » ، كما أن اسم إنّ صالح للابتداء به مجردا عن إنّ ، وليسَ كذلك مصحوب لا المركب ، فإن تجرده من لا مبطل للابتداء به . لأنه نكرة لا مسوغ معها ، فإذا قرنت بلا كانت بمنزلة نكرة أبتدئ بها لاعتمادها على نفى .

١/٧٤

ثم أشرت إلى جذف الخبر ، وهو على ثلاثة أقسام : ممتنع وجائز وواجب .

فالممتنع حذفه فى موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى ، كقولك مبتدئا مقتصرا : لا رجلَ ، فمثل هذا لا يعد كلاما عند أحد من العرب ، لأن المخاطب لا يستفيد منه شيئا .

وأما الجائز والواجب فحذف مادل عليه دليل ، كقولك : لا رجلَ ، لمن قال : هل فى الدار من رجل ؟ وكقولك للشاكى : لا بأسَ ، تحذف ، فيها ، من الأول ، و : عليك ، من الآخر ، فمثل هذا يجوز فيه الحذف والإثبات عند الحجازيين ، ولا يلفظ به التميميون ولا الطائيون ، بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى ، ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقا أو بشرط كونه ظرفا فليس بمصيب ، وإنْ رُزق من الشهرة أوفر نصيب .

وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو : لا إله إلا الله . ومن حذفه دون

إلا قوله تعالى[1] : ﴿ قالوا لا ضيرَ ﴾ . وقوله تعالى[2] : ﴿ ولو ترى إذْ فزِعوا فلا فَوْتَ ﴾ . ومنه قول النبى ﷺ[3] : « لا ضررَ ولا ضِرارَ ولا عَدْوى ولا طِيَرَةَ » .

ومن استعمال الخبر منطوقا به فى لغة غير الحجازيين قول حاتم[4] :

وَرَدَّ جازُرهم حَرْفا مُصَرَّمةً ... ولا كريمَ من الوِلدان مَصْبُوحُ

فمصبوح خبر لا صفة لعدم الحاجة إلى مقدر .

وربما حذف الاسم للعلم به وبقى الخبر ، كقولهم : لا عليك ، أى : لا بأس عليك .

وخالف المبرد سيبويه فى اسم لا المثنى نحو : لا رجلين فيها ، فزعم أنه معرب ، واحتج له بأمرين : أحدهما : أنه بزيادة الياء والنون أشبه المطول المستحق للنصب ، نحو : لا خيرا من زيد هنا .

والثانى : أن العرب تقول : أعجبنى يومَ زرتنى ، فتفتح ، وأعجبنى يومُ زرتنى فتعرب .

وكلتا الحجتين ضعيفة ، أما الأولى فمعارضة بأن شبه « لا رجلين » بيا رجلان ، أقوى من شبهه بلا خيرا من زيد ، وقد سوى بين يا رجلان ويا رجلُ ، فلْيُسَوِّ بين لا رجلين ولا رجلَ . وأما الثانية فضعفها بيّن أيضا ، وذلك أن بناء يوم وشبهه حين أضيف إلى الجملة إنما كان لشبهه بإذ لفظا ومعنى ، فلما بنى خالفه بلحاق

---

(١) سورة الشعراء ، آية : ٥٠ .

(٢) سورة سبأ ، آية : ٥١ .

(٣) الجامع الصغير للسيوطى ١٧٦/٢ ، وصحيح البخارى : « لا عدوى ولا طيرة » . بإسقاط لا ضرر ولا ضرار . القسطلانى ٤٨٨/٨ – ٤٨٩ .

(٤) البيت من البسيط ، الكتاب ٢٩٩/٢ ، والعينى ٢٦٨/٢ ، قال : هذا البيت مما ركب فيه صدر بيت على عَجزَ آخر ، والصواب أنه لرجل جاهلى من بنى النبيت ، والبيتان هما :

ورد جازرهم حرفا مصرمة ... فى الرأس منها وفى الأصلاء تمليح

إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ... ولا كريم من الولدان مصبوح

الجازر : الذى ينحر الإبل . حرفا : ضامرة صلبة . مصرمة : مقطوعة الطبيين ليكون أقوى لها .

الأصلاء : جمع صلا وهو ما حول الذنب . أصرتها : جمع صرار بكسر الصاد وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا يرضعها ولدها ، وإنما ألقيت لأنه ليس لها در . الولدان : جمع وليد .

علامة التثنية ، وبكون اليوم إذا بنى يصير مؤقتا ، والمحمول على إذ لا يكون مؤقتا ، وإنما يكون مبهما أى صالحا لنهار وليلة وللقليل والكثير ، واليوم المفرد بهذه المنزلة ، كقوله تعالى(١) : ﴿ ويوم يقول كن فيكون * قوله الحق ﴾ . وقوله تعالى(٢) : ﴿ كل يوم هو فى شأن ﴾ .

والحاصل أن يوما لإبهامه أشبه إذ فحمل عليه فى البناء إذا استعمل استعماله ، فإذا ثنى زال إبهامه . فلم يصلح أن يحمل على إذ للزوم إبهامها وصلاحيتها لكل زمان ماض ليلا كان أو نهارا ، قليلا كان أو كثيرا .

وزعم أبو إسحاق الزجاج والسيرافى أن فتحة : لا رجلَ ، وشبهه فتحة إعراب ، وأن التنوين حذف منه تخفيفا ، ولشبهه بالمركب . وهذا الرأى لو لم يكن فى كلام العرب ما يبطله لبطل بكونه مستلزما مخالفة النظائر ، فإن الاستقراء قد أطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع صرف ، أو للإضافة ، أو لدخول الألف واللام ، أو لكونه فى علم موصوف بابن مضاف إلى علم ، أو لملاقاة ساكن ، أو لوقف ، أو لبناء ، والاسم المشار إليه ليس ممنوعا من الصرف ، ولا مضافا ، ولا ذا ألف ولام ، ولا علما موصوفا بابن ، ولاذا التقاء ساكنين ، ولا موقوفا عليه ، فتعين كونه مبنيا ، كيف وقد روى عن العرب : جئت بلا شئَ ، بالفتح وسقوط التنوين ، كما قالوا : جئت بخمسةَ عشرَ ، والجار لا يلغى ولا يعلق ، فثبت البناء بذلك يقينا . والعجب من الزجاج / والسيرافى فى زعمهما أن ما ذهبا إليه من أن فتحة : لا رجلَ ، وشبهه ، فتحة إعراب هو مذهب سيبويه ، استنادا إلى قوله فى الباب الأول من أبواب لا(٣) : « ولا تعمل فيما بعدها منتصبة بغير تنوين » وغفلا عن قوله فى الباب الثانى(٤) : واعلم أن المنفى الواحد إذا لم يل « لك » فإنما يُذْهَب منه التنوين كما أُذْهِب من خمسةَ عشرَ ، لا كما أذهب من المضاف » . فهذا نص لا احتمال فيه .

٧٤/ ب

---

(١) سورة الأنعام ، آية : ٧٣ .

(٢) سورة الرحمن ، آية : ٢٩ .

(٣) الكتاب ٢/٢٧٤ .

(٤) الكتاب ٢/٢٨٣ .

قلت : ومما يدل على أن الفتحة المشار إليها فتحة بناء لا فتحة إعراب ثبوتها فى[1] : ولا لذاتَ للشيب ، فى الرواية المشهورة ، وتوجيه رواية الكسر على أن يكون لذات منصوبا لكونه مضافا أو شبيها بالمضاف ، على نحو ما يوجه به : لا أبالك ، ولا يدى لك ، وسيأتى بيان ذلك مستوفى بعون الله تعالى . وقد قال سيبويه فى الثانى من أبواب لا فى النفى[2] : اعلم أن التنوين يقع من المنفى فى هذا الموضع إذا قلت : لا غلام لك ، كما يقع من المضاف إلى اسم ، ذلك إذا قلت : « لا مثل زيد » فعلم بهذا أن فتحة ميم : لا غلام لك ، كفتحة : لا مثلَ زيد ، لأنهما عنده سيان فى الإضافة ، فعلى هذا تكون كسرة تاء : لا لذات ، كسرة إعراب ، لكونه مضافا واللام مقحمة ، وهذا واضح بلا تكلف .

وندر تركيب النكرة مع لا الزائدة كقول الشاعر[3] :

لو لم تكنْ غَطَفان لا ذنوبَ لها ... إذن للام ذوو أحسابها عُمَرَا

وهذه من التشبيه الملحوظ فيه مجرد اللفظ ، وهو نظير تشبيه ما الموصولة بما النافية فى قول الشاعر[4] :

يُرَجِّى المرءُ ما إنْ لا يراه ... وتعرضُ دون أدناه الخطوبُ

فزاد إنْ بعد الموصولة ، وإنما تزاد بعد النافية ، لكن سوغ ذلك كون اللفظ واحدا . والمشهور الوارد على القياس أن يقال فى اسم « لا » إذا كان أبا أو أخا : لا أب له ، ولا أخ لك ، كما قال نهار اليشكرى[5] :

أبى الإسلامُ لا أبَ لى سواه ... إذا افتخروا بقيس أو تميم

وأن يقال فيه إذا كان مثنى أو شبهه كما قال الشاعر[6] :

---

(١) ذكر فى ص ٥٥ رقم ٤ .

(٢) الكتاب ٢٧٦/٢ .

(٣) البيت من البسيط ، وقائله الفرزدق . العينى ٣٢٢/٢ ، والدرر ١٢٧/١ .

(٤) البيت من الوافر ، وقائله جابر بن رألان الطائى ، ونسب لإياس بن الأرت . حاشية الأمير على المغنى ٤٢/١ . وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٠٧/١ ، والدرر ٩٧/١ .

(٥) البيت من الوافر ، الكتاب ٢٨٢/٢ ، وابن يعيش ١٠٤/٢ ، والدرر ١٢٥/١ .

(٦) البيت من الطويل ، الدرر ١٢٥/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيهما .

تأملْ فلا عَيْنَيْن للمرء صارفا عنايته عن مضمر العِبَرات

وكما قال[1] :

أرى الرَّبع لا أهلين فى عَرَصَاتِه ومن قبلُ عن أهليه كان يضيق

وقد كثر فى الكلام مخالفة القياس نحو : لا أبالك ، ولا أخالك ، ولا غلامى لك ، فمن ذلك قول الراجز[2] :

أَهَدَموا بيتك لا أبا لكا وزعموا أنك لا أخا لكا

وأنا أمشى الدَّأَلى حوالكا

ومثال : لا غلامى لك ، قول الشاعر[3] :

لا تُعْنَيَنَّ بما أسبابه عَسُرتْ فلا يَدَىْ لامرِىءٍ إلا بما قُدِرَا

ولم يرد هذا الاستعمال فى غير ضرورة إلا مع اللام ، وقد يحذف فى الضرورة ، كقول الشاعر[4] :

وقد مات شَمَّاخٌ ومات مُزَرّد وأىُّ كريم لا أباك بخالد

وقال آخر[5] :

أبالموتِ الذى لابُدَّ أنى ملاقٍ لا أباك تُخَوِّفينى

ومذهب أكثر النحويين فى هذا النوع أنه مضاف إلى المجرور باللام ، وأن اللام مقحمة لا اعتداد بها ، كما لا اعتداد باللام فى قول الشاعر[6] :

يا بُؤْس للحرب التى وَضَعتْ أراهِط فاستراحوا

وهذا القول وإن كان قول أكثر النحاة فلا أرتضيه ، لأن الإضافة التى ادعيت فى الأمثلة المشار إليها إما محضة وإما غير محضة ، فإن كانت محضة لزم كون اسم

---

(١) البيت من الطويل ، الدرر ١٢٦/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيهما .

(٢) ذكر فى الجزء الأول ص ٦٥ .

(٣) البيت من البسيط ، الدرر ١٢٥/١ ، غير منسوب .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله مسكين الدارمى . الكتاب ٢٧٨/٢ ، وابن يعيش ١٠٥/٢ . وخزانة الأدب ١١٦/٢ ، وفيها أن القصيدة عينية وروايته : ... لا أبالك يمنع .

(٥) البيت من الوافر ، وقائله أبو حية النميرى . ابن يعيش ١٠٥/٢ والدرر ١٢٥/١ .

(٦) البيت من مجزوء الكامل ، وقائله سعد بن مالك بن ضبيعة القيسى جد طرفة بن العبد ، الكتاب ٢٠٧/٢ ، وابن يعيش ٣٦/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣١١/٤ .

لا معرفة ، وهو غير جائز ، ولا عذر فى الانفصال باللام ، لأن نية الإضافة المحضة كافية فى التعريف ، مع كونه غير مهيأ للإضافة ، نحو[1] : ﴿ وكُلًّا ضربنا له الأمثال ﴾ و[2] : ﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ . وما نحن بسبيله مهيأ للإضافة ، فهو أحق بتأثير نية الإضافة . وإن كانت الإضافة المدعاة غير محضة لزم من ذلك مخالفة النظائر ، لأن المضاف إضافة غير محضة لابد من كونه عاملا عمل الفعل ، لشبهه به لفظا ومعنى ، نحو : هذا ضارب زيدٍ الآن ، وحسن الوجه . أو معطوفا على ما لا يكون إلا نكرة نحو : رب رجل وأخيه ، وكم ناقة وفصيلها ملكت ، والأسماء المشار إليها بخلاف ذلك ، فلا تكون إضافتها غير محضة ، فلو كانت مضافة وإضافتها غير محضة ، لم يَلِقْ بهما أن يؤكد معناها بإقحام اللام ، لأن المؤكَّد معتنى به ، وما لَيس محضا لا يُعتنى به فيؤكد ، فلذلك قبح توكيد الفعل الملغى ، لأنه مذكور فى حكم المسكوت عنه ، وقول من قال[3] :

يا بؤسَ للحرب

وهو يريد : يا بؤس الحرب ، سهله كون إضافته محضة . على أن للقائل أن يجعل أصله : يا بؤسا للحرب ، ثم حذفت الألف للضرورة وهى مرادة ، فلا إضافة ولا إقحام .

وأيضا لو كانت إضافة الأسماء / المشار إليها غير محضة لكانت كذلك مع غيرها ، إذ لاشىء مما يضاف إضافة غير محضة إلا وهو كذلك مع كل عامل ، ومعلوم أن إضافتها فى غير هذا الباب محضة ، فيجب أن تكون كذلك فى هذا الباب ، وإلا لزم عدم النظير . ومما يدل على ضعف القول ، بكون الأسماء المشار إليها مضافة قولهم : لا أبالى ، ولا أخالى ، فلو كانوا قاصدين الإضافة لقالوا : لا أبِ لى ، ولا أخِ لى ، فيكسرون الباء والخاء إشعارا بأنها متصلة بالياء تقديرا ، فإن اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير ، وإذ لم يفعلوا ذلك فلا ارتياب فى كونهم لم يقصدوا الإضافة ، ولكنهم

١/٧٥

(١) سورة الفرقان ، آية : ٣٩ .

(٢) سورة الروم ، آية : ٤ .

(٣) ذكر فى ص ٦٠ رقم ٦ .

قصدوا إعطاء الأسماء المذكورة حكم المضاف إذا كانت موصوفة بلام الجر ومجرورها ، ولم يفصل بينهما ، وذلك أن الصفة يتكمل بها الموصوف كما يتكمل المضاف بالمضاف إليه ، فإذا انضم إلى ذلك كون الموصوف معلوم الافتقار إلى المضاف إليه ، وكون الصفة متصلة بالموصوف ، وكونها باللام التى يلازم معناها الإضافة غالبا ، وكون المجرور صالحا أن يضاف إليه الأول ، تأكد شبه الموصوف بالمضاف ، فجاز أن يجرى مجراه فيما ذكر من الحذف والإثبات ، فمن ثم لم يبالوا بفيك أن يجرى هذا المجرى ، كقول الشاعر[1] :

وداهية من دواهى المَنُو ... ن يرهبُها الناس لا فالها

فنصبه بالألف كما ينصبه فى الإضافة . ومن ذهب فى هذه المسألة إلى ما ذهب إليه ابن كيسان وهشام الكوفى شرط كون اللام ومجرورها غير خبر ، فإن كان هو الخبر تعين إثبات النون وحذف الألف بإجماع . وكذا إن لم تل اللام ومجرورها ، أو كان فى موضع اللام حرف جر غيرها . وأجاز يونس المعاملة المذكورة مطلقا مع فصل اللام بظرف أو جار غيرها نحو : لا يَدَىْ بها لك ، ولا غلامين عندك لزيد . وأشار سيبويه إلى جواز ذلك فى الضرورة .

ولا تختص هذه المعاملة بالمثنى وأخ وأب وأخواتها ، بل هى جائزة فى كل ما وليه لام جر معلقة بمحذوف غير خبر ، حتى فى : لا غلام لك ، ولا بنى لك ، ولا بنات لك ، ولا عشرى لك ، وقد فهم ذلك من قولى : وقد يعامل غير المضاف معاملته فى الإعراب ونزع التنوين ، فدل ذكر الإعراب على أن فتحة : لا غلام لك ، قد تكون إعرابا ، وأنه يقال : لا أبًا لك ، ولا أخًا لك ، ولا غلامين لك ، ولا بنين لك ، ولا بناتٍ لك . ودل ذكر التنوين والنون على أن تنوين : لا غلام لك ، أزيل لما أزيل له نون : لا غلامى لك ، وذلك كله مفهوم من قول سيبويه[2] : فلو جعل

---

(١) البيت من المتقارب ، وقائله عامر بن الأحوص . الكتاب ٣١٦/١ : وقد ذكر فى الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٤٩ .

(٢) الكتاب ٢٨٢/٢ .

اللام ومجرورها خبرا تعين البناء وتوابعه . ولو تعلقت اللام بالاسم تعين الإعراب وتوابعه غالبا نحو : لا واهبا لك درهما .

واحترزت بغالبا من قول الشاعر[1] :

أراني ولا كُفـــران لله أيَّـــةً لنفسىَ قد طالَبْتُ غير مُنيــل

أنشده أبو على فى التذكرة ، وقال : أيّة منصوب بكفران ، أى لا أكفر لله رحمة لنفسى ، ولا يجوز نصب أية بأويت مضمرا ، لئلا يلزم من ذلك اعتراض بين مفعولى أرى بجملتين ، إحداهما : لا واسمها وخبرها ، والثانية : أويت ، ومعناه رققت . وإلى : ولا كفران لله أية ، أشرت بقولى : وقد يحمل على المضاف مشابهه بالعمل . ويمكن أن يكون من هذا قول النبى ﷺ[2] : « لا صَمْت يومٌ إلى الليل » على رفع يوم بالمصدر على تقديره : بأنْ وفعل ما لم يسم فاعله . ولا يستغنى عن اللام بعد ما أعطى حكم المضاف من الأسماء المذكورة إلا بعد أب فى الضرورة ، كقول الشاعر[3] :

وقد مات شَمَّاخ ومات مُزَرِّدٌ وأىُّ كـريم لا أبـاكَ بخالــد

وقول الآخر[4] :

أبـا لموتِ الــذى لابــد أنى مُـلاقٍ لا أبـاك تخوفينــى

أراد : لا أبالكَ ، ولا أبالكِ ، كذا زعموا ، وهو عندى بعيد ، لأنه إن كان الأمر كذلك لم يخل من أن يكون أب مضافا إلى الكاف عاملا فيها ، أو يكون مقدر الانفصال

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله كثير عزة ، الكتاب ٣/١٣١ ، وروايته :
.... إنما أواخى من الأقوام كل بخيل ، والديوان ص ٥٠٨ وروايته : ... إنما أواخى ...
وفى شرح أبيات مغنى اللبيب ٤/٣٦٠ ، وروايته : ولم أر من ليلى نوالا أعده ألا ربما طالبت ...
وفى ٦/٢٢٦ ذكر الرواية التى ذكرها سيبويه ، وفى ص ٢٢٥ ذكر الرواية التى ذكرها ابن مالك .

(٢) فى رياض الصالحين ص ٢٦٢ : عن على رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ : « لا يتم بعد احتلام ولا صمات يوم إلى الليل » . قال الخطابى : كان من نسك الجاهلية الصمات فنهوا فى الإسلام عن ذلك وأمروا بالذكر والحديث . وفيه أن امرأة حجت مصمتة فأمرها أبو بكر أن تتكلم لأنه من عمل الجاهلية .

(٣) ذكر فى ص ٦٠ رقم / ٤ .

(٤) ذكر فى ص ٦٠ رقم / ٥ .

باللام وهى العاملة فى الكاف مع حذفها . فالأول ممنوع لاستلزامه تعريف اسم لا ، أو تقدير عدم تمحض الإضافة فيما إضافته محضة ، والثانى ممنوع لاستلزامه وجود ضمير متصل معمول لعامل غير منطوق به ، وهو شيء لا يعلم له نظير ، فوجب الإعراض عنه ، والتبرؤ منه .

والوجه عندى فى : لا أبالك ، ولا أباك ، أن يكون دعاء على المخاطب بأن لا يأباه الموت . وهذا توجيه ليس فيه من / التكلف شيء والحمد لله . ‏/٧٥ ب

فصل : ص : إذا انفصل مصحوب لا ، أو كان معرفة ، بطل العمل بإجماع ، ويلزم حينئذ التكرار فى غير ضرورة ، خلافا للمبرد وابن كيسان ، وكذا التاليها خبرٌ مفردٌ وشبهُه . وأُفْرِدَتْ فى : لا نَوْلُك أن تفعل ، لتأوله بلا ينبغى . وقد يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة ، فيعامل معاملتها بعد نزع ما فيه أو فيما أضيف إليه من ألف ولام ، ولا يعامل بهذه المعاملة ضمير ولا اسم إشارة خلافا للفراء .

ويُفْتح أو يرفع الأول من نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فإن فتح فتح الثانى أو نصب أو رفع . وإن رفع رفع الثانى أو فتح . وإن سقطت لا الثانية فتح الأول ورفع الثانى أو نصب ، وربما فتح منويا معه لا .

وتنصب صفة اسم لا أو ترفع مطلقا ، وقد تجعل مع الموصوف كخمسةَ عشرَ إن أفردا واتصلا ، وليس رفعهما مقصورا على تركيب الموصوف ، ولا دليلا على إلغاء لا ، خلافا لابن برهان فى المسألتين .

وللبدل الصالح لعمل لا النصبُ والرفع ، فإن لم يصلح لعملها تعين رفعه ، وكذا المعطوف نسقا .

وإن كرر اسم لا المفرد دون فصل فُتح الثانى أو نُصب .

وللا مقرونة بهمزة الاستفهام فى غير تمن وعَرْض ما لها مجردة ، ولها فى التمنى من لزوم العمل ومنع الإلغاء واعتبار الابتداء ما لليت ، خلافا للمازنى والمبرد فى جعلها كالمجردة .

ويجوز إلحاق لا العاملة بليس فيما لا تمنى فيه من جميع مواضعها ، إن لم تقصد الدلالة بعملها على نصوصية العموم .

ش : لما كان شبه لا بإنّ أضعف من شبه ما بليس ، جعل لما مزية بأن لم يبطل عملها بالفصل مطلقا ، بل إذا كان الفصل نحو : ما قائم زيد ، أو لمعمول خبرٍ غير ظرف ولا جار ومجرور نحو[1] : ما طعامك زيد آكل . فلو فصل بمعمول وهو ظرف أو جار ومجرور لم يبطل العمل ، نحو : ما غدا زيد مسافرا ، وما فيها أحد مقيما . وأبطل عمل لا بالفصل مطلقا نحو : لا فى الدار رجل مقيم ، ولا غدا أحد راحل ، فانحطت بذلك « لا » عن رتبة « ما » ليكون لقوة الشبه أثر .

وإذا كان مصحوب لا معرفة لم تعمل فيه ، لأنها إنما عملت العمل المذكور ليدل به على العموم على سبيل التنصيص ، والمعرفة ليست كذلك ، ولو كان تعريفها بالألف واللام الاستغراقية لأنها بلفظ العهدية ، فليس التنصيص بها على العموم كالتنصيص عليه بمن الجنسية مذكورة أو منوية . لكن إذا وليتها المعرفة لزمها التكرار ، ليكون عوضا مما فاتها من مصاحبة ذى العموم ، فإن فى التكرار زيادة كما فى العموم زيادة ، ثم حمل فى لزوم التكرار المفصولة على التى تليها معرفة ، لتساويهما فى وجوب الإهمال ، وأيضا فإن العرب فى الغالب تنفى الجملة المبدوأة بمعرفة أو ظرف أو شبهه بما أو ليس ، نحو : ما زيد عندك ، وما عندك زيد ، وليس عمرو فى الدار ، فإذا وقعت لا فى نحو هذا من الكلام وقعت فى موضع غيرها ، فقويت بالتكرار ، و لم تخل منه إلا فى اضطرار . وكذا إذا ولى « لا » خبر مفرد يلزم التكرار أيضا نحو : زيد لا قائم ولا قاعد ، وكذا إذا ولى « لا » نعت أو حال ، نحو : مررت برجل لا قائمٍ ولا قاعدٍ ، ونظرت إليه لا قائما ولا قاعدا . وإلى هذين المثالين وأشباههما أشرت بقولى : « وكذا التاليها خبر مفرد أو شبهه » فتكرار لا فى هذه المواضع لازم إلا فى الضرورة ، كقول الشاعر[2] :

بكَتْ جَزَعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها

---

(١) « نحو » ليست فى ب ص ١٨٦ .

(٢) البيت من الطويل ، الكتاب ٢/٢٩٨ ، وخزانة الأدب ٢/٨٨ ، وشرح المرادى ص ٢٠١ والدرر ١/١٢٩ ، غير منسوب فيها .

وقال آخر[1] :

أشاءُ ما شئتِ حتى لا أزالَ لما لا أنت شائيةٌ من شأننا شانى

وكقول الآخر[2] :

وأنت امرُؤ منا خلقت لغيرنا حياتُك لا نفعٌ وموتُك فاجعُ

وكقول الآخر[3] :

إنى تركتك لاذا عسرة تربا فاستعففن واكف من وافاك ذا أمل

ومثله[4] :

قهَرتُ العدا لامستعينا بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر

ولم يقصر المبرد ترك التكرار على الضرورة ، بل أجازه فى السعة ، ووافقه ابن كيسان ، ولا حجة لهما فى قول العرب : لا نولك أن تفعل ، فإنهم أوقعوه موقع : لا ينبغي لك أن تفعل ، فاستغنوا فيه عن تكرار لا ، كما يستغنون فيما هو واقع موقعه .

وقد يؤول العلم بنكرة ، فيركب مع لا إن كان مفردا ، وينصب بها إن لم يكن مفردا ، فالأول كقول النبى ﷺ[5] : « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده » . وكقول الشاعر[6] :

أرى الحاجاتِ عند أبى خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أميّةَ بالبلاد

---

(1) البيت من البسيط ، الأشمونى ٤/٢ ، والعينى ٣٢٥/٢ ، والدرر ١٢٩/١ ، غير منسوب فيها .

(2) البيت من الطويل ، الكتاب ١/ ٣٥٨ منسوب لرجل من بنى سلول ، وابن يعيش ١١٢/٢ قال : ونسبه العسكرى للضحاك الرقاشى وشرح المرادى ص ٢٠١ غير منسوب ، والدرر ١٢٩/١ لم يعثر على قائله .

(3) البيت من البسيط .

(4) البيت من الطويل ، شرح المرادى ص ٢٠١ والأشمونى ١٣/٢ ، والدرر ١٢٩/١ غير منسوب فيها .

(5) القسطلانى ٤٤١/٩ .

(6) البيت من الوافر ، وقائله عبد الله بن الزبير الأسدى ، ونسب لعبد الله بن فضالة . الكتاب ٢٩٦/٢ ، وشذور الذهب ص ٢٢١ ، وخزانة الأدب ١٠٠/٢ ، والدرر ١٢٣/١ ، وراجع : شعر عبد الله بن الزبير الأسدى ص ١٤٧ .

وكقول الراجز[1] :

إنّ لنا عُزّى ولا عزى لكم

والثانى كقول العرب : قضية ولا أبا حسن لها . لما أوقعوا العلم موقع نكرة جردوه / من الألِف واللام اللتين كانتا فيه كقوله : ولا عزى لكم ، أو فيما أضيف إليه كقولهم : ولا أبا حسن . فلو كان العلم عبد الله لم يعامل بهذه المعاملة للزوم الألف واللام ، وكذا عبد الرحمن على الأصح ، لأن الألف واللام لا تنزعان منه إلا فى النداء .

1/76

وقدر قوم المعامل بهذه المعاملة مضافا إليه « مثل » ثم حذف وأقيم العلم مقامه فى الإعراب والتنكير ، كما فعل بأيدى سبا فى قولهم[2] : تفرقوا أيدى سبا ، يريدون مثل أيدى سبا ، فحذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه فى النصب على الحال .

وقدره آخرون بلا مسمى بهذا الاسم ، وبلا واحد من مسميات هذا الاسم .

ولا يصح واحد من التقديرات الثلاثة على الإطلاق :

أما الأول فممنوع من ثلاثة أوجه : أحدها : ذكر مثل بعده كقول الشاعر[3] :

تبكى على زيد ولا زيد مثلُه

فتقدير « مثل » قبل زيد مع ذكر مثله بعده وصفا أو خبرا ، يستلزم وصف الشىء بنفسه ، أو الإخبار عنه بنفسه ، وكلاهما ممتنع .

الثانى : أن المتكلم بذلك إنما يقصد نفى مسمى العَلم المقرون بلا ، فإذا قدر مثل لزم خلاف المقصود ، لأن نفى مثل الشىء لا تعرض فيه لنفى ذى المثل .

الثالث : أن العلم المعامل بها قد يكون انتفاء مثله معلوما لكل أحد ، فلا يكون فى نفيه فائدة نحو : لا بصرة لكم ، ولا أبا حسن لها ، ولا قريش بعد اليوم .

---

(١) ذكر فى الجزء الأول ص ١٩٥ ، وقائله أبو سفيان بن حرب بعد انتهاء موقعة أحد .

(٢) فى القاموس المحيط ، سبا : وتفرقوا أيدى سبا وأيادى سبا ، تبددوا ، بنوه على السكون ، وليس بتخفيف عن سبأ وإنما هو بدل ، ضرب المثل بهم لأنه لما غرق مكانهم ، وذهبت جناتهم تبددوا فى البلاد .

(٣) البيت من الطويل ، وبقيته : برىء من الحمى سليم الجوانح

خزانة الأدب ٩٨/٢ ، والدرر ١٢٤/١ ، ومعجم شواهد العربية غير منسوب فيها .

وأما التقدير الثانى والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقا ، فإن من الأعلام ما له مسميات كثيرة كأبى حسن وقيصر . فتقدير ما كان هكذا بلا مسمى بهذا الاسم ، أو بلا واحد من مسمياته لا يصح ، لأنه كذب ، فالصحيح أن لا يقدر هذا النوع بتقدير واحد ، بل يقدر ماورد فيه بما يليق به ، وبما يصلح له . فيقدر : لا زيد مثله ، بلا واحد من مسميات هذا الاسم مثله ، ويقدر : لا أبا حسن لها ، ولا كسرى بعده ، ولا قيصر بعده ، بلا مثل أبى حسن ، ولا مثل كسرى ، ولا مثل قيصر . وكذا : لا بصرة ، ولا أمية ، ولا عزى . ولا يضر فى ذلك عدم التعرض لنفى المنكر ، فإن سياق الكلام يدل على القصد .

وأجاز الفراء أن يقال : لا هو ، ولا هى ، على أن يكون الضمير اسم لا محكوما بتنكيره ونصبه . وأجاز : لا هذين لك ، ولا هاتين لك ، على أن يكون اسم الإشارة اسم لا محكوما بتنكيره .

وفى الأول من نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله ، الفتح بمقتضى التركيب ، والرفع على إلغاء لا ، أو على إعمالها عمل ليس . وفى الثانية عند فتح الأول الفتح بمقتضى التركيب ، وجعل الكلام فى تقدير جملتين ، والنصب عطفا على موضع اسم لا ، باعتبار عملها ، وتقدير زيادة لا الثانية ، والرفع عطفا على موضع اسمها ، فإنها فى موضع رفع بالابتداء ، ولا الثانية على هذا زائدة للتوكيد ، ويجوز إعمالها عمل ليس .

وفى الثانى عند رفع الأول الرفع عطفا على اللفظ وزيادة لا الثانية ، أو على إعمالها عمل ليس ، والفتح بمقتضى التركيب وجعل الكلام فى تقدير جملتين .

وإن سقطت الثانية فتح الأول ورفع الثانى عطفا على معنى الابتداء ، أو نصب عطفا على عمل لا ، وحكى الأخفش : لا رجلَ وامرأةَ فيها ، بفتح المعطوف دون تنوين ، على تقدير : ولا امرأة ، فحذفت لا وأبقى البناء مع نيتها ، كما كان مع وجودها .

وتنصب صفة اسم لا أو ترفع مطلقا ، أى فى التركيب وعدمه ، وفى اتصال الصفة وانفصالها ، نحو : لا رجل ظريفا وظريف ، ولا غلام رجل عندنا ذكيا أو ذكى ، وكذا مع الانفصال ، فالنصب باعتبار عمل لا ، والرفع بتقدير عمل الابتداء ، وجاز

اعتباره بعد دخول لا فى التابع ، صفة كان أو غيرها ، وإن كان ذلك لا يجوز بعد دخول إنّ ، لأن إنّ شبيهة بالأفعال الناسخة للابتداء فى الاختصاص بالمبتدأ والخبر دون عروض ، وفى كون ما دخلت عليه مفيدا بدون دخولها ، ولقوتها لا يبطل عملها بالانفصال فى نحو : إن فيها زيدا ، بخلاف لا فإنها ضعيفة العمل بكونها فرعا ، وكونها عارضة الاختصاص بالمبتدأ والخبر ، وكون ما تدخل عليه فى الأكثر لا يفيد بدون دخولها ، نحو : لا رجل فى الدار ، فلو قيل : رجل فى الدار ، لم يفد ، فلتوقف الإفادة على دخول[1] لا ، كانت هى واسمها بمنزلة مبتدأ ، فجاز لذلك أن يعتبر عمل الابتداء بعد دخولها فى الصفة وغيرها من التوابع المستعملة ، وشُبّه اعتبار / الابتداء فى ذلك باعتباره فى نحو : هل من رجل كريم فى الدار ، وما لكم من إله غيره . ٧٦/ب

وقد تجعل الصفة والموصوف كخمسة عشر ، فيبنيان على الفتح ، إن كانا مفردين متصلين نحو : لا رجلَ ظريفَ فيها .

وزعم ابن برهان أن صفة اسم « لا » لا ترفع إلا إذا كان الموصوف مركبا مع لا ، وأن رفعها دليل على إلغاء لا ، وحمله على ذلك أن العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف ، والاسم المنصوب لا عمل للابتداء فيه ، فلا عمل له فى صفته ، والاسم المبنى على الفتح إن نصبت صفته دل ذلك عنده على الإعمال ، وإذا رفعت دل ذلك عنده على الإلغاء . وما ذهب إليه غير صحيح ، لأن إعمال لا المشار إليها عند استكمال شروطها جائز بإجماع العرب ، والحكم عليها بالإلغاء دون نقصان الشروط حكم بما لا نظير له . وقوله : لا عمل للابتداء فى الاسم المنصوب غير مسلم ، بل له عمل فى موضعه ، كما له بإجماع عمل فى موضع المجرور بمن فى نحو : هل من رجل فى الدار ؟ فصح ما قلنا ، وبطل ما ادعاه ، ولا قوة إلا بالله .

وللبدل فى هذا الباب النصب باعتبار عمل لا إن كان صالحا لعملها ، نحو : لا أحد فيها رجلا ولا امرأة ، ولا مال له دينارا ولا درهما . والرفع باعتبار عمل الابتداء نحو : لا أحد فيها رجلٌ ولا امرأة ، ولا مال له دينارٌ ولا درهم . فلو لم يصلح البدل لعمل لا تعين الرفع نحو : لا أحد فيها زيد ولا عمرو .

---

(١) فى ب ص ١٨٨ : وجوب .

وإذا كرر اسم لا المركب معها دون فصل جاز تركيب الأول والثانى كما ركب الموصوف والصفة ، وجاز فيه النصب ، وذلك كقولك : لا ماءَ ماءَ باردا لنا ، ولا ماءَ ماءً باردا .

وإذا اقترنت همزة الاستفهام بلا فى غير تمن وعرض ، فللا مع مصحوبها من تركيب وعمل وإلغاء ما كان لها قبل الاقتران ، فيقال : ألا رجلَ فى الدار ، بالفتح وحده ، وألا صاحبَ معروفٍ فيها بالنصب وحده ، وألا ارعواء ولا حياء لمن شاب قذاله ، بالأوجه الخمسة كما كان يقال مع عدم الهمزة ، فمن ذلك قول حسان رضى الله عنه[1] :

ألا طِعانَ ألا فُرسانَ عاديةٌ   إلا تَجَشُّؤُكم حولَ التَّنانير

وقال آخر[2] :

ألا ارعواءَ لمَنْ ولّتْ شبيبَتُه   وآذنت بمشيب بعده هَرَمُ

وأكثر وقوع هذا النوع إذا لم يقصد تمَن ولا عرض فى توبيخ وإنكار ، كما سبق فى بيت حسان والبيت الذى بعده . وزعم أبو على الشلوبين أنه لا يقع لمجرد الاستفهام عن النفى دون إنكار وتوبيخ ، ورد على الجزولى إجازة ذلك . والصحيح أن ذلك جائز ، ولكنه قليل ، ومنه قول الشاعر[3] :

ألا اصطبار لسلمى أمْ لها جَلَد   إذا أُلاقى الذى لا قاه أمثالى

وإذا قصد بألا العرض فلا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر ، أو معمول فعل مؤخر ، فمن إيلائها فعلا ظاهرا قوله تعالى[4] : ﴿ ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم ﴾ و[5] :

---

(١) البيت من البسيط ، الكتاب ٣٠٦/٣ ، والعينى ٣٦٢/٢ ، والدرر ١٢٨/١ . وشرح ديوانه ص ١٢٨ .

(٢) البيت من البسيط ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٩٢/٢ ، والعينى ٣٦٠/٢ ، والدرر ١٢٨/١ ، غير منسوب فيها .

(٣) البيت من البسيط ، قائله قيس بن الملوح . شرح أبيات مغنى اللبيب ٤٧/١ ، والعينى ٣٥٨/٢ ، والدرر ١٢٨/١ .

(٤) سورة التوبة ، آية : ١٣ .

(٥) سورة النور ، آية : ٢٢ .

﴿ ألا تحبون أن يغفر الله لكم ﴾ . ومن إيلائها معمول فعل مقدر قول الشاعر[1] :

ألا رجلا جزاه اللهُ خيرا يدل على مُحَصِّلة تَبِيت

أراد : ألا ترونى ، وهذا تقدير الخليل ، وجعله يونس مبنيا ، وفتحته فتحة بناء ، وتنوينه اضطرار .

وإذا قصد بألا معنى التمنى فهى عند المازنى والمبرد كألا المقصود بها الإنكار والتوبيخ ، أعنى أن لها مع مصحوبها فى التمنى من تركيب وعمل وإلغاء ما كان للا مجردة من الهمزة . ومذهب سيبويه أن لها فى التمنى مع مصحوبها ما كان لها مجردة إلا أنها لا تلغى ، ولا يعتبر فى تابع اسمها معنى الابتداء كما لا يعتبر مع ليت ، ومثال ورودها فى تمن قول الشاعر[2] :

ألا عُمْرَ ولّى مستطاع رجوعُه فيرْأَبَ ما أَثْأَت يد الغفلات

فنصب يرأب لأنه جواب تمَن مقرون بالفاء .

ويجوز إجراء « لا » مجرى ليس فيما لا يقصد به تمَن من مواضع إعمالها إن لم يقصد التنصيص على العموم بلفظ ما وليها ، فعند ذلك لا يجوز إجراؤها مجرى ليس ، لأنها إذا جرت مجرى ليس جاز أن يكون العموم مقصودا وغير مقصود .

---

(١) البيت من الوافر ، وقائله عمرو بن قعاس المرادى . الكتاب ٣٠٨/٢ ، وشرح ابن يعيش ١٠١/٢ ، وخزانة الأدب ٤٥٩/١ .

والمحصلة : التى تحصل تراب المعدن ، وأصل التحصيل استخراج الذهب من حجر المعدن .

تبيت : أى تبيت تفعل ذلك . وترونى : أصلها تروننى .

(٢) البيت من الطويل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٩٢/٢ ، والعينى ٣٦١/٢ . غير منسوب فيهما . يرأب : يصلح . أثأت : أفسدت .

باب الأفعال
الداخلة على المبتدأ والخبر

ص : الداخل عليهما كان ، والممتنع دخولها عليهما ، لاشتمال المبتدأ على الاستفهام ، فتنصبهما مفعولين . ولا يحذفان معا أو أحدهما إلا بدليل ، ولهما من التقديم والتأخير ما لهما مجردين ، ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان ، فإن وقع موقعهما ظرف أو شبهه أو ضمير أو اسم إشارة امتنع الاقتصار عليه إن كان أحدهما ، لا إن لم يكن ولم / يعلم المحذوف . ١/٧٧

ش : أفعال هذا الباب هى النوع الثالث من نواسخ الابتداء ، وأخر بابها لأن جزأى الإسناد فيه مستويان فى النصب ، كما هما فى باب الابتداء مستويان فى الرفع ، فجعلا طرفين فى الترتيب ، واكتنفا بابى كان وإن ، لأن أحد الجزأين فيهما مرفوع والآخر منصوب فلم يفترقا .

وقد تقدم بيان ما تدخل عليه كان وما لا تدخل عليه ، فلذلك أحلت عليه ، إلا أن مما لا تدخل عليه كان ما اشتمل من المبتدآت على استفهام نحو : أيهم أفضل ؟ وغلام من عنده ؟ فهذا النوع لا يمتنع دخول أفعال هذا الباب عليه كما امتنع دخول كان عليه ، فلذلك قلت بعد الداخل عليهما كان والممتنع دخولها عليهما : لاشتمال المبتدأ على استفهام » فيقال فى : أيهم أفضل ؟ وغلام من عنده ؟ أيهم ظننت أفضل ؟ وغلام من ظننت عنده ؟

ولا يحذف أحدهما إلا بدليل ، لا يجوز لك فى : ظننت زيدا منطلقا ، أن تقتصر على منطلق ، ولا على زيد ، لئلا تذكر خبرا دون مخبر عنه ، أو مخبرا عنه دون خبر . فإن دل دليل على المحذوف جاز الحذف . كقولك : قائما ، لمن قال : ما ظننت زيدا ؟ وزيدا ، لمن قال : من ظننت قائما ؟ قال عنترة[1] :

---

(١) البيت من الكامل ، شذور الذهب ص ٣٩٢ ، والعينى ٢/٤١٤ ، والدرر ١/١٣٤ ، والديوان ص ١٤٣ .

ولقد نزلتِ فلا تَظُنِّى غيره   منى بمنزلة المُـحَبِّ المكـــرم

أى : فلا تظنى غيره كائنا . وقال آخر[1] :

كأن لم يكنْ بَيْن إذا كان بعده   تلاقٍ ولكن لا إخال تلاقيا

أى لا إخال الكائن تلاقيا ، أو لا إخال بعد البين تلاقيا . ومن المحذوف لدليل قول الشاعر[2] :

وأنتِ غَرِيمٌ لا أظن قضاءه   ولا العَنَزِىُّ القارظُ الدهرَ جائيا

وقد يحذفان معا إن وجدت فائدة ، كقوله تعالى[3] : ﴿ والله يعلم وأنتم لا تعلمون ﴾ . وكقوله تعالى[4] : ﴿ أعنده علم الغيب فهو يرى ﴾ . وكقولهم[5] : من يسمع يخل . وكقوله[6] :

بأىِّ كتـابٍ أم بأيَّـةِ سُنَّـةٍ   ترى حبَّهم عارا علىّ وتحسب

فلو لم تقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجز الحذف ، كاقتصارك على : أظن ، من قولك : أظن زيدا منطلقا ، فإنه غير جائز ، فإن غرضك الإعلام بأن إدراكك لمضمون الجملة بظَنٍّ لا بيقين ، فتنزل الظن من جملة الحديث منزلة : فى ظنى ، فكما لا يجوز لمن قال : زيد منطلق فى ظنِّى ، أن يقتصر على : فى ظنّى ، كذا لا يجوز لمن قال : أظن زيدا منطلقا ، أن يقتصر على أظن . ولأن قائل : أظن أو أعلم دون قرينة تدل على تحدد ظن أو علم ، بمنزلة قائل : النار حارة ، فى عدم الفائدة ، إذ لا يخلو إنسان من ظن ما ، ولا عِلْم ما . ومنع الاقتصار على أظن ونحوه

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله ابن الدمينة ، ذكر فى الجزء الأول ، ص ١٩ والحماسة البصرية ١٨٣/٢ . بين : فراق .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله ذو الرمة . ذكر فى شرح الكافية الشافية ١٢٧٠/٣ غير منسوب ، والأشمونى والصبان ٩١/٣ ، والديوان ص ٩٣ . .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢١٦ .

(٤) سورة النجم ، آية : ٣٥ .

(٥) مجمع الأمثال ٣٠٠/٢ رقم ٤٠١٢ : المعنى : من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع فى نفسه عليهم المكروه .

(٦) البيت من الطويل ، للكميت بن زيد من قصيدة يمدح بها آل بيت الرسول . خزانة الأدب ٥/٤ ، والعينى ٤١٣/٢ ، والدرر ١٣٤/١ .

على الوجه المذكور هو مذهب سيبويه والمحققين ممن تدبر كلامه ، كأبى الحسن بن خروف ، وابن طاهر ، وأبى على الشلوبين . ومما يدل على ذلك من كلام سيبويه قوله فى باب إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل[1] : وذلك أن حسبت بمنزلة كان ، إنما تدخلان على المبتدأ[2] والمبنى عليه ، فيكونان فى الاحتياج على حال ، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذى بعدهما ، كما لا تقتصر عليه مبتدأ ، فالمنصوبان بعد حسب بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان فى احتياجهما إلى المرفوع والمنصوب ، فكما لا يقتصر على ليس وكان دون المرفوع والمنصوب ، لا يقتصر على حسب ومرفوعها دون المنصوبين ، وهذا واضح ، ويؤيده قوله فى آخر الباب الذى يلى الباب المشار إليه ، بعد ذكر حسب وأخواتها[3] : والأفعال الأُخر إنما هى بمنزلة اسم مبتدأ ، والأسماء مبنية عليها ، ألا ترى أنك تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبنى على المبتدأ » يريد أنك تقتصر على ضربت ، كما تقتصر على المبتدأ وخبره . ثم قال[4] : فلما صارت حسب وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة إنّ وأخواتها إذا قلت : أنى ، ولعلى ؛ لأن إن وأخواتها لا تقتصر على الاسم الذى يقع بعدها » ، فجعل افتقار حسب وأخواتها مع فاعلها إلى الجزأين كافتقار إنّ ولعل مع منصوبيها إلى الخبر ، وهذا أيضا واضح ، وفى هذا الكلام تسوية بين حسبت وأخواتها ، فعلم أنه حين قال : لأنك قد تقول : ظننت فتقتصر ، لم يقصد الإطلاق ولا الاختصاص ، بل قصد التنبيه على أن بعض المواضع قد يقتصر فيه على الفعل ومرفوعه لقرينة تحصل بها الفائدة ، واكتفى بظننت اختصارا واتكالا على العلم بمساواة غير ظننت بظننت .

وذهب ابن السراج والسيرافى إلى جواز الاقتصار على مرفوع هذه الأفعال مطلقا ، وكأن الذى دعاهما لهذا أن الأخفش قال فى كتابه / المسمى بالمسائل الصغرى : ‏٧٧/ب تقول : ضربَ عبد الله ، وظن عبد الله ، وأعلم عبد الله ، إذا كنت تخبر عن الفعل » هذا نصه . والذى عندى فى هذا أن الأخفش لم يقصد جواز الاقتصار مطلقا ، بل

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٢) فى ب : على المبتدأ والخبر والمبنى عليه .

(٣) الكتاب ٢/٣٦٨ .

(٤) الكتاب ٢/٣٦٨ .

مع قرينة محصلة للفائدة ، كقولك لمن قال : من ظننى ذاهبا ؟ ظن عبد الله . ولمن قال : من أعلمك أنى ذاهب ؟ أعلم عبد الله . ولذلك قال : إذا كنت تخبر ، فإن الناطق بما لا فائدة فيه ليس بمخبر .

وأشرت بقولى : « ولهما من التقديم والتأخير مالهما مجردين » . إلى أن الأصل تقديم المفعول الأول وتأخير المفعول الثانى ، وأنه قد يعرض ما يوجب البقاء على الأصل ، وما يوجب الخروج عنه ، كما يعرض فى باب الابتداء ، فإن لم يعرض موجب لأحد الأمرين جاز التقديم والتأخير . فمن موجبات البقاء على الأصل تساويهما فى تعريف أو تنكير نحو : ظننت زيدا صديقك ، وعلمت خيرا منك فقيرًا إليك . ومن موجبات الخروج عن الأصل حصر المفعول الثانى نحو : ما ظننت زيدا إلا بخيلا . وقد بينت أسباب البقاء على الأصل والخروج عنه فى باب الابتداء مستوفاة ، فأغنى ذلك عن استيفائها هنا ، واكتفى بالإحالة عليها .

ثم قلت : « ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان » أى لثانى مفعولى هذه الأفعال من ذلك ما لخبر كان ، وإنما كان له ما قرر كذلك لتساويهما فى الخبرية واستحقاق النصب . وقد ذكرت الأقسام والأحوال هناك ، فلم تكن هنا حاجة إلى ذكرها .

وقد يقع بعد إسناد هذه الأفعال إلى فاعلها ظرف أو جار ومجرور أو ضمير أو اسم إشارة ، فيمتنع الاقتصار عليه ، إن كان أحد المفعولين لا إن لم يكن أحدهما ، فالاقتصار على « عندك » إذا قلت : ظننت عندك ، جائز إن جعل ظرفا لحصول الظن ، وغير جائز إن جعل مفعولا ثانيا والآخر محذوف . والاقتصار على « لك » إذا قلت : ظننت لك ، جائز إن جعل علة لحصول الظن ، وغير جائز أن جعل مفعولا ثانيا والآخر محذوف . وكذا لو قلت : ظننته ، أو ظننت ذاك مقتصرا ، جاز إن عنى بالضمير واسم الإشارة المصدر ، و لم يجز إن عنى أحد المفعولين و لم يفهم الآخر بدليل ، كقول من قيل له : أظننته صديقك ؟ نعم ظننته . وقال الفراء فى : ظننته ذاك ، ذاك إشارة إلى الحديث ، أجرته العرب مجرى المفعولين ، يقول القائل : كان من الأمر كذا كذا ، فيقول المخبر : قد ظننت ذاك . قال ابن خروف : وهو قول لا بأس به . وقال أبو زيد فى مصادره : خلت ذاك إخاله خالا . والأظهر أن يكون ذاك إشارة إلى الحديث لذكره المصدر بعد .

ص : وفائدة هذه الأفعال فى الخبر ظَنٌّ أو يقين أو كلاهما ، أو تحويل .

فالأول : حَجا يحجو ، لا لغَلَبة ولا قصد ولا ردٍّ ولا سوق ولا كَتْم ولا حِفْظ ولا إقامة ولا بُخْل . وعَدَّ ، لا لحسبان ، وزَعَم ، لا لكفالة ولا رياسة ولا سِمَن ولا هُزال . وجعل ، لا لتصيير ولا إيجاد ولا إيجاب ولا ترتيب ولا مقاربة . وهَبْ غير متصرف .

وللثانى : عَلِم ، لا لعُلْمَة ولا عِرْفان . ووجد ، لا لإصابة ولا استغناء ولا حزن ولا حِقْد . وألفى مرادفتها . ودرى لا لخَتْل . وتَعَلّمْ بمعنى اعلم غير متصرف .

وللثالث : ظن ، لا لتُهمة . وحسب ، لا للون . وخـال يَخال ، لا لِعُجْب ولا ظَلَع . ورآى ، لا لإبصار ولا رأْيٍ ولا ضرب .

وللرابع : صَيّر وما رادفها من جعل ، ووَهَب غير متصرف ، ورَدّ ، وتَرَك ، وتَخِذ ، واتَّخذ ، وأكان .

وألحقوا برأى العلمية الحُلمية ، وسَمِع المعلقة بعين ، ولا يخبر بعدها إلا بفعل دال على صوت ، ولا تُلْحَق ضَرَب مع المَثل على الأصح ، ولا عَرَف وأَبْصَر خلافا لهشام ، ولا أصاب وصادف وغادر خلافا لابن درستويه .

ش : كل فعل لا يغنى مرفوعه عن مخبر به صالح للتعريف والتنكير ، أو جملة تقوم مقامه ، فهو من باب كان . وكل فعل لا يغنى منصوبه عن ثان مخبر به صالح للتعريف والتنكير ، أو جملة تقوم مقامه ، فهو من باب ظن . ويميز النوعين وقوعُ ثانى المعمولين بعد الضمير المسمى فصلا ، أو اللام المسماة فارقة . فالوقوع بعد الفصل نحو[1] : ﴿ ويرى الذين أوتوا العلم الذى أنزل إليك من ربك هو الحق ﴾ . و[2] : ﴿ تجدوه عند الله هو خيرا ﴾ . و[3] : ﴿ وجعلنا ذريته هم الباقين ﴾ والوقوع بعد

---

(١) سورة سبأ ، آية : ٦ .

(٢) سورة المزمل ، آية : ٢٠ .

(٣) سورة الصافات ، آية : ٧٧ .

اللام الفارقة نحو[1] : ﴿ وإنْ كانت لكبيرة ﴾ و[2] : ﴿ وإنْ كادوا ليفتنونك ﴾ و[3] : ﴿ وإنْ وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾ .

وأفعال هذا الباب أربعة أنواع : نوع مختص بالظن ، ونوع باليقين ، ونوع صالح للظن وصالح لليقين ، ونوع للتحويل من وصف إلى وصف .

فمن الأول حجا كقوله[4] :

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة   حتى ألمت بنا يوما مُلِمّات

أراد : قد كنت أظن ، فعداه إلى مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر كما يفعل بأظن . ولحجا استعمالان آخران هى فى / أحدهما متعدية إلى مفعول واحد ، وفى الآخر لازمة ، فالأول أن يكون بمعنى غلب فى المحاجاة ، وبمعنى قصد ، وبمعنى رد ، وبمعنى ساق ، وبمعنى كتم ، وبمعنى حفظ . والثانى أن يكون بمعنى أقام ، وبمعنى بخل . 1/78

ومن أخوات حجا الظنية عدّ لا بمعنى حسب ، كقول الشاعر[5] :

فلا تَعْدُد المولى شريكَك فى الغنى   ولكنما المولى شريكُك فى العُدم

وكقول الآخر[6] :

لا أَعُد الإقتار عُدْما ولكن   فَقْدُ مَنْ قد فقدتُه الإعدام

ومن أخوات حجا الظنية زعم الاعتقادية . كقول الشاعر[7] :

فإن تَزْعُمِينى كنتُ أجهلُ فيكم   فإنى شَرَيْت الحلمَ بعدك بالجهل

---

(1) سورة البقرة ، آية : 143 .

(2) سور الإسراء ، آية : 73 .

(3) سورة الأعراف ، آية : 102 .

(4) البيت من البسيط ، وقائله تميم بن أبى بن مقبل ، ونسب لأبى شنبل الأعرابى . شذور الذهب ص 372 ، والعينى 2/376 ، والدرر 1/130 .

(5) البيت من الطويل ، وقائله النعمان بن بشير الأنصارى . الأشمونى 2/16 ، والعينى 2/377 . والدرر 1/130 .

(6) البيت من الخفيف ، وقائله أبو دواد الإيادى . العينى 2/391 ، والدرر 1/130 .

(7) البيت من الطويل ، وقائله أبو ذؤيب الهذلى . الكتاب 1/121 . وديوان الهذليين قسم 1 ص 36 ، وشرح أبيات مغنى اللبيب 6/268 ، والعينى 2/388 ، والدرر 1/131 .

ومصدر زعم هذه : زَعْم وزُعْم وزِعْم ، ويقال زعم بمعنى كفل ، وبمعنى رأس فيتعدى إلى مفعول واحد مرة وبحرف جر أخرى . ويقال : زعمت الشاة بمعنى سمنت ، وبمعنى هزلت فلا يتعدى .

ومن أخوات حجا الظنية جعل الاعتقادية كقوله تعالى[1] : ﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا ﴾ أى : اعتقدوهم . وهذه غير التى للتصيير وسيأتى ذكرها ، وغير التى بمعنى أوجد كقوله تعالى[2] : ﴿ وجعل الظلماتِ والنورَ ﴾ وغير التى بمعنى أوجب كقولهم : جعلت للعامل كذا ، وغير التى بمعنى ألقى كجعلت بعض متاعى على بعض ، وغير التى للمقاربة وقد ذكرت فى بابها[3] .

ومن أخوات حجا الظنية هَبْ كقول الشاعر[4] :

فقلت أجِرْنى أبا خالد وإلا فَهَبْنى أمرأ هالكـا

ومن النوع الثانى علم كقول الشاعر[5] :

علمتك الباذل المعروف فانبعثت إليك بى واجفاتُ الشوق والأمل

واحترزت بقولى : لا لعُلْمة ولا عرفان ، من عَلِم عُلْمَة فهو أعلم أى مشقوق الشفة العليا ، ومن عَلِم الموافق عرف نحو[6] : « لا يعلمون شيئا » .

ومن أخوات علم ذات المفعولين وَجَد نحو[7] : ﴿ تجدوه عند الله هو خيرا ﴾ وكقول الشاعر[8] :

فلما بلغْنا الأمهاتِ وجدتُـمُ بنى عَمِّكم كانوا كرامَ المضاجع

---

(١) سورة الزخرف ، آية : ١٩ .

(٢) سورة الأنعام ، آية : ١ .

(٣) فى الجزء الأول ص ٣٨٩ .

(٤) البيت من المتقارب ، وقائله أبو همام السلولى . شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٦٢/٧ . والعينى ٣٧٨/٢ .

(٥) البيت من البسيط ، الأشمونى ١٥/٢ ، العينى ٤١٦/٢ ، واجفات الشوق : دواعى وأسباب .

(٦) سورة المائدة ، آية : ١٠٤ .

(٧) سورة المزمل ، آية : ٢٠ .

(٨) البيت من الطويل ، وهو ليزيد بن الحكم الكلابى ، ديوان الحماسة ٧٨/١ .

ومصدرها وِجدان عن ابن برهان عن الأخفش ، ووُجُود عن السيرافي . ولوجد استعمالان آخران ، هي في أحدهما ذات مفعول ، وفي الآخر لازمة ، فالأول : بمعنى أصاب ، كوجد فلان ضالته وجدانا ووجودا . والثانية بمعنى استغنى ومصدرها وَجْد ووُجْد وجِدَة ، وبمعنى غضب ومصدرها مَوْجدة ، وبمعنى حزن ومصدرها وَجْد .

ومثل وجد ذات المفعولين ألفى مرادفتها ، كقول الشاعر[1] :

قد جرّبوه فألفَوْه المغيث إذا ما الرَّوْعُ عمَّ فلا يُلْوَى على أحد

وكقول الآخر[2] :

إذا أنت أُعْطِيت الغنى ثم لم تَجُد بفضلِ الغنى أُلْفِيت مالك حامدُ

ومن ذوات المفعولين درى بمعنى علم كقول الشاعر[3] :

دُرِيت الوفيَّ العهد يا عُرْوَ فاغتبط فإن اغتباطا بالوفاء حميدُ

وأكثر ما تستعمل معداة بالباء كقولك : دريت به ، فإذا دخلت عليها همزة النقل ، تعدت إلى واحدٍ بنفسها ، وإلى الثاني بالباء ، كقوله تعالى[4] : ﴿ قل لو شاء الله ما تَلَوْتُه عليكم ولا أدراكم به ﴾ ويقال : درى الذئب الصيد إذا استخفى له ليفترسه ، فتتعدى إلى مفعول واحد ، وإليه أشرت بقولي : لا لختل .

ومن أخوات علم ذات المفعولين تَعَلَّمْ بمعنى اعلم ، ولم يستعمل لها ماض ولا مضارع ، والمشهور إعمالها في أنّ كقول الشاعر[5] :

تَعَلَّمْ أنه لا طيرَ إلا على مُتَطَيِّرٍ وهي الثُّبُورُ

---

(١) البيت من البسيط ، العيني ٣٨٨/٢ ، والدرر ١٣٢/١ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله محمد بن أبي شحاذ الضبي ، ديوان الحماسة ٥٠/٢ .

(٣) البيت من الطويل ، شذور الذهب ص ٣٧٥ ، والعيني ٣٧٣/٢ ، والدرر ١٣٢/١ ، غير منسوب فيها ، وفي النسخة ب : يا عمرو .

(٤) سورة يونس ، آية : ١٦ .

(٥) البيت من الوافر ، وهو للنابغة الذبياني ، شذور الذهب ص ٣٧٨ ، وشرح الكافية الشافية ٥٤٦/٢ ، والعيني ٣٧٤/٢ ، واللسان – علم – .

وقد نصبت مفعولين فى قول الآخر[١] :

تَعَلَّمْ شِفاءَ النفس قَهْرَ عَدُوِّها   فبالغ بلُطف فى التَّحَيُّلِ والمكر

ومن النوع الثالث ظن وحسب وخال ، واستعمالها فى غير متيقن مشهور ، كقوله تعالى[٢] : ﴿ إن نظن إلا ظنا وما نحن بمستيقنين ﴾ وكقوله تعالى[٣] : ﴿ ويحسبون أنهم على شىء ﴾ وكقول الشاعر[٤] :

ظننتك إنْ شُبَّتْ لظى الحرب صاليا   فَعَرَّدتَ فيمن كان عنها مُعَرِّدا

وكقول الآخر[٥] :

وكنّا حسبنا كلّ بيضاءَ شَحْمَةً   ليالى لاقينا جُذامَ وحِمْيرا

وكقول الآخر[٦] :

إخالك إنْ لم تَغْضضِ الطَّرْفَ ذا هوى   يَسُومُك ما لا تستطيع من الوجد

والمصدر من حسب حُسبان ، ومن خال خَيْلا وخالا وخِيْلة ومَخَالة وخَيَلانا وخيلانا[٧] .

وتستعمل ظن فى المتيقن كثيرا ، كقوله تعالى[٨] : ﴿ الذين يظنون أنهم ملاقو ربِّهم ﴾ ويقل ذلك فى حسب وخال ، كقول الشاعر[٩] :

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لزياد بن سيار . شرح الكافية الشافية ٢/٥٤٦ ، والعينى ٢/٣٧٤ ، والدرر ١/١٣٢ .

(٢) سورة الجاثية ، آية : ٣٢ .

(٣) سورة المجادلة ، آية : ١٨ .

(٤) البيت من الطويل ، الأشمونى ٢/١٥ ، والعينى ٢/٣٨١ ، غير منسوب فيهما . عردت : هربت .

(٥) البيت من الطويل ، وهو لزفر بن الحارث بن معاوية الكلابى . شرح ديوان الحماسة للتبريزى ١/٤١ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٧/٣٣٠ ، والحماسة البصرية ١/٥٢ ، والعينى ٢/٣٨٢ ، وروايته : عشية بدل ليالى .

(٦) البيت من الطويل ، العينى ٢/٣٨٥ ، والدرر ١/١٣٣ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٧) « خيلانا » الثانية ليست بالقاموس المحيط وبدلها : مخيلة وخيولة ، كما أنها ليست باللسان .

(٨) سورة البقرة ، آية : ٤٦ .

(٩) البيت من الطويل ، وقائله لبيد بن ربيعة العامرى ، العينى ٢/٣٨٤ ، والدرر ١/١٣٢ ، وشرح ديوان لبيد ص ٢٤٦ تحقيق : إحسان عباس ، وروايته : رأيت التقى والحمد ....

حسبت التُقى والمجدَ خيرَ تجارة ... رباحًا إذا ما المرء أصبح ثاقلا

ومثله[1] :

شهدتُ وفاتونى وكنت حسبتنى ... فقيرا إلى أن يشهدوا وتغيبى

ومثال ذلك فى خال قول الشاعر[2] :

دعانى الغوانى عمهن وخِلْتُنى ... لى اسمٌ فلا أدعى به وهو أول

ومثله[3] :

ما خِلتُنى زلتُ بعدكم ضَمِنا ... أشكو إليكم حُمُوَّة الألم

أراد : ما زلت بعدكم ضمنا خلتنى كذلك .

وإن أريد بظن معنى اتهم تعدت إلى واحد .

ويقال : حسبَ الرجل إذا حمرّ لونه وابيض كالبرص ، وكذا إذا كان ذا شُقْرة ، فذا فعل لازم ، وكذا خال بمعنى تكبر ، والفرس ظَلَع ، والمضارع منهما ومن المتعدى إلى اثنين يَخَال ، ومن أجل هذه قلت : لا لتهمة ولا للون ولا لعجب ولا ظلع .

ومن المستعمل للظن واليقين رأى ، كقوله تعالى[4] : ﴿ إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا ﴾ أى يظنونه ونعلمه ، وأنشد أبو زيد[5] :

تَقُوه أيها الفتيان إنى ... رأيت الله قد غلب الجدودا

رأيتُ الله أكبرَ كل شيء ... محاولةً وأكثرهم جنودا

ويقال : رأيت الشيء بمعنى أبصرته ، ورأيت رأى فلان بمعنى اعتقدته ، ورأيت الصيد بمعنى أصبته فى رئته ، فهذه متعدية إلى واحد . وإليها أشرت بقولى : « لا لإبصار ولا رأى ولا ضرب » .

---

(١) البيت من الطويل . البحر المحيط ٣/١١٣ ، غير منسوب .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله النمر بن تولب . العينى ٢/٣٩٥ ، والدرر ١/١٣٣ ، ومعجم شواهد العربية ، غير منسوب فيها .

(٣) البيت من المنسرح . التصريح ١/٢٤٩ ، والعينى ٢/٣٨٦ ، واللسان – ضمن – غير منسوب فيها .

(٤) سورة المعارج ، آية : ٦ .

(٥) البيتان من الوافر ، وقائلهما خداش بن زهير بن ربيعة . العينى ٢/٣٧١ ، ومعجم شواهد العربية .

والنوع الرابع صير وأصار وما وافقهما ، كجعل فى قوله تعالى[1] : ﴿ فجعلناه هباء منثورا ﴾ ووهب فى قولهم : وهبنى الله فداءك ، أى جعلنى ، ذكره الأزهرى عن ابن الأعرابى .

وردّ كقوله تعالى[2] : ﴿ لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا ﴾ . وكقول الشاعر[3] :

رمى الحِدْثانُ نِسْوة آل سعد بمِقْدار سَمَدْنَ له سُمُودا
فرد شُعُورهن السود بيضا وردَّ وجوههن البيض سودا

وترك كقول الشاعر[4] :

وربّيته حتى إذا ما تركتُه أخا القوم واستغنى عن المسح شاربُه

وتخذ كقوله تعالى[5] : ﴿ لتخذتَ عليه أجرا ﴾ وكقول الشاعر[6] :

تَخِذتُ غُرَاز إثْرَهم دليلا وفَرُّوا فى الحجاز لِيُعْجِزُونى

واتخذ كقوله تعالى[7] : ﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلا ﴾ وقوله تعالى[8] : ﴿ إن الشيطان لكم عدوّ فاتّخذوه عدوّا ﴾ قال ابن برهان : ذهب أبو على فى قوله

---

(١) سورة الفرقان ، آية : ٢٣ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٠٩ .

(٣) البيت من الوافر ، نسب لعبد الله بن الزبير الأسدى ، وللكميت بن معروف . شرح الكافية الشافية ٥٤٨/٢ ، والأشمونى ١٧/٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٦١/١ ، والعينى ٤١٧/٢ ، وراجع : شعر عبد الله بن الزبير الأسدى ص ١٤٣ – ١٤٤ . الحدثان : حوادث الدهر ونوبه .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله فرعان بن الأعرف من جملة أبيات قالها فى ابنه منازل . ديوان الحماسة ١٨٢/٢ ، والعينى ٣٩٨/٢ ، والدرر ١٣٣/١ .

(٥) سورة الكهف ، آية : ٧٧ ، قراءة لتخذت لابن كثير وأبى عمرو ويعقوب وغيرهم ، معجم القراءات ٣٨٨/٣ – ٣٨٩ ، والبحر ١٥٢/٦ .

(٦) البيت من الوافر ، وقائله أبو جندب بن مرة الهذلى . شرح الكافية الشافية ٥٤٩/٢ وروايته : غران بدل غراز . قال العينى ٤٠٠/٢ ، وغراز بضم الغين اسم واد ... وضبطه بعضهم بالنون وليس بصحيح .
وديوان الهذليين قسم ٣ ص ٩٠ وروايته : ..... وفروا .....

(٧) سورة النساء ، آية : ١٢٥ .

(٨) سورة فاطر ، آية : ٦ .

تعالى[1] : ﴿ كمثل العنكبوت اتخذت بيتا ﴾ وقوله تعالى[2] : ﴿ لو أردنا أن نَتَّخِذ لهوا ﴾ ونحوهما ، إلى أن اتخذ فى جميعه متعد إلى واحد ، قال : وتعدى إلى اثنين فى[3] : ﴿ اتَّخَذُوا أَيْمانَهم جُنَّة ﴾ و[4] : ﴿ لا تتخذوا عدُوِّى وعدوَّكم أولياء ﴾ ونحوهما . قال ابن برهان : يقال لأبى على : ألم تقل فى قوله تعالى[5] : ﴿ اتخذوه وكانوا ظالمين ﴾ إن التقدير : اتخذوه إلها ، فحذف المفعول الثانى للدليل ، فكذا التقدير فى « اتخذت بيتا » اتخذت من نسجِها بيتا ، وفى : « أن نَتخذ لهوا » لو أردنا أن نتخذ شيئا لهوا . ولا أعلم اتخذ إلا يتعدى إلى مفعولين الثانى منهما بمعنى الأول .

وألحق ابن أفلح بأصار أكان المنقولة من كان بمعنى صار ، وما حكم به جائز قياسا ، لكنى لا أعلمه مسموعا .

وقد ألحقت العرب رأى الحُلمية برأى العلمية فأدخلتها على المبتدأ والخبر ونصبتهما مفعولين ، ومنه قول الشاعر[6] :

يُؤَرِّقُنى أبو حَنَش وطَلْقٌ ... وعمّارٌ وآوِنةً أُثالا
أراهم رُفْقَتى حتى إذا ما ... تَفَرّى الليل وانخزل انخزالا
إذا أنا كالذى أجرى لورد ... إلى آل فلم يدرك بلالا

فنصب بها اسمين معرفتين هما مبتدأ وخبر فى الأصل ، كما يفعل برأى بمعنى علم وبمعنى ظن .

---

(١) سورة العنكبوت ، آية : ٤١ .

(٢) سورة الأنبياء ، آية : ١٧ .

(٣) سورة المجادلة ، آية : ١٦ .

(٤) سورة الممتحنة ، آية : ١ .

(٥) سورة الأعراف ، آية ١٤٨ .

(٦) الأبيات من الوافر ، وقائلها عمرو بن أحمر الباهلى. الكتاب ٢ /٢٧٠ والحماسة البصرية١/٢٦٣ . والعينى ٢/٤٢١ آونة : جمع أوان وهو الزمان كما يجمع الزمان على أزمنة ، وأصله أأونة ، قلبت الثانية الساكنة ألفا . آل : سراب . أثالا : أصله أثالة . وفيه محذوران ، الأول الفصل بالظرف بين حرف العطف والمعطوف ، والثانى الترخيم للضرورة .

ومما يدل على صحة ذلك قوله تعالى[1] : ﴿ إنى أرانى أعصر خمرا ﴾ فأعمل مضارع رأى الحلمية فى ضميرين متصلين بمسمى واحد ، وذلك مما يختص به علم ذات المفعولين وما جرى مجراها .

وألحق الأخفش والفارسى بعلم ذات المفعولين سمع الواقعة على اسم عين ، ولا يكون ثانى مفعوليها إلا فعلا يدل على صوت ، كقوله تعالى[2] : ﴿ سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم ﴾ ويجوز حذفه إن علم كقوله تعالى[3] : ﴿ هل يسمعونكم إذ تَدْعون ﴾ أى : هل يسمعونكم تدعون إذ تدعون ؟ ويجوز أن يكون مما حذف فيه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فيكون التقدير : هل يسمعون دعاءكم ؟ ولا يقاس على هذا الحذف بلا دليل نحو أن يقال : سمعت زيدا ، على تقدير : سمعت دعاء زيد ، إذ ليس تقدير الدعاء بأولى من تقدير غيره . فلو وجد دليل على تعيين المحذوف كما فى الآية حسن الحذف .

وقد تضمن سمع معنى أصغى فتتعدى تعديته ، نحو[4] : ﴿ لا يَسَّمَّعُون إلى الملأ الأعلى ﴾ . ومعنى استجاب فيعدى تعديته ، نحو : سمع الله لمن حمده .

فإن وقعت سمع على اسم ما يسمع لم تتعد إلا إليه نحو[5] : ﴿ إنْ تَدْعُوهم لا يسمعوا دعاءكم ﴾ و[6] : ﴿ يوم يسمعون الصيحة بالحق ﴾ ومن هذا القبيل قول الشاعر[7] :

سمعتُ الناسُ ينتجعون غَيْثا فقلت لصيدَحَ انتجعى بلالا

لأنه أراد : سمعت هذا الكلام .

---

(١) سورة يوسف ، آية : ٣٦ .

(٢) سورة الأنبياء ، آية : ٦٠ .

(٣) سورة الشعراء ، آية : ٧٢ .

(٤) سورة الصافات ، آية : ٨ .

(٥) سورة فاطر ، آية : ١٤ .

(٦) سورة ق ، آية : ٤٢ .

(٧) البيت من الوافر ، من قصيدة لذى الرمة مدح فيها بلال بن أبى بردة . خزانة الأدب ١٧/٤ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٢٢٨/٧ ، والديوان ص ٦٤ . صيدح : ناقته .

١/٧٩ وألحق قوم بأفعال هذا الباب ضرب المتعلقة بالمثل ، والصواب أن / لا تلحق بها لقوله تعالى[١] : ﴿ ضُرِبَ مثلٌ فاستمعوا له ﴾ فبنى ضرب المذكورة لما لم يسم فاعله واكتفت بمرفوعها ، ولا يفعل ذلك بشىء من أفعال هذا الباب .

وألحق هشام الكوفى عرف وأبصر ، وألحق ابن درستويه أصاب وصادف وغادر ، ولا دليل على شىء من ذلك ، فلا يلتفت إليه .

ص : وتسمى المتقدمة على صيّر قلبية ، وتختص متصرفاتها بقبح الإلغاء فى نحو : ظننت زيدٌ قائمٌ ، وبضعفه فى نحو : متى ظننت زيدٌ قائمٌ . وزيدٌ أظنُّ أبوه قائم . وبجوازه بلا قبح ولا ضعف فى نحو : زيد قائم ظننت ، وزيد ظننت قائم ، وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلِّقة فى نحو : ظننت زيدٌ قائمٌ ، أولى من الإلغاء . وقد يقع المُلْغَى بين معمولَىْ « إنّ » وبين سوف ومصحوبها ، وبين معطوف ومعطوف عليه ، وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين ، وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح ، وبمضاف إلى الياء ضعيف . وبضمير أو اسم إشارة أقل ضعفا .

وتؤكد الجملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوبا فيلغى وجوبا ، ويقبح تقديمه ، ويقل القبح فى نحو : متى ظنَّك زيد ذاهب ؟ وإن جُعِل متى خبرا لظن رُفِع وعمل وجوبا . و أجاز الأخفش والفراء إعمال المنصوب فى الأمر والاستفهام .

ش : المتقدمة على صير : رأى وحجا وما بينهما ، وجملتها أربعة عشر فعلا ، وسميت قلبية لقيام معانيها بالقلب ، وقد نبهت على أن هَبْ وتَعَلَّمْ غير متصرفين ، فإذا خص جواز الإلغاء بمتصرفاتها ، علم أن هب وتعلم لا يلغيان ، ولا يلغى ما يلغى غالبا إلا متوسطا أو متأخرا ، ومن الإلغاء مع التوسط قول الشاعر[٢] :

أبالأراجيز يابنَ اللُّؤْم تُوعدنى وفى الأراجيز خِلتُ اللؤمُ والخور

---

(١) سورة الحج ، آية : ٧٣ .

(٢) البيت من البسيط ، وهى للعين المنقرى . الكتاب ١/١٢٠ ، والعينى ٢/٤٠٤ ، والدرر ١/١٣٥ .

كذا رواه سيبويه رائية ، والمشهور من رواية غيره :

وفى الأراجيز خلت اللؤم والفشل

على أن القصيدة لامية ، قال ابن برهان : قال اللعين المنقرى :

إنى أنا ابنُ جَلَا إن كنت تُنْكرنى ... يا رؤبُ والحيةُ الصَّماءُ والجبل

أبالأراجيز يابن اللؤم توعدنى ... وفى الأراجيز خلت اللؤم والفشل

ومن الإلغاء مع التأخير قول الشاعر[1] :

آتٍ الموتُ تعلمون فلا يُرْ ... هِبْكمُ مِنْ لظَى الحروب اضطرامُ

ومثله[2] :

هما سيدانا يَزْعُمان وإنما ... يَسُودانِنا إنْ يَسَّرتْ غنماهما

وحكم سيبويه بقبح إلغاء المتقدم نحو : ظننت زيدٌ قائمٌ ، وبتقليل قبحه بعد معمول الخبر نحو : متى ظننت زيدٌ قائمٌ ؟ وفى درجته الإلغاء فى نحو : زيد أظن أبوه قائمٌ .

وأجاز سيبويه أن يقال : أظن زيد قائم ، على تقدير : أظن لزيد قائم ، على التعليق بلام الابتداء مقدرة ، وعلى ذلك حمل قول الشاعر[3] :

وإخال إنِّى لاحقٌ مستَتْبَع

فالكسر على تقدير : إنى للاحق . ويجوز أن يحمل ما جاء من هذا على تقدير ضمير الشأن مفعولا أول ، وما بعده فى موضع المفعول الثانى . فيكون هذا نظير قول بعض العرب : إن بك زيدٌ مأخوذ ، على تقدير : إنه بك زيد مأخوذ .

ومما ينبغى أن يحمل على هذا قول كعب بن زهير رحم الله كعبا[4] :

أرجو وآمُل أن تدنو مَوَدَّتُها ... وما إخال لدينا منك تنويلُ

التقدير : وما إخاله لدينا منك تنويل .

---

(١) البيت من الخفيف ، العينى ٤٠٢/٢ ، غير منسوب .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله أبو أسيدة الدبيرى ، العينى ٤٠٣/٢ ، والدرر ١٣٤/١ .

(٣) البيت من الكامل . وقائله أبو ذؤيب من قصيدة يرثى بها بنيه ، وأولـه : فلبثت بعدهم بعيش ناصب . شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٥٢/٤ ، والدرر ١٣٦/١ ، وفى ديوان الهذليين ص ٢ : فغبرت .... .

(٤) البيت من البسيط ، العينى ٤١٢/٢ ، والـدرر ١٣٦/١ ، والمنتخب من أدب العرب ٦٧/٢ .

ومثال وقوع الملغى بين معمولى إنّ قول الشاعر[1] :

إنّ المحب علمت مصطبر ... ولديه ذنبُ الحبِّ مُغْتَفَرُ

وقد تقع بين سوف ومصحوبها كقول الشاعر[2] :

وما أدرى وسوف إخال أدرى ... أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نساءُ

وقد تقع بين معطوف ومعطوف عليه ، كقول الشاعر[3] :

فما جنّةَ الفردوسِ أقبلت تبتغى ... ولكن دعاك الخبزُ أحسب والتمرُ

وزعم الكوفيون أن إلغاء ما وقع من أفعال هذا الباب بين فعل ومرفوعه واجب ، فلا يجوز عندهم نصب زيد فى قولك : قام أظن زيدٌ ، ويقوم أظن زيدٌ . والصحيح جواز النصب والرفع ، فإذا نصبت فالفعل المتقدم مفعول ثان ، وإذا رفعت فظاهر ، وينشد بالنصب والرفع قول الشاعر[4] :

شجاك أظنُّ رَبْعُ الظاعنينا ... ولم تَعْبأ بعذل العاذلينا

ويقبح توكيد الملغى بمصدر صريح ، نحو : زيد ظننت ظنا منطلقٌ ، ويزيل بعض القبح عدمُ ظهور النصب نحو : زيد ظننت ظنى منطلقٌ ، ويكتسى بعض الحسن بكون المصدر ضميرا أو اسم إشارة نحو : زيد ظننته أو ظننت ذاك منطلق .

وقد ينوب عن الفعل مصدرُه منتصبا انتصاب المصدر المؤكد للجمل ، فيجب إلغاؤه نحو : زيد منطلق ظنَّك ، أو زيد ظنَّك منطلق ، ويقبح تقديمه لأن ناصبه فعل يدل عليه الجملة ، فقبح تقديمه ، كما قبح تقديم حقا من قولك : زيد قائم حقا ، ولذلك لم يعمل ، لأنه لو عمل وهو مؤكد / لاستحق التقديم بالعمل ، والتأخير بالتأكيد ، واستحقاق شيئين تقديما وتأخيرا فى حال واحد محال ، وكما قل القبح فى تقديم : متى

٧٩/ب

---

(١) البيت من الكامل ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٦٥/١ ، والعينى ٤١٨/٢ ، غير منسوب فيهما .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله زهير بن أبى سلمى . شرح أبيات مغنى اللبيب ١٩٤/١ ، والدرر ١٣٦/١ ، وشرح ديوانه ص ٧٢ .

(٣) البيت من الطويل ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٦٥/١ ، والدرر ١٣٦/١ ، غير منسوب فيهما .

(٤) البيت من الوافر ، شرح أبيات مغنى اللبيب ١٨٢/٦ ، والعينى ٤١٩/٢ ، والدرر ١٣٦/١ . غير منسوب فيها .

تظن زيدٌ ذاهبٌ ، يقل فى : متى ظنك زيد ذاهب . فإن جعلت متى خبرا ، وظنك مبتدأ ، رفعته ووجب إعماله .

وأجاز الأخفش والفراء النصب والإعمال فى الأمر والاستفهام ، لأنهما يطلبان الفعل نحو : ظنّك زيدا منطلقا ، ومتى ظنَّك زيدا منطلقا ، بمعنى ظُنّ ظنّك زيدا منطلقا ، ومتى ظننت ظنَّك زيدا منطلقا ؟

ص : وتختص أيضا القلبية المتصرفة بتعديها معنًى لا لفظا إلى ذى استفهام ، أو مضاف إليه ، أو تالى لام الابتداء ، أو القسم ، أو « ما » أو « إن » النافيتين ، أو « لا » ويسمى تعليقا ، ويشاركهن فيه مع الاستفهام نظر وأبصر وتفكَّر وسأل وما وافَقَهُن أو قاربهن ، لا ما لم يقاربهن خلافا ليونس . وقد تعلق نسى .

ونصب مفعول نحو : علمت زيدا أبو مَنْ هو ، أولى من رفعه ، ورفعه ممتنع بعد : أرأيت ، بمعنى أخبرنى .

وللاسم المستفهم به والمضاف إليه مما بعدهما ما لهما دون الأفعال المذكورة .

ش : التعليق عبارة عن إبطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب ، بخلاف الإلغاء فهو إبطاله لفظا ومحلا على سبيل الجواز ، ولا يكونان إلا فى فعل قلبى متصرف ، وقد ألحق فى التعليق بالقلبية ما يأتى ذكره . وسبب التعليق كون المعمول تالى استفهام أو متضمنا معناه ، أو مضافا إلى مُضَمَّنه ، أو تالى لام الابتداء أو القسم أو ما أو إن النافيتين أولا ، نحو[1] : ﴿ وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون ﴾ و[2] : ﴿ ولتعلَمُنَّ أيُّنا أشدُّ عذابا ﴾ ونحو : علمت غلام من أنت . و[3] : ﴿ ولقد علموا لَمَن اشتراه ﴾ وكقول الشاعر[4] :

ولقد علمتُ لتأتِيَـنَّ مَنِيَّتــى ... إنّ المنايا لا تطيشُ سهامُها

(١) سورة الأنبياء ، آية : ١٠٩ .

(٢) سورة طه ، آية : ٧١ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١٠٢ .

(٤) البيت من الكامل ، من معلقة لبيد . القصائد العشر للتبريزى ص ١٥١ ، والعينى ٤٠٥/٢ ، والدرر ١٣٧/١ ، وشرح ديوان لبيد ص ٣٨٠ وروايته : صادفن منها غرة فأصبنها ...

وكقول الآخر[1] :

وقد علم الأقوامُ لو أن حاتما   يريدُ ثراء المال أمسى له وفرُ

وكقوله تعالى[2] : ﴿ لقد علمت ما هؤلاء ينطقون ﴾ وكقوله تعالى[3] : ﴿ وتظنون إن لبثتم إلا قليلا ﴾ ومن أمثلة ابن السراج[4] : أحسب لا يقوم زيد .

وسمى الإبطال على ذلك الوجه تعليقا لأنه إبطال فى اللفظ مع تعليق العامل بالمحل وتقدير إعماله فيه ، ويظهر ذلك فى المعطوف نحو : علمت لزيدٌ صديقك وغيرَ ذلك من أمورك .

وعلق أيضا مع الاستفهام نَظَر بالعين أو القلب ، وأبصر ، وتفكر ، وسأل ، نحو[5] : ﴿ فلينظر أَيُّها أزكى طعاما ﴾ و[6] : ﴿ فانظرى ماذا تأمرين ﴾ و[7] : ﴿ فستبصر ويبصرون بأَيِّكم المفتون ﴾ و[8] : ﴿ أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة ﴾ وكقول الشاعر[9] :

حُزُقٌّ إذا ما القوم أَبدَوْا فُكاهة   تَفَكَّرَ آإياه يَعْنُون أم قِـرْدا

وكقوله تعالى[10] : ﴿ يسألون أيانَ يومُ الدين ﴾ .

وأشرت بما وافقهن إلى نحو[11] : أما ترى أىٌّ برق هـهنا ؟ بمعنى : أما تبصر ،

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لحاتم الطائى . شذور الذهب ص ٣٨١ ، والدرر ١/١٣٧ ، والديوان ص ١١٨ .

(٢) سورة الأنبياء ، آية : ٦٥ .

(٣) سورة الإسراء ، آية : ٥٢ .

(٤) الأصول لابن السراج ١/١٨٢ . وروايته : ... أراد ... كان له ...

(٥) سورة الكهف ، آية : ١٩ .

(٦) سورة النمل ، آية : ٣٣ .

(٧) سورة القلم ، آيتا : ٥ – ٦ .

(٨) سورة الأعراف ، آية : ١٨٤ .

(٩) البيت من الطويل ، هو جامع بن عمرو كما فى معجم شواهد العربية . وابن يعيش ٩/١١٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٦٩ ، والدرر ١/١٣٧ ، والصحاح – حزق – . الحزق : القصير .

(١٠) سورة الذاريات ، آية : ١٢ .

(١١) الكتاب ٢/٢٣٦ .

حكاه سيبويه . وإلى نحو[1] : ﴿ ويَسْتَنْبِئُونك أحق هو ﴾ وأشرت بما قاربهن إلى نحو[2] : ﴿ لنبلوهم أيهم أحسن عملا ﴾ .

وأجاز يونس تعليق ما لم يوافقهن و لم يقاربهن ، وجعل من ذلك قوله تعالى[3] : ﴿ ثم لَنَنْزِعَنّ من كل شيعة أيُّهم أشد ﴾ فضمة الياء عنده ضمة إعراب ، وعند سيبويه ضمة بناء ، وأى موصولة . وقد مضى ذلك[4] .

وعلق نسى لأنه ضد علم ، والضد قد يحمل على الضد ، ومنه قول الشاعر[5] :

ومَنْ أنتمُ إنا نسينا من انتمُ ... وريحكمُ من أىِّ ريح الأعاصر

ومثله قول الشاعر على أحد الوجهين[6] :

لم أرَ مثل الفِتْيان فى غَبَن الـ ... ـأيَّام يَنْسَوْن مـا عواقبُهــا

وإن تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو : علمت زيدا أبو مَنْ هو ، اختير نصبه ، لأن العامل متسلط عليه بلا مانع ، ويجوز رفعه لأنه والذى بعد الاستفهام شىء واحد فى المعنى ، فكأنه فى حيز الاستفهام ، والاستفهام مشتمل عليه ، وهو نظير قولهم : إنّ أحدا لا يقول ذلك ، وأحدٌ هذا لا يقع إلا بعد نفى ، ولكن لما كان هنا هو والمضمر المرفوع بالقول المنفى شيئا واحدا فى المعنى ، فتنزل بمنزلة واقع بعد النفى ، ومثله قول الشاعر[7] :

ولو سُئِلت عنى نوار وأهلها ... إذا أحد لم ينطق الشفتــان

---

(١) سورة يونس ، آية : ٥٣ .

(٢) سورة الكهف ، آية : ٧ .

(٣) سورة مريم ، آية : ٦٩ .

(٤) الجزء الأول ص ٢٠٨ .

(٥) البيت من الطويل ، وقائله زيادة الأعجم . المساعد على تسهيل الفوائد ٣٧/١ والعينى ٤٢٠/٢ ، والدرر ١٣٧/١ .

(٦) البيت من المنسرح ، وقائله عدى بن زيد العبادى . ابن يعيش ١٥٢/٣ ، والأغانى ١١٥/١٣ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ٣٤٢/٥ . وشواهد التوضيح ص ١٢٤ ، وشعراء النصرانية فى الجاهلية ٤٥٧/٤ والديوان ص ٤٥ . غبن الأيام : غفلاتها وخداعها . أراد ما هو عواقبها .

(٧) البيت من الطويل ، وقائله الفرزدق . شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢١٦ والديوان ٨٧٠/٢ .

ومثال : علمت زيدٌ أبو مَنْ هو ، بالرفع ، قول الشاعر[1] :

فوالله ما أدرى غريمٌ لويته أيشتدُّ إن قاضاكِ أم يتضرع

الرواية : غريم بالرفع لما ذكرته ، ولو نصب لكان أجود .

فلو كان الاسم المتقدم على الاستفهام بعد أرأيت بمعنى أخبرنى تعين نصبه نحو : أرأيت زيدا أبو مَنْ هو ؟ لأنه بمعنى ما لا يُعَلق .

قال أبو على فى التذكرة : أنبأ ونَبّأ ضمنا معنى أعلم فيوافقانه ، ولا يمتنع بعد التضمين تَعديتهما بحرف الجر على الأصل ، كما لا تمتنع الحكاية بمعنى تقول ، وكما لا يمتنع أرأيت بمعنى أخبرنى عن نصب مفعولين ، لكن منع من التعليق ، لا تقول : أرأيت زيدا أبو من هو ، لأنه بمعنى أخبرنى ، فحفظ له من الحكمين أقواهما وهو الإعمال ، فتقول : علمت أىَّ/ يوم زيدٌ قادم ، فتنصب أىّ يوم بقادم على الظرفية ، كما كنت تفعل لو لم تذكر علمت ، لأن الاستفهام وما فى حيزه فى حكم المستأنف . وكذاتقول : علمت غلامَ من ضربت ، فتنصب غلام من بضربت ، لأن المضاف إلى المستفهم به مساو له فى استحقاق التصدير ، وتسلط ما بعده عليه .

1/80

وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى : « وللاسم المستفهم به والمضاف إليه مما بعدهما مالهما دون الأفعال المذكورة » ومنه قوله تعالى[2] : ﴿ وسيعلم الذين ظلموا أىَّ مُنْقَلب ينقلبون ﴾ فنصب ينقلبون « أى منقلب » بعد سيعلم ، كما ينصبه لو لم يكن بعده .

ص : والجملة بعد المعلَّق فى موضع نصب بإسقاط حرف الجر إن تعدى به ، وفى موضع مفعوله إن تعدى إلى واحد ، وسادة مسد مفعوليه إن تعدى إلى اثنين ، وبدل من المتوسط بينه وبينها إن تعدى إلى واحد ، وفى موضع الثانى إن تعدى إلى اثنين ووجد الأول .

---

(1) البيت من الطويل ، المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٧٠ ، والدرر ١/١٣٧ ، غير منسوب فيهما .

(2) سورة الشعراء ، آية : ٢٢٧ .

ش : مثال الكائنة فى موضع نصب بإسقاط حرف الجر[1] : ﴿ فلينظر أيُّها أزكى طعاما ﴾ ومثال الكائنة فى موضع مفعول به ما يتعدى إلى مفعول واحد : أما ترى أىُّ برق ههنا . ومثال السادة مسد مفعولى ما يتعدى إلى اثنين[2] : ﴿ ولتعلمن أيُّنا أشدُّ عذابا وأبقى ﴾ ومثال الواقعة بدلا من المتوسط بينها وبين المتعدى إلى واحد : عرفت زيدا أبو من هو . ومثال الكائنة فى موضع ثانى مفعولى ما يتعدى إلى اثنين : علمت زيدا أبو من هو .

ص : وتختص القلبية المتصرفة ، ورأى الحُلْمية والبصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى ، وقد يعامل بذلك عَدِم ، وفَقَد . ويمتنع الاتحاد عموما إن أُضْمِر الفاعل متصلا مُفَسَّرا بالمفعول .

ش : مما تختص به أفعال القلوب غير : هبْ ، وتعلمْ ، إعمالها فى ضميرين متصلين لمسمى واحد ، كعلمتُنى فقيرا إلى العفو والرحمة ، وظننتَك مهملا ، وكقوله تعالى[3] : ﴿ كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى ﴾ ولا يُجرى غيرها مجراها ، فلا يقال : ظلمتُنى ، ولا ظلمَه ، موضع : ظلمت نفسى ، وظلم نفسه .

وألحقت بأفعال القلوب فى هذا الاستعمال رأى الحُلمية ، كما ألحقت بها فى نصب المبتدأ والخبر مفعولين ، كقوله تعالى[4] : ﴿ إنى أرانى أعصر خمرا ﴾ و[5] : ﴿ إنى أرانى أحمل فوق رأسى خبزا ﴾ وفُعِل ذلك أيضا برأى البصرية ، كقول عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها[6] : « لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وما لنا من طعام إلا الأسودان » ومنه قول قطرى[7] :

---

(١) سورة الكهف ، آية : ١٩ .

(٢) سورة طه ، آية : ٧١ .

(٣) سورة العلق ، آيتا : ٦ – ٧ .

(٤) سورة يوسف ، آية : ٣٦ .

(٥) سورة يوسف ، آية : ٣٦ .

(٦) بقيته : التمر والماء . البخارى هبة / ١ وأطعمة / ٤١ .

(٧) البيتان من الكامل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣/٣١٠ ، والعينى ٣/١٥٠ ، والدرر ١/٢٠٠ ، الدريئة : ما يستتر به .

لا يركَنَنْ أحدٌ إلى الإحجامِ يوم الوَغَى مُتَخَوِّفا لِحمام
فلقد أرانى للرماح دريئةً من عن يمينى تارة وأمامى

وقال عنترة[1] :

فرأيتُنا ما بيننا من حاجز إلا المِجنُّ ونصلُ أبيضَ مِقْصَل

وهذا فى عدم وفقدٍ شاذ ، قال جران العود[2] :

لقد كان لى عن ضرتين عَدِمْتُنى وعمّا ألاقى منهما مُتزحزح

وقال آخر[3] :

ندمت على ما فات منى فقد تُنى كما يندم المغبونُ حين يبيع

فلو اتحد مسمى الضميرين وأحدهما منفصل لم يخص اجتماعهما بفعل دون فعل نحو : إياك ظلمتَ ، وما ظلمتَ إلا إياك .

فإن كان الفاعل ضميرا والمفعول ظاهرا واتحد المسمى حكم بالمنع مطلقا نحو : زيدا ظنّ ناجيا ، وزيدا ضرب ، تريد : ظنَّ نفسه ، وضرب نفسه ، فأضمرت الفاعل وفسرته بالمفعول . وإلى هذا أشرت بقولى : « ويمنع الاتحاد عموما إن أضمر الفاعل متصلا مفسرا بالمفعول » فلو انفصل الضمير جاز الاتحاد مطلقا نحو : ما ظَنّ زيدا ناجيا إلا هو ، وما ظن زيدٌ ناجيا إلا إياه ، وما ضَرَب زيدا إلا هو ، وما ضرب زيدٌ إلا إياه .

فصل : ص : يحكى بالقول وفروعه الجُمَل ، وينصب به المفرد المؤدى معناها ، والمراد به مجرد اللفظ ، وإلحاقه فى العمل بالظن مطلقا لغةُ سُلَيم ، ويَخُص أكثرُ العرب هذا الإلحاق بمضارع الحاضر المخاطب ، بعد استفهام متصل أو منفصل بظرف أو جار ومجرور ، أو أحد المفعولين ، فإن عُدِم شرط رُجع إلى الحكاية ويجوز إن لم يعدم .

---

(1) البيت من الكامل ، الدرر ٢٠٢/١ ، وروايته : مصقل بدل مقصل . مقصل : قطّاع . والديوان ص ١٢٢ .

(2) البيت من الطويل ، شرح الكافية الشافية ٥٦٥/٢ ، وابن يعيش ٨٨/٧ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٧٣/١ ، وديوانه ص ٣٩ – ٤٠ .

(3) البيت من الطويل . ونسب لقيس بن ذريح ، ولقيس المجنون ، ولغيرهما . الأمالى للقالى ١٣٧/١ وروايته : =

ش : المراد بالقول نفس المصدر وحكاية الجملة به ، كقوله تعالى[1] : ﴿ وإن تَعْجَب فَعَجبٌ قولهم : أئذا كنا ترابا إنا لفى خلق جديد ﴾ والمراد بفروعه الفعل الماضى وفعل الأمر والفعل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول ، لأنها كلها مشتقة من المصدر على الأصح ، فكلها فروعه ، وحكاية الجملة بالماضى كقوله تعالى[2] : ﴿ وقالوا : سَمِعنا وأطعنا ﴾ وحكايتها بالأمر كقوله تعالى[3] : ﴿ قولوا : آمنا بالله ﴾ وحكايتها بالمضارع كقوله تعالى[4] : ﴿ يقولون : ربَّنا آمنا فاكتبنا مع الشاهدين ﴾ وحكايتها باسم الفاعل كقوله تعالى[5] : ﴿ قد يَعْلمُ الله المُعَوِّقين منكم والقائلين لإخوانهم : هَلُمَّ إلينا ﴾ وحكايتها باسم المفعول كقول الشاعر[6] :

نَواصَوْا بحُكْم الجود حتى عبيدُهم مَقُول لديهم : لا زكا مالُ ذى بُخْل

وينصب بالقول وفرعه المفرد الذى هو جملة فى المعنى ، كالحديث والقصة والشعر والخطبة . فيقال : قلت حديثا ، وأقول قصة ، وهذا قائل شعرا وخطبة .

وينصب أيضا بالقول وفروعه المفرد المراد به مجرد اللفظ ، كقولك : قلت كلمة ، ومن ذلك قوله تعالى[7] : ﴿ سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم ﴾ أى يطلق عليه هذا الاسم . ولو كان يقال مسمى الفاعل لنصب إبراهيم ، فكان يقال : يقول له الناس إبراهيم ، كما يقال : يطلق الناس عليه إبراهيم . وممن اختار هذا الوجه صاحب الكشاف ورجحه على قول من قال : التقدير : يقال له : هذا إبراهيم ، أو يقال له : يا إبراهيم .

ومن إعمال القول فى المفرد المراد به مجرد اللفظ قول أبى القاسم الزجاج فى

= ندمت على ما كان منى ..

والأغانى ٩/١٧٤ و ٢١٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٦٥ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٧٤ .

(١) سورة الرعد ، آية : ٥ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٨٥ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١٣٦ .

(٤) سورة المائدة ، آية : ٨٣ .

(٥) سورة الأحزاب ، آية : ١٨ .

(٦) البيت من الطويل ، المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٧٥ ، غير منسوب .

(٧) سورة الأنبياء ، آية : ٦٠ ، وفى ب ص ١٩٨ : بدل قوله تعالى : « قوله عليه السلام » .

الجمل : وإنما قلنا البعض والكل . قال ابن خروف : ونصب الكل والبعض على تقدير : وإنما قلنا هاتين الكلمتين . لأنك تقول : قلت كلمة ، كما تقول : « قلت قولا . والقول يقع على ما يفيد وعلى ما لا يفيد » انتهى كلامه .

قال الشيخ رحمه الله : وبنو سليم يجرون القول وفروعه مُجْرى الظن وفروعه فى نصب المبتدأ والخبر ، وفتح أنّ الواقعة بعده ، فمن نصب المبتدأ والخبر على لغة بنى سليم قول الراجز[1] :

قالت وكنتُ رجلا فطينا ‏ ‏ ‏ هذا لعمر الله إسرائينا

فنصب إسرائين بقالت مفعولا ثانيا ، وجعل هذا مفعولا أول ، وإسرائين لغة فى إسرائيل . ومن فتح أنّ بعد القول على لغة سليم قول الشاعر[2] :

إذا قلت أنى آيب أهلَ بلدة ‏ ‏ ‏ وضعت بها عنه الوّليّة بالهَجْر

هكذا أنشده أبو على فى التذكرة بالفتح على ما ذكرت لك . وهذا الاستعمال عند غير بنى سليم لا يكون إلا فى المضارع ، المسند إلى المخاطب ، مقصودا به الحال . بعد استفهام متصل ، نحو قول الراجز[3] :

متى تقولُ القُلُصَ الرَّوَاسِما ‏ ‏ ‏ يَحْمِلن أمَّ قاسم وقاسما

ومثله قول عمرو بن معد يكرب[4] :

علام تقول الرمحَ يُثْقِل عاتقى ‏ ‏ ‏ إذا أنا لم أطعُن إذا الخيل كرّت

فلو انفصل الاستفهام بأنت ونحوه بطل الإلحاق ورجع إلى الحكاية ، نحو : أأنت تقول : زيدٌ منطلق ؟ فلو كان الفصل بظرف أو جار ومجرور لم يبطل الإلحاق ،

---

(١) ينسب لأعرابى صاد ضبا وأتى به إلى أهله فقالت امرأته : هذا لعمر الله إسرائين ، العينى ٢/٤٢٥ ، والدرر ١/١٣٩ ، ومعجم شواهد العربية .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله الحطيئة . شرح الكافية الشافية ٢/٥٦٧ ، والعينى ٢/٤٣٢ . أهل : أصلها إلى أهل . الولية : البرذعة . الهجر : الهاجرة . وديوانه ص ٢٢٥ .

(٣) الرجز لهدبة بن خشرم . شذور الذهب ص ٢٩٤ ، وروايته : يدنين بدل يحملن . والعينى ٢/٤٢٧ ، والدرر ١/١٣٩ ، وشعر هدبة بن الخشرم العذرى ، حياته وشعره ص ٣٠ .

(٤) البيت من الطويل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣/٢٣٦ ، والعينى ٢/٤٣٦ . والدرر ١/١٣٩ .

كقول الشاعر[1] :

أَبَعْدَ بُعْد تقول الدارَ جامعةً   شملى بهم أم دوام البعد محتوما

وكذا الفصل بأحد المفعولين مغتفر أيضا ، كقول الشاعر[2] :

أَجُهّالا تقولُ بنى لُؤَىٍّ   لعَمْر أبيك أم متجاهلينا

والحكاية جائزة مع استيفاء شروط الإلحاق لأنها الأصل ، ولذلك ينشد بيت عمرو بن معد يكرب الذى سبق بنصب الرمح ورفعه ، فمن نصب فعلى الإلحاق ، ومن رفع فعلى الحكاية .

ص : ولا يُلْحَق فى الحكاية بالقول ما فى معناه ، بل ينوى معه القول خلافا للكوفيين ، وقد يضاف قولٌ وقائلٌ إلى الكلام المحكى ، وقد يغني القول فى صلةٍ وغيرها عن المحكى لظهوره ، والعكس كثير .

وإن تعلق بالقول مفرد لا يؤدى معنى جملة ، ولا يراد به مجردُ اللفظ ، حُكِيَ مُقَدّرا معه ما هو به جملة ، وكذا إن تعلق بغير القول .

ش : المراد بما فى معنى القول النداء والدعاء ونحوهما ، فإذا جاء بعد شيء منهما مقول ففيه مذهبان : أحدهما : أن يقدّر قول يكون به المقول محكيا . والآخر : أن يحكى المقول بما قبله إجراءله مجرى القول دون حاجة إلى تقدير ، وهو قول الكوفيين ، والأول قول البصريين وهو الصحيح ، لأن حذف القول استغناء عنه بالمقول مجمع عليه فى غير محل النزاع ، كقوله تعالى[3] : ﴿ فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم ﴾ أى فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم ، فحذف القول لدلالة المعنى عليه ، فحذفه فى محل النزاع أولى : لأنه مدلول عليه بدلالتين : معنوية ولفظية ، وأيضا بقاء المحكى وحذف القول نظير بقاء المفعول وحذف الفعل ، وذلك فى الكلام

---

(١) البيت من البسيط ، شذور الذهب ص ٣٩٥ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٠٧/٨ ، والعينى ٤٣٨/٢ ، والدرر ١٤٠/١ .

(٢) البيت من الوافر ، وقائله الكميت بن زيد الأسدى . الكتاب ١٢٣/١ ، والعينى ٤٢٩/٢ ، والدرر ١٤٠/١ ، وشعر الكميت ٣٩/٣ .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٠٦ .

كثير ، فيلحق به النظير . وأيضا قد جاء بعد النداء وشبه ما نحن بصدده القول مصرحا به ، فدل ذلك على صحة التقدير عند عدم التصريح . فمن مواضع التقدير قوله تعالى[1] : ﴿ ونادى نوح ابنه وكان فى مَعْزِل : يا بنى اركب معنا ﴾ وقوله تعالى[2] : ﴿ فأوحى إليهم ربُّهم : لنُهْلِكنَّ الظالمين ﴾ وقوله تعالى /[3] : ﴿ دعَوُا الله مخلصين له الدين : لئن أنجيتنا من هذه لنكونَنّ من الشاكرين ﴾ وقوله تعالى[4] : ﴿ ونادَوْا يا مالك : ليقض علينا ربك ﴾ ومنه قول الراجز أنشده الفراء[5] :

١/٨١

إنى سأُبْدى لك فيما أبدى لى شجَنَان شَجَنٌ فى نجد

وشجن لى فى بلاد الهند

ومن مواضع التصريح قوله تعالى[6] : ﴿ ونادى أصحابُ الأعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم قالوا : ما أغنى عنكم جمعكم ﴾ وقوله تعالى[7] : ﴿ ونادى نوح ربه ، فقال : ربِّ إنّ ابنى من أهلى ﴾ وقوله تعالى[8] : ﴿ إذ نادى ربه نداء خفيا ، قال : رب إنى وهن العظم منى ﴾ .

ومثال إضافة قول وقائل إلى الكلام المحكى قول الشاعر[9] :

قَوْلُ يا لَلرِّجال ينهض منا مسرعين الكهولَ والشُّبَّانا

وقول الآخر[10] :

---

(١) سورة هود ، آية : ٤٢ .

(٢) سورة إبراهيم ، آية : ١٣ .

(٣) سورة يونس ، آية : ٢٢ .

(٤) سورة الزخرف ، آية : ٧٧ .

(٥) ذكرها اللسان فى – شجن – ولم ينسبها .

(٦) سورة الأعراف ، آية : ٤٨ .

(٧) سورة هود ، آية : ٤٥ .

(٨) سورة مريم ، آية : ٣ .

(٩) البيت من الخفيف ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٨٨/٦ ، وشرح المرادى ص ٢٢٠ ، والدرر ١٣٩/١ غير منسوب فيها .

(١٠) البيت من الكامل ، شرح أبيات مغنى اللبيب ٢٨٩/٦ ، وشرح المرادى ص ٢٢٠ ، والعينى ٥٠٣/٤ ، والدرر ١٣٩/١ ، غير منسوب فيها .

وأجبتُ قائلَ كيف أنتَ بصالحٌ   حتى مللتُ ومَلَّنى عُــوَّادى

ينشد بخفض صالح ورفعه ، فمن خفضه فظاهر ، ومن رفع فعلى تقدير : بقول أنا صالح ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهو : أنا صالح ، ثم حذف صدر الجملة وبقى عجزها .

ومثال إغناء القول عن المحكى قول الشاعر[1] :

لنحن الألى قلتم فأنّى ملئتم   برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا

أراد : نحن الذين قلتم تقاتلونهم ، فاستغنى بالقول وحذف المحكى لدلالة ما بعده عليه ، ولو فعل ذلك بغير صلة لجاز ، كقولك : أنا قال زيد ، ولو رآنى لفر ، تريد : أنا قال زيد يغلبنى ، ولو رآنى لفر .

ومن الاستغناء فى الصلة بالقول عن المحكى قول الشاعر[2] :

لِمَ يا عمرو لم تَعُد بالذى قلـ   ـت فتلقاه إذ خذلت نصيرا

وأما الاستغناء بالمحكى عن القول فكثير ، وقد تقدمت الإشارة إليه بقوله تعالى[3] : ﴿ فأمّا الذين اسودت وجوههم : أكفرتم ﴾ ومثله[4] : ﴿ والملائكة يدخلون عليهم من كل باب : سلام عليكم ﴾ ومثله[5] : ﴿ والذين اتخذوا من دونه أولياء : ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ﴾ أى يقولون : ما نعبدهم ، وإلى نحو هذا أشرت بقولى : والعكس كثير .

وقد تقدم التنبيه على أن المفرد ينتصب بالقول وفروعه فى موضعين ، أحدهما : إذا كان بمعنى جملة كقلت حديثا . والثانى : إذا أريد به مجرد اللفظ كقلت لزيد عمرا ، بمعنى أطلقت عمرا على المسمى بزيد . فإن علق بالقول مفرد بخلاف ذينك

---

(١) البيت من الطويل ، شرح المرادى ص ٢٢٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٧٨/١ ، والدرر ١٣٩/١ غير منسوب فيها .

(٢) البيت من الخفيف .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٠٦ .

(٤) سورة الرعد ، آية : ٢٣ .

(٥) سورة الزمر ، آية : ٣ .

فهو جزء جملة ، فإما أن ينصب بفعل مقدر ، وإما أن يرفع مبتدأ ، ويجعل الخبر محذوفا ، كقوله تعالى[1] : ﴿ قالوا سلاما ، قال سلام ﴾ فتقدير الأول : سلمنا سلاما . وتقدير الثانى : عليكم سلام . ويجوز فى العربية رفعهما ، ونصبهما ، ورفع الأول ونصب الثانى ، قال الشاعر[2] :

مررنا فقلنا إيهِ سِلْمٌ فسلّمت   كما اكْتَلَّ بالبرق الغمامُ اللوائح

ولو تعلق المفرد الذى هو فى التقدير بعض الجملة بغير القول ونوى تمام الجملة ، لجىء به أيضا محكيا ، كقولك قاصدَ محمدٍ منقوش على خاتم : قرأت محمدٌ ، لأن مراد الناقش : صاحبه محمد ، أو نحو ذلك ، فإذا أوقعت عليه قرأت أو غيره مراعيا للقصد الأول ، فإنما تحكى مقصوده . ولو علقت به رافعا وهو منصوب لجئت به منصوبا ، لأن الحكاية مستولية عليه وعلى ناصبه المنوى ، ومنه قول الشاعر يصف دينارا نقش فيه اسم جعفر البرمكى منصوبا[3] :

وأصفرَ من ضربِ دار الملوك   يلوحُ على وجهه جعفرا

أراد الناقش : اذكر جعفرا ، أو نحو ذلك . فأسند الشاعر يلوح إلى الجملة مراعيا لقصد الناقش .

فصل : ص : تدخل همزةُ النقل على عَلِمَ ذات المفعولين ، ورأى أختها ، فينصبان ثلاثة مفاعيل ، أولها الذى كان فاعلا ، ويجوز حذفه والاقتصار عليه على الأصح ، وللثانى والثالث بعد النقل ما لهما قبله مطلقا ، خلافا لمن منع الإلغاء والتعليق . وألحق بهما سيبويه : نبّأ ، وزاد غيره : أنبأ وخبّر وأخبر وحدّث . وزاد الأخفش : أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد . وألحق غيرهم أرى الحلمية سماعا .

وما وضع للمفعول من ذى ثلاثة فحكمه حكم ظن إلا فى الاقتصار على المرفوع .

---

(١) سورة هود : آية : ٦٩ .

(٢) البيت من الطويل ، اللسان – كلل – : واكتل تبسم ، عن ابن الأعرابى ، وأنشد : وقفنا ... غير منسوب ، وروايته : عرضنا . وغريب الحديث ٦٩٤/١ ، وروايته : انكل .

(٣) البيت من المتقارب . شرح المرادى ص ٢٢١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٨٠/١ ، غير منسوب فيهما .

ش : همزة النقل هى الداخلة على الثلاثى لتعديه إلى واحد إن كان دونها غير متعد ، كجلس وأجلسه . ولتعديه إلى اثنين إن كان دونها متعديا إلى واحد ، كلبست ثوبا ، وألبسنى إياه . ولتعديه إلى ثلاثة إن كان دونها متعديا إلى اثنين ، كعَلِم زيد عمرا فاضلا ، وأعلمته إياه فاضلا . فأول الثلاثة هو الذى كان فاعلا قبل النقل ، والثانى والثالث هما اللذان كانا قبله أولا وثانيا ، فلأول الثلاثة ما لأول / مفعولى كسوت من جواز الاقتصار عليه والاستغناء عنه ، لأن الفعل مؤثر فيه ، فجاز فيه ما يجوز فى كل مفعول أثر فيه فعله ، ولأن الفائدة لا تعدم بالاقتصار عليه كما تعدم بالاقتصار على أول مفعولى ظننت ، ولا تعدم بالاستغناء عنه كما تعدم بالاستغناء عن أحد مفعولى ظننت ، فمثال الاقتصار عليه : أعلمت زيدا ، إذا قصدت الإخبار بإيصالك إلى زيد علما ما . ومثال الاستغناء عنه : أعلمت دارك طيبة ، إذا قصدت الإخبار بإعلامك أن داره طيبة دون غرض فى تسمية من أعلمت . وزعم ابن حزوف أنه لا يجوز حذف أول الثلاثة ولا الاقتصار عليه ، ولا حجة له على ذلك إلا اتباع ظاهر كلام سيبويه فى ترجمة تأولها الأكثرون .

٨١/ ب

والمجمع على تعديته إلى ثلاثة أعلم وأرى المتعديتان بدون الهمزة إلى اثنين . وألحق سيبويه نبّأ . وزاد غيره أنبأ وخبّر وأخبر وحدّث ، ولابد من تضمينها عند الإلحاق معنى أعلم ، ولم يذكر أبو على إلا أعلم وأرى ونبأ وأنبأ ، وتابعه الجرجانى . وألحق الأخفش أظن وأخواتها المذكورة بعدها . ورد مذهب الأخفش بأن قيل : حق همزة التعدية أن تلحق بها ما لا يتعدى بما يتعدى إلى واحد بنفسه ، وما يتعدى إلى واحد بما يتعدى إلى اثنين بنفسه ، وليس فى الكلام ما يتعدى إلى ثلاثة فيلحق بها متعد إلى اثنين ، فمقتضى هذا ألا يعدى بالهمزة متعد إلى اثنين لعدم أصل ملحق به ، لكن سمع تعدى أعلم وأرى إلى ثلاثة على خلاف القياس فقبل ، ولم يلحق بعلم ورأى شىء من أخواتهما ، لأن المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه .

وكذلك وافق الأخفش على منع : أكسيت عمرا ثوبا . ومستند هذا الرد قوى ، ويلزم منه ألا تلحق نبأ وأخواتها ، فإن ادُّعِىَ سماع بنحو قول الشاعر[1] :

---

(١) البيت من الكامل ، وقائله النابغة الذبيانى ، العينى ١٣٩/٢ ، والديوان ص ٣٤ .

نُبِّئْت زُرْعةَ والسَّفاهةُ كاسمها يهدى إلىّ غرائب الأشعار

وبنحو قول الحارث بن حلزة اليشكرى[1] :

أو منعتم ما تُسألون فمن حِدِّثْتَموه له علينا العلاءُ

وبقول الآخر[2] :

وخُبِّرتْ سوداء الغميم مريضةً فأقبلت من أهلى بمصر أعودُها
فوالله ما أدرى إذا أناجئتُها أَأُبرئُها من دائها أم أزيدها

وبقول الآخر[3] :

ماذا عليك إذا أُخْبِرتنى دَنِفًا وغاب بعلُك يوما أن تَعُودينى

أجيب بأنه من باب النَصب لإسقاط حرف الجر ، كما حكى سيبويه : نُبِّئْتُ زيدا ، وقال : يريد : نبئت عن زيد . وكما قال تعالى[4] : ﴿ من أنبأك هذا ﴾ وقدر : من أنبأك بهذا . وقد حمل سيبويه على حذف حرف الجر قول الشاعر[5] :

نُبِّئت عبدَ الله بالجو أصبحت كراما مواليها لئيما صَمِيمُها

أى : نبئت عن عبد الله ، مع إمكان إجرائه مجرى أعلمت ، فدل ذلك على أن تقدير حذف حرف الجر بعد نبأ راجح عنده ، إذ ليس فيه إخراج شيء عن أصله ، ولا تضمين شيء معنى غيره . وأيضا فإن النصب لحذف حرف الجر بعد نبأ مقطوع بثبوته فيما حكى من قول بعض العرب : نُبِّئت زيدا ، مقتصرا عليه . وبعد أنبأ فى قوله تعالى[6] : ﴿ مَنْ أنبأكَ هذا ﴾ و لم يثبت الإجراء مجرى أعلم إلا حيث حذف حرف الجر ، فكان الحمل عليه أولى . هذا فى نَبّأ مع كثرة استعمالها بالصورة

---

(١) البيت من الخفيف ، القصائد العشر للتبريزى ص ٢٦٤ ، والعينى ٤٤٥/٢ ، والدرر ١٤١/١ .

(٢) البيتان من الطويل ، وقائلهما العوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، التصريح ٢٦٥/١ ، والعينى ٤٤٢/٢ ، والدرر ١٤١/١ .

(٣) البيت من البسيط ، لرجل من بنى كلاب . الحماسة البصرية ١٥٩/٢ ، والعينى ٤٤٣/٢ ، والدرر ١٤١/١ .

(٤) سورة التحريم ، آية : ٣ .

(٥) البيت من الطويل ، وقائله الفرزدق ، الكتاب ٣٩/١ ، صميمها : خالصها .

(٦) سورة التحريم ، آية : ٣ .

المحتملة ، وأما أخواتها فيندر استعمالها بتلك الصورة ، كقول الحارث بن حلزة فى البيت السابق ، فليجعل التقدير فيه : فمن حُدِّثتم عنه له علينا العلاء ، والجملة بعد المنصوب حالية أو محكية بقول مقدر ، وكذا يفعل بغيره . هذا أراه أظهر إن كان غيره أشهر ، وأنشد ابن خروف فى شرح كتاب سيبويه[1] :

ونُبِّئت قيسا ولم أبله ... كما زعموا خير أهل اليمن

ومما ينبغى أن يلحق بأعلم وأرى أرى الحُلمية كقوله تعالى[2] : ﴿ إذ يريكهم الله فى منامك قليلا ﴾ فإنه قد ثبت إجراء رأى الحلمية مجرى رأى العلمية ، واستدللت على ذلك فيما سلف ، فلزم من ذلك تعديتها إلى ثلاثة بهمزة النقل مع مساعدة الاستعمال ، كما لزم ذلك فى الفعلين الآخرين لصحة الاستعمال ، وكان التنبيه عليها لثبوتها سماعا دون معارض أولى من التنبيه على ما لم يثبت إلا بما فيه معارضة واحتمال .

وأما أرى المنقولة من متعد إلى واحد فمتعدية إلى اثنين ثانيهما غير الأول ، وهى على ضربين : أحدهما من الرأى كقوله تعالى[3] : ﴿ لتحكم بين الناس بما أراك الله ﴾ والثانى من رؤية البصر ، كقوله تعالى[4] : ﴿ من بعد ما أراكم ما تحبون ﴾ .

ونبهت بقولى : « وللثانى والثالث بعد النقل ما لهما قبله » على أنه لا غنى لأحدهما عن الآخر بعد أن صارا ثانيا وثالثا . كما لم يكن لأحدهما غنى عن الآخر إذا كانا أولا / وثانيا ، مراعاة لكونهما فى الأصل مبتدأ وخبرا ، فإن دل دليل على أحدهما جاز حذفه ، كما كان يجوز فى الحال الأول . ومثال الحذف لدليل قولك لمن قال : من أعلمك زيد فاضلا ؟ أعلمنى عمرا ، تريد : أعلمنى زيد عمرا فاضلا ، فأضمرت الفاعل عائدا إلى زيد ، وحذفت فاضلا لدلالة ما تقدم عليه ، كما كنت تحذف فى قولك : علمت عمرا ، إذا أجبت من قال : مَنْ علمتَ فاضلا ؟

1/82

وللثانى والثالث أيضا من الإلغاء والتعليق بعد النقل ما لهما قبله ، فمن الإلغاء

---

(1) البيت من المتقارب ، من قصيدة للأعشى . العينى 2/440 ، والدرر 1/140 ، وديوانه ص 25 .
(2) سورة الأنفال ، آية : 43 .
(3) سورة النساء ، آية : 105 .
(4) سوررة آل عمران ، آية : 152 .

بعد النقل قول الشاعر[1] :

وكيف أُبالى بالعدا ووعيدهم ... وأخشى مُلِمّات الخُطُوب الصوايب

وأنت أرانى الله أمنعُ عاصم ... وأمنحُ مُسْتكفًى وأسمح واهب

فألغى أرانى متوسطا . ومثله قول بعض من وثق بعربيته : البركةُ أعلمنا الله مع الأكابر .

ومن التعليق قوله تعالى[2] : ﴿ هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مُزِّقتم كلَّ ممزَّق إنكم لفى خلق جديد ﴾ وقوله تعالى[3] : ﴿ وما أدراك ما يومُ الدين ﴾ فعلق ينبىء وأدرى لأنهما بمعنى يعلم وأعلم ، فتعليقهما لمعنى حروف يعلم وأعلم ومعناهما أحق وأولى . ومن تعليق أفعال هذا الباب قول الشاعر[4] :

حَذَارِ فقد نُبِّئت إنك لَلّذى ... ستُجزى بما تسعى فتسعدَ أو تشقى

ومنع قوم الإلغاء والتعليق فى أعلم وأرى وأخواتهما مطلقا ، وخص بعضهم ذلك بالمبنى للفاعل وهو اختيار الجزولى ، والصحيح الجواز مطلقا للدلائل المذكورة ، قال الشلوبين فى شرح قول الجزولى[5] : « وحكم الثانى والثالث معا حكم الثانى من باب كسوت » يعنى فى الاقتصار عليهما ، وفى ألا يلغى الفعل عنهما ولا يعلق ، وهذا الذى قاله هنا هو المذهب الصحيح ، وإن كان فيه خلاف لبعضهم ، فقد منع بعضهم الاقتصار على المفعول الأول ، وأجاز بعضهم الإلغاء عن المبتدأ والخبر ، وليس هذان المذهبان مرضيين عند المحققين ، هكذا زعم ، ثم قال شارحا لقول الجزولى : وإذا بُنِيت للمفعول فحكم منصوبيها ما ذكر فى منصوبىْ ظننت مطلقا ، يعنى فى ألا يقتصر على أحدهما ، وفيما ذكر فى ظننت من الإعمال والإلغاء ، قال : وليس

---

(١) البيتان من الطويل . العينى ٤٤٦/٢ ، والدرر ١٤٠/١ ، غير منسوب فيهما .

(٢) سورة سبأ ، آية : ٧ .

(٣) سورة الانفطار ، آية : ١٧ .

(٤) البيت من الطويل ، المساعد على تسهيل الفوائد ٣٨٢/١ ، والعينى ٤٤٧/٢ ، والدرر ١٤٠/١ ، غير منسوب فيها .

(٥) التوطئة ص ١٩٥ .

هذا الذى ذهب إليه من جواز الإلغاء فى هذا الباب إذا بنيت أفعاله للمفعول بصحيح ، لأن العلة فى أن لم تلغ هذه الأفعال إذا بنيت للفاعل من كونها أفعالا مؤثرة ، بخلاف ظننت وبابه ، موجودة فيها إذا بنيت للمفعول كوجودها إذا بنيت للفاعل ، فكيف توجد العلة ثم لا يوجد حكمها ؟ ولكن غرّه ذكر سيبويه أرى وهو مضارع أرأيت بمعنى أظننت ، فتخيل أن باقى أفعال الباب كأرى ، قال : وإنما جاز إلغاء أرى وحدها لأنها بمعنى أظن . وأظن غير مؤثر ، فجرت مجراها فى الإلغاء ، كما جرت مجراها فى المعنى .

وحاصل قوله أمران : أحدهما : أن أعلم مؤثر ، فلا يلغى ، كما لا تلغى الأفعال المؤثرة . والثانى : أن أرى ألغى لأنه بمعنى أظن ، فوافقه فى الإلغاء كما وافقه فى المعنى .

والجواب عن الأول أن يقال : من أجاز إلغاء أعلم لم يجزه بالنسبة إلى المعلِم ، فيكون فى إلغائها محذور ، وإنما أجازه بالنسبة إلى المسند والمسند إليه ، وهما غير متأثرين بأعلم ، كما هما غير متأثرين بعلم ، فلا يمتنع إلغاء أعلم عنهما ، كما لم يمتنع إلغاء علم .

والجواب عن الثانى أن يقال : إلحاق أرى بأظن لأنه بمعناه ليس بأولى من إلحاق أعلمت بعلمت ، بل الأمر بالعكس ، لأن مفهوم علمت مستفاد من أعلمت كاستفادة مفهوم أظن من أرى ، فالمناسبتان مستويتان ، وبين أعلمت وعلمت مناسبتان أخريان وهما : رجوعهما إلى مادة واحدة ، واستواؤهما فى التصرف ، بخلاف أرى وأظن فإنهما مختلفتان فى المادة والتصرف . أما التخالف فى المادة فظاهر ، وأما فى التصرف فلأن أرى لم يستعمل له ماض . فقد بان أن مناسبة أرى لأظن أضعف من مناسبة أعلمت لعلمت ، وأرى قد جرت مجرى أظن ، فإذا جرت أعلمت مجرى علمت كان ذلك أحق وأولى .

فقد ظهر أن المحقق من أجاز الإلغاء والتعليق فى هذا الباب لا من منعه ، والله أعلم .

فالصحيح أن أعلم وأخواتها مما يبنى للمفعول مساوية لظن وأخواتها ، إلا فى الاقتصار على المرفوع فإنه غير جائز فى ظن وأخواتها لعدم الفائدة ، وجائز فى أعلم وأخواتها لحصول الفائدة .

باب الفاعل

ص : وهو المسند إليه فعل ، أو مضمَّن معناه تام مقدّم فارغ غير مصوغ للمفعول . وهو مرفوع بالمسند حقيقة إنْ خلا من « من » و « الباء » الزائدتين . وحكما إن جرّ بأحدهما ، أو بإضافة المسند . وليس رافعه الإسناد خلافا لخلف . وإنْ قُدّم ولم يل ما يطلب الفعل فهو مبتدأ ، وَإن وليه ففاعل فعل مضمر يفسّره الظاهر خلافا لمن خالَفَ . ٨٢ ب

ش : الفاعل يكون اسما نحو[1] ﴿ تباركَ اللهُ ﴾ وغير اسم نحو[2] ﴿ أَلَمْ يأْنِ للّذِين آمَنُوا أنْ تخشَعَ قلوبُهم لذِكرِ اللهِ ﴾ و[3] ﴿ أَلَمْ يكْفِ بربِّكَ أنّه على كُلِّ شيءٍ شَهيدٌ ﴾ . وكقول الشاعر[4] :

يَسُرُّ المَرْءَ ما ذَهَبَ الليالِى   وكانَ ذَهابُهنَّ لـه ذَهَابـا

وكقول الآخر[5] :

ما ضَرَّ تَغْلبَ وائِلٍ أَهَجَوْتَها   أم بتَّ حَيْثُ تَلاطَمَ البَحْرانِ

فلذلك قَلتُ المسند إليه ، ولم أقل الاسم المسند إليه . والمسند إلى الفاعل فعل ومضمّن معناه ؛ فالفعل نحو[6] : ﴿ يَغْفِرُ اللهُ لَكُمْ ﴾ والمضمّن نحو[7] : ﴿ مُخْتَلِفًا

---

(١) سورة الأعراف . آية ٥٤ .

(٢) الحديد آية ١٦ .

(٣) فصلت آية ٥٣ .

(٤) البيت من البحر الوافر وهو فى ابن يعيش ٩٧/١ والمقتصد ٢٤٢/١ والدرر ٥٤/١ والبحر المحيط ١١٨/٥ .

(٥) البيت من الكامل وهو للفرزدق يهجو جريرا ، فى شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ٥٢/٥ والبيان والتبيين ١٤٦/٣ والمثل السائر ١٥٤ ويروى : أم بُلْتَ . وفى شرح ديوانه ٨٨٢/٢ وفيه : « ... أم بلت حيث تناطح البحران وفى ب أم بلت .

(٦) سورة يوسف ، من الآية : ٩٢ .

(٧) سورة فاطر ، آية : ٢٧ .

ألوانُها ﴾ و[1] :

هَيْهات العقيقُ وأهلُهُ

ونحو[2] : أمِنْ رسم دارٍ مربعٌ ومَصيفُ

و[3] ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِن السماءِ فيه ظُلُماتٌ ﴾ على أحسن الوجهين .

ولما كان المسند شاملا للفاعل وغيره ذكرتُ قيودا تُخرج غيرَه ؛ فخرج بتام اسم كان فإنه ليس فاعلا ، لكون المسند إليه ناقصا[4] ، وقد سمّاه سيبويه فاعلا والخبر مفعولا على سبيل التوسع . وخرج بفارغ المبتدأ إذا قدّم خبره وفيه ضمير نحو قائم زيد ، و[5] ﴿ أَسَرُّوا النَّجْوَى الذينَ ظَلَمُوا ﴾ على القول بأن الذين ظلموا مبتدأ مقدم خبره . وخرج بغير مصوغ للمفعول المفعول النائب عن الفاعل نحو ضُرِب زيدٌ مَنْزوعا ثوبه ؛ لأنه ليس فاعلا عند أكثر النحويين . وقد اضطر الزمخشرى إلى تسميته مفعولا بعد أن جعله فاعلا .

ثم ذكرت أن الفاعل مرفوع حقيقة ، أى لفظا ومعنى نحو : صَدَقَ اللهُ ، ومرفوع حكما ، أى فى المعنى دون اللفظ ، وذلك فى ثلاثة مواضع أحدها : إذا جُر بمن الزائدة نحو[6] : ﴿ ما يأتيهم مِنْ رَسُولٍ إلَّا كانُوا به يَسْتَهزئونَ ﴾ والثانى إذا جُر بالباء الزائدة نحو[7] : ﴿ وكَفَى باللهِ شهيدًا ﴾ والثالث إذا أضيف إليه المسند

---

(١) هذا جزء من بيت لجريرَ من الطويل وهو :

فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله

ويروى « وأهله » مكان « ومن به » .

(٢) صدر بيت من الطويل . وهو للحطيئة ، مطلع قصيدة يمدح بها سعيد بن العاص الأموى ، فى ديوانه ، صادر ٨١ وعجزه .

لِعينَيْك من ماء الشُّئون وكيفُ – فى ابن يعيش ٦٢/٦ وخزانة الأدب ٤٣٩/٣ وورد صدره فى المقتصد ٥٦٠/١ برقم ١٢٢ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١٩ .

(٤) فى ا كلمة غير مناسبة وفى ب المسند إليه ناقصا .

(٥) سورة الأنبياء ، آية : ٣ .

(٦) سورة الحجر ، آية : ١١ .

(٧) سورة النساء ، آية : ٧٩ .

نحو[1] : ﴿ ولولا دفاعُ الله الناسَ ﴾ وقلت بإضافة المسند و لم أقل بإضافة المصدر ، لأن المسند الصالح للأضَافة قد يكون اسم مصدر كما يكون مصدرا ، فالمصدر ظاهر ، واسم المصدر كقوله ﷺ[2] : « من قُبْلة الرجلَ امرأتَه الوضوءُ » فالرجل مجرور اللفظ مرفوع المعنى بإسنَاد ما[3] قُبْلةَ إليه فإنها قائمة مقام تَقْبيل ، ولذا انتصب بها المفعول . وكذا المجرور بمن والباء مرفوع معنى . ولو عطف عليه أو نعتَ لجاز فى المعطوف والنعت الجر باعتبار اللفظ ، والرفع باعتبار المعنى .

ثم تبينت أن رافع الفاعل هو ما أسند إليه من فعل أو مضمن معناه ، لا الإسناد كما يقول خلف ؛ لأن الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه ، وليس عملها فى أحدهما بأولى من عملها فى الآخر ، ولأن العمل لا ينسب إلى المعنى إلا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل ، والفعل موجود فلا عدول عنه .

وإن قُدّم الاسم على الفعل أو ما ضُمّن معناه صار مرفوعا بالابتداء وبطل عمل ما تأخر فيه ؛ لأنه تعرض بالتقدم لتسلط العوامل عليه كقولك فى : زيد قام ، إنّ زيدا قام . فتأثر زيد بإن دليل على أن الفعل شغل عنه بفاعل مضمر ، وأن رفع زيد إنما كان بالابتداء وهو عامل ضعيف فلذلك انتسخ عمله بعمل إن ، ولأن اللفظ أقوى من المعنى . ولو كان الفعل غير مشغول بمضمر حين أخّر كان[4] حين قُدّم لم يلحقه ألف الضمير ولا واوه ولا نونه فى نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قمن ، كما لا يلحقه فى نحو : قام الزيدان ، وقام الزيدون وقامت الهندات إلا فى لغة ضعيفة . وإن كان الاسم المقدم عليه مسبوقا بما يطلب الفعل فهو فاعل فعل مضمر يَفسِّره الظاهر المتأخر نحو[5] ﴿ وإنْ أحدٌ منَ المشركين استجارَكَ ﴾ وكقول

---

(١) سورة البقرة آية ٢٥١ والحج آية ٤٠ وقراءة الجمهور « دَفْع » وما فى الأصل « دفاع » بكسر الدال وفتح الفاء وألف بعدها قراءة لنافع وأبى جعفر ويعقوب ، وافقهم الحسن . انظر الاتحاف ٣١٥ ، ١٦١ .

(٢) الحديث من الموطأ طهارة ٦٥ ، ٦٦ .

(٣) ليست فى ب .

(٤) عن ب .

(٥) التوبة من الآية ٦ .

الشاعر[1] :

فمتَى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ... هُ وتُعْطفْ عليه كَأسُ السَّاقِى

وزعم بعض الكوفيين أن تأخر المسند لا يخل برفعه المسند إليه ، واستدل من ذهب إلى هذا بقول امرىء القيس[2] :

فَقِلْ فى مَقِيل نَحْسُهُ مُتَغيبِ

وبقول الزباء[3] :

ما لِلجمالِ سَيْرُها وَئِيدا

وزعم أن التقدير : فقل فى مقيل متغيِّب نحْسُهُ . وما للجمال وئيدا سيرُها .

والجواب عن الأول من وجهين : أحدهما أن يكون قائله أراد نحسه متغيّبى بياء المبالغة كقولهم فى أحمر : أحمرىّ ، وفى دَوّار دَوّارىّ ، وخفف الياء فى الوقف كما قال الآخر فى إحدى الروايتين[4] :

زَعَمَ الغُداف بأن / رحلتنا غدا ... وبذاك خَبَّرَنا الغُـداف الأسودى

لا مَرْحبا بغد ولا أهْلًا به ... إنْ كان تفريقُ الأحبَّة فى غَد

183

ويُروى : الغُدَاف الأسودُ عَلَى الإقواء .

والثانى أن « مقيلا » اسم مفعول من قِلْتُه بمعنى أقلته ، أى فسخْت عقد مُبايعته ، فاستعمله فى[5] موضع متروك مجازا ، وهو قول ابن كيسان.

والجواب عن الثانى بأن يجعل سيرها مبتدأ ويضمر خبر ناصب وئيد . كأنه قال

---

(1) من الخفيف . لعدى بن زيد ديوانه ١٥٦ . وفى الكتاب ٤٥٨/١ والخزانة ٤٥٦/١ ، ٦٣٩/٣ والهمع ٥٩/٢ والإنصاف ٦١٧/٢ والواغل الداخل على القوم وقت الشراب وليس منهم . وينبهم : يصبهم .

(2) من الطويل ، ديوانه ص ٢٠ وهو عجز صدره : فظل لنا يوم لذيذ بنعمة ، ونسب إليه فى شرح جمل الزجاجى ١٦٠/١ .

(3) من الرجز . وبعده : أجَنْدَلا يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيدا – فى شواهد المغنى للسيوطى ص ٣٠٨ وشرح التصريح ٢٧١/١ والأشمونى ٣٢/٢ والهمع ١٥٩/١ .

(4) من الكامل وهما للنابغة الذبيانى . ونسب إليه الثانى فى التبصرة ٣٩٣/١ وفى مختار الشعر الجاهلى ١٨٣/١ : زعم البوارح ، والغداف الغراب .

(5) ليست فى ب .

ما للجمال سيرها ظهر وئيدا ، أو ثبت وئيدا ، فيكون حذْفَ الخبر هنا والاكتفاء بالحال نظير قولهم[1] : « حُكْمُكَ مُسَمَّطا » . وقد ينتصر لمجيز ارتفاع الفاعل بعامل متأخر بمثل قول الشاعر[2] :

فمتَى واغِلٌ يَنُبْهُم يُحَيُّو ه وتُعْطَفْ عليه كأْسُ الساقى

فيقال واغِلٌ[3] إما مرفوع بمضمر يدل عليه المتأخر ، أو بالمتأخر ، وارتفاعه بمضمر ممتنع ؛ لاستلزامه إعمال أداة الشرط فى فعلين قبل الجواب وليس الثانى تابعا للأول فتعيّن ارتفاعه بالمتأخر . والجواب أن المحذوف فى مثل هذا لما التُزم حذفُه وجُعل المتأخر عوضا منه صار نسيا منسيا ، فلم يلزمه من نسبة العمل إليه وجودُ جَزْمين قبل الجواب ؛ على أنه لو جمع بينهما على سبيل التوكيد لم يكن فى ذلك محذور فألا يكون محذور فى تعليق الذهن بهما وأحدهما غير منطوق به ولا محكوم بجواز النطق به أحق وأولى . وأجاز الأعلم وابن عصفور رفع وصال بيدوم فى قول الشاعر[4] :

وقَلَّما وِصَالٌ على طُول الصُّدُودِ يَدُومُ

لا بفعل مضمر ويكون هذا من الضرورات . وأجاز الأخفش[5] رفع الاسم المتقدم بعد إنْ بالابتداء وقال فى قوله تعالى[6] : ﴿ وإنْ أحدٌ مِنَ المُشْرِكينَ اسْتَجارَك ﴾ فابتدأ بعد إنْ ، وأن يكون رفع أحد على فعل مضمر أقيس الوجهين . قال : وقد زعموا أن قول الشاعر[7] :

---

(١) فى مجمع الأمثال ٢١٢/١ رقم ١١٣٣ مسمّط : مرسل لا يردّ . وروى : خذ حكمك مسمطا . أى نافذا مجوّزا وفى جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكرى ، والقاموس المحيط « سمط » .

(٢) سبق تخريجه انظر ص ١٠٨ .

(٣) ليست فى ب .

(٤) عجز بيت من الطويل . للمرار الفقعسى ، ونسبه سيبويه إلى ابن أبى ربيعة وصدره : صددتِ فأطْوَلتِ الصدودَ وقلّما – فى الكتاب ١٢/١ ، ٤٥٩ والإنصاف ١٤٤/١ .

(٥) فى معانى القرآن للاخفش ٥٥٠/٢ ، ٥٥١ : وقال : لأن حروف المَجازاة لا يبتدأ بعدها ، إلا أنهم قالوا ذلك فى إنْ لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعلٌ مجزوم فى اللفظ كما قال الشاعر :

عاوِدْ هَراةَ وإنْ معمورُها خربا – وقال الآخرَ : « لا تجزعى إنْ مُنْفسًا ..... » .

(٦) سورة التوبة ، آية : ٦ .

(٧) البيت من الطويل . لزيد بن رزين بن الملوح أخى بنى مربن بكر وهو صدر عجزه : فهلا التى عن بين =

أَتَجْزعُ إنْ نفسٌ أَتاها حمامُها

لا يُنشد إلا رفعا . وقد سقط الفعل على شيء من سببه ، وهذا قد ابتدئ بعد إنْ . وإنْ شئت جعلته رفعا بفعلٍ مضمر » . هذا نصه . وقد أشرت إلى هذا وغيره بقولى فى آخر الفصل : « خلافًا لمن خالف » .

ص : وتلحق الماضى المسند إلى مؤنث أو مؤول به أو مخبر به عنه أو مضاف إليه مقدر الحذف تاء ساكنة ، ولا تحذف غالبا إن كان ضميرا متصلا مطلقا أو ظاهرا متصلا حقيقى التأنيث غير مكسّر ولا اسم جمع ولا جنس . ولحاقها مع الحقيقى المقيد المفصول بغير إلا أجود ، وإن فصل بها فبالعكس . وحكمها مع جمع التكسير وشبهه وجمع المذكر بالألف والتاء حكمها مع الواحد المجازى التأنيث . وحكمها مع جمع التصحيح غير المذكور آنفا حكمها مع واحده . وحكمها مع البنين والبنات حكمها مع الأبناء والإماء . وتساويها فى اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون التأنيث الحرفية » .

تاء التأنيث الساكنة مختصة من الأفعال بالماضى وضعا ؛ لأن الأمر مستغن بالياء ، والمضارع مستغن بها إن أسند إلى مخاطبة ، وبتاء المضارعة إن اسند إلى غائبة أو غائبتين . وكان حق تاء فعَلتْ ألا تلحق الفعل ؛ لأن معناها للفاعل إلا أنه كجزء من الفعل ، فجاز أن يدل على معنى فيه ما اتصل بما هو كجزء منه ، كما جاز أن تتصل بالفاعل علامة رفع الفعل فى يفعلان وتفعلون وتفعلين ؛ ولأن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به ، لجواز اشتراك المذكر والمؤنث فى لفظ واحد كجُنبُ ورَبْعَة وهُمزَة وضُحَكة وفَروقه وراوية وصَبور ومذْكار وقتيل ، ولأن المذكر قد يُسمّى بمؤنث وبالعكس ، فاحتاطت العرب فى الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة ؛ ليُعلم من أوّل وَهلة أن الفاعل وما جرى مجراه مؤنث كقولك طَهُرتْ الجنُبُ ، وكانت الرَّبْعة حائضا وشنئت[1] الهُمزةُ .

= جنبيك تدفع – فى شواهد المغنى للسيوطى ١٤٩ والمساعد ٢٦٨/٢ وفى بصائر ذوى التمييز للفيروز ابادى ١٠٤/٤ لرجل من بنى محارب يعزّى ابن عم له فى ولده . وسيأتى البيت فى باب الاشتغال .

(١) فى ا وشنئنا .

وجعلوا إلحاقها فى اللغة المشهورة لا زما إن كان المسند إليه ضميرا متصلا حقيقى التأنيث أو مجازيّه كهند قامتْ والدار حَسُنتْ ، أو كان ظاهرا متصلا حقيقى التأنيث مفردا أو مثنى أو مجموعا جمع تصحيح كقامتْ هندُ وقعدتْ بنتاها وذهبتْ عمّاتُها .
وأشرت « بمؤول به » إلى نحو : أتته كتابى ، على تأويل كتاب بصحيفة . وأشرت « بمخبر به عنه » إلى نحو قول الشاعر[1] :

أَلَمْ يَكُ عُذْرًا ما فَعلتم بِشَمْعل وقد خابَ مَن كانتْ سريرتَه الغَدْرُ

فوصل كان بالتاء وهى مسندة إلى الغدر ؛ لأن الخبر مؤنث فسرى منه التأنيث إلى المخبر عنه ، لأن كلا منهما عبارة عن الآخر . ومثله قراءة نافع وأبى عمرو وأبى بكر[2] : « ثُمّ لم / تكنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أنْ قالوا » فألحق تاء التأنيث بالفعل وهو مسند إلى القول ، لأن الخبر مؤنث . وأشرت بـ « مضاف إليه مقدر الحذف » إلى قول الشاعر[3] :

٨٣ ب

مَشَيْنَ كما اهتزَّتْ رماحٌ تسفهّتْ أعاليَها مَرُّ الرياحِ النـواسِمِ

فألحق التاء بتسفهت وهو مسند إلى « مرّ » لإضافتها إلى مؤنث لاستقامة الكلام بحذفه ، فلو لم يستقم الكلام بالحذف لم يجز التأنيث نحو قام غلام هند . واحترزت بقولى « ولا تحذف غالبا » من نحو[4] قول بعض العرب قال فلانة ، وذهب فلانة ، حكاهما سيبويه[5] . وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد[6] :

تمَنَّى ابنتاىَ أنْ يعيشَ أَبُوهما وهلْ أنا إلا من رَبيعةَ أو مضَرْ

---

(١) البيت من الطويل . فى المساعد ٣٨٨/١ بلا نسبة ، وانظر أمالى الشجرى ١٢٩/١ .
(٢) سورة الأنعام ، الآية ٢٣ والقراءة « يكن » لحمزة والكسائى . وفتنتُهم لابن كثير وابن عامرُ وحفص كما فى الإقناع ٦٣٨/٢ وأما قراءة تكن فتنتهم بالنصب فلنافع وأبى عمرو وشعبة وأبى جعفر وخلف ووافقهم اليزيدى والشنبوذى . الاتحاف ٢٠٦ والمشكل لمكى ٢٦٠/١ ، ٢٦١ وفيه توجيه هذه القراءات .
(٣) البيت من الطويل . لذى الرمة . ديوانه ٨٥ وفيه : رويدا كما أهتزت . والكتاب ٢٥/١ ، ٣٣ والمقتضب ١٩٧/٤ المساعد ٣٨٨/١ وشرح الجمل ٣٩٨/٢ .
(٤) فى ب : من قول ... .
(٥) الكتاب ٢٣٥/١ .
(٦) البيت من الطويل . للبيد . فى المساعد ٣٨٩/١ والشذور ١٧٠ والتبصرة ١٣٢/١ منسوبا إليه . وشرح ديوانه – تحقيق إحسان عباس – ص ٢١٣ وهو مطلع .

لأن الإسناد إلى المثنى كالإسناد إلى المفرد بلا خلاف . واحترزت أيضا من حذف بعض الشعراء التاء من المسند إلى ضمير المؤنث ، كقول الشاعر[1] :

فــلا مُزْنَــةٌ ودَقتْ وَدْقَهــا ولا أرضَ أبقَــلَ إبْقالَهــا

وكقول الآخر[2] :

فإمّــا تَرَيْنــى ولِــى لمَّــةٌ فــإن الحوادثَ أوْدَى بها

وبعض النحويين يحملون ما ورد من هذا على التأويل بمذكر ، فيتأول « أرض » بمكان والحوادث بالحدثان : وقيدت الضمير بالاتصال احترازا من نحو ما قام إلا أنت ، فإن إلحاق التاء فى هذا ضعيف . وقيّدت الظاهر الحقيقى التأنيث بالاتصال تنبيها على نحو قول الشاعر[3] :

إنّ أمرَأً غرَّه منكُنّ واحدةٌ بَعْدى وبَعدكِ فى الدنيا لمغْرُورُ

وليس مخصوصا بالشعر ؛ فإن سيبويه حكى : حضر القاضىَ امرأةٌ وقال[4] : « إذا طال الكلام كان الحذف أجمل » . ونبّهت بقولى « غير مكسّر » على أن حكم التاء فى جمع تصحيح المؤنث كحكمها فى مفرده ومثناه ، فلا يقال قام الهندات ، إلا على لغة من قال : قال فلانة ؛ لأن لفظ الواحد وجمع التصحيح على الحال التى كان عليها فى الإفراد والتثنية ، فيتنزّل قولك : قامتْ الهنداتُ ، منزلة قولك : قامتْ هند وهند وهند ، هذا هو الصحيح .

وعلى هذا لا يجوز : قامت الزيدون ؛ لأنه بمنزلة قام زيد وزيد وزيد ،

---

(١) البيت من المتقارب . لعامر بن جوين الطائى يصف سحابا وأرضا نافعتين . فى الأشمونى ٣٧/٢ والتصريح ٢٧٨/١ والتبصرة ٦٢٤/٢ وشواهد المغنى للسيوطى ٣١٩ والبحر ٤٤٤/٦ والودق : المطر ، ودق : مطر . وبقلت الأرض : أنبتت البقل .

(٢) البيت من المتقارب . للأعشى . فى الأشمونى ٣٧/٢ والتصريح ٢٧٨/١ والتبصرة ٦٢٤/٢ واللمة : الشعر المجاوز شحمة الأذن . وفى ديوانه ١٧١ : فإن تعهدينى ... .

(٣) البيت من البسيط . فى الخصائص ٤١٤/٢ والشذور ١٧٤ ومعجم شواهد العربية ، والمساعد ٣٩٠/١ بلا نسبة .

(٤) الكتاب ٢٣٥/١ .

ولا يُستباح : قامتْ الزيدون ، بقول الشاعر[1] :

قالت بنو عامر خالوا بنى أسد

ولا يُستباح قال الهندات بقول الآخر[2] :

فبكَى بناتى شَجْوَهنَّ وقُلْنَ لى

لأن بنين وبنات لم يسلَم فيهما نظم الواحد ، فجريا مجرى جمع التكسير .

وظاهر قول الجزولى جواز قامت الزيدون ، وقام الهندات ؛ لأنه قال قاصدا للتاء : ولا تلزم فى الجمع مطلقا . قال الشلوبين : يعنى بقوله مطلقا سواء كان جمع تكسير أو جمع سلامة وسواء كان جمع مؤنث حقيقى أو غير حقيقى ، وسواء كان جمع مذكر أو مؤنث ، جمع تكسير كان ذلك أو جمع سلامة . ثم قال الشلوبين[3] : ليس كما ذكره المؤلف فى مذهب المحققين ، إلا فى جمع التكسير واسم الجمع . أما جمع المؤنث السالم نحو قامتْ الهندات فحكمه حكم المفرد والمثنى ، وكذلك حكم[4] جمع المذكر السالم حكم المفرد منه أيضا .

قلتُ : لا عدولَ عمّا ذهب إليه الشيخ أبو على الشلوبين فى هذه المسألة ، من أنه لا يجوز قامت الزيدون ولا قام الهندات إلا على لغة من قال : قال فلانة . وأما قوله تعالى[5] : ﴿ إذا جاءَكمْ المؤمناتُ ﴾ فمن أجل الفصل بالمفعول ، مع أن

---

(١) البيت من البسيط . للنابغة الذبيانى . وهو صدر وعجزه : يابؤسَ للجهْل ضرّارا لأقوام ، شعراء النصرانية ٧١٠ وفى الكتاب ٣٤٦/١ والإنصاف ٣٣٠/١ والخصائص ١٠٦/٣ وشرح الجمل ٣٩٤/٣٢ والبحر ٤١/٧ وخالوا : تاركوا .

(٢) البيت من الكامل . وهو صدر عجزه : والطامعون إلى ثَمّ تصدّعوا — فى الأشمونى ٣٨/٢ والتصريح ٢٨٠/١ وفيهما « وزوجتى » مكان « وقلن لى » بلا نسبة .

(٣) فى التوطئة لأبى على الشلوبين المتوفى سنة ٦٤٥ هـ ص ١٥٦ : « ... والجمع السالم حكمه حكم المفرد والمثنى فى مذهب المحققين نحو قامت الهندات وكذلك قام الزيدون ، ولا تقول قامت الزيدون ولا قام الهندات . ولا يعترض بنحو قوله : قالت بنو عامر — لأنه ألحق بالقبائل ، ولا بقوله : فبكى بناتى شجوهن وزوجتى — لشبه هذا الجمع بجمع التكسير ... » .

(٤) عن ب .

(٥) الممتحنة آية ١٠ .

مؤمنات صلة الألف واللام ، والألف واللام بمعنى التى وهى اسم جمع والفعل مسند إليه فلا تلزم التاء ، ولا خلاف فى أن المثنى كالواحد ، ولذلك جُعل قول لبيد : تمنّى ابنتاىَ ، مثل : قال فلانة . ولا خلاف أيضا فى أن جمع التكسير كالواحد المجازى التأنيث وإن كان واحده حقيقى التأنيث كجوارٍ ، واسم الجمع كفَوْج[1] ، واسم الجنس كنسْوة .

ويدخل فى اسم الجنس فاعل نعم ، فلذلك يقول : نعمْ المرأةُ من لا يقول : قام المرأة . وقولى « ولحاقها مع الحقيقى المقيد » نبهت به على أن الفصل بين الفعل والفاعل يبيح حذف التاء من فعل ماحقه أن يلازم فعله التاء ، وأن الفصل إن كان بغير « إلا » فلحاق التاء أجود ، وإن كان بإلا فاسقاطها أجود . وبعض النحويين لا يجيزون ثبوت التاء مع الفصل بإلا إلا فى الشعر كقول الراجز[2] :

مابـرئتْ مـن ريبـــة وذمٍّ ‏ ‏ ‏ فى حربنـا إلا بنـاتُ العـمِّ

والصحيح جوازها فى غير الشعر ، لكن على ضعف . ومنه قراءة مالك بن دينار وأبى رجاء والجحدرى بخلاف عنه[3] « فأصْبَحُوا لا تُرَى إلَّا مَسَاكِنُهم » ذكرها أبو الفتح بن جنى وقال إنها ضعيفة فى العربية . وإلى نحو هذا أشرت بقولى « وإن فصل بها فبالعكس » ؛ أى إن فصل بإلا فالحذف أجود من لحاقها . ثم بينت أن حكمها مع / جمع التكسير ومع جمع المذكر بالألف والتاء حكمها مع الواحد المجازى التأنيث ، ولا اعتبار بواحده ، بلى يستوى ما واحده مذكر كغلمان وبيوت ، وما واحده مؤنث كإماء ودور ، وكذا حكمها مع جمع المذكر بالألف والتاء كطلحات

١٨٤

(١) فى ب كقوم .

(٢) من الرجز . فى الأشمونى ٣٦/٢ والتصريح ٢٧٩/١ والمساعد ٣٩٠/١ .

(٣) سورة الأحقاف : آية ٢٥ – والقراءة « لا يُرى » « الإمساكنهُم » لعاصم وحمزة . الاقناع ٧٦٦/٢ وقراءة « تُرى » « مساكنُهم » للحسن . انظر الإتحاف ٣٩٢ ونسبها ابن جنى للحسن وأبى رجاء والجحدرى وقتادة وعمرو بن ميمون والسلمى ومالك بن دينار والأعمش وابن أبى إسحاق واختلف عن الكل إلا أبا رجاء ومالك بن دينار . المحتسب ٢٦٥/٢ وفى ص ٢٦٦ ضعف هذه القراءة وجعلها بالشعر أولى بجوازها من القرآن ، وذلك أنه من مواضع العموم فى التذكير فكأنه فى المعنى لا يُرى شيءٌ إلا مساكنهم ، وإذا كان المعنى هذا كان التذكير لإرادته هو الكلام .

ودريهمات وحسامات وحمّامات . ثم بينت أن حكمها مع جمع التصحيح الذى ليس كطلحات ولا دريهمات ولا حسامات حكمها مع واحده ، فعلى هذا لا تلحق فى قام الزيدون كما لا تلحق فى قام زيد ، ولا تحذف فى قامت الهندات كما لا تحذف فى قامت هند ، إلا على لغة من قال : قال فلانة . وقد تقدم بسط القول فى ذلك .

ثم بيّنت أن البنين والبنات حكم التاء معهما حكمها مع الأبناء والإماء فيقال : جاء البنون ، وجاءت البنون ، وجاءت البنات ، وجاء البنات ، كما يقال جاء الأبناء وجاءت الأبناء وجاءت الإماء وجاء الإماء[1] ؛ لأن نظم الواحد لم يسلم فيهما فجريا مجرى الجمع المكسّر .

ثم بينت أن تاء الصفة[2] الفارقة حكمها حكم تاء فعلتْ فى اللزوم وعدمه ، فكما تلزم تاء ذهبتْ جاريتاك ، والشمسُ طلعت ، كذلك تلزم تاء أذاهبة جاريتاك والشمس طالعة . وكما جاز الوجهان فى : سمعت أذناك كذلك يجوز الوجهان فى أسامعه أذنـاك . ثم بينت أن تاء المضارعة الدالة على التأنيث حكمها حكم تاء فعلتْ فى جميع ما ذكر ، فكما قيل قامت هند والنار اضطرمتْ ، بلزوم التأنيث فى اللغة المشهورة كذلك يقال تقوم هند والنار تضطرم ، وكما جاز اضطرم النار واضطرمت النار ، يجوز يضطرم النار وتضطرم النار ، وكما جاز للفصل حضر القاضىَ امرأةٌ ، يجوز للفصل يحضر القاضـى امرأةٌ . وكما ضعف[3] .

ما برئت من ريبة وذمّ ... فى حربنا إلا بنات العمّ

ضعف نحو « لا تُرى إلا مساكنُهم » . وما عومل به : ولا أرض أبقل إبقالها[4] ــ يعامل بمثله أحد المضارعين فى قول ذى الرمة[5] :

---

(١) قدم وأخر فى ب .

(٢) فى ب الصيغة .

(٣) ذكر فى الصفحة السابقة .

(٤) ذكر فى ص ١١٢ .

(٥) البيت من الطويل . لذى الرمة . ديوانه ص ٥٠ والمقتضب ١٧٦/٢ ، ١٧٩/٣ ، ١٤٤/٤ والمبرد يرويه : أو يدفع البكا . وفى شرح الجمل ٦١٩/١ ، ٣٧/٢ بلا نسبة وورد فى المشوف المعلم ٢٥٧/١ منسوبا إلى ذى الرمة . والأثفية مفرد الأثافى وهى ما ينصب عليها القدر جاء عنها فى الأساس « أثف » الأثفية ذات =

وهل يَرجعُ التسلمُ أو يكشفُ العَمى ثلاثُ الأَثَافِى والرسوم البلاقِـعُ

لأن أحدهما مسند إلى ثلاث والآخر مسند إلى ضميره ، والرواية فيهما بالياء .

ص : وقد يلحق الفعل المسند إلى ما ليس واحدا من ظاهر أوضمير منفصل علامة كضميره .

ش : إذا تقدم الفعل على المسند إليه فاللغة المشهورة ألا تلحقه علامة تثنية ولا جمع بل يكون لفظه قبل غير الواحد والواحدة كلفظه قبلهما . ومن العرب من يوليه قبل الاثنين ألفا ، وقبل المذكرين واوا ، وقبل الإناث نونا مدلولا بها على حال الفاعل الآتى قبل أن يأتى ، كما دلتْ تاء فعلتْ هند على تأنيث الفاعلة قبل أن يذكر اسمها . واالعلَم على هذه اللغة قول بعض العرب : أكلونى البراغيث . وقد تكلم بها النبى ﷺ فقال[1] : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » وعلى هذه اللغة قول الشاعر يرثى مصعب بن الزبير رضى الله عنهما[2] :

لَقَدْ أوْرثَ المِصْرَيْن خِزْيا وذلةً قتيـلٌ بدَيْـر الجاثَليـق مُقيـمُ

تـولىَّ قتـال المارِقين بنـفسِه وقد أسْلماه مُبْعَدٌ وحَميـمُ

= وجهين : فُعْلُوَّة وأفْعُولة تقول : أثّفت القدر وثفّيتها وتأثفت هى ومن المجاز ... إلخ وفى القاموس « أثف » : الأثفية بالضم ويكسر الحجر يوضع عليه القدر الجمع أثافىّ ويخفف .

(١) الحديث فى البخارى طبع الشعب ١٣٨/٤ عن أبى هريرة « الملائكة يتعاقبون ، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويجتمعون فى صلاة الفجر والعصر .... » وعنه فى ١٤٥/١ ، ١٤٦ « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ... » وفى صحيح مسلم طبع الشعب ٢٧٨/١٢ « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ... » ومن أجل هذا عقب عليه الأشمونى ٣٣/٢ بقوله : أخرجه مالك فى الموطأ ثم قال : « حديث مختصر رواه البزاز مطولا مجردا فقال : إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم » فالواو علامة إضمار فليس جاريا على لغة طيىء أو أزد شنوءة . وهو فى رياض الصالحين ٢١٨/٦ متفق عليه بين البخارى ومسلم . وانظر صحيح البخارى : مختصر الزبيدى ٢٣٧/١ . ونصه فى الجامع الصغير ١٣٢٩/٢ .

(٢) البيتان من الطويل . لعبد الله بن قيس الرقيات يرثى مصعب بن الزبير . والثانى نسب إليه فى التصريح ٢٧٧/١ وشرح شواهد ابن عقيل ١٠٣ وفى فتح الجليل على شواهد ابن عقيل ٣ . أورد قبله البيت الأول : لقد أورث ... وديوانه تحقيق محمد يوسف نجم . صادر ص ١٩٦ مما نسب إليه وزيادات الديوان ، المصران : الكوفة والبصرة . ودير الجاثليق موضع بالعراق قتل فيه مصعب . وفى القاموس : الجاثليق بفتح الثاء المثلثة رئيس للنصارى فى بلاد الإسلام ويكون تحت يد بطريق أنطاكية ... وأسلماه : خذلاه . مبعد : أجنبى . حميم : قريب أو صديق .

ومثله قول الآخر[1] :

بنى الأرض قد كانوا بَنِىَّ فعَزَّنِى عليهم لآجال المنايا كتابُها

ومثله[2] :

نصرُوكَ قومِى فاعتززتَ بنصْرهم ولو انّهم خذلوك كنتَ ذليلا

ومثله[3] :

نُسِيا حاتمٌ وأوسٌ لدُنْ فا ضتْ عطاياك يا ابن عبد العزيز

ومثله[4] :

نُتِج الربيعُ محاسنا ألقحنها غُرُّ السحائبْ

ومثله[5] :

رَأينَ الغوانِى الشيبَ لاحَ بمفرق فأعرضْنَ عَنّى بالخدود النواضِرِ

وبعض النحويين يجعل ما ورد من هذا خبرا مقدما ومبتدأ مؤخرا ، وبعضهم يبدل ما بعد الألف والواو والنون منهنّ ، على أنها أسماء مسند إليها . وهذا غير ممتنع إن كان من سُمع ذلك منه من أهل غير اللغة المذكورة . وأما أن يُحمل جميع ما ورد من ذلك على أن الألف والواو والنون فيه ضمائر فغير صحيح ؛ لأن أئمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغة لقوم من العرب مخصوصين فوجب تصديقهم فى ذلك كما تصدقهم فى غيره ، والله أعلم . ومَن التزم التاء فى قامت هند ، وهى اللغة المشهورة

---

(١) البيت من الطويل . فى شرح الكافية الشافية ٥٨٢/٢ شاهد على الجمع بين الواو فى كانوا بنىّ وهما لشىء واحد . عزّنى : غلبنى .

(٢) البيت من الكامل فى الأشمونى ٣٣/٢ وشواهد الوضيح ١٩٢ وفى ب ومثله قول الآخر وكذلك فيما بعده من الأبيات .

(٣) البيت من الخفيف . فى الأشمونى ٣٣/٢ وشواهد التوضيح ص ١٩٢ .

(٤) البيت من مجزوء الكامل . فى التصريح ٢٧٦/١ وفى حاشية يس عليه أن أبا فراس الحمدانى أورده فى كتاب إلى سيف الدولة ، والهمع ١٦٠/١ .

(٥) البيت من الطويل . لأبى عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبى من ولد عتبة بن أبى سفيان . فى الأشمونى ٣٣/٢ : لاح بعارضى . والشذور ١٧٩ وشواهد ابن عقيل ١٠٤ وشواهد التوضيح ١٩٣ — النواضر : الحسان . والعارض : صفحة الخد .

فلا يستغنى فى نحو قامت الهندات عن التاء والنون الحرفية . وإلى ذلك أشرت بقولى : « وتساويها فى اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون التأنيث الحرفية » .

ص : « ويضمر جواز افعل الفاعل المشعر به ماقبله ، والمجاب به نفى أو استفهام ، ولا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه ، ويرفع توهم / الحذف إن خفى الفاعل جعله مصدرا منويا أو نحو ذلك » . ٨٤ ب

ش : حق الفعل والفاعل أن يكونا كالمبتدأ والخبر فى منع حذف أحدهما بلا دليل ، وجواز حذفه بدليل ؛ لأن الفعل كالمبتدأ فى كونه أول الجزءين ، والفاعل كالخبر فى كونه ثانى الجزءين فسلك بالفعل سبيل المبتدأ فى جواز الحذف ، وعرض للفاعل مانع من مفارقته[1] الخبر فى جواز الحذف ، وهو كونه كعجز المركب فى الامتزاج بمتلوّه ولزوم تأخره ، وكونه كالصلة فى عدم تأثره بعامل متلوه ، وكالمضاف إليه فى أنه معتمد البيان بخلاف خبر المبتدأ فإنه مباين لعجز المركب وللصلة وللمضاف إليه فيما ذكر ؛ لأنه غير ممتزج بمتلوه ولا لازم التأخر ويتأثر بعامل متلوه وهو معتمد الفائدة لا معتمد البيان . وأيضا فإن من الفاعل ما يستتر ، فلو حذف فى بعض المواضع لالتبس الحذف بالاستتار ، والخبر لا يستتر ، وإذا حذف لدليل أُمِنَ التباس كونه مستترا .

ومن إضمار فعل الفاعل لكون ما قبله مشعرا به قراءة ابن عامر وأبى بكر[2] : ﴿ يُسبَّحُ له فيها بالغُدُوِّ والآصَالِ رجَالٌ ﴾ ؟ فرجال فاعل يُسَبِّحُ مضمرا لإشعار يُسَبَّحُ به مع عدم صلاحية إسناده هو إليهم ؛ لأن الرجال لا يكونون مُسَبَّحين بل مُسَبِّحين ، فلا يجوز هذا الاستعمال إلا فيما كان هكذا . فلو قيل يُوعَظ فى المسجد رجالٌ[3] جازَ لعدم اللبس . ومن الجائز لعدم اللبَس قول الشاعر[4] .

---

(١) فى ب موافقة .

(٢) سورة النور الآية ٣٦ والقراءة بالبناء للمجهول لابن عامر وأبى بكر – الإقناع ٧١٣/٢ والإتحاف ٣٢٥ .

(٣) جاءت العبارة فى ب هكذا بعد كلمة رجال : « على معنى يعظ رجال لم يجز لصلاحية إسناد يوعظ إليهم . فلو قيل يوعظ فى المسجد رجال زيد جاز لعدم اللبس » وهى أنسب ، ففى ا نقص فيما يبدو .

(٤) البيت من الطويل . نسب لنهشل بن حرّى يرثى يزيد بن نهشل ، ولضرار بن نهشل ، ولنهشل ، وللمهلهل ، وللبيد ، وللحارث بن نهيك النهشَلى . فى المقتضب ٢٨٢/٣ والتصريح ٢٧٤/١ - وبلا نسبة فى الأشمونى =

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصُومـــة ومُخْتبطٌ مِمَّـا تُطيحُ الطوائــحُ

ومثله قول الآخر[1] :

حمَامةَ بَطْنِ الوادِيَيْـن ترنَمَّـى سُقيتِ من الغُرّ الغوادِىَ مطيرُها

هكذا رواه الحفّاظ . ومن قال : سَقاكِ فتاركٌ للرواية آخذٌ بالرأى .

ومن حذف فعل الفاعل قول عائشة رضى الله عنها[2] : « فما أستطيعُ أنْ أقضيَه إلّا فى شعبان الشُغْلُ من رسول الله ﷺ » . أى يمنعنى الشغل من أجل رسول الله ﷺ . ومن إضمار فعل الفاعل لكون ما قبله يشعر به قول الشاعر[3] :

أرَى الأيـامَ لا تبُقِـى كـــريما ولا العُصْمَ الأوابـدَ والنّعامـــا

ولا عِلْجـــانِ يَنْتابـــان رَوْضا نضيرا نَبتُـــه عُمّـــا تؤامــــا

فعلجان فاعل يبقى مضمرا لإشعار تُبقى به . ومثله[4] :

غَداةَ أَحَلّتْ لابن أصْرَمَ طَعْنةٌ حُصَيْنٍ عَبيطاتِ السدائِف والخمرُ

فالخمر فاعل حَلَّتْ مضمرا لإشعار أحلت به . ومثله[5] :

= ٣٤/٢ . والهمع ١٦٠/١ وشرح الجمل ٥٣٧/١ والضريع والضارع : الذليل . وطاح : هلك . والطوائح : القواذف . ونسب إليه فى شرح ديوان لبيد ٣٦٢ .

(١) البيت من الطويل . لتوبة بن الحمير . شواهد المغنى للسيوطى ص ٧٠ ، ٢٠١ وصدره فى البحر ٢٩١/٨ .

(٢) الحديث فى صحيح مسلم ١٩٩/١٩ رقم ١٥٧ « حدثنا أحمد بن عبد الله ..... عن أبى سلمة قال سمعت عائشة رضى الله عنها تقول : كان يكون علىّ الصوم من رمضان فما أستطيع أنْ أقضيَه إلا فى شعبانَ الشغلُ من رسول الله ﷺ » والبخارى ٤٥/٣ عنها « كان يكون ... أقضى إلا فى شعبان ، قال يحيى الشغل من النبى أو بالنبى » .

(٣) البيتان من الوافر لأبى صخر الهذلى . ديوان الهذليين ٦٣/٢ ، وفى الفاخر شرح جمل عبد القاهر ١٠٩ ، والرسالة ١٩٨ بلا نسبة ، والعلج بالكسر العيْر وحمار الوحش السمين . والأعصم من الظباء والوعول ما فى ذراعيه أو أحدهما بياض وسائره أسود أو أحمر . والأوابد الوحوش . والعُمّ : النخل الطوالُ والتوأم ما ولد مع غيره .

(٤) البيت من الطويل . للفرزدق . التصريح ٢٧٤/١ وشرح الحمل ١٨٢/٢ وضياء السالك . النجار ١٣/٢ وشرح ديوانه ٣١٧/١ العبيط : المذبوح من غير علة . السديف : شحم السنام .

(٥) البيت من الطويل . الحاجز : الأرض المرتفعة ووسطها منخفض ، وما يمسك الماء من شفة الوادى . ولم أقف عليه .

ولم يُبْق أنواء الثمانى بقيّةً   من الرَّطْب إلّا بَطْنُ وادٍ وحاجِرُ

أنشده أبو على فى التذكرة وقال : رفع على معنى بَقى بطنُ واد وحاجر . ومن إضمار فعل الفاعل المجاب به [نفى] قولك : ما جاء أحد : بلَى زَيدٌ ، تريد بلى جاء زيد . ومثله قول الشاعر[1] :

تجلّدتُ حتى قيل لَم يَعْرُ قلبَه
من الوجد شيء ، قلتُ : بل أعظمُ الوَجدِ

أراد بل عزاه أعظم الوجد . ومثال إضمار فعل الفاعل المجاب به استفهام ظاهر قولك : نعم زيد لمن قال : هل جاءك أحد ؟ . ومثله قول الشاعر[2] :

ألا هل أتَى أمَّ الحُويرث مُرسَلى   نَعَمْ خالدٌ ، إن لم تَعُقْه العوائقُ

أراد نعم أتاها خالد . فمثل هذا لا يرتاب فى أن المجاب به مرفوع بفعل مقدر[3] ؛ لأنه جواب جملة قدم فيها الفعل ، وحق الجواب أن يشاكل ما هو له جواب . فإن كانت جملة الاستفهام مؤخرا فيها الفعل فحق المجاب به من جهة القياس أن يؤخر فيه الفعل لتتشاكل الجملتان .

هذا مقتضى النظر لولا أن الاستعمال بخلافه ؛ وذلك أن جواب الاستفهام المقدم فيه الاسم لا يجيء مكملا إلا والفعل فيه مقدم على الاسم كقوله تعالى[4] : ﴿ ولئنْ سَألتهم مَن خلَق السموات والأرضَ ليقولُنَّ خَلقَهُنَّ العزيزُ العليمُ ﴾ . وكقوله تعالى[5] : ﴿ يسألونكَ ماذا أُحلّ لهم قلْ أحِل لكم الطيبات ﴾ . وكقول تعالى[6] : ﴿ قال مَن يُحْيِى العظامَ وهِىَ رَميمٌ قُل يُحْييها الذى أَنشأها أوَّل مَرّةٍ ﴾ .

---

(١) البيت من الطويل . فى الأشمونى ٣٤/٢ والتصريح ٢٧٣/١ وضياء السالك ١٠/٢ والمساعد ٣٩٥/١ بلا نسبة .

(٢) البيت من الطويل . فى المساعد ٣٩٥/١ بلا نسبة والبحر ٣٩/٤ : مرسلىمبلى ... وهو لأبى ذؤيب فى ديوان الهذليين قسم أول ص ١٥١ وفيه : مرسل نعم ..... .

(٣) فى ب : مقدم .

(٤) سورة الزخرف ، آية : ٩ .

(٥) سورة المائدة ، آية : ٤ .

(٦) سورة يس ، آية ٧٨ ، ٧٩ .

وينبغى إذا اقتصر فى الجواب على الاسم أن يقدر الفعل متقدما ؛ لأن المكمل أصل والمختصر فرع ، فتسلك بالفرع سبيل الأصل ؛ ولأن موافقة العرب بتقدير تقديم الفعل متيقنة وموافقتهم بتقدير تأخيره مشكوك فيها ، فلا عدول عن تقدير التقديم . ولما جرى به الاستعمال من تقديم الفعل فى الجواب المكمل وجه من النظر ، وهو أن حق الجملة الاستفهامية إذا كان فيها فعل أن يقدم لأنه بمباشرة الاستفهام أولى من الاسم ، فلما لم يكن ذلك فى نحو من فعل لاتحاد المستفهم به والمستفهم عنه جيء بالجواب مقدما فيه الفعل ، تنبيها عن أن أصل ما هو له جواب أن يكون كذلك ، ومع هذا / فالحكم بالابتداء على الاسم المجاب به نفى أو استفهام غير ممتنع ؛ لأن مشاكلة الجواب لما هو له جواب فى اللفظ غير لازمة ، بل قد يكتفى فيه بمراعاة المعنى . ومنه قراءة غير أبى عمرو من السبعة[1] : ﴿ قُلْ مَن ربُّ السمواتِ السبْع وربُّ العرْشِ العظيم * سيقولون لله قُلْ أفلا تَتقونَ * قُلْ مَن بيده مَلكُوتُ كلِّ شيءٍ وهو يُجِيرُ ولا يُجارُ عليه إنْ كنتُم تعلمونَ * سيَقولونَ لله ﴾ . وقد تقدم السبب فى منع حذف الفاعل وبقاء فعله .

١٨٥

وأما حذفه وحذف فعله فكثير كقولك : زيدا ، لمن قال : مَن أكرمُ ؟ فحذفت أكرم وهو فعل أمر مسند إلى ضمير المخاطب فاشتمل الحذف عليهما ونظائر ذلك كثيرة . وإذا توهم حذف فاعل فعل موجود فلا سبيل إلى الحكم بحذفه ، بل يقدر إسناده إلى مدلول عليه من اللفظ والمعنى كقول الشاعر[2] :

تَمْشِي تَبَخْتَرُ حول البيت مُنتَخِيا ... لو كنتَ عمَّ ابنِ عبد الله لم يَزِدِ

---

(١) سورة المؤمنون ، الآيات : ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ والقراءة : العظيمُ لابن محيض . و « اللهُ » أبو عمرو وابن مسعود والحسنُ والجحدرى وابن وثاب ونصر بن عاصم ، وأبو الأشهب ويعقوب واليزيدى انظر معجم القراءات ٢٢١/٤ فى مراجع القراءة والجمهور من السبعة : لله .

(٢) البيت من البسيط . للفرزدق فى طبقات فحول الشعراء السفر الأول ص ٣٣٢ : منتحيا وعلق عليه محققه بأنه ليس فى ديوانه . وانتحى الرجل مال إلى أحد شقيه زهوا وخيلاء . ويروى : منتخيا . ونخا ينخو تعظم وتكبر ويروى : « تبختر حولى غير مكترث » وعمرو بن عبد الله بن صفوان بن أمية كان كاتبه سيدا عالى القدر فى قريش . والخبر فى ص ٣٣١ : فقال الفرزدق ونظر إلى عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد وكان سيدا يطوف البيت يتبختر : تمشى تبختر ... البيت .

أى لم يزد انتخاؤك . كذا قال أبو على . وكقوله تعالى[1] : ﴿ ثُمَّ بَدا لهم مِن بَعدِ ما رَأَو الآيات لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ .

قيل إن المعنى : بدا لهم بداء . كما قال[2] :

بدا لكَ فى تلك القَلوص بداءُ

أى ظهر لك فيها رأى . ولا يجوز مثل هذا الإسناد إلى مصدر الفعل حتى يشعر برأى مثل ظهر وبان وتبيّن ، أو يكون الفعل فعل استثناء كقاموا ما عدا زيدا وخلا عمرا وحشا بكرا . ومن الإسناد إلى مدلول عليه قول الشاعر[3] :

أقولُ إذا ما الطيرُ مرّتْ مخيلةً لعلكَ يومًا فانتظرْ أنْ تَنالها
أأدرك مِن أمِّ الحُويرثِ غبطةً بها خَبَّرتْنى الطيرُ أم قد أنى لَها

أى أنَى لها ألّا أدرك ، لأن ذكر أم بعد الهمزة التى وليها أحد الضدين مشعر بأن ثانيهما مراد . وهذا شبيه بقوله تعالى[4] : ﴿ وما يُعَمَّرُ مُن مَعَمَّرٍ ولا يُنْقَصُ من عُمُره ﴾ لأن ذكر المعمّر مشعر بمقابله وهو القصير العمر ، فأعيدت هاء عمره إليه ولم يذكر لإشعار مقابله . ومثله قول الآخر[5] :

وما أدْرِى إذا يمَّمْتُ أرْضا أريـدُ الخيْـرَ أيُّهمـا يَلِينـى

---

(١) سورة يوسف من الآية ٣٥ .

(٢) البيت من الطويل . وصدره : لعلك والموعودُ حقٌّ لقاؤُه – نسب لمحمد بن بشير الخارجى فى شرح أبيات مغنى اللبيب ١٩٣/٦ ، ونسب فى اللسان « بدا » إلى الشماخ بن ضرار الغطفانى . والشذور – تحقيق محيى الدين – ١٦٧ .

(٣) البيتان من الطويل . أنى حان وفى ب إننى . والمخيلة الخيلاء والسحابة تخالها ماطرة لبرقها ورعدها . والبيتان فى ديوان كثير عزة ص ٧٧ بتقديم البيت الثانى على الأول ، والحكيمّ بدل الحويرث ، وسحيقة بدل مخيله .

(٤) سورة فاطر من الآية ١١ .

(٥) البيت من الوافر . للمثقب العبدى . فى شرح أبيات مغنى اللبيب ١٣/٢ وشواهد المغنى للسيوطى ٦٩ وبعده :

أألخير الـذى أنـا أبتغيـه أم الشر الـذى هـو يبتغينـى

والبيتان فى البحر ١٩/٦ وشعراء النصرانية ٤٠٩ .

فثنى[1] الضمير قاصدا للخير والشر ولم يجر إلا ذكر أحدهما ، ولكن الإشعار بما لم يذكره بمنزلة ذكره . ومن الإسناد إلى مدلول عليه قول بعض العرب : إذا كان غدا فائتنى ، أى إذا كان غدا ما نحن عليه الآن فائتنى . ومثله قول الشاعر[2] :

فإنْ كان لا يُرضيكَ حتّى تَرُدّنى إلى قَطَرِىّ لا إخالَكَ راضِيا

أى إن كان لا يرضيك ما تشاهده منّى ....

ومن الفاعل المؤول قوله تعالى[3] : ﴿ وتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنا بهِمْ ﴾ ففاعل تبين مضمون كيف فعلنا كأنه قال وتبيّن لكم كيفيةُ فعلنا بهم . وجاز الإسناد فى هذا الباب باعتبار التأويل ، كما جاز فى باب الابتداء نحو[4] : ﴿ سَواءٌ عليهم أأَنْذرتَهم أمْ لم تُنْذِرْهم ﴾ فإنه أُوّل سواء عليهم الإنذارُ وعدمه كما جاز فى هذا الباب أن يقال[5] :

ما ضَرَّ تغلبَ وائِلٍ أهَجَوْتَها

على تأويل ما ضرّها هَجْوُك إياها . ومثل ﴿ وتبين لكم كيف فعلنا بهم ﴾ : ﴿ أفلم يَهْدِ لهم كم أهْلكنا ﴾[6] على تأويل أو لم يَهْد لهم كثرةُ إهلاكنا .

ومن الإسناد إلى مدلول عليه قوله تعالى[7] ﴿ إذا أخْرَجَ يَدَهُ لم يَكَدْ يَراها ﴾ ففاعل أخرج ضمير الواقع فى البحر الموصوف ولم يجر له ذكر ، لكن سياق الكلام يدل عليه . ومثله قول النبى ﷺ[8] : « لا يَزْنى الزانى حين يزْنى وهو

---

(١) جاء فى ب قبلها كلمة « شعار » ولا موجب لها .

(٢) البيت من الطويل . نسب لسوار بن المضرب حينما هرب من الحجاج . فى الأشمونى ٣١/٢ بلا نسبة ، وفى التصريح ٢٧٢/١ لسوار ، وفى العينى ٤٥١/٢ .

(٣) سورة إبراهيم آية ٤٥ .

(٤) سورة يس آية ١٠ .

(٥) صدر بيت سبق . انظر ص ١٠٥ .

(٦) سورة طه آية ١٢٨ .

(٧) سورة النور من الآية ٤٠ .

(٨) الحديث فى صحيح البخارى : القسطلانى ٥٣٦/٩ وصحيح مسلم بشرح النووى ٤١/٢ ، ٤٢ بلفظ « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » والجامع الصغير – الألبانى – ١٢٧٤/٢ وقد تكرر ثلاث مرات بروايات .

مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » ففاعل يشربها غير مذكور ، ولكنه مفهوم ، كأنه قيل : ولا يشرب الخمر شاربُها . وقد يغنى عن الفاعل استحضاره فى الذهن بذكر فعل ناصب لما لا يصح إلّا له ، كقول الشاعر[1] :

لَقَدْ عَلِمَ الضيفُ والمُرْمِلون إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ وهَـبّتْ شمالا

فأغنى عن إظهار الريح استحضارُها فى الذهن بهبت ونصبه شمالا على الحال ، فكان ذلك بمنزلة التصريح بالريح . ومثله قول الآخر[2] :

وأُكْرِمُ الضيفَ والجارَ الغريبَ إذا هَبَّتْ شآميةً واشْتَدَّتْ القررُ

فنصب شآمية وأضمر الريح . وإلى هذا الموضع وأشباهه أشرت بقولى « ويرفع توهم الحذف إن خفى الفاعل جعلُه مصدرا منويّا ونحو ذلك » .

باب النائب عن الفاعل

ص : قد يُترك الفاعل لغرض لفظى أو معنوى جوازا أو وجوبا ، فينوب عنه جاريا مجراه فى كل ماله مفعول / به ، أو جار ومجرور أو مصدر لغير مجرد التوكيد ملفوظ به أو مدلول عليه بغير العامل ، أو ظرف مختص متصرف ، وفى نيابة غير متصرف أو غير ملفوظ به خلاف . ولا يمتنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل ، ولا نيابة غير المفعول به وهو موجود ، وفاقا للأخفش والكوفيين » .

٨٥ ب

ش : نيابة غير الفاعل عن الفاعل لغرض لفظى أشير بها إلى قصد الإيجاز كقوله

---

(١) البيت من المتقارب . لأخت عمرو بن العجلان الكاهلى الملقب بذى الكلب وهى عمرة وقيل جنوب . فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ص ٣٩ والشذور ص ٢٣٣ والإنصاف ١/٢٠٦ ، ٢٠٧ المسألة ٢٤ : وقد علم الصبية المرملون وبعده :

وخلّت عن اولادها المرضعات ولم ترَعيْن لمزن بَـلالا

بـأنك الربيـع وغـيث مريـع وقدما هنـاك تكـون الثِمالا

(٢) البيت من البسيط . فى الفاخر فى شرح جمل عبد القاهر ١١٠ والرسالة ٢٠١ والقرر جمع قرة : الريح الباردة .

تعالى[1] : ﴿ ومَن عاقَبَ بمثل ما عُوقبَ به ثُمَّ بُغى عليه ﴾ ، وإلى موافقة المسبوق السابق كقول بعض الفصحاء : مَن طابتْ سَريرتُه حُمِدتْ سيرتُه ، وإصلاح النُظْم كقول الأعشى[2] :

عُلّقتُها عَرَضا وعُلِّقَتْ رجُلا غَيْرِى وعُلِّق أخْرَى غيرَها الرجلُ

وكقول عنترة[3] :

فإذا شربْتُ فإنّنى مُسْتهلِكٌ مالِى وعِرْضى وافرٌ لمْ يُكْلَمِ

ونيابة غير الفاعل عنه لغرض معنوى كقوله تعالى[4] : ﴿ وخُلِقَ الإنسانُ ضَعِيفا ﴾ وكقوله تعالى[5] : ﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ فاستَمِعوا له ﴾ فترك الفاعل لكونه معلوما وناب عنه المفعول به . ومنه قول النبى ﷺ[6] : « نُصِرتُ بالرُّعب مسيرة شهر ، ونُصِرتُ بالصَّبا وأُهلكتْ عادٌ بالدَّبُور » . ومن النيابة عنه لغرض معنوى قول الرجل : نبّئت بكذا إذا لم يعرف من نبأه . ومنه ما يرد من قول بعض الرواة : روى عن النبى ﷺ كَيْت وكَيْت : ومن الأغراض المعنوية أيضا ألّا يتعلّق مراد المتكلم بتعيين فاعل كقوله تعالى[7] : ﴿ فإنْ أُحْصِرتُم فما اسْتَيْسَرَ من الهدْى ﴾ ، و[8] : ﴿ إذا حُيِّيتُم بتحيّةٍ فحَيُّوا بأحْسَنَ منها ﴾ و[9] : ﴿ إذا قِيلَ

---

(١) سورة الحج من الآية ٦٠ .

(٢) البيت من البسيط . للاعشى ميمون بن قيس فى قيْنَة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد فى ديوانه – محمد حسين – ص ٥٧ والعينى ٥٠٤/٢ واللسان « عرض » والتصريح ٢٨٦/١ .

(٣) البيت من الكامل . لعنترة من معلقته . ديوانه – تحقيق شلبى – ص ١٤٩ والهمع ١٦٢/١ .

(٤) سورة النساء من الآية ٢٨ .

(٥) سورة الحج من الآية ٧٣ .

(٦) الحديث فى صحيح مسلم ١٥٥/١٠ ، ١٥٦ « ونصرت بالرعب بين يدى مسيرة شهر .... » وعن أبى هريرة فى صحيح البخارى ١٥٣/٥ : « ..... قال بعثت بجوامع الكلم ونصرت بالرعب . وفى رواية زاد : مسيرة شهر القسطلانى ١٥٣/٥ وفى الجامع الصغير : نصرت بالصبا وأهلكت عاد بالدبور ١٦/٢ وفيه : « أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلى : نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لى الأرض .. » وانظر مختصر البخارى ٣٢٨/١ والجامع الصغير ٧٧٧/٢ ، ٥٤٥/١ .

(٧) سورة البقرة من الآية ١٩٦ .

(٨) سورة النساء آية ٨٦ بعدها فى ب « أوردوها » .

(٩) سورة المجادلة آية ١١ .

لكم تَفَسَّحوا فى المجالسِ فافْسَحُوا ﴾ . وكقول الشاعر[1] :

وإنْ مُدَّت الأيدِى إلى الزّادِ لم أكُنْ   بأعْجلِهم إذْ أجْشَعُ القوم أَعْجَلُ

ومنها تعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقول النبى ﷺ[2] : « مَن بُلِى منكم بهذه القاذورة فلْيسْتَتِر » ومنها تعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة اسم الفاعل كقولك أُوذِى فلانٌ ، إذا عظّمته واحتقرت من آذاه . ومنها الستر على الفاعل خوفا منه أو خوفا عليه . وأشرت بقولى « جاريا مجراه فى كل ماله » إلى أن النائب عن الفاعل يخلفه فى الرفع ووجوب التأخر عن الرافع والتنزل منزلة الجزء منه وعدم الاستغناء عنه .

ثم نبّهت على أن النائب عن الفاعل إما مفعول به نحو ضُرِبَ زيد ، وإما جارّ ومجرور نحو غُضِب عليه ، ولم يلزم من نيابة الجار والمجرور مخالفة ؛ لأن الفاعل قد يكون مجرورا نحو[3] : ﴿ كَفَى باللهِ شَهِيدا ﴾ وقيّدت المصدر الذى ينوب بكونه لغير مجرد التوكيد تنبيها على أن المصدر المسوق لمجرد التوكيد لا يقام مقام الفاعل ، فلا يقال فى مثل : ضلّ زيدٌ ضلالا : ضُلَّ ضلال ، لعدم الفائدة بخلاف قام فى الدار زيد قياما طويلا أو قومةً أو قومتين ؛ فإن المصدر فيه مسوق لغير مجرد التوكيد فلا يخلو الإسناد إليه من فائدة . ونبّهت بقولى : « ملفوظ به أو مدلول عليه بغير العامل » على أن المنوى مدلولا عليه بالعامل لا ينوب . وقد أجاز ذلك قوم من المتأخرين . ولا سبيل إليه ؛ لأن الفعل لا يدل على المصدر المختص ولا المحدود ، وإنما يدل على الذى لمجرد التوكيد ، والذى لمجرد التوكيد لا فائدة فى الإسناد إليه وهو ملفوظ به ، فكيف إذا نُوى ولم يلفظ به .

---

(١) البيت من الطويل . للشنفرى الأزدى من لاميته ، وهو عمرو بن براق . فى شواهد المغنى للسيوطى ٣٠٣ والخزانة ١٥/٢ والعينى ١١٧/٢ والأشمونى ٢٥١/١ ، ٥١/٣ والهمع ١٢٧/١ والدرر ١٠١/١ .

(٢) الحديث « من بُلِى منكم بهذه القاذورات » أخرجه الإمام مالك فى كتاب الحدود . باب الاعتراف بالزنا . وروى : « من أصاب من هذه القاذورات شيئا فليستتر بستر الله » الحديث انظر الزرقانى على الموطأ ١٢/٤ وفى الجامع الصغير ٩٣/١ : « اجتنبوا هذه القاذورات التى نهى الله تعالى عنها ، فمن ألم بشىء منها فليستتر بستر الله ... » .

(٣) سورة النساء آية ٧٩ .

فإن كان المصدر المنوى مدلولا عليه بغير الفعل جاز الإسناد إليه كقولك : بلى سير[1] سيْرٌ لمن قال : ما سِير سَيْرٌ[2] . ولو جاز الإسناد إلى المصدر المنوى مطلقا لم يمتنع أن يقال ابتداء ضُرِب أو نحو ذلك . وفى كلام الزجاجى إشعار بأن سيبويه يجيز ذلك ، لأنه قال : وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر وهو مذهب سيبويه . قال ابن خروف : لا يجيز أحد من النحويين ردّ الفعل إلى ما لم يُسمَّ فاعله على إضمار المصدر المؤكد ، لا يجيز أحد قُعِد ، وضُحِك من غير شيء يكون بعد هذا الفعل ، ثم ادّعاؤه – يعنى الزجاجى – أنه مذهب سيبويه (فاسد لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكد فى هذا الباب والذى أجاز سيبويه)[3] لا يمنعه بَشَر ، وهو إضمار المصدر المقصود ، مثل أن يقال لمتوقع القعود : قد قُعِد ولمتوقع السفر قد سُوفِر ، أى قد قُعِد القعود وقد سُوفر السفر الذى ينتظر وقوعه ، والفعل[4] لا يدل على هذا النوع من المصادر والدال عليه فعل آخر . هكذا قال ابن خروف وهو الصحيح .

وقيدت الظرف الصالح للنيابة بكونه مختصا تنبيها على أن غير المختص لا يصلح للنيابة كوقت وزمن ومدة ، فلا يقال فى سرت وقتا : سير وقتٌ / لعدم الفائدة ، بخلاف سرت وقتا معينا[5] وزمنا طويلا ومدة من النهار ، فإن الظرف فيه مختص والإسناد إليه مفيد . وقيدته بالتصرف تنبيها على أن ما لا يتصرف لا يصلح للنيابة كسَحَر معينا ، وثَمّ فلا يقال فى أتيت سحرَ وجلست ثَمَّ : أُتِى سحر وجُلس ثم ؛ لأن الظرفية لا تفارقهما ولا يسند إليهما منصوبين محكوما لمحلهما بالرفع ؛ لأن الفاعل لم يُحكم له بمثل ذلك ؛ وليس كذلك الحكم على المجرور بالرفع فإنه ثابت للفاعل كما سبق ، فلم يلزم من معاملة النائب فيه محذور . وأجاز ابن السراج[6] نيابة الظرف

١٨٦

---

(١) فى ب : بلى سير .

(٢) فى ب : سير شديد .

(٣) هنا نقص تمامه ما بين القوسين عن ب .

(٤) فى ب والفعل الذى .

(٥) فى ب : صعبا .

(٦) فى الأصول ١/٨٠ ، ٨١ « والمصادر والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شيء منها مرفوعا فى هذا الباب حتى يقدر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح فحينئذ يجوز أن يقام مقام الفاعل إذا لم يذكر الفاعل » .

المنوى وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذى لا يتصرف نحو أن تقول جُلس عندك ، ومذهبه فى هذه المسألة ضعيف .

وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده ، وبقولهم أقول ؛ إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب ، ومنه قراءة أبى جعفر[1] : ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بما كانُوا يَكسِبُونَ ﴾ فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وترك قوما منصوبا وهو مفعول به ، ومثل هذه القراءة قول الشاعر[2] :

وَلَوْ وَلَدتْ قُفَيرةُ جَرْوَ كلبٍ لسُبَّ بذلكَ الجرو الكلابا

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ونصب الكلاب وهو مفعول به . ومثله قول الراجز[3] :

أُتِيحَ لى من العِدَى نذيرا به وُقيتُ الشرَّ مُسْتَطِيرا

ومثله[4] :

وإنما يُرضِى المُنيبُ ربَّه مادام مَعْنيًّا بذكرٍ قَلْبَهُ

ومثله فى أحد الوجهين[5] :

لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيِّدا ولا شَفَى ذا الغَىّ إلا ذو الهدى

وزعم ابن بابشاذ[6] أن جرو كلب منادى والكلاب منصوب بولدتْ . قال ابن

---

(١) سورة الجاثية من الآية ١٤ والقراءة « لنَجزى » لابن عامر وحمزة والكسائى . الإقناع ٧٦٤/٢ وقراءة « ليُجْزَى قوما » لأبى جعفر ، أى ليُجزى الخير والشر أو الجزاء . الإتحاف ٣٩٠ وأورد توجيه القراءات الأخرى .

(٢) البيت من الوافر . لجرير يهجو الفرزدق . وقفيرة أمه . فى الدرر ١٤٤/١ وشرح الجمل ٥٣٧/١ وعجزه فى الفرائد الجديدة ٣٢٤/١ أى لسب السب ... إلخ .

وعلى هامش الأصل اشترط الأخفش فى إقامة ظرف الزمان والجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به تقدمهما على المفعول به ، فإن لم يتقدما عليه لم تجز .

(٣) من الرجز . فى شذور الذهب ص ١٦٣ رقم ٧٥ ونسبه محققه ليزيد بن القعقاع . وفى البحر ٣٣٥/٦ .

(٤) من الرجز . فى الأشمونى ٤٧/٢ والتصريح ٢٩١/١ وفى ب : اللبيب مكان : المنيب .

(٥) من الرجز . لرؤبة شواهد الأشمونى ٤٧/٢ والتصريح ٢٩١/١ والدرر ١٤٤/١ وروايته : جفا مكان شفى . وشرح شواهد ابن عقيل ١١١ ، ١١٢ . مجموع أشعار العرب ١٧٣ مما نسب إليه من أبيات نسب بعضها إلى العجاج — وفى ب السيدا ، وشجا مكان شفى .

(٦) فى شرح المقدمة المحسبة ٣٧٥/٢ .

خروف : فقد أفسد اللفظ والمعنى ، وقال الأخفش فى « المسائل » تقول ضُرب الضربُ الشديدُ زيدا وضُرب اليومان زيدا وضُرب مكانُك زيدا ووُضع موضعُك المتاعَ . ومن مسائله : أُعطِى إعطاءٌ حسنٌ أخاكَ درهما ، ويا مضروبا عنده زيدا .

ص : ولا يمتنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقا إن أُمن اللبسُ ولم يكن جملة أو شبهها خلافا لمن أطلق المنع فى باب ظن وأعلم . ولا ينوب خبر كان المفرد خلافا للفراء ، ولا مميز خلافا للكسائى ، ولا يجوز كين يقام ولا جُعل يفعل ، خلافا له وللفراء .

ش : لا خلاف فى جواز نيابة ثانى المفعولين من باب أعطى إذا أمن اللبس نحو أعطيت زيدا درهما ، ولا فى منعها إن خيف اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا ، فيجوز فى المثال الأول أن يقال أعطى درهمٌ زيدا ؛ لأن اللبس فيه مأمون . ولا يجوز فى المثال الثانى أن يقال أُعطِى عمرو زيدا ، لأن عمرا مأخوذ فيتوهم كونه آخذا . ومنع الأكثرون نيابة ثانى المفعولين من باب ظن وأعلم ، والصحيح جواز ذلك إن أمن اللبس و لم يكن ثانى المفعولين جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا ؛ وذلك مثل قولنا : فى ظننت الشمس بازغة : ظُنّتْ بازغةٌ الشمسَ ، وفى علمت قمر الليلة بدرا : عُلم بدرٌ قمرَ الليلة ، وفى اتخذ الناس مقام إبراهيم موضع صلاة : اتُّخذ موضعُ صلاة مقامَ إبراهيم ، فيجوز هذا وأمثاله ، كما يجوز أُعطى درهمٌ زيدا وأُدخِلَ القبرُ الميتَ وكُسيت الجبة عمرا ؛ لأن المعنى مفهوم واللبس مأمون . وإذا كان أمن اللبس مسوّغا لجعل الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا فى كلام واحد نحو خرق الثوبُ المسمارَ – وبلغتْ سوءاتِهم هجرُ – فجواز هذه المسائل وأشباهها أحق وأولى .

فلو خيف اللبس لم ينب إلا الأول نحو علم صديقُك عدوَّ زيد ، فإن معناه عُلم المعروف بصداقتك أنه عدو زيد ، فصداقة المخاطب مستغنية عن الإخبار بها وعداوة زيد مفتقرة إلى الإخبار بها فلو عكست لانعكس المعنى . وأكثر مسائل هذا الباب هكذا ، ولذا منع الأكثرون نيابة الثانى مطلقا . ويجوز أيضا أن يقال فى أعلمت زيدا كبشك سمينا : أُعلم كبشُك سمينا زيدا ، لأن زيدا والكبش مستويان فى المفعولية ومباينة الفاعلية فتساويا فى قبول النيابة عن الفاعل على وجه لا يخل بفهم ولا يوقع فى وهم .

وحكى السيرافى فى شرح الكتاب أن الفراء يجيز كين أخوك فى كان زيد أخاك ، وزعم أنه ليس من كلام العرب . ورُد عليه بأن قيل هو فَاسد لعدم الفائدة ولاستلزام وجود خبر عن غير مذكور ولا مقدر . وأجاز الكسائى فى امتلأت الدار رجالا : امتلئ رجالٌ . وحكى خُذه مطيوبة به نفسٌ ، ومَن الموجوع رأسُه والمسفُوه رأيُه والموقوف / أمره . وأجاز هو والفراء فى كان زيد يقوم وجعل عمرو يفعل : كين يقام وجُعل يفعل ، والمسند إليه ضمير المجهول عند الكسائى ، ومستغنى عنه عند الفراء .

٨٦ ب

فصل : ص : يُضم مطلقا أول فعل النائب ، ومع ثانيه إن كان ماضيا مزيدا أوله تاء ، ومع ثالثه إن افتتح بهمزة وصل . ويحرك ما قبل الآخر لفظا إن سلم من إعلال وإدغام ، وإلا فتقديرا بكسر إن كان الفعل ماضيا وبفتح إن كان مضارعا . وإن اعتلت عين الماضى ثلاثيا أو على انْفعل أو افتَعل كُسر ما قبلها بإخلاص أو إشمام ضم وربما أخلص ضما ، ويمنع الإخلاص عند خوف اللبس . وكسر فاء فِعل ساكن العين لتخفيف أو ادغام لغة ، وقد تشم فاء المدغم ، وشذ فى تُفوعل تِفيعِل . وما تعلق بالفعل غير فاعل أو مشبه به أو نائب عنه منصوب لفظا أو محلا ، وربما رفع مفعول به ونصب فاعل لأمن اللبس » .

ش : النائب هو ما يسند إليه فعل ما لم يُسمّ فاعله ، وكيفية صوغه لما لم يسم فاعله أن يُضم أوّله مطلقا ، أى فى مضىّ ومضارعة .وإن كان الماضى مفتتحا بتاء مزيدة ضم أوله وثانيه ، وإن كان مفتتحا بهمزة وصل ضم أوله وثالثه ، ويزاد إلى ذلك تحريك ما قبل الآخر لفظا أو تقديرا بكسر فى الماضى وفتح فى المضارع كقولك فى ضَرَب وتَعلّم واستخرَجَ : ضُرِب وتُعُلّم واستُخْرِج . وفى يُضرب ويتعلّم ويستخرج : يُضرب ويتعلّم ويُسْتخْرَج . فهذه أمثلة المحرك ما قبل آخره لفظًا ، وأمثلة المحرك ما قبل آخره تقديرا قِيلَ وأُقِيم واستُقِيمَ ورُدَّ الشىءُ وأعدّ واستُعدّ ويقال ويقام ويستقام ويُردّ ويُعَدّ ويُستَعدُّ . وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى : « ويحرك ما قبل الآخر لفظا إن سلم من إعلال وإدغام ، وإلا فتقديرا » .

ثم بنيت أن الحركة الملفوظة[1] والمقدرة كسرة فى الماضى وفتحة فى المضارع . ثم بينت أن ما قبل العين المعتلة من الماضى الثلاثى الموازن لانفعل أو افتعل يكسر كسرة خالصة أو مشمة بضم نحو بيع المتاعُ وسيق الثمن وانقِيد إلى الحق واختير الصواب ، فيحرك ما قبل العين بالكسرة التى كانت لها فى الأصل ، فإن كانت العَين ياء سلمت لسكونها بعد ما يجانسها ، وإن كانت واوا انقلبت ياء لسكونها بعد كسرة . ومن أشم الكسرة ضمة لم يغير الياء وهى ولغة إخلاص الكسر لغتان فصيحتان مقروء بهما .

وبعض العرب يخلص الضمة ، فإن كانت العين واوا سلمت لسكونها بعد ما يجانسها ، وإن كانت ياء انقلبت واوا لسكونها بعد ضمة ، وعلى هذه اللغة قول الراجز[2] :

لَيْتَ وهل يَنفعُ شيئا ليتُ ليتَ شبابا بُوعَ فاشْتَريتُ

ومنه قول الآخر[3] :

حُوكتْ على نيربن إذ تُحاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوكَ ولا تُشاكُ

ولا يجوز إخلاص الكسر ولا إخلاص الضم إذا أُسند الفعل إلى تاء الضمير ونونه إلا بشرط ألا يلتبس فعل المفعول بفعل الفاعل . بل يتعين عند خوف الالتباس إشمام الكسرة ضما ، ومثال ما يخاف الالتباس فيه قولك فى بيع العبد بِعْت يا عبد ، وفى عُوق الطالب عقت يا طالب . فإن هذا ونحوه لا يعلم كون المخاطب فيه مفعولا إذا أخلصت الكسرة مما عينه ياء ، والضمة مما عينه واو ، بل الذى يتبادر إلى ذهن السامع كون المسند إليه فاعلا والمراد كونه مفعولا ، ولا يفهم ذلك إلا بالإشمام فيهما ، وبإخلاص الضمة فى نحو بُعْتَ يا عبد ، وبإخلاص الكسرة فى نحو عِقْتَ يا طالب ، فوجب اجتناب ما يوقع فى اللبس . وإلى هذا أشرت بقولى « ويمنع الإخلاص عند خوف اللبس »[4] .

---

(١) فى ب : الملفوظ بها .

(٢) رجز . لرؤبة . فى العينى ٥٢٤/٢ والدرر ٢٠٦/١ وشرح شواهد ابن عقيل ١١١ وديوانه ١٧١ .

(٣) رجز . فى العينى ٥٢٦/٢ والدرر ٢٢٣/٢ وشرح شواهد ابن عقيل ١١٠ : حيكت . ويروى : على نولين . والنير : مجموع القصب والخيوط مجتمعة .

(٤) انظر المساعد ٤٠٣/١ فى تفصيل ذلك .

ومن العرب من يكسر فاء رُدَّ ونحوه بإخلاص وإشمام[1] . وحكى الأخفش أن من العرب من يقول فى تُعولِم تُعيلم ، وهو فى الشذوذ مشبه بقول بعض فى ابنك وأخيك ابنؤك وأخْؤُكَ[2] .

وقد يقال فى فُعِل فُعْل تخفيفا دون نقل . وربما نقلوا فقالوا فى عَلِم عِلْم . وإلى هذا أشرت بقولى « وكسر فاء فعل ساكن العين لإدغام أو تخفيف لغة » .

وما تعلق بالفعل وليس بفاعل ولا شبيه به ولا بنائب عنه فمنصوب لفظا إن لم يدخل عليه حرف جر ، ومحلا إن دخل عليه ، وأمثلة ذلك بيّنة ، فلا حاجة إلى الإطالة بذكرها .

وقد يحملهم ظهور المعنى والعلم بأمن اللبس مع[3] ألا يجهل المراد على الإتيان فى جملة واحدة بفاعل منصوب ومفعول مرفوع كقولهم : خرق الثوبُ المسمارَ ، وكسرَ الزجاجُ الحجرَ[4] ، وكقول الشاعر[5] :

مثلُ القنافد هدَّاجونَ قد بلغتْ   نجرانَ أو بلغتْ سوءاتهم هجرُ

١٨٧ فرفع هجر ونصب السوءات / وهى البالغة وهجر مبلوغة ، كما رُفع الثوب وهو

---

(١) الإشمام لغة كثير من قيس وأكثر بنى أسد ، وذكر فيه الشاطبى ثلاثة مذاهب ... قال المرادى : والأقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال كيفية النطق به أن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازا لا شيوعا جزء من الفتحة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر ومن ثم تمحضت الياء وانظر التصريح ٢٩٤/١ ففى حاشية يس عليه : « وذكر الأشمونى أن الحركة المنطوق بها حركة تامة منتوجة من حركتين ضمة وكسرة على سبيل الشيوع » وجعل ما سماه المرادى إشماما يسمى روما . وعبارة الأشمونى ٤٣/٢ : « والإشمام هو الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر وقد يسمى روما » . وانظر حاشية الصبان عليه فقد ذكر أنه أعم من الحركات وقرأ الكسائى قيل وغيض بالإشمام .

(٢) كذا فى الأصل ، ولعل صواب العبارة : « شبه بقول بعض ابنؤك وأخؤك فى ابنك وأخيك » أو لعله « ... أبيك .... أبوك ... » والذى فى المساعد ٤٠٤/١ « وشذ فى تُفوعل يَفيعل نحو تَفيعل فى تغوفل » فقط . وفى الخصائص ٣٣٦/٢ « ومن حركات الإتباع قولهم : أنا أجوءك وانبؤك » وفى ب : أبنـؤك وأخْوُك .

(٣) العبارة فى ب : « والعلم بأن السامع لا يجهل المراد .... » وهى أوضح مما فى ا .

(٤) هذا المثال ليس فى ب .

(٥) البيت من البسيط . للأخطل . واللسان « نجر » والأشمونى ٤٩/٢ وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٢٥/٨ والدرر ١٤٤/١ ويروى : على العيارات كما فى ديوانه ١١٠ وفيه أو حدثت سوءاتهم .

المخروق ونصب المسمار وهو الخارق . ومن هذا القبيل قول الراجز[1] :

إنَّ سِراجا لكريمٌ مَفْخَرُهْ   تَحْلَى به العَيْنُ إذا ما تَحْقِرُهْ

وحقه أن يقول يحلى بالعين . وقد حمل بعض النحويين على هذا قوله تعالى[2] : ﴿ ما إنَّ مفاتِحه لتَنُوءُ بالعُصْبَة ﴾ حكى ذلك الفراء ورجح كون الباء معدّية كما هى فى قوله تعالى[3] : ﴿ ذَهَبَ اللهُ بنُورِهم ﴾ أى أذهب الله نورهم ، وكما هى فى قول الشاعر[4] :

ديارَ التى كادتْ ونحنُ على منى   تَحِلُّ بنا لولا نجاءُ الركائِبِ

فصل : ص : يجب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بالمنصوب ، أو كان ضميرا غير محصور وكذا الحكم عند غير الكسائى وابن الأنبارى فى نحو ما ضرب عمرو إلا زيدا[5] ، فإن كان المرفوع ظاهرا والمنصوب ضمير لم يسبق الفعل ولم يحصر فبالعكس ، وكذا الحكم عند غير الكسائى فى نحو ما ضرب عمرا إلا زيد ، وعند الأكثرين فى نحو ضرب غلامُه زيدا ، والصحيح جوازه على قلة » .

ش : المرفوع بالفعل كجزئه ، فالأصل أن يليه بلا فصل ، وانفصاله بالمنصوب جائز ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو للخروج عنه ؛ فيجب البقاء على الأصل عند خوف التباس المرفوع بالمنصوب نحو ضرب هذا ذاك ، فالمرفوع فى مثل هذا هو الأول إذ لا يتميز من المنصوب إلا بالتقديم ، فلو تميز بقرينة لفظية أو معنوية لجاز التقديم والتأخير نحو ضرب موسى سلمى ولحقت الأولى الأخرى . ويجب أيضا البقاء على الأصل إذا كان المرفوع ضميرا غير محصور نحو ضربت زيدا وأكرمتك ،

---

(١) رجز . فى الأساس « جهر » ... إذا ما تجهره . جهرته : رأيته عظيم المرآة . وجهرنى فلان راعنى بجماله وهيئته . وفى الأصل : إذا ما تحقره . واللسان « حلا » : تحلى ... بجهره . وأمالى المرتضى ١/١٥٥ : قال وهذا شيء من المقلوب والمعنى يحلى بالعين أنشده الفراء : تَجْلَى ... تجهره وقال معناه تجلى بالعين فقدم وأخر .

(٢) سورة القصص آية ٧٦ .

(٣) سورة البقرة آية ١٧ .

(٤) البيت من الطويل . لقيس بن الخطيم . فى المقتصد ١/٩١ وشرح الجمل ١/٤٩٤ واللسان « حلل » وديوانه – ناصر الدين الأسد – ص ٣٤ .

(٥) فى ب قدم « زيد » على « عمرو » .

فتقديم المرفوع أيضا فى مثل هذا واجب . وعبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان والنائب عن الفاعل .

وإذا كان مرفوع الفعل محصورا وجب تأخيره وتقديم المنصوب عند البصريين والكوفيين إلا الكسائى . ويستوى فى ذلك المضمر والظاهر ، فالمضمر كقوله تعالى[1] : ﴿ لا يُجَلِّيها لِوَقتِها إِلَّا هُوَ ﴾ والظاهر نحو لا يصرف السوءَ إلا اللهُ . فلو قلت لا يصرف إلا اللهُ السوءَ امتنع عند غير الكسائى فلو كان الحصر فى غير المرفوع لزم أيضا تأخير المحصور إلا عند الكسائى وأبى بكر بن الأنبارى نحو لا يرحم اللهُ إلا الرحماءَ ، فلو قلت لا يرحم الرحماء إلا اللهُ لم يجز إلا عندهما .

وحجة من منع تقديم المحصور مطلقا حمل الحصر بإلا على الحصر بإنما ، وذلك أن الاسمين بعد إنما لا يعرف متعلق الحصر منهما إلا بتأخره كقولك قاصدا لحصر المفعولية فى زيد إنما يضرب عمرو زيدا ؛ فالمراد كون الضرب الصادر من عمرو مخصوصا به زيد ، ولا يُعَلم هذا إلا بتأخير زيد فامتنع تقديمه ، وجعل المقرون بإلا متأخرا وإن كان لا يخفى كونه محصورا لو لم يتأخر ليجرى الحصر على سنن واحد . ولم يلزم الكسائى ذلك ؛ لأن الاقتران بإلا يدل على المعنى ، والتوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين . واعتبر ابن الأنبارى تأخر المقرون بإلا لفظا أو تقديرا فأجاز تقديمه إذا لم يكن مرفوعا ؛ لأنه وإن تقدم لفظا فهو مؤخر معنى ، ولم يُجِز تقديمه إذا كان مرفوعا ، لأنه إذا تقدم لفظا تقدم معنى فيلزم من تقديمه فوات تأخر المحصور لفظا أو تقديرا وذلك غير جائز . ويؤيد ما ذهب إليه أبو بكر قول الشاعر[2] :

تَزَوَّدتُ مِن لَيلَى بتَكْلِيم ساعةٍ ... فما زادَ إلَّا ضِعْفَ ما بى كلامُها

ومثله فى مفعول ما لم يُسمّ فاعله قول زُهير[3] :

---

(١) سورة الأعراف آية ١٨٧ .

(٢) البيت من الطويل . لمجنون بنى عامر ، نسب إليه فى التصريح ٢٨٢/١ ، وشرح شواهد ابن عقيل ١٠٧ .

(٣) البيت من الطويل . لزهير بن أبى سلمى . فى مختار الشعر الجاهلى ٢٣٩/١ والعينى ٤٨٢/٢ وشرح التصريح ٢٨٢/١ . والخطى : الرمح منسوب إلى الخط وهو مرفأ السفن بالبحرين لأنها تباع به . والوشيج : شجر الرماح . وشرح ديوانه – الأعلم – ٢٣ .

وهَلْ ينبتُ الخِطّيَّ إلّا وشيجُهُ   وتُغْرَسُ إلّا فى مَنابتها النخلُ

ومما يجب فيه الخروج عن الأصل أن يكون المرفوع ظاهرا والمنصوب ضميرا غير محصور نحو أكرمَكَ زيد والثوبُ كُسيَهُ زيد . فلو قصد حصر المنصوب تأخر وتقدم المرفوع نحو ما أكرم زيد إلّا إيّاكَ والثوبُ ما كُسىَ زيدٌ إلا إياه ، فلو قصد تقديم المنصوب على الفعل اهتماما به لقيل إياك أكرمَ زيدٌ ، والثوب إياه كُسِىَ زيدٌ . وإلى هذا كله أشرت بقولى « فإن كان المرفوع ظاهرا والمنصوب ضمير لم يسبق الفعل و لم يحصر فبالعكس » .

ومنع أكثر النحويين تقديم المرفوع الملابس ضميرا عائدا على المنصوب نحو ضربَ غلامُه زيدا ، والصحيح جوازه لوروده فى كلام العرب الفصحاء كقول حسان رضى الله عنه[1] :

ولو أنَّ مَجْدا أُخْلدَ الدهرَ واحدا   مِن الناس أبقى مَجدُه الدهرَ مُطْعِما

وكقول الآخر[2] :

كَسَا حِلْمُه ذا الحلمَ أثواب سؤدد / ورَقَّى نداه ذا الندَى فى ذُرَى المجْدِ   ٨٧ ب

فقدّم فاعل كسا وفاعل رقىّ ، وكلاهما مضاف إلى ضمير مفعول متأخر . وكقول الآخر[3] :

ألَا ليتَ شِعْرِى هل يلُومَنَّ قومُه   زُهيرًا على ما جرَّ مِن كلّ جانب

وكقول الآخر[4] :

جَزَى بَنُوه أبا الغِيلان عن كِبَرٍ   وحُسنِ فعْلٍ كما يُجزَى سِنِمَّارُ

وكقول الآخر[5] :

---

(١) البيت من الطويل . لحسان بن ثابت الأنصارى يرثى مطعم بن عدى ؛ من أشراف مكة . فى ديوانه ص ٢٣٩ وفيه : ... يخلد اليوم .... مجده اليوم .... وفى شرح الكافية الشافية ٥٨٦/٢ . وشرح شواهد ابن عقيل ١٠٨ والأشمونى ٤٠/٢ .

(٢) البيت من الطويل . فى الأشمونى ٤٠/٢ وشرح شواهد ابن عقيل ١٠٨ .

(٣) البيت من الطويل . نسب إلى أبى جندب بن مرة القردى . انظر ديوان الهذليين ٨٧/٣ فى ملحقات ديوان أبى جندب . وأنشده ابن جنى ، وفى شرح الكافية الشافية ٥٨٦/٢ .

(٤) البيت من البسيط . لسليط بن سعد . فى شرح الكافية الشافية ٥٨٧/٢ والأشمونى ٤٠/٢ وشواهد التوضيح ١١٠.

(٥) البيت من البسيط . قاله أحد أصحاب مصعب بن الزبير بن العوام يرثيه لما قتل بدير الجاثايق سنة ٧١ هـ =

لمّا رأى طالبوه مُصْعَبًا ذُعِروا　　وكادَ لو ساعدَ المَقْدور يَنْتَصِرُ

وكقوله[1] :

يُغنى حلاها هندَ عَن حِلْيَتى　　وترى البذاذة أحسن الــزّىّ

وقد سبق الكلام عن هذه المسألة مستوفى فى باب الضمائر .

باب اشتغال العامل عن الاسم بضميره أو ملابسه

ص : إذا انتصب لفظا أو تقديرا ضمير اسم سابق مفتقر لما بعده أو ملابس ضميره بجائز العمل فيما قبله غير صلة ولا مشبه بها ، ولا شرط مفصول بأداته ، ولا جواب مجزوم ولا مسند إلى ضمير للسابق متصل ولا تالى استثناء أو معلق أو حرف ناسخ أو كم الخبرية أو حرف تحضيض أو عَرْض أو تمنّ بألَا وجب نصب الاسم السابق إن تلاما يختص بالفعل أو استفهام ما بغير الهمزة بعامل لا يظهر موافق للظاهر أو مقارب ، وقد يضمر مطاوع للظاهر فيرفع السابق .

ش : اشتغال العامل عبارة عن أخذه معموله . واشتغال العامل يتناول اشتغال الفعل نحو أزيدا ضربته ، واشتغال غير الفعل نحو أزيدا أنت ضاربه . وتقييدى المشتغل عنه بسابق مخرج للمشتغل عنه متأخرا نحو ضربته زيدا ، على إبدال الظاهر من المضمر ، وضربته زيد على الابتداء وتقديم الجملة خبرا ، وملابس الضمير هو العامل فيه بإضافة نحو أزيدا ضربت غلامه ؟ أو بغير إضافة نحو أزيدا ضربت راغبا فيه ؟ وقيّد السابق بمفتقر لما بعده ليخرج المستغنى عما بعده كزيد من قولك : فى الدار زيد فاضربه ، وكقوله تعالى[2] : ﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقةُ فاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما ﴾ على

= فى العينى ٢/٥٠١ وشرح شوهد ابن عقيل ١٠٧ .

(١) كذا فى الأصل . وفى الحديث : « البذاذة من الإيمان » الجامع الصغير ١/٥٥٧ والبذاذة رثاثة الهيئة ... والبذاذة أن يكون يوما متزينا ويوما شعثا .. قال ابن الأثير : ... أراد التواضع فى اللباس وترك التبجج به . اللسان : « بذذ » . والبيت من الكامل .

(٢) سورة المائدة من الآية ٣٨ .

تقدير سيبويه ، فإن تقديره عنده[1] : وفيما يُتلى عليكم السارق والسارقة ، ولولا ذلك لكان النصْبُ مختارا ؛ لأن الفعل المشتغل إذا كان أمرا أو نهيا ترجح النصب . والباء من قولى « بجائز العمل » متعلقة بقولى « انتصب » .

ونبّهت بذلك على أن شرط انتصاب المشتغل عنه بالعامل صحة تسلطه عليه لو عدم الشاغل . فخرج بذلك فعل التعجب نحو زيد ما أحسنه ، وأسماء الأفعال نحو زيد تراكه ، وأفعل التفضيل نحو زيد أكرم منه عمرو ، فليس للاسم المتقدم[2] على هذه إلا الرفع ؛ لأنها لا تعمل فيما تقدم ، وما لا يعمل لا يُفسّر عاملا على الوجه المعتبر فى هذا الباب . والوجه المعتبر فى هذا الباب كون العامل المشغول عوضا فى اللفظ من العامل المضمر دليلا عليه ، ولكونه عوضا امتنع الإظهار ، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه ، ولكونه دليلا لزم أن يكون موافقا فى المعنى أو مقاربا ، فلو قصدت الدلالة دون التعويض لم تكن المسألة من باب الاشتغال كقول الشاعر[3] :

يأيُّها المائـحُ دَلْـوِى دُونَكـا

فدلوى منصوب بعامل مقدر مدلول عليه بالملفوظ . نص على ذلك سيبويه[4] . وليس الملفوظ به عوضا من المقدر ، فلو جمع بينهما لم يمتنع . فالحاصل أن المجعول دليلا دون تعويض لا تلزم صلاحيته للعمل فى موضع دلالته ، بخلاف المجعول دليلا وعوضا . ومن كلام العرب : البَهْمَ أين هو ؟فنصب قائل هذا « البَهْمَ » بفعل مضمر وجعل[5] هو دليلا عليه مع عدم صلاحيته للعمل .

ونبّهت أيضا على ما يعرض للعامل الجائز العمل فيما قبله مما يجعله ممنوع العمل

---

(١) الكتاب ٧٢/١ ونصه : « كأنه قال وفيما فَرَضَ اللهُ عليكم السارق والسارقة ، أو السارق والسارقة فيما فُرض عليكم .... وقرأ أناسٌ : والسارقَ والسارقةَ ... » .

(٢) فى ب : المقدم .

(٣) رجز : نسب لجارية من بنى مازن فى التصريح ٢٠٠/٢ وبعده : إنى رأيت الناس يحمد ونكا – والشذور رقم ٢١٧ ص ٤٠٧ ونسبه محققه لجاهلى من بنى أسيد بن عمرو بن تميم ، وابن يعيش ١١٧/١ ونسب فى العقد إلى وائل بن صريم اليشكرى من اليمامة . وفى التبصرة ٢٥٠/١ .

(٤) انظر الكتاب ١٢٦/١ ، ١٢٧ .

(٥) فى ب : وجعل أين هو .

وممنوع الصلاحية للتفسير ، فمن ذلك وقوعه صلة نحو زيد أنا الضاربه ، وأذكرٌ إن تلذه ناقتُك أحبُّ إليك أم أنثى . ومن ذلك شَبَهه بصلة نحو ماشيءٌ تحبّة يُكـره ، وزَيْدٌ حين ألقاه يُسَرّ ، فإن الصفة والمضاف إليه يشبهان الصلة فى تتميم ما قبلهما بهما فلا عمل لَهما فيما تقدم مع التفريغ ولا يفسّران عاملا فيه مع الاشتغال . ومن موانع العمل والتفسير وقوع الفعل شرطا مفصولا بأداته نحو زيدٌ إنْ زُرْتَه يُكرمْك ، فإن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يؤثر معمولها فيما قبلها عملا ولا تفسيرا . واحترزت بقولى « مفصول بأداته » من نحو إنْ زيدا أكرمته نصرك ، فإنّ له حُكْما يأتى ذكرُه .

ومن الموانع للعمل والتفسير وقوع الفعل جوابا مجزوما نحو زيدٌ إنْ يقُمْ أكرمه ، فلو كان الفعل الواقع موقع / الجواب مرفوعا جاز عند سيبويه إعماله فى الاسم السابق مع التفريغ وتفسيره عاملا فيه مع الاشتغال ؛ لأنه عنده مقدر التقديم مدلول به على جواب محذوف . ومن موانع العمل والتفسير إسناد الفعل إلى ضمير الاسم السابق مع كون الضمير متصلا نحو أزيد ظنّه ناجيا ، بمعنى ظن نفسه ، وذلك ممتنع لاستلزامه كون الفاعل الذى هو عمدة مفسرا بالمفعول الذى حقه أن يكون فضلة ، فلو كان الضمير منفصلا جازت المسألة نحو زيدا لم يظنه ناجيا إلا هو ؛ لأن الضمير المنفصل كالظاهر ، فيتنزل هذا منزلة زيدا لم يظنه ناجيا إلا عمرو ؛ لأن أصل لم يظنه ناجيا إلا هو : لم يظنه أحد ناجيا فصحت المسألة ، ولم يلزم كون العمدة متوقفا فى معموليته على الفضلة كما لزم إذا كان المسند إليه ضميرا متصلا مفسرا بالمعمول[1] .

١٨٨

ومن موانع العمل فى السابق والتفسير لعامل فيه وقوع الفعل بعد استثناء نحو ما زيدٌ إلّا يضربه عمرو ، فلا يجـوز فى زيد وما وقع موقعه إلا الرفع ؛ لأن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها ولا يفسر عاملا فيه . وكذلك ما وقع بعد معلق والمراد بالمعلق الاستفهام والنفى بما ولا ما الابتداء والقسم نحو زيد هل ضربته وعمرو كيف وجدته وخالد مالمسته وعمرو لمَحُبّه[2] بشر ، والمحسن ليَجزينّه اللهُ ، فلا يجوز فى زيد وعمرو وخالد[3] والمحسن وما وقع مواقعها إلا الرفع ، لأنَّ ما بعد الاستفهام

---

(١) فى ب : بالمفعول .

(٢) فى ب : ليحبه .

(٣) فى ب : وعمرو . وفى ا وعامر .

وما النافية ولا مى الابتداء والقسم لا يعمل فيما قبلها ولا يفسر عاملا فيه . وكذلك ما وقع بعد حرف ناسخ للابتداء نحو زيدٌ إنى أضربه وعمرو ليتنـى ألقاه ، وكذا الواقع بعد كم الخبرية نحو زيد كم لقيته فإنها أجريت مجرى الاستفهامية ، وكذا الواقع بعد التحضيض نحو زيد هلَّا ضربته ، وبعد العَرْض نحو عمر وألا تكرمه ، وبعد التمنى نحو العَوْن على الخير ألَا أجده .

هذا مذهب المحققين العارفين بكتاب سيبويه أعنى إجراء التحضيض والعرض والتمنى بألَا مجرى الاستفهام فى منع تأثر ما قبلها بما بعدها[1] . وإنما أجريت مجراه لأن معنى هلّا فعلت وهلا تفعل : لِمَ لمْ تفعلْ ولمَ لا تفعل . ومعنى ألَا تفعل أتَفعل ، مع أن هلّا مركبة من هل ولا ، وألا مركبة من الهمزة ولا ، فوجب مع التركيب ما وجب قبله . وقد عكس قوم الأمر فجعلوا توسيط التحضيض وإخوته قرينة يرجح بها نصب الاسم السابق . وممن ذهب إلى هذا أبو موسى الجزولى وهو ضِد مذهب سيبويه .

ومن موانـع نصب الاسم السابق بالفعل المشغول وقوعه بعد إذا المفاجأة نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، ولا يجوز عندى فى زيد وما وقع موقعه إلا الرفع ، لأن العرب ألزمت « إذا » هذه ألا يليها إلا مبتدأ بعده خبر ، أو خبر بعده مبتدأ ، فمن نصب ما بعدها فقد استعمل ما لم تستعمل العرب فى نثر ولا نظم . وقد ألحقها سيبويه بأمّا قياسا ، فأجاز نصب الاسم الذى يليها بفعل مضمر يفسره المشغول بعده نحو خرجت فإذا زيدا يضربه عمرو ، كما يقال أمّا زيدا فيضربه عمرو . ولا ينبغى أن تلحق إذا بأمّا ؛ لأن أمّا وإن لم يلهـا فعل فقد يليها معمول الفعل المفرغ كثيرا كقوله تعالى[2] : ﴿ فأمّا اليتيمَ فلا تَقْهَرْ وأمّا السائلَ فلا تَنْهَرْ ﴾ وقد يليها معمول مقدر بعده مفسر مشغول كقراءة بعض السلف[3] : ﴿ وأمّا ثَمودَ فَهدَيْنَاهم ﴾ و لم يل

---

(١) فى ب : بعده .

(٢) سورة الضحى آية ٩ ، ١٠ .

(٣) سورة فصلت من الآية ١٧ والقراءة بنصب ثمود رويت عن الأعمش وعاصم . المشكل لمكى ٢٧١/٢ وفى الإتحاف ٣٨١ وعن الحسن وأما ثمود بفتح الدال بلا تنوين ووافقه المطوعى هنا خاصة بخلفه . والذى قوّى النصب ما فى أمّا من معنى الشرط .

إذا فعل ظاهر ولا معمول فعل إنما يليها أبدا فى النثر والظم مبتدأ وخبر منطوق بهما ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، فمن أولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب فلا يُلتفت إليه ولو كان سيبويه .

وقولى « وجب نصب السابق » أى إذا انتصب الضمير أو ملابسه على الوجه المذكور وعدمت موانع نصب صاحب الضمير وجب نصبه إن كان بعدها[1] ما يختص بالفعل نحو إنْ زيدا ضربته عقل ، أو كان بعد استفهام بغير الهمزة نحو هل مرادَك نلْتِه ؛ فالنصب فى هذين وشبههما واجب . ولا يجب مع الهمزة بل يكون مختارًا نحو أزيدا لقيته ؟ ثم نبهت على أن ناصب الاسم السابق عامل لا يظهر موافق للعامل المشغول لفظا ومعنى إنْ أَمكن وإلّا فمقارب له فى المعنى ؛ فالموافق كقولنا فى أزيدا ضربته أضربت زيدا ضربته ، والمقارب كقولَنا أزيدا مررت به وأعمرا كلمت أخاه : أجزت زيدا مررت بَه ، وألابسْتَ عمرا كلمت أخاه .

وقلت بعامل ليعم الفعل وشبهه نحو أزيدا أنت ضاربه والتقدير أضارب زيدا أنت ضاربه . وإن كان للفعل المشتغل / مطاوع جاز أن يُضمر ويرفع به السابق كقول لبيد[2] : ٨٨ ب

فإنْ أنتَ لمْ ينفعْكَ عِلْمك فانتسِبْ لعلّكَ تَهديكَ القُرونُ الأوائلُ

فأنت فاعل تنتفع مضمرا ، وجاز إضماره لأنه مطاوع ينفع ، والمطاوع يستلزم المطاوع ويدل عليه . ولو أضمر الموافق لنصَب وجاء بإياكَ . وفى مثل هذا البيت ما أنشد الأخفش من قول الشاعر[3] :

أتجزَعُ إنْ نفسٌ أتاها حِمامُها فهلّا التى عن بين جنبيكَ تَدفَعُ

---

(١) فى ب : بعد ما يختص ... وهو أصح .

(٢) البيت من الطويل . للبيد ، نسب إليه فى شرح الكافية الشافية ٦٢٦/٢ والأشمونى ٥٣/٢ بلا نسبة ، ونسب إليه فى شرح الجمل ٣٧٣/١ وورد صدره فى الهمع ١١٤/٢ وشرح ديوانه ٢٥٥ تصدقك نفسك .

(٣) البيت من الطويل . لزيد بن رزين بن الملوح . فى شواهد المغنى للسيوطى ١٤٩ والمساعد ٢٦٨/٢ وبصائر ذى التمييز ١٠٤/٤ لرجل من بنى محارب يعزى ابن عم له والمغنى ١٤٩/١ ، ٢٣٨ وقدره ابن جنى : فهلا تدفع عن التى بين جنبيك تدفع .

فرفع نفسا بمات مقدرا لأنه لازم لأتاها حِمامها كلزوم انتفع لنفع . وروى قول الشاعر[1] :

لا تَجْزعِي إن مُنفِسٌ أهلكتُه وإذا هلكتُ فعندَ ذلك فاجْزَعِي

بنصب المنفس على إضمار الموافق وبرفعه على إضمار المطاوع . وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى « وقد يضمر مطاوع للسابق فيرفع السابق » .

ص : ويرجح نصبه على رفعه بالابتداء إن أجيب به استفهام بمفعول ما يليه أو بمضاف إليه مفعول ما يليه ، أو وليه فعل أمر أو نهى أو دعاء أو ولى همزة استفهام أو حرف نفى لا يختص ، أو حيث أو عاطفا على جملة فعلية تحقيقا أو تشبيها أو كان الرفع يوهم وصفا مخلّا » .

ش : لمّا فرغ من تبيين مواقع نصب الاسم وتبيين موجبات نصبه شرع فى تبيين مرجحات نصبه على رفعه بالابتداء ، فمن ذلك أن يجاب به استفهام بمفعول ما يليه أو بمضاف إليه مفعول ما يليه ، فالأول كقولك زيدا ضربته ، فى جواب مَن قال : أيَّهم ضربت . والثانى كقولك ثوب زيد لبسته فى جواب مَن قال : ثوب أيِّهم لبست . ومنها أن يلى الاسم السابق فعل أمر أو نهى أو دعاء كقولك : زيدا زرْهُ وعمرا لا تقربْه وذنوبنا اللهمّ اغفرها . ومنها أن يلى الاسم السابق همزة استفهام أو حرف نفى لا يختص نحو أزيدا ضربته وما عمرا أهنته . وخُصّت بذكرها مع مرجحات النصب لأن غيرها من أدوات الاستفهام من موجبات النصب . وقيل حرف نفى احترازا من النفى بليس فإنها فعل وإذا وليها الاسم السابق كان اسمَها فتعيّن رفعه نحو ليس زيد أبغضه . وقيد حرف النفى بكونه لا يختص احترازا من « لن » و لم ولما الجازمة ؛ لأن الاسم لا يلى واحدا منها إلا فى الضرورة . وحكمه حينئذ أن يضمر له على سبيل الوجوب فعل يفسّره المشغول كما قال الشاعر[2] :

---

(١) البيت من الكامل . للنمر بن تولب . فى الكتاب ٦٧/١ وفيه : إن منفسا ... ونسب إليه فى التبصرة ٣٣٢ وفى المقتضب ٧٤/٢ وشواهد المغنى للسيوطى ١٦١ والأشمونى ٥٣/٢ والمقتصد ٣١٣/١ وابن يعيش ٣٨/١ وديوانه ٧٢ .

(٢) البيت من الطويل . وعجزه فى المساعد ٤١٦/١ وفى بصائر ذوى التمييز ٤٤٣/٤ بقافية : ذاهب ، بالذال . =

ظُننتُ فقيرا ذا غنى ثم نلتُه		فلَمْ ذا رجاءٍ أَلقَه غير واهبِ

- أراد فلم أَلق ذا رجاء أُلقه غير واهب .

ومن مرجحات النصب أن يلى الاسم السابق حيث كقولك حيث زيدا تلقاه يكرمك . ومنها أن يلى الاسم حرف عطف قبله جملة فعلية ، متعديا كان فعلها أو غير متعد ؛ فالمتعدى نحو لقيت زيدا وعمرا كلّمته . وغير المتعدى نحو جاء سعد وسعيدا زرته ؛ فنصب عمرو وسعيد راجح على رفعهما ؛ لأنك فى نصبهما عاطف جملة فعلية على جملة فعلية ، وأنت فى رفعهما عاطف جملة ابتدائية على جملة فعلية ، والمشاكلة فى عطف الجمل راجحة . وليس الغرض فى ترجيح نصب ما بعد العطف إلّا تعادُلَ اللفظ ظاهرا . ولولا ذلك لم يرجح بعد حتى لأنها لا تعطف بها جملة بل مفرد على كل ، فإذا قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربت أخاه ، فحتى حرف ابتداء . ولكن لمّا وليها فى اللفظ بعض ما قبلها أشبهت العاطفة فأعطى تاليها ما يعطى تالى الواو ، فإن قلت ضربتهم حتى زيدا ضربته فالأجود أن تنصب زيدا بمقتضى العطف وتجعل ضربته توكيدا ، فلو قلت ضربت زيدا حتى عمرو ضربته تعين رفع عمرو لزوال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة ؛ إذ لا تقع العاطفة إلّا بين كلّ وبعض .

ومن مرجحات النصب أن يكون مخلّصا من إيهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى[1] : ﴿ إنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْناهُ بقَدَرٍ ﴾ فنصْب كل شىء يرفع توهم كون خلقناه صفة لشىء إذ لو كان صفة له لم يفسِّر ناصبا لما قبله . وإذا لم يكن صفة كان خبرا ، فتعين[2] عموم خلق الأشياء بقدر خيرا كانت أو شرا وهو قول أهل السنّة . ولو قرىء كلُّ شىء بالرفع لاحتمل أن يكون خلقناه صفة مخصصة وأن

= وفى المغنى ورد كاملا ١/٢٧٨ رقم ٤٥٤ .

(١) سورة القمر . آية ٤٩ . والقراءة بالنصب بإجماع القراء فى « كل » على اختيار الكوفيين انظر المشكل ٢/٣٤٠ ، ٣٤١ وفيه تخريجها ، والرفع له علاقة بالاعتزال وبه قرأ أبو السّمال كما قال ابن جنى فى المحتسب ٢/٣٠٠ وقال هو أقوى من النصب وذلك لاعتزاله وقال إن الرفع مذهب صاحب الكتاب ، وذكر اختيار المبرد للنصب ، وأنه – أى أبا الفتح – ذكره فى مواضع من كتبه ، أى الرفع وترجيحه . وكذلك استوفاه مكى فى غير المشكل .

(٢) فى ب : فيلزم .

يكون خبرا ، فكان النصب لرفعه احتمال غير الصواب راجحا . وإلى هذا[1] أشرت بقولى « أو كان الرفع يوهم وصفا مخلا » .

ص : وإن ولى العاطف جملة ذات وجهين ، أى اسميّة الصدر فعليّة العجز استوى الرفع والنصب مطلقا خلافا للأخفش ومَن وافقه فى ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرا . ولا أثر للعاطف أن وليه « أمّا » وابتداءُ المسبوق باستفهام أولى من / نصبه إن ولى فصلا بغير ظرف أو شبهه خلافا للأخفش ، وكذا ابتداء المتلوّ بلم أو لن أولا أولى خلافا لابن السِّيد . وإن عدم المانع والموجب والمرجّح والمسوّى ترجّح الابتداء خلافا للكسائى فى ترجيح نصب تالى ما هو فاعل فى المعنى نحوانا زيد ضربته وأنت عمرو كلّمته .

١٨٩

ش : تسمى الجملة ذات وجهين إذا ابتدئت بمبتدأ وختمت بمعمول فعل ، لأنها اسمية من جهتها الأولى فعلية من جهتها الأخرى . فإذا توسط عاطف بينها وبين الاسم المشتغل عنه جاز رفعه ونصبه جوازا حسنا دون ترجيح ؛ لأنه إذا رفع كان مبتدأ مخبرا عنه بجملة فعلية معطوفة على مبتدأ مخبر عنه بجملة فعلية ، وإذا نصب كان معمول فعل معطوفا فى اللفظ على معمول فعل ، فمع كل واحد من العملين مشاكلة توجب عدم المفاضلة ، ولكل منهما ضعف وقوة ، فضعف الرفع لترتبه على أبعد المشاكلتين وقوته لصلاحية الثانى فيه لأن يسد مسدّ الأوّل . وضعف النصْب لعدم صلاحية الثانى فيه أن يسد مسدَّ المحمول عليه وقوته لترتبه على أقوَى[2] المشاكلتين ، فحصل بذلك تعادل فى مراعاة التشاكل ، وشهد لحسن الوجهين قوله تعالى[3] : ﴿ والْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حتّى عَادَ ﴾ قرأه الحرميان وأبو عمرو بالرفع والباقون

---

(١) فى ب : هذا ونحوه .

(٢) فى ب : « أقرب » .

(٣) سورة يس من الآية ٣٩ وقراءة القمر بالرفع لنافع وابن كثير وابنى عمرو وروح ، على الابتداء ، وافقهم الحسن واليزيدى والباقون بالنصب بإضمار فعل على الاشتغال . الإتحاف ٣٦٥ وفى المشكل لمكى ٢/٢٣٦ ، ٢٣٧ « .... وارتفع القمر على الابتداء وقدرناه الخبر . ويجوز رفعه على إضمار مبتدأ وقدرناه فى موضع الحال من القمر ، ويجوز نصبه على إضمار فعل يفسره « قدرناه » ولا يكون « قدّرناه » حالا من القمر ، إنما هو تفسير لما نصب القمر » .

بالنصب ، واتفقوا على نصب[1] ﴿ والسماءَ رفَعها ووضع الميزان ﴾ وكلاهما من العطف على جملة ذات وجهين ، وفيهما ردّ على الأخفش لأنه يستضعف النصب بعد العاطف على جملة ذات وجهين ما لم تتضمن الجملة المعطوفة ذكْرا يرجع إلى المبتدأ نحو زيد لقيته وعمرو رأيته معه . ففى مثل هذا استوى عنده الرفع والنَصب .

وأما فى مثل زيد لقيته وعمرو رأيته فلا يستحسن نصب ما بعد العاطف ؛ لأن ذلك يستلزم عطف جملة لا محل لها من الإعراب على جملة لها محل من الإعراب ، وهذا ساقط عند سيبويه ؛ لأن ما للجمل من الإعراب لمّا لم يظهر فى اللفظ سقط حكمه ، وجرت الجملة ذات المحل والتى لا محل لها مجرى واحدا ، كما أن اسم الفاعل حين لم يظهر الضمير المرتفع به جرى مجرى مالا ضمير فيه فقيل فى تثنيته قائمان كما قيل فرسان . وإذا كان اسم الفاعل قد ظهر ضميره إذا جرى على غير من هو له ثم أجرى مع ذلك مجرى ما لا ضمير فيه لعدم ظهوره فى بعض المواضع كان ما لا يظهر إعرابه أصلا أحق ألّا يعتدّ به . وإن وقعت بعد العاطف أمّا أبطلت حكم العطف فكان للاسم بعدها ما له مفتتحا به . فإن كان معه سوى العطف ما يرجح النصب حكم بمقتضاه وإلا فالرفع راجح . وإن حال بين الاستفهام وبين الاسم المشتغل عنه اسم آخر نحو أأنت زيد ضربته » بطل حكم الاستفهام عند سيبويه لبعده من الهمزة ، ولا يبطل عند الأخفش[2] وإن جاء فى أول الكلام والفعل فى آخره فيرفع أنت بضرب مقدرا وينصب زيدا ، ويرى هذا أولى من جَعْل أنت مبتدأ أوّلا وزيدا مبتدأ ثانيا خبره ما بعده وهو خبر الأول . وهذا عند سيبويه أولى من الوجه الأول .

---

(١) سورة الرحمن آية ٧ .

(٢) عبارة ابن عقيل فى المساعد ١/٤١٩ ، ٤٢٠ : « فإذا قلت أأنت زيد ضربته فعند سيبويه أنت مبتدأ والجملة بعده خبره . وعند الأخفش أنت فاعل بضرب مقدرا وزيدا منصوب به لوجود الاستفهام أول الكلام والفعل آخره ، كذا قال المصنف وغيره » ووضح مراد سيبويه هنا بأنك لو جعلت أنت مبتدأ كان جعل زيد مبتدأ أولى من نصبه بإضمار فعل ... لأن الفصل بين الهمزة وبين الاسم بالمبتدأ أبعده من طالب الفعل فبقى كما لو لم توجد الهمزة ... وفى شرح الكافية الشافية ٢/٢١٨ « فلو كان الاستفهام بالهمزة لم يتعين النصب لكنه يكون مختارا هذا هو الصحيح ومن حكم بتسوية الهمزة بغيرها فقد خالف سيبويه وإن زعم أنه موافقه » وفى الكتاب ١/٥٤ : « وتقول أأنت عبدُ الله ضربته تجريه ههنا مجرى أنا زيد ضربته لأن الذى يلى حرف الاستفهام أنت ثم ابتدأت هذا وليس قبله حرف استفهام ولا شىء هو بالفعل وتقديمه أولى ؛ إلا أنك إن شئت نصبته كما نصبت زيدا =

فلو كان الحائل ظرفا أو شبهه اتفقا على ترجيح النصب ؛ لأن الفصل بهما مغتفر فى مواضع كثيرة .

وزعم أبو محمد بن السِّيد[1] أن نصب الاسم قبل المنفى بلم أو لن أولا راجح على الرفع ، وليس بصحيح ؛ لأن تقديم الاسم على فعل منفى بغير ما كتقدمه على فعل مثبت ؛ فإنهما متقابلان كتقابل الأمر والنهى ، فكما يستوى المتقدم على فعل الأمر والنهى كذلك يستوى المتقدم على فعلى الإثبات والنفى بغير ما ، فلو كان النفى بما لم يجز النصب لأنها من بين حروف النفى مخصوصة بالتصدير . ولما تقدم التنبيه على مواضع النصب وموجباته ومرجحاته ، نعلم من هذا أن رفع زيد أجود من نصبه فى قولك زيد ضربته وزيد لقيته وعمرو هجوته وزيد أحببته وشبه ذلك مما لا قرينة فيه من القرائن المقدم ذكرها .

وإذا تقدم على المشتغل عنه اسم هو وفاعل المشغول دالان على شيء واحد نحو أنا زيد ضربته وأنت عمرو أهنته رجح نصب المشتغل عنه عند الكسائى ؛ لأن تقديمه وهو الفاعل فى المعنى منبّه على مزيد العناية بالحديث عنه ، فكأن المسند إليه متقدم ، ولا اكتراث بذلك عند غير الكسائى ، لأن الاسم المشار إليه لا يدل على فعل ولا يقتضيه فوجوده وعدمه سيّان .

ص : وملابسة الضمير بنعت أو معطوف بالواو غير مُعادٍ معه العامل كملابسته بدونهما وكذا الملابسة بالعطف فى غير ذا الباب ، ولا يمنع نصب المشتغل عنه مجرورٌ حقّق / فاعلية ما علق به خلافا لابن كيسان . وإن رفع المشغول عنه شاغله لفظا أو تقديرا فحكمه فى تفسير رافع الاسم السابق حكمه فى تفسير ناصبه .

٨٩ ب

= ضربته ، فهو عربى جيد وأمره ههنا على قولك زيدٌ ضربته » . وانظره ١/٥٢ .

(١) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى نزل بلنسية ومات سنة ٥٢١ هـ بها - وصنف شرح أدب الكاتب لابن قتيبة وسماه « الاقتضاب » . وشرح الموطأ ، وسقط الزند ، وديوان المتنبى . وله إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ، والحلل فى شرح أبيات الجمل ، والمثلث - وقد نشر - وسبب اختلاف الفقهاء ، والمسائل المنثورة فى النحو ولعله المعروف بالمسائل والأجوبة الذى منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية . وله غير ذلك . (البغية للسيوطى ٢/٥٥ ، ٥٦) .

ولا يجوز فى نحو أزيد ذُهب به الاشتغال بمصدر منوى، ونصبُ صاحب الضمير خلافا للسيرافى وابن السراج » .

ش :ملابسةالضميربنعتنحوأزيدارأيت رجلايحبه ،وملابستهبمعطوفعلىالوجه المذكور نحو أزيدا رأيت عمرا وأخاه ، فيحبه صفة لرجل ، وأخاه معطوف على زيد والهاء منهما عائدة على المنعوت والمعطوف عليه ، وبهما حصلت السببية وارتفعت الأجنبية فتنزل الكلام منزلة لو قيل : زيدا رأيت محبه وأزيدا رأيت أخاه . فلو كان العاطف غيرا لواو لم تجز المسألة ، وكذا لو أعيد العامل ، وحكم الملابسة فى غير هذا الباب فى العطف كحكمها فيه كقولك : مررت برجل قائم زيد وأخوه ، ولا يجوز مررت برجل قائم زيدٌ أو أخوه ؛ لأن العاطف غير الـواو ، ولا مررت برجل قائم زيد وقائم أخوه ، لإعادة العامل ، كما لم يجز مثل ذلك فى غير هذا الباب ، ولا يمتنع نصب الاسم فى نحو زيد ظفرت به إذا كان المراد أن زيدا سبب الظفر . ومنع ذلك ابن كيسان لكون المجرور فاعلا فى المعنى . وإليه أشرت بقولى « ولا يمتنع نصب المشتغل عنه بمجرور »[1] .

وإذا كان المشغول رافعا لشاغله لفظا أو تقديرا فسّر رافعا لصاحب الضمير ، وينقسم ذلك الرفع إلى واجب وراجح ومرجوح ومساوٍ كما انقسم النصب .

فمثال الواجب رفع زيد فى قولك : إن زيد قائم قمت . ومثال الراجح رفعه نحو قولك أزيد قام . ومثال المرجوح رفعه فى نحو : زيد قائم ، ومثال المساوى رفعه فى نحو أنا قمت وزيد قعد ، وسبب كون الرفع واجبا وراجحا ومرجوحا ومساويا مفهوم ببيان مثال ذلك فى النصب .

وذكر السيرافى[2] أن الفاعلية فى نحو أزيد قام راجحة على الابتداء عند الأخفش

---

(١) جاء بعده فى ب : « حقق فاعلية ما علق به.» .

(٢) السيرافى هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضى أبو سعيد السرافى نحوى لغوى فقيه ، أفتى على مذهب أبى حنيفة بالرصافة خمسين سنة ولد بسيراف وخرج إلى عمان . له شرح كتاب سيبويه ، وشرح الدريذيه وألفات القطع والوصل ، والإقناع فى النحو ولم يتمه وإنما أتمه ولده يوسف ، وفيه سهّل النحو . وله أخبار النحاة البصريين ، وشواهد سيبويه ، والمدخل إلى كتاب سيبوبه وتوفى سنة ٦٣٨ هـ (البغية ٥٠٧/١ ، ٥٠٨) .

مرجوحة عند الجرمى ، وفى قول سيبويه[1] احتمال . كذا زعم السيرافى وليس كما زعم ؛ بل صرح بوجوب[2] الفاعلية فإنه قال : وتقول أعبدُ الله ضرب أخوه زيدا لا يكون إلا الرفع ؛ لأن الذى من سبب عبد الله فاعل والذى ليس من سببه مفعول فيرفع إذا ارتفع الذى من سببه كما ينصب إذا انتصب ، ويكون المضمر ما يرفع كما أضمرت فى الأول ما ينصب . فإنما جعل هذا المضمر بيان ما هو مثله . هذا نصه ، فبان به خلاف ما زعم السيرافى ، ولم يجز سيبويه فى نحو أزيد ذهِب به إلا الرفع بالابتداء أو بفعل مضمر كأنه قيل أذهب زيد به . وأجاز السيرافى النصب على إسناد ذهب إلى مصدر ذهب منويا وجعل المجرور فى موضع نصب ، وزعم أنه مذهب المبرد وأجاز ذلك أيضا ابن السراج ، وهو رأى ضعيف ؛ لأنه مبنى على الإسناد إلى المصدر الذى تضمنه الفعل ولا يتضمن الفعل إلا مصدرا غير مختص ، والإسناد إليه منطوقا به غير مفيد فكيف إذا لم يكن منطوقا به .

ص : وقد يفسر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملا فيما قبله إن كان من سببه وكان المشغول مسندا إلى غير ضميريهما ، فإن أسند إلى أحدهما فصاحبه مرفوع بمفسر المشغول وصاحب الآخر منصوب به » .

ش : تقول أزيدا أخاه تضربه أو يضربه عمرو ، فينصب الأخ بفعل مضمر مفسر بتضربه وتنصب زيدا بفعل آخر مفسرا بالمضمر الذى نصب الأخ ؛ لأن المضمر الذى نصب الأخ قد فسره الفعل الظاهر وعُرف واستبانَ حتى صار كالظاهر فهو مفسر بما بعده ومفسر للمضمر قبله .

هذا الحكم فيما أسند فيه المشغول إلى غير ضميرى الاسمين المتقدمين ، فلو أسند إلى أحدهما نحو أزيد أخاه يضربه ، رفع صاحب المضمر المرفوع بفعل مفسر بالظاهر ناصب لصاحب المضمر المنصوب .

---

(١) النص فى الكتاب ١/٥٢ ، ٥٣ مع تصرف يسير فهو هكذا : « وتقول أعبدُ الله ضرب أخوه زيدا .... عبد الله مرفوع فاعل .... فيرتفع ... » .

(٢) فى النسختين : برجحان .

باب تعدّى الفعل ولزُومه

ص : إن اقتضى فعل مصوغا له باطراد اسم مفعول تام نصبه مفعولا به وسمى متعديا وواقعا ومجاوزا ، وإلا فلازما . وقد يشهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين ، وإن علق اللازم بمفعول به معنى عدى بحرف جر ، وقد يجرى مجرى المتعدى شذوذا أو لكثرة الاستعمال ، أو لتضمن معنى يوجب ذلك . واطّرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع أنَّ وأنْ محكوما على موضعهما بالنصب لا بالجر خلافا للخليل والكسائى . ولا يعامل بذلك لتعين الجار غيرهما خلافا للأخفش الأصغر ، ولا / خلاف فى شذوذ بقاء الجر فى : أشارت كليب بالأكف الأصابع .

١٩٠

ش : الفعل المتعدى هو الناصب مفعولا به دون حاجة إلى تقدير حرف جر . فإن حسن تقدير حرف جر معدّ مع منصوبه بلا تأول قيل فيه متعدّ بإسقاط حرف الجر نحو قوله تعالى(١) : ﴿ لأَقْعُدَنَّ لهم صراطك المُسْتَقِيمَ ﴾ وقوله تعالى(٢) : ﴿ أعَجِلْتُم أمْرَ ربِّكم ﴾ وكقول الشاعر(٣) :

كأنِّى إذا أسْعَى لأظفَر طائِرا ... مع النَّجْمِ فى جوِّ السماءِ يَصُوبُ

وكقول الآخر(٤) :

تَحِنَّ فتُبدى ما بها من صَبابةٍ ... وأُخْفِى الذى لولا الأُسى لقضانى

---

(١) سورة الأعراف من الآية ١٦ .

(٢) سورة الأعراف من الآية ١٥٠ .

(٣) البيت من الطويل . فى معانى القرآن للأخفش ٥١٣/٢ كأنى إذا أسعى .... وعلق عليه فى ٥١٤/٢ بقوله : يريد لأظفر بطائر فألقى الباء . ومثله « أعجلتم أمر ربكم ﴾ يريد عن أمر ربكم .

(٤) البيت من الطويل . لعروة بن حزام العذرى . فى العينى ٥٥٢/٢ وشواهد المغنى للسيوطى ١٤١ لعروة ، والمقتصد رقم ٢٠٦ وعجزه فى التصريح ٣١٤/١ وشرح الجمل ٣٠٧/١ بلا نسبة . وشرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢ وشواهد المغنى للبغدادى ٢٩٠/٢ ، وفى المسائل العسكرية للفارسى ص ١٩٢ .

أحن كما حَنّتْ وأبكى صبابَةً ....

وذكر قبله :

فمَن يكُ لم يَغْرَضْ فإنى وناقتِى ... بفَلْج إلى أهلِ الحِمَى غَرِضانِ

والشاهد كما هنا فى مغنى اللبيب ١٤٢/١ رقم ٢٢٢ .

والأصل : على صراطك المستقيم ، وعن أمر ربكم ، ولأظفر بطائر ، ولقضى عليّ ، وإلى قضاني ونحوه أشرت بقولي « وقد يجرى مجرى المتعدى شذوذا » وإذا استعمل الفعل متعديا بنفسه تارة وبحرف جر تارة ، ولم يكن أحد الاستعمالين مشهورا قيل فيه متعد بوجهين . ولم يحكم بتقدير الحرف عند سقوطه ولا بزيادة عند ثبوته نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له . ويسمى أيضا المتعدى بنفسه مجاوزا وواقعا . وما لابد له من حرف الجر فهو لازم . ولا يتميز المتعدى من اللازم بالمعنى والتعلق ، فإن الفعلين قد يتحدان معنى وأحدهما متعد والآخر لازم كصدقته وآمنت به ونسيته وذهلت عنه وحببته ورغبت فيه واستطعته وقدرت عليه ورجوته وطمعت فيه وتجنبته وأعرضت عنه .

وإنما تميّز المتعدى بأن يتصل به كاف الضمير أو هاؤه أو ياؤه باطراد ، وبأن يصاغ منه اسم مفعول تام باطراد نحو صدقته وحببته وأردته ورجوته فهو مصدّق ومحبوب ومراد ومرجوّ . وبهذا عُلم أن قال متعدّ لاطراد نحو قلته فهو مَقول . ولو قُصد هذان الأمران من ذهلت ورغبت وطمعت وأعرضت لم يُستغن عن الحرف كقولك ذهلت عنه ورغبت فيه وطمعت فيه وأعرضت عنه ، فهو مذهول عنه ومرغوب فيه ومطموع فيه ومعرَض عنه ، فلا يتأتى صوغ المفعول تاما بل ناقصا ، أى مفتقرا إلى حرف الجر ، فتعلم بذلك لزومه وعدمَ تعدّيه كما علمت بالتمام التعدى . وبهذا يُعلم صحة تقدير حرف الجر فى قوله : « لأظفر طائرا » ؛ لأنك لا تقول ظفرته فهو مظفور . وكذلك لا يقال فى الصراط إلا قعدت عليه ؛ لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها . وإذا ثبت أن اللازم هو المفتقر إلى حرف جر فليعلم أن الأصل ألّا يحذف حرف الجر .

فإن ورد حذفه وكثر قُبل وقِيس عليه ، وإن لم يكثر قُبل ولم يُقس عليه ؛ فمن الذى كثر قولهم : دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك ، فيقاس على هذا دخلتَ البلد والبيت وغير ذلك من الأمكنة . ومن المقتصر فيه على السماع توجّه مكةَ وذَهب الشامَ ، ومُطرنا السهلَ والجبلَ ، وضُرِب فلانٌ الظهرَ والبَطْنَ فلا يقاس على هذه الأسماء وما أشبهها غيرها . وإلى دخلت البَلد ونحوه أشرت بقولى « أو لكثرة الاستعمال » . وأشرت بقولى « أو لتضمن معنى يوجب ذلك » إلى قول بعضهم : رَحُبكُمُ الدخول ، فإنه ضمّنه معنى وَسع فأجراه مجراه .

واطرد حذف حرف الجر مع أنّ وأنْ إن تعيّن عند حذفه نحوَ عجبتُ أنْ يُغَض ناصحٌ وطمعت أنّك تُقبل . فلو لم يتعيّن الحرف عند حذفه مع أنّ وأنْ لامتنع الحذف نحو رغبت أن يكون كذا ، فإنه لا يُدرى هل المراد رغبت فى أن يكون أو عن أن يكون ، والمرادان متضادان معنى فيمتنع الحذف فى مثلِ هذا .

ومذهب الخليل والكسائى فى « أنّ وأنْ » عند حذف حرف الجر المطرد حذفه أنهما فى محل جر ، ومذهب سيبويه والفراء أنهما فى محل نصب وهو الأصح ؛ لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل والنصب كثير ، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل . وقد يستشهد لمذهب الخليل والكسائى بما أنشده الأخفش من قول الشاعر[1] :

وما زُرْتُ ليلَى أنْ تكونَ حبيبَةً ... إلىَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالِبُهْ

وأجاز على بن سليمان الأخفش[2] أن يحكم باطراد حذف حرف الجر والنصب فيما لا لبس فيه كقول الشاعر[3] :

وأُخفى الذى لولا الأُسىَ لقضَانِى

والصحيح أن يتوقف فيه على السماع . قال سيبويه بعد أن حكى قولهم : عددتك ووزنتُك وكِلْتُكَ : ولا تقول وهبتُك ؛ لئلا يتوهم كون المخاطب موهوبا ، فإذا زال الإشكال نحو وهبتك الغلام جاز . وحكى أبو عمرو الشيبانى : انطلقْ معى أهَبْكَ نَبْلا ، يريد أهبُ لكَ . ولا خلاف فى شذوذ حذف حرف الجر وبقاء عمله كقول / الشاعر[4] : ٩٠ ب

---

(١) البيت من الطويل . للفرزدق فى ديوانه ٩٣/١ : سلمى وفى الأشمونى ٦٧/٢ وشواهد المغنى للسيوطى ٢٩٩ والمساعد ٤٢٩/١ والكتاب ٤١٨/١ والعينى ٥٥٦/٢ والدرر ١٠٥/٢ والإنصاف ٣٩٥/١ ونسبه إليه وفيه : ومازرت سلمى .. والمغنى ٥٢٦/٢ رقم ٧٧٢ .

(٢) على بن سليمان هو الأخفش الأصغر . له المهذب ، ويقال إنه شرح الكتاب . مات ببغداد سنة ٣١٥ (البغية ١٦٧/٢ ، ١٦٨) .

(٣) البيت من الطويل . لعروة بن حزام العذرى . فى شواهد المغنى للبغدادى ٢٩٠/٢ وشرح الكافية الشافية ٦٣٥/٢ وقد سبق تخريجه . انظر ص ١٤٨ .

(٤) البيت من الطويل . للفرزدق . فى الأشمونى ٦٦/٢ والتصريح ٣١٢/١ ونسبه والدرر ٣٧/٢ ، ١٠٦ =

إذا قِبلَ أيُّ الناسِ شَرّ قبيلةٍ　　　أشارتْ كُليبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ

أراد أشارت إلى كليب فحذف إلى وأبقى عملها . ومثله[1] :

وكريمةٍ من آل قيسَ ألَفتُه　　　حتّى تبذّخ فارتقَى الاعْلامِ

فحذف إلى وأبقى الجر .

فصل : ص : المتعدى من غيربابى ظن وأعلم متعد إلى واحد ومتعد إلى اثنين والأول متعد بنفسه وجوبا ، وجائز التعدى واللزوم ، وكذا الثانى بالنسبة إلى أحد المفعولين ، والأصل تقديم ما هو فاعل معنى على ما ليس كذلك . وتقديم ما لا يجُر على ما قد يُجَر . وترك هذا الأصل واجب وجائز وممتنع ، لمثل القرائن المذكورة فيما مضى » .

ش : لما تقدم الكلام على ظن وأعلم وأخواتهما استثنيتهما بقولى « المتعدى من غير بابى ظن وأعلم » وبينت أن المتعدى مما سواهما لا يوجد منه متعد إلى أكثر من اثنين ، بل هو إما متعد إلى واحد بنفسه أبدا كضرب وأكل مما لا يحتاج إلى حرف جر ، وإما متعدّ بنفسه تارة وبحرف جر تارة كشكر ونصح ، مما يقال له متعد بوجهين . وقد أشرت إلى ذلك من قبل هذا مجملا . ثم أشرت إليه الآن مفصلا . ثم بينت أن المتعدى إلى اثنين من هذا الباب إما متعد إليهما بنفسه نحو كسا وأعطى . وإما متعدّ إلى أحدهما بنفسه أبدا وإلى الآخر بوجهين نحو اختار وأمر تقول : كسوت زيدا ثوبا وأعطيته درهما ، فلا تحتاج إلى حرف جر ، ولا يجوز لك أن تأتى به . وتقول اخترتُ زيدا قومه وأمرته الخير ، واخترته من قومه وأمرته بالخير . ومأخذ هذا النوع السماع .

= وشرح ديوانه ٥٢٠/٢ ونسب فى شواهد المغنى للسيوطى ٣ لجرير . وفى شرح شواهد ابن عقيل ١٥٦ وصدره فى المساعد ٤٣١/١ وروى كليب بالرفع ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف . وفيه شذوذ حذف حرف الجر وإبقاء عمله . والمعنى : أشارت الأصابع مع الأكف إلى كليب . أو فيه قلب أى أشارت الأكف بالأصابع . وحذف إلى لا يطرد بل هو موقوف على السماع .

(١) البيت من الكامل . فى الأشمونى ٢٣٤/٢ والدرر ٣٧/٢ وشرح شوهد ابن عقيل ١٥٦ ، ١٥٧ والمساعد ٤٣١/١ وكريمة صفة لموصوف محذوف أى نفس ، فذكر الضمير فى ألفته لتأوله بشخص أو التاء للمبالغة . والشاهد فيه كما فى البيت الذى قبله . وتبذخ : تكبّر . والأعلام : الجبال .

والأصل تقديم المفعول الذى هو فاعل معنى على المفعول الذى ليس كذلك كزيدٍ من مسألة أعطيت زيدا درهما ؛ فإنه مفعول فى اللفظ فاعل فى المعنى لكونه آخذا ومتناولا ، بخلاف الدرهم فإنه مفعول فى اللفظ والمعنى فأصله أن يتأخر وأصل الآخر أن يتقدم . وكذا الأصل تقديم ما يتعدى إليه الفعل بنفسه أبدا وتأخير ما يتعدى إليه بوجهين ؛ لأن علقة ما لا يحتاج إلى واسطة أقوى من علقة ما يحتاج إليها ، فلذلك يقال أعطيت درهمه زيدا واخترت قومَه عمرا ، ولا يقال أعطيت صاحبَه الدرهم ولا اخترت أَحَدهم القومَ ، إلا على قول من قال ضرب غلامُه زيدًا .

ومثال وجوب ترك الأصل ما أعطيت درهما إلا زيدا وأعطيت الدرهم صاحبه . ومثال امتناع ترك الأصل ما أعطيت زيدا إلا عمرا وأعطيت زيدا عمرا . فالأول والثانى نظيرا ما ضرب عمرا إلا زيد ، وضرب زيدا غلامُه ، والثالث والرابع نظيرا ما ضرب زيد إلا عمرا ، وضرب موسى عيسى . وإلى هذا أشرت بقولى « واجب وجائز وممتنع لمثل القرائن المذكورة فيما مضى » . وما خلا من سبب الوجوب ، وسبب الامتناع فجائز بقاؤه على الأصل نحو كسوت زيدا ثوبا ، ومخالفته للأصل نحو كسوت ثوبا زيدا .

فصل : ص : يجب تأخير منصوب الفعل إن كان أنّ مشددة أو مخففة ، وتقديمه إن تضمن معنى استفهام أو شرط أو أضيف إلى ما تضمنهما أو نصبه جواب أما . ويجوز فى غير ذلك إن علم النصب تأخير الفعل غير تعجبى ولا موصول به حرف ولا مقرون بلام ابتداء أو قسم مطلقا خلافا للكوفيين فى منع نحو زيدا غلامُه ضرب ، وغلامَه أو غلامَ أخيه ضرب زيد ، وما أراد أخذ زيدٌ وما طعامك أكل إلا زيدٌ ، ولا يُوقَع فعلُ مضمرٍ متصل على مفسره الظاهر ، وقد يُوقَع على مضاف إليه أو موصول بفعله .

ش : لا يجوز فى علمت أنّكَ منطلقٌ ، ولا خِلت أن ستفعل : أنك منطلق علمتُ ، ولا أن ستفعل خلْتُ ، لأن أن المشدّدة والمخفّفة منها لا يبتدأ بهما كلام . وعلى هذا نبهت بقولى « يجب تأخير منصوب الفعل إن كان أنّ مشددة

أو مخففة » ولا يعترض على هذا بقوله تعالى[1] ﴿ إنَّ هذِهِ أمّتكُمْ أمّةً واحِدةً ﴾ ، و[2] : ﴿ أنَّ الْمَسَاجِدَ لِلهِ ﴾ ؛ لأن الأخفش جعل تقديرهما : ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ، ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا . فإن جواز هذا مرتب على تقدير اللام وتقدير الجر بها ، وهى عند سيبويه أقوى من جعل أن فى موضع نَصب كما يراه الخليل ، ولو قُدِّر نصبا لم يجز تقديمها كما لا يقدم فى علمت أن زيدا منطلق ، فإن المنصوب بحذف حرف الجر فرع المنصوب بمتعدّ ، فلا يقع إلا حيث يقع ، ومنصوب الفعل يعم المفعول به والظرف وغيرهما ، فإذا كان أحد أسماء الاستفهام أو الشرط وجب تقديمه على الفعل نحو مَن رأيتَ ؟ / وأيَّهم لقيتَ ، ومتى قدمتَ وأين قُمتَ ؟ ومَن تكرمْ يكرمْك وأيَّهم تدْعُ يُجبْكَ ومتى تُعنْ تُعَنْ . وكذا المضاف إلى شىء منها نحو غلامَ مَن رأيتَ ، وفعْلِ أيهم استحسنت ؟ وكذا المنصوب بفعل وقع جوابا لأمّا نحو[3] ﴿ فأمّا اليتيمَ فلا تَقْهَرْ ﴾ . وما سوى ذلك من منصوب بفعل متصرّف فجائز تقديمه عليه ، إن ظهر النصْبُ ، أو أغنى عن ظهوره قرينة نحو زيدا ضربَ عمرو ، وحبارَى صادَ موسى . فإن كان الفعل صلة حرف أو مقرونا بلام الابتداء أو القسمَ وجب تأخير ما يتعلق به نحو من البرّ أن تَكُفَّ لِسانَك وإن اللهَ لَيُحبُّ المحسنين ، ووالله لأقولنّ الحقَّ .

191

فإن خلا الفعل من ذلك جاز تقديم منصوبه عليه مطلقا خلافا للكوفيين فى منع زيدا غلامُه ضربَ وغلامَه ضرب زيدٌ وغلامَ أخيه ضربَ زيد ، وما أراد أخذ زيدٌ ، وما طعامكَ أكل إلا زيدٌ . فإن الكوفيين يمنعون هذه المسائل وأشباهها ، وهى جائزة لثبوت استعمالها ؛ فمثال زيدا غلامُه ضربَ قول رجل من طيّىء فى كعب بن زهير وأخيه رضى الله عنه ورحم كعبا[4] :

كَعْبًا أخوه نَهَى فانقادَ مُنْتهيا ... ولو أَبى باءَ بالتخلْيد فى سَقَرا

---

(1) سورة الأنبياء آية ٩٢ .

(2) سورة الجن آية ١٨ .

(3) سورة الضحى آية ٩ .

(4) البيت من البسيط . فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ١٧٠ والمساعد ٤٣٦/١ .

ومثال غلامَه ضربَ زيدٌ قول الشاعر[1] :

رأيه يَحمدُ الذى ألِفَ الحزْ   مَ ويشْقَى بسعيه المغـرُورُ

ومثال غلامَ أخيه ضرب زيد قول الآخر[2] :

شر يَومَيْهـا وأغـواه لها   رَكِبتْ عَنْزٌ بِحِدْجٍ جَمَـلا

ومثال ما أراد أخذ زيد قول الشاعر[3] :

ما شاءَ أنْشأ ربّى والذى هو لمْ   يشَأْ فلسْتَ تراه ناشِئا أبَدا

ومثال ما طعامَك أكل إلا زيد قول الشاعر[4] :

ما المرْءَ يَنفَعُ إلا ربُّه فعلا   مَ تُستمالُ بغيـرِ الله آمـالُ

ولا يوقع فعل مضمر متصل على مفسّره الظاهر نحو زيدا ضرب ، على أن يكون زيد ضرب نفسه فيسند ضرب إلى ضمير يفسره لفظ زيد منصوب به ، فلا يجوز هذا ، لأن جوازه يستلزم توقف مفهومية ما لا يُستغنى عنه وهو الفاعل على مفهومية ما يُستغنى عنه وهو المفعول .

فلو كان الفاعل ضميرا منفصلا جاز إيقاع فعله على مفسره الظاهر نحو ما ضرب زيدا إلا هو ؛ لأن الضمير المنفصل فيما نحن بسبيله مقدر قبل ظاهر مبدل منه الضمير ، فتقدير ما ضرب زيدا إلا هو : ما ضرب زيدا أحدٌ إلا هو ، فقيام الضمير المنفصل مقام الظاهر المقدّر سَهَّلَ إيقاعَ فعلِه على مفسره الظاهر فحُكِم بالجواز . وقد يُوقَع فِعل ضمير متصل على مضاف إلى مفسر الضمير نحو غلام هند ضَرَبتْ ، ففاعل ضَرَبَتْ ضمير هند وجاز هذا لأنه فى تقدير ضربتْ هند غلامَها ، ومثله قول الشاعر[5] :

أجَلَ المرء يَسْتحثُّ ولا يَدْ   رِى إذا يَبْتَغِى حصولَ الأمانِى

---

(١) البيت من الخفيف . فى المساعد ٤٣٧/١ .

(٢) البيت من الرمل فى اللسان « وقع » وبعده .

ويل عنز واستوت راكبـة   فوق صعب لم يُقَتَّل ذُللا

والمساعد ٤٣٧/١ ، ١١٢ ، والكامل ١٣٥/١ .

(٣) البيت من البسيط . فى المساعد ٤٣٧/١ .

(٤) البيت من البسيط . فى المساعد ٤٣٧/١ .

(٥) البيت من الخفيف . فى المساعد ٤٣٨/١ .

يريد المرء فى وقت ابتغاء الأمانى يستحثّ أجله ولا يَشْعر .

وقد يوقع فعل ضمير متصل على موصول بفعل مسند إلى مفسر الضمير نحو ما أراد زيد أخذه ، فما فى موضع نصب بأخذ ، وزيد فاعل أراد وهما صلة لما ، وفاعل أخذ ضمير زيد ، وجاز هذا لأن التقدير أخذ زيد ما أراد . ومثله قول الشاعر[1] .

ما جَنَت النفسُ مما راقَ منظرهُ　　رامتْ ولم يَنْهها بأسٌ ولا حَذَرُ

ص : يجوز الاقتصار قياسا على منصوب الفعل مستغنى عنه بحضور معناه أو سببه أو مقارنه أو الوعد أو السؤال عنه بلفظه (أو معناه)[2] وعن متعلقه ، وبطلبه وبالرد على نافيه أو الناهى عنه أو على مثبته أو الآمر به . فإن كان الاقتصار فى مثل أو شبهه فى كثرة الاستعمال فهو لازم . وقد يجعل المنصوب مبتدأ أو خبرا فيلزم حذف ثانى الجزءين .

ش : المقصود هنا التنبيه على حذف الفعل وفاعله والاقتصار على المفعول به ، لأن الباب له ، لكنى ذكرت لفظا صالحا للمفعول به وغيره من منصوبات الفعل ، لأنها كلها متساوية فى صحة النصب بفعل محذوف كقولك : زيدا ، لمن قال : مَن ضربت ؟ وكقولك :حين ظلم ، لمن قال : متى ، وكقولك : ضربا يردعه ، لمن قال أىّ ضرب ضربته ، وكقولك تأديبا ، لمن قال : لمَ ضربته ، وكقولك مكتوفا ، لمن قال كيف ضربته ؟ . ولغير المفعول به مواضع يستوفى فيها بعون الله بيان ما يحتاج إليه .

ومثال الاستغناء عن لفظ الفعل بحضور معناه قولك لمن شرع فى إعطاءٍ : زيدا بإضمار أعْطِ ، ولمنَ شرع فى ذكر رؤيا : خيرا لنا وشرّا لعدونا ، بإضمار رأيت ، ولمن قطع حديثا : حديثك بإضمار تمّم أو نحو ذلك . ومثال الاستغناء / بسبب الفعل قول الشاعر[3] :

٩١ ب

---

(١) البيت من البسيط . فى المساعد ٤٣٩/١ .

(٢) زيادة فى ب . وقد تكلم عنها فى الشرح .

(٣) البيت من البسيط . للنابغة الذبيانى . فى الكتاب ١٤٤/١ والخصائص ٤٢٥/٢ والمساعد ٤٣٩/١ والبحر ٣٥٦/٣ ــ لأنه لما قال هيجنى دل على ذكرنى فنصبها به ، اكتفى بالسبب الذى هو التهييج عن المسبب =

إذا تَغَنَىَّ الحَمامُ الوُرْقُ هَيَّجَنى ولو تَسليّتُ عنها أمَّ عَمّارِ

بإضمار ذكرت ؛ لأن التهيج سبب التذكر وباعث عليه . ومثال الاستغناء بحضور مقارنة قولك لمنَ تأهب للحجّ : مكة بإضمار أراد مكة ، ولمن سدّد سهما : القرطاسَ ، بإضمار تصيب ، وللمواجهين مطلع الهلال إذا كبّروا : الهلالَ ، بإضمار رأوا . ومن هذا القبيل قول الشاعر[1] :

لنْ تَراها ولو تأمّلْت إلّا ولها فى مَفارِقِ الرأسِ طيبا

بإضمار ترى ، لأن رؤية الشخص مقارنة لرؤية ما يشتمل عليه ، فاسْتغنى بفعل إحداهما عن الأخرى . وينبغى أن يكون ترى المضمر بمعنى تَعْلم ، لأنه إذا كان بمعنى تُبصر يلزم من ذلك كون الموصوفة مكشوفة الرأس . وينبغى أيضا أن تجعل الفعل المضمر خبر مبتدأ محذوف لئلا تكون واو الحال داخلة على مضارع مثبت ، وذلك غير جائز عند الأكثرين . وما أوهمه قُدّر قبله مبتدأ . ومثل هذا البيت قول الآخر[2] :

وجَدنا الصالحينَ لهم جَزاءً وجَنّاتٍ وعَيْنا سَلْسبيلا

أى لهم جزاء ووجدنا لهم جنات ، فأضمر ، لأن الموجودَين[3] متقارنان فاستغنى بفعل أحدهما عن فعل الآخر . ومن هذا القبيل قول الآخر[4] :

فكَرّتْ تَبْتَغيه فوافَقَتْه على دَمِه ومَصرَعِه السباعا

= الذى هو التذكير . وشعراء النصرانية ٧٢٥ .

(١) البيت من الخفيف . لابن قيس الرقيات . فى الكتاب ١٤٤/١ والمقتضب ٢٨٣/٣ . وإن تأملت ، وديوانه من الزيادات ومما نسب إليه ص ١٧٦ وابن يعيش ١٢٥/١ والخصائص ٤٢٩/٢ والإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٨٩ ، ٢٧٤ – نصب طيبا حملا على المعنى بتراها ، وهذا مما يضعف فى التأويل نصبه لأنه حمله على المعنى قبل تمام الكلام إذ « لن تراها ولو تأملت » ليس بكلام تام فهذا قبيح إنما يقع فى ضرورة الشعر دون الكلام كهذا وما يحمل على المعنى بابه أن يأتى بعد التمام لأنه حمل على التأويل .

(٢) البيت من الوافر فى الكتاب ١٤٦/١ نسب لعبد العزيز الكلابى ، والإفصاح ٣١٤ والمقتضب ٢٨٤/٣ وبصائر ذوى التمييز ١٨١/١ نصب جنات عطفا على المعنى كأنه قال وجدنا لهم جنات إذ لهم جزاء جملة فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى لوجدنا . وهو حمل بعد تمام الكلام فهو حسن جميل .

(٣) فى ب : الوجدانيين .

(٤) البيت من الوافر . للقطامى . فى الكتاب ١٤٣/١ والإفصاح ٢٧٤ وحد الكلام أن يرفع السباع بوافقته =

أى ووافقت على دمه فأضمر ؛ لأن الموافقتين مقترنتان فاستغنى بفعل إحداهما عن فعل الأخرى . ويروى فصادفته . ومن هذا القبيل قول الآخر[1] :

تذكّرتْ أرْضا بها أهلُها   أخوالَها فيها وأعمامَها

أى وتذكرت أخوالها فيها وأعمامها ، فأضمر لأن التذكرين مقترنان فاستغنى بفعل أحدهما عن فعل الآخر . ومن هذا القبيل قول الآخر[2] :

قد سالَم الحياتُ منه القدَما   الأفْعُوان والشُجاعَ الشجعما

أراد قد سالم الحيات منه القدم وسالمت القدم الأفعوان الشجاع الشجعم فحذف لأن المسالمتين مقترنتان فاستغنى بفعل إحداهما عن الأخرى . ويروى : قد سالم الحياتِ منه القدما – على جعل الحيات مفعولا والقدمان فاعلا ، وحذفت النون كما حذفت نون[3] :

هما خُطَّتا إمّا إسارٌ ومنَّةٌ – بالرفع . ومثال الاستغناء بالوعد قولك زيدا لمن قال سأطعمُ من احتاج ، بإضمار أطْعِمْ . ومثال الاستغناء بالسؤال عن الفعل بلفظه قولك لمن قال : هل رأيت أحدا ، بلى زيدا بإضمار رأيت . ومثال الاستغناء بمعناه دون

= فنصب حملا على المعنى كأنه قال فوافقت السباع لأن فى كرت ضمير الخيل فوافقته السباع فجعل السباع بدلا من الهاء فى وافقته . وديوانه ص ٤١ – السامرائى ومطلوب – بيروت سنة ١٩٦٠ : فكرت عند نيقتها إليه فألفت عند مربضه السباعا .

(١) البيت من السريع . لعمرو بن قميئة فى الخصائص ٤٢٧/٢ والإفصاح ٢٧٤ ، ٣٤١ وابن يعيش ١٢٦/١ نصب الأخوال والأعمام على المعنى كأنه قال تذكرت الأخوالَ والأعمام فيها ، ولو رفع على البدل من الأهل لكان جائزا فكأنه قال تذكرت أرضا بها أخوالُها وأعمامُها . وأنشد بعضهم أهلها بالنصب وهو قبيح مع جوازه إذا جعل بدلا من الأرض .

(٢) من الرجز . لعبد بنى عبس . فى الكتاب ١٤٥/١ وبعده : وذات قرنين ضموزا ضرزما . ونسبه الأعلم للعجاج . وفى الإفصاح ١٤٢ أنشده الأحمر . وفى شواهد المغنى للسيوطى ٣٢٩ لأبى حيان الفقعسى أو لمساور ابن هند العبسى وجزم به البطليوسى . وفى الخصائص ٤٣٠/٢ .

(٣) صدر بيت من الطويل . وعجزه : وإما دمٌ والقتْلُ بالحُرِّ أجْدَرُ – ويروى إما إسار ... لتأبط شرا . فى الدرر ٢٢/١ ، ٦٧/٢ ورواية الأغانى : لكم خصْلةٌ إما إسار .... وعلى رواية الرفع حذفت نونه للضرورة واستطرفه ابن جنى ، وظاهره أنه لغة من يحذف نون المثنى بغير إضافة ، وعلى رواية الجرفيه شاهد على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بإمّا عند ابن مالك .

لفظه قول من قال[1] : بلى وجاذا ، حين قيل له أفى مكان كذا وجذ بإضمار أعرف ؛ لأن قوله أفى مكان كذا وَجْذ بمعنى أتعرف فيه وجذا . ومثال الاستغناء عن الفعل المسئول عن متعلقه قوله تعالى[2] ﴿ وقيل للذينَ اتقوا ماذا أنْزل ربُّكم قَا لوا خيْرا ﴾ فنصب خيرا بأنزلَ مضمرا .

ومثال الاستغناء عن الفعل فى طلب قولهم : ألا رجل إما زيدا وإما عمرا ، يريدون اجعله زيدا أو عمرا . ومنه قولهم[3] . « اللهمَّ ضَبُعا وذِئْبا » بمعنى اجمع فيها ضبعا وذئبا . ومثال الاستغناء عن الفعل فى الرد على نافيه قولك لمن قال ما لقيت أحدا : بلى زيدا بإضمار لقيت . ومثال الاستغناء عن الفعل فى الرد عن الناهى عنه قولك لمن قال لا تضرب أحدا : بلى مَن أساء بإضمار أضرب. ومثال الاستغناء عن الفعل فى الرد على الأمر به قولك لمن قال تعلّمْ لغة : لا بل نَحْوا بإضمار تعلّمْ . ومثال الاستغناء عن الفعل فى الردّ على مثبته قولك لمن قال ضرب زيد عمرا : لا بل عامرا بإضمار ضربَ ، فهو ردّ على وفق اللفظ .

وأما الردّ على وفق المعنى دون اللفظ فكقوله تعالى[4] : ﴿ وقالوا كونوا هُودًا أو نَصارَى تَهْتَدوا قُلْ بَلْ مِلّة إبْراهيمَ ﴾ أى بل نتبع ملة إبراهيم ، فأضمر نتبع لأن معنى كونوا هودا أو نصارى اتبعوا ملة اليهود وملة النصارى ، فالإظهار والإضمار جائزان فى أمثال هذه المسائل قياسا .

فإن كان الذى اقتصر فيه على المفعول مَثَلا أو جاريا مجرى المثل فى كثرة الاستعمال امتنع الإظهار ولزم الاقتصار ، والمثل كقولهم[5] « كلَّ شيء ولا شتيمةَ حُرّ » أى ايت ولا ترتكب . و[6] « هذا ولا زَعماتك » أى ولا أتوهم . و[7] « كَلِيهما

---

(١) الوجذ نقرة فى الجبل يجتمع فيها الماء . وقدره ابن عقيل : بتَجدُ . انظر المساعد ١/٤٤٠ .

(٢) سورة النحل من الآية ٣٠ .

(٣) مثل فى المستقصى ٣٤٢ رقم ١٤٦٩ وورد فى الكتاب ١/١٢٩ أى اللهم اجعل أو اجمع فيها ضبعا ذئبا قال سيبويه : كلهم يفسر ما ينوى ، فإذا كان دعاء له شغل كل منهما بصاحبه .

(٤) سورة البقرة آية ١٣٥ .

(٥) فى الكتاب ١/١٤٢ كأنه قال : كل شيء أَمَم ولا شتيمة حرّ . وترك ذكر الفعل بعد لا .

(٦) فى الكتاب ١/١٤١ أى لا أتوهم زعماتك .

(٧) مثل فى الميدانى ٢/١٥١ رقم ٣٠٧٩ كلاهما وتمرا ويروى « كليهما » أول من قاله عمرو بن حمران الجعدى =

وتَمْرا » أى أعطنى وزدْنى . والجارى مجرى المثل قولهم حسبك خيرا لك ، ووراءك أوسع لك ، وقوله تعالى[1] ﴿ فآمِنُوا خَيْرًا لَكم ﴾ و[2] ﴿ انتهُوا خيْرًا لكم ﴾ قال سيبويه[3] : وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه فى الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال انته فصار بدلا من قوله : أئت خيرا . قال ونظير ذلك من / الكلام : انته أمرًا قاصدا ، فإنما قلت : إنته وائت أمرا قاصدا ، إلَّا أن هذا يجوز فيه إضمار الفعل يعنى أن قول من قال انته أمرا قاصدا ليس مثال انته خيرا لك فى كثرة الاستعمال فيلزم إضمار الفعل فيه كما التزم إضمار الفعل فى ذلك .

١٩٢

وقد غفل الزمخشرى عن كلام سيبويه فجعل « انتهوا خيرالكم » وانته أمرا قاصدا سواء .

ومذهب الكسائى أن « خيْرا » منصوب بيكُنْ محذوفا والتقدير : يكن الانتهاء خيرا لكم . ورد عليه الفرّاء بأن قال : لو صحّ هذا التقدير لجاز أن يقال انته أخانا على تقدير تكُنْ أخانا . وزعم هو أن التقدير : انته انتهاءً خيرا ، فحُذف المصدرُ واقيمتْ صفتهُ مقامه . وهذا القول مردود بقولهم : حَسْبُك خيرا لك : فإن تقدير مصدر ههنا لا يَحْسن ، وبقولهم وراءَك أوسَع لك فإن أوسع صفة لمكان لا لمصدر . ومثله ما أنشده سيبويه من قول الشاعر[4] .

فواعِدِيه سرحتَىْ مالكٍ أو الرُّبَا بَيْنَهما أسْهَلا

وأسهل بمعنى مكان سهل . وأجاز السيرافى أن يكونا مكانا بعينه ، وعلى كل حال لا يصلح أن يراد به المصدر ولا أن يراد به ما قدّر الكسائى . وإذا بطل قول

= وكان لسنا : كلاهما .. أى مطلوبى كلاهما وأزيد تمرا أو زدنى تمرا . ومن نصب فعلى معنى أطعمك كليهما وتمرا . وفى أمثال أبى عبيد ص ٢٠ كلاهما . وفى المستقصى ٢٣١ رقم ٧٨٠ .

(١) سورة النساء من الآية ١٧٠ .

(٢) سورة النساء من الآية ١٧١ .

(٣) الكتاب ١٤٣/١ بتصرف .

(٤) البيت من السريع : لعمر بن أبى ربيعة . فى ديوانه – شرح العنانى – ص ٤٢٣ والكتاب ١٤٣/١ والشاهد فيه نصب أسهل بتقدير فعل دلّ عليه ما قبله أى ائتى أسهلَ الأمرَيْن عليك ، وهو تقدير سيبويه . وقدّره غيره : يكن أسهل . وهو باطل .

الكسائى وقول الفراء تعيّن الحكم بصحة القول المذكور وهو قول الخليل وسيبويه .
وقد جعل سيبويه من المنصوب باللازم إضماره قول ذى الرمة[1] :

دیارَ مَيَّة إذ مَيٌّ تُساعِدنا ... ولا يُرَى مثلَها عُرْبٌ ولا عَجَمٌ

قال سيبويه كأنه قال : اذكر ديارَ ميّة ، ولكنه لا يذكر « اذكر » لكثرة ذلك فى كلامهم . وقال سيبويه[2] : « ومن العرب من يرفع الديار كأنه يقول تلك ديار فلانة » وقال أيضا « ومن العرب من يقول « كلاهما وتمْرا » كأنه قال كلاهما لى وزدْنى تَمْرا ، وكلُّ شىءٍ ولا شتيمةَ حُرّ » كأنه قال : كل شىءٍ أَمَمٌ ولا شتيمةَ حُرّ ، وترك ذكر الفعل بعد لا » . هذا نصه . وإلى هذا أشرت بقولى « وقد يجعل المنصوب مبتدأ وخبرا » .

وقد تناول قولى « فإن كان الاقتصار فى مثل أو شبهه فى كثرة الاستعمال » نحو إيّاى وكذا بإضمار نَحِّ ونحو إيّاك وكذا بإضمار اتّق ، وهذا المسمَّى تحذيرا ، ولا يلزم إضمار الناصب فيه إلّا مع إيّاك وأخواتها ، ومع مكرّر نحو الأسَدَ الأسَدَ ، ومع معطوف ومعطوف عليه نحو[3] : « مازِ رأسك والسيف » ولا يحذف العاطف بعد إياك إلا والمحذور مجرور بمن نحو إياك من الشرِّ ، وتقديرها مع أنْ كافٍ نحو إياك أن تسىء ، على تقدير إياك من أن تسىء ، وحذفت « من » لأن مثل هذا فى أن مطرد فلو وقعت الإساءة موقع أن تسىء لم يجز حذف من إلا فى الضرورة كقول الشاعر[4] :

وإيّاكَ إيّاكَ المِرَاءَ فإنَّه ... إلى الشَّرِّ دَعّاءٌ وللشَرِّ آمِرُ

أراد إيَّاك أنْ تُمارِى ، ثم أوقع موقع أن تمارى المراء فعامله معاملة ما هو واقع

---

(١) البيت من البسيط . لذى الرمة . فى ديوانه – طبع المكتبة الأهلية ببيروت – ص ١٢ : .. تساعفنا ... عجم ولا عرب وهو فى الكتاب ١٤١/١ : ... مساعفة ... عجم ولا عرب . وفى شرح الجمل ١٢٦/٢ : ... تساعفنا ... ولا عجم ونسبه سيبويه إلى ذى الرمة وكذلك ابن عقيل فى المساعد ٤٤٢/٢ : .... تساعفنا ... ولا عجم . والشاهد فيه نصب « ديار » بإضمار فعل ترك استعماله ، تقديره : اذكر .

(٢) الكتاب ١٤١/١ ، ١٤٢ بتقديم وتأخير .

(٣) مثل فى المستقصى ٣٣٩ رقم ١٢٤٥ والميدانى ٢٧٩/٢ رقم ٣٨٥٢ أى يا مازن ؛ فنحّى رأسَه ، فضرب الرجل عنق الأسير .

(٤) البيت من الطويل . للفضل بن عبد الرحمن القرشى . فى الكتاب ١٤١/١ والمقتضب ٢١٣/٣ والمساعد ٥٧٢/٢ وفى كلها : ... وللشرّ جالبُ وكذلك فى المغنى ٦٧٩/٢ رقم ٩١١ وفى نسخة ب : وبالشر آمر .

موقعه . ويجوز أن يكون نصب المراء بفعل مضمر غير الذى نصب إياك ، وعلى كل حال فلا يجوز مثل هذا إلا فى الشعر .

وليس العطف بعد إياك من عطف الجمل خلافا لابن طاهر وابن خروف ، ولا من عطف المفرد على تقدير : اتّق نفسَكَ أن تدْنوَ من الشر ، والشرَّ أن يدنو منك ، بل هو من عطف المفرد على تقدير : اتَّق تلاقى نفسِك والشرَّ ، فحُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، ولا شك أنّ هذا أقلُّ تكلّفا فكان أولىَ . ويساوى التحذير فى كل ما ذكرته الإغراء نحو : أخاك ، بإضمار الزم وشبهه .

فصل : ص : يُحذف كثيرا المفعول به غير المخبر عنه والمخبر به والمتعجب منه والمجاب به والمحصور والباقى محذوفا عامله ، وما حذف من مفعول به فمنوىّ لدليل أو غير منوىّ ، وذلك إمّا لتضمين الفعل معنى يقتضى اللزوم أو للمبالغة بترك التقييد ، وإمّا لبعض أسباب النيابة عن الفاعل » .

ش : الغرض الآن بيان ما يجوز حذفه وما لا يجوز (حذفه)[1] من المفاعيل ، فاستثنيت المخبر عنه قاصدا المفعول القائم مقام الفاعل ، والأول من مفعولَى ظنّ وأخواتها والثانى من مفاعيل أعلم وأخواتها ؛ فإن الكلام على ذلك قد تقدّم .

واستثنيت أيضا المفعول المتعجب منه كزيد من قولك : ما أحْسنَ زيدا : فإن بيان ما يحتاج إليه يأتى فى بابه إن شاء الله تعالى . وما سوى ذلك من المفاعيل يجوز حذفه إن لم يكن جوابا كقولك زيدا ، لمن قال مَن رأيتَ ، ولا محصورا كقولك ما رأيتُ إلا زيدا ، ولا محذوفا عامله كقولك خيرا لنا وشرّا لعدوّنا ، فهذه الأنواع الثلاثة من المفاعيل لا يجوز حذفها ، وما سواها يجوز حذفه ، والمحذوف على / ضربين : أحدهما ما حذف لفظا ويراد معنى كالعائد إلى الموصول فى قوله تعالى[2] : ﴿ فَعّالٌ لما يُريدُ ﴾ . والثانى ما يحذف لفظا ومعنى ، والباعث على ذلك إما تضمين الفعل معنى يقتضى اللزوم ، وإمّا قصد المبالغة ، وإما بعض أسباب النيابة عن الفاعل .

٩٢ ب

---

(١) زيادة فى ب .

(٢) سورة هود من الآية ١٠٧ .

فالأول كتضمين جرح معنى غاب . ومنه قول الشاعر[1] :

فإنْ تَعْتذِرْ بالمَحْل من ذِى ضُروعها إلى الضَّيْفِ يَجْرِحْ من عراقيبها نَصْلِى

وكتضمين أصلح معنى لطف فى قولك أصلح اللهُ فى نفسك وأهلك ، ولو لم يُضَمَّن معنى لَطف لقبل أصلح الله نفسك وأهلك . ومنه - والله أعلم - قوله تعالى[2] : ﴿ وأصْلِحْ لِى فى ذُرِيَّتِى ﴾ والثانى كقولك فلان يُعطى ويَمنع ويصل ويَقطعَ . فإن حذف المفعول فى هذا وأمثاله مبالغة تُشعر بكمال الاقتدار وتحكيم الاختيار . ومنه - والله أعلم - قوله تعالى[3] : ﴿ لَهُ مُلْكُ السمواتِ والأرْضِ يُحيى ويُميتُ ﴾ والثالث مرتّب على الأسباب الداعية إلى حذف الفاعل وإقامة غيره مقامه فمنَ ذلك الإيجاز كقوله تعالى[4] : ﴿ واسْمَعُوا وأطيعُوا ﴾ ومن ذلك مشاكلة المجاور كقوله تعالى[5] . ﴿ وأنَّ إلى رَبِّكَ المُنْتَهَى * وأنه هُو أضحَكَ وأبْكَى * وأنه هُوَ أمَاتَ وأَحْيَا ﴾ . ومن ذلك إصلاح النظم كقول الشاعر[6] :

وخالدٌ يَحْمَدُ ساداتُنا بالحق لا يُحْمَدُ بالباطِلِ

أراد وخالدٌ تَحْمدُه ساداتُنا فحذف الهاء ليستقيم الوزن . ومن ذلك حذف المفعول لكونه معلوما وهو كثير كقوله تعالى[7] : ﴿ فإن لَمْ تَفْعلوا ولنْ تَفْعلوا ﴾ وكقوله

---

(١) البيت من الطويل . لذى الرمة ، و لم أجده فى الديوان الذى بيدى . وهو فى ابن يعيش ٣٩/٢ ، ٤٠ ونسبه ، وشرح أبيات مغنى اللبيب ١٣٢/٧ وعجزه فى البحر ١٨٤/٦ والمغنى ٥٢١/٢ رقم ٧٦٩ وفيها : فى عراقيبها .

(٢) سورة الأحقاف آية ١٥ .

(٣) سورة التوبة من الآية ١١٦ .

(٤) سورة التغابن آية ١٦ .

(٥) سورة النجم . الآيات ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ .

(٦) البيت من السريع . فى شواهد المغنى للبغدادى ٤٨/٦ وقال إنه فى ديوان الأسود بن يعفر . وفى المغنى ٦١١/٢ رقم ٨٤٥ وفى البحر المحيط ٣٥٤/١ ، ٢١٩/٨ .

(٧) سورة البقرة من الآية ٢٤ .

تعالى[1] : ﴿ وإنْ تَفْعلوا فإنّه فُسوقٌ بكم ﴾ وكقوله تعالى[2] ﴿ مَن اتَّقى وأَصْلحَ فلا خوفٌ عليْهم ولاهم يَحْزَنونَ ﴾ وكقوله تعالى[3] ﴿ إنَّهُ مَن يَتَّقِ ويَصْبِرْ فإنَّ اللهَ لا يُضيع أجْرَ المُحسِنين ﴾ وكقوله تعالى[4] : ﴿ فلا صَدَّقَ ولا صَلَّى ولكن كَذَّبَ وتَولَّى ﴾ . ومن ذلك حذفه لكونه مجهولا كقولك ولدتْ فلانة إذا عرفتَ ولادتها وجهلت ما ولدته . ومن ذلك الحذف لكون التعيين غير مقصود كقوله تعالى[5] : ﴿ ومَنْ يَظْلِمْ منكم نُذِقْه عذابا كبيرا ﴾ . وكقول النبى ﷺ[6] : « إذا ذَبحتُم فأحْسنوا الذِبْحة وإذا قتَلْتُم فأحسنوا القِتْلة » . ومن ذلك حذفه تعظيما للفاعل كقوله تعالى[7] : ﴿ كتَبَ اللهُ لأغْلبَنَّ أنا ورُسُلى ﴾ . وعكس ذلك قولهم شُتِم فلان إذا كان المشتوم عظيما والشاتم حقيرا . وقد يُحذف المفعول خوفا منه كقولك أبغضتُ واللهِ ولا تذكر المُبْغَض خوفا منه .

فصل[8] : ص : تدخل فى هذا الباب على الثلاثى غير المتعدى إلى اثنين همزة النقل فيُزاد مفعولا إن كان متعديا ، ويصير متعديا إن كان لازما ، ويُعاقب الهمزة كثيرا ويُغنى عنها قليلا تضعيفُ العين ما لم تكن همزة . وقلّ ذلك فى غيرها من حروف الحلق » .

ش : احترزت بقولى « فى هذا الباب » من باب علم ؛ لأن همزة النقل فيه أوصلت علم ورأى إلى مفعول ثالث ، وقد مضى الكلام على ذلك مستوفى . والغرض الآن

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٨٢ .
(٢) سورة الأعراف من الآية ٣٥ .
(٣) سورة يوسف من الآية ٩٠ .
(٤) سورة القيامة . الآيتان ٣١ ، ٣٢ .
(٥) سورة الفرقان من الآية ١٩ .
(٦) الحديث فى رياض الصالحين ٢٨٣ رقم ٦٣٨ عن أبى يعلى عن النبى ﷺ : « إنّ اللهَ كتَبَ الإحسانَ على كل شيء ، فإذا قتَلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذَبحتم فأحسنوا الذِبْحةَ ، وليُحدَّ أحدُكم شَفْرَته وليُرِحْ ذبيحته » رواه مسلم . وهو فى صحيحه ٣٥/ ٦٢٢ بتقديم وتأخير والجامع الصغير ١/٤٦٩ ، ٣٧٤ .
(٧) سورة المجادلة آية ٢١ .
(٨) ليست فى ب .

تبيين دخول الهمزة على أفعال غير ذلك الباب . وبيّنت باستثناء المتعدى إلى اثنين أن كسوت ونحوه من الثلاثى المتعدى إلى اثنين لا تدخل عليه همزة النقل ولا يَضعّف عينه على الفصل المشار إليه . وقد تقدم الكلام بأن امتناع هذا فى غير باب علم مُجمَع عليه . ومثال ما ازداد مفعولا بعد تعدّيه إلى واحد أكفلتُ زيدا عمرا وكفّلته إيّاه ، وأغشيتُ الشيءَ الشيءَ وغشّيته إياه . ومثال الصائر متعديا بعد أن كان لازما أنزلت الشيءَ ونزلته ، وأبنته وبيّنته وهذا من التعاقب الكثير بين الهمزة وتضعيف العين .

ومن التضعيف المغنى عن الهمزة قرّبتُ الشيءَ وهَيَّأته وحَكّمت فلانا وطهّرت الشيءَ ونظّفته وسلّمته[1] وأخّرته وحصّلته . وهذا النوع المستغنى فيه عن أفْعَل بفعّل مَع كثرة مثله قليل بالنسبة إلى النوع المستغنى فيه عن فعّل بأفعل ، ولذلك وجد فى أفعل ما يتعدّى إلى ثلاثة دون حَمْل على غيره ، ولم يوجد ذلك فى فعّلَ إلّا نبّأ وحَدَّث وهما محمولان على أعلم بتضمين معناها .

ومما يبين لك أن أفعل أمكن من فعّل فيما اشتركا فيه استغناؤهم بأفعل لزوما فيما عينه همزة كأمأيت وأثأيت ، وغلبت فيما عينه حرفَ حَلْق غير همزة كأذهبته وأوهبته وأرهقته وأزهقته وأصحرته[2] وألحمته وأسعده وأسعفه وأوغره وأوغله وأدخله وأسخنه . وقد يتعاقب فى هذا النوع أفعل وفعّل نحو أوهنه ووهّنه ، وأمهله ومهّله ، وأنعمه ونّعمه وأبعدَه وبَعّده ، وأضعفه وضعّفه / .   ١٩٣

باب تنازع العاملين فصاعدا معمولا واحدا

ص : إذا تعلّق عاملان من الفعل وشبهه متفقان لغير توكيد ، أو مختلفان بما تأخر غير سببيّ مرفوع عمل فيه أحدهما لا كلاهما خلافًا للفراء فى نحو قامَ وقعدَ زيدٌ . والأحقُّ بالعمل الأقْربُ لا الأسبقُ خلافا للكوفيين .

ش : العامل من الفعل وشبهه يتناول المتنازعين بعطف وغير عطف ، فعلين

---

(١) بعد سلمته جاء فى ب : وقدمته .

(٢) فى ب : وأحجرته .

كانا نحو[1] ﴿ آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْه قِطْرا ﴾ أو فعلا واسما نحو[2] ﴿ ها ؤُمُ اقْرَءُوا كِتابيه ﴾ أو اسمين نحو أنا مكرم ومفضِّل زيدا . والعاملان فى هذه الأمثلة متفقان فى العمل .ومثال اختلافهما فعلين أكرمتُ ويُكرمنى زيدٌ . ومثال اختلافهما اسمين أنا مُكرم ومحسنٌ إلى زيـد . ومثال اختلافهما فعلا واسما أنت مكرم فيشكرك زيد . وهذا كله على إعمال الثانى .

ولو أعملت الأول لقلت أكرمتُ ويكرمنى زيدا ، وهل أنت مكرم فيشكرك زيدا بإضمار فاعلى مكرِم ويشكُر . ولو أعملت الأول فى مسألةَ أنا مكرم لقلت أنا مكرِم ومحسن إليه زيدا . ومن إعمال الأول والعاملان اسمان قول الشاعر[3] :

وإنّى وإنْ صَدَّتْ لمثْنٍ وصادِقٌ   عليها بما كـانتْ إلينا أزلّـتِ

فلو كان ثانى العاملين مؤكدا لكان فى حكم الساقط كقول الشاعر[4] :

أتاك أتاك اللاحقون احْبِسِ احْبِسِ

فأتاك الثانى توكيد للأول ؛ فلذلك لك أن تنسب العمل إليهما لكونهما شيئا واحدا فى اللفظ والمعنى ، ولك أن تنسبه للأول وتُلغِى الثانى لفظا ومعنى لتنزّله منزلة حرف زيد للتوكيد ، فلا اعتداد به على التقديرين . ولولا عدم الاعتداد به لقيل أتاك أتوك اللاحقون ، أو أتوك أتاك اللاحقون وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى « متفقان لغير توكيد » . وفى قولى « بما تأخر » تنبيه على أن مطلوب المتنازعين لايكون إلا متأخرا ؛ لأنك إذا قلت زيد أكرمته ويكرمنى، وزيد هل أنت مكرمه فيشكرك ، وزيد أنا مكرمه ومُحسِن إليه أخذ كل واحد من العاملين مطلوبه و لم يتنازعا .

ونبهت بقولى « غير سببى مَرفوع » على أن نحو زيد منطلق مسرع أخوه لا يجوز

---

(١) سورة الكهف من الآية ٩٦ .

(٢) سورة الحاقة آية ١٩ .

(٣) البيت من الطويل . لكثير . فى شرح شواهد المغنى للبغدادى ٢٠٩/٦ وأمالى المرتضى ١٤١/٤ فقد ذكر القصيدة للشنقيطى فى الهامش بالمناسبة ، والمثل السائر ومعه أدب الكاتب ٢١٠ والبيت فى أدب الكاتب . وديوانه – إحسان عباس – ١٠٠ .

(٤) البيت من الطويل . فى التصريح ٣١٨/١ والعينى ٩/٣ والدرر ١٤٥/٢ وصدره فى المساعد ٤٥٠/١ فأين إلى أيْنَ النجاةُ ببَغْلَتِى .

فيه تنازع ، لأنك لو قصدت فيه التنازع أسندت أحد العاملين إلى السببى وهو الأخ وأسندت الآخر إلى ضميره فيلزم عدَم ارتباطه بالمبتدأ ، لأنه لم يرفع ضميره ولاما التبس بضميره ، ولا سبيل إلى إجازة ذلك . فإن سمع مثله حُمل على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدمين عليه ، وفى كل واحد منهما ضمير مرفوع وهما وما بعدهما خبر عن الأول . ومنهُ قول كثير[1] :

قَضَى كلُّ ذى دَيْنٍ فوَفَّى غَريمَه   وعَزَّةُ مَمْطولٌ مُعَنًّى غريمُها

أراد : وعزة غريمها ممطول معنى .

وفى تقييد السببى بمرفوع تنبيه على أن السببى غير المرفوع لا يمتنع من التنازع كقولك زيد أكرمَ وأفضلَ أخاه . وجعل الفراء الرفع فى نحو قام وقعد زيد بالفعلين معا . والذى ذهب إليه غير مستبعد فإنه نظير قولك زيد وعمرو منطلقان ، على مذهب سيبويه ؛ فإن خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خبر ، فيلزمه أن يكون منطلقان مرفوعا بالمعطوف والمعطوف عليه ؛ لأنهما يقتضيانه معا . ويمكن أن يكون على مذهبه قول الشاعر[2] :

إنَّ الرِغاث إذا تكون وديعةً   يُمْسِى ويُصْبح دَرُّها ممحوقا

فلو كان العطف بأو ونحوها مما لا يجمع بين الشيئين لم يجز أن يشترك العاملان فى العمل كقول الشاعر[3] :

وهل يَرجعُ التسليمَ أو يكِشِفُ العَمَى   ثلاثُ الأثافِى والرسومُ البَلاقعُ

وليس هذا من التنازع . ولو كان منه لكان أحد الفعلين بتاء ؛ لأن فاعله على ذلك التقديرَ ضمير مؤنث ، وإنما عمل على أنه أراد وهل يرجع التسليم ما أشاهد ،

---

(١) البيت من الطويل . لكثير عزة . فى التصريح ٣١٨/١ والعينى ٣/٣ والدرر ١٤٦/٢ وفيه كلام يطول حول البيت وحول تخريجه . وخرّج أيضا على أن « ممطول » خبر ومعنى صفة له أو حال من ضميره . وانظر الأشمونى ٧٤/٢ والشذور ص ٤٢١ رقم ٢٢٥ .

(٢) البيت من الكامل . رغَث الجدىُ أمه : رضعها فهى رغوث والجمع رغاث . والدرّ : اللبن . و لم أقف عليه .

(٣) البيت من الطويل . لذى الرمة . ديوانه ص ٥٠ والمساعد ٣٩٢/١ والأثافى : الحجارة تنصب عليها القدر والرسم ما عفا من الديار وبقى أثره .

واستغنى بالإشارة كما قالوا إذا كان غدا فائتنى ؛ أى إذا كان ما نحن عليه فأتنى ؛ ثم أبدل ثلاث الأثافى من الضمير المنوىّ .

ومذهب البصريين[1] ترجيح إعمال الثانى على الأول . ومذهب الكوفيين العكس ، وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح ؛ لأن إعمال الثانى أكثر فى الكلام من إعمال الأول ، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل . ومما يبين لك أن إعمال الأول قليل قول سيبويه : ولو لم تجعل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربونى قومك وإنما كلامهم ضربت وضربنى قومك[2] . وهذا حكاية عن العرب بالحصر / بإنما وظاهره أنهم يلتزمون ذلك دون إجازة غيره . ٩٣ ب

لكنه قال فى الباب بعد هذه العبارة بأسطار :وقد يجوز ضربت وضربنى زيدا لأن بعضهم قد يقول متى رأيت أو قلت زيداً منطلقا ، والوجه متى رأيت أو قلت زيد منطلق[3] ؛ فدل نقل سيبويه مجردا عن الرأى على أن إعمال الثانى هو الكثير فى كلام العرب ، وأن إعمال الأول قليـل ، ومع قلته لا يكاد يوجد فى غير الشعر بخلاف إعمال الثانى فإنه كثير الاستعمال فى النثر والنظم ، وقد تضمنه القرآن المجيد فى مواضع كثيرة منها قوله تعالى[4] : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُم فى الكلالة ﴾ وقوله تعالى[5] ﴿ آتُونِى أُفْرِغْ عليه قِطْرا ﴾ وقوله تعالى[6] : ﴿ و [أمّا] الذين كفروا وكذَّبوا بآياتنا ﴾ وقوله تعالى[7] : ﴿ تعالَوا يَسْتَغفِرْ لكم رَسُولُ اللهِ ﴾ وقوله تعالى[8] : ﴿ هاؤُمُ اقرءوا كتابِيَهْ ﴾ وقوله تعالى[9] : ﴿ وأنهم ظَنّوا كما ظَنَنْتُم أنْ لن يَبْعثَ اللهُ أحَدا ﴾ وهذا كله من إعمال الثانى .

---

(١) انظر الإنصاف . المسألة ١٣ ج ٨٣/١ فما بعدها إلى ص ٩٦ .

(٢) الكتاب ٣٧٨/١ بنصه .

(٣) انظر الكتاب ٣٩/١ ، ٤٠ بتصرف بيّن .

(٤) سورة النساء من الآية ١٧٦ .

(٥) سورة الكهف آية ٩٦ .

(٦) سورة الروم آية ١٦ ولفظ أمّا سقط من الأصل .

(٧) سورة المنافقون آية ٥ .

(٨) سورة الحاقة آية ١٩ .

(٩) سورة الجن آية ٧ .

ولو كان فى غير القرآن[1] لقيل : قل الله يفتيكم فيها فى الكلالة ، وآتونى أفرغه عليه قطرا ، والذين كفروا وكذبوا بها بآياتنا ، وتعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله ، وهاؤم اقرءوهُ كتابيه ، وأنهم ظنوا كما ظننتموه أن لن يبعث الله أحدا ؛ لأن المعمول مقدر الاتصال بعامله فيلزم من ذلك تقدير تقدمه على العامل الثانى ، ولو كان فى اللفظ كذلك لا تصل به ضمير المفعول على الأجود نحو آتونى قطرا أفرغه عليه . وإذا نوى ذلك كان إبراز الضمير (أولى)[2] لأن الحاجة أدعى .

وفى الحديث[3] : « لعَنَ أو غَضب على سِبْط من بنى إسرائيلَ فَمَسَخَهمْ » . وهذا من أفصح الكلام وقد أعمل فيه الثانى ، ولو أعمل الأولى لقيل : إن الله لعن أو غضب عليهم سبطا . ومما يدل على ترجيح إعمال الأقرب إذا كان ثانيا التزام إعماله إذا كان ثالثا أو فوق ذلك بالاستقراء ، ولا يوجد إعمال غيره ، ومن أجازه فمستنده الرأى . ومنه : اللهمّ صلّ على محمد وعلى آل محمد ، وارحم محمدا وآل محمد ، وباركْ على محمد وعلى آل محمد كما صلّيت وَرحِمت وباركْتَ على إبراهيم . ولو أعمل الأول لقيل كما صلّيت ورحمتهم وباركت عليهم على آل إبراهيم . ومثله قول الشاعر[4] :

جِئ ثم حالِف وثِق بالقوم إنَّهم لِمَنْ أجاروا ذوُو عزٍّ بلا هُونِ

وفى لزوم إعمال الأقرب إذا كان ثالثا دلالة بيّنة على رجحان إعماله إذا كان ثانيا .

ومما يدل على رجحان إعمال الثانى أنه مخلّص من ثلاثة أشياء منفّرة يستلزمها إعمال الأول أحدها كثرة الضمير كما رأيت فى مسألة « صليت ورحمتهم وباركت عليهم » . الثانى توالى حروف الجر نحو نبئت كما نبئت عنه عن زيد بخير . الثالث الفصل بين الفعل[5] العامل والمعمول ، والعطف على العامل قبل ذكر معموله .

---

(١) لعل العبارة : ولو عُبّر عنها فى غير القرآن . والمعنى واضح .

(٢) « أولى » زيادة فى ب .

(٣) الحديث فى صحيح مسلم ٦١٩/٣٥ طبع الشعب . والجامع الصغير ١٢٩٥/٢ « يا أعرابى إن الله غضب على سبطين من بنى إسرائيل ... » .

(٤) البيت من البسيط . فى الأشمونى ٧٥/٢ وفيه : وقف بالقوم .

(٥) كلمة « الفعل » ليست فى ب .

ومما يدل على رجحان الثانى أنه موافق لما تؤثره العرب من التعليق بالأقرب والحمل عليه ، وإن لزم من ذلك تفضيل زائد على غير زائد نحو خشّنت بصدره وصدر زيد ، ففضلّوا جرّ المعطوف حملا على عمل الباء لقربها وإن كانت زائدة على نصبه حملا على خشّنت لبعده وإن لم يكن زائدا . ومما يدل على رجحان إعمال الثانى أن فيه تخلصا من الإخلال بحقّ ذى حقّ ، وذلك أن لكل واحد من العاملين قسطا من عناية المتكلم ، فإذا قدّم أحدهما وأعمل الآخر عدل بينهما ؛ لأن التقديم اعتناء ، والإعمال اعتناء ، وإذا أعمل المتقدّم لم يبق للمؤخّر قسط من العناية ، فكان المخلّص من ذلك راجحا .

ورجح بعض الناس إعمال السابق بثلاثة أشياء أحدها أن ترجيحه موافق لما أجمعت[1] العرب عليه من مراعاة السابق فى قولهم : ثلاث من البطّ ذكور ، وثلاثة ذكور من البط ، فآثروا مقتضى البط لسبقه فأسقطوا التاء ، وآثروا مقتضى الذكور لسبقه فأثبتوا التاء . الثانى أن إعمال السابق مخلّص من تقديم ضمير على مفسّر مؤخر لفظا ورتبة فى نحو ضربونى وضربت قومك . الثالث أن إعمال السابق موافق لما أجمع عليه فى اجتماع القسم والشرط ؛ فإن جواب السابق منهما مُغْنٍ عن جواب الثانى ، فلْيكن عمل السابق من المتنازعين مغنيا عن عمل الثانى .

والجواب عن الأول أن يُقال لمْ يُعتبر فى ترجيح ثانى المتنازعين كونه ثانيا ، بل كونه قريبا من محل التأثير . ومسألة العدد المذكورة معتبر فيها أيضا القرب ، واتفق مع القُرب سبقٌ فالأثر له ، ولا يلزم منه مراعاة سابق بعيد . وعن الثانى أن تقديم الضمير إذا كان على شريطة التفسير مجمع على جوازه فى باب نعم / كقول الشاعر[2] : ١٩٤

نِعمْ امرأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبةٌ   إلّا وكان لمُرتَاعٍ بها وَزَرا

وفى باب رُبَّ كقول الشاعر[3] :

واهٍ رأبتُ وشيكا صَدْعَ أعْظُمِه   ورُبَّه عاطِبا أنْقذتُ مِن عَطَبِهْ

---

(١) فى ب : اجتمعت .

(٢) البيت من البسيط . لزهير بن أبى سلمى يمدح هرم بن سنان . فى التصريح ٢/٩٥ والشذور ١٥١ رقم ٧٠ .

(٣) البيت من البسيط . فى العينى ٣/٢٥٧ وشرح شواهد ابن عقيل ١٤٣ :... عاطبا .. وكذلك فى المساعد ١/١١٣ .

وفى باب البدل كقول بعض العرب : اللهم صَلّ عليه الرءوف الرحيم ، وفى باب الابتداء ونواسخه نحو[1] : ﴿ قل هو اللهُ أَحَدٌ ﴾ و[2] : ﴿ إِنَّه مَن يَأْتِ رَبَّه مجْرِما فإنّ له جهنَّم ﴾ فلجوازه فى باب مسائل التنازع أسوةٌ بتلك المواضع قياسا لو لم يثبت به سماع . فكيف وقد سمع فى الكلام الفصيح كقول الشاعر[3] :

جَفونى ولم أجْفُ الأخِلّاءَ إنَّنى لِغيْرِ جَميلٍ مِن خليلىَ مُهْمِلُ

وكقوله[4] :

هَوِيننى وهِوِيتُ الخُرَّدَ العُرُبا أزمانَ كنتُ مَنوطا فى هَوًى وصِبا

ومثله[5] :

خالَفانى ولم أخالِفْ خَلِيلَىْ ىَ فلا خيرَ فى خـلافِ الخَلِيلِ

والجواب عن الثالث أن يقال كان مقتضى الدليل أن يستغنى بجواب المتأخر منهما لقربـه من محل الجواب إلا أن المتأخر منهما إذا كان هو القسم كان مؤكّدا للشرط غير مقصود لنفسه بدلالة عدم نقصان الفائدة بتقدير حذفه . وإذا كان مؤكدا غير مقصود لنفسه فلا اعتداد به ، ولا صلاحية فيه لجعله ذا جواب منطوق به ، بخلاف المؤكَّد فإنه مقصود لنفسه ، ولذلك لا تتمّ الفائدة بتقدير حذفه ، فأغنى عما هو من تمام معناه ، فلما وجب هذا الاعتبار أغنى جعل الجواب للأول فيما إذا تأخر القسَم وأجرى هذا المجرى ما أخّر فيه الشرط ليُسلك فى اجتماعهما سبيل واحدة ، لكن الشرط لعدم صلاحيته للسقوط أبدا فُضِّل على القَسَم لأمرين : أحدهما أنهما إذا اجتمعا بعد مبتدأ استغنى بجوابه ؛ تقدّم على القسَم أو تقدّمَ القسَم عليه . والثانى أن الشرط قد يغنى جوابه بعد قسَم لا مبتدأ قبله كقول الشاعر[6] :

---

(١) سورة الإخلاص آية ١ .

(٢) سورة طه من الآية ٧٤ .

(٣) البيت من الطويل . فى الأشمونى ٧٦/٢ والدرر ١٤٣/٢ والتصريح ٣٢١/١ والمساعد ١١٤/١ ، ٤٥٨ .

(٤) البيت من البسيط . فى الدرر ١٤٣/٢ وشطره الأول فى الهمع ١٠٩/٢ .

(٥) البيت من الخفيف . فى الدرر ١٤٣/٢ والهمع ١٠٩/٢ والمساعد ٤٥٨/١ .

(٦) البيت من الطويل . لامرأة عقيلية . فى التصريح ٢٥٤/٢ والأشمونى ٢٠/٤ وشواهد المغنى للسيوطى ٢٠٨ وبعده :

وأركبْ حِمارا بيْن سرْج وفرْوة وأُعرِ من الخاتام صُغْرى شِماليا

لئِنْ كان ما حُدِّثته اليومَ صادِقا   أصُمْ فى نهارِ القَيْظ للشمسِ باديا

ولا يستغنى بجواب قسم متأخر أصلا . فقد عُلم بهذا الفرقُ بين اجتماع الشرط والقسم وبين تنازع العاملين وصح ما اخترناه والحمد لله تعالى .

ص : وتعمل الملغى فى ضمير المتنازع غالبا ، فإن أدّت مطابقته إلى تخالف خبر ومخبر عنه فالإظهار . ويجوز حذف المضمر غير المرفوع ما لم يمنع مانع ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولا للأول خلافا لأكثرهم . بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدما ولا يحتاج غالبا إلى تأخره إلا فى باب ظن .

ش : تناول قولى « ويعمل الملغى فى ضمير المتنازع » أن يكون أوّلا وأن يكون ثانيا وأن يكون المضمر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا . فمثال ذلك فى إلغاء الأول والمضمر مرفوع قول الشاعر[1] :

جَفونى ولم أجفُ الأخلاءَ إننى   لغيرِ جميل من خليلى مهمِـلُ

ومثال ذلك والمضمر منصوب قول الشاعر[2] :

إذا كنتَ تُرضِيه ويُرضيكَ صاحِبٌ   جهارا فكنْ فى الغَيْبِ أحفظ لِلعَهْدِ

وألْغ أحاديثَ الوُشاة فقلَّما   يُحاوِلُ واشٍ غير تغييرَ ذى وُدَّ

ومثال ذلك والمضمر مَجرور قول الشاعر[3] :

وثقتُ بها وأخلفتْ أمُّ جُنْدُب   فزاد غرامَ القلبِ إخلافُها الوَعْدا

ومثال ذلك فى إلغاء الثانى والضمير مرفوع قول الشاعر[4] :

---

(١) البيت من الطويل . وقد سبق تخريجه . انظر ص ١٧٠ .

(٢) البيتان من الطويل : فى التصريح ٣٢٢/١ ... للود مكان للعهد وكذلك الأول فى الشذور ص ٤٢٣ رقم ٢٢٦ وصدره فى الأشمونى ٧٧/٢ واعتبره ضرورة . وشواهد المغنى للسيوطى ١٥٣ وفيه : ... أحفظ للود وقافية الثانى : ذى عهد . وفى المساعد ٤٥٦/١ ... أحفظ للعهد . وفى الدرر ١٤٤/٢ وفيه قافية الأول : للود وقافية الثانى ... هجرانَ ذى عهد .

(٣) البيت من الطويل . ولم أعثر عليه .

(٤) البيت من الوافر . للمرّار الأسدى وقبله :

فردَّ على الفؤادِ هوًى عَمِيـدا   وسُوئِـلَ لـو يُبين لنـا السؤالا =

وقد نَغْنَى بها ونَرى عُصُورا   بها يقْتَدْننا الخُرُدَ الخِدَالا

ومثال ذلك والضمير منصوب قول الشاعر[1] :

أساءَ ولم أجْـزه عامـر   فعاد بحلمِى لـه مُحْسِنـا

ومثال ذلك والضمير مجرور قول الشاعر[2] :

إذا هى لم تسْتَكْ بعُود أراكةٍ   تُنُخِّلَ فاستاكتْ به عُودُ إسْحِلِ

ومن المحتمل لإعمال الأول والثانى قول الشاعر[3] :

على مثل أُهْبان تشقُّ جُيوبَها   وتُعْلِنُ بالنَّوحِ النساءُ الفواقُد

وأكثر النحويين لا يجيزون ضربته وضربنى زيد ، ومررت به ولقينى عمرو ، لاشتماله على تقديم ضمير هو فضلة على مفسر متأخر لفظا ورتبة . وإنما يغتفر ذلك فى ضمير مرفوع لكونه عمدة غير صالح للاستغناء عنه . هذا تعليل المبرد ومَن وافقه من البصريين . وأما الكوفيون فلا فرق عندهم بين الفضلة والعمدة فى المنع ، فلا يجيزون ضربونى وضربت قومك ، ولا ضربته وضربنى زيد .

والصحيح جوازهما لثبوت السماع بذلك فى الأبيات المتقدمة الذكر ، إلا أن تقديم المرفوع أسوغ لكونه غير صالح للحذف ، وقلّ تقديم غيره . وقد تقدّم فى كتابى هذا بيان ما يدل على صحة ما ذهبتُ إليه فى هذه المسألة فلا حاجة إلى إعادته /وبعض من لا يجيز تقديم الضمير يلتزم تأخيره وإظهاره إن لم يستغن عنه نحو ظننى وظننت زيدا فاضلا وظننى وظننت زيدا فاضلا إياه[4] . ومثال ما يُؤدى فيه مطابقة الضمير مفسره إلى تخالف خبر ومخبر عنه قولك : ظنانى وظننت الزيدين

٩٤ ب

= وفى المقتضب ٧٦/٤ ، ٧٧ ورد البيتان . والكتاب ٤٠/١ منسوبين إليه وزاد الأعلم : وقيل لابن أبى ربيعة . والإفصاح ٣١٤ والإنصاف ٩٣/١ – نصب الخرّد بنرى كأنه قال : ونرى الخرد الخدال بها يقتدننا .

(١) البيت من المتقارب . ولم أقف عليه .

(٢) البيت من الطويل . لعمر بن أبى ربيعة . شرح ديوانه ٤٦١ يذكر سُعْدى والكتاب ٤٠/١ والأشمونى ٧٧/٢ .

(٣) البيت من الطويل ولم أقف عليه .

(٤) انظر المساعد ٤٥٥/٢١ والعبارة فى المخطوطتين : « نحو ظننى زيدا فاضلا إياه أو ظننى زيدا إياه » وليست سليمة .

منطلقين[1] ، تريد ظنانى منطلقا ، وظننت الزيدين منطلقين . فإذا قلت كذا بإظهار ثانى مفعولى ظنانى خلصت من أمرين ممتنعين ؛ وذلك أنك إذا أضمرت فإما أن تُراعى جانب المفسَّر فتثنى فتكون قد أخبرت بمثنى عن مفرد . وإما إن تراعى جانب المخبر عنه وهو ياء ظنانى فتفرد فتكون قد أعدت ضميرا واحدا إلى مثنى ، وكلاهما ممتنع فتعين الإظهار لتخلصه من ممتنع .

ووافق الكوفيون على جواز الإضمار ، وأجازوا أيضا الإضمار مراعًى به جانب المخبر عنه كقولك : ظننت وظنانى الزيدين قائمين إياه ؛ لأن المثنى والجمع يتضمنان الواحد فعود الضمير إلى ما تضمنه جائز . وأجازوا أيضا الحذف كقولك ظننت وظنانى الزيدين قائمين ؛ تريد ظننت وظنانى قائما الزيدين قائمين . فحذفت ثانى مفعولى ظنانى لدلالة ثانى مفعولى ظننت عليه ، كما جاز مثل ذلك فى باب الابتداء .

وأشرت بقولى « ويجوز حذف الضمير غير المرفوع » إلى جواز حذف الهاء ونحوها من نحو قولك ضربنى وضربته زيد ، ومرّ بى ومررت به زيد فيقال ضربنى وضربت زيد ، ومرّ بى ومررت زيد كما قال الشاعر[2] :

يَرنو إلىّ وأرْنو مَن أصادِقُه   فى النائباتِ فأرضيه ويُرْضينى

وأشرت بقولى « ما لم يمنع مانع » إلى مثل مال عنى وملت إليه زيد ؛ فإن حذف الضمير منه غير جائز لإيهامه أن يكون المراد مال عنّى ومِلت عنه زيد . ومثل ذلك قول الشاعر[3] :

مال عنّى تيهًا ومِلْتُ إليـه   مُسْتِعينا عمرو فكان مُعِينـا

وحذف الضمير غير المرفوع إن تقدم أحسن من بقائه ، ما لم يكن عامله من باب ظن فيظهر مؤخرا ، وكذا إن لم يكن من باب ظن وكان الحذف موقعا فى لبس . ومثال ذلك والفعل من باب ظن حسبنى وحسبت عمرا كريما إياه .

---

(١) زاد بعدها فى ب كلمة « منطلقا » .

(٢) البيت من البسيط . فى المساعد ٤٥٦/١ .

(٣) البيت من الخفيف . و لم أقف عليه .

ومثاله والفعل من غير باب ظن استعنت واستعان عليّ به زيد[1] . وإلى هذين وأمثالهما أشرت بقولى « ولا يحتاج غالبا إلى تأخيره إلا فى باب ظن » .

ص : و إنْ أُلغى الأول رافعا صح دون اشتراط تأخر الضمير خلافا للفراء ، ولا حذفه خلافا للكسائى . ونحوما قام وقعد إلّا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم .

ش : إلغاء العامل الأول وهو مُقتضٍ للرفع كقولك ضربونى وضربت قومك ، فهذا الاستعمال جائز فى مذهب البصريين ممتنع فى مذهب الكوفيين ، وتصحيحه عند الفراء بتأخير الضمير منفصلا كقولك ضربنى وضربت قومك هم ، وتصحيحه عند الكسائى بالحذف كقولك ضربنى وضربت قومك ، وربما استدل بقول الشاعر[2] :

تعفّقَ بالأرْطَى لها وأرادَها   رِجالٌ فبذَّتْ نَبْلَهم وكَلِيبُ

ولا دلالة فيه لإمكان جعله من باب إفراد ضمير الجماعة مؤولة بمفرد اللفظ مجموع المعنى قال سيبويه[3] فإن قلت ضربنى وضربت قومك فجائز وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول هو أجمل الفتيان وأحسنه ، وأكرم بنيه وأنبلُه . ثم قال : كأنك قلت ضربنى مَن ثَمّ وضربت قومك .

وما جاء من نحو ما قام وقعد إلا زيد ، فليس من باب التنازع ، وإنما هو من باب حذف المنفى العام بدلالة القرائن اللفظية عليه كقوله تعالى[4] : ﴿ وإنْ من أهل

---

(١) فى المساعد ٤٥٧/١ استعنت به واستعان علىّ زيد . قال ابن عقيل « فلا يجوز حذف الهاء لئلا يلتبس » وعلّل تأخيره مع باب ظن بقوله « وذلك ليتخلص من تقديم ضمير هو فضلة أو كالفضلة على مفسره لفظا ورتبة . واختار المصنف أن الحذف حيث لا مانع أولى ، وأن التأخير إنما يحتاج إليه غالبا فى باب ظن كما سبق تمثيله » .

(٢) البيت من الطويل . لعلقمة بن عبدة . فى التصريح ٣٢١/١ له يمدح الحارث بن جبلة الغسانى ، والأشمونى ٧٦/٢ وشرح الجمل ٥١٤/٢ وفى ٦١٩/١ نسبه للنابغة . وهو فى ضياء السالك ١١٦/٢ والأرطى شجر له نور وثمر تأكله الإبل . والنبل : السهام . وكليب جمع كلب كعبيد ؛ يتحدث عن بقرة وحشية . أعمل أراد فى رجال وأعمل تعفق فى ضميره وحذفه مع أنه فاعل على رأى الكسائى وهشام والسهيلى فرارا من الإضمار قبل الذكر . وهو للبيد فى مختار الشعر الجاهلى ٤٢٠/١ تعفق تستر بالشجر وديوانه – الصقال – ٣٨ .

(٣) الكتاب ٤٠/١ بتصرف يسير .

(٤) سورة النساء من الآية ١٥٩ .

الكتاب إِلَّا لَيُؤمِنَنَّ به قبلَ موتِه ﴾ وكقوله تعالى[1] : ﴿ وما منَّا إِلَّا لهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ﴾ و[2] : ﴿ وإنْ مِنكم إِلَّا وارِدُهَا ﴾ وكقول الشاعر[3] :

نجَا سَالِمٌ والرُوحُ منه بشدقِه ولم يَنْجُ إِلَّا جَفْن سَيْفٍ ومِئزَرَا

فالظاهر أنه أراد ولم ينج بشيء ، فحذف لدلالة النفى والاستثناء بعده على منفيّ عامّ للمستثنى وغيره . ومن هذا القبيل (نحو)[4] ما قام وقعد إلا زيد ، على تأويل ما قام أحد ولا قعد إلا زيد ، فحذف أحد لفظا واكتفى بقَصْده ودلالة النفى والاستثناء عليه ، كما كان ذلك فى الأبيات المذكورة ، وفاعل قعد ضميرا لأحد المقدر ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولايؤنث وإن كان ما بعد إلا مثنى أو مجموعا أو مؤنثا . ولو كان من باب التنازع لزم مطابقة الضمير فى أحد الفعلين . ولو كان أيضا[5] من باب التنازع لزم فى نحو ما قام وقعد إلا أنا إعادة ضمير غائب على حاضر ، ولزم أن يقال على إعمال الثانى ما قاموا وقعد إلا نحن . وعلى إعمال الأول ما قام وقعدوا إلا نحن . وكان يلزم من ذلك، إخلاء الفعل الملغَى من الإيجاب ؛ لأن الفعل المنفى إنما يصير موجبا بمقارنة إلا معموله[6] لفظا أو / معنى ، وعلى تقدير التنازع لم تقارن إلا معمول الملغَى لفظا ولا معنى فيلزم بقاؤه على النفى ، والمقصود خلاف ذلك ، فلا يصح الحكم بما أفضى إليه . ١٩٥

ويتعين[7] الاعتراف بصحة الوجه الآخر لموافقته نظائر لا يشك فى صحتها ، ومن أظهر الشواهد على صحة الاستعمال المشار إليه قول الشاعر[8] :

ما جادَ رأْيا ولا أجْدَى محاولةً إلا امرُؤٌ لم يضـع دُنيا ولا دينا

---

(١) سورة الصافات . آية ١٦٤ .

(٢) سورة مريم من الآية ٧١ .

(٣) البيت من الطويل . لخليفة بن أنس ، أو لأبى خراش . فى بصائر ذوى التمييز ٥/٩٧ والبحر ٢٩/٨ وعجزه فى ٢١٧/٦ وفيها والنفس مكان والروح ، وكذلك فى المقرب ١٦٧/١ .

(٤) كلمة « نحو » فى ب .

(٥) العبارة فى ب : « وأيضا لو كان من ... » .

(٦) فى ب : لمعموله .

(٧) فى ب : وليتعين .

(٨) البيت من البسيط . فى المساعد ٤٦٠/١ والهمع ١١٠/٢ والدرر ١٤٤/٢ .

ومثله[1] :

ما صابَ قلْبِى وأصماه وتيَّمَهُ إلَّا كواكبُ من ذُهْلَ بن شيبانا

ص : ويُحكم فى تنازع أكثر من عاملين بما تقدم من ترجيح بالقرب أو السبق ، وبإعمال الملغى فى ضمير وغير ذلك . ولا يمنع التنازع تعدّ إلى أكثر من واحد ، ولا كون المتنازعين فعلَى تعجّب خلافا لمن مَنع .

ش : قد تقدمت الإشارة إلى تنازع أكثر من عاملين فى ترجمة الباب ، وفى الشرْح لا فى المتن ، فنبه الآن عليه فى هذا المكان . وما ورد منه فإنما وردَ بإعمال الآخِر وإلغاءِ ما قبله كقول الشاعر[2] :

سُئِلْتَ فلم تَبْخَلْ و لم تُعْطِ نائِلا فسِيّانِ لاذَمٌّ عليكَ ولا حَمْدُ

وكقول الآخر[3] :

جِىء ثم حالِفْ وثِقْ بالقوم إنَّهم لِمَنْ أجاروا ذوو عزٍّ بلا هُونِ

وكقول الآخر[4] :

أرْجُو وأخشَى وأدْعُو اللهَ مُبْتَغِيا عَفْوا وعافيةً فى الرُّوح والجسد

فهذه الأبيات الثلاثة قد تنازع فى كل واحد منها ثلاثة عوامل أعمل آخرِها وألغى أوّلها وثانيها وعلى هذا استقر الاستعمال . ومن أجاز إعمال غير الثالث فمستنده

---

(١) البيت من البسيط . فى شرح التصريح ١/ ٣١٩ وحاشية الصبان ٢/ ٨٠ والدرر ٢/ ١٤٤ والمساعد ١/ ٤٦٠ وفى كلها : أضناه مكان « أصماه » . وروى إلا كواعب .

وقد كرر ابن عقيل قول ابن مالك فى المساعد ١/ ٤٥٩ ، ٤٦٠ ثم قال : « وأسند قعد إلى ضمير أحد وإلا زيد بدل ، لكن يلزم على هذا حذف الفاعل ... بل زعم ابن عصفور فى شرح الإيضاح أن حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ولا عند الكوفيين . وهذا التركيب مسموع من العرب قال : ما صاب ... – إلى آخر البيت – وقال : ما جاد ... – إلى آخر البيت – وهو مقيس » .

(٢) البيت من الطويل . فى المقرب ١/ ٢٥٠ وفيه : طائلا مكان « نائلا » وفسيان لا فقر لديك ولاذم وفى هامشه عن نسخة د : لاذم عليك ولا حمد . وفى البحر كما هنا تماما ٣/ ٥٢٩ وهو للحطيئة . ديوان – صادر – ص ١٩٤ كما فى النص : ... ولا حمد – وورد فى ديوان الكميت – داود سلوم – ١/ ١٥٥ كما فى النص أيضا .

(٣) سبق تخريج البيت . انظر ص ١٦٨ .

(٤) البيت من البسيط . فى شذور الذهب ص ٤٢١ رقم ٢٢٤ .

الرأى ؛ إذ لا سماع فى ذلك . وقد أشار إلى ذلك أبو الحسن بن خروف فى شرح كتاب سيبويه . واستقرأت الكلام فوجدت الأمر كما أشار إليه .

ومنع بعض النحويين التنازع فى متعديين إلى اثنين أو ثلاثة بناءِ على أن العرب لم تستعمله . وما زعَمه غير صحيح ؛ فإن سيبويه حكى عن العرب : متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا ، على إعمال رأيت ، ومتى رأيتَ أو قلت زيد منطلق على إعمال قلت ، أعنى بإعمالها حكاية الجملة هـهنا[1] .

ومنع أيضا بعض النحويين تنازع فعْلَى تعجّب ، والصحيح عندى جوازه لكن بشرط إعمال الثانى كقولك ما أحْسَن وأعْقل زيدا ، تنصب زيدا بأعقلَ لا بأحْسنَ ، لأنك لو نصبته بأحسن لفصلت ما لا يجوز فصله . وكَذلك تقول أحْسنْ به وأعقلْ بزيد بإعمال الثانى ولا تعمل الأول فتقول أحسنْ وأعقِل بزيد فلزمك فصل ما لا يجوز فصله ويجوز على أصل مذهب الفراء أن يقال أحسِنْ وأعقِلْ بزيد ، فتكون الباءَ متعلقة بأحسن وأعقلْ معا ، كما يكون عنده فاعل قام وقعد عنده مرفوعا بالفعلين معا ، ولا يمتنع عَلى مذهب البصريين أن يقال أحسنْ وأعقِلْ بزيد ، على أن يكون الأصل أحسنْ به وأعقِلْ بزيد ، ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر ، كما استتر فى الثانى من قوله تعالى[2] : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ فإن الثانى مستدَلٌّ به على الأول ، كما يستدل بالأول على الثانى ، إلّا أن الاستدلال بالأوّل على الثانى أكثر من العكس .

---

(١) فى ب : بها .

(٢) سورة مريم من الآية ٣٨ .

باب الواقع مفعولا مطلقا من مصدر وما جرى مجراه

ص : المصدر اسم دالّ بالأصالة على معنى قائم بفاعل ، أو صادر عنه حقيقة أو مجازا أو واقع على مفعول . وقد يُسمَّى فعْلا وحَدَثا وحدْثانا . وهو أصل الفعل لا فرعه خلافا للكوفيين ، وكذا الصفة خلافا لبعض أصحابنا . ويُنصب بمثله أو فرعه أو بقائم مقام أحدهما . فإن ساوى معناه معنى عامله فهو لمجرد التوكيد ويُسمَّى مُبْهما ، ولايُثنّى ولا يُجمع . وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد ، ويُسمَّى مُختَصًا ومؤقّتا ويُثنّى ويَجمع . ويقوم مقام المؤكّد مصدر مرادف واسم مصدر غير عَلَم . ومقام المبيّن نوع أو وصف أو هَيْئة أو آلة أو كل أو بعض أو ضمير أو اسم إشارة أو وقت[1] .

ش : تقييد الدلالة بالأصالة مخرج لأسماء المصادر ؛ و هى عبارة عن كل اسم يساوى المصدر فى الدلالة ، ويُخالفه بعلميّة كحمادِ وجَمَادِ ، أو لتجرّده دون عِوَض من زيادة[2] فى فعله كاغتسل غسلا وتوضأ وضوءا ؛ فهذه وأمثالها إذا عُبّر عنها بمصادر فإنما ذلك مجاز ، والحقيقة أن يُعبر عنها بأسماء المصادر . والدال على معنى قائم بفاعل كحُسْن وفَهْم ، والدال على معنى صادر عن فاعل كخط وخياطة ، وقيام الحُسْن والفهْم بالفاعل حقيقة ، وكذا صدور الخط والخياطة من فاعلهما / بخلاف نسبة العدَم إلى المعدوم والموت للميت فإنها مجاز والواقع على مفعول مصدرُ ما لم يُسم فاعله . والمراد بالفاعل هنا الاصطلاحىّ وكذلك المفعول فبهذا يَعُمّ الحدّ مصدر كل فِعْل . وإطلاق المصدر على ما تناوله الحدّ إطلاق مُتّفق عليه . وقد يُعبَّر بالفعل والحدَث والحِدْثان ، من التعبير عن الشىء بلفظ مدلوله .

٩٥ ب

واتفق البصريون والكوفيون على أن الفعل والمصدر مشتق أحدهما من الآخر ؛ لكن البصريون جعلوا الأصالة للمصدر ، وجعلها الكوفيون للفعل . والصحيح مذهب البصريين ، ويدل على صحته ستة أمور :أحدها أن المصدر كثر كونه واحدًا

---

(١) زاد بعد ذلك فى نسخة ابن عقيل قوله « أو ما الاستفهامية أو الشرطية » عن المساعد ٤٦٩/١ ولكن ابن مالك لم يتعرض فى شرحه لهما ، وهو صاحب المتن والشرح .

(٢) فى ب .

لأفعال ثلاثة ؛ ماض ومضارع وأمر ، فلو اشتُقَّ المصدر من الفعل لم يخل من أن يُشتق من الثلاثة أو من بعضها ، واشتقاقه من الثلاثة محال ، واشتقاقه من واحد منهما يستلزم ترجيحا من دون مرجّح ، فيتعيَّن اطّراح ما أفضى إلى ذلك .

الثانى أن المصدر معناه مفرد ومعنى الفعل مركّب من حدث وزمان والمفرد سابق للمركب ، والدال عليه أولى بالأصالة من الدال على المركب .

الثالث أن مفهوم المصدر عام ومفهوم الفعل خاص ، والدال على العام أولى بالأصالة من الدال على خاص .

الرابع أن كل ما سوى الفعل والمصدر من شيئين ؛ أحدهما أصل والآخر فرع فإن فى الفرع منهما معنى الأصل وزيادة كالتثنية والجمع بالنسبة إلى الواحد ، وكالعدد المعدول بالنسبة إلى المعدول عنه ، والفعل فيه معنى المصدر وزيادة تعيين الزمان فكان فرعا والمصدر أصلا .

الخامس أن من المصادر ما لا فعل له لفظا ولا تقديرا وذلك ويْح ووَيْل وويْس وويْب ، فلو كان الفعل أصلا لكانت هذه المصادر فروعا لا أصول لها وذلك محال[1] . وإنما قلنا إن هذه المصادر لا أفعال لها تقديرا ، لأنها لو صيغ من بعضها فعل لاستحق فاؤه فى المضارع من الحذف ما استحقّ فاءُ يَعدُ ، ولاستحقّ عينُه من السكون ما استحق عين يبيع فيتوالى إعلال الفاء والعين ، وذلك مرفوض فى كلامهم ؛ فوجب إهمال ما يؤدى إليه ، وليس فى الأفعال ما لا مصدر له مستعمل إلا وتقديره ممكن كتبارك وفعل التعجب ؛ إذ لا مانع فى اللفظ . وتقابل تلك الأفعال مصادر كثيرة تزيد على الأفعال كالبنوَّة والأبوّة والخُئولة والعُمومة والعُبوديّة واللصُّوصية ، وقِعْدكَ الله ، وبله زيدا وبَهْله ، فبطلت المعارضة بتبارك ونحوه وخلص الاستدلال بويح وأخواته .

وإعلاله نحو لاوَذَ لِوَاذا ، ولاذَ لياذا لأن الشيئين قد يحمل أحدهما على الآخر وليس أحدهما أصلا للآخر كحمل يرضيان على رضيا وأعطيا على تعطيان والأصل يرضوان

(١) لم يذكر « السادس » والظاهر أنه ذكر أكثر من ذلك وانظر الخلاف فى ذلك فى الإنصاف ١/٢٣٥ فما بعدها . المسألة ٢٨ وانظر المساعد ١/٤٦٤ .

وأعطوا ؛ لأن حكم الواو بين فتحة وألف التصحيح ، لكن حمل ذو الفتحة على ذى الكسرة ليجريا على سَنَن واحد ، فلذلك فُعل بالمصدرين من لاوذ ولاذ .

ولا حجة أيضا فى توكيد الفعل بالمصدر لأن الشىء قد يؤكد بنفسه نحو زيد زيد قام ، فلو دل التوكيد على فرعية المؤكد لزم كون الشىء فرع نفسه وذلك محال . ولا حجة أيضا فى إعمال المصدر لأن الحرف يعمل فى الاسم والفعل ولاحظ له فى الأصالة . وببعض ما استدللنا به على فرعية الفعل بالنسبة إلى المصدر يستدل على فرعية الصفة بالنسبة إليه ؛ لأن كل صفة تضمّنت حروفَ الفعل فيها ما فى المصدر من الدلالة على الحدث وتزيد بالدلالة على ما هى له ، كما زاد الفعل بالدلالة على الزمن المعيّن ، فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لا من الفعل ؛ إذ ليس فيها ما فى الفعل من الدلالة على زمن معيّن فبطل اشتقاقها من الفعْل وتعين اشتقاقها من المصدر كما قلنا .

ونصب المصدر بمثله كقولك عجبت من قيامك قياما . ونصبه بفرعه كقولك طلبتك طلبا ، وأنا طالبك طَلَبا وأنت مطلوب طلبا . ونصبه بقائم مقام أحدهما كقولك عجبت من إيمانك تصديقا ، وأنا مؤمن تصديقا ، ولقاء الله مؤمَن به تصديقا . والمصدر المنصوب فى جميع هذه الأمثلة قد ساَوَى معنَاه معنى عامله فهو لمجرد التوكيد ، ويسمى الواقع هكذا مُبْهما ولا يُثَنَّى ولا يجمع لأنه بمنزلة تكريرْ الفعل فعُومِل معاملته فى عدم التثنية والجمع ؛ إذ هو صالح للقليل والكثير .

وإن زاد معناه على معنى عامله فهو لبيان النوع نحو سرت خَبَبا وعَدْوا ورَجعت القَهْقَرَى وقعدت القُرْفُصَاءَ أو / لعدد المرات نحو قمت قومتين وضربته ضربات . وقد يكون المبيّن للنوع بلفظ المؤكد فيُستفاد التنويع بوصفه أو إضافته أو إدخال حرف التعريف عليه أو بتثنيته أو بجمعه . ويقوم مقام المؤكد مصدر مرادفٌ نحو جلست قعُودا ، أو اسمُ مصدر غير عَلَم نحو اغتسلت غُسلا وتوضّأت وضوءا .

ولا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكدا ولا مبيّنا فلا يقال حمدت حمادِ ونحو

١٩٦

ذلك لأن العَلَم زائد معناه على معنى العامل فلا ينزل منزلة تكرار العامل . ولأنه كاسم الفعل فلا يُجمع بينه وبين الفعل ولا مايقوم مقامه . ومن قيام أحد المترادفين مقام الآخر قول امرىء القيس[1] :

ويَوْما على ظَهْر الكَثيب تعَذّرتْ عليّ وآلتْ حَلْفةً لم تحلّل

وقول رؤبة[2] :

لوَّحَها مِن بَعْد بُدن وسَنَقْ
تضميرَك السابق يُطوَى للسَبَقْ

لَوَّحَها : ضمّرها . والبُدْن السَمن . والسنق : البشم . والسبق الخطر .

ويقوم مقام المبيّن للنوع اسم نوع كالقهقرى والقرفصاء وكقوله تعالى[3] : ﴿ والنَّازِعاتِ غَرْقا ﴾ . أو وصف نحو[4] : ﴿ واذْكُرْ ربَّكَ كثيرا ﴾ أو هيئة نحو يموت الكافر ميتة سوء ، ويعيش المؤمن عيشة مَرْضيّة . أو آلة نحو ضربَ المؤدب الصبىّ قضيبا أو سوطا . أو كل نحو قوله تعالى[5] : ﴿ فلا تَميلُوا كُلَّ المَيْل ﴾ أوبعض كقوله تعالى[6] :﴿ ولاتَضُرُّوهُ شَيْئا ﴾ أوضمير كقوله تعالى[7] :﴿ فإنّى أُعذِّبُه عذابًا لاأعذِّبُه أحَدا من العالمينَ ﴾أو اسم إشارة نحو لآخذنّ ذلك الحقّ[8] ، ولابد من جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة والمقصود به المصدرية ،

---

(١) البيت من الطويل . من معلقته فى ديوانه – السندوبى – ص٩٦ وبعده : أفاطم مهلا ... فأجملى ، والبحر ٨/ ٣٨ .

(٢) فى أراجيز العرب للبكرى ص٢٤ من قصيدة طويلة : لوّح منه ... سنق وبعده :

من طول تعْداء الربيع فى الأُنُقْ تلويحك الضامر يطوى للسبق

والكتاب ١/ ١٧٩ وديوانه ص١٠٤ لوح منه وبينهما : من طول تعداء الربيع فى الأنق .

(٣) سورة النازعات آية ١ .

(٤) سورة آل عمران من الآية ٤١ .

(٥) سورة النساء من الآية ١٢٩ .

(٦) سورة التوبة من آية ٣٩ وفى ب : تضرونه ونحو ضربته بعض الضرب .

(٧) سورة المائدة آية ١١٥ .

(٨) كما فى ب لآخذن ذلك الحق .

ولذلك خطِّئ من حَمَل قول المتنبى[1] :

هذى بَرَزْتِ لنا فهجْت رَسِيسا

على أنه أراد هذه البَرزة بَرزتِ ؛ لأن مثل ذلك لا تَستعمله العرب .

وقد يُقام مقام المصدر المبينّ زمان مضاف إليه المصدر تقديرا كقول الشاعر[2] :

ألم تغتمضْ عينَاكَ ليلةَ أرْمَدا

أراد ألم تغتمض عيناكَ اغتِماضَ ليلةِ أرْمد ، فحذف المصدر وأقام الزمان مقامه ، كما عكس من قال : كان ذلك طلوعَ الشمسِ ، إلا أن ذلك قليل وهذا كثير . ومن قيام النوع مقام المصدر قول الشاعر[3] :

على كلِّ موّارٍ أفانينُ جِرْيه ... شاوٍ لأبواعِ الجِمالِ الرَّواتِكِ

ومن قيا م الصفة مقامه قول الآخر[4] :

وضابِغٌ أنْ جَرَى أيًّا أردْتَ به ... لا الشَّدُّ شَدٌّ ولا التقريبُ تَقْرِيبُ

أى لا الشد شد معتاد ولا التقريب تقريب معتاد ، بل هما خارقا العادة .

والصحيح فى المصدر الموافق معنى لا لفظا كونه معمولا لموافقه معنى ، فحلفة من قوله وآلت حلفة لم تحلّل منصوب بآلت لا بحلفت مقدرا لعدم الحاجة إلى ذلك ؛

---

(١) صدر بيت وعجزه : ثم انصرفت وما شفيت نسيسا – فى الأشمونى والصبان ٣/١٠٥ من الكامل وهو مطلع ، ويروى ثم انثنيت . والرسيس : مبدأ الهوى وبقايا السقم . والنسيس : الرمق . قيل إن موضع هذى نصب على الظرف . وقد أخذ عليه ابن جنى حذف حرف النداء من هذى وهى تصلح أن تكون وصفا لأى وحذفها مع أى إجحاف لا يجيزه البصريون . وذهب أبو العلاء المعرى إلى أن هذى موضوعة موضع المصدر وإشارة إلى البرزة الواحدة . انظر تفسير أبيات المعانى من شعر أبى الطيب للمعرى ص ١٣٤ ، ١٣٥ طبع دار المأمون .

(٢) البيت من الطويل . للأعشى . وهو صدر وعجزه : فبتَّ كما بات السليمُ مُسهَّدا – وجاء هذا العجز فى ب بعد قول الشاعر وهو خطأ وهو مطلع فى شواهد المغنى للسيوطى ١٩٦ والدرر ١/١٦١ وصدره فى الأشمونى ٢/٨٤ والمساعد ١/٤٦٩ وهو فى ديوانه ص ١٣٥ .

(٣) البيت من الطويل . و لم أقف عليه . مار يمور : تردّد فى عرض . وأفانين الجرى : ألوانه . وباع الفرس : مدّ باعه فى سيره . ورتك البعير : عدا فى مقاربة خطو .

(٤) البيت من البسيط . فى المنجد لكراع ص ٦٣ : وضابِغٌ أنْ عدا .... وضابع من ضبع الفرس لوى حافره إلى ضبعه أى عضده . وفى الأصل : ما أردت ، والتصويب عن المنجد .

ولأنه لو كان المخالف لفظا لا ينتصب إلا بفعل من لفظه لم يجز أن يقع موقعه ما لا فعل له من لفظه نحو حلفت يمينا ﴿ فلا تميلوا كلَّ الميل ﴾ و[1] ﴿ فاجْلدوهم ثمانينَ جَلدَةً ﴾ و[2] ﴿ ولا تُضرُّونَهُ شيئا ﴾ . فهذه وأمثالها لا يمكن أن يقدر لها عامَل من لفظها ، بل لابد من كون العامل فيما وقع منها ما قبله مما هو موافق معنى لا لفظا . ووجب اطراد هذا الحكم فيما له فعل من لفظه ليجرى الباب على سنَن واحد . وهذا الذى اخترته هو اختيار المبرد والسيرافى .

ص : ويُحذف عامل المصدر جوازا لقرينة لفظية أو معنوية . ووُجوبا لكونه بدلا من اللفظ بفعل مهمل ، أو لكونه بدلا من اللفظ بفعل مستعمل فى طلب أو خبر ، إنشائى أو غير إنشائى أو فى توبيخ مع استفهام ودونه . للنفس أو لمخاطب أو لغائب فى حكم حاضر ، أو لكونه تفصيل عاقبة طلب أو خبر ، أو نائبا عن خبر اسم عين بتكرار أو حصرٍ ، أو مؤكد جملة ناصّة على معناه ، وهو مؤكد نفسه ، أو صائرة به نصّا وهو مؤكد غيره ، والأصح منع تقديمها . ومن الملتزم إضمار ناصبه المشبهُ به مشعرا بحدوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه . وإتباعه جائزٌ وإن وقعت صفة موقعه فإتباعها أولى من نصبها . وكذا التالى جملة خالية مما هو له . وقد يرفع مبتدأ المفيد طلبا وخبر المكرر والمحصور ، والمؤكد نفسه ، والمفيد خبرا إنشائيا وغير إنشائى .

ش : حذف عامل المصدر جوازا لقرينة لفظية كقولك لمَن قال : أىَّ سَيْر[3] : سَيْرا حثيثا ، ولمن قال ما قمت : بلى قياما طويلا . وحذفه لقرينة معنوية كقولك لمن تأهب لسفر : تأهبا مباركا ميمونا وسفرا مأمونا ، ولمن قدم من حجّ : حجّا مبرورا وسَعْيا مشكورا . والمحذوف العامل وجوبا لكونه بدلا من اللفظ بفعل مهمل إما مفرد كقولهم أُفَّةً وتُفَّةً ودَفْرا / بمعنى نتنا ، وبهرا بمعنى تبّا كقول الشاعر[4] : ٩٦ ب

(١) سورة النور من الآية ٤ .

(٢) سورة هود من الآية ٥٧ .

(٣) فى ب : أىّ سير سرت ؟

(٤) البيت من الطويل . نسب إلى ابن ميادة الرماح بن أبرد . الكتاب ١٥٧/١ ونسب لابن مفرغ ، الكامل ١٧٧/٢ .

تفَاقَدَ قومِى إذ يَبيعون مُهْجَتى بجاريةٍ بَهْرا لهم بَعْدها بَهْرا

وبمعنى عجبا كقول عمر بن أبى ربيعة[1] :

ثم قالوا تُحبّها قلتُ بَهْـرا عَدَد الرمْل والحصى والتراب

وإما مضاف كقول الشاعر[2] :

تَذَرُ الجماجِمَ ضاحِيا هاماتُها بَلْهَ الاكُفِّ كأنّها لَم تُخْلَقِ

أى تترك الأكف تركا كأنها لم تخلق . وروى بله الأكفَّ بالنصب على أنّه اسم فعل بمعنى اترك .

ومن المهمل الفعل اللازم للإضافة قولهم فى القسم الاستعطافى : قعْدَك الله إلَّا فعلت ، أى تثبيتك الله . ومثله عَمْرَكَ اللهُ فى لزوم الإضافة والاستعطاف ، إلا أن هذا مختصر من التعمير مصدر عمّرتك الله بمعنى نشدتُكِ اللهَ . ومنه قول الشاعر[3] :

عَمَّرْتُـك اللهَ إلَّا ما ذَكرتِ لنا هل كنتِ جارتنا أيّامَ ذى سَلَمِ

وأصله من العُمْر وهو البقاء ؛ فالمتكلم به متوسّل باعتقاد البقاء لله تعالى .

ومن المهمل الفعل ما يُضاف ويُفرد كقولهم للمصاب المرحوم : وَيْحَه وويحَ فلان وويحٌ له .

وفى الحديث[4] « وَيْحَ عَمّارٍ تقتلُه الفئةُ الباغيةُ » . وللمتعجب منه : وَيْبا له وَوَيْبَك وويْبَ غيرِك . قال الشاعر[5] :

---

(١) البيت من الخفيف . لعمر بن أبى ربيعة . شرح ديوانه ص ٣١ : ... عدد النجم وشواهد المغنى للسيوطى ١٤ يقوله فى الثريا بنت عبد الله بن الحارث العبشمية . وفى ابن يعيش ١٢١/١ .

(٢) البيت من الكامل . لكعب بن مالك الأنصارى . فى الأشمونى ٩٠/٢ وابن يعيش ٤٨/٤ وشرح الجمل ٢٦٢/٢ وروى بله الأكفُّ ، بالرفع على أن بله بمعنى كيف .

(٣) البيت من البسيط . للأحوص بن محمد الأنصارى . فى الكتاب ١٦٣/١ والتبصرة ٤٤٩/١ .

(٤) الحديث ذكر فى الجامع الصغير ١٦٩/٢ وقال السيوطى حديث حسن ، وفى ١١٩٨/٢ – الألبانى – وقد تكرر .

(٥) البيت من الطويل فى ديوان كثير ص ١٨٢ جبهه : ضرب جبهته وردّه أو لقيه بما يكره . وويْب كويْل . والمعنى ألزمه الله ويلا .

فلا تجْبَـهيه ويْب غيرك إنَّـه فتًى عن دَنيّاتِ الخلائِق نازِحُ

وكذا يقال لويْحَ غيرك ووَيْسه ، مثلُه أو قريب منه . ويقال للمصاب المغضوب عليه : ويْلَه وويْلٌ له ، وويل له ويلٌ طويل ، ووَيل[1] له ويلا طويلا ، وويل له ويْلا كَيْلًا ، وويل له وعَوْل ، وويْلَك وعَوْلك ، ولا يفردَ عَوْل ، وقد يفرَد ويْل منصوبا كقول الشاعر[2] :

كَسا اللؤمُ تَيْمًا خُضرةً فى جُلودها فوَيْلًا لتيم من سرابيلها الخُضْرِ

ومن المهمل الفعل اللازم للإضافة سُبْحانَ الله ، أى براءةً له من السوء ، وليس بمصدر لسبّح ، بل سبّح مشتق منه كاشتقاق حاشيْت من حاشى ، إذا نطَق بلفظها ، وكاشتقاق لوْلَيْتُ وصَهْصَيْتَ وافّفت وسوّفت وبأبَأت ولبيَّتْ من : لولا ، وصه ، واف ، وسوف ، وبأبى ، ولبيّك . وقالوا أيضا سَبْحَل إذا قال سبحان الله . وقد تفرد فى الشعر سُبْحانَ منوّنة إن لم تُنو الإضافة كقول الشاعر[3] :

سُبحانَه ثم سُبْحانًا نَعوذ به وقَبْلَنا سبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

وغير منون إن نُويتِ الإضافة ، كقول الآخر[4] :

أقـولُ لمّـا جـاءَنى فخْـرُه سُبْحانَ من عَلْقَمـةَ الفاخِـرِ

أراد سبحان الله فحذف المضاف إليه وترك المضاف بهيئته التى كان عليها قبل الحذف كما قال الراجز[5] :

خالطَ من سَلْمَى خياشِيمَ وَفَا

---

(١) فى ب : وويلا .

(٢) البيت من الطويل . لجرير . فى الكتاب ١٦٧/١ والتبصرة ٢٦٢/١ وفى ديوانه ١٦٢ : .. وجوهها فيا خزى تيم .

(٣) البيت من البسيط . نسب لأمية بن أبى الصلت ، ولزيد بن عمرو بن نفيل ، ولورقة بن نوفل فى كفار مكة حين رآهم يعذبون بلالا . فى الكتاب ١٦٤/١ وابن يعيش ١٢٠/١ والدرر ١٦٣/١ ، ١٦٤ وصدره فى الهمع ١٩٠/١ وفى البحر ٢٢٤/٥ : .... يعودُ له . وكذلك فى شعراء النصرانية ٢٣٥ لأمية .

(٤) البيت من السريع . نسب إلى الأعشى فى ديوانه ١٤٣ وفى الكتاب ١٦٣/١ منسوبا إليه . وفى ابن يعيش ١٢٠/١ منسوبا إليه كذلك . وعجزه فى البحر ٤/٦ والدرر ١٦٤/١ قد قلت لمّا . وعجزه فى الهمع ١٩٠/١ .

(٥) رجز فى شرح الجمل ٤٣٠/٢ . للعجاج وبعده : صهباء خرطوما عُقارا قرقفا — وشواهد ابن عقيل بالمناسبة وعرضا ص ٢١٩ وديوانه — السطلى — ٢٢٥ وأراجيز العرب ٥٠ .

يريد : وفاها . وهذا التوجيه أولى من جعل سبحان عَلَما . ومثل سُبْحانَك فى المعنى وإهمال الفعل سَلَامَك فى قول الشاعر[1] :

سَلَامَكَ ربَّنا فى كلِّ فَجْرٍ بَريئا ما تَغَنَّثُك الذُمـومُ

ومن المهمل الفعل اللازم للإضافة قولهم فى إجابة الداعِى : لبَّيك ، ومعناه لزوما لطاعتك بعد لزوم . قال سيبويه : أراد بقوله لبّيك وسَعْدَيك إجابة بعد إجابة ، كأنه قال كلّما أجبتك فى أمر فأنا فى الآخر مجيب ، وهو مثنى اللفظ . وزعم « يونس » أنه مفرد اللفظ وأن ياءه منقلبة عن ألف إجراء له مجرى « على » وردّ عليه « سيبويه » بقول الشاعر[2] :

دَعَوت لِما نابَنى مِسْورا فَلبَّى فلبَّى يَـدَىْ مِسْوَرِ

فأثبت الياء فى إضافته إلى الظاهر ، ولو كان جاريا مجرى « على » لم يفعل به ذلك ، كمالا يفعل بعلى . وفى قول هذا الشاعر إضافة « لبَّىْ » إلى الظاهر ، والمعروف إضافتة إلى ضمير المخاطب ، فشذت إضافته إلى ظاهر كما شذت إضافته إلى ضمير الغائب فى قول الراجز[3] :

إنَّكَ لـو دَعوتَنـى ودُونى زَوْراء ذات مُتْـرع بَيُـونِ
لَقُلتُ لبَّيه لمن يَدعونى

وقد يغنى عن لبيك لبِّ مفردا مكسورا جعلوه اسم فعل بمعنى أجبت[4] .

والمحذوف العامل وجوبا لكونه بدلا من اللفظ بفعل مستعمل فى طلب منه مضاف نحو غفرانك ، و[5] : « ضَرْبَ الرِقاب » ومنه[6] مفرد وهو أكثر من المضاف .

---

(١) البيت من الوافر . لأمية بن أبى الصلت . شعراء النصرانية ص ٢٣٧ والكتاب ١٦٤/١ .

(٢) البيت من المتقارب . فى الكتاب ١٧٦/١ وابن يعيش ١١٩/١ والدرر ١٦٣/١ وصدره فى البحر ١٢٩/٤ والمغنى ٥٧٨/٢ رقم ٨١٤ .

(٣) الرجز فى شواهد المغنى للسيوطى ٣٠٧ والدرر ١٦٣/١ وشواهد ابن عقيل ١٥٨ والعينى ٣٨٣/٣ والمغنى ٥٧٨/٢ رقم ٨١٣ .

(٤) فى الكتاب ١٧٦/١ « وبعض العرب يقول لبِّ فيجريه مجرى أمسِ وغاقِ ، ولكن موضعه نصب » وأسماء الأصوات يجمعها بعض النحاة مع اسم الفعل .

(٥) سورة محمد من الآية ٤ .

(٦) فى ب .

وليس مقيسا عند سيبويه مع كثرته ، وهو عند الفراء والأخفش مقيس بشرط إفراده وتنكيره نحو سَقْيًا له ورَعْيا ، وجَوْعا[1] لعدوّك وتعْسا ، ومنه قول الشاعر[2] :

سَقْيا لقومٍ لدَيْنا هُم وإنْ بَعدوا وخيبةً للأُولى وجْدانُهم عَدَمُ

ومثله فى الأمر[3] :

فصَبْرا فى مَجال الموتِ صَبْرا فما نَيْلُ الخُلودِ بمُستطاعِ

ومثله فى النهى[4] :

قد زادَ حُزنُكَ لمّا قيل لا حَزَنا حتّى كأنّ الذى يَنْهاكَ يُغْرِيكا

والوارد منه فى خبر إنشائى : حمْدًا وشُكْرا لا جَزَعا ، وعَجَبا[5] ، وقَسَمًا لأفعلنَّ . قال سيبويه[6] : ومما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنه فى / معنى التعجب قوله كرَما وصلفا[7] كأنه يقول أكرَمك الله ، ثم قال : لأنه صار بدلا من قولك أكرِمْ به وأصْلِفْ . قلت : وهذا أيضا مما يتناوله الخبر الإنشائى .

1/97

وأما الخبر غير الإنشائى فكقولك فى وَعْد من يَعزُّ عليك : أفعلُ وكَرامةً ومَسَرَّةً ، وكقولك للمغضوب عليه لا أفعل ولا كَيْدا ولا هَمًّا ، ولأفعلنّ ما يسوؤك ، ورَغْما وهَوانًا . وأما الوارد فى التوبيخ مع استفهام فكقول الشاعر[8] :

أذُلًّا إذا شَبَّ العدى نارَ حَرْبهم وزَهْوا إذا ما يَجْنَحونَ إلى السَّلْمِ

---

(1) فى ب : وجدعا .

(2) البيت من البسيط . ولم أقف عليه .

(3) البيت من الوافر . لقطرى بن الفجاءة الخارجى . نسب إليه فى شرح التصريح 1/331 وصدره فى الأشمونى 2/87 .

(4) البيت من البسيط . ولم أقف عليه .

(5) مكان لا جزعا وعجبا فى ب : « لا عجبا وكفرا » .

(6) النص مختصر ، ففى الكتاب 1/165 : « ومما ينتصب ... وصلفا كأنه يقول ألزمك اللهُ وأدام لك كرَما وأُلزمت صَلَفا ولكنهم خزلوا الفعل ههنا كما خزلوه فى الأول لأنه صار بدلا من قولك أكرِمْ به وأصْلِفْ به » .

(7) فى ب : وحلفا . .

(8) البيت من الطويل . فى الهمع 1/192 والدرر 1/165 .

وفى توبيخ دون استفهام كقولك[1] :

خمُولًا وإهمالًا وغيرُك مُولَعٌ بتَثْبيتِ أسبابِ السيادةِ والمَجْدِ

وقد يفعل هذا من يخاطب نفسه كقول عامر بن الطفيل « أغُدةً كغُدَّةَ البَعير ومَوْتًا فى بيت سَلُولِيَّة »[2] . وقد يقصد بمثل هذا غائب فى حُكم حاضر كقولك وقد بلغك أن شيْخا يُكثر اللهو واللعب : ألَعبًا وقد علاه الشيبُ !

ومثال الكائن فى تفصيل عاقبة طلب قوله تعالى[3] : ﴿ حتَّى إذا أثْخَنْتُموهم فشُدُّوا الوَثَاقَ فإمَّا مَنًّا بَعْدُ وإمّا فِدَاءً ﴾ ومثال المفصل به عاقبة خبر قول الشاعر[4] :

لأجْهَدنَّ فإمَّا دَرْءَ واقعَةٍ تُخْشَى وإمّا بُلوغَ السُّؤْلِ والأمَلِ

ومثال النائب عن خبر اسم عين بتكرير قول الشاعر[5] :

أنَا جِدًّا جدّا ولَهْوُك يَزْدا دُ إذنْ ما إلى اتّفاقٍ سَبِيلُ

ومثال النائب بحصر قول الشاعر[6] :

ألَا إنَّما المُسْتَوجبونَ تفضُّلا بِدارا إلى نيْلِ التقدُّمِ فى الفَضْلِ

واشترط كون هذا بتكرير ليكون أحد اللفظين عوضا من ظهور الفعل فثبت بذلك سبب التزام إضمار الفعل ، وقام الحصر مقام التكرير ، لأنه لا يخلو من لفظ يدل عليه وهو إلا بعد نفى ، أو إنما[7] فجعل ذلك أيضا عوضا ، ولأن فى الحصر من تقوية المعنى ما يقوم مقام التكرير واشترط كون المخبر عنه اسم عين ؛ لأنه لو كان اسم معنى لكان المصدر خبرا فيرتفع كقولك جِدُّك جِدٌّ عظيمٌ ، وإنما بدارُه

---

(١) البيت من الطويل . فى الهمع ١٩٢/١ والدرر ١٦٥/١ .

(٢) قاله حين مات بالطاعون . فى الكتاب ١٧٠/١ وأمثال أبى عبيد ص ٢٦١ .

(٣) سورة محمد من الآية ٤ .

(٤) البيت من البسيط . فى الهمع ١٩٢/١ والدرر ١٦٥/١ والتصريح ٣٣٢/١ .

(٥) البيت من الخفيف . فى الهمع ١٩٢/١ والدرر ١٦٥/١ والمساعد ٤٧٣/١ وفى ٣٧٤/١ قال : « فبتقدير أنا جدا جدا : أنا أجد جدا » والوزن مستقيم بقصر « أنا » لأنها فى الوصل وهذا حكمها . .

(٦) البيت من الطويل . فى الهمع ١٩٢/١ والدرر ١٦٥/١ .

(٧) فى الأصل جاءت العبارة هكذا : « وهو إلّا أو إنّما بعد نفى » وفى نسخة ب « وهو إنما أو إلا بعد نفى » .

بدارُ حَريصٍ . وإذا كان اسم عين لم يصلح جعل المصدر خبرا له إلا على سبيل المجاز .

وإذا لم يصلح جعلُه خبرًا تعيّن نصبُه بفعل هو الخبر ، فتقدير جدًّا جِدًّا : أنا أجِدُّ جِدًّا . وتقدير (إنما المستوجبون بدارا)[1] . إنما المستوجبون تفضلا يبادرون بِدارا . ولَو عُدِم الحصر والتكرير لم يلزم الإضمار ، بل يكون جائزا هو والإظهار .

ومن المضمر عامله وجوبا المصدر المؤكد مضمون الجملة ، فإن كان لا يتطرق إليها احتمال يزول بالمصدر سُمّى مؤكدا لنفسه ؛ لأنه بمنزلة تكرير الجملة ، فكأنه نفس الجملة ، وكأن الجملة نفسه ، وهو كقولك : له علىّ دينارٌ اعترافا . فإن كان مفهوم الجملة يتطرق إليه احتمال يزول بالمصدر فتصير الجملة به نصا سُمّى مؤكدا لغيره ؛ لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غيرها لفظا ومعنى ، وذلك كقولك : هو ابنى حقا . ولا يجوز تقديمهما على الجملة لأن مضمونهما يدل على العامل فيهما ، ولا يتأتى ذلك إلا بعد تمام الجملة .

وأما قولهم أجدَّك لا تفعل فأجاز فيه أبو على الفارسى تقديرين : أحدهما أن تكون « لا تفعل » فى موضع الحال . والثانى أن تكون صلة أجدك أن لا تفعل ثم حذفت أن وبطل عملها . وزعم أبو على الشلوبين[2] أن فيه معنى القسم ولذلك قُدّم .

ومن الملتزم إضمار ناصبه المصدر المشبه به بعد جملة مشتملة على معناه وعلى ما هو فاعل فى المعنى ، ولابد من دلالته على الحدوث فمن ذلك قولهم[3] : «له دقٌّ دَقَّكَ بالمِنْحازِ حَبَّ القِلْقِلِ» ، وله صوت صوت حمار . ومنه قول الشاعر

---

(١) هذه العبارة التى بين القوسين ليست فى ب .

(٢) الشلوبين الكبير المشهور وهو عمر بن محمد الأشبيلى أبو عبد الله ويلقب بالأستاذ وهو أزدى أخذ عن ابن ملكون وعلق على كتاب سيبويه ، وشرح الجزلية شرحين وله التوطئة توفى سنة ٦٤٥ (البغية ٢/٢٢٤ ، ٢٢٥) والشلوبين الصغير محمد بن على بن محمد المالقى .

(٣) هذا مثل فى مجمع الأمثال ١/٢٦٥ رقم ١٣٩٤ « دقّكَ ... » يضرب فى الإذلال والحمل عليه ، وأمثال أبو عبيد ٣١١ رقم ١٠٢١ والمستقصى رقم ٢٩٢ وفى الكتاب ١/١٧٩ « مررت به فإذا له دقٌّ دقّك بالمنحاز =

يصف طعنة[1] :

لها بَعْدَ إسْنادِ الكليمِ وهَدْئه ... ورَنَّة مَن يَبْكى إذا كان باكيا

هَدِيرٌ هَدِيرَ الثَّور يَنفُض رأسَه ... يَذُبُّ برَوقَيْهِ الكلابَ الضواريا

فلو لم يكن بعد جملة لم يجز النصب كقولك : دَقُّه دَقُّك بالمنحاز ، وصَوتُه صَوْتُ حِمار ، وهديرُها هديرُ الثور . فلو كان بعد جملة تضمنت الحدث[2] دون معنى الفاعل لم يجز النصب ، إلا على ضعف كقولك فيها صوتٌ صوت حمار ، فتجعل صوت حمار بدلا ؛ لأنه إنما استجيز فى له صَوتٌ صوتَ حمارٍ ؛ لأن له صوت بمنزلة هو يصوّت ، لاشتماله على صاحب الصوت ، فجاز أن يجعل بدلا من اللَّفظ بيصوّت مسندا إلى ضمير بخلاف فيها صوت فإنه لم يتضمن إلا الصوت فلم يَحسن أنْ يُجعل بدلا من اللفظ بيصوّت . ومع ذلك فالنصب جائز على ضعف ؛ لأن الكلام الذى قبله وإن لم يتضمن اسم ما هو فاعل فى المعنى ، فكونه جملة متضمنة للصوت كاف ؛ فإنك إذا قلت فيها صوت علم أن فيها مصوتا ، لاستحالة صوت بلا مصوّت .

٩٧ ب ولو كان المصدر غير[3] دال على حدوث لم يجز النصْب كقولَك له ذكاءٌ / ذكاءُ الحكماء ؛ لأن نصب صوت وشبهه لم يثبت إلا لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندا إلى فاعل ، فقولك مررت بزيد وله صوت بمنزلة قولك مررت به وهو يصوّت ، فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل فى موضعه . وإذا قلت مررت بزيد وله ذكاء فلست تريد (أنك مررت به) وهو يفعل ، لكنك أخبرت عنه بأنه ذو ذكاء ، فنزل ذلك منزلة مررت به وله يدٌ يدُ أسدٍ فكما لا ينتصب يد أسد لا ينتصب ما هو بمنزلته . فإن عبرت بالذكاء عن عمل دل على الذكاء جاز النصب[4] .

= حب الفلفل » والصواب القلقل : شجيرة خضراء تنهض على ساق ، ولها حب كحب اللوبياء حلو طيب يؤكل والإبل حريصة عليه وعرق هذا الشجر المغاث ، والمنجاز : الهاوُن .

(١) البيتان من الطويل فى الكتاب ١٧٨/١ . نسبهما الأعلم للنابغة الجعدى قيس بن عبد الله . وقيل عبد الله ابن قيس .

(٢) فى ب : تضمنت معنى الحدث .

(٣) فى ب : « غير ذلك » وجاء ما بعدها مصحفا : أحدوث .

(٤) انظر المساعد ٤٧٦/١ .

وإن وقع موقع المصدر المشار إليه صفة ضعف النصب ورجح الإتباع كقولك له صوت أيُّ صوت ، ولو نصب لجاز على تقدير يصوت أيَّ تصويت . ومنه قول رؤبة بن العجاج[1] :

قولكَ أقوالا مع التّحْلَافِ فيه ازدهافٌ أيَّما ازدهـاف

ولا يغنى المصدر الذى تضمنته الجملة عن إضمار فعل لعدم صلاحيته للعمل ؛ فإن شرط عمل المصدر إذا لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل صلاحية تقديره بحرف مصدرى وفعل ، والمصدر المشار إليه بخلاف ذلك ، فلو تضمنت الجملة ما فيه معنى الفعل والصلاحية للعمل لكان هو العامل نحو هو مصوّت تصويت حمارٍ .

ومن هذا ونحوه احترزت بقولى : « دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه » . ويلحق بله صوت صوت حمار قول أبى كبير الهذلى[2] :

ما إنْ يَمَسُّ الأرضَ إلَّا مَنكِبٌ منه وحَرْفُ الساقِ طَيَّ المِحْمَلِ

ولذلك قال سيبويه[3] بعد إنشاد هذا البيت : صار ما إن يمس الأرض بمنزَلة له طىّ . ويجوز فى نحو إنما أنت سيرا الرفع ، على أن تجعل المعنى خبرا عن اسم العين مبالغة ، ومنه قول الخنساء[4] :

تَرْتَعُ ما غفَلتْ حتّى إذا ادَّكَرتْ فـإنما هـىَ إقْبـالٌ وإدْبـارُ

وكذلك يجوز فى نحو له علىّ دينار اعترافا رفع اعتراف على تقدير : هذا الكلام اعتراف . وإذا استوفيت شروط نصب المشبه به فرفعه على الإتباع جائز ، وكذا نصبه على الحال ، والعامل يبديه أو نحوه . ومثال رفع المفيد طلبا قوْل حسان رضى

---

(١) من الرجز لرؤبة . كما فى الكتاب ١/١٨٢ نسبة إليه الأعلم وفيهما : فيها ازدهاف . وأورد معه الأول فى ١/١٨٣ وانظر شواهد المغنى للسيوطى ٣٣٣ فقد أورد كثيرا من هذه القصيدة . وديوانه ص ١٠٠ وبينهما : والله بين القلب والأضعاف .

(٢) البيت من الرجز . لأبى كبير الهذلى . فى الكتاب ١/١٨٠ ونسبه إلى أبى كبير عامر بن الحليس يصف فرسا . والمقتضب ٣/٢٠٤ ، ٢٣٢ والأشمونى ٢/٩٠ والتصريح ١/٣٣٤ وديوان الهذليين القسم الثانى ص ٩٣ .

(٣) الكتاب ١/١٨٠ .

(٤) البيت من البسيط . للخنساء . فى المقتضب ٣/٢٣٠ ، ٤/٣٠٥ وابن يعيش ١/١١٥ وعجزه فى الأشمونى ٢/٨٨ .

الله عنه[1] :

أهاجَيْتُمُ حسّانَ عند ذكائِـه   فغيٌّ لأولاد الحِماسِ طويلُ

ومثله[2] :

يَشْكو إلىَّ جَمَلى طولَ السُّرى   صَبْـرٌ جميـل فكِلانـا مُبْتَلـَى

قال سيبويه[3] بعد إنشاد هذا البيت : والنصب أجود وأكثر لأنه يأمره . ومثال رفع المفيد إنشاء قول الشاعر[4] :

عجَبٌ لتِلْكَ قضية وإقامَتِـى   فيكُم على تِلْكَ القضِيَّةِ أعْجَبُ

ومثال المفيد خبرا غير إنشائى قول الشاعر يصف أسدا[5] :

أقامَ وأقْوَى ذاتَ يومٍ وخَيْبَةٌ   لأوَّلِ مَن يَلْقَى وشَرٌّ مُيَسَّرٌ

ص : وقد ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفات كعائذا بك وهنيئا لك ، وأقائما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ، وأقائما علم الله وقد قعد الناس ، وأسماء أعيان كتُربا وجندلا ، و « فاها لفيك » و « أأعْورَ وذا ناب » والأصح كون الأسماء مفعُولات ، والصفات أحو الا .

ش : الأصل فى الدعاء والإنشاء والتوبيخ والاستفهام أن يكون بالفعل ، وكثرت نيابة المصدر عنه فى ذلك ؛ لقوة دلالته عليه نحو معاذَ الله وغُفْرانَه و[6] .

---

(١) البيت من الطويل . لحسان . فى شرح ديوانه – ط دار إحياء التراث . بيروت – ص ٢١٢ : هاجتم ... غيٌ لمن ولد الحماس طويلُ يهجو الحماس . والكتاب ١٥٨/١ .

(٢) البيت من الرجز فى الكتاب ١٦٢/١ والمساعد ٤٧٧/١ صبر جميل . وفى البحر ٢٨٩/٥ : صبرا جميلا .

(٣) الكتاب ١٦٢/١ .

(٤) البيت من الكامل . لهُنى بن أحمر الكنانى – بعض مذجح – فى الكتاب ١٦١/١ والهمع ١٩١/١ ونسبه فى الدرر ١٦٤/١ لضمرة بن جابر بن قطن بن شهل بن دارم – جاهلى – وفى ابن يعيش ١١٤/١ لرؤبة . والمساعد ٤٧٨/١ .

(٥) البيت من الطويل . لأبى زبيد الطائى . فى الكتاب ٥٧/١ وابن يعيش ١١٤/١ والهمع ١٨٨/١ والدرر ١٦٢/١ ، ١٦٤ والمساعد ٤٧٨/١ .

(٦) صدر بيت من الطويل . وعجزه : وزَهْوا إذا ما يجنحون إلى السلم – فى الدرر ١٦٥/١ وهو شاهد على وجوب حذف عامل المصدر التوبيخى المقرون بالاستفهام . و لم ينسبه .

أذُلًّا إذا شَبّ العدَى نارَ حَرْبهم
وقُعودا يعلم اللهُ وقد سار الركبُ .

وقد يقوم مقام المصادر صفات مقصود بها الحالية على سبيل التوكيد نحو عائذا بالله من شرها ، وهنيئا لك ، وأقاعدا وقد سار الركبُ ، وقائِما علم الله وقد قعد الناس ، فوقعت الصفات فى مواقع المصادر لتضمنها إياها ، وجعلت أحوالا مؤكدة لعواملها المقدرة واستغنى بها عن المؤكد ، كما استغنى عن المصادر ، ولا يستبعد كون الحال مؤكدة لعاملها مع كونه من لفظها ، فإن ذلك واقع فى أفصح الكلام ، كقوله تعالى[1] : ﴿ وأرْسَلناكَ للنّاسِ رَسُولا ﴾ وقوله تعالى[2] : ﴿ وسَخَّرَ لكم الليلَ والنهارَ والشمسَ والقمرَ والنجومُ مَسخَّراتٌ بأمْره ﴾ .

ومن نيابة الحال عن المصدر فى الإنشاء قول عبد الله بن الحارث السهمى من الصحابةَ رضوان الله عليهم أجمعين[3] :

أَلحَقْ عذابَكَ بالقومِ الذينَ طَغَوا وعائِذا بك أن يَعْلُو فيُطْغُونى

أراد وأعوذ عائذا بك ، فحذف الفعل وأقام الحال ، كما كان يفعل بالمصدر لو قال عياذا بك . ومن نيابتها فى التوبيخ قول الآخر[4] :

أراكَ جمعْتَ مسألةً وحِرْصا وعنـدَ الحقِّ زَحّـارا أُنَانـا

الأُنان : الأنين . والعامل فيه زحارا لأن زحَر قريب المعنى من أنَّ . ومن نيابتها[5] فى الاستفهام قول الذبيانى[6] :

أتارِكـةً تدَلُّلَهـا قَطَـامِ وضَنّـا بالتحيّـة والكَـلامِ

فهذا كقولك أقائما زيد وقد قعد الناس .

---

(١) سورة النساء من الآية ٧٩ .

(٢) سورة النحل من الآية ١٢ .

(٣) البيت من البسيط . نسب إلى عبد الله بن الحارث السهمى فى الكتاب ١/١٧١ وفى ابن يعيش ١/١٢٣ والمساعد ١/٤٨٢ .

(٤) البيت من الوافر . فى الكتاب ١/١٧١ والمقرب ١/٢٥٨ ونسب للمغيرة بن جبناء يخاطب أخاه صخرا .

(٥) « ومن نيابة الحال » فى ب .

(٦) البيت من الوافر . فى ابن يعيش ٤/٦٤ والمساعد ١/٤٨٢ وشعراء النصرانية ٧١٣ وديوانه ١١١ وهو مطلع : مختار الشعر الجاهلى ١/٢٠١ .

١٩٨ وقد حمل المبرد / عائذا بك وأقاعدا وقد سار الركب ونحوهما على أنها مصادر جاءت على وزن فاعل كقولهم فُلِج فالِجا . وما ذهب إليه غير صحيح ؛ لأنه يوافقنا على أن عائذا وقاعدا ونحوه لا يدل على المصدرية فى غير الأمكنة التى ادّعى فيها المصدرية ، فدلالتها عليها فى هذه الأمكنة اشتراك و مخالفة للاستعمال المجمع عليه فلا يقبل مجرد الدعوى . ولو سلّم الاشتراك لكانت المصدرية مرجوحة فى الصفات المشار إليها ؛ لأن استعمالها فى غير المصدرية أكثر من استعمالها فى المصدرية عند مَن يرى صلاحيتها ، فكان الحكم بعدم مصدريتها أولى .

ومما يدل على أن عائذا وقاعدا ونحوهما ليست بمصادر فى الأمكنة المذكورة امتناع مجيئها فى الأمكنة المتمحضة للمصدرية نحو قعدت قعودا طويلا ، و قعدت قعودَ خاشع ، والقعود المعروف ، فلو جعلت قاعدا فى أحد هذه الأمكنة لم يجز ، فدل ذلك على انتفاء مصدريته وثبوت حاليته ، ولذلك لا يجىء هذا النوع إلا نكرة ، ولو كان مصدرا لجاز وقوعه معرفة كما جاز تعريف المصدر . قال سيبويه[1] : « ومن العرب من ينصب بالألف واللام ، من ذلك قول : الحمدَ لله ، فينصبها عامة بنى تميم وناس من العرب كثير . وسمعنا العرب الموثوق بهم يقولون : العَجَب لك » . قلت فعلى هذا لو قيل العياذَ بك موضع عياذابك لجاز ، ولو عرّف عائذ من قولهم : عائذا بك [لم يجز][2] ، فدل ذلك على أنه حال لا مصدر . وفى بعض ما ذكرته كفاية والحمد لله تعالى[3] . وكلا التقديرين قول سيبويه .

ومثله قولهم[4] : « فاها لفيك » والضمير ضمير الداهية . ومثله قول الشاعر[5] :

تَحَسَّبَ هَوَّاسٌ وأقبَلَ أنننى بها مُفْتَدٍ من واحدٍ لا أغامِرُه

---

(١) ينظر الكتاب ١/١٦٦ وانظر ١/٣٢٩ ، ٣٣٠ تحقيق هارون .

(٢) ما بين المعقوفين ليس فى الأصل ، وصحة العبارة تستوجب زيادته ، و لم يرد فى نسخة ب كذلك أيضا .

(٣) فى ب : رب العالمين .

(٤) المثل فى الميدانى ٢/٧١ رقم ٢٧٣٤ والمعنى الخيبة لك ، و « ها » كناية عن الداهية ، وورد فيه البيت الآتى . وأمثال أبى عبيد ٧٦ رقم ١٦١ وأورد البيت الثانى ونسبه . وفى المستقصى ١٧٩ رقم ٦٠٦ .

(٥) البيتان من الطويل . لأبى سدرة الهجيمى يخاطب ذئبا قصد ناقته . فى الكتاب ١/١٥٩ والثانى فى ابن =

فقلتُ له « فاهالِفيك » فإنها قَلُوصُ امرئٍ قاريكَ ما أنت حاذِرُهْ

ومن حكم على هذه الأسماء بالمصدرية فليس بمصيب ولو نال من الشهرة أوفر نصيب . لكن الموضع بالأصالة للفعل ثم للمصدر ثم للحال ثم للمفعول به ؛ فمن قال تُرْبا لك وجَنْدَلا فكأنه قال تربت وجُنْدلتَ ، ومن قال فاها لفيك فكأنه قال دُهيت ، فلو رُوعى فى النيابة الدرجة الأولى لقيل تُرْبا لك ، وجَنْدلةً ودهيا . ولو رُوعيت الدرجة الثانية لقيل متروبا ومجندلا ومدّهيا ، لكنهم راعوا الدرجة الثالثة فجىء بأسماء الأعيان .

ومن نيابة المفعول به عن فعل الإنكار قول رجل من بنى أسد[1] : يا بنى أسد « أعْورَ وذاناب » . يريد أتستقبِلون أعْورَ وذَاناب . وذلك فى يوم التقى أسد وبنو عامر ، فرأى بعض الأسديين بعيرا أعور فتطّير وقال لقومه هذا الكلام ، فقَضى أن قومه هُزموا وقُتِل منهم .

= يعيش ١٢٢/١ وورد فى المستقصى والميدانى بمناسبة المثل السابق .

(١) المثل فى الكتاب ١٧٢/١ وذكر مناسبته، وكذلك فعل ابن عقيل فى المساعد ٤٨٠/١ وهو قول رجل من بنى أسد فى يوم حبلة ويقال حليمة بين بنى أسد وبنى عامر الذين قدّموا عند اللقاء جملا أعور مشوه الخلق ذا ناب ليتطيّروا . وذا ناب : أى مُسِنّا .

باب المفعول له

ص : وهو المصدر المعلَّل به حدث شاركه فى الوقت والفاعل تحقيقا أو تقديرا ، وينصبه مفهم الحدث ظاهرا أو مقدرا نصب المفعول به المصاحب فى الأصل حرف جرّ ، لا نصبَ نوع المصدر خلافا للزجاج . وإن تغاير الوقت أو الفاعل أو عدمت المصدرية جُرَّ باللام أو ما فى معناها . وجرُّ المستوفِى لشروط النصب مقرونا بألْ أكثر من نصْبه ، والمجرّد بالعكس ، ويستوِى الأمرانِ فى المضاف . ومنهم مَن لا يشترط اتحاد الفاعل .

ش : المفعول له هو مادلّ على مراد الفاعل من الفعل كدلالة التأديب من قولك ضربته تأديبا . فإن لم يكن مصدرا ولا أنْ وأنَّ ظاهرة فلا بد من لام الجر أو ما فى معناها نحو[1] ﴿ خلقَ لكم ما فى الأرض جميعا ﴾ و[2] ﴿ أنْزلنا إليكَ الذِكْرَ لتُبيِّن للناسِ ما نُزِّل إليهم ﴾ ، وكذا إن كان مصدرا ووقته غير وقت المعلّل به كقول امرىء القيس[3] :

فجئتُ وقد نَضَّتْ لِنوْم ثيابَها ... لدَى الستر إلَّا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ

وكذا إن كان مصدرا وفاعله غير فاعل المعلَّل به كقول الشاعر[4] :

وإنى لَتَعْرونِى لذِكْراكِ هـزَّةٌ ... كما انْتَفَضَ العصفورُ بَلّلهُ القَطْرُ

فلو كان الفاعل واحدا ولم يذكر لكان الحكم مثل ما هو مع وحدته إذا ذكر ، وذلك نحو : ضُرب الصبيُّ تأديبا . وكذا لو كان الفاعل غير واحد فى اللفظ وواحدا

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٩ .

(٢) سورة النحل من الآية ٤٤ .

(٣) البيت من الطويل . لامرئ القيس من معلقته ، فى ديوانه ص ٩٨ والتصريح ٣٣٦/١ وصدره فى الأشمونى ٩٣/٢ والدرر ١٦٦/١ .

(٤) البيت من الطويل . لأبى صخر الهذلى . فى التصريح ٣٣٦/١ والدرر ١٦٦/١ وصدره فى الأشمونى ٩٣/٢ وفى ب : « فترة » استدركها على الهامش ، وهى مكان « هزة » .

فى التقدير كقول النابغة[1] :

وحَلّتْ بيُوتى فى يَفاع ممنَّعٍ يُخالُ به راعى الحمولَة طائرا
حِذارا على ألّا تنالَ مَقادَتِى ولا نِسْوتى حتّى يَمُتْن حرائرا / ٩٨ ب

فإن فاعل حلّت فى الظاهر غير فاعل حذارا وهو فى التقدير واحد ؛ لأن المعنى وأحْلَلتُ بيوتى حذارا .

وكذا قوله تعالى[2] ﴿ يُريكم البَرْقَ خَوْفا وطَمَعا ﴾ لأن معنى يُريكم يجعلكم تَرون ، ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع فى التقدير ، فلا يلزم جعل خوفا وطمعا حالين كما زعم الزمخشرى ، ولا كون التقدير يريكم البرق إراءة خوف وطمع .

وقد يكون عامل المفعول محذوفا ، ومنه حديث محمود بن لبيد الأشهلى[3] « قالوا ما جاءَ بكَ يا عمرو ؟ أحَرْبا على قومك أم رغبةً فى الإسلام » أى جئت حربا أو رغبة . وأجاز ابن خروف حذف الجار مع عدم اتحاد الفاعل من كل وجه نحو جئتك حذر زيد الشرّ ، وزعم أنه لم ينصّ على منعه أحد من المتقدمين ، قال ومن حجة مَن أجازه شبهه فى عدم اتحاذ الفاعل بقولهم ضربته ضربَ الأمير اللصّ ، فكما نصب الفعل فى هذا المصدر وفاعلهما غيران ، إذ لا محذور فى ذلك من لَبْس ولا غيره . وظاهر كلام سيبويه يشعر بالجواز ؛ لأنه قال بعد أمثلة المفعول له[4] : فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل له : لِمَ فعلتَ كذا ؟ فقال : لكذا ، ولكنه لمّا طرح اللام عمل فيه ما قبله كما عمل فى « دَأْبَ بكارٍ » ما قبله حين طرح « مثل » . يشير إلى قول الراجز[5] :

إذا رأتنى سَقطتْ أبصارُهـا دَأبَ بِكارٍ شايحتْ بكارُهـا

---

(١) البيتان من الطويل . للنابغة الذبيانى . فى الكتاب ١/١٨٥ وفيه : ألا تصاب مكان ألا تنال . والتبصرة ١/٢٥٥ ، ٢٥٦ وشعراء النصرانية ٦٧٢ وديوانه – صادر ص ٦٤ ، ٦٥ .

(٢) سورة الرعد من الآية ١٢ .

(٣) فى إعراب الحديث ١/١٧٠ رقم ٣٤٢ « وفى حديث محمود ... أحد با ... » ويروى : « بل رغبةٌ » وخرجه فى المسند ٥/٤٢٨ – ٤٢٩ .

(٤) الكتاب ١/١٨٦ وبعده : « طرح وكان حالا » .

(٥) الرجز فى الكتاب ١/١٧٩ والمقتضب ٣/٢٠٤ والشاهد فى قوله « دأبَ بكار » فهو منصوب على المصدر المشبَّه به ، والعامل فيه معنى قوله : إذا رأتنى سقطت أبصارها – لأنه دال على دءوبها فى ذلك . والبكار جمع بَكرة من الإبل . وشايحت : جَدَّتْ أو حاذرت . والدأب : العادة .

فشبّه انتصاب المفعول له بانتصاب المصدر المشبّه به ، وفاعل المشبّه به غيرْ فاعل ناصبه ، فكذلك لا يمتنع أن يكون فاعل المفعول له غير فاعل ناصبه . وهذا بيّن والله أعلم . وأجاز ابن خروف فى قول الشاعر[1] :

مَدَّتْ عليكَ المُلْكَ أطنابَها   كأسٌ رَنَوْناةٌ وطِرْفٌ طِمِرَّ

على أن يكون نصب الملك على أنه مفعول له وأطنابها على أن يكون مفعولا به . والمعنى أن هذا المخاطب تكون همته مقصورة على الأكل والشرب وشبههما . ورجح هذا الوجه على وجه غيره ، وهو أن يكون الملك مفعولا به وأطنابها بدل والضمير عائد على الملك بتأويل الخلافة .

وزعم الزجاج أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر ، ولو كان كذلك لم يجز دخول لام الجر عليه كما لايدخل على الأنواع نحو سار الجمَزَى وعَدا البشَكَى ، ولأن نوع المصدر يصح أن يضاف إليه كل ويخبر عنه بما هو نوع له كقولك كل جَمزَى سَيْرٌ ، ولو فعل ذلك بالتأديب والضرب من قولك ضربته تأديبا لم يصح ، فثبت بذلك فساد مذهب الزجاج .

وانجرار المستوفى لشروط النصب جائز مختصا كان بالألف واللام كقول الراجز[2] :

لا أقْعُدُ الجُبْنَ عن الهَيْجاءِ   ولو توالتْ زُمَرُ الأعْداءِ

أو مضافا كقول حاتم[3] :

وأغْفِرُ عَوْراءَ الكريم ادّخاره – أو غير مختص كقوله أعنى حاتما[3] :

وأعرِضُ عن شَتْم اللئيم تكرُّما

إلا أن انجرار المختص بالألف واللام أكثر من نصبه ، ونصب غير المختص أكثر من انجراره ، ويستوى الأمران فى المختص بالإضافة .

---

(١) البيت من السريع . نسب إلى الأعشى فى المقرب ١٦٢/١ وفيه : ... عليه مكان عليك ، فالملك ليس مفعولا لأجله بل مفعول به منصوب بمدّت : وأطنابها بدل منه . وأنّث حملا على معنى الخلافة . وفى الخصائص ٢٢/٢ وفيه . بَنّتْ مكان « مدَّتْ » وانظر اللسان « رنا » .

(٢) الرجز فى التصريح ٣٣٦/١ والدرر ١٦٧/١ وشواهد ابن عقيل ١١٨ وصدره فى الهمع ١٩٥/١ .

(٣) البيت من الطويل . لحاتم بن عدى الطائىّ . والشطران بيت واحد على الترتيب المذكور صدر ثم عجز . فى الكتاب ١٨٤/١ : ... وأصفح مكان أعرض ونسبه لحاتم بن عبد الله الطائىّ وشواهد ابن عقيل ١١٩ .

وزعم الجزولى أنه لا يكون المنجرّ إلا مختصّا ، يعنى أنه لا يقال جئته لإعظام لك . قال أبو على الشلوبين : وهذا غير صحيح ، بل هو جائز لأنه لا مانع يمنع منه ولا أعرف له سلفا فى هذا القول . قلت ويمكن أن يكون القسط فى قوله تعالى[1] : ﴿ ونَضَعُ الموازينَ القِسْطَ ﴾ مفعولا له لأنه مستوفٍ للشروط .

والجر فى هذا الباب إما باللام وهو الكثير ، وإما بمن كقوله تعالى[2] : ﴿ خاشِعا متصدِّعا مِن خَشْيَةِ الله ﴾ وإما بالباء كقوله[3] ﴿ فبِظُلْم من الذينَ هادُوا حَرّمنا ﴾ ، وبفى كقوله ﷺ[4] « إنَّ امرأةً دَخلتْ النارَ فى هِرَّة » أى من أجل هرَّة .

(١) سورة الأنبياء من الآية ٤٧ .

(٢) سورة الحشر من الآية ٢١ .

(٣) سورة النساء من الآية ١٦٠ .

(٤) الحديث فى رياض الصالحين ٥٨٥ رقم ١٥٩٧ عن ابن عمر أن الرسول قال : « عذبت امرأة فى هرة حبستها حتى ماتت فدخلت فيها النار ؛ فلا هى أطعمتها وسقتها إذ هى حبستها ، ولا هى تركتها تأكل من خشاش الأرض » رواه البخارى ومسلم . وانظر صحيح مسلم ١٦/٥٧٥ ، ٤٠/٩٩ والخشاش : الهوام والحشرات . وفى الجامع الصغير - الألبانى - ٧٣٩/٢ : « عذبت امرأة فى هرة ... » وقد تكرر الحديث بروايات .

باب المفعول المسمَّى ظَرْفا ومَفعولا فيه

ص : وهو ما ضُمّن من اسم وقت أو مكان معنى فى باطّراد ، لواقع فيه مذكور أو مقدّر ناصب له . ومبهم الزمان ومختصه لذلك صالح . فإن جاز أن يخبر عنه أو يجرّ بغير من فمتصرّف ، وإلا فغير متصرّف . وكلاهما منصرف وغير منصرف ؛ فالمتصرّف المنصرف كحين ووقت ، والذى لا يتصرف ولا ينصرف ما عُيّن من سَحَر مجرد . والذى يتصرّف ولا ينصرف كغُدوة وبُكْرة عَلَمين . والذى ينصرف ولا يتصرف بُعَيْداتِ بَيْن ، وما عُيِّن من ضحى وضحوة وبكرة وسُحير وصباح ومساء ونهار وليل وعَتمة وعِشاء وعُشيّة . وربما مُنِعت الصرف والتصرّف . وألحق بالممنوع التصرف ما لم يضف من مركب الأحيان / كصَباحَ مَساءَ ويومَ يومَ . وألحق غير خَثْعَم ذا وذات مضافين إلى زمان . واستقبح الجميع التصرّف فى صفة حين عرض قيامها مقامه ولم توصف .

١٩٩

ش : ما ضُمّن معنى فى يتناول الحال والظرف ونحو السهل والجبل من قول العرب : مطرنا السهل والجبل . فخرج الحال بقولى « من اسم وقت أو مكان » وخرج السهل والجبل ونحوهما بقولى « باطراد » فإنه لا يقاس عليهما ؛ إذ لا يقال مطرنا القيعان والتلول ، ولا أخصبنا السهل والجبل بل يقتصر على ما سمع ولا يزاد عليه إلا ماعُضد بسماع ممن يوثق به ، بخلاف المنصوب على الظرفية نحو جلست أمامَك فإنه مطرد ، لجواز أن يخلف فيه الفعل والاسم غيرهما ، ويتناول أيضا قولى « ما ضمن فى » ما نصب بدخل من مكان مختص ، وخرج بذكر الاطراد ، فإن المطرد لا يختص بعامل دون عامل ، ولا باستعمال دون استعمال ، فلو نصب المكان المختص بدخل على الظرفية لم ينفرد به دخل . بل كان يقال مكثت البيت كما يقال دخلت البيت ، وكان يقال زيد البيت فينصَب بمقدر كما يفعل بما تحققت ظرفيته ؛ لأن كل ما ينتصب على الظرفية بعامل ظاهر يجوز وقوعه خبرا فينتصب

بعامل مقدر . ولذا قال سيبويه[1] بعد أن مثّل بقُلب زيد الظهر والبطن ودحلت البيت : « وليس المنتصب هنا بمنزلة الظروف ، لأنك لو قلت هو ظهره وبطنه وأنت تريد شيئا على ظهره وبطنه لم يجز » هذا نصّه .

وقد غفل عن الموضع الشلوبين فجعل أن نصب المكان المختص بدخل عند سيبويه على الظرفية . وهذا عجب من الشلوبين مع اعتنائه بجمع متفرقات الكتاب وتبيين بعضها من بعض . ونبهت بقولي « لواقع فيه ناصب له مذكور أو مقدر » أن الظرف منصوب بما دل على المعنى الواقع فيه وأن الدال على الواقع فيه قد يكون مقدرا ؛ فالمذكور ظاهر ، والمقدر كالعامل فيما وقع خبرا كزيد عندك .

ومبهم الزمان ومختصه صالحان للنصب على الظرفية ؛ فمبهمه نحو صمت يوما ، ومختصه نحو صمت الجمعة . وظرف الزمان ينقسم إلى متصرف وغير متصرف ؛ فالمتصرف ما يحوز أن يخبر عنه أو يجرّ بغير « من » . وغير المتصرف ما لا يعامل بذلك ، فالإخبار عنه نحو العام سعيد ، واليوم مبارك . والجر بغير من نحو[2] : ﴿ ليجمعنكم إلى يوم القيامة ﴾ ونحو[3] : ﴿ عَن اليَمين وعَن الشمالِ قَعِيدٌ ﴾ ونحو[4] : « وعلى يمينه أسْوِدة وعلى يساره أسْودة » . وبدخولَ إلى على متى يعلم أنها ظرف متصرف . فلذلك أجاز سيبويه أن يقال يومُ كذا بالرفع لمن قال متى سير عليه على تقدير أيُّ الأحيان سير عليه برفع أى . وقال سيبويه[5] « والرفع فى جميع هذا عربى كثير فى لغات جميع العرب يكون على كم غير ظرف وعلى متى غير ظرف » . هذا نصه .

---

(١) فى الكتاب ٧٩/١ : « ... وضُرب زيد الظهر والبطنُ وقُلب عمرو ظهرُهُ وبطنه ومطرنا سهلُنا وجبلُنا ... وإن شئت نصبت فقلت ضُرب زيد الظهرَ والبطنَ .. وقلب زيد ظهره وبطنَه فالمعنى أنهم مطروا فى السهل والجبل وقُلب علىَ الظهر والبطن ولكنهم أجازوا هذا كما أجازوا قولهم دخلت البيت وإنما معناه دخلت فى البيت والعامل فيه الفعل وليس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف لأنك لو قلت قلب هو ظهرُه وبطنه وأنت تعنى شيئا على ظهره لم يجز . ولم يجيزوه فى غير السهل والجبل والظهر والبطن ... » .

(٢) سورة النساء من الآية ٨٧ .

(٣) سورة ق . الآية ١٧ .

(٤) جزء من حديث فى صحيح مسلم – ط الشعب – ٣٩٥/٥ والجامع الصغير ٧٧٣/٢ جزء من حديث طويل .

(٥) الكتاب ١١٠/١ باختصار . وانظر الكتاب ص ١١٢ أيضا فى هذا النص .

ولا يحكم بتصرف ما جر بمن وحدها كعند وقبل وبعد ؛ لأن من كثرت زيادتها فلم يُعتدّ بدخولها على الظرف الذى لا يتصرف بخلاف غيرها كمذ وحتّى وفى وإلى وعَن وعلى . فلما بيّنت أن بعض الظروف متصرف وبعضها غير متصرف قلت « وكلاهما منصرف وغير منصرف » أى المتصرّف على ضربين : منصرف وغير منصرف ، وغير المتصرّف كذلك ، فالأقسام إذن أربعة .

فالمتصرف المنصرف كثير ؛ لأنه على الأصل ، وذلك كساعة وشهر وعام ودهر وحين وحينئذ ويومئذ ، يقال سير عليه حينئذ ويومئذ ، حكاهما سيبويه . والذى لا يتصرف ولا ينصرف « سحر » إذا جُرّد من الإضافة والألف واللام وقصد به[1] معيَّن من ليلة معيّنة كقولك لأستغفرنّ هذه الليلة سحر . وكذا إن قصدا لتعيين و لم يذكر الليلة . والذى يتصرف ولا ينصرف غُدْوة وبُكرة علمين قصد بهما التعيين أو لم يقصد ؛ لأن علميتهما جنسية فيستعملان استعمال أسامة وذُؤالة ، فكما يقال عند قصد التعميم أسامة شر السباع ، وعند التعيين هذا أسامة فاحذره تقول قاصدا التعميم غُدوة وقت نشاط ، وقاصدا التعيين لأشرب الليلة إلى غُدوة . وبُكرة فى ذلك كغُدوة . وقد يخلوان من العلمية فينصرفان ويتصرفان ، ومنه قوله تعالى[2] : ﴿ ولَهُمْ رِزْقُهم فيها بُكرَةً وعَشِيًّا ﴾ .

والذى ينصرف ولا يتصرف ما عينَ من سحر وبكرة وضحى وضحوة وصباح ومُسْى[3] وليل ونهار وعَتمة وعشاء وعشيّة . وربما منعت عشية فى التعيين الصرف والتصرف فساوت سحر . ذكر ذلك كله سيبويه[4] فى الباب المترجم بهذا ما يكون فيه المصدر حينا . وقال بعد أن ذكر ليلا ونهارا : إذا أردت ليل ليتك ونهار نهارك تريد بلَيل ليلتك ظلامها / وبنهار نهارك ضوءه . وكذلك قال فى تفسير تعيين البواقى : إذا أردت سحر ليلتك وضحى يومك وصباحه ومساءه وعشاءه وبكرة يومك وضحوته وعتمة ليلتك . وذكر ما لا يتصرف بُعَيدات بَيْن أى أوقاتا غير متصلة .

٩٩ ب

---

(١) فى ب : به سحر معين .

(٢) سورة مريم من الآية ٦٢ . .

(٣) فى ب : ومساء .

(٤) انظر الكتاب ١/١١٢ – ١١٥ والمُسْى بالضم الاسم عن القاموس « مسوت » .

ومن الظروف التى لا تتصرف ما ركب نحو خمسة عشر كقولك فلان يتعهّدنا يَوْمَ يومَ وصباحَ مساءَ أى كل يوم وكل صباح ومساء ، فمثل هذا لا يستعمل إلا ظرفا . ومنه قول الشاعر(١) :

ومَن لا يَصْرِف الواشينَ عنه صَباحَ مَساءَ يضْنَوه خَبالا

ومثله قول الآخر(٢) :

آت الرزقُ يومَ يومَ فأَجْمِلْ طَلَبا وابْغِ للقيامة زادا

فلو أضيف صدره إلى عجزه جاز استعماله ظرفا وغير ظرف فمثال استعماله ظرَفا قول الشاعر(٣) :

ما بالُ جَهْلِكَ بَعد الحِلْم والدّين وقد عَلاكَ مَشِيبٌ حينَ لا حِينِ

أنشده سيبويه وقال(٤) : إنما هو حينَ حين ، « ولا بمنزلة » « ما » إذَا ألغيتَ . ومَثال استعماله غير ظرف قول الآخر أنشده سيبويه أيضا(٥) :

ولولا يومُ يومٍ ما أَرَدْنا جَزاءكَ والقُروضُ لها جَزَاءُ

واعلم أنّ من الظروف التى لا تتصرف ذُو وذات مضافين إلى وقت كقولهم لقيته ذا صباح وذات مرّة وذات يوم أو ليلة . وهذا النوع عند غير « خَثْعَم » لا يستعمل إلا ظرفا ، وقد يستعمل عند خثعم غير ظرف كقول بعضهم(٦) :

عَزَمتُ على إقامةِ ذى صَباح لأمْرٍ ما يُسَوَّدُ مَن يَسُودُ

---

(١) البيت من الوافر . فى الدرر ١٦٧/١ والهمع ١٩٦/١ : والشذور ٧٢ .

(٢) البيت من الخفيف . فى الدرر ١٦٧/١ والهمع ١٩٦/٢١ والشذور ٧٣ .

(٣) البيت من البسيط . لجرير . فى الكتاب ٣٥٨/١ وشرح الجمل ٢٧٨/٢ والدرر ١٦٨/١ وعجزه فى الهمع ١٩٧/١ وهو فى ديوانه – ط صادر بيروت – ص ٤٨٤ وهو مطلع . يهجو الفرزدق .

(٤) الكتاب ٣٥٨/١ .

(٥) البيت من الوافر . للفرزذق . فى الكتاب ٥٣/٢ والشذور ٧٦ والهمع ١٩٧/١ والدرر ١٦٨/١ والمساعد ٤٩٥/١ .

(٦) البيت من الوافر . لرجل من خثعم . فى الكتاب ١١٦/١ : لشىء مكان « لأمر » وفى الأعلم : لأمر ، وكذلك فى التبصرة ٣٠٨/١ وهو لأنس بن مدركة الخثعمى كما فى الروض الأنف ٢٢٠/١ والخزانة ٤٧٦/١ وابن يعيش ١٢/٣ وعجزه مثل فى الميدانى ١٩٦/٢ رقم ٣٣٦٥ أى لا يسود الرجل قومه إلا بالاستحقاق ، وفى الخصائص ٣٢/٣ والدرر ١٦٨/١ .

فلو قيل على هذه اللغة : سرى عليها ذاتُ ليلة ، بالرفع لجاز ، ولا يقال على لغة غيرهم من العرب إلا سرى عليها ذاتَ ليلة ، بالنصب .

ويقبح عند جميع العرب ترك الظرفية فى صفة « حين » حين حذف[1] وأقيمت مقامه نحو سير قديما وحديثا ، فلو قلت سير عليه قديمٌ أو حديثٌ لم يختلف فى قبحه . فلو كان قيام الصفة مقام الموصوف غير عارض كقريب حسن ترك الظرفية . وكذا لو وصفت الصفة كقولك سير عليه قديمٌ أو حديثٌ لم يختلف فى قبحه . فلو كان قيام الصفة مقام الموصوف غير عارض كقريب حسن ترك الظرفية . وكذا لو وصفت الصفة كقولك سير عليه طويل من الدهر ؛ لأن وصفها[2] يعطيها شبها بالاسم الجامد ، كما أن كثرة جريانها مجرى الأسماء الجامدة تلحقها بها فلك أن تقول فى سير عليه طويلا من الدهر وفى مرّ به قريبا : سير عليه طويل من الدهر ومرّ به قريب ؛ فإن قريبا من الصفات التى كثر جريانها مجرى الأسماء ، قال سيبويه[3] بعد أن مثّل بسير عليه طويلا وحديثا وكثيرا وقليلا : ولم يجز الرفع لأن الصفة لا تقع موقع الاسم . ثم قال : وقد يحسن أن يقال سير عليه قريب ، لأنك تقول لقيته مذ قريب ، وربما جرت الصفة فى كلامهم مجرى الاسم فإذا كان كذلك حسن . ثم قال : فإن قلت سير عليه طويل من الدهر كان أحسن . وإنما حسن بالوصف لأنه ضارع الأسماء ، لأن الموصوفة فى الأصل هى الأسماء . هذا نصه . وإلى هذا أشرت بقولى « واستقبح الجميع التصرف فى صفة حين عرض قيامها مقامه ولم توصف » فعلم عدم القبح فى تصرّف قريب من المثال المذكور ؛ لأن إقامته مقام الموصوف غير عارضة بخلاف طويل وشديد ونحوهما ، وعلم عدم القبح فى تصرف ما وصف نحو سير عليه طويل من الدهر ؛ لأن وصفه بالجار والمجرور أعطاه شبها بالأسماء المحضة كما تقدم .

ص : ومظروف ما يصلح جوابا لكم واقع فى جميعه تعميما أو تقسيطا ، وكذا

---

(١) فى المساعد ٤٩٦/١ « واستقبح الجميع التصرف فى صفة حين عرض قيامها مقامه ولم توصف » - فيقبح عند العرب الرفع فى نحو سير عليه طويلا أو قديما ، أى زمانا طويلا أو قديما . وفى ب : فى صفة حين حذف .

(٢) فى ب .

(٣) انظر الكتاب ١١٢/١ .

مظروف ما يصلح جوابا لمتى إن كان اسم شهر غير مضاف إليه شهر ، **وكذا مظروف الأبد والدهر[1] والليل والنهار مقرونة بالألف واللام . وقد يقصد التكثير مبالغة فيعامل المنقطع معاملة المتصل . وما سوى ما ذكر من جواب متى فجائز فيه التعميم و التبعيض إن صلح المظروف لهما .**

ش : المظروف هو ما يفعل فى الظرف ، فمنه ما يقع فى جميعه ومنه ما يقع فى بعضه ، كما أن المُوعَى فى الوعاء منـه ما يملأ الوعاء ومنه ما لا يملؤه . فإن كان الظرف معدودا وهو المعبر عنه بجواب كم فلكل واحد من أفراده أو فرديه قسط من العمل إما فى جميعه وهو المعبّر عنه بالتعميم وإما فى بعضه وهو المعبّر عنه بالتقسيط ؛ فالتعميم كقولك صمت ثلاثة أيام ، والتقسيط كقولك أذّنت ثلاثة أيام ، فهذان مثالان لما لا يصلح من العمل إلا لأحد القصدين . وقد يكون العمل صالحا للتعميم والتقسيط[2] . فيجـوز للمتكلم أن يقصد به ما شاء من المعنيين كقولك تهجدت ثلاث ليال ، فمن الجائز أن يريد استيعابهنّ بالتهجُّد ، وأن يريد إيقاع تهجد فى بعض كل واحدة منهن .

وإذا كان الظرف اسم شهر غير / مضاف إليه شهر كقولك اعتكفت رمضان فلجميع أجزائه قسط من العمل ، لأن كل واحد من أعلام الشهور إذا أطلق فهو بمنزلة ثلاثين يوما ، ولذلك قال النبى ﷺ[3] : « مَن قام رمضانَ إيمانًا واحتسابا غُفِر له من ذنبه ما تقدّم وما تأخّر » . ولم يقل من صام شهر رمضان ؛ إذ لو قال ذلك لاحتمل أن يريد جميع الشهر وأن يريد بعضه ، كما قال تعالى[4] : ﴿ شَهْرُ رمضَانَ الذى أُنْزِلَ فيه القُرْآنُ ﴾ وإنما كان الإنزال فى ليلة منه وهى ليلة القدر .

١٠٠

---

(١) كلمة الدهر ليست فى ب .

(٢) فى ب : للتقسيط والتعميم .

(٣) الحديث فى رياض الصالحين ٤٥١ ، ٤٦٠ عن أبى هريرة عن النبى أنه قال : « من قام ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه البخارى ومسلم . وفى ص ٤٦٠ « من صام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه البخارى ومسلم . وهو فى صحيح مسلم ٤/٤١٠ ، ٤١١ والجامع الصغير ٢/١٠٨٣ ، ١٠٨٤ .

(٤) سورة البقرة . آية ١٨٥ .

وأجرى أبو الحسن بن خروف أعلام الأيام مجرى أعلام الشهور ، فجعل قول القائل سير عليه الخميس مقصورا على التعميم ، وقوله سير عليه يوم الخميس محتملا للتعميم والتبعيض[1] . وفيما رآه نظر . ومثل رمضان وغيره من أعلام الشهور المجردة فى استحقاق التعميم الأبد والدهر ، والليل والنهار مقرونة بالألف واللام ؛ فإذا قيل كان ذلك الأبد أو الدهر فلا يصلح أن يراد به غير التعميم إلا فى قصد المبالغة مجازا ، كما يقول القائل أتانى أهل الدنيا ، وإنما أتاه ناس منهم . قال سيبويه[2] : « ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلا فى الظرف كله كقولك سير عليه الليل والنهار والدهر والأبد . ثم قال : لا تقول لقيته الدهر والأبد وأنت تريد يوما فيه ، ولا لقيته الليل وأنت تريد لقاءه فى ساعة دون الساعات » هذا نصّه .

فصل : ص : وفى الظروف ظروف مبنية لا لتركيب ، فمنها إذْ للوقت الماضى لازمة الظرفية ، ألا أن يضاف إليها زمان ، أو تقع مفعولا به وتلزمها الإضافة إلى جملة وإن علمت حذفت وعوض تنوين وكسرت الذال لا لتقَاء الساكنين لا للجر خلافا للأخفش . ويقبح أن يليها اسم بعده[3] فعل ماض . وتجىء للتعليل وللمفاجأة[4] [وليست حينئذ ظرف مكان ولا زائدة خلافا لبعضهم] . وتركها بعد بينا وبينما أقيس من ذكرها وكلاهما عربى . ويلزم بينما وبينا الظرفية الزمانية والإضافة إلى جملة ، وقد تضاف بينا إلى مصدر » .

ش : لما فرغ من الكلام على معربات ظروف الزمان ومبنياتها المركبة شرع فى بيان مبنياتها غير المركبة ، فمنها « إذْ » ويدلّ على اسميّتها أنها تدل على الزمان دلالة لا تعرض فيها للحدث ، وأنها يخبر بها مع دخولها على الأفعال نحو قدوم زيد إذ قدم

---

(١) فى ب : للتبعيض والتعميم .

(٢) الكتاب ١/١١٠ .

(٣) فى ب : بعده فعل ماض .

(٤) ما بين المعقوفين ليس فى الأصل ، وتحدث عن ذلك فى الشرح ، وفى بعض النسخ بعد قوله وللمفاجأة : « وليست حينئذ ظرف مكان ولا زائدة خلافا لبعضهم » . وقال المصنف فى الشرح : المختار عندى الحكم بحرفيتها وإلى ذلك ذهب أبو على فى أحد قوليه » . انظر المساعد ١/٥٠٢ وسيأتى النص عند ابن مالك على اختياره الحكم بحرفيتها وليس فيه « وإلى ذلك ذهب أبو على فى أحد قوليه » وما بين المعقوفين لم يرد أيضا فى نسخة ب .

عمرو ، وأنها تبدل من اسم نحو رأيتك أمس إذ جئت ، وأنها تنون في غير ترنم . ويضاف إليها بلا تأويل نحو[1] ﴿ يومَئذ تُحدِّثُ أخبارَها ﴾ وأنها تقع مفعولا بها نحو قوله تعالى[2] : ﴿ واذكُروا إذ أنتم قليلٌ مُسْتَضعَفونَ في الأرض ﴾ .

ولبنائها سببان كل واحد منهما كاف لو انفرد ؛ أحدهما وضعها على حرفين لا ثالث لهما بوجه .

الثاني لزوم افتقارها إلى جملة أو عِوَض منها وهو التنوين اللاحق في نحو يومئذ وحقّ تنوين العوض أن يكون عوضا من بعض كلمة : كتنوين يُعَيل مصغّر يَعْلَى فإنه عوض من لام الكلمة ، وكتنوين جندل فإنه عوض من ألف جنادَل ، فلما كانت الجُملة التي يضاف إليها إذ بمنزلة الجزء منها ، وحذفت عوملت في التعويض منها معاملة جزء حقيقي ، وفعل بذال « إذ » مع هذا التنوين ما فُعل بهاءصه مع تنوين التنكير فقيل إذٍ كما قيل صَهٍ . وزعم الأخفش أن كسرة إذ كسرة إعراب بالإضافة ، وأظن حامله على ذلك أنه جَعل بناءها ناشئا عن إضافتها إلى الجملة ، فلما زالت من اللفظ صارت معربَه . وردّ بعض النحويين عليه بقول العرب : كان ذلك إذٍ ، بالكسر دون مضاف إلى إذ ، و لم يغفل الأخفش هذا ، بل ذكره وأنشد[3] :

نَهَيْتكَ عن طِلابِكَ أمَّ عَمْرو بعافِيـةٍ وأنت إذٍ صَحِيـــحُ

ثم قال : أراد وأنت حينئذ صحيح ، فحذف المضاف وأبقى الجر . وهذا منه غير مرضيّ لأن المضاف لا يُحذف ويبقى الجر به إلا إذا كان المحذوف معطوفا على مثله كقولهم : ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك[4] و « ما كل بيضاءَ شحمة ، ولا سوداء تمرة » ، فحذف « مثل » المضاف إليه أخيك ، و « كل » المضاف إلى سوداء

---

(١) سورة الزلزلة من الآية ٤ .

(٢) سورة الأنفال من الآية ٢٦ .

(٣) البيت من الوافر . لأبي ذؤيب الهذلي خويلد بن خالد انظر ديوان الهذليين قسم ١ من مقطوعة له . في ابن يعيش ٢٩/٣ وشواهد المغني للسيوطي ٩٢ والمقتصد رقم ٥ والمساعد ٤٩٩/١ ومعاني القرآن للأخفش ٤٨٤/٢ وفيه « بعاقبة » وعقب بقوله « يقول حينئذ فألقى حين وأضمرها » .

(٤) مثل في الميداني ٢٨١/٢ رقم ٣٨٦٨ وله قصة مع هند بنت عوف بن عامر . يضرب في موضع التهمة . والمستقصى ٣٢٨ رقم ١١٩٩ قاله عامر بن ذهل ، في اختلاف أخلاق الناس وأورد البيت :

وكنّا حسبنا كلَّ بيضاءَ شحمةً عشيّةً لاَقَيْنا جُذامَ وحِميرا

لدلالة ما قبلها عليها ؛ وإذ فى البيت المذكور بخلاف ذلك فلا يحكم لها بحكمه . وأيضا فإن حذف المضاف وإعراب المضاف إليه بإعرابه أكثر من حذف المضاف وجرّ المضاف إليه ، ومع أنه أكثر مشروط بعدم صلاحية الباقى لما صلح له المحذوف ، كالقرية بالنسبة إلى الأهل[1] . فلو صلح الباقى لما صلح له المحذوف امتنع الحذف ؛ فلأن يمتنع عند ذلك حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجرورا أحق وأولى .

١٠٠ ب ومعلوم أن « إذ » من قولك حينئذ / صالح لما يصلح له حين ، فلا يجوز فيهما الحذف المذكور كما لا يجوز فى غلام زيد . وأيضا فإن المضاف إلى اذ قد يبنى كقراءة نافع[2] ﴿ وهُم مِن فَزَعٍ يومئذٍ آمنونَ ﴾ ولا علة لبنائِه إلا إضافته إلى مبنى ، فبطل قول من قال إن كسرة إذ كسرة إعراب . ولم أقيد الجملة التى تضاف إليها إذ بكونها اسمية أو فعلية ليشعر بذلك أن للمتكلم أن يضيفها إلى ما شاء منهما . ثم أشرت إلى استقباح تقديم اسم بعدها على فعل ماض نحو كان ذلك إذ زيد قام ، فعُلم أن غير ذلك حسن نحو كان ذلك إذ قام زيد ، وإذ زيد يقوم ، وإذ يقوم زيد ، كل ذلك حسن إذ لا محذور فيه ، بخلاف إذ زيد قام فإنه قبيح ، لأن مدلول إذ وقام من الزمان واحد ، وقد اجتمعا فى كلام فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما سواه ؛ فإن الذى يعد إذ فى جميعه غير موافق لاذ فى مدلولها ، فاستوى اتصالها به وانفصالها عنه .

وتجيء إذ للتعليل كقوله تعالى[3] ﴿ وإذ اعتزلتموهم وما يعْبُدون إلّا الله فأووا إلى الكهْفِ يَنشُرْ لكم رَبُّكم مِن رَحمتِهِ ﴾ وكقوله تعالى[4] : ﴿ وإذْ لَمْ يَهْتدُوا به فسيَقُولونَ هذا إفْكٌ قديمٌ ﴾ . وكقوله تعالى[5] : ﴿ ولَنْ يَنْفَعكم اليومَ إذْ

---

(١) يشير إلى قوله تعالى ﴿ واسْأَلْ القرية ﴾ فإن تقديرها واسأل أهل القرية .

(٢) سورة النمل آية ٨٩ والقراءة « من فزع » منون للكوفيين ، و « يومَئذ » بالفتح للكوفيين ونافع – الإقناع ٧٢١/٢ وفى الاتحاف ٣٤٠ فزع بالتنوين عاصم وحمزة والكسائى وخلف . وفتح الميم من يومئذ نافع وعاصم وحمزة والكسائى وأبو جعفر وخلف ؛ فالفتحة بناء لإضافته إلى غير متمكن ، وعلى قراءة أبى عمرو ومن تبعه الميم مكسورة بكسرة إعراب لإضافة فزع إليه .

(٣) سورة الكهف . آية ١٦ .

(٤) سورة الأحقاف من الآية ١١ .

(٥) سورة الزخرف من الآية ٣٩ .

ظَلَمْتم ﴾ . ومثله قول الشاعر[1] :

فأصْبَحوا قد أعادَ اللهُ نِعْمتهم　　إذْ هُمْ قُرِيشٌ وإذ ما مثلَهُمْ بَشَرُ

وأشار إليها سيبويه[2] فقال فى باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره فى غير الأمر والنهى إنَّ أنْ فى قولهم : أمّا أنْتَ مُنطلِقا انطلقتُ بمعنى إذ ، وإذ بمعنى أنْ إلا أن إذ لا يحذف فيها الفعل ، وأما لا يذكر بعدها الفعل المضمر . هذا نصه .

وتجيء إذ أيضا للمفاجأة كقول عمر رضى الله عنه[3] : « بَيْنما نحن عندَ رسول الله ﷺ إذْ طَلَعَ علينا رجلٌ » فهذا مثال وقوعها بعد بينما . ومثله قول الشاعر[4] :

بَـيْنما هُـنَّ بـالأَراكِ معًـا　　إذْ أتى راكبٌ على جَمَلِـهْ

ومثله[5] :

استَقْدر اللهَ خيرا وارضينَّ به　　فبينما العُسْرُ إذ دارتْ مياسِيرُ

ومثال تركها قول الشاعر[6] :

بَيْنـا نحنْ نَرْقُبُـه أتانـا　　معلِّـقَ وفْضَة وزنَـادَ راعـى

وتركها أقيس ؛ لأن المعنى المستفاد معها مستفاد بتركها ، وكلاهما مرويّ عن العرب نثرا ونظما . وكان الأصمعى يؤثر تركها على ذكرها . وحكى السيرافى أن

---

(١) البيت من البسيط . فى الكتاب ٢٩/١ للفرزدق . والدرر ١٨٨/١ والمساعد ٢٨١/١ وعجزه فى ٥٠١/١ وشرح ديوانه ٢٢٣/١ .

(٢) الكتاب ١٤٨/١ بتصرف .

(٣) الحديث فى صحيح مسلم ١٣٣/٢ .

(٤) البيت من الخفيف . لجميل . فى ديوانه – ط المكتبة الثقافية ببيروت – ص ٨٥ وفى المساعد ٥٠٣/١ : بينا نحن .

(٥) البيت من البسيط . لحريث بن جبلة . فى الكتاب ١٥٨/٢ وشواهد المغنى للسيوطى ٨٦ وبعده :

حتّى إذا لم يكن إلّا تذكّره　　والدهر أيّتمَا حالٍ دهاريـرُ

والدرر ١٧٣/١ له أو لعتير بن لبيد العذرى ، وفى ١٧٨/١ .

(٦) البيت من الوافر . جاء على الخرم ، فى الكتاب ٨٧/١ وفيه : نطلبه مكان نرقبه . نسب لنصيب ، ولرجل من قيس عيلان . وابن يعيش ٩٧/٤ والدرر ١٧٨/١ والمساعد ٥٠٢/١ وفيه : فبينا : والوفضة الكنانة ونصب زناد على موضع الوفضة لأن المعنى يعلق وفضة وزناد راعى .

بعضهم يجعلها ظرف مكان ، وأن بعضهم يجعلها زائدة والمختار عندى الحكم بحرفيّتها . وقد حدث ل « بَيْن » إذ قيل فيها : بينما الاختصاص بالزمان والظرفية والإضافة إلى الجمل . وقد تضاف بينا إلى مصدر كقوله[1] :

بَيْنا تعنّقه الكماة وروغه يومًا أُتِيحَ له كمِىّ سَلْفَـعُ

ويروى تعنّقه بالرفع على الابتداء والخبر محذوف .

ص : ومنها إذا للوقت المستقبل مضمنة معنى الشرط غالبا ، لكنها لِما يُتيقن كونُه أرجحُ بخلاف إنْ ، فلذلك لم تجزم إلا فى شعر ، وربما وقعت موقع إذ ، وإذ موقعها ، وتضاف أبدا إلى جملة مصدّرة بفعل ظاهر أو مقدر قبل اسم يليه فعل ، وقد تُغنى ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقا للأخفش . وقد تفارقها الظرفية مفعولا بها أو مجرورة بحتى[2] ، وتدل على المفاجأة حرفا لا ظرف زمان خلافا للزجاج ولا ظرف مكان خلافا للمبرد ، ولا يليها فى المفاجأة إلا جملة اسمية . وقد تقع بعد بينا وبينما ».

ش : يدل على اسمية إذا أن فيها ما فى إذ من الدلالة على الزمان دون تعرّض لحدَث ، ومن الإخبار بها مع دخولها على الأفعال نحو قولك : راحة المؤمن إذا دخل الجنة . ومن وقوعها بدلا من اسم صريح نحو أكرمك الله[3] غدا إذا جئتنى . ومن وقوعها مفعولا به كقول النبى ﷺ لعائشة رضى الله عنها[4] : « إنى لأعلم إذا كنت عنّى راضية ، وإذا كنت علىّ غَضبَى » وانفردت بدخول حتى الجارة عليها كقوله تعالى :[5] ﴿ حتَّى إذا جاءُوها ﴾ كما انفردَ « إذْ » بلحاق التنوين والإضافة إليها .

---

(١) البيت من الكامل . فى ابن يعيش ٩٩/٤ والدرر ١٧٩/١ وفى المساعد ٥٠٤/١ وصدره فى الهمع ٢١١/١ وفيهما : تعانقه . لأبى ذؤيب الهذلى . وديوان الهذليين ١٨/١ .

(٢) فى ب : « بحتى أو مبتدأة » و لم يمثل للمبتدأة فى الشرح .

(٣) لفظ الجلالة ليس فى ب .

(٤) الحديث فى صحيح مسلم ٢٩٥/٤٤ والبخارى ٤٧/٧ « وإنى لأعلم إذا كنت عنى راضية فإنك تقولين لا ورب محمد ، وإذا كنت غضبى قلت لا ورب إبراهيم . قال : قالت أجل والله يا رسول الله ما أهجر إلا اسمك » عن عائشة .

(٥) سورة الزمر من الآية ٧١ .

وإلى الحديث والآية أشرت بقولى : « وقد تفارقها الظرفية مفعولا بها أو مجرورة بحتى » وأكثر وقوع « إذا » مضمنة معنى الشرط ولذلك تقع الفاء بعدها على حدّ وقوعها بعد إنْ كقوله تعالى[1] ﴿ إذا لقيتُم فِئةً فاثْبتُوا ﴾ ولذلك أيضا كثر وقوع الفعل بعدها ماضى اللفظ مستقبل المعنى نحو إذا جئتنى أكرمك . ولو جعلت مكان إذا حينا أو غيره قاصدا للاستقبال لم يجز أن تأتى بلفظ الماضى . وكان مقتضى تضمنها معنى الشرط أن يجزم بها ، لكن منع من ذلك ثلاثة أمور :

أحدها أن تضمنها معنى الشرط ليس بلازم ، فإنها قد تتجرد منه كقوله تعالى[2] : ﴿ ويَقولُ الإنسانُ أئذا / مامتُّ لَسوفَ أُخْرَجُ حَيًا ﴾ وقوله تعالى[3] ﴿ والنَّجْمِ إذا هَوَى ﴾ وقد تتجرد من الظرفية مع تجردها من الشرط نحو إننى لأعلم إذا كنت عنى راضية . الثانى أنها مضافة إلى ما يليها والمضاف يقتضى جرّا لا جزْما . وإذا جُزم بها فى الشعر فليست مضافة إلى الجملة ، وبناؤها حينئذ لتضمنها معنى إنْ . الثالث أن ما يليها متيقّن الكون أو فى حكم المتيقن نحو آتيك إذا انتصف النهارُ ، وأجيئُك إذا دعوتنى ، بخلاف ما يلى إنْ فإنّ كونه وعدم كونه لا رجحانَ لأحدهما على الآخر ، فلما خالفتها إذا لم يُجزم بها إلا فى الشعر . وإنما جاز أن يُجزم بها فى الشعر لأن فيها ما فى إنْ من ربْط جملة بجملة وإن لم يكن ذلك لها لازما . ومن الجزم بها قول الشاعر[4] :

تَرْفَعُ لى خِنْدفٌ ، واللهُ يَرفعُ لى ‏ ‏ ‏ ‏ نارًا إذا خَمدتْ نيرانُهم تَقِدِ

ومثله[5] :

استَغْنِ ما أغناكَ ربُّكَ بالغِنَى ‏ ‏ ‏ ‏ وإذا تُصِبْـكَ خَصاصةٌ فتَجَمَّل

ومثله[6] :

---

(١) سورة الأنفال من الآية ٤٥ .

(٢) سورة مريم آية ٦٦ .

(٣) سورة النجم آية ١ .

(٤) البيت من البسيط . للفرزدق . فى الكتاب ٤٣٤/١ والأشمونى ٩/٤ وشرح ديوانه ٢١٦/١ .

(٥) البيت من الكامل . لعبد قيس خفاف بن عمرو . فى شواهد المغنى للسيوطى ٩٥ والدرر ١٧٣/١ ويروى فتحمل بالحاء ، وفيه : واستغن ، بالواو . وفى الأشمونى ٩/٤ أنشده الفراء . وفى أمالى المرتضى ٤٩/٢ لحارثة بن بدر .

(٦) البيت من الكامل . للنمر بن تولب . فى شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٩٤/١ والمساعد ٥٠٦/١ وديوانه ٤٤ .

وإذا تُصبكَ خَصاصةٌ فارْجُ الغِنى وإلى الذى يُعْطِى الرغائِبَ فارْغَبِ

وقد يراد بها المضى فتقع موقع إذ كقوله تعالى[١] ﴿ ما عَلى المُحْسنينَ مِن سبيل واللهُ غفورٌ رحيمٌ * وَلَا على الذينَ إذا ما أَتَوْكَ لتَحْمِلَهم قلْتَ لا أجِدُ ما أحْمِلكم عليه ﴾ وكقوله تعالى[٢] : ﴿ وإذا رأوا تجارةً أو لَهْوًا انفضُّوا إليها ﴾ . ومن ذلك قول الشاعر[٣] :

حَلَلتُ بها وِتْرِى وأدركْتُ ثُؤْرَتِى إذا ما تَناسَى ذَحْلَهُ كلُّ [غَيْهَبِ]

ومثله قول الآخر[٤] :

ماذاقَ بُـؤْسَ مَعيشةٍ ونَعيمَهـا فيما مَضَى أحدٌ إذا لم يَعْشَقِ

وقد تقع إذ موقع إذا كقوله تعالى[٥] : ﴿ يَومَ يَجْمَعُ اللهُ الرُسُلَ فيقولُ ماذا أجِبْتُم قالوا لا علْمَ لنا إنكَ أنت عَلَّامُ الغُيوبِ * إذ قال اللهُ يا عيسَى ﴾ فإذ هذه بدل من يوم يجمع (ويوم يجمع)[٦] مستقبل المعنى فيتعين كون المبدل منه مثله فى الاستقبال . ومثله قوله تعالى[٧] : ﴿ فسَوف يعلمونَ إذ الأغلالُ فى أعناقِهم ﴾

---

(١) سورة التوبة . آية ٩١ ، ٩٢ .

(٢) سورة الجمعة . آية ١١ .

(٣) البيت من الطويل . لمقيس بن صبابة فى قصة ردّته وقد أمر الرسول بقتله يوم فتح مكة وهو متعلق بالكعبة . ففى البحر ٣٢٦/٣ :

حللت به وترى وأدركت ثؤرتى وكنت إلى الأوثان أول راجع

وقبله :

قتلت به فهرا وحملت عقله سراة بنى النجار أرباب فارع

وأما بيت النص فهو للشويعر محمد بن حمران الجعفى – جاهلى – فى ديوان الأدب ٣٩/٢ : قتلت به ثأرى ، وفى التهذيب الجزء الأول . وقافيته لم تأت فى النصّ وهو « كل غَيْهَب » وإنما وردت فى نسخة المغرب . ويروى عيهب ويروى خلت به ، والغيهب الضعيف عن وتره .

(٤) البيت من الكامل . لأبى طالب الرقى . وفى معجم الشواهد أنه فى سر الصناعة ٢٦٣ و لم أجده فيها . وهو فى الحماسة البصرية ٢٢٦/٢ للكميت بن معروف وإنما هو للكميت بن زيد الأسدى فى ديوانه ٢٥٨/١ .

(٥) سورة المائدة . آية ١٠٩ ، ١١٠ .

(٦) ما بين القوسين عن ب وذلك أوضح .

(٧) سورة غافر . آية ٧٠ ، ٧١ .

ومثله قوله تعالى ﴿ يومئذ ﴾ و[1] ﴿ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ ﴾ . ومن وقوع إذ موقع إذا قول الشاعر[2] :

مَتَى ينالُ الفتَى اليقظانُ حاجتَه ... إذ المُقامُ بأرْضِ اللَّهْو والغَزَل

ولا يليها عند سيبويه إلا فعل ومعمول فعل ، فإن كان اسما مرفوعا وجب عنده أن يرفع بفعل مقدر موافق لفعل ظاهر بعده كقوله تعالى[3] : ﴿ إذا الشمسُ كُوِّرتْ * وإذا النجومُ انكدَرَتْ ﴾ فالشمس مرفوع بكُوِّرتْ مضمرا ، والنجوم مرفوع بانكدرتْ مضمرا وكذا ما أشبههما ، لا يجيز سيبويه غير ذلك . واختار الأخفش ما أوجبه سيبويه ، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد إذا مبتدأ ، وبقوله أقول ، لأن طلب إذا للفعل ليس كطلب إنْ ، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام ، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد إذا . ولذلك جاز أن يقال إذا الرجل فى المسجد فظُنّ به خيرا . ومنه قول الشاعر[4] :

إذا باهليٌّ تَحْتَه حَنْظَلِيّةٌ ... لهُ وَلَدٌ منها فذاكَ المُذَرَّعُ

فجعل بعد الاسم الذى ولى إذا ظَرفا واستغنى به عن الفعل ، ولا يفعل ذلك بمختص بالفعل . ومما يدل على صحة مذهب الأخفش قول الشاعر[5] :

فأمْهلَه حتّى إذا أنْ كأنَّه ... مُعاطِى يَدٍ فى لُجّة الماءِ غامِرُ

فأوْلَى إذا أنْ الزائدة وبعدها جملة اسمية ، ولا يفعل ذلك[6] بما هو مختص بالفعل ، وأنشد ابنُ جنىّ لضيغم الأسدىّ[7] :

إذا هو لم يَخَفْنى فى ابن عمِّى ... وإنْ لم ألقَهُ الرجلُ الظلومُ

---

(١) سورة القصص . آية ٨٧ .

(٢) البيت من البسيط . ولم أقف عليه . وفى ب : إذا أقام .

(٣) سورة التكوير . آية ١ ، ٢ .

(٤) البيت من الطويل . للفرزدق . فى شواهد المغنى للسيوطى ٩٤ والدرر ١/١٧٤ والمساعد ١/٥٠٨ وشروح ديوانه ٢/٥١٤ . والمذرّع الذى أمه أشرف من أبيه .

(٥) البيت من الطويل . لأوس بن حجر . فى شواهد المغنى للسيوطى ٤٢ والدرر ٢/١٢ .

(٦) فى ب .

(٧) البيت من الوافر . لضيغم كما فى الخصائص ١/١٠٤ .

وقال : فى هذا دليل على جواز[1] ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء ، لأن هو مضمر الأمر والشأن وضمير الشأن لا يرتفع بفعل يفسره ما بعده . قلت ومثل ما أنشده ابن جنى قول الآخر[2] :

وأنتَ امرؤٌ جَلْط إذا هى أرسلت يمينُك شيئا أمسكَتْه شِمالُكا

لأن هى ضمير القصة .

ولما أنهيت الكلام على « إذا » الدالة على زمن مستقبل أخذت فى الكلام على « إذا » المفاجأة ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى[3] : ﴿ ثُمَّ إذا دَعاكم دَعْوةً مِن الأرضِ إذا أنتم تَخْرُجونَ ﴾ فالأولى الدالة على وقت الاستقبال ، والثانية الدالة على المفاجَأة . وهى عند المبرد والسيرافى ظرف مكان ، وعند الزجاج وأبى على الشلوبين ظرف زمان حاضر ، وهذا هو ظاهر قول سيبويه ، فإنه قال حين قصدها[4] :

وتكون للشىء توافقه فى حال أنت فيها ، وذلك قولك مررت به فإذا زيد قائم . هذا نصه . وروى عن الأخفش أنها حرف دال على المفاجأة وهو الصحيح عندى ويدل على صحته ثمانية أوجه :

١٠١ ب أحدها أنها كلمة تدَلّ / على معنى فى غيرها غير صالحة لشىء من علامات الأسماء والأفعال .

الثانى أنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين ، وذلك لا يوجد إلا فى الحروف كلكن وحتى الابتدائية . الثالث أنها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال ولا يكون ذلك إلا فى الحروف . الرابع أنها لو كانت ظرفا لم يختلف من حكم بظرفيتها فى كونها مكانية أو زمانية ؛ إذ ليس فى الظروف ما هو كذلك . الخامس أنها لو كانت ظرفا لم تربط بين جملة الشرط والجزاء فى نحو[5] ﴿ وإنْ تُصِبْهم سَيِّئةٌ بما قَدَّمَتْ أَيْدِيهم إذا هم يَقْنطُونَ ﴾ إذ لا تكون كذلك إلا حرفا . السادس أنها لو

---

(١) كلمة جواز ليست فى ب .

(٢) البيت من الطويل و لم أقف عليه . والجلط : القليل الحياء .

(٣) سورة الروم من الآية ٢٥ .

(٤) الكتاب ٣١١/٢ .

(٥) سورة الروم من الآية ٣٦ .

كانت ظرفا فالواجب اقترانها بالفاء إذا صدر بها جواب الشرط ، فإن ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب نحو إنْ تقم فحينئذ أقوم ، فإنْ لم تقم فعند مقامك أقوم . السابع أنها لو كانت ظرفا لأغنت عن خبر ما بعدها ، ولكثر نصب ما بعده على الحال كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها ، كقولك عندى زيد مقيما وهناك بشرٌ جالسا ، والاستعمال فى نحو مررت فإذا زيد قائم بخلاف ذلك . الثامن أنها لو كانت ظرفا لم تقع بعدها إنّ المكسورة غير مقترنة بالفاء كما لا تقع بعد سائر الظروف نحو عندى أنك فاضل ، وأمر إنّ بعد إذا المفاجأة بخلاف ذلك كقوله[1] :

إذا إنَّه عبُد القَفا واللَّهـازم

فتعيّن الاعتراف بثبوت الحرفية وانتفاء الظرفية . ومثال وُقوعها بَعَد بَيْنا قول الشاعر[2] :

وبَيْنا نَسوسُ الناسَ والأمْرُ أمْرُنا إذا نحن فيهم سُوقةٌ نَتَنَصَّفُ

ومثال وقوعها بعد بينما قول الآخر[3] :

بَيْنما المرْءُ فى فُنون الأمانِــى إذا زائِــرُ المَنُــونِ مُوافِــى

ص : ومنها مُذ ومُنذ وهى الأصل . وقد تكسر ميمهما ويضافان إلى جملة مصرّح بجزأيها أو محذوف فعلها بشرط كون الفاعل وقتا يجاب به متى أو كم . وقد يجران الوقت أو ما يستفهم به عنه حرفين بمعنى من إنْ صلح جوابا لمتى ، وإلّا فبمعنى فى[4] . وقد يُغنى عن جواب متى فى الحالين مصدر معيّن الزمان أو أنّ وصلتها ، وليسا قبل المرفوع مبتدأين بل ظرفين خلافا للبصريين . وسكون دال مُذ قبل

---

(١) البيت من الطويل . وصدره : وكُنتُ أُرى زيدا كما قيل سيدا – وهو فى المساعد ١/٥١٠ وشواهد ابن عقيل ٧٢ واللهازم طرف الحلقوم الأعلى وعظم ناتىء فى اللحم تحت الأذن . وأُرى : أظن : روى إنه وأنه فمن كسر جعلها جملة كاملة مذكورا طرفاها . ومَن فتح جعلها وما بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف ، أى فإذا عبوديته حاصلة .

(٢) البيت من الطويل . لحُرْقة بنت النعمان بن المنذر . فى الدرر ١/١٧٨ وشواهد المغنى للسيوطى ٢٤٦ والمساعد ١/٥٠٤ وبصائر ذوى التمييز ٥/٧٣ .

(٣) البيت من الخفيف . فى المساعد ١/٥١١ وفيه : رائد المنون .

(٤) زاد فى ب : « أو بمعنى من وإلى معا » .

متحرك أعرف من ضمها ، وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها » .

ش : مُنذُ أصل مُذْ بدليلين : أحدهما أن ذال مذ تضم لملاقاة ساكن كما يفعل بميم هم وليس ذلك إلا لأن أصلها منذُ ، بالضم ، فرُوجِع بها الأصل حين احتيج إلى تحريكها فقيل لم أره مُذ الجمعة ، كما روجع الأصل فى نحوهمُ القوم ، ولو لم يكن الأصلى الضم لقِيل مذِ الجمعة كما قيل « قُمِ الليلَ » وقد يقال[1] :

وهُمِ القضاةْ ومنهُمِ الحكّامُ .

والثانى أن « بنى غنىّ » يضمون الذال قبل متحرك باعتبار أن النون محذوفة لفظا لانية . فلو لم يكن الأصل منذ لم يصح هذا الاعتبار . ونظير هذا قولهم فى لدن وقط بضم الدال والطاء بعد الحذف على تقدير ثبوت المحذوف . وبنو سليم يقولون مِنْذ ومِذ بكسر الميم .

وهما اسمان فى موضع ، وحرفا جرّ فى موضَع ، ويتعيّن اسميتهما إن وليهما مرفوع أو جملة تامة ، وتتعيّن حرفيتهما إن وليهما مجرور ، ويجوز الأمران قبل أنّ وصلتها . وإذا وَليهما جملة تامة فهما عند سيبويه ظرفان مضافان إليها فإنه قال فى باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء[2] : ومما يضاف أيضا (إلى) الفعل (مذ)[3] فى قولهم ما رأيته مذ كان عندى ومنذ جاءنى : وقال ابن خروف فى الشرح : وأما مذ ومنذ فمن الظروف . وهما مضافان إلى الفعل[4] عنده لا على حذف مضاف ، ولولا ذلك لم يدخلهما فى الباب . وقول السيرافى موافق لقوله ، فمن زعم خلاف ذلك فقد خالف سيبويه بما لا دليل عليه .

وزعم الأكثرون أن الواقع منهما قبل مرفوع مبتدأ بمعنى أول المدة فى مثل لم أره

---

(١) البيت من الكامل . وصدره : فهمُ بطانتهُم وهمْ وزراؤهم – فى الخصائص ١٣٢/٣ وسر الصناعة ٥٥٨/٢ ، ٥٥٩ أنشده الكوفيون . وكسر الميم من رواية الفراء فقد ذكر أنها لغة سمعها من بعض بنى سليم . وأوجب طرحها ابن جنى ، ومنع من القياس عليها .

(٢) العبارة فى ا من الأفعال والأسماء والتصويب عن ب وعن الكتاب ٤٦٠/١ ونصه . « ومما يضاف إلى الفعل أيضا قولك ما رأيته منذ كان عندى ومذجاءنى » .

(٣) جاء فى ا أيضا الفعل فى . والتصويب عن ب .

(٤) جاء فى ب بعد كلمة « الفعل » : وهما مضافان عنده لا ....

مذ الجمعة ، وبمعنى جميعها فى مثل لم أره مذ يومان ، وما بعده خبر ، والصحيح عندى أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها ، والتقدير : مذ كان يوم الجمعة ومذ كان يومان ، وهو قول المحققين من الكوفيين . وإنما اخترته لأن فيه إجراء مذ ومنذ فى الأسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى فهو أولَى من اختلاف الاستعمال ، وفيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوغ إن ادُّعى التنكير ، ومن تعريف غير معتاد إن ادُّعِى التعريف . وفيه أيضا تخلّص من جعل جملتين فى حكم جملة واحدة من غير رابط / ظاهر ولا مقدر .

١٠٢ ب

ويعامل المصدر المعين زمانه بعد مذ ومنذ معاملة الزمان المعين فى الرفع والجر فيقال ما رأيته مذ قدوم زيد ، والأصل مذ زمن قدومِ زيد ، ومنذ زمان قدوم زيد ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، كما فعل فى غير هذا المكان . وأجاز ابن كيسان أن يقال منذ جئت زيد غائب ، كما يقال حين جئت زيد غائب . وقد يجران المستفهم به عن الوقت نحو مذ متى رأيته ومذ كم فقدته ؟ وقد تقع أنّ وصلتها بعد مذ فيحكم لموضعها بما حكم للفظ المصدر لأنها مؤولة بمصدر . ومثال الإضافة إلى جملة مصرّح بجزأيها قول الشاعر[1] :

ما زال مذ عقدتْ يداه إزارَه ... فسَما فأدرَكَ خمْسَةَ الأشْبار
يُدْنى خَوافِقَ من خَوافق تَلْتقِى ... فى ظِلّ مُعْتَرَكِ العَجاجِ مُثَارِ

ومنه قول الآخر[2] فى منذ :

قالت أمامةُ ما لجِسْمك شاحِبا ... منذُ ابتُذلْتَ ومثل مالك يَنْفَعُ

ومثله قول الآخر فى الجملة الاسمية[3] :

---

(١) البيتان من الكامل . للفرزدق . فى المقتضب ٢/١٧٤ والدرر ١/١٨٥ وشطر الأول فى الهمع ١/٢١٦ وفى شواهد المغنى للسيوطى ٢٥٦ ، ٢٥٧ وفيه :

يُدنِى كتائب من كتائبَ تلتقى ... للطعـن يـوم تجاول وغـوار

وفى شرح ديوانه ١/٣٧٦ .

(٢) البيت من الكامل . لأبى ذؤيب . فى الدرر ١/١٨٥ وعجزه فى الهمع ١/٢١٦ وديوان الهذليين ١/٢ .

(٣) البيت من الطويل . للكميت بن معروف . كما فى الكتاب ١/٢٣٩ . وفى المساعد ١/٥١٢ والتكملة ٩٠ =

وما زلْتُ مَحمولا عليَّ ضَغِينةٌ ومُضْطِلِعَ الأضْغانِ مُذ أنا يافِعُ

وروى الكوفيون مذ ومِنذ بكسر الميم وجعلوا ذلك حجة على تركيبها من « مِنْ » و « ذو » الطائية ؛ ولا حجة فيه لأن الأصل عدم التركيب . وإذا ولى مذ ساكن ضمت ذالها كقولك لم أر فلانا مذُ اليوم لأن أصلها منذ ، محرك لا لتقَاء الساكنين ومضموم للإتباع ، فلما حذفت النون سكنت الذال لئلا يلتقى فى الوصل ساكنان ، وكان أولى الحركات بها الضمة لأنها حركتها قبل أن تحذف النون . وبعض العرب يقولون مذِ اليوم بالكسر على أصل التقاء الساكنين . وقد تقدم الكلام على ذلك .

ص : ومنها الآن لوقت حضر جميعه أو بعضه ، وظرفيته غالبة لا لازمة ؛ وبنى لتضمنه معنى الإشارة أو لشبه الحرف فى ملازمة لفظ واحد . وقد يعرب على رأى . وليس منقولا من فِعْل خلافا للفراء » .

ش : مسمَّى الآن الوقت الحاضر جميعه كوقت فعل الإنشاء حال النطق به أو الحاضر بعضه كقوله تعالى[1] : ﴿ فمَن يَسْتَمِعْ الآنَ يَجِدْ له شهابا رَصَدا ﴾ وكقوله تعالى[2] : ﴿ الآنَ خَفَّفَ اللهُ عنكم ﴾ وكقول النبى ﷺ[3] : « تَصَدَّقوا فيُوشِكُ الرجلُ أنْ يَمشى بصدقته فيقول الذى أُعطيها لو جئتنا بالأمس لأخذتها ، وأما الآن فلا حاجةَ لى بها » ومثله قول على رضى الله عنه[4] « كان ذلك والإسلام قُلٌّ ، فأما الآنَ فقد اتّسعَ نِطاقُ الإسلام فامرؤ وما اختار » ومثله قول الشاعر[5] :

= وعجزه فى الهمع ٢١٦/١ واليافع : الغلام الذى ناهز الحلم .

(١) سورة الجنّ . آية ٩ .

(٢) سورة الأنفال من الآية ٦٦ وأكمل فى ب « وعلم أن فيكم ضعفا » .

(٣) الحديث فى صحيح مسلم ٤٧/١٧ وصحيح البخارى ١٣٥/٢ « تصدقوا فإنه يأتى عليكم زمان يمشى الرجل بصدقته فلا يجد من يقبلها ، يقول الرجل لو جئت بها بالأمس لقبلتها فأما اليوم فلا حاجة لى بها » وفى ١٣٨/٢ « تصدقوا فسيأتى عليكم زمان يمشى الرجل بصدقته فيقول الرجل لو جئت بها بالأمس لقبلتها منك وأما اليوم فلا حاجة لى فيها .

(٤) قال ذلك حينما سئل عن الحديث « غيّروا الشيب ولا تشبّهوا باليهود » وعبارته : « إنما قال ﷺ وآله ذلك والدين قلّ .... نطاقه وضرب بجرانه فامرؤ وما اختار » نهج البلاغة ١٤١/٢ والحديث صحيح فى الجامع الصغير – الألبانى – عن الشيب مجلد ٧٦٦/٢ رقم ٤١٦٧ .

(٥) البيت من الطويل . ولم أقف عليه .

فلو أنها إحْدَى يَدِىَّ رُزِئْتُها ولكِن يدِى ماتتْ على إثرها يَدِى

وليست ظرفيته بلازمة ، بل وقوعه ظرفا أكثر من وقوعه غير ظرف ، كقول النبى ﷺ وقد سمع وجْبَة[1] : « هذا حجر قد رُمِىَ به فى النار منذ سبعين خريفا فهو يهوى فى النار . الآن حين انتهى إلى قعرها » . فالآن هنا فى موضع رفع بالابتداء وحين انتهى خبره . وهو مبنى لإضافته إلى جملة مصدرة بفعل ماض . ومن وقوع الآن غير ظرف قول الشاعر[2] :

أإلى الآنَ لا يَبين ارعــوا ؤكَ بعدَ المشيبِ عن ذا التصابى

وبُنى لتضمنه معنى الإشارة ، فإن معنى قولك أفعل الآن : أفعل فى هذا الوقت . وجائز أن يقال بُنى لشبهه بالحروف فى ملازمة لفظ واحد ، فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يُصغّر ، بخلاف حين ووقت وزمان ومدة . وقيل بُنى لتضمن معنى حَرف التعريف والحرف الموجود غير معتدّ به .

وضعف هذا القول بيّن ؛ لأن تضمين اسم معنى اختصارٌ ينافى زيادة ما لا يعتدّ به ، هذا مع كون المزيد غير المضمن معناه فكيف إذا كان إياه !

وجعل الزمخشرى سبب بنائه وقوعه فى أول أحواله بالألف واللام ؛ لأن حق الاسم فى أول أحواله التجرد منهما ثم يعرض تعريفه فيلحقانه كقولك مررت برجل فأكرمنى الرجلُ ، فلما وقع الآن فى أول أحواله بالألف واللام خالف الأسماء وأشبه الحروف . ولو كان هذا سبب بنائه لبنى الجماء الغفير واللات ونحوهما مما وقع فى أول أحواله بالألف واللام . ولو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحروف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره ، وعدم ذلك مجمع عليه فوجب اطراح ما أفضى إليه .

---

(١) الحديث فى رياض الصالحين ١٨/٤ عن أبى هريرة : « كنا مع رسول الله ﷺ إذ سمع وَجْبَةً فقال هل تدرون ما هذا ؟ قلنا الله ورسوله أعلم قال : هذا حجر قد رُمِى به فى النار منذ سبعين خريفا فهو يهوى إلى النار . الآن حين انتهى إلى قعرها فسمعتم وجبتها » . فالآن غير ظرف بل وقع مبتدأ خبره حين انتهى .

(٢) البيت من الخفيف . نسب لعمر بن أبى ربيعة ، ولم أجده فى شرح ديوانه مع وجود ما يليق بالقافية . فى الدرر ١٧٤/١ وفيه : .... ارعواء لك ... والهمع ٢٠٧/١ والمساعد ٥١٦/١ .

وزعم بعض النحويين أن بعض العرب يُعرب الآن ، واحتجّ على ذلك بقول الشاعر[1] :

كأنهمـا مِـلآنِ لم يَتَغَيَّـرا   وقد مرّ للدارَيْنِ من بعدنا عصر

١٠٢ ب أراد من الآن . فحذف نون من لا لتقاء / الساكنين كقول الآخر[2] :

لَيْسَ بَيْن الحيّ والميْت سَبَبْ   إنّما للحيّ ملْمَيْت الـنَصبْ

وكسر نون الآن لدخول مِن عليها ، فعلم أن الآن عند هذا الشاعر معربة . قلت : وفى الاستدلال بهذا ضعف لاحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء ، ويكون فى بناء الآن لغتان بالفتح والكسر كما فى « شتّانَ » إلا أن الفتح أكثر وأشهر . وزعم الفراء أن الآن منقول من آنَ بمعنى حانَ ثم استصحب فيه الفتحة التى كانت فيه إذ كان فعلا ، وجعله نظير[3] : « أعييتنى مِن شَبَّ إلى دَبَّ » ونظير قوله ﷺ[4] : « وأنهاكم عن قيل وقال » ولو كان الآن مثل هذه لم تدخل عليه الألف واللام كما لا يدخلان عليهما ، ولاشتهر فيه الإعراب والبناء كما اشتهرا فيهما ، فإنه يقال « من شُبٍّ إلى دُبٍّ » ، وعن قيلٍ وقالٍ ، كما قيل من شبَّ إلى دَبَّ ، وعن قيلَ وقالَ .

ص : ومنها قط للوقت الماضى عموما ويقابله عَوْضُ ويختصّان بالنفى . وربما

---

(١) البيت من الطويل . لأبى صخر الهذلى . فى الدرر ١٧٥/١ وشذور الذهب ٢٨ والمساعد ٥١٦/١ وقبله فى الشذور .

لسلمى بذات الخال دار عرفتها   وأخرى بذات الجِزع آياتها سطر

(٢) البيت من الرمل . فى شرح الكافية الشافية ٢٠٠٩/٤ .

(٣) مثل فى الميدانى ٧/٢ رقم ٢٣٩٦ ، رقم ١٣٩٦ من شبَّ إلى دُبَّ ومن شُبّ جعله بمنزلة اسم لدخول من عليه ومن فتح حكاه . وأمثال أبى عبيد ١٢٢ رقم ٣١٧ والمستقصى رقم ١٠٦٨ بضمهما وفتحهما ، والتنوين ، يعنى من الصبا إلى الهرم . قال :

يا ضل سعيك ما صنعت بما   جمّعت من شبٍّ إلى دُبِّ

(٤) الحديث فى رياض الصالحين ١٦٢ فى تحريم الكثير من الأشياء ، وفيه جاء : « وكره لكم قيل وقال ، وكثرة السؤال .... » وفى ص ٦٤٠ عن أبى هريرة أن الرسول قال : « إن الله تعالى يرضى لكم ثلاثا ويكره لكم ثلاثا ... ويكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال ... » رواه مسلم . صحيح مسلم ٣٠٨/٣٠ ، ٣٠٩/٣١ والبخارى ١٢٤/٨ وكان ينهى عن قيل وقال وانظر ١٥٣/٢٥ .

استُغنى[1] قط دونه لفظا ومعنى ، أو لفظا لا معنى . وقد ترد عوضُ للمضىّ ، وقد تضاف إلى العائضَيْن أو يضاف إليه فيعرب . ويقال قَطُّ وقُطّ وقَطِ وقَطْ[2] . وعوضُ وعوِضَ .

ش : إذا قصد عموم وقت الفعل الماضى المنفى جىء بعد نفى الفعل بقَطُ أو قطِ أو قطْ ، وإن قصد ذلك فى الاستقبال جىء بعد نفى الفعل بعَوْضُ أو عوْضِ أو عوضَ ، قال الشاعر[3] :

يَرضى الخليطُ ويَرضَى الجارُ منزلَه ولا يُرَى عَوْضُ صَلْدا يَرصدُ العِلَلا

وقد يضاف أو يضاف إليه فيعرب بإضافته كقولهم : لا أفعل ذلك[4] : « عوض العائضين » أى دهر الداهرين ، والإضافة إليه كقول الشاعر[5] :

ولولا نبلُ عوْضٍ فى خُظُبّـاىَ فأَوْصَالِـى

وقد تقع عوض موقع قط كقول الشاعر[6] :

فلم أَرَ عاما عوضُ أكثرَ هالِكا ووجهَ غُلام يُشْتَرى وغُلَامَهْ

وقد يقع قط مع فعل[7] غير منفىّ لفظا ولا معنى كقول بعض الصحابة رضى الله عنهم[8] : « قَصَرنا بالصلاة مع النبى ﷺ أكثر ما كنّا قط وآمنه » . وقد يخلو من

---

(١) فى ب : استعمل .

(٢) راجع القاموس المحيط – قط – وفى ب : « قطِ وقطُ وعَوِضُ وعوضَ » وفى الشرح : « بقطُ أو قطِ أو قطْ أو قط » .

(٣) البيت من البسيط . لجابر بن رألان السنبسى . فى تاج العروس ج ٤٤٧/١٨ طبع الكويت .

(٤) مثل فى أمثال أبى عبيد ٣٨٣ رقم ١٣٢٤ وذكر معه « لا أفعله دهر الداهرين » وفى المستقصى ٢٤٤ رقم ٨٣١ .

(٥) البيت من مجزوء الهزج . للفند الزمانى . فى الدرر ١٨٣/١ والهمع ٢١٣/١ والمساعد ٥١٨/١ وبعده :
لطاعنت صدور القو م طعنا ليس بالآلى .

وفى شعراء النصرانية ٢٤٢ والخُطبّى الظهر ، أو عرق فيه . والأوصال : العظام ، ليس بالآلى : ليس بالمقصّر .

(٦) البيت من الطويل . فى الدرر ١٨٣/١ والمساعد ٥١٨/١ للأعشى التاج – الكويت – ٤٤٨/١٨ .

(٧) فى ب .

(٨) الحديث فى شواهد التوضيح ص ١٩٠ : « وقول حارثة بن وهب رضى الله عنه : صلى بنا رسول الله ﷺ ونحن أكثر ماكنا قط » وليس فيه « وآمنه » أخرجه البخارى فى ٢٥ كتاب الحج ٨٤٠ باب الصلاة بمنى .

النفى لفظا لا معنى ، وأشير بذلك إلى ما فى الحديث[1] أن أبيّا قال : كأيّن تقرأ سورة الأحزاب ؟ فقال عبد الله : ثلاثا وسبعين . فقال : « قط » أى ما كانت كذا قط .

وبنى قطّ لتضمن معنى فى ومن الاستغراقية على سبيل اللزوم ، أو لشبه الحروف فى الافتقار إلى جملة ، وعدم الصلاحية لأن يضاف أو يضاف إليه ، أو يسند أو يسند إليه . ويُبنى فى التضعيف على حركة لئلا يلتقى ساكنان ، وكانت ضمة حملا على قبلُ المنوىّ الإضافة ، أو لأنه لو فُتح لتوهّم النصب بمقتضى الظرفية ، ولو كُسر لتوهم الجرّ بمن المضمن معناها ، أو كان يعتذر عن زوال التنوين بكثرة الاستعمال .

ومَن بناه على الكسر راعى أصل التقاء الساكين و لم يلتفت إلى توهم الجرّ ؛ لأن الكسرة لا تكون علامة جرّ إلا مع تنوين أو إضافة أو ألف ولام . ولا واحد منها فى قط فلا إيْهام .

ومن قال قَطُ بالضم والتخفيف ، فمخفّف ناوٍ للتضعيف فلذلك استصحب ما كان معه من الحركة . ومَن قال قَطْ بالتسكين خفّف و لم يَنْو التضعيف فعامله معاملة منذُ إذا قيل فيه مُذْ .

وبُنى « عَوضُ » لأنه مثل « قط » فيما نسب إليه مما سوى الصلاحية لأن يضاف ويضاف إليه ، وبنى على حركة لئلا يلتقى ساكنان . ومن ضم فحملا على بَعْدُ ، أو بتحريكَ آخره بحركة تجانس ما قبله .

ومن فتح كره اجتماع مُستثقلَيْن : الضمة والواو . ومَن كسرَ راعى أصل التقاء الساكنين . وأعرب حين يضاف ويضاف إليه لأنه عومل بما لم يعامل مُقابِله مما هو خاصّ بالأسماء فاستحق مزيّة عليه .

ص : ومنها أمسِ مبنيا على الكسر بلا استثناء عند الحجازيين ، وباستثناء المرفوع

---

(١) فى إعراب الحديث ص ٨ رقم ٨ : « وفى حديث عبد الله قولُ أبىّ لزرّ » كأين ... أو كأين تعدّ سورة الأحزاب ؟ فقال : ثلاثا وسبعين . فقال : « قطُّ » أى أعدها ثلاثا وسبعين . وقط اسم مبنى على الضم للزمان الماضى خاصة .

ممنوع الصرف[1] عند التميميين ، ومنهم من يجعل كالمرفوع غيره . وليس بناؤه على الفتح لغة خلافا للزجاجي[2] فإن نكر أو كسر أو صغر[3] أو أضيف أو قارن الألف واللام أعرب باتفاق ، وربما بنى المقارن لهما .

ش : إذا قصد بأمس اليوم الذى وليه اليوم الذى أنت فيه بناه الحجازيون فى موضع الرفع والنصب والجر على الكسر ، لتضمنه معنى الألف واللام ، ولشبهه بضمير الغائب فى التعريف بغير أداة ظاهرة ، وكون حضور مسمّاه مانعا من إطلاق لفظه عليه ولشبهه بغاقِ وحَوْبِ فى الانفراد بمادة مع التوافق فى الوزن – كذا – ووافق فيه الحجازيين أكثر التميميين فى موضعْى / النصب والجر ، ويختلفون فى موضع الرفع . ومن لغة الحجازيين قول الشاعر[4] :

١١٠٣

اليومَ أعلمُ ما يَجىء به ومضَى بفصْل قضائِه أمسِ

ومن لغة بنى تميم قول الآخر[5] :

اعتصِمْ بالرجاءِ إنْ عَنَّ يَأسُ وتناسَ الذى تضمَّنَ أمسُ

ومن بنى تميم من يُسوّى المجرور والمنصوب بالمرفوع فى الإعراب ومنع الصرف ، وعليه قول الراجز[6] :

لقد رأيتُ عجَبا مذ أمسا عجائِزا مثلَ السعالِى خمْسا

وزعم أبو القاسم الزجاجى أن من العرب من يبنى أمس على الفتح واستشهد بهذا الرجز ، ومدّعاه غير صحيح ؛ لامتناع الفتح فى موضع الرفع . ولأن سيبويه

---

(١) فى ب : ممنوعا من الصرف .

(٢) فى النسختين « الزجاج » وفى الشرح من النسختين : أبو القاسم الزجاجى .

(٣) « أو كسر أو صغر » ليسا فى الأصل ولا فى ب وهما عن « التسهيل » تحقيق د . بركات .

(٤) البيت من الكامل . فى الدرر ١/١٧٥ والهمع ١/٢٠٩ .

(٥) البيت من الخفيف . فى الدرر ١/١٧٥ والهمع ١/٢٠٩ وفى الأصل عمّ وفى المساعد ١/٥٢٠ : .. عنّ يأس والشذور ص ٩٩ .

(٦) الرجز للعجاج . فى الدرر ١/١٧٥ والمساعد ١/٥٢٠ وبعده : تأكلن ما فى رحلهن همسا لا ترك الله لهنّ ضرسا ولا لقين الدهر إلا تعسا – والشذور ص ٩٩ رقم ٤٢ .

وديوانه رواية الأصعمى – السطلى – ملحقات الديوان ٢٩٦ .

استشهد بالرجز على أن الفتحة فى « مذ أمسَ » فتحة إعراب ، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه ، فقد غلط فيما ذهب إليه واستحق ألّا يُعوَّل عليه .

وإذا نكر أمس أو أضيف أو قارن الألف واللام أعرب بلا خلاف ؛ لزوال سبب البناء ، أعنى تضمّن معنى حرف التعريف وشبه الضمير من الوجه المذكور . ومن العرب من يستصحب البناء مع مقارنة الألف واللام كقول الشاعر[1] :

وإنّى وقفتُ اليومَ والأمسِ قبْله ... ببابك حتى كادت الشمسُ تَغْرُبُ

فكسر السين وهو فى موضع نصب ، والوجه فيه أن يكون زاد الألف واللام بغير تعريف واستصحب معنى المعرفة واستدام البناء ، أو تكون هى المعرفة وقد زال البناء لزوال التضمن ومشابهة ضمير الغائب فتكون الكسرة كسرة إعراب على تقدير باء حذفت كما حذفت مِن وبقى عملها فى رواية من روى[2] :

ألا رجلٍ جَزاهُ الله خيْرا

وكما حذفت إلى وبقى عمَلها فى قول الآخر[3] :

إذا قيل أىُّ الناسِ شرُّ عصابة ... أشارتْ كُلَيبٍ بالأكُفّ الأصابعُ

فصل[4] : ص : الصالح للظرفية القياسية من أسماء الأمكنة ما دَلّ على مقدار أو مسمىّ إضافىّ محض أو جارٍ باطراد مجرى ما هو كذلك . فإن جىء بغير ذلك لظرفية لازمت غالبا لفظ فى ، أو ما فى معناها ما لم يكن كمقعد فى الاشتقاق من اسم الواقع فيه فيلحق بالظرف قياسا إن عمل فيه أصله أو مشارك له فى الفرعية ، وسماعا إن دلّ على قرب أو بعد نحو : هو منّى منزلة الشغاف ، ومناط الثريا .

---

(١) البيت من الطويل . لنصيب . فى الدرر ١/١٧٥ والهمع ١/٢٠٩ والمساعد ١/٥٢١ والبحر ٧/١١٠ وفيه . وإنى حبست ... إلى الليل حتى .. .

(٢) البيت من الوافر . وعجزه : يدل على محصِّلة تَبيتُ . فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ٧٧ ونسبه الزمخشرى فى شرحه لأبيات الكتاب لعَمرو بن قنعاس المرادى . وبعده :

تُرَجّلُ لمتّى وتَقُمُّ بيتى ... وأعطيها الإتاوةَ أن رضيتُ

وفى شواهد المغنى للبغدادى ٢/٩٤ ، ٧/٢٦٥ ، ٥/٣٤ ويروى : مخلّصة : والمشوف المعلم ٢٠٧ ألا رجلا .

(٣) البيت من الطويل . فى شواهد المغنى للسيوطى ٣ – وقد سبق انظر ٢/١٥١ .

(٤) كلمة « فصل » ليست فى ب .

ش : قد تقدم الإعلام بأن المسمى ظرفا فى النحو هو ما استغنى فيه بمعنى فى عن لفظها استغناء مطردا من اسم زمان أو مكان ، وأن ذلك واقع من أسماء الزمان كلها مختصها ومبهمها . فلما استوفيت الكلام على أسماء الأزمنة أخذت فى أسماء الأمكنة وبيان ما يصلح منها للظرفية القياسية وما لا يصلح ، فبينت أن الصالح لها أربعة أنواع :

أحدها ما دل على مقدار[1] كميل وفرسخ وبريد . والثانى ما دل على مسمّى إضافىّ محض ، أى على مسمّى لا تعرفه حقيقة بنفسه ، بل بما يضاف إليه كمكان وناحية وأمام ووراء وكجنابَتِىْ فى قول العرب : هما خطّان جنابتَىْ انفها . يعنون خطين اكتنفا أنف الظبية ، وكجنبىَ فى قول الشاعر[2] :

نحنُ الفوارسُ يومَ الحنْو ضاحية جَنْبَىْ فُطَيْمَةَ لا مِيلٌ ولا عُزُلُ

وكأقطار فى قولهم : قومك أقطارَ البلاد ، وكمسالَيْه فى قول الشاعر[3] :

إذا ما نَعَشْناه على الرَّحْل يَنثنى مُساليه عنه من وراء ومقدمِ

قال سيبويه : مسالاه : عطفاه ، فصار كجنبَى فُطيمة . والثالث ما جرى باطراد مجرى ما هو كذلك ، وذلك صفة المكان الغالبة نحو هم قريبا منك ، وشرقِىَّ المسْجِد ، قال الشاعر[4] :

هَبَّتْ جَنوبا فذِكْرَى ما ذكرتُكم عند الصفاةِ التى شَرْقِىَّ حوْرانا

ومن الجارى مجرى ما هو كذلك مصادر قامت مقام مكان مضاف إليها تقديرا

---

(١) فى ب : مقدر .

(٢) البيت من البسيط . للأعشى ، شعراء النصرانية ٣٧٠ فى الكتاب ٢٠٢/١ والدرر ١٦٨/١ ويوم الحنو يوم مشهور كان لبكر على تغلب . وفُطَيْمة موضُع بالبحرين كانت فيه وقعة بين بنى شيبان وبين ضبيعة وتغلب من ربيعة ظفر فيها بنو تغلب . والميل جمع أميل وهو من لا ترس معه ولا سيف . والعزل جمع أعزل وهو من لا رمح معه .

(٣) البيت من الطويل . لأبى حيية النميرى . الكتاب ٢٠٥/١ .

(٤) البيت من البسيط . لجرير (ديوانه ٣٩٣) فى الكتاب ٢٠١/١ وفى التبصرة والتذكرة ٣٠٥/١ : ... أصل الصفاة ... وفى ديوانه – صادر – ص ٤٩٣ : هبت شمالا ... وقبله :

يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكنُ الريان مَن كانا

وحبذا نفحات من يمانية تأتيك من قبلَ الريان أحيانا

نحو قولهم هو قرب الدار ووزنَ الجبل[1] . أى مكان مسامتته . والمراد هنا بالاطراد أَلَّا تختصّ ظرفيّته بعامل ما ، كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه .

الرابع ما دل على محلّ الحَدث المشتقّ هو من اسمه كمَقْعَد ومَرْقَعد ومصلّى ومعتكف ، ولا يعمل فى هذا النوع إلّا أصله كقولك قُعودى مَقْعَدَ زيد ، أو مشارك له فى الفرعية كقولك قعدت مقعد زيد ، فلو قلت اعتكفت مقعد زيد أو قعدت معتكفك لم يَجُز ؛ لأن العامل ليس أصلا للمذكور كقعود بالنسبة إلى مقعَد ، ولا مشاركا له / فى الفرعية كاعتكفت بالنسبة إلى معتكَف . ولذلك عُدّ من الشواذّ ١٠٣ ب هو منى مقعدَ القابلة ومعقد الإزار ومناط الثريّا ونحو ذلك ؛ لأن العامل ليس أصلا للفعل ولا شريكا له فى الرجوع إلى أصل واحد .

وأما الأول والثانى والثالث فظرفيتها غير مقيدة بعامل دون عامل ، فيقال سرت ميلا ، وعدوت فرسخا وسرت بريدا وجلست يمين الكعبة وأمام زيد وعند خالد ومع محمد وتلقاء بِشر ونحو ذلك . ومن العلماء من حكم باطراد مادل على بعد أو قُرْب من نحو هو منّى منزلة الشغاف ، ونحو قول الشاعر[2] :

وإنّ بَنى حَرْب كما قد عَلمتُم   مناطَ الثُريّا قد تعلّتْ نجومُها

على تقدير مكان موصوف بمثل مضاف إلى شغاف ومناط ، ثم فُعل به ما فُعل بضربته ضَرْبَ الأمير اللصَّ ، من حذف الموصوف وصفته وإقامة الثالث مقامهما ، وهذا تقدير لائق ولكن القياس على نوعه لا يتّجه لقلّة نظائره ، ومغايرة لفظ باقيه للفظ محذوفه ، بخلاف ضربته ضرب الأمير اللص ، فإن نظائره كثيرة ولفظ باقيه مماثل للفظ محذوفه .

ولكون هذا النوع مقصُورا على السماع قال سيبويه[3] : وليس يجوز هذا فى كل شىء ، لو قلت هو منّى مجلسك ومتّكأ زيد ومَربط الفرس لم يجز » وإلى المسموع

---

(١) فى ب : وَوزن الجبل وزنته .

(٢) البيت من الطويل . نسب إلى الأحوص فى الكتاب ٢٠٦/١ والمقتضب ٣٤٣/٤ ونسب لعبد الرحمن بن خسان فى التبصرة والتذكرة ٣١٠/١ .

(٣) انظر الكتاب ١١٦/١ .

من هذا النوع أشرت بقولى « وسماعا إن دلّ على قُرْب أو بُعْد نحو هو منّى بمنزلة الشغاف » . وقيدت الإضافى بمحض احترازا من الإضافى الذى يدلّ بنفسه على معنى لا يصلح لكل مكان نحو جَوْف وباطِن وظاهر وداخل وخارج فإن هذه وما أشبهها من أسماء المكان المختصة إذا قصد بشىء منها معنى الظرفية لازَمتْ لفظ فى أو مافى معناها ، إلّا أنْ يرد شىء بخلاف ذلك فيُحفظ كقوله تعالى[1] : ﴿ لأَقْعُدَنَّ لهم صِرَاطَكَ المُستقِيمَ ﴾ و[2] ﴿ اقعُدوا لهم كلَّ مَرْصَدٍ ﴾ وكقول العرب : « رجَع فلانٌ أدراجَه » أى فى الطريق الذى جاء فيه . وهم دَرَج السُّيول أى فى حجارتها . قال الشاعر فى المعنى الأول[3] .

لمّا دعا الدَّعْوةَ الأُولى فأَسْمَعنى ... أخذتُ بُرْدَىَّ واسْتَمرَرْتُ أدراجِى

وقال فى المعنى الثانى[4] :

أَنَصْبٌ للمنيّــــة تَعْتَــــريهم ... رجالِى أم هـمُ دَرَجَ السُّيُـولِ

فهذا مما حفظ فى الاختيار[5] ولا يقاس عليه . وأما قوله[6] :

لدْنٌ بهزّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُـهُ ... فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثَّعْـلَبُ

وقوله[7] :

فَلأَبغِينكــم قَنًــا وعُــوارِضا ... ولَأُقْبِلَنَّ الخيلَ لابَةَ ضَرْغَــدِ

---

(١) سورة الأعراف من الآية ١٦ .

(٢) سورة التوبة من الآية ٥ .

(٣) البيت من البسيط . للراعى . كما فى مجمع الأمثال للميدانى ٢٩٥/١ بمناسبة المثل « رجعت أدراجى » رقم ١٥٥٨ وفيه : ... أخذت ثوبَى فاستمررت .. .

(٤) البيت من الوافر . لابن هرمة – آخر من يحتج بشعره – فى الكتاب ٢٠٦/١ ، ٢٠٧ .

(٥) كذا فى الأصل . فإن كان مراده البيتين المذكورين قبله كان الصحيح « فى الضرورة » وربما قصد بالاختيار قول العرب رجع أدراجه .

(٦) البيت من الكامل . لساعدة بن جؤية . فى شواهد المغنى للسيوطى ٥ وفى الدرر ١٦٩/١ والمغنى ١١/١ رقم ٣ وديوان الهذليين ١٩٠/١ وفيه : لذّ ... .

(٧) البيت من الكامل . لعامر بن الطفيل . فى ديوانه – ليال – ص ١٩ : فلأبغينكم الملا .. ولأوردنّ .. – والكتاب ٨٢/١ ، ١٠٩ وقنا وعوارض وضرغد جبال . واللابة : الحرّة . نصب قنا وعوارضا على إسقاط حرف الجر ضرورة .

وقوله[1] :

قِلْنَ عُسْفَانَ ثم رُحْن سِرَاعًا .

وقنا وعوارض وعسفان أمكنة مخصوصة .

وزعم قوم أن الطريق من الظروف القياسية ، لأن لفظه صادِق على كل مكان ، فإن كل مكان صالح أن يجعل طريقا ، ولذلك عبر عن القفر الذى يعسل فيه الثعلب بطريق . وهذا الاعتبار فاسد لأن الطريق اسم لمكان مرور وذهاب ولا يطلق على المكان طريق لمجرد صلاحيته أن يكون طريقا كما لا يطلق عليه بيت لمجرد صلاحيته أن يكون بيتا ، فالطريق إذن مكان مختص ، كما أن البيت مختص . وممن قال إن الطريق حقيق بالظرفية القياسية ابن الطراوة ، وزعم أنه يقال ذهبت طريقىٰ ، ومُرُّوا[2] طرقاتكم ، وقال أبو على الشلوبين والردُّ عليه تكذيبه . قلت : ويناسب قول ابن الطراوة فى الطريق حكاية السيرافى عن بعض النحويين أنه قال إنما قالت العرب ذهبت الشام ؛ لأن الشام بمعنى اليسار فإنه يقال شامه إذا قابل يساره . وأجاز هذا القائل أن يقال ذهبت اليمن لأن اليمن بمعنى اليمين . ولم يُجز أن يقال فى عُمَان ومكة لأنه ليس فيهما ذلك المعنى . ويلزم هذا أن يجيز ذلك فى العالية لأن فيها معنى فوق . هذا معنى قول السيرافى .

قلت : ولو كان قولهم ذهبت الشام لكونه بمعنى يسار لكان غير ذهبت أولى بذلك من ذهبت فكان يقال أقمت الشام كما يقال أقمت يسار الكعبة ، ففى عدم معاملة غير ذهبت بهذه المعاملة دلالة على أن باعثهم على ذلك إنما هو كثرة الاستعمال ، ولذلك شبهه سيبويه بدخلت البيت ، وقال الفراء : العرب تعدّى ذهب وانطلق إلى جميع البلدان فيقال ذهبت الكوفة وانطلقت الغَوْرَ فعلى قول الفراء لا يختص ذهب بنصب الشام بل ينصب به كل بلد وكذا انطلق ، ولا علّة لذلك إلا كثرة الاستعمال

---

(1) البيت من الخفيف : فى شرح الجمل ٣٢٩/١ والمذكور فى النص صدر بيت وعجزه فيه : يتطلّعن من نِقاب الثغور – وورد هذا الصدر لكثير بعجز : طالعات عشية من غزال – ديوانه ٣٩٦ كما فى النص ، ونسب لابن أبى ربيعة : قلن عسفان ثم رحن عشيا قاطعات ثنية من غزال

ولم أجده فى ديوانه . وفى ب : ثم ملن .

(2) فى ب : ومرّوا .

كما فعل بدخل مع جميع الأمكنة المختصة ، وفى فعل هذا بانطلق دلالة واضحة على أن الأصل فى هذه الأفعال الثلاثة التعدى / بحرف جر ، إذ لا يوجد الفعل متعديا بنفسه . ١١٠٤

فصل : ص : من الظروف المكانية كثير التصرف كمكان لا بمعنى بدل ، ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال . ومتوسّط التصرّف كغيْر[1] فوق وتحت من أسماء الجهات وبَيْن مجرّدا .

ونادر التصرف كحيث ووسْط ودُونَ لا بمعنى ردىء . وعادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدُن ومع وبَيْنَ بَيْنَ دون إضافة ، وحوال وحول وحوالَى وحولَى[2] وأحوال وهُنَا وأخواته . وبَدَل لا بمعنى بديل وما رادفه من مكان .

فحيث مبنية على الضم وقد تفتح أو تكسر ، وقد تخلف ياءها واو ، وإعرابها لغة فقعسية ، وندرت إضافتها إلى مفرد ، وعدم إضافتها لفظا أندر . وقد يراد بها الحين عند الأخفش .

وعند للحضور أو القرب حسّا أو معنى ، وربما فتحت عينها أوضمت . ولدن لأول غاية زمان أو مكان ، وقلّما تعدم من . وقد يقال[3] لَـدُنْ ولَـدَن ولدنُ ولدْنِ ولُدْنِ ولُدْ وَلد . (ولدًا ولُدُن) وإعراب اللغة الأولى لغة قيسية ، وتجبر المنقوصة مضافة إلى مضمر ويجبر ما يليها بالإضافة لفظا إن كان مفردا ، وتقديرا إن كان جملة . وإن كان « غدوة » نصب أيضا ، وقد يُرفع ، وليست لدى بمعناها بل بمعنى عند على الأصح : وتعاملَ ألفها معاملة ألف إلى وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر غالبا . و « مع » للصحبة اللائقة بالمذكور وتسكينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة رَبَعيّة ، واسميتها حينئذ باقية على الأصح .

وتفرد فتساوى جميعا معنى وتبنى (لفظا)[4] وفاقا ليونس والأخفش ، وغير

---

(١) العبارة فى ب : « كفوق وتحت كغير فوق وتحت » وهى مضطربة .

(٢) ليست فى ب .

(٣) فى ب : لَدَنْ ولَدِنْ ولَدْن . ولُدْن ولُدُنْ ولَدْ ولَدُ .

(٤) زاد فى ب : « لفظا » بعد كلمة « وتبنى » .

حاليتها حينئذ قليل .

ش : كما انقسم ظرف الزمان إلى متصرف وغير متصرّف انقسم ظرف المكان إليهما ، فمن المتصرف ما كثر وقوعه ظرفا وغير ظرف كمكان . فإنك تقول إذا نويت ظرفيته اجلس مكانك . وتقول إذا لم تنو ظرفيته مكانك لائق بك . ومثل « مكان » فى التصرف بكثرة « يمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال » يقال فى الظرفية : جلست يمينه وشماله وذهبت به ذات اليمين وذات الشمال . قال الله تعالى[1] ﴿ وتَرى الشمسَ إذا طَلَعَتْ تَزاورُ عن كهْفِهم ذات اليمين وإذا غَرَبتْ تقْرِضُهم ذات الشمال ﴾ ويقال فى المجرد من الظرفية يمين الطريق أسهل وشماله أقرب ، ودارُك ذات اليمين ومنازلهم ذات الشمال ، قال الله تعالى[2] : ﴿ عن اليمين وعن الشمال قعيدٌ ﴾ .

ومن المتصرف ما يكثر مجرده دون كثرة ظرفيته كأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ، وهو المعنى بقولى : « متوسط التصرف » أى متوسط بين الكثرة والقلة ، يقال فى الظرفية كُنْ أمامَهم وقُدّامهم لا وراءَهم ولا خلْفَهم ولا أسفلَ منهم . ويقال فى التجرد من الظرفية أمامهم آمَنُ من ورائِهم ، ويقال هم خَلْفٌ وأنت قُدّامٌ . وقال الشاعر[3] :

فغَدَتْ كِلَا الفَرجَين تحسِبُ أنه ... مولَى المخافةِ خلْفُها وأمامُها

وقرأ بعض القّراء[4] ﴿ والرَّكبُ أَسْفلُ منكم ﴾ بالرفع . ويساوى أماما وما ذكره بعده « بَيْن » يقال فى الظرفية جلست[5] بين زيد وعمرو ، قال الله تعالى[6]

(١) سورة الكهف من الآية ١٧ .

(٢) سورة ق من الآية ١٧ .

(٣) البيت من الكامل . للبيد . فى الكتاب ٢٠٢/١ والمقتضب ١٠٢/٣ ، ٣٤١/٤ والدرر ١٧٨/١ والهمع ٢١٠/١ والتبصرة ٣١٢/١ وعجزه فيها ٥٢٨/١ وشرح ديوانه ص ٣١١ .

(٤) سورة الأنفال من الآية ٤٢ — والقراءة برفع « أسفل » أجازها الأخفش والفراء والكسائى على تقدير وموضع الركب أسفل منكم . (المشكل لمكى ٣٤٦/١ وقراءة الرفع لزيد بن على فى البحر ٥٠٠/٤ عن معجم القراءات ٤٥٢/٢) .

(٥) لفظ « فجلست » ساقط من ب .

(٦) سورة البقرة من الآية ٢١٣ .

﴿ لِيَحْكُمَ بَين الناسِ فيما اخْتلفُوا فيه ﴾ و[1] ﴿ أنْ احْكُمْ بيْنَهم بما أنْزل اللهُ ﴾ و[2] ﴿ جَعَلَ بيْنكم مودّةً ورحمَةً ﴾ و[3] ﴿ ياليْتَ بينى وبينَك بُعْدَ المَشرقيْن ﴾ . ويقال فى التجرد من الظرفية هو بعيدُ بيْنِ المنكبين نقىّ بين الحاجبين . ومنه قول الشاعر[4] :

يُديرونَنى عن سالِم وأُديرُهم وجِلْدَةُ بيْن العين والأنف سالمُ

ومنه قوله تعالى[5] : ﴿ هذا فِراقُ بَيْنِى وبيْنك ﴾ وقوله تعالى[6] : ﴿ لقدْ تَّقَطَّعَ بينُكُم ﴾ فى قراءة غير نافع وحفص والكسائى ، ومنه قوله تعالى[7] : ﴿ إنما اتّخَذْتُم منْ دُون اللهِ أوْثانا مَودّةٌ بيْنِكم ﴾ و[8] ﴿ مَوَدَّةَ بينكم ﴾ قرأ الأولى أبو عمرو وابن كثير والكسائى ، وقرأ الثانية حمزة وحفص ، وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر ﴿ مَوَدَّةً بيْنَكم ﴾ . ومن تجرد بين عن الظرفية قول الشاعر[9] :

لم يَتْرك النبل المخالف بيْنها أخًا لأخ يُرْجَى ومأثورة الهِنْد

بينها فى موضع رفع بإسناد المخالف إليه ، إلا أنه بنى لإضافته إلى مبنىّ مع إبهامه .

---

(١) سورة المائدة من الآية ٤٩ .

(٢) سورة الروم من الآية ٢١ .

(٣) سورة الزخرف من الآية ٣٨ .

(٤) البيت من الطويل . لعبد الله بن عمر فى ابنه سالم . تاج العروس « حوز » ونسبه محقق المصون ١٠٤ لأبى الأسود ، ولعبد الله بن معاوية .

(٥) سورة الكهف من الآية ٧٨ .

(٦) سورة الأنعام من الآية ٩٤ والقراءة بالنصب كما قال ابن مالك لنافع وحفص والكسائى . الإقناع ٢/٦٤١ والرفع لغيرهم على جعله فاعلا . وانظر الإتحاف ٢١٣ والرفع لابن كثير وأبى عمرو وابن عامر وحمزة وعاصم ومجاهد . انظر معجم القراءات ٢/٢٩٦ .

(٧ ، ٨) سورة العنكبوت من الآية ٢٥ والقراءة « مودةَ بينكم » بالنصب والإضافة لحفص وحمزة . والرفع والإضافة لابن كثير وأبى عمرو والكسائى ، والباقون بالنصب والتنوين . الإقناع ٢/٧٢٦ وانظر المشكل ٢/١٦٨ ـ ١٧٢ والنشر ٢/٣٤٣ : واختلفوا فى مودة بينكم فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائى ورويس برفع مودة من غير تنوين وخفض بينكم ، وكذا قرأ حمزة وحفص وروح إلا أنهم نصبوا مودة وقرأ الباقون بنصبها منونة ونصب بينكم ، وكذلك فى الإتحاف ٣٤٥ وفى شواذ ابن خالويه ١١٥ : مودة بالرفع ، بينكم بالنصب ، الأعشى عن أبى بكر عن عاصم . وانظر معجم القراءات ٥/٤٥ .

(٩) البيت من الكامل . و لم أقف عليه .

وقد يكون بين ظرف زمان كما يكون ظرف مكان ، فمن ذلك حديث ساعة الجمعة[1] « وهى ما بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة » .

ومن الظروف المكانية ما يندر تجرده من الظرفية ، فمن ذلك « حَيْثُ » فكونه ظرفا هو الشائع كقوله تعالى[2] ﴿ وامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾ وكونه مجردا عن الظرفية قول زهير[3] :

١٠٤ ب

فشَدَّ ولم يَنْظُر بُيُوتا / كثيرةً　　　لدَى حيثُ ألقتْ رحلها أمُّ قَشْعَمِ

وكقول الآخر[4] :

إنَّ حَيْثُ استَقلَّ مَن أنتَ راعيـ　　　ـهِ حمًى فيه عِزَّةٌ وأمانُ

وهو مبنى على الضم فى أكثر الكلام ، وقد يفتح وقد يكسر ، وقد يقال حوث ، وسبب بنائه لزوم اقترانه[5] إلى جملة يضاف إليها ، وندرت إضافتها إلى مفرد كقول الراجز[6] :

أما تَرى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالِعا

وكقول الآخر[7] :

ونَطْعَنُهم تحتَ الحُبَا بَعْدَ ضَرْبَهم　　　ببيض المواضِى حيثُ لَىّ العمائِمِ

وأندر من إضافته إلى مفرد إضافته إلى جملة مقدّرة ، كقول الشاعر[8] :

---

(١) الحديث فى صحيح مسلم ١٥/٥٠٣ .

(٢) سورة الحجر من الآية ٦٥ .

(٣) البيت من الطويل . لزهير بن أبى سلمى . فى شواهد المغنى للبغدادى ٣/١٣٥ :
ولم تفزع بيوت .. وشواهد المغنى للسيوطى ١٣٢ والدرر ١/١٨١ وديوانه ص ١٠ من معلقته .

(٤) البيت من الخفيف . فى الهمع ١/٢١٢ والدرر ١/١٨٢ والمساعد ١/٥٢٥ وفيها كلها : استقر ، وفى الدرر أيضا : استقر من أنت راجيه .

(٥) فى ب : افتقاره .

(٦) الرجز فى ابن يعيش ٤/٩٠ والدرر ١/١٨٠ وشواهد ابن عقيل ١٦٠ والمساعد ١/٥٢٩ وبعده : نجم يُضىء كالشهاب لامعا .

(٧) البيت من الطويل . فى ابن يعيش ٤/٩٢ وشواهد المغنى للسيوطى ١٣٣ للفرزدق ، والدرر ١/١٨٠ .

(٨) البيت من الطويل . لأبى حية النميرى : المشمر بن الربيع بن زرارة فى الدرر ١/١٨٠ وشواهد المغنى للسيوطى ١٣٤ والمساعد ١/٥٣٠ والبحر ٦/٢٩٤ .

إذا رَيْدةٌ من حيثُ ما نفحَتْ له أتـاه بَريّاهـا خليـلٌ يُواصلُـهْ

أراد إذا ريدة نفحت من حيث ما هبّتْ له أتاه بريّاها خليل ، فحذف هبتْ للعلم به وجعل ما عوضا كما جعل التنوين فى حينئذ عوضا .

وروى إعراب حيث عن فقعس فيقولونَ جلست حيثَ كنت وجئت من حيثِ جئت . وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى حين ، وحمل على ذلك قول الشاعر[1] :

لِلفتى عقلٌ يعيشُ به حيثُ تهْدِى ساقَه قَدَمُهْ

ولا حجة فيه لإمكان إرادة المكان .

ومثل حيث فى ندور التجرد عن الظرفية وسْط بالسكون كقولك جلست وسْط القوم . فهذا كثير ، أعنى وقوعه ظرفا . وأما تجرده عن الظرفية فقليل لا يكاد يُعرَفِ . ومنه قول الشاعر يصف سحابا[2] :

وَسْطُه كاليَراع أو سُرُج المَجْـ ـدَلِ طوْرًا يَخْبو وطورًا يُنيرُ

فوسطه مبتدأ خبره كاليراع . ويروى بالنصب على الظرفية ويحكم[3] بأن وسْطه خبر مقدم ، والكاف اسم فى موضع رفع بالابتداء .

ومثل حيث فى ندور التجرد عن الظرفية « دُونَ » نحو قولك جلست دُونَ موضع كذا ، وزيدٌ دُونَ عمرو قدْرا . قال سيبويه[4] :

وأما دونك فإنه لا يرفع أبدا ، وإن قلت هو دُونكَ فى الشرف ، لأن هذا إنما هو مثل يعنى أنه حين أريد به الانحطاط من علو الشرف تلازمه الظرفية[5] لأن

---

(١) البيت من المديد . لطرفة بن العبد ديوانه ص ٨٦ وفى ابن يعيش ٩٢/٤ والهمع ٢١٢/١ والدرر ١٨١/١ والمساعد ٥٣٠/١ .

(٢) البيت من الخفيف . لعدى بن زيد . فى الهمع ٢٠١/١ والدرر ١٦٩/١ والمساعد ٥٢٦/١ وحاشية الصبان على الأشمونى ٩٩/٢ ويروى برفع وسط وهو قليل ؛ لأن ساكن السين ظرف والظرف منصوب . وأما محرك السين فاسم . واليراع جمع يراعة وهو ذباب يطير بالليل كأنه نار . والمجدل : القصر . وخبت النار : طفئت . وديوانه – المعبد – ٨٥ وعند الهاشمى ٢٣٣ : حينا ... وحينا .

(٣) العبارة فى ب : كاليراع . وانتصب على الظرفية ، والحكم بأن ...إلخ .

(٤) الكتاب ٢٠٤/١ .

(٥) زاد فى ب بعد كلمة الظرفية كلمة « أيضا » .

استعماله بذلك المعنى مثل استعماله فى المكان الأدنى ، وقد جاء والمقصود به المكان خاليا عن الظرفية ، وذلك نادر كقول الشاعر[1] :

أَلَمْ تَرَيا أنى حَميتُ حَقِيقتى وباشَرْتُ حَدَّ الموتِ والموتُ دونُها

بالرفع .

وظاهر كلام الأخفش يقتضى اطراد ذلك ، فإنه حَكَم . بأن « دُونَ » من قوله تعالى[2] ﴿ ومنّا دُونَ ذلكَ ﴾ مبتدأ ، ولكنه بُنى لإضافته إلى مبنىّ . وغيره جعل التقدير : ومنّا ما دون ذلكَ ، وقول الأخفش أولى بالصواب .

وحكى سيبويه أنه يقال هذا ثوب دونٌ إذا كان رديئا . فمن هذا احترزت بقولى « ودون لا بمعنى ردىء » .

ومن الظروف العادمة التصرف فوق وتحت ، نص على ذلك الأخفش ، فقال : اعلم أن العرب تقول فوقَك رأسُك فينصبون الفَوْق ، لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفا . ثم قال : وتقول تَحْتك رِجْلاك لا يختلفون فى نصب التَّحْت . هذا نصه . وقد جاء جر فوق بعلى فى قول أبى صخر الهذلى[3] :

فأُقْسمُ بالله الذى اهتزَّ عرشُه على فَوق سَبْع لا أعلّمه بُطْلا

وهذا نادر .

ومن الظروف العادمة التصرف « عند » ولا تستعمل إلا مضافة ، ولا يفارقها النصب على الظرفية إلا مجرورا بمن ، وهى لبيانِ كون مظروفها حاضرا

---

(١) البيت من الطويل . لموسى بن جابر – من شعراء الحماسة – فى حاشية الصبان ٩٩/٢ والدرر ١٨٢/١ والمساعد ٥٢٦/١ .

(٢) سورة الجن . آية ١١ .

(٣) البيت من الطويل . لأبى صخر الهذلى . فى الدرر ١٧٨/١ : ... أعلّمه وما فى الأصل « لا علمته » فى ب : لا أعَلمه .

جِسًّا أو معنى ، وقد اجتمع الحضور الحسّى والمعنوى فى قوله تعالى[1] : ﴿ قال الذى عندَه علمٌ من الكتاب أنا آتيك به قبْلَ أنْ يَرتدَّ إليكَ طَرْفُكَ * فلمّا رآه مُسْتَقِرّا عنده قال هذا من فَضْلِ ربّى ﴾ . ومثال القرب الحسّى[2] « ولقدْ رآهُ نَزْلةً أُخْرى عند سِدْرة المنتهى عندها جَنَّةُ المأْوى » . ومثال القرب المعنوى[3] : ﴿ وإنَّهم عِنْدنا لمِنَ المصطَفَيْنَ الأخْيار ﴾ و[4] ﴿ رَبِّ ابْن لى عندَكَ بيْتا فى الجنّة ﴾ ومن القرب المعنوى قول الرجل عندى مائة ، يريد أنه مالكها وإن كان موضعها بعيدا ومنه قوله تعالى[5] : ﴿ ما عندَكم يَنْفَدُ ﴾ . وقد يكون مظروفها معنى فيراد بها الزمان كقوله ﷺ[6] : « إنما الصبر عند الصَّدمَةِ الأولى » وكسر عينها هو المشهور ، ومن العرب من يفتحها ، ومنهم مَن يضمّها .

ويُرادِفها « لدَى » فى قول سيبويه ، وهو الصحيح لا قول مَن زعم أنها بمعنى لَدن لأن لَدُنْ مخصوصة بما هو مبتدأ غاية ، بخلاف لدَى فإنها يراد بها ما يراد بعند كقوله تعالى[7] : ﴿ وما كنتَ لَديْهم إذ يُلْقون أقلامهم أيُّهم

---

(١) سورة النمل من الآية ٤٠ .

(٢) سورة النجم . آية ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .

(٣) سورة ص . آية ٤٧ .

(٤) سورة التحريم من الآية ١١ .

(٥) سورة النحل من الآية ٩٦ .

(٦) الحديث « الصبر عند الصدمة الأولى » فى صحيح مسلم ٥٨٨/١٦ وهو مثل فى المستقصى ٣٢٧ رقم ١٤١٦ وأخرجه البخارى فى باب الجنائز عن أنس بن مالك . انظر إرشاد السارى ٤١٢/٢ وفى الجامع الصغير ٧١٧/٢ « الصبر ... » .

(٧) سورة آل عمران من الآية ٤٤ .

يَكفُلُ مَريمَ وما كنتَ لَديْهم إذْ يَختصِمُون ﴾ فهذا موضع صالح لعند وللدى
١١٠٥ وغير صالح للدن . ولدُنْ لا تَصلح من مواضعها إلا فيما / هو مبتدأ غاية .
ولذلك اجتمعت عند ولدُن فى قوله تعالى[١] : ﴿ آتيناهُ رحمةَ مِن عندنا
وعلَّمناه من لدُنّا عِلْما ﴾ .

وبنيت « لدُن » (فى أكثر اللغات)[٢] لشبهها بالحروف فى لزوم استعمال
واحد ، وامتناع الإخبار بها وعنها بخلاف عند ولدى ؛ فإنهما لا يلزمان
استعمالا واحدا ؛ فإنهما يكونان لابتداء الغاية ولغير ذلك ، ويستعملان فضلة
وعمدة ، فاستعمالهما فضلة كثير ، واستعمالهما عُمْدة كقوله تعالى[٣]
﴿ وعندَه مفـاتِحُ الغَيْب ﴾ و[٤] ﴿ عندَه عِلْمُ الساعةِ ﴾ و[٥] ﴿ ولدَيْنا
كتابٌ يَنطِقُ بالحقِّ ﴾ و[٦] ﴿ ولدَيْنا مزيدٌ ﴾ .

ولكون موضع لدُن صالحا لعِنْد شبّهتها قيسُ بها فأعربتها ، وبلغتهم قراءة
أبى بكر عن عاصم[٧] : « ليُنْذرَ بأْسا شديدا من لدنْه » إلا أنه سَكَّن النون

---

(١) سورة الكهف . آية ٦٥ .
(٢) ما بين القوسين زيادة فى ب .
(٣) سورة الأنعام من الآية ٥٩ .
(٤) سورة لقمان من الآية ٣٤ .
(٥) سورة المؤمنون من الآية ٦٢ .
(٦) سورة ق من الآية ٣٥ .
(٧) سورة الكهف من الآية ٢ والقراءة فى الإقناع ٦٨٨/٢ بكسر النون والهاء واختلاس ضمة الدال لأبى بكر .

وفى النشر ٣١٠/٢ رواها أبو بكر بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء فى اللفظ . والباقون بضم الهاء والدال وإسكان النون . وابن كثير على أصله بواو . وكذلك فى الإتحاف ٢٨٨ وعرّف الإشمام هنا بأنه عبارة عن ضم الشفتين مع الدال بلا نطق .

وأشمّها ضما « من لدُنِه » ويقال فى النصب على هذه اللغة « لَدْنَه ولَدُنَهْ ، ويمكن أن يكون من هذه اللغة قول الراجز[1] :

تـنتهضُ الرِعـدةُ فى ظُهَيْـرى   من لدُنِ الظُهْـر إلى العصَيْـر

قال أبو الفتح ابن جنى : استعمال لدن دون « من » قليل . قلت : ولذلك لم تَخْلُ فى القرآن من « مِن » وإلى ذلك أشرت بقولى « وقلّما تَعْدم مِن » .

وفيها على غير اللغة القيسية تسع لغات : سكون النون مع ضم الدال أو فتحها أو كسرها . وكسر النون مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها ، وفتح النون مع سكون الدال وضم اللام ، وحذف النون مع سكون الدال وفتح اللام أوضمها . وحذف النون مع ضم الدال وفتح اللام .

قال سيبويه[2] : « وأما لدُ فهى لدُنْ محذوفة النون كما حذفوا من يكن ، ألا ترى أنك إذا أضفته إلى مضمر رددته إلى أصله ، تقول مِن لدُنه ومن لدُنى . وإلى هذا أشرت بقولى « وتجبر المنقوصة مضافة إلى مضمر » . ثم بينت أنها تلازم الإضافة فتجر ما يليها لفظا إن كان مفردا أو تقديرا إن كان جملة كقول الشاعر[3] :

صَرِيـعُ غَـوانٍ راقَهُـنَّ ورُقْنَـه   لَدُنْ شَبَّ حتى شابَ سُودُ الذوائب

---

(١) من الرجز . لرجل من طيىء . فى الدرر ١٨٤/١ وشواهد ابن عقيل ١٦٣ والهمع ٢١٥/١ والمساعد ٥٣٣/١ .

(٢) الكتاب ٤٥/١ .

(٣) البيت من الطويل . للقطامى . فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ١٥٦ وعجزه فى الهمع ٢١٥/١ لدن شبت . وفى الدرر ١٨٤/١ لدن شب . وديوانه ص ٤٤ .

وإن كان ما وليها غُدْوة جاز الجر على القياس ، والنصب على التمييز ، أو على إضمار كان مضمَرا فيها اسمها كما قال سيبويه فى قول الراجز[1] :

من لدُ شَوْلًا فإلى إتْلائِها

وحكى الكوفيون رفع غدوة على تقدير لدن كان غدوة ، وكل ذلك منبّه عليه . ومثال نصب « غُدْوة » قول الشاعر[2] :

وما زالَ مُهْرِى مَزْجَرَ الكَلْبِ منهم ... لدُنْ غُدوةً حتى دَنتْ لغُروب

ثم بيّنت أن « لدى » لا ترادفَها ، بل ترادف عند ، صرّح بذلك سيبويه . ثم بيّنت أن ألفَ لدى تقلب ياء مع المضمر وتسلم مع الظاهر كما يفعل بألف إلى وعلى ، وقرنت بذلك « غالبا » ليعلم أن بعض العرب يستغنى عن هذا القَلْب مع المضمر كما يستغنى عنه الجميع مع الظاهر ، ومن ذلك قول الشاعر[3] :

إلاكُم يا خُناعَةُ لا إلَانا ... عَزا الناسُ الضراعَةَ والهوانا

فلو بَرّتْ عُقولكُمُ نُصِرْتم ... فإن دواءَ دائكم لدَانا

وذلكم إذا واثقتمونا ... على قصْر اعتمادكم عَلانا

أراد إليكم لا إلينا ، ولدينا وعلينا .

ومن الظروف العادمة التصرف « مَعَ » وهى اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على حسب ما يليق بالمصاحب . ويدل على اسميته دخول مِن عليه فى

---

(١) الرجز فى الكتاب ١/١٣٤ .

(٢) البيت من الطويل . لأبى سفيان بن حرب ، فى يوم أحد . فى الهمع ١/٢١٥ والدرر ١/١٨٤ والمساعد ١/٥٣٤ وشواهد ابن عقيل ١٦٤ وجاء فى الأصل بلا واو على الخرم .

(٣) الأبيات من الوافر . فى الدرر ١/١٧١ ، ١٧٢ وفى الهمع ١/٢٠٣ يا خناعة ... فلو برأت ... والمساعد ١/٥٣٥ إلاكم يا خزاعة . وفى نسخة ب : « فلو برئت » .

قولهم ذهب من معه ، حكاه سيبويه ، ومنه قراءة بعض القراء[1] ﴿ هذا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي وذكرٌ مِن قَبْلِي ﴾ . وكان حقه أن يبنى لشبهه بالحروف فى الجمود المحض والوضع الناقص ؛ إذ هو على حرفين بلا ثالث محقق العود[2] . والمراد بالجمود المحض ملازمة وجه واحد من الاستعمال ، إلا أنه أعرب فى أكثر اللغات لمشابهته عند فى وقوعه خبرا وصفة وحالا وصلة ، ودالّا على حضور وعلى قرب ، فالحضور كـ[3] « نجنِى ومَن مَعِى » والقرب[4] ﴿ فإن مع العُسْرِ يُسْرا ﴾ وكقول الراجز[5] :

إنَّ معَ اليَوْمِ أخاهُ غَدْوا

وهو فائقه[6] بتمام الوضع ، فقد فاق هو بوجه من التمكن وهو الإفراد وتضمن معنى جميع فى نحو . جاء الزيدان معًا ، ورأيتُ العُمَرين معا ، واختلف فى فتحة العين من « معًا » قيل هى فتحة [7] إعراب كفتحة دال رأيت يدًا ، فيكون الاسم ثنائى اللفظ فى حالى الإضافة والإفراد (أم) كفتحة تاء فتى ، فيكون الاسم قد جبر ونقص[8] حين أفرد ، فالأول مذهب سيبويه والخليل ، والثانى مذهب يونس والأخفش ،وهو الصحيح ؛لأنهم يقولون الزيدان معا والعمرون معا فيوقعون « معًا » فى موقع رفع كما ترفع[9] الأسماء المقصورة ، كقولهم فتى وهم عِدًى ، ولو كان باقيا

---

(١) سورة الأنبياء من الآية ٢٤ – والقراءة فى المشكل لمكى ٢/٨٢ ، ٨٣ قرأها يحيى بن يعمر « هذا ذكرٌ مِن مَعِي وذِكرٌ مِن قبلى » على تقدير من الذى معى . ونسبها ابن جنى فى المحتسب ٢/٦١ إليه وإلى طلحة بن مصرِّف .

(٢) فى ب : العدد .

(٣) سورة الشعراء من الآية ١١٨ .

(٤) سورة الشرح . آية ٦ .

(٥) الرجز فى المقتضب ٢/٢٣٦ ويذكر قبله : لا تقلواها وادْلُواها دلوا – وفى شواهد المغنى للبغدادى ٧/١٦٣ وفى المقتضب ٣/١٥٣ وهو مثل .

(٦) فى ب : وهو وإن فاقه عند بتمام ..

(٧) كذا فى الأصل . ويبدو أن هنا نقصا ؛ ففى المساعد ١/٥٣٦ : (ففتحه العين عندهما – يونس والأخفش – ليست للإعراب ، بل هى كفتحة تاء فتى ونحوه مما وقع قبل ألف المقصور . والألف على هذا لام الكلمة و « أم » ليست فى الأصل وهى عن ب .

(٨) فى ب : وقصر .

(٩) فى ب : توقع .

١٠٥ ب على النقص لقيل الزيدان مع ، كما قال / هم يَدٌ واحدة على مَن سواهم ، وهم جميع .

ومن شواهد وقوع معا فى موضع رفع قول الشاعر[١] :

أفيقُوا بنى حَرْبٍ وأهواؤُنا مَعًا ... وأرْحامُنا مَوصولةٌ لمْ تُقَضَّبِ

ومثله قول الآخر[٢] :

حننْت إلى رَيّا ونفسُكَ باعدتْ ... مَزارك من رَيَّا وشَعْباكما مَعَا

وإلى نحو هذين البيتين أشرت بقولى « وغير حاليتها حينئذ قليل » ، وانتُصر للمذهب الأول بأن قيل لا نُسلّم بأن مَعًا فى البيتين فى موضع رفع ، بل هو منصوب على الحال بعامل محذوف هو الخبر ، والتقدير وأهواؤنا كائنة معا ، وشعباكما كائنان معا . وهذا التقدير باطل بالإجماع على بطلان نظيره وهو أن يقال زيد قائما ، على تقدير زيد كائن قائما . وانتُصر له أيضا بأن قيل القول بلزوم النقص هو الصحيح لأنه مستلزم لموافقة النظائر . فإن حاصله حكم بنقصان اسم فى الإفراد كما هو فى الإضافة ونظائر ذلك موجودة كيد ودم وغد . والقول بكون « معا » مقصورا فى الإفراد ثنائيًا فى الإضافة مستلزم لما لا نظيرَ له ، فلا يُصار إليه ، فإن الثنائى المعرب إما منقوص فى الإفراد والإضافة كيد ، وإما متممّ فى الإضافة وحدها كأب ، فإن حُكم بأن « معا » مقصور فى الإفراد منقوص فى الإضافة لزم عدم النظير وثبوت ما هو بالنفى جدير .

والجواب أن يقال : مقتضى الدليل كون الإفراد مظنة جبر ما غيّر[٣] من الثنائيّات فى إحدى حالتيه ، لأن ثانى جزءىَ ذى الإضافة متمّم لأولهما ، ولذلك عاقب التنوين ونونى التثنية والجمع ، بخلاف المنقوص المفرد فلا متمم له إلّا ما يُجبر به من ردّ ما كان محذوفا ، فإذا جعلناه[٤] منقوصا فى الإضافة مقصورا فى الإفراد فعلنا بمقتضى

---

(١) البيت من الطويل . نسب للأحوص ، ولجندل بن عمرو . فى الدرر ١/١٨٦ وشواهد المغنى للبغدادى ٦/٨ وشواهد المغنى للسيوطى ١٥٣ وبصائر ذوى التمييز ٤/٥١٢ ورد شطره الأول .

(٢) البيت من الطويل . للصمة القشيرى فى الحماسة البصرية ٢/١٣٨ والعينى ٣/٤٣١ والمثل السائر ١٦٥ .

(٣) فى ب : جبر .

(٤) فى ب : « معا » .

الدليل وسلكنا سواء السبيل ، بخلاف باب أب فإن فيه شذوذا ، ولذلك لم تجر العرب فيه إلا على سَنَنَ واحد ، فمنهم مَن يُلزمه الجبر ويلحقه بباب عصا ، ومنهم مَن يُلزمه النقص ويلحقه بباب يد ، وأيضا ففى الحكم بأن معا غير ملازم النقص بيان لاستحقاق الإعراب إذ لا يكون بذلك موضوعا موضع الحروف الثنائية ، بخلاف الحكم عليه بالنقص فى حالتى إفراده وإضافته فإنه يلزم منه استحقاق البناء كسائر الأسماء الثنائية دائما دون جابر .

ومع ذلك قد ألغت « ربيعةُ » جبره فى الإفراد لأنه جَبْر لَمْ يتمحّض ، ولذلك لم يُتّفَقْ على الاعتراف به بخلاف جبر باب يد ، فيقال على اللغة الربعية ذهبت مع أخيك ومع ابنك بالسكون قبل حركة وبالكسر قبل سكون . وبعضهم يفتح قبل السكون ، هكذا روَى الكسائىُّ عن ربيعة ، ولولا الكسر قبل السكون لأمكن أن يقال إن السكون سكون تخفيف لا سكون بناء . ومن الوارد بالسكون قول الشاعر[1] :

فَرِيشى منكمُ وهَوايَ مَعْكم وإنْ كانتْ زيارتَكم لِماما

وقد خفى على سيبويه أن السكون لغة لأنه قال[2] : وسألت الخليل - رحمه الله - عن معكم لأىِّ شىء نصبتها ؟ فقال : لأنها استعملت غير مضافة اسما كجميع ووقعت نكرة كقولك جاءا معا وذهبا معا وقد ذهبا معه ، ومن معه ، صارت ظرفا فجعلوها بمنزلة أمام وقدّام ، قال الشاعر فجلعها كهلْ حين اضطر وأنشد لأعرابى[3] : « ريشى منكم البيت » . فذكر سبب إعرابها وتضمن كلامه أنها اسم على كل حال ، وأن نقصها لم يزل بالإفراد وذلك بيّن من كلامه الذى ذكرته .

وزعم قوم أن الساكن العين حرف ، وليس بصحيح ؛ لأن المعنى مع الحركة والسكون واحد فلا سبيل إلى الحرفية . وزعم النحاس أن النحويين مجمعون على

---

(١) البيت من الوافر . نسب للراعى فى الكتاب ٢/٤٥ وفى نسخة ب : ريحى ونسب فى شواهد ابن عقيل ١٦٥ لجرير يمدح هشام بن عبد الملك . وهو فى ديوان جرير - صادر - ص٤١٠ وريشى منكم وهواى فيكم .. - يمدح هشاما .

(٢) الكتاب ٢/٤٥ بنصه .

(٣) فى ب : أعرابى فريحى .

أن الساكن العين حرف . وهذا منه عجب ؛ لأنَّ كلام سيبويه مشعر بلزوم الاسمية على كل حال ، وأن الشاعر إنما سكّنها اضطرارا .

ومن الظروف العادمة التصرف « بَيْنَ بَيْنَ » كقول الشاعر[1] :

نَحْمِـــى حقيقَتَنـــا وبَعْـــــ ـــضُ القَوْم يَسْقُـط بيْـنَ بَيْنـا

والأصل بين هؤلاء وبين هؤلاء ، فأزيلت الإضافة ورُكّب الاسمان تركيب خمسةَ عشرَ ، فلو أُضيف الصدرُ إلى العجزُ جاز بقاء الظرفية وزوالها ، فبقاؤها كقولك : من أحكام الهمزة التسهيل بَيْنَ بَيْنَ[2] ، وزوالها كقولك : بَيْنَ بَيْنَ أقيس من الإبدال . فإن أضيف إليهما تعين زوال الظرفية ولذلك خطأ ابنُ جنّى مَن قال همزةُ بينَ بينَ بالفتح ، وقال : الصواب أن يقال همزة بين بينٍ بالإضافة . والأصل وقوع « بين » مفردا ظرفا لمتوسط فى مكان أو زمان ملازما للإضافة إلى ما يتوسط فيه منهما .

١١٠٦ وإذا خلا من التركيب والوصل بما / والألف لم يلازم الإضافة والظرفية . وقد تقدم التنبيه على ذلك .

ومن ظروف المكان العادمة التصرف الملازمة للإضافة حوال وتثنيته ، وحول وتثنيته وجمعه ؛ فالأول كقول الشاعر[3] :

أَهَدَموا بَيْـتكَ لَا أبـا لكـا وأنـا أمْشِى الدَّأَلَـى حَوالَكـا

والثانى كقول النبى ﷺ[4] « حَوالَيْنا ولا عَلينا » والثالث كقوله تعالى[5] ﴿ فلمّا أضاءتْ ما حَوْلَهُ ﴾ والرابع كقول الراجز[6] :

يـا إبلى مـا ذامُـه فتأْبيَـهْ مـاءٌ رواء ونَصِيٌ حَوْلَيَـهْ

---

(١) البيت من مجزوء الكامل . لعبيد بن الأبرص . فى الهمع ٢١٢/١ والدرر ١٨٠/١ وهو فى ديوانه – ليال – ص ٩ وشواهد المغنى للسيوطى ٩١ والمساعد ٥٢٧/١ .

(٢) أى بينها وبين الحرف الذى منه حركتها .

(٣) الرجز فى الكتاب ١٧٦/١ ووسّط بينهما : وحَسِبوا أنك لا أخالَكا .

(٤) الحديث فى صحيح مسلم – ط الشعب – ٥٥٤/١٦ بمناسبة صلاة الاستسقاء . وفى البخارى ٣٧/٢ : « اللهمّ حوالينا ولا علينا » .

(٥) سورة البقرة من الآية ١٧ .

(٦) ورد الثانى فى الهمع ٢٠١/١ والدرر ١٧٠/١ ورد البيتان . وانظر تعليقه عليهما .

والخامس كقول امرئ القيس[1] :

فقالتْ سَباكَ اللهُ إنّكَ فاضِحِي ... أَلَسْتَ تَرى السُّمَّارَ والناسَ أحْوالِي

ومن ظروف المكان العادمة التصرف « بَدَل » لا بمعنى بديل كقولك هذا بدل ذلَك ، أى هذا مكان ذلك ، فلا يجوز حينئذ أن تستعمل غير ظرف ، وكذا مكان إذا أردت به بدل . قال ابن خروف فى شرح كتاب سيويه : البدل والمكان إذا استعملا بمعنى واحد لا يرفعان . فإن ذكر كل واحد منهما فى موضعه و لم يحمل أحدهما على الآخر فى المعنى رفعا نحو قولك : هذا مكانُك ، يشير إلى المكان ، وهذا بدلٌ من هذا فترفع ، لأنك أشرت بهذا إلى البدل وهو هو . وإنما نصب البدل والمكان و لم يجز فيهما الاتساع حتى إذا أخرج كل واحد منهما عن موضعه فلزما طريقة واحدة . هذا نص ابن خروف .

ص : ويتوسع فى الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به مجازا ، ويجوز حينئذ إضماره غير مقرون بفى والإضافة والإسناد إليه . ويمنع من هذا التوسع على الأصح تعدّى الفعل إلى ثلاثة .

ش : من ضروب المجاز التوسع بإقامة الظرف المتصرف مقام فاعل الحدث الواقع فيه مقام المفعول المُوقع به الحدث كقول تعالى[2] : ﴿ اشْتَدَّتْ به الريحُ فى يومٍ عاصِفٍ ﴾ وقوله تعالى[3] ﴿ إنّا نخَافُ مِن ربِّنا يَوْمَا عَبُوسًا قمْطَرِيرا ﴾ وكقول الشاعر[4] :

أَقُولُ لِلحْيانِ وقد صَفِرتْ لهم ... وطابِى ويومِى ضَيّقُ الحَجْر مُعْوِرُ

والثانى كقولهم : وُلد لَه ستّونَ عاما ، وصِيدَ عليه الليل والنهار كقول

---

(١) البيت من الطويل . لأمرئ القيس . ديوانه – السندوبى – ص١٠٨ والدرر ١/١٧٠ وعجزه فى الهمع ١/٢٠١ .

(٢) سورة إبراهيم من الآية ١٨ .

(٣) سورة الإنسان . آية ١٠ .

(٤) البيت من الطويل . لتأبط شرا وبعده : هما خطتا إما إسار ... أجدر ، فى شواهد المغنى للسيوطى ٣٣٠ وشواهد المغنى للبغدادى ٣٦٢/٧ وفيه : صفرت بهم . كما وردا فى الحماسة . والمثل السائر ٧٢ .

الشاعر[1] :

أما النهارُ ففـى قَيْـدٍ وسلْسلَـةٍ والليلُ فى جَوْفِ مَنْحوتٍ من الساجِ

يعنى نفسه وكان مأسورا ، فأخبر أن نهاره مقيد وليله مسجون مبالغة . ويضاف المصدر إلى الظرف المتوسَّع فيه على الوجهين ، فإضافته على تقديره فاعلا كقوله تعالى[2] : ﴿ بَلْ مكْرُ الليلِ والنهارِ إذْ تأْمُروننا ﴾ كان الأصل ليلكم ونهاركم ماكران[3] ثم أضيف المصدر إلى المخبر عنه بمعناه مجازا ، كما يضاف إلى المخبر عنه بمعناه حقيقة ، وإضافته إليه على تقديره مفعولا به كقوله تعالى[4] ﴿ للذِينَ يُؤْلون من نسائِهم تَربُّصُ أربعةِ أشْهُر ﴾ أى إمضاء أربعة أشهر بتربّص . وكما أضيف إليه المصدر على تأويلَ الفاعلية وعلى تأويل المفعولية أضيف إليه بلفظ اسم الفاعل واسم المفعول ، فمن الأول[5] :

ياسارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ

ومن الثانى : يا مسروق الليلة أهل الدار – ذكرها سيبويه .

وإذا ثبت من كلامهم التوسع بجعل الظرف المتصرف فاعلا ومفعولا به ومضافا إليه على معنى الفاعلية والمفعولية لزم من ذلك جواز الحكم عليه فى حال النصب بأنه مفعول به تجوَّزا ما لم يمنع من ذلك مانع . وتظهر فائدة ذلك فى إضماره مستغنيا عن لفظ « فى » فإن الظرف أصله أن يكون مظروفا بلفظها فاستغنى عن لفظها بمعناها مع الظاهر ، ولزوم الرجوع إلى الأصل مع الضمير ، لأن الإضمار يردّ الشىء إلى أصله ، ولذلك لزم مَن يقول : لدُ زيد أن يقول من لدنه ، بردّ النون ، ولزم

---

(١) البيت من البسيط . فى الكتاب ٨٠/١ والمقتضب ٣٣١/٤ والبحر ٣١٥/٤ : .... فى بطن – فى الكامل ٢٢٨/٣ للصّ .

(٢) سورة سبأ من الآية ٣٣ .

(٣) فى ب .

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٢٦ .

(٥) البيت من الرجز . فى الكتاب ٨٩/١ ، ٩٩ والهمع ٢٠٣/١ والدرر ١٧٢/١ .

مَن يقول لم يك صديقنا أن يقول أما الصديق فإن لا يكنه فمن يكنه ، فيرد النون أيضا . ولزم من يقول قعدت حينا : الحين قعدت له فيرد اللام ، ولا يستغنى مع المضمر بمعناها كما استغنى مع الظاهر . ولزم مَن يقول المال لزيد بكسر اللام أن يقول له فيفتح ؛ لأن فتحها هو الأصل . فعلى هذا يلزم من أضمر الظرف مقصودا به معنى الظرفية أنْ يقرنه بفى كقولك فى : صمت اليوم : اليوم صمت فيه ، فمن قال صمته علم أنه لم يقصد الظرفية وإنما قصد جعله مفعولا به توسّعا ، فمن ذلك قول الشاعر[1] :

وَيَوْمًا شَهِدْنـاه سُلَيْمـا وعامِـرا ... قليلا سِوَى الطعْنِ النِهالِ نوافِلُهْ

ومنه[2] :

فإنْ أنتَ لم تقدِرْ على أنْ تُهينه ... فدَعْهُ إلى اليوم الذى أنتَ قادِرُهْ

يـا رُبَّ يـومٍ لى لا أظَلّلـه ... أرْمَضُ من تحتُ وأضْحَى من عَلُهْ[3]

وهذا التوسع فى باب أعلم / جائز على ظاهر قول سيبويه[4] ، فإنه قال فى باب المفعول الذى يتعداه فعله إلى مفعول بعد أن مثل بأرَى عبدُ الله أبا فلان ، لو أدخلت فى هذا الفعل الفاعل وبنيتَه له لتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين . ثم قال : واعلم أن الأفعال إذا انتهت ههنا فلم تجاوز تعدت إلى جميع ما تعدّى إليه الفعل الذى لا يتعدى الفاعل ، وذلك قولك : أعطى عبدُ الله الثوبَ إعطاء جميلا ، ونُبِّئت زيدا أبا فلان تنْبيئا ، وسرق عبد الله الثوبَ الليلةَ ، لا تجعله ظرفا ، لكن تجعله على قولك يا مسروق الليلة الثوبَ . هذا نصه .

١٠٦ ب

---

(١) البيت من الطويل . لرجل من بنى عامر . فى الكتاب ٩٠/١ والمقتضب ١٠٥/٣ والدرر ١٧٢/١ والتبصرة ٣٠٨/١ وورد صدره فى الهمع ٢٠٣/١ والبحر ٢٤٠/٧ .

(٢) البيت من الطويل . أنشده ابن الأعرابى . فى البيان والتبيين ٢٨٣/٢ بلفظ . فذَرْهُ .

(٣) الرجز فى شواهد المغنى للسيوطى ١٥٢ كما هنا . لأبى الهجنجل ، والدرر ١٧٢/١ وشواهد ابن عقيل ١٦٦ والأول منه فى الهمع ٢٠٣/١ .

(٤) النص فى الكتاب بتصرف ففيه ١٩/١ : « اعلم أن هذه الأفعال .... وذلك قولك أعطى عبد الله زيدا المال إعطاء جميلا . وسرقت عبدَ الله الثوبَ الليلة ، لا تجعلها ظرفا ، ولكن تقول يا سارق الليلةِ زيدا الثوب لم تجعله ظرفا ... » .

قال ابن خروف فى شرحه : أجاز سيبويه نصب الظرف مفعولا به بالمتعدى إلى ثلاثة ، وإنما قاسه و لم يقس النقل ؛ لأن النقل فيه نصب الفاعل ولا ينصب الفاعل إلا تشبيها بما ثبت أصله فى الكلام ، كما نصب الفاعل فى حسن الوجه ، تشبيها بضارب زيدا . ونصب الظرف على الاتساع ليس فيه تغيير عما كان عليه ، وجميعه مجاز فى متعدّ لواحد وأكثر . والنقل كله حقيقة فاقتصر فيه على السماع ، بخلاف نصب الظرف على الاتساع فإنه مجاز فلا معنى لمراعاة التعدى وغير التعدى فيه . ومنعه قوم فى باب أعلم قياسا على النقل .

قلت : جواز تعدى ذى ثلاثة إلى ظرف على أنه مفعول به يستلزم مشبّها دون مشبَّه به لأنه إذا فعل ذلك بما له مفعول واحد ومفعولان لم يعدم أصلا يحمل عليه بخلاف نصبه ما له ثلاثة ؛ فإنه يلزم منه فرع لا أصل له ومشبَّه دون مشبَّه به فوجب منعه . ولأن جواز ذلك فى باب أعلم مرتب على ما سمع من إقامة الظرف مقام فاعل الحدث الواقع فيه ، ومقام ما يقع به إخبار عنه وإضافة إليه ، و لم يسمع من ذلك شيء فى باب أعلم ، فلا يحكم فيه بجواز ذلك المجاز لعدم سماع ما يرتّب عليه .

باب المفعول معه

ص : وهو الاسم التالى واوا تجعله بنفسها فى المعنى كمجرور مع ، وفى اللفظ كمنصوب معدًّى بالهمزة ،وانتصابه بما عمل فى السابق من فعل أو عامل عمله ، لا بمضمر بعد الواو خلافا للزّجاج ، ولا بها خلافا للجرجانى ، ولا بالخلاف خلافا للكوفيين . وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصلح عطفه خلافا لابن جنى[1] .

ش : وقد يطلق المفعول معه فى اللغة على المجرور بمع أو بالباء التى للمصاحبة ، وعلى المعطوف المراد به المصاحبة ، وعلى المنصوب بعد الواو بالشروط المذكورة ، فالأول نحو جلست مع زيد ، والثانى نحو وصلت هذا بذاك ، والثالث نحو مزجت عسلا وماء ، والرابع نحو ما صنعت وأباك ، واستوى الماء والخشبة ، وما زلت وزيدا حتى فعل ، ولو تركت الناقة وفصيلَها لرَضعها . إلا أن عُرْف النحاة قد قَصَر المفعولَ معه على الرابع ، وربما سمّاه سيبويه مفعولا به ، فمن ذلك قوله فى أول أبوابه[2] : « هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به » . هذا نصه . وقوله[3] : بعد أن مثّل بما زلْت وزيدا أى ما زلت بزيد حتى فعَلَ ، ثم قال : وهو مفعول به .

قلت : وهذا من أجل أن الباء تساوى « مع » فى الدلالة على المصاحبة كقولك بعت الفرس بسَرْجه ولجامِه ، والدارَ بأثاثِها ، أى مع سرجه ولجامه ، ومع أثاثها . ومن أجل قصْر النحاة اسم « المفعول معه » على القسم الرابع قلت فى حدّه : « والتالى واوا » ليخرج التالى غيرها ، وقيدت الواو بأن تجعله فى المعنى كمجرور « مع »

---

(١) عبارة « خلافا لابن جنى » ليست فى ب . ولم يرد ذكر ابن جنى فى نهاية الشرح .

(٢) ورد فى الكتاب ١/١٥٠ .

(٣) الكتاب ١/١٥٠ .

ليخرج المعطوف بالواو المفيدة مطلق الجمع ، وذكرت بنفسها ليخرج المعطوف بعد ما يفهم منه المصاحبة نحو أشركت زيدا وعمرا ، ومزجتُ العسلَ والماء ، فإن المصاحبة فى مثل هذا مفهومة قبل ذكر الواو ، بخلاف قولك : سرتُ والنيلَ ؛ فإن المصاحبة لا تفهم فيه إلا بالواو . ثم قلت « وفى اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة » فنبهت بذلك على أن الواو معدّية ما قبلها من العوامل إلى ما بعدها فينتصب به بواسطة الواو فعلا كان ما عدّته ، أو عاملا عمل الفعل نحو عرفت استواء الماء والخشبة ، والناقة متروكة وفصيلها ، ولست زائلا وزيدا حتى يفعل ، وأنشد أبو على[1] :

لا تَحْبِسَنَّكَ أثوابِى فقد جُمعتْ ... هذا ردائَى مَطْوِيًّا وسِرْبَالا

وجعل « سربالا » مفعولا معه ، وعامله مَطويًا . وأجاز أن يكون عامله هذا .

١١٠٧ وظاهر كلام سيبويه / المنع من إعمال هذا فى مفعول معه ؛ لأنه قال فى آخر أبوابه[2] « وأمّا مالكَ وأباكَ فقبيح ، لأنه لم يذكر فعلا ولا حرفا فيه معنى فعل » أراد بقبيح ممنوعا ، وبالحرف الذى فيه معنى الفعل حسبك وكفوك وما ذكر بعدهما فى الباب ، فلو كان اسم الإشارة عنده مثلها لم يحكم بقبح هذا لك وأباك ، بل كان يحكم فيه بما حكم فى وَيْله وأباه ، وهذا واضح والله أعلم .

فالواو التى يليها المفعول معه معدّية لا عاملة ، هذا هو المذهب الصحيح ، قال سيبويه[3] بعد تمثيله بما صنعت وأباك ، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها : إنما أردت ما صنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقة مع فصيلها ، فالفصيل مفعول معه والأب كذلك، «والواو لم تغير المعنى، ولكنها تُعْمِل فى الاسم ما قبلها»هذا نصه. وينبغى أن تعلم أن مذهبه عدم الاكتفاء فى نصب المفعول معه بما يكتفى به فى نصب الحال ، فلا ينصبَه العامل المعنوى كحرف التشبيه والظرف المخبر به ، ولذلك لم ينصب بلك فى هذا لك وأباك ، ولا بحسبك فى حسبك وزيدا درهم . وأكثر المتأخرين يغفلون عن هذا .

---

(١) البيت من البسيط . فى العينى ٨٦/٣ والأشمونى ١٠٤/٢ .
(٢) الكتاب ١٥٦/١ .
(٣) الكتاب ١٥٠/١ .

قلت : وكان حق الواو إذ هى معديَة أن تجرَّ ما عدّت العامل إليه كما فعلت حروف الجر . إلا أنها أشبهت الواو العاطفة لفظا ومعنى فلم تُعط عملا ، بل أُعطيتْ مثل ما أعطيت العاطفة فى[1] اتصال عمل ما قبلها إلى ما بعدها لا على سبيل الإتباع . وكان فى ذلك أيضا تنبيه على أن أصل المجرور بحرف أن يكون منصوبا ولكنه جُرّ لفظا . فحكمُ على موضع مجروره[2] بالنصب إذَا لم تتمحض فاعليته[3] فإنه معدّ ليظهر بذلك مزية المتعدى بنفسه على المتعدى بواسطة . وقد ترتّب على شبه الواو المرادفة لمع بالواو العاطفة ما ذكرته ، وأمر آخر وهو أنها لم تجرِ مجرى « مع » فى جواز التقديم بل جرت مجرى العاطفة فى التأخرّ ، وسيأتى ذلك إن شاء الله تعالى .

وكان الزجاج يقول : إذا قلنا ما صنعت وأباك ، فالنصب بإضمار كأنه قال ما صنعت ولا بَسْتَ أباك لأنه لا يعمل الفعل فى المفعول وبينهما الواو ، وهذا غير صحيح ؛ لأن الفعل يعمل فى المفعول على الوجه الذى يصح به الارتباط ، فإن ارتبطا بلا واسطة فلا معنى لدخول حرف بينهما . وإن لم يرتبطا إلا بواسطة فلا بد منها ، فلذلك تقول ضربت زيدا وعمرا فتنصب عمرا بضربت كما تنصب به زيدا ، لكن استغنينا فى تعليق زيد بالعامل عن واسطة واحتجنا إليها فى تعليق عمرو فأتينا بها . ومثله فى الحاجة إلى واسطة ما ضربت إلا زيدا ، وضربت إمّا زيدا وإمّا عمرا ، فينتصب ما بعد إلّا وإمّا بالفعل ولا يمنع من ذلك الواسطة ؛ لأن المعنى لا يصح إلا بها .

ومما يبين فساد تقدير الزجاج أنه إمّا أن يُقصد تشريك صنعت ولا بست فى الاستفهام ، وإمّا ألّا يقصده ، فإن قصده لم يصح ؛ لأن شرط صحة عطف الفعل على الفعل بعد اسم الاستفهام جواز الاستغناء بالثانى عن الأول ، والأمر بخلاف ذلك فى التقدير المذكور ؛ إذ لا معنى لقول القائل ما لابست أباك ، وإن لم يقصد التشريك

---

(١) فى ب : من .

(٢) فى ب : معموله .

(٣) فى ب : عامليته .

لم يصح أيضا ؛ إذ لا يُعطف جملة خبرية على جملة استفهامية مع استقلال كل واحدة منهما ، فألاّ يجوز ذلك مع الاستقلال كما فى المثال المذكور أحق وأولى .

وأيضا لو كان ما بعد الواو منصوبا بفعل مضمر لم يحتج إلى الواو كما لا يحتاج إليها مع إظهاره ، ألا ترى أنك لو أظهرت فعل الملابسة فى ما شأنك وزيدا قلت ما شأنك تلابس زيدا دون واو فيلزم مَن حكم بإضمار تلابس الاستغناء عن الواو كما يستغنى عنها مع الإظهار ، فالاستغناء فيها باطل وما أفضى إلى الباطل باطل .

وزعم الجرجانى أن الواو هى الناصبة بنفسها ، وما ذهب إليه باطل من ثلاثة أوجه : أحدها أنها لو كان النصب بها نفسها لم يشترط فى وجوده وجود فعل قبلها أو معنى فعل ، كما لا يشترط فى غيرها من النواصب ، ولجاز أن يقال كلَّ رجل وضيعته ، بالنصب كما يقال[1] عندى كل رجل وضيعته . الثانى أن الحكم بكون الواو ناصبة حكم بما لا نظير له إذ ليس فى الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل كإن وأخواتها ، أو يشبه ما يشبه الفعل كلا المشبهة /بإنّ ، والواو المرادفة « مع » لا تشبه الفعل ولا ما أشبه الفعل ، فلا يصح جعلها ناصبة للاسم . الثالث أنها لو كانت هى الناصبة لوجب اتصال الضمير إذا وقع مفعولا معه ويُعدّ من الضرورات قول الشاعر[2] :

١٠٧ ب

فآليتُ لا أنفكُّ أحْذو قصيدةً تكونُ وإيّاها بها مَثَلا بعْدِى

ولا خلاف فى وجوب الانفصال فى مثل هذا ، فعُلم بذلك أن الواو غير عاملة ؛ إذ ليس فى الكلام ضمير نصب يجب انفصاله مع مباشرة الناصب .

وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب بالمخالفة ، وقد تقدم فى باب الابتداء إبطال نسبة العمل إلى المخالفة بدلائلَ أغنى ذكرُها ثَمَّ عن ذكرها ههنا . وإذا بطلت الأقوال الثلاثة تعين الحكم بالقول الأول وهو قول سيبويه وأكثر البصريين .

وذكر ابن خروف أن أبا الفتح بن جنى قال إن العرب لم تستعمل الواو بمعنى

---

(١) فى ب : دع كل ... .

(٢) البيت من الطويل . لأبى ذؤيب يخاطب خالد بن أخته - ديوان الهذليين ١٥٩/١ فأقسمت وفى الدرر ١٨٩/١ ، ٤٠/١ وعجزه فى الهمع ٢٢٠/١ والحلل ٣٦٧ .

مع إلا فى موضع يصح أن تقع فيه عاطفة وأنكر قوله ابن خروف وهو بالإنكار حقيق ، فإن العرب استعملت الواو بمعنى مع فى مواضع لا يصلح فيها العطف وفى مواضع يصلح فيها . والمواضع التى لا يصلح فيها العطف على ضربين : أحدهما ترك فيه العطف لفظا ومعنى ، والثانى استعمل فيه العطف لمجرد اللفظ ، كاستعمال النعت على الجوار ، فمن الأول قولهم استوى الماء والخشبة ، ومازلتُ أسيرُ والنيلَ . ومنه قول الشاعر فى وصف رجل مات معانق امرأة لقيها بعد فراق[1] :

فكانَ وإياها كحرّان لم يُفقْ عن الماءِ إذ لا قاهُ حتّى تقدّدا

ومن الثانى قولهم أنت أعلم ومالُكَ ، أى أنت أعلم مع مالك كيف تدبره ومالك معطوف فى اللفظ ولا يجوز رفعه على القطع وإضمار الخبر ؛ لأن المال لا يخبر عنه بأعلم . وشرط عطف المبتدأ المضمر خبره أن يكون خبره مثل خبر المعطوف عليه . وأما قولهم : أنت أعلم وعبد الله فيحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها أن تكون الواو بمعنى « مع » وعطف بها فى اللفظ مبتدأ حذف خبره وجوبا لوقوعه موقع المجرور بمع وللاستطالة . والثانى أن تكون الواو لمجرد العطف وعبد الله مبتدأ محذوف الخبر جوازا ، والتقدير أنت أعلم بعبد الله وعبد الله أعلم بك ، ثم دخله الحذف كما دخل فى نحو أأنت خير أم زيد ؟ والأصل أأنت خير من زيد أم زيد خير منك . والثالث أن يكون عبد الله معطوفا على أنت وأعلم خبر عنهما كأنه قال : أنت وعبد الله أعلم من غيركما . وأما وقوع الواو بمعنى « مع » فى موضع يصلح للعطف فكثير ، وفيه تفصيل يأتى إن شاء الله تعالى .

ص : ولا يتقدم المفعول معه على عامل المصاحب باتفاق ولا عليه خلافا لابن جنى . ويجب العطف فى نحو أنت ورأيُكَ ، وأنت أعلمُ ومالُك . والنصب عند الأكثر فى نحو مالك وزيدا وما شأنك وعمرا ، والنصب فى هذين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار أو بمصدر « لابس » منويا بعد الواو . لا بلابَس خلافا

---

(١) البيت من الطويل . لكعب بن جعيل . فى الكتاب ١/ ١٥٠ والتبصرة ١/ ٢٥٨ والحلل ٣٦٦ ونسبه فيها البطليوسى إليه قال عقبه : « هذا البيت لكعب بن جعيل التغلبى » . شاعر إسلامى فى زمن معاوية . والحران : العطشان . وتقدد : تشقق مِعَاهُ لكثرة ما شرب من الماء . وفى الأصول ١/ ٢١١ .

للسيرافى وابن خروف .

فإن كان المجرور ظاهرا رجح العطف ، وربما نصب بفعل مقدر بعد ما أو كيف ، أو زمن مضاف أو قبل خبر ظاهر فى نحو : ما أنت والسيرَ ، وكيف أنت وقصْعةً – وأزمانَ قومى والجماعةَ – « وأنا وإياه فى لحاف » .

ويَترجّح العطف إن كان بلا تكلف ولا مانع ولا موهن . فإن خيف به فوات ما يضرّ فواتُه رجح النصبُ على المعية ، فإنْ لم يَلِقِ الفعلُ بتالِى الواو جاز النصب على المعية ، وعلى إضمار الفعل اللائق إنْ حسن « مَع » موضع الواو ، وإلا تعيّن الإضمار والنصب فى نحو حَسْبُك وزيدا درهم بيحسب منويا ، وبعد وَيْلَه وويْلَا[1] بناصب المصدر . وبعد ويلٌ له بالْزَمْ مضمَرا ، وفى رأسه والحائط وامرأ ونفسَه وشأنك والحج على المعية أو العطف بعدإضمار « دَعْ » فى الأول والثانى ، و « عليك » فى الثالث . ونحو هذا لك وأباك ممنوع فى الاختيار . وفى كون هذا الباب مقيسا خلاف . ولما بعد المفعول معه من خبر ما قبله أو حاله ماله متقدما . وقد يُعْطى حكمَ ما بعد المعطوف خلافا لابن كيسان .

ش : قد تقدم بيان كون الواو التى بمعنى « مع » معدّية ، وأن لها شبها بالواو العاطفة فى اللفظ والمعنى ، ولذلك لم تعمل عمل حروف الجر فى لفظ ما عدّت إليه العامل ، بل أوصلت إليه عمل العامل لفظا ومحلا ، ولازمت محلا واحدا لشبهها بهمزة التعدية فلا تتقدم على عامل المصاحب كما تتقدم « مع » / فى قولهم مع الخشبة استوى الماءُ ، وكذا لا يقال استوى والخشبة الماءُ ، فالأول مجمع على منعه ، والثانى ممنوع إلّا عند ابن جنى[2] ؛ فإنه أشار فى الخصائص إلى جوازه ، وله شبهتان : إحداهما أنه قد جاز ذلك فى العاطفة فلْيَجُزْ فيها ؛ لأنها محمولة عليها . والثانية أن ذلك قد

١١٠٨

---

(١) فى ب : وويلا له .

(٢) انظر كلامه فى الخصائص ٣٨٣/٢ على « جاء البرد و الطيالسة » قال : « ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو قولك والطيالسة جاءالبرد ، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة ، ألا تراك لا تستعملها إلا فى الموضع الذى لو شئت لاستعملت العاطفة فيه نحو جاء البرد والطيالسة ، ولو شئت رفعت الطيالسة عطفا على البرْد » .

ورد فى كلامهم فينبغى أن يُحكم بذلك ؛ ومن الوارد فى ذلك قول الشاعر[1] :

أكْنِيه حينَ أُناديه لِأُكرمَهُ ولا أُلَقِّبُهُ والسَّوْأةَ اللَّقَبا

ومثله قول الآخر[2] :

جَمعتَ وفُحْشا غيبةً ونَميمةً خصالا ثلاثا لستَ عنها بمُرْعَوى

ولا حجة له فى الشُبهتين ؛ أمّا الأُولى فالجواب عنها من وجهين : أحدهما أن العاطفةَ أقوَى وأوسعُ مَجالًا فحصلَ لها مزيَّةٌ بتَجويز التقديم كقول الشاعر[3] :

كأنّا على أولادِ أحْقَبَ لاحَها ورَمْى السفا أنفاسها بسهام

جَنوبٌ ذوتْ عند التناهى وأنزلتْ بها يومَ ذَبّابِ السَّبِيب صيامِ

والأصل لاحها جنوبٌ ورمى السفا ، فقدَم المعطوفِ على المعطوف عليه ؛ لأن المعطوف بالواو تابع ؛ نسبة العامل إليه كنسبته إلى المتبوع ، فلم يكن فى تقديمه محذور ، بل كان فيه إبداء مزيّة للأَقْوَى على الأضعف ، فإن أشرك بينهما فى الجواز خفيتْ المزيةُ . والثانى أن واو « مع » وإنْ أشبهت العاطفة فلها شبه يقتضى لها لزوم مكان واحد كما لزمت الهمزة مكانا واحدا .

وأما الشبهة الثانية عن احتجاجه بالبيتين فضعيفة أيضا ؛ إذ لا يتعيّن جعل ما فيهما من المنصوبين من باب المفعول معه ، بل جعله من باب العطف ممكن وهو أولى ؛ لأن القول بتقديم المعطوف فى الضرورة مجمع عليه ، وليس كذلك القول بتقديم المفعول معه .

أما البيت الأول فالعطف فيه ظاهر ؛ لأن تقديره جمعت غيبة ونميمة وفحشا ،

---

(١) البيت من البسيط . نسب لبعض الفزاريين . فى الأشمونى ١٠٤/٢ والعينى ٨٩/٣ ونصب السوأة رواية .

(٢) البيت من الطويل . ليزيد بن أبى الحكم بن أبى العاص الثقفى . فى الخصائص ٣٨٣/٢ : ثلاث خصال ... وشواهد المغنى للسيوطى ٢٣٨ والدرر ١٩٠/١ والأشمونى ١٠٤/٢ والتصريح ٣٤٤/١ وصدره فى الهمع ٢٢٠/١ وفى المساعد ٥٤١/١ والشاعر يعاتب ابن عمّه .

(٣) البيتان من الطويل . نسبا إلى ذى الرمة . و لم أجدهما فى ديوانه . وهما فى الكتاب ٢٦٦/١ عقب عليهما سيبويه بقوله : « كأنه قال : على أولاد أحقب صيام » . والسفا : شوك البهمى وبه تكلف الحُمرُ . ذوت : جفّت . التناهى : الغدران . والسبيب شعر أذنابها . الصيام : الممسكة عن الرعى . وصف ضمرها وانطواء بطونها لتشبيه الرواحل بها . والشاهد أنه أجرى « صيام » على « أولاد لاحب » لأنه نكرة مثله .

وبهذا وجّه أكثر النحويين . وأما البيت الثانى فهو من باب[1] : ــ وزجّجن الحواجِبَ والعيُونا ــ فنصب العين بفعل دالّ عليه زجّجن ، تقديره : وكحَّلْنَ العيونَ ، فلو دعتْ ضرورة إلى التقديم لم يختلف التقدير ، فكذلك أصل ولا ألقبه والسَوأَةَ اللقبا ، ولا ألقبه اللقب ولا أسوؤه السوأة فحذف أسوؤه لدلالة « اللّقبا » عليه ، ثم قدّم مُضْطَرّا ، وبقى التقدير على ما كان عليه . وأشرت بقولى « ويجب العطف فى نحو أنت ورأيك » إلى أن كل موضع كانت الواو فيه بمعنى « مع » بعد ذى خبر لم يذكر أو ذُكر أو هو أفعل تفضيل فالعطف فيه لازم ؛ لعدم فعل ومَا يعْمل عمله ، والمراد بعمله أن يكون من جنس ما ينصب مفعولا به ، ولا خلاف فى وجوب الرفع فيما أشبه المثالين المذكورين .

ومَن ادّعى جواز النصب فى نحو كل رجل وضيعته على تقدير كل رجل كائن وضيعته فقد ادّعى ما لم يقله عربىّ فلا التفات إليه ولا تعريج عليه . ومما ورد مثل كل رجل وضيعته ، وأنتَ ورأيك قول العرب : الرجال وأعضادُها والنساء وأعجازُها ، حكاه الأخفش ، ومثله إنك ما وخيْرا ، حكاه سيبويه ، ومثله قول شداد أبى عنترة[2] :

فمَن يكُ سائِلا عنّى فإنّى ... وجرْوَةَ لا تَرُودُ ولا تُعارُ

ولمجىء هذه الواو بعد مبتدأ أو بعد اسم إنّ قلت : « ويجب العطف » و لم أقل ويجب الرفع ، فإن العطف بعد مبتدأ يرفع ، وبعد اسم إن ينصب فعمّتهما العبارة . ثم قلت والنصب عند الأكثر أى ويجب النصْب عند الأكثر فى نحو مالك وزيدا ،

(١) من الوافر . للراعى النميرى . وصدره : إذا ما الغانيات برزْنَ يوما – فى الدرر ١٩١/١ والتصريح ٣٤٦/١ وشواهد ابن عقيل ١٢٠ والمساعد ٥٤٥/١ وعجزه فى الهمع ٢٢٢/١ وصدره فى شواهد المغنى للسيوطى : وهزة نسوةَ من حى صدق – وبعده : أنخن جمالهن بذات غسْل سراةَ اليوم يَمْهدْنَ الكدونا

والمطلع : أبت آيات حُبّى أن تبينا ... لنا خبرا وأبكين الحزينا .

(٢) البيت من الوافر . لشداد العبسى أبى عنترة . الكتاب ١٥٢/١ والتبصرة ٢٥٧/١ وهو مطلع لعنترة فى مختار الشعر الجاهلى ٤١٠/١ وديوانه ٤٧ وجروة : فرسه . تجىء وتذهب . والشاهد فيه نصب جروة عطفا على المنصوب بإن ومعنى الواو فيه معنى مع إلا أن ما بعدها محمول على ما قبلها فى إن كما فى الابتداء لعدم الفعل .

وما شأنك وعمرا ، والإشارة إلى كل جملة آخرها واو المصاحبة وتاليها ، وأوّلها « ما » المستفهم بها على سبيل الإنكار ، قبل ضمير مجرور باللام ، أو الشأن أو ما يؤدى ما يؤديانه .

ولسيبويه فى هذين المثالين وشبههما مذهبان : أحدهما أن يقدّر « كان » بعد « ما » فيكون المنصوبُ مفعولا معه ، والثانى أن يقدر بعد الواو مصدر لابس منويا أو مضافا إلى ضمير المخاطب ، صرّح بالتقديرين فى متن الباب الثالث ، وبإضمار الفعل فى ترجمته فقال[1] : « هذا باب ما يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوّله ، وذلك قولك : مالك وزيدا وما شأنك وعمرا . ثم قال فى متن الباب : فإذا ظهر الاسم فقال ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه فليس إلا الجَرُّ . ثم قال : فإذا أضمرت فكأنك قلت : ما شأنك وملابسةٌ زيدا أو ملابستك زيدا ، فكان أن يكون زيد على فعل وتكون الملابسة على الشأن ؛ لأن الشأن معه / ملابسة أحسن من أن يُجْروا المظهر على المضمر » . هذا نصه . فحمل أبو على الشلوبين كلامه على ظاهره واعتذر عن إعمال المصدر مضمرا بأنه هنا فى قوة الملفوظ به ، لوضوح الدلالة عليه ، ودعاه إلى الاعتذار أن سيبويه منع فى باب الوصف بإلّا حذف أن يكون وارتفاع « الفرقدان » فقال بعد إنشاده[2] :

وكـلُّ أخٍ مُفارِقـه أخـوهُ ... لعَمْرُ أبـيكَ إلَّا الفرقـدانِ

كأنه قال : وكل أخ غير الفرقدين يفارقه أخوه . ثم قال : ولا يجوز على إلا أن يكون لأنك لا تضمر الاسم الذى هذا من تمامه لأن « انْ يكون » اسم فظاهر كلامه أن المصدر العامل لا يضمر فحمل كلامه ثمّ على أنه لا يضمر لضعف الدليل ووجود مندوحة عن حذفه ، وحكم هنا بجواز الحذف لقوة الدلالة عليه . وما ذهب إليه الشيخ أبو على

١٠٨ ب

---

(١) انظر الكتاب ١/١٥٦ .

(٢) البيت من الوافر . نسب لعمرو بن معد يكرب . وروى لسوّار بن المضرّب وهو فى الكتاب ١/٣٧١ والمقتضب ٤/٤٠٩ والدرر ١/١٩٤ ، ١٩٥ وروى لحضرمى بن عامر الأسدى . وعلق عليه سيبويه فى الكتاب ١/٣٧١ بقوله : « كأنه قال وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه إذا وصفت به كلا .... ولا يجوز رفع زيد على إلّا يكون لأنك لا تضمر الاسم الذى هذا من تمامه ؛ لأنَّ « أنْ يكون » اسم – وفى ب : لا تضمر الاسم الذى هذا من تمامه لأن « أن يكون » اسم » .

هو الصحيح لا ماذهب إليه من منع حذف المصدر مطلقا فإن حذفه إذا قويت الدلالة عليه وارد فى الكلام الفصيح كقوله تعالى[1] ﴿ قُلْ قتالٌ فيه كبيرٌ وصَدٌّ عن سبيلِ اللهِ وكفْرٌ به والمَسْجِدِ الحرامِ ﴾ أى[2] وصد عن سبيل المسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله ، فحذف صَدّ عن سبيل المسجد لدلالَة مثلهمـا من قبلُ عليهما .
ولا يجوز عطف المسجد على الهاء من « به » لأن العطف على ضمير الجر لا يجوز عند الأكثر إلَّا إذا أعيد الجار ، ولا يصح أيضا من جهة المعنى ؛ لأن المشركين كانوا يعظّمون المسجد الحرام فلا يصح أن ينسب الكفر إليهم إلا لكونهم لا يعظمونه تعظيما مستندا إلى أمر الله ، بل إلى أهوائهم فهو حقيق بإطلاق الكفر عليه .

ومن حذف المصدر وبقاء ما يتعلق به قول الشاعر[3] :

لَصَوْنُكَ مَن تَعول أعمُّ نفعا ... لهم عن ضَلّةٍ وهوى مُطَاعِ

ومثله[4] :

المنُّ للذَمِّ داعٍ بالعطاء فلا ... تَمْنُنْ فتُلْفَى بَلَا حَمْدٍ ولا مال

فعن من البيت الأول متعلق بصون محذوف ، وبالعطاء من البيت الثانى متعلقٌ بمَنّ محذوف والمحذوفان بدلان من الموجودَين ، فاستغنى بمعمول البدل كما استغنى فى الآية بمعمول المعطوف .

وذهب السيرافى وابن خروف إلى أن قول سيبويه : ما شأنك وملابستك زيدا مؤول ؛ قال ابن خروف قوله فكأنك قلت ما شأنك وملابسة زيدا ، إنما قدّر المصدر حين أظهر ليكون محمولا على الشأن والمضمر الفعل ، لأنه لا يجوز أن يعمل

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢١٧ وقرأها عكرمة « قَتْل فيه قل قتلْ فيه كبير » الكشاف ٣٥٧/١ .

(٢) العبارة فى الأصل مضطربة فهاك ما فى ب وهو : « أى وصد عن قتال المسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله فحذف صد عن قتل المسجد الحرام لدلالة مثلها من قبل عليها ولا يجوز عطف المسجد على سبيل الله وقد عطف كفر على صد فيلزم عطفه على المصدر قبل ذكر ما يتعلق به ، ولا يجوز عطف المسجد على الهاء من به لأن العطف على ضمير الجر لا يجوز عند الأكثر إلا أعيد الجار ولا يصح أيضا من جهة المعنى .... ينسب إليهم الكفر ... » .

(٣) البيت من الوافر .. و لم أقف عليه .

(٤) البيت من البسيط . فى الأشمونى ٢١٧/٢ .

المصدر مضمرا ، والكوفيون يعملونه مضمرا غير ملفوظ به . ثم قال ابن خروف : يريد بهذا ما أراد بقوله :ـ من لد أن كانت شـولا ـ لأنه لا يضمر الموصول مع بعض الصلة ، فكلامه هنا محمول على المعنى . وجاز إضمار الفعل هنا وهو لا يحمل على الأول من حيث لم يصرّح بظهوره ، فإن أظهرته على جهة التقدير جئت بالمصدر .

قلت يكفى من الردّ على ابن خروف اعترافه بأن الموضع لايصلح لفعل ، واعترافه بأن سيبويه حمل قول الراجز : ـ من لد شولا فإلى إتلائها ـ على أن أصله : من لله أنْ كانت شولا ، فحكم بحذف أن والفعل فى هذا الرجز لقوة الدلالة ، وحكم بمنع ذلك فى : ـ لعمر أبيك إلا الفرقدان ـ لضعف الدلالة .

ولو صرّح سيبويه بمنع حذف المصدر مطلقا لكان محجوجا بثبوت ذلك عن العرب ؛ فإن كلامهم هو المأخوذ به . وقد تقدمت الشواهد على إضمار المصدر وإبقاء ما يتعلق به ، وأمكن حمل كلام سيبويه على وفق ذلك ، فقوى الاستشهاد وتأكّد الاعتضاد .

ونسبت وجوب النصب فى نحو مالك وزيدا ، أو ما شأنك وعمرا إلى الأكثر ؛ لأن ابن خروف حكى عن الكسائى أنه قال : إذا أوقعت ما بال وما شأن ومالِ على اسم مضمر ثم عطفت عليه باسم ظاهر كان الوجه فى المعطوف النصب والخفض ، تقول : ما بالك وزيدا تنصب زيدا بإضمار الفعل وإضمار المصدر ويعمل عمل الفعل ، كأنك قلت وتلابس زيدا وتذكر زيدا أو كأنك قلت ما بالك وملابستك زيدا وذكرك زيدا ، فصرّح الكسائى بجواز الجر وبه أقول ، لا على العطف ، بل على حذف مثل ما جرّ به الضمير لدلالة السابق عليه ، وسيأتى الكلام على هذا فى باب العطف إن شاء الله تعالى .

فإن كان ظاهرا المجرور باللام والشأن ونحوه فالمختار العطف نحو ما لزيد وأخيك وما شأن عبد الله وعمرو ، ويجوز النصب على إضمار / كان بعدما . قال سيبويه بعد إنشاد قول الشاعر[1] :

١١٠٩

---

(١) البيت من الوافر . لمسكين الدارمى . فى الكتاب ١/١٥٥ وصدره فى الأشمونى ٢/١٠٣ وفى الأصل بدون =

فمالَك والتَلدُّدَ حَوْلَ نَجْـد وقد غَصّـتْ تِهامةُ بالرجـال

« فإذا أظهر[1] الاسم فقال ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه فليس إلا الجرّ » . فأوهم أن النصب ممتنع وهو لا يريد ذلك ؛ لأنه قال بعد ذلك بقليل[2] : « ومن قال ما أنت وزيدا قال ما شأن عبد الله وزيدا ، كأنه قال ما كان شأن عبد الله وزيدا » فعلم بهذا أن مذهبه جواز النصب لكنه غير الوجه المختار . وتبيّن أنه أراد بقوله أوّلا : فليس إلا الجرّ ما أريد بنحو : لا فتى إلا على ، ولا سيف إلا ذو الفقار .

وقد حكم بعضَ المتأخرين بمنع النصب أخذا بظاهر قوله الأول ، ولو قرأ ما بعده من كلام سيبويه لم يقع فيما وقع . ومثل هذا اتفق للزمخشرى فى : أنته أمرا قاصدا ، حين جعله من المنصوبات باللازم إضماره لأن سيبويه ذكر بعده[3] أمثله التزم إضمار ناصبها ، ثم بيّن بعد ذلك بقليل أن الذى نصب أمرا قاصدا يجوز إظهاره ، وغفل الزمخشرى عن ذلك فاعتقد ما ليس بصواب .

والرفع فى ما أنت وزيدا ، وكيف أنت وقصعة من ثريد هو الجيد ، لعدم الفعل وما يعمل عمله . قال سيبويه[4] : وزعموا أن ناسا يقولون كيف أنت وزيدا ، وما أنت وزيدا ، وهو قليل فى كلام العرب ، و لم يحملوا الكلام على « ما » و « كيف » ولكنهم حملوه على الفعل ؛ لأن كنت وتكون يقعان ههنا كثيرا ، وأنشد سيبويه[5] :

وما أنت والسيْرَ فى مَتْلَف يُبَـرِّحُ بالذكَـرِ الضابِـطِ

= فاء على الخرم ، وابن يعيش ٢/٥٠ .

(١) فى ب .

(٢) الكتاب ١/١٥٦ وتمام النص « وحمله على كان لأن كان يقع ههنا ، والرفع أجود وأكثر فى ما أنت وزيد والجر فى قولك ما شأن عبد الله وزيد أحسن وأجود كأنه قال ما شأن عبد الله وشأنُ زيد ، ومن نصب أيضا قال ما لزيد وأخاه يريد ما كان لزيد وأخاه ، يريد ما كان شأن زيد وأخاه لأنه يقع فى هذا المعنى ههنا فكأنه قد كان تكلّم به » .

(٣) فى ب : ذكره بعد أمثله .

(٤) الكتاب ١/١٥٢ – ١٥٤ .

(٥) البيت من المتقارب . لأسامة بن الحارث الهذلى . فى الكتاب ١/١٥٣ والدرر ١/١٩٠ والتبصرة والتذكرة ١/٢٦٠ لبعض الهذليين ، والمساعد ١/٥٤٣ وابن يعيش ٢/٥٢ وديوان الهذليين ٢/١٩٥ .

وأنشد أيضا[1] :

أَتُوعِدُنى بقومِكَ يابن حَجْلٍ أشاباتٍ يخالُونَ العِبادا
بما جَمَّعْتَ مِن حَضَنٍ وعمرو وما حَضَنٌ وعمرٌو والجيادا

ثم قال : وزعموا أن الراعى كان ينشد هذا البيت[2] :

أزْمانَ قومِى والجماعة كالذى لزِمَ الرِحالةَ أنْ تَميلَ مَمِيلا

كأنه قال : أزمان كان قومى ، والجماعة محمولة على كان لأنها تقع فى هذا الموضع كثيرا ، ثم قال : وما أنت وشأنك وكل رجل وضيعته ، وأنت أعلم وربك وأشباه ذلك ، فكله رفع لا يكون فيه النصْب ، لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التى فيها المحدَّث عنه فى حال حديثك ، ولم تُرد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل ، وليس موضعا يستعمل فيه الفعل .

وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب لأنهم يستعملون الفعل فى ذلك الموضع كثيرا ، يقولون ما كنت وكيف تكون ، إذا رادوا معنى « مع » ، ومن ثم قالوا ـ أزمان قومى والجماعة ـ لأنه موضع يدخل فيه الفعل كثيرا ، يقولون : أزمان كان قومى ، وحين كان . هذا نصه .

وإليه أشرت بقولى « وربما نصب بفعل مقدر بعد ما ، أو كيف ، أو زمن مضاف » . ثم قلت : « أو قبل خبر ظاهر » والإشارة به إلى قول ابن خروف فى شرح الكتاب قاصدا سيبويه : ولم يذكر فى قولهم أنت وشأنك ، وكل رجل وضيعته وما أشبهه إلا الرفع . ثم قال ابن خروف : وبعض العرب ينصب إذا كان معه خبر ، وجعل من ذلك قول عائشة ـ رضى الله عنها ـ : « كان رسول الله ﷺ[3] ينزل عليه الوَحْى وأنا وإياه فى لحافٍ » كأنها قالت : وكنت وإيّاه فى لحاف ، ويجوز

---

(١) البيتان فى الكتاب ١٥٣/١ ـ من الوافر ـ لشقيق بن جزء بن رباح الباهلى ، والتبصرة والتذكرة ٢٦٠/١ والأول فى البحر ٥١٩/٣ .

(٢) البيت من الكامل . للراعى النميرى : عبيد بن حصين . والأشمونى ١٠٤/٢ والمساعد ٥٤٣/١ .

(٣) الحديث فى البخارى ٣٧/٥ « ... فقال يا أم سلمة لا تؤذينى فى عائشة ، فإنه والله ما نزل على الوحى وأنا فى لحاف امرأة منكنّ غيرها » وذلك بمناسبة طلب أزواجه أن يُهدى إليه حيث كان ، فإن الناس كانوا يتحرّون بهداياهم يوم عائشة . والجامع الصغير ١٢٩٦/٢ .

عندى أن يكون إياه فى موضع رفع عطفا على « أنا » على سبيل النيابة عن ضمير الرفع ، كما ناب عن ضمير الجر فيما حكى الفراء من قول العرب مررت بإيّاك قال وأنشد الكسائى[1] :

فأحسِنْ وأجملْ فى أسيركَ إنه ضعيفٌ ولم يأسرْ كإياكَ آسِرُ

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير الجر فى قول بعض العرب وقد سئل عن الصعلوك : هو الغداةَ كأنا ، وهذا ليس ببدع ؛ لأن أصل المبنى ألّا يختصّ بموضع من الإعراب دون موضع ، والمضمرات من المبنيات فلا يستبعد ذلك فيها إلا أنّ حمْل « أنا وإياه فى لحاف » على باب المفعول معه أولى ؛ لأنه قد روى فى حديث آخر أن النبى ﷺ قال[2] : « أبشِروا فوالله لأنا وكثرة الشىء أخْوفُ عليكم من قلّته » بنصب وكثرة ، ذكره أبو على الشلوبين وعضّد به ما حكاه عن الصيمرى من جواز النصب فى أنت وشأنك ، وكل رجل وضيعته[3] .

وأشرت بقولى « ويترجح العطف إن كان بلا تكلف » إلى نحو[4] :

فكُونوا أنتُم وبنى أبيكُم مكانَ الكُلْيَتيْنِ من الطِحالِ

فإن العطف فيه حسن من جهة اللفظ ، وفيه تكلف من جهة المعنى ، لأن مراد الشاعر كونوا لبنى أبيكم فالمخاطبون هم المأمورون ، فإذا عطف يكون التقدير : / كونوا وليكونوا لكم ، وذلك خلاف المقصود ، وكذا قول الآخر[5] : ١٠٩ ب

إذا أعجَبَتْكَ الدهرَ حالٌ من امرئٍ فدَعْهُ وواكِلْ أمرَهُ واللّياليا

---

(١) البيت من الطويل . فى الدرر ٢٧/١ والهمع ٣١/٢ والخزانة ٢٧٤/٤ ومجالس ثعلب ١٦١ .

(٢) الحديث فى البخارى ١١٨/٤ « أبشروا وأمّلوا ما يسرّكم فوالله لا الفقر أخشى عليكم ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها وتهلككم كما أهلكتهم » وانظر ٣٢/٤ وهو فى ١٠٨/٥ وانظر ١٢٠/٥ .

(٣) فى التبصرة والتذكرة للصيمرى ٢٥٦/١ ، ٢٥٧ « وتقول ما صنعت وأباك أى مع أبيك واستوى الماء وشفير الوادى أى مع شفير الوادى ، وكنت وزيدا كالأخوين أى مع زيد . وتقول كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته وكل امرئ وشأنه أى مع شأنه ويجوز الرفع فى هذا على تقدير العطف ويكون خبر الابتداء محذوفا تقديره كل رجل وضيعته مقرونان وكل امرئ وشأنه مقرونان » .

(٤) البيت من الوافر . فى الكتاب ١٥٠/١ والهمع ١٤٣ والتصريح ٣٤٥/١ والأشمونى ١٠٥/٢ والدرر ١٩٠/١ والهمع ٢٢٠/١ ، ٢٢١ والمساعد ٥٤٤/١ والتبصرة ٢٥٨/١ وابن يعيش ٤٨/٢ .

(٥) البيت من الطويل . لأفنون . فى شعراء النصرانية ٢٩٢ وإن . والأشمونى ١٠٥/٢ : وإن .... وواكل حاله .... والعينى ٩٩/٣ .

معناه واكل أمره إلى الليالِى ، وتقدير العطف فيه تكلّف بيّن . وأشرت بقولى « ولا مانع » إلى نحو : لاتَنْه عن القبيح وإتيانَه أى مع إتيانه ، فالعطف هنا ممتنع بيّن الامتناع . وكذا فى استوى الماء والخشبة ، ومازلت أسير والنيل ونحوهما مما سبق الكلام عليه فى شرح صدر الباب . وأشرت بقولى « ولاموهِم »[1] إلى نحو ما صنعتَ وأباك ، فإن نصبْه على المعيّة مختار وعطفه جائز على ضعف ؛ لأن المعطوف عليه ضمير رفع متصل غير مفصول بينه وبين العاطف ، وما كان كذلك فعطفه ضعيف ، وأكثر ما يكون فى الشعر كقول الشاعر[2] :

ورَجا الاخَيطِلُ مِن سفاهةِ رأيِه ما لَمْ يَكُن وأبٌ لـه لينـــالا

فلو نصب الأب لكان أجود لما تبين من ضعف العطف . وأشرت بقولى « خيف به ، أى بالعطف فوات ما يضر فواته رجح النصب على المعيّة » إلى نحو لا تَغْتَذ بالسَمك واللبَن ، ولا يُعجبك الأكل والشبَع بمعنى لا تغتذ بالسمك مع اللبن ، ولا يعجبك الأكل مع الشبع ، فالنصب على المعية فى هذين المثالَين وأمثالهما يبيّن مراد المتكلم ، والعطف لا يبيّنه فتعيّن رجحان النصب للسلامة به عن فوات ما يضر فواته ؛ وضَعُف العطف إذ هو بخلاف ذلك .

فإن كان الفعل الذى قبل الواو غير صالح للعمل فيما بعدها وحسن فى موضعها « مع » جاز فيما بعدها أن يجعل مفعولا معه ، وأن ينصب بفعل صالح للعمل فيه ، مثاله قوله تعالى[3] ﴿ فأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكاءَكم ﴾ فلا يجوز أن يجعل « شركاءكم » معطوفا ؛ لأن أجمع لا ينصب إلّا الأمرَ والكَيْد ونحوهما ، ولك أن تجعل شركاءكم مفعولا معه ، وأن تجعله مفعولا بأجمعوا مقدرا كأنه قيل فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم . ومثله[4] ﴿ والذين تبوَّءُوا الدارَ والإيمانَ ﴾ فلك أن تجعل الإيمان مفعولا معه ، ولك أن تنصبه باعتقدوا مقدّرا .

---

(١) فى ب : ولا موهن .

(٢) البيت من الكامل . لجرير . فى شرح الكافية الشافية ٣/١٢٤٥ والعينى ٤/١٦٠ والدرر ٢/١٩١ وهو فى ديوانه – صادر – ص ٣٦٢ – يهجو الأخطل .

(٣) سورة يونس من الآية ٧١ .

(٤) سورة الحشر من الآية ٩ .

فإن كان الفعل غير صالح للعمل فيما بعد الواو و لم تصلح « مع » فى موضعها تعيّن إضمار فعل صالح للعمل ؛ فمن ذلك قول الشاعر[1] :

إذا ما الغانِياتُ بَرزْنَ يوما وزجَّجْن الحواجبَ والعيُونا

تنصب العيون بكحّلْن مقدّرا ولا يجوز غير ذلك ، لأن زجحن غيرَ صالح للعمل فى العيون ، وموضع الواو غير صالح لمع . وهذا معنى قولى « فإن لم يلق الفعل بتالى الواو جاز النصب على المعية ، وعلى إضمار الفعل اللائق إن حسن « مع » فى موضع الواو ، وإلا تعيّن الإضمار » .

وممّا يشبه المفعول معه ــ وهو عند سيبويه مفعول به ــ المنصوبُ بعد « حَسْبُك » وكفؤك وأخواتهما وبعد ويله وويلا له . قال سيبويه[2] : « قالوا حسبك وزيدا درهم ، لما كان فيه معنى كفاك وقبُح أن يحملوه على المضمر نووَا الفعل كأنه قال حسبك ويحسِب أخاك درهم ، وكذلك كفؤك ، وأمّا ويلا له وأخاه ، وويله وأباه ، فانتصب على معنى الفعل الذى نصبه كأنك قلت : ألزمه الله ويله وأباه . وإن قلت ويلٌ له وأباه ، نصبت لأن فيه ذلك المعنى ، كما أن حسبك ترتفع بالابتداء ، وجُعل لما فيه من معنى كفاك دليلا على فعل يوافقه معنى وهو يحسب . فكذا ويل له مرتفع بالابتداء وفيه معنى ألزمه الله ويلا ، فجعل دليلا على فعل يوافقه معنى وينصبُ أباه (ثم قال سيبويه[3]) وأما هذا لك وأباك فقبيح ؛ لأنه لم يذكر فعلا ولا حرفا فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل » .

قال محمد[4] : كثر فى كلام سيبويه التعبير بالقبح على عدم الجواز وقد استعمله قبلُ إذ قال فى حسبك وزيدا درهم لما كان فيه معنى كفاك وقبح أن يحملوه على المضمر نووا الفعل ، واستعمله أيضا فى قوله : وأما هذا لك وأباك فقبيح .

والحاصل أن سيبويه قد أفصح بأن اسم الإشارة وحرف الجر المتضمن معنى

---

(١) سبق تخريج البيت . انظر ص ٢٥٤ .

(٢) الكتاب ١٥٦/١ بنصه .

(٣) زيادة عن ب .

(٤) يقصد محمد بن مزيد المبرد .

الاستقرار لا يعملان فى المفعول معه ؛ لأنه حكم على أن « هذا لك وأباك » ، قبيح ، ومراده أنه غير جائز ، ولو كان اسم الإشارة صالحا عنده لنصب المفعول معه وما تضمن حرف الاستقرار من ظرف أو حرف جرّ لأجاز أن يقال هذا لك وأباك مخيّرا بين العمل لهذا أو للك . وقد أجاز أبو على فى قوله الشاعر[1] :

هذا ردائى مطويا وسربالا

أن تنصب السربال بهذا مفعولا معه ، وأجاز بعض النحويين أن يعمل فى المفعول معه الظرف وحرف الجر . وبعض النحويين يقتصر فى مسائل هذا / الباب على السماع ، والصحيح استعمال القياس فيها على الشروط المذكورة .وأجاز الأخفش أن يقال كنت وزيدا مذكورين ، كما يقال مع العطف ، والإفراد أولى كما يكون بمع . وهذا عند ابن كيسان لازم ؛ أعنى مطابقة ما قبل الواو . ومما يدل على أن « مع » يكون ما بعدها بمنزلة المعطوف بالواو قول الشاعر[2] :

١١١٠

مَشَقَ الهواجِرُ لحَمِهِنَّ مع السُّرى   حتّى ذهبْنَ كلاكِـلا وصُدورا

أراد مزّقت الهواجر والسرى لحمهنّ ، وأقام « مع » مقام الواو .

---

(١) سبق تخريج البيت . انظر ص ٢٤٨ .

(٢) البيت من الكامل . لجرير . فى الكتاب ٨١/١ والعينى ١٤٤/٣ والبحر ٣٠١/٧ وهو فى ديوانه ص ٢٢٣ - يهجو الأخطل .

باب الاستثناء

ص : وهو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكورأ ومتروك بإلّا أو ما بمعناها بشرط الفائدة . فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل ، وإلّا فمنفصل مقدر الوقوع بعد لكن عند البصريين ، وبعد سوى عند الكوفيين . وله بعد إلّا من الإعراب إن تُرِك المستثنى منه وفرّغ العامل له ماله مع عدمها ، ولا يفعل ذلك دون نهى أو نفى صريح أو مؤوّل . وقد يحذف على رأى عامل المتروك . وإن لم يُترك المستثنى منه فللمستثنى بإلّا النصب مطلقا ، بها لا بما قبلها معدّى بها ، ولا به مستقلا ، ولا بأستثنى مضمرا ، ولا بأنّ مقدّرة بعدها ، ولا بإنْ مخففة مركبا منها ومن لا خلافا لزاعمِى ذلك ، وفاقا لسيبويه والمبرد .

ش : المخرج يتناول المستثنى وغيره كالمخرج بالتخصيص . وتقييد الإخراج بإلا أو مافى معناها مانع من تناول غير المستثنى ، وذكر المخرج والإخراج فى حد المستثنى والاستثناء مغن عن ذكر المُدْخلَ والادخال ، فإن المستثنى بعد النفى وإن كان مُدخَلا فيما خرج منه غيره فهو مخرج مما دخل فيه غيره باعتبار آخر .

ولمّا كان المستثنى يطلق على المتصل وهو ما لو لم يُسْتَثن لدخل نحو[1] ﴿ فسَوفَ يَلْقَون غَيًّا إلَّا مَن تابَ ﴾ وعلى المنقطع وهو ما لو لم يُستثن لم يدخل نحو[2] « ما لهم به مِن علمْ إلّا اتّباعَ الظَّنّ » ذكرت بعد المخرج تحقيقا أو تقديرا فإن الظن وإن لم يدخل فى العلم تحقيقا فهو فى تقدير الداخل فيه ؛ إذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه فى كثير من المواضع ، فهو حين استثنى يخرج مما قبله تقديرا ، وكذا الفائق ما قبله مع اتحاد الجنس نحو له علىّ ألف إلا ألفَيْن ، ذكره الفّراء فمثل هذا لم يكن داخلا فيخرج بإلا ولكنه فى التقدير مخرج ، لأن المقر إذا اقتصر على مقدار بمنزلة المنكر لغيره ، فكأن قائل « له ألف إلا ألفين » قد قال : له على ألف لا غير

---

(١) سورة مريم . آية ٥٩ ، ٦٠ .

(٢) سورة النساء من الآية ١٥٧ .

إلا ألفين ، فبان بهذا أن ألفين مخرج تقديرا .

ومن هذا القبيل قوله تعالى[1] : ﴿ إنّ عبادِى ليْسَ لكَ عليهم سُلْطانٌ إلّا مَن اتَّبعكَ من الغاوينَ ﴾ لأن العباد الذين أضافهم تبارك وتعالى إليه هم المخلصون الذين لا سلطان للشيطان عليهم ، فَلم يكَن الغاوون فيهم فيخرجهم الاستثناء ، وتفاوُت ما بينهم وبين المخلصين أعظم من تفاوت ما بين ألفين وألف بكثير ، دليل ذلك حديث : « بعث النار » أعاذنا الله منها . فمعنى الآية والله أعلم إن عبادى ليس لك عليهم سلطان ولا على غيرهم ، إلا مَن اتبعك من الغاوين . ومنهم من تجعل « من اتبعك » متصلا على أن يراد بالعباد المخلصون وغيرهم ، والانقطاع مذهب ابن خروف ، والاتصال مذهب الزمخشرى . ذكره الكشاف[2] .

ومن المخرج تقديرا قوله تعالى[3] ﴿ لا عاصَمِ اليومَ مِن أمْرِ الله إلّا مَن رحِمَ ﴾ على إرادة لا من يعصم من أمر الله إلا من رحم ، وهو أصحّ الوجوه ، فمن رحم مستثنى منقطع لم يدخل فيما قبله فيخرج بإلا . لكن يقدّر كونه مخرجا بتقدير لا أحد يعصم من أمر الله ، وبأن العاصم يستدعى معصوما فكان بمنزلة المذكور فكأنه مثل لا معصوم عاصم من أمر الله إلا من رحمه الله والله أعلم .

ومن المخرج تقديرا المستثنى السابق زمانه زمان المستثنى منه كقوله تعالى[4] : ﴿ ولا تَنْكحوا ما نَكَحَ آباؤُكم مِن النساءِ إلا ما قد سلف ﴾ فما قد سلف وإن لم يدخل فى المنهى عن نكاحِه فمن الجائز أن تكون المؤاخذة به باقية فبيّن تعالى بالاستثناء عدم بقائها ، فكأنه قيل الناكح ما نكح أبوه مؤاخذ بفعله إلا ما قد سلف فيتناوله

---

(١) سورة الحجر . آية ٤٢ .

(٢) فى الكشاف ٢ /٣٩١ « استثنى المخلصين لأنه علم أن كيده لا يعمل فيهم ولا يقبلون منه ، أى هذا طريق حقّ علىّ أن أراعيَه ، وهو ألا يكون لك سلطان على عبادى إلا من اختار اتباعك منهم لغوايته وقرئ « علىٌّ » وهو من علوّ الشرف والفضل » . هذا ما ذكره الزمخشرى فى هذا الموطن ولم يتعرض للآية التى معنا وإنما تعرض لآخر ما قبلها فحسب ؛ أى الآية رقم ٤٠ وترك الآية بينهما وهى ٤١ كذلك .

(٣) سورة هود من الآية ٤٣ .

(٤) سورة النساء . آية ٢٢ .

المخرج تقديرا . ومن المخرج تقديرا قولك لأفعلنّ كذا وكذا إلا حلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا مثل به سيبويه[1] . ثم قال : فإن أفعل كذا وكذا بمنزلة فعل / كذا وكذا (وهو مبنىّ)[2] على ، حِلّ ، وحِلّ مبتدأ كأنه قال ولكن حلّ ذلك أن أفعل كذا وكذا .

١١٠ ب

قال السيرافى : إلا بمعنى لكن ، لأن ما بعدها مخالف لما قبلها ، وذلك أن قوله والله لأفعلنّ كذا وكذا عقد يمين عقده على نفسه ، وحلّه إبطاله ونقضه ، فكأنه قال علىّ فعل كذا معقودا ، لكن إبطال هذا العقد فعل كذا .

قلت وتقدير الإخراج فى هذا أن يجعل قوله لأفعلنّ كذا بمنزلة لا أرى لهذا العقد مبطلا إلا فعل كذا ، فهذا الاستثناء منقطع عمله . وجعل ابن خروف من هذا القبيل[3] : ﴿ لَسْتَ عليهم بمُصَيْطِرٍ إلَّا مَن تَوَلىّ وكَفَر فيُعَذّبُهُ اللهُ ﴾ . على أن يكون « من » مبتدأ ، ويعذبه الله خبر ، ودخلت عليه الفاء لتضمن المبتدأ معنى الجزاء ، وجعل الفراء من هذا قراءة بعض السلف[4] : ﴿ فشرِبُوا منه إلا قليلٌ منهم ﴾ على تقدير إلا قليل منهم لم يشربوا واستحسن ابن خروف هذا الوجه .

قلت : ومن هذا النوع قوله ﷺ[5] : « ما للشيطان[6] من سلاح أبلغ من النساء إلا المتزوّجون أولئك المطهّرون المبّرءون من الخنا » ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن كثير وأبى عمرو[7] « إلّا امرأتُكَ إنّه مُصِيبها ما أصابهم » على أن تكون

---

(١) فى الكتاب ٣٧٤/١ « .... ومثل ذلك قول العرب والله لأفعلنّ كذا وكذا ، إلّا حِلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا ، فأنْ أفعل كذا وكذا بمنزلة فعل كذا وكذا وهو مبنى على حلّ ، وحلٌّ مبتدأ كأنه قال ولكن حلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا .

(٢) زيادة فى ب .

(٣) سورة الغاشية . الآيات ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ وبعدها فى ب : « العذاب الأكبر » .

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٤٩ والقراءة لأبى » والأعمش – شواذ ابن خالوية ص ١٥ .

(٥) الذى وجدته فى رياض الصالحين حديث يشبهه هو « ما تركت بعدى فتنة أضر على الرجال من الناس » متفق عليه . ص ١٤٥ وحديث النص فى إعراب الحديث لأبى البقاء ص ٦٩ « ماللشياطين ... أبلغ فى الصالحين ... » والرفع على الاستئناف والاستثناء انقطع .

(٦) فى ب للشياطين .

(٧) سورة هود . آية ٨١ – والقراءة برفع امرأتك لابن كثير وأبى عمرو . الإقناع ٦٦٦/٢ وأنكر أبو عبيد =

« امرأتك » مبتدأ وخبرها « إنه مصيبها ما أصابهم » ، وبهذا التوجيه يكون الاستثناء فى النصب والرفع من « فأسْر بأهلك » وهو أولى من أن يستثنى المنصوبُ من أهلكِ والمرفوع من أحد .

ومن المخرج تقديرا : إن لفلان مالًا ، إلّا أنه شقيّ ، وما زاد إلّا ما نقص ، وما نفع إلّا ما ضَرّ ولا تكوننّ من فلان فى شيء إلّا سلاما بسلام ، وهى من أمثلة سيبويه . ومن أمثلة غيره جاء الصالحون إلّا الطالحين ، وجاء زيد إلا عمرا ، وما فى الأرض أخبث منه إلا إياه . فالمستثنى فى هذه الأمثلة ليس مخرجا تحقيقا بل تقديرا ، فكأنك قلت إنّ لفلان مالا فكأنك قلت عَدمِ البؤس ، ثم استثنيت من البؤس كونه شقيا ، وإذا قلت مازاد فكأنك قلت ما عرض له عارض ، ثم استثنيت من العارض النقص ، وإذا قلت ما نفع ، فكأنك قلت ما أفاد شيئا إلا ضرّا . وإذا قلت لا تكن من فلان فى شيء إلا سلاما بسلام ، فكأنك قلت لا تعامله بشيء إلا متاركة . وإذا قلت جاء الصالحون فكأن السامع توهّم مجيء غيرهم ولم يعبأ بهم ، فأزلت توهمه بهذا الاستثناء . وإذا قلت جاء زيد إلا عمرا فكأنك عرفت علم السامع مرافقة زيد لعمرو وقدّرت أنه توهّم أنك اقتصرت على زيد اتكالا على علم السامع بترافقهما فأزلت توهمه بالاستثناء . وإذا قلت ما فى الأرض أخبث منه إلا إياه ، فكأنك قلت ما يليق خبثه بأحد إلا إياه ، وأسلك هذا السبيل فيما يرد من أمثال هذا .

قال ابن السرَّاج[1] : « إذا كان الاستثناء منقطعا فلا بدّ من أن يكون الكلام

= الرفع الذى هو على البدل من أحد . وذكر مكى مجاز هذه القراءة عند المبرد ، ثم ذكر أن النصب على الاستثناء لأنه نهى وليس بنفى ، وجوّز أيضا أن يكون مستثنى من « فأسر بأهلك » وحسن الاستثناء بعد النهى لأنه كلام تام . انظر المشكل لمكى والنشر ٢٩٠/٢ فرفع التاء قراءة ابن كثير وأبى عمرو ، وانفرد محمد بن جعفر الأشنانى عن الهاشمى ... عن ابن حجاز بالرفع كذلك . وقرأ الباقون بنصبها . وخلاصة مافى الإتحاف ٢٥٩ : استشكال الرفع ، وجعل ابن هشام المستثنى الجملة على حدّ ﴿ لست عليهم بمصيطر إلا من تولّى وكفر ﴾ ووافق الرافعين ابن محيصن واليزيدى والحسن ، والباقون بالنصب استثناء من بأهلك وفى المغنى جعله استثناء منقطعا لئلا تكون قراءة الأكثرين مرجوحة على أن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته .

(١) ورد النص فى الأصول لابن السراج ٢٩١/١ هكذا : « فإذا ... دل على ما يستثنى منه فتفقد هذا ... فالعاصم الفاعل ، من رحم ليس بعاصم ولكنه دل على العصمة والنجاة فكأنه قال لكن من رحم يعصم ومعصوم . ومن ذلك قوله تعالى ﴿ فلولا كانت قرية آمنتْ فنفعَها إيمانُها إلا قوم يونس ﴾ – آية ٩٨ – وهذا الضَرب فى القرآن كثير . ومن ذلك من الكلام : لا تكونن من فلان فى شيء ، إلا سلاما بسلام ، وما زاد =

الذى قبل إلّا قد دلّ على ما يستثنى فتأمل هذا فإنه يدِقُّ . فمن ذلك قوله عز وجل[1] : ﴿ لا عاصِمَ اليومَ مِن أمْر الله إلّا مَن رحم ﴾ فالعاصم الفاعل ، ومن رحم قد دلَّ على العصمة والنجاة ، فكأنه تعالى قال والله أعلم ، لكن مَن رحِمَ يُعصم أو معصوم وقال فى ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ماضرّ ، وإنما حسن هذا الكلام لأنه لما قال مازاد دلّ على قوله هو على حاله ، فكأنه قال هو على حاله إلا ما نقص ، وكذلك قوله ما نفع هو على أمره إلا ما ضرْ » .

والباء من قولى « بإلّا » متعلقة بالمخرج . واحترز بذلك من « إلّا » بمعنى « غير » كقوله تعالى[2] ﴿ لوْ كانَ فيهما آلهةٌإلا اللهُ ﴾ والتى بمعنى الواو كقوله تعالى[3] ﴿لئلا يكونَ للناسِ عليكم حُجّةٌ إلّا الذينَ ظلموا﴾ أى ولا الذين ظلموا قاله الأخفش . والتى بمعنى « إنْ لم » كقوله تعالى[4] : ﴿ إلّا تَفْعَلوه تكُنْ فِتْنَةٌ ﴾ ، والزائدة كالأولى من اللتين فى قول الشاعر ، أنشده ابن جنى[5] :

أَرَى الدهرَ إلَّا مَنْجنونا بأهلِه وما صَاحِبُ الحاجاتِ إلَّا مُعَلَّلا

أى أرى الدهر منجنونا بأهله يتقلب بهم فتارة يرفعهم وأخرى يخفضهم ، كذا قال ابن جنى . ثم قال : وعلى ذلك تأولوا قول ذى الرمة[6] :

حراجيجُ لا تَنْفكُّ إلَّا مُناخةً على الخَسْفِ أو نَرْمِى بها بَلَدا قَفْرا

أى ما تنفك مناخة ، وإلّا زائدة . كل هذا قول ابن جنى رحمه الله . فإلّا فى هذه المواضع غير مخرجة شيئا .

ونبّهت « بأو ما بمعناها » على أن لإلّا أخوات تبيّن إن شاء الله تعالى . ثم بيّنت

= إلا ما نقص ، وما نفع إلا ما ضر « فما » مع الفعل بمنزلة اسم لولا « ما » لم يجز الفعل هنا بعد إلا ، وإنما حسن ... وكذلك دل بقوله : ما نفع على ما هو على أمره إلا ماضرّ ... » .

(١) سورة هود من آية ٤٣ .

(٢) سورة الأنبياء من الآية ٢٢ .

(٣) سورة البقرة من الآية ١٥٠ انظر معانى القرآن للأخفش ٣٤٣/١ والمساعد ٥٤٩/١ .

(٤) سورة الأنفال من الآية ٧٣ .

(٥) البيت من الطويل . لبعض بنى أسد . فى شواهد المغنى للسيوطى ٧٩ :وما الدهر . وفى الدرر ٩٤/١ : ... إلا معذبا وكذلك فى المساعد ٥٤٩/١ وفى شواهد المغنى للبغداد ١١٩/٢ : إلا معلّلا . والمنجنون : الساقية والدولاب لاستخراج الماء على نحو صاعد وسافل .

(٦) البيت من الطويل . نسب إلى ذى الرمة ، و لم أجده فى ديوانه . فى الكتاب ٤٢٨/١ وشواهد المغنى للسيوطى ٧٩ والدرر ٨٨/١، ١٩٥ وفى أسرار العربية ص ١٤٢ : لاتنفك . وجعل الخبر «على الخسف» والمغنى الشاهد رقم ١٠٧ .

أن المستثنى إن كان بعض ما استثنى منه حقيقة فهو متصل نحو قام الرجال إلا زيدا ، وإن لم يكن كذلك فهو منقطع ومنفصل ، وقيّدت البعض بحقيقة احترازا من المنقطع المستعمل فإنه لا يكون إلا أن / يُستحضر بوجه ما عند ذكر المستثنى منه ، أو ذكر ما نسب إليه نحو[1] ﴿ فإنَّهم عَدُوٌّ لى إلَّا رَبَّ العالمينَ ﴾ لأن عبّاد الأصنام كانوا معترفين به لقوله[2] ﴿ إنْ كنّا لفى ضَلالٍ مُبينٍ إذ نُسَوِّيكم بربّ العالمينَ ﴾ . ولأن ذكر العبادة مذكّر بالإله الحقّ . فبذا الاعتبار لا يكون المنقطع غير بعض ، إلا أن المستثنى منه لا يتناوله وَضْعا ، فإن تناوله بغير ذلك فله حظّ من البعضية مجازا . ولذلك قيل لَه مستثنى ، فإن لم يتناوله بوجه من الوجوه لم يصحّ استعماله لعدم الفائدة كقول القائل : صهلت الخيلُ إلَّا البعير ورغت الإبل إلَّا الفرس ، فلو قال : صوّتتْ الخيل إلَّا البعير لجاز ؛ لأن التصويت يُستحضر بذكره الخيل وغيرها من المصوِّتات ، فكان ذلك بمنزلة الداخل فيما قبله . ونبّهت باشتراط الفائدة على أن النكرة لا يستثنى منها فى الموجب ما لم تُفِد ، فلا يقال : جاء قوم إلا رجلا ، لعدم الفائدة ، فإن دخلت فائدة جاز كقوله تعالى[3] ﴿ فلَبِثَ فيهم ألفَ سنةٍ إلَّا خمْسينَ عاما ﴾ . والضمير من قولى « وله يعد إلا من الإعراب » عائد على المستثنى ، والإشارة إلى أن المستثنى بألَّا يقام فى اللفظ مقام المستثنى منه إذا لم يذكر وفرّغ العامل لما بعد إلا نحو ما جاءنى إلا زيد ومالقيت إلا عمرا ، وما مررت إلا بعامر ، فيعرب ما بعد إلا بما كان يُعرب به دونها ، لأنه صار خلفا عن المستثنى منه حين تُرك وفرّغ عامله لما بعد إلا .

واحترز بالتفريغ من نحو ما قام إلا زيدٌ إلا عمرا ، وما قام زيد إلا عمرا ، فإن الأصل فيهما ما قام أحد إلا زيدا إلا عمرا ، وما قام زيد ولا غيْره إلا عمرا . وسيأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى . ثم أشرت إلى أنه لا يترك المستثنى منه ويفرّغ عامله لما بعد إلَّا دون نهى أو نفى صريح أو مؤول ، والنهى كقوله تعالى[4] ﴿ ولا تقولوا على الله إلَّا الحقَّ ﴾ والنفى الصريح كقوله تعالى[5] ﴿ وما محمدٌ إلَّا رسولٌ قد خَلَتْ

(١) سورة الشعراء . آية ٧٧ .

(٢) سورة الشعراء . آية ٩٧ ، ٩٨ .

(٣) سورة العنكبوت من الآية ١٤ .

(٤) سورة النساء من الآية ١٧١ .

(٥) سورة آل عمران من الآية ١٤٤ .

من قَبله الرُسُل ﴾ ويدخل فى النفى المؤول الاستفهام كقوله تعالى[1] ﴿ هلْ يُهلَكُ إلّا القومُ الظالِمُونَ ﴾ والشرط الذى فيه معنى النهى كقوله تعالى[2] ﴿ ومَن يُوَلِّهم يومَئذٍ دُبُرَهُ إلّا مُتحَرِّفًا لِقتالٍ أو مُتحيّزا إلى فِئة فقد باءَ بغَضَب مِن اللهِ ﴾ فإن معناه : لا تُولّوا الأدبَار إلا متحرّفين لقتال أو متحيّزين إلى فئة . ومن النفى المؤول : زيدٌ غيرُ آكلٍ إلا الخُبزَ ، وقوله تعالى[3] ﴿ ويَأبَى اللهُ إلّا أنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ لأن يأبى بمعنى لا يريد . ومنه[4] ﴿ وإنّها لكبيرَةٌ إلّا على الخاشِعِينَ ﴾ لأن المراد بالكبيرة هنا الصعوبة ، فكأنه قيل لا تسهل إلا على الخاشعين .

والحاصل أن المستثنى منه لا يحذف مع إيجاب محض ، لأنه يلزم منه الكذب ، ألا ترى أن حقيقة قولك رأيت إلا زيدا : عمَّ نظرى الناس إلا زيدا وذلك غير جائز . بخلاف لم أر إلا زيدا فإن حقيقته لم أر من الناس إلا زيدا وذلك جائز . فإن كان فى الإيجاب معنى النفى لعومل معاملته نحو : عدمتُ إلا زيدا ، وصمت إلا يومَ الجمعة ، فإنهما بمعنى لم أجد و لم أفطر . ومن النفى بالمؤوّل قولهم : قلّ رجلٌ يقول ذلك إلا زيدا ، وأقل رجل يقول ذلك إلا زيدا .

وأشرت بقولى « وربما حُذف عامل متروك » إلى قول الشاعر[5] :

تَنُوطُ التّميمَ وتأْبَى الغَبُوُ ... ق من سنة النوْمِ إلّا نهارا

يصف امرأة بالتنعّم وكثرة الراحة ، فهى تأبَى أن تغتبق ، أى تغتذى بالعشّى لئلا يعوقها عن الاضطجاع للراحة . ثم قال : إلا نهارا ، يريد لا تغتذى الدهر إلا نهارا . هذا معنى قول الفارسى . وأولى من هذا التقدير أن يكون أراد ؛ وتأبى الغبوق والصبوح إلا نهارا ، فحذف المعطوف وأبقى المعطوف عليه وهو كثير . ومما حمل على ذلك قوله تعالى[6] ﴿ سرابِيلَ تَقِيكم الحَرّ ﴾ أى الحرّ والبرد وقول امرىء القيس[7] :

---

(١) سورة الأنعام من الآية ٢٦٩ .

(٢) سورة الأنفال من الآية ١٦ .

(٣) سورة التوبة من الآية ٣٢ .

(٤) سورة البقرة من الآية ٤٥ .

(٥) البيت من المتقارب . فى المساعد ١/٥٥٤ وهو للأعشى فى ديوانه ١/٤٩ .

(٦) سورة النَّحل من الآية ٨١ .

(٧) البيت من الطويل . لامرىء القيس : ديوانه ص٤٧ وفيه حذف بالحاء . والعينى ٤/١٦٩ وشرح الكافية =

كأنّ الحصَا مِن خَلْفِها وأمامِها　　إذا نَجَلَتْهُ رِجْلُها خَذْفُ أعْسَرا

أراد إذا نجلته رجلها ويدها .

وقولي « وإن لم يترك المستثنى منه فللمستثنى بإلا النصب مطلقا » نبّهت به على أن المستثنى بإلا إذا ذُكر المستثنى منه يُنصب في الموجب وغيره ، لكن في الموجب لا يشارك النصب ، وفي غير الموجب يشاركه البدل راجحا ، أو مرجوحا . والمراد بالموجب ما لم يشتمل عليه نهي أو نفي صريح أو مؤول ، وغير الموجب ما اشتمل عليه بعض ذلك ، وسيأتي الجميع مفصّلا إن شاء الله تعالى .

ثم قلت : « بها لا بما قبلها » مشيرا إلى الخلاف في ناصب المستثنى بإلَّا ، واخترت نصبه بها نفسها ، وزعمت أني في ذلك موافق لسيبويه وللمبرد وللجرجاني وقد / خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه . وأنا استعين الله على بيان ما خَفي عليهم من ذلك بنصوص يعضد بعضُها بعضا ، وبعد استيفاء ذلك أقيم الدلالة على صحته وفساد ما سواه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

١١١ ب

فمن ذلك قوله[(١)] في الباب الثاني من أبواب الاستثناء بإلا يكون الاسم بعدها على وجهين : أحدهما ألَّا تغيّر الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق ، كما أن « لا » حينَ قلت : لا مَرْحبًا ولا سلامَةً ، لم تغيّر الاسم عن حاله قبل أن تلحق ، فكذلك إلَّا ، ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء لا لمعنى . والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه (عاملا فيه)[(٢)] ما قبله من الكلام ، كما تعمل « عشرون » فيما بعدها إذا قلت : « عشرون درهما » .

فجعل إلا نظيرة « لا » المحمولة على « إنّ » في أنّ ما تدخل عليه تارة تصادفه

= الشافية ٣/١٢٦٢ وشواهد التوضيح ص ١١٤ والنجل الرمي بالشيء . والخذف الرمي بالعصا والنوى . والأعسر : الأيسر الذي يعمل بيديه جميعا . يقول : إن هذه الناقة تطيّر الحصا يمينا وشمالا ، كأنه رمي الأعسر الذي لا يمضي على وجهه .

(١) الكتاب ١/٣٦٠ باختصار .

(٢) زيادة عن ب .

مشغولا بعامل غيرها فتؤثر فى معناه دون لفظه ، وتارة تصادفه غير مشغول بعامل غيرها فتؤثر فى لفظه ومعناه ثم صرّح بأن العامل فى زيد من نحو قاموا إلا زيدا ما قبله من الكلام ، فإما أن يريد بما قبله إلا وحدها أو الفعل وحده أو كليهما ، فدخول « من » مانعٌ من أن يُريد كليهما ؛ لأنها للتبعيض لا لبيان الجنس .

فإن التى لبيان الجنس لا تدخل بعد « ما » إلا على نكرة كقوله تعالى[1] ﴿ أَوَلَمْ يَنظُروا فى مَلكُوتِ السموات والأرضِ وما خلقَ اللهُ مِن شىءٍ ﴾ وقوله تعالى[2] : ﴿ واعلموا أن ما غَنِمتم مِن شىء ﴾ وقوله تعالى[3] ﴿ وما بِكُمُ مِن نعمةٍ فمِن اللهِ ﴾ فلو كانت « من » فى قوْل سيبويه لبيان الجنس لم تدخل على الكلام معرفا ، بل كانت تدخل عليه منكرا ، وإذا لم تدخل عليه إلا معرّفا فهى للتبعيض . ويلزم من ذلك انتفاء أن يريد ثبوت كليهما وثبوت إرادة الفعل وحده أو إلّا وحدها . وإرادة إلّا أولى لأنها قبل المستثنى لا قبل غيره والفعل قبله وقبل غيره فإرادته مرجوحة وإرادة إلّا راجحة ، ولأنّ ما قبل الشىء إذا لم يُرد به الجميع حمل على الذى يلى ؛ ولهذا إذا قال النحوى : ياء التثنية مفتوح ما قبلها ، وياء الجميع مكسور ما قبلها علم محل الفتحة والكسرة . ويعضد إرادة إلّا قوله : « تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما » فجعل موقع المستثنى من عامله كموقع الدرهم من العشرين ؛ فعُلِم أنه لم يُرد الفعل لأنه منفصل مُكتفٍ بخلاف إلّا فإنها مثل العشرين فى الاتصال وعدم الاكتفاء فكانت مَرادة .

وأظهر من هذا قوله[4] فى خامس أبواب الاستثناء : « حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بعربيته[5] يقول مررت بأحد إلا زيدا ، وما أتانى أحد إلا زيدا ، ثم قال سيبويه : وعلى هذا ما رأيت أحدا إلا زيدا ، فتنصب زيدا على غير رأيت ، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من الأول ، ولكنك جعلته منقطعا مما عمل فى الأول ، وعمل

---

(١) سورة الأعراف من الآية ١٨٥ .

(٢) سورة الأنفال من الآية ٤١ .

(٣) سورة النحل من الآية ٥٣ .

(٤) الكتاب ٣٦٣/١ مع حذف يسير .

(٥) فى ب : بهم .

فيه ما قبله كما عمل العشرون فى الدرهم » . فصرّح بأن نصب زيد فى التال المذكور على لغة مَن لا يُبْدِل ، إنما هو بغير رأيت فتعيّن نصبه بإلا . و لم يكتف بذلك التصريح حتى قال : « ولكنك جعلته منقطعا عما عمل فى الأول » فهذان تصريحان لا يتطرق إليهما احتمال غيرما قلنا إلا بمكابرة وعناد .

وقال[1] فى تاسع أبواب الاستثناء بعد أن مثل بأتانى القوم إلا أباك : « وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله و لم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام » . قلت : فقد جعل علة نصب الأب عدم دخوله فيما دخل فيه ما قبله ، والذى دخل فيه ما قبله إسناد المعنى إلى المعنى وتأثر اللفظ باللفظ ، فلزم من ذلك ألا يكون لفظ الأب منصوبا بلفظ أتى ، كما لم يكن لمعناه حظّ فى معناه ، وإذا لم يكن النصب بأتى تعيَّن أن يكون بإلَّا .

فحاصل كلام سيبويه أن إلَّا هى الناصبة لما استثنى بها إذا لم يكن بدلا ولا مشغولا عنها بما هو أقوى . ومن نسب إليه خلافَ هذا فقد تقوّل أو غلط فيما تأول ، تغمّدنا الله وإياهم برحمته وأوزعنا شكر نعمته .

وأمّا المبّرد فحكى عنه السيرافى أن نصب المستثنى بعد إلَّا بأستثنى مضْمرا ، وكلامه فى المقتضب بخلاف ذلك ، فإنه قال[2] فى أبواب الاستثناء : « وذلك أنك إذا قلت جاءنى القوم وقع عند السامع أن زيدا فيهم ، فلما قلت إلا زيدا كانت إلا بدلا من قولك لا أعنى زيدا أو استثنى ممن جاءنى زيدا فكانت بدلا من الفعل » فهذا نصه .

بينا أن العامل « إلَّا » وأنها بدل من الفعل ، ولو كان الفعل عاملا لكان فى / حكم الموجود ولزم من ذلك جمع بين البدل والمبدل منه فى غير إتباع ولا ضرورة . وممن قال بهذا القول من المتأخرين عبد القاهر الجرجانى وإذ قد بيّنت النصوص الشاهدة بأنى فيما اخترته موافق لسيبويه ، فلم يبق إلّا تبيين ما يدل على صحة ذلك فأقول مستعينا بالله تعالى :

١١١٢

---

(١) الكتاب ٣٦٩/١ بنصه .

(٢) فى المقتضب ٣٩٦/٤ « ... فإذا قلت إلا زيدا ، فإنما وقعت فى موضع لا أعنى زيدا منهم ، أو استثنى زيدا منهم ، فهذا معنى » .

العامل فى الاسم على ضربين : قياسىّ واستحسانىّ ؛ فالقياسى ما اختص به و لم يكن كجزء منه ، وإلّا كذلك فيجب لها العمل ، كوجوبه لسائر الحروف التى هى كذلك ، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعمول فتلغى وجوبا إن كان التفريغ محققا نحو ما قام إلا زيد ، وجوازا إن كان مقدرا نحو ما قام أحد إلا زيد ، فإنه فى تقدير ما قام إلا زيد ، لأن أحدا مبدل منه والمبدل منه غالبا فى حكم الساقط . وقد شبه سيبويه[1] إلافيماقام إلا زيد بلا فى لا مرحبا ، لأن كل واحدة منهما دخلت على كلام عمل بعضه فى بعض فلم تغيّر منه شيئا ، فكما لم يلزم من كون لا غير عاملة فى لا مرحبا إبطال عملها فى لا مرحبا بك[2] عندنا ، لا يلزم من كون إلا غير عاملة فى ما قام إلا زيد إبطال عملها فى ما قاموا إلا زيدا . فإن قيل قاعدة الدلالة على إلحاق إلا بالعوامل إنما هى دعوى اختصاصها بالاسم قلت ودخولها على الفعل ليس مانعا من اختصاصها بالاسم لأن كل فعل دخلت عليه مؤول باسم ؛ ولذا قالوا فى نشدتك اللهَ إلّا فعلت معناه ما أسألك إلا فِعْلك .

وقال سيبويه[3] بعد أن ذكر قول العرب : ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ماضرّ : « فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر ، كما أنك إذا قلت ما أحسنَ ما كلّم زيدا فهو بمنزلة ما أحسن كلامه زيدا ، ولولا « ما » لم يجز الفعل بعد إلا فى ذا الموضع كما لم يجز بعدما أحسن بغير ما » .

فشبه إلا فى طلبها الاسم ومباينتها الفعل المحض بفعل التعجب . قال ابن خروف : ومنعه لوقوع الفعل بعد إلا من غير ذكر « ما » حسن ، وهو فى الاستثناء بإلا يقبح[4] ، ولذلك قال فى ذا الموضع . قلت فات ابن خروف أن يقول وذلك فى موضع النصب ؛ لأن كل مثال ذكره من الأمثلة التى دخلت فيها إلا على فعل مجرّد من « ما » فهو من باب الاستثناء ، لكن الواقع فيه بعد إلا ليس فى موضع نصب على الاستثناء . ثم قال ابن خروف : وقد قالت العرب : ما تأتينى إلا قلت حقا ،

---

(١) الكتاب ١/٣٦٠ .

(٢) فى ب : لا خيرا منك عندنا .

(٣) انظر الكتاب ١/٣٦٠ .

(٤) فى ب : « وهو فى باب الاستثناء لا فى غيره . ولذلك ... .

وما أتيتنى إلا تكلمت بالجميل ، وما زادإلا نفع ، وما قلّ إلا ضرَّ ، وما تكلّم إلا ضحك ، وما جاء إلا أكرمته كأنهم قالوا ما تأتينى إلا قائلا حقا ، وما أتيتنى إلا متكلما بالجميل ، وما زاد إلا نافعا ، وما قلّ إلا ضارا ، وما تكلم إلا ضاحكا ، وما جاء إلا مكرَما ؛ فجميع هذه أحوال . فهذا نص سيبويه[1] .

ونص أبو الحسن بن خروف فى شرح الكتاب مبينا بأن الفعل لا يقع بعد إلا حتى يكون مؤولا باسم . ولو كان مطلق الدخول على الفعل مبطلا للاختصاص بالاسم ما أضيف الاسم إلى فعل ، ولا وقع الفعل حالا ، ولا مفعولا ثانيا لظنّ ، ولا خبر كان أو « إنّ » لأن مواضع كل واحد من هذه المذكورات متسلط عليه عامل من عوامل الأسماء ، فكما لم يبطل اختصاص هذه العوامل بالأسماء وقوع الأفعال فى مواضع معمولاتها لتأوّلها بأسماء كذلك لا يُبْطِل اختصاص إلَّا بالأسماء دخولها على فعْل مؤوّل باسم .

فإن قيل لو كانت إلا عاملة لم يقع الضمير بعدها إلا متصلا كما يقع بعد إنّ وأخواتها والأمر بخلاف ذلك قال الله تعالى[2] ﴿ ضلَّ مَن تَدْعونَ إلَّا إيّاه ﴾ وقد مضى أنهم قالوا فى الاستثناء المنقطع ما فى الأرض أخبث منه إلا إياه ، فالجواب من خمسة أوجه :

أحدها أن المنصوب بإلا لما كان منصوبا لا مرفوعَ معه أشبه المنصوب على التحذير والنداء ، فاستحق الإنفصال إذا كان مضمرا ، كما استحق شبيهه . الثانى لما كان الانفصال ملتزما فى التفريغ المحقق والمقدر التزم مع عدم التفريغ ؛ ليجرى البابُ على سَنَن واحد . الثالث أنّ « إلَّا » لو استثنى بها فى حكم جملة مختصرة فكُرِه وقوعُه ضميرا متصلا لأنه مختصر بالنسبة إلى المنفصل ، والاختصار بعد الاختصار إحجاف . الرابع أن إلا تشبه ما النافية فى مرافقة الفعل معنى لا لفظا ، وفى الإعمال تارة والإهمال تارة ، ومعمول ما إذا كان مضمرا لا يكون إلا منفضلا ، فألحقت بها

---

(١) الكتاب ٣٦٧/١ وعبارته بعد قوله : ... الا سلاما بسلام : « ومثل ذلك أيضا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ماضرّ ، فما مع الفعل بمنزلة اسم من نحو النقصان والضرر ، كما أنك إذا قلت ما أحسنَ ما كلّم زيدا فهو ما أحسَن كلامه زيدا ولو لا ما لم يجز الفعل بعد إلا فى ذا الموضع ، كما لا يجوز بعد ما أحسن بغير ما كأنه قال ولكنه ضرر ولكنه نفع . هذا معناه » .

(٢) سورة الإسراء من الآية ٦٧ .

١١٢ ب إلا / الخامس أن إلا تشبه لا العاطفة فى لزوم التوسط ، وجعل ما بعدها مخالفا لما قبلها ، ولا العاطفة لا يليها المضمر إلا منفصلا فجرت فى ذلك مجراها ، ومع ذلك فالمستحق بعد إلا النصب على الاستثناء شُبِّه بالمفعول المباشر عامله فكان له بذلك حظ فى الاتصال إذا كان مضمرا فنبّهوا على ذلك بقول الشاعر[١] :

وما أُبالِى إذا ما كُنتِ جارَتَنا ... ألَّا يُجاوِرَنا إلَّاكِ دَيَّارُ

وقول الآخر[٢] :

أعوذُ بربّ العَرْشِ مِن فِئةٍ بَغَتْ ... علىَّ فما لى عَوْضُ إلّاهُ ناصِرُ

وليس هذا ضرورة لتمّكن قائل الأول من أن يقول :

وما أبالى إذا ما كنت جارتنا ... ألا يكونَ لنا خِلٌّ ولا جارُ

ولتمكّن قائِل الثانى من أن يقول :

أعوذ برب العرش من فئة بغت ... علىّ فما لى غيرُه عوضُ ناصرُ

وأيضا فإن المعروف فى كلام العرب إيقاع المنفصل موقع المتصّل للاضطرار كقول الشاعر[٣] :

بالوارثِ الباعث الأمواتِ قد ضِمنَتْ ... إيّاهم الأرضُ فى دَهْر الدهاريرِ

وأما وقوع المتصل موقع المنفصل للاضطرار فغير معروف . فلو لم يكن الأصل فى الضمير المنصوب على الاستثناء بعد إلا الاتصال لم يَسُغ لقائلَى البيتَيْن المذكورَين أن يفعلا ما فَعَلا ، كما لا يَسُوغ فى المعطوف ولا فى المفعول معه .

فإن قيل : لو كانت إلا عاملة لجرّت ؛ لأن الجرّ هو اللائق بعمل الاسم الذى لا يشبه الفعل ، ولذا حكم لعدا وخلا وحاشى بالحرفية إذا جَرَّتْ ، وبالفعليّة إذا نصبَتْ .

---

(١) البيت من البسيط . أنشده الفراء . فى شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٣٣/٦ والعينى ٢٥٣/١ والخزانة ٤٠٥/٢ وشرح شواهد ابن عقيل ١٢ .

(٢) البيت من الطويل . فى العينى ٢٥٥/١ والتصريح ٩٨/١ .

(٣) البيت من البسيط . للفرزدق . فى الأشمونى ١٠٢/١ : بالباعث الوارث ... وفى المساعد ١٠٨/١ .

فالجواب لا نسلّم أن اللائق بعامل الاسم الذى لا يشبه الفعل هو الجر خاصة ، بل اللائق به عمل لا يصلح للفعل ، وهو جر أو نصب لا رفع معه ، فكان النصب أولى بالأربعة لأنه أخف من الجر ، لكن منعت منه عدا وأختاها ، لأنهن يكنّ أفعالا فيستَوْجبْنَ النصب حينئذ ، فلو عملته وهنَّ أحرف لجُهلتْ الحرفية فتعيِن (الجر)[1] بهنّ إذا كنَّ أحرفا ، ولم يمنع من النصب بإلا مانع فعملت ، وأيضا فإن إلا مخصوصة بكثرة الاستعمال والتعرض للتكرار ، فأُوثِرتْ من بين أخواتها الحرفية بأخف الإعرابين . وإذ قد بيّنت أن الصحيح كون إلا عاملة نَقْلا واستِدْلالا فأذكر ما سِوَى ذلك من المذاهب مقرونةً بشُبهِها وبالحجج الواضحة والله المستعان .

وجملتها خمسة : أولها مذهب السيرافى ، وهو أن النصب بما قبل إلا من فعل أو غيره بتعدية إلا . ويُبطل هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء نحو قبضت عشرة إلا أربعة إلا درهما إلا ربعا ؛ إذ لا فعل فى المثال المذكور إلا قبضت ، فإذا جُعل معدّى بإلا لزم تعديته إلى أربعة بمعنى الحطّ ، وإلى الدرهم بمعنى الجَبْر ، وإلى الربع بمعنى الحطّ ، وذلك حكم بما لا نظير له ، فإنه استعمال فعل واحد معدّى بحرف واحد على معنيين متضادين . وكذا لو كررت إلا دون عطف فى[2] المعنى نحو قاموا إلا زيدا إلا عمرا فإن الثانى موافق للأول فى المعنى ، فلو جُعلا منصوبين بالفعل معدّى إليهما بإلا لزم من ذلك عدم النظير ؛ إذ ليس فى الكلام فعل معدّى بحرف واحد إلى شيئين دون عطف فوجب اجتنابه .

الثانى أن الناصب ما قبل إلا على سبيل الاستقلال – وهو قول ابن خروف – وهو أيضا حكم بما لا نظير له ، وذلك أن المنصوب على الاستثناء بعد إلا لا مقتضى له غيرُها لأنها لو حذفتْ لم يكن لذكره معنى ، فلو لم تكن عاملةَ فيه ولا موصلة عمل ما قَبلها إليه مع اقتضائها إياه لزم عدم النظير فوجب اجتنابه . والذى دعا ابن خروف إلى هذا الرأى انتصاب « غير » إذا وقعت موقع إلا المنتصب ما بعدها نحو قاموا غيرَ زيد ، فنصبوها على الاستثناء بلا واسطة ، قال فلو كان

---

(١) كلمة « الجرّ » عن ب .

(٢) فى ب : فى اللفظ دون المعنى .

المنصوب على الاستثناء مفتقرا إلى واسطة لم تنصب غير بلا واسطة ، وجرَّأه على هذا أيضا قول سيبويه فى باب غير[1] : « ولو جاز أن تقول أتانى القوم زيدا تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان إلا نصبا » .

والجواب عن نصب غير بلا واسطة أنه منصوب على الحال وفيه معنى الاستثناء ، كما أن ما وصلتها فى نحو قاموا ما عدا زيدا مصدر بمعنى الحال وفيه معنى الاستثناء[2] . هذا هو اختيار السيرافى فى ما عدا وما خلا ، وهو الصحيح ؛ ولا يمنع من ذلك كونه معرفة ، فإن وقوع المعرفة حالا لتأولّها بنكرة سائغ شائع .

١١١٣ وذهب ابن خروف والشلوبين / إلى نصْب ما وصلتها على الاستثناء ، وهو غلط منهما ؛ لأن المنصوب على معنى لا يقوم ذلك المعنى بغيره ، ومعنى الاستثناء قائم بما بعد ما وصلتها ؛ لابها كما هو قائم بما بعد غير ، فلا يصح القول بأنهما منصوبان على الاستثناء ؛ لأنهما مستثنى بهما لا مستثنيان .

وقد ذهب أبو على فى التذكرة إلى ما ذهبت إليه من أنّ « غير » فى قاموا غير زيد حال ، وهو الظاهر من قول سيبويه[3] فى باب غير ، بعد تمثيله بأتانى القوم غير زيد ؛ فغير الزيدينَ[4] جاءوا ولكنه فيه معنى إلا . هذا نصه .

والجواب عن قوله لو جاز أن يقول أتانى القوم زيدا تريد الاستثناءولا تذكر إلا لما كان إلا نصبا أن يحمل على حذف إلا وإبقاء عملها ، أو على حذف غير وإقامة زيد مقامها فى الإعراب كما فُعِل بكل مضاف إليه إذا حذف المضاف وأقيم هو مقامه .

الثالث أن الناصب بعد إلا[5] مضمر – وهو قول الزجاج – عزاه إليه وإلى المبرد السيرافى . وهذا أيضا مردود ؛ لمخالفته النظائر ؛ إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل

---

(١) فى الكتاب ١/٣٧٤ : « ولو جاز أن تقول أتانى القوم زيدا ، تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان إلا نصبا » بنصه .

(٢) سقط من ب العبارة : « كما أن ما وصلتها .... وفيه معنى الاستثناء » .

(٣) الكتاب ١/٣٧٤ : « فأما دخوله فيما يخرج غيره ، فأتانى القوم غير زيد ، فغيرهم الذين جاءوا ولكن فيه معنى إلا ، فصار بمنزلة الاسم الذى بعد إلا . وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فما أتانى غيرُ زيد .... » .

(٤) فى ب : الذين .

(٥) فى ب : بعد إلا استثنى مضمرا .

على معناه لا بإضمار ولا بإظهار . ولو جاء ذلك لنصب ما ولى « ليت وكأن ولا » بأتمنّى وأشبّه وأنفى ، وفى الإجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد إضمار استثنى .

الرابع قول الفراء ، عزاه إليه السيرافى ؛ وهو إلّا مركبة من لا وإنْ المخففة من إنّ ، وهو قول فاسد من أربعة أوجه : أحدها أنه مبنىّ على ادّعاء التركيب ؛ ولا دليل عليه فلا يلتفت إليه . الثانى أنه لو صح التركيب لم يصح العمل الذى كان قبله ؛ لأن المعنى قد تغيّر معه ، وكل تركيب يتغير معه المعنى يتغير معه الحكم ، كتركيب إذ ما وحيثما ؛ فإنه أحدث معنى المجازاة والعمل اللائق بها وأزال معنى الإضافة والعمل اللائق بها ، فلو كانت إلا مركبة لم يبق عمل ما رُكبَّت منه لزوال معناه وتجدّد معنى الاستثناء . الثالث أنه لو صح التركيب من لا وإن المخففة لم يلزم نصب ما ولى إلا فى موضع ما ولكان غير النصب به أولى كما كان قبل التركيب ، بل كان اللائق به بعد التركيب امتناع النصب ، لازدياد الضعف بالتركيب ، وأمر ما ولى إلا بخلاف ذلك فبطل التركيب : الرابع لو صح التركيب وكون المنصوب منصوبا بعد إلا بإن على حد نصبه بإنّ لوجب ألا يتم الكلام بالمنصوب مقتصرا عليه كما لا يتم بعد إنّ ، لأن العامل المنقوص لا ينتقص عمله .

وعزاالسيرافى مذهبا خامسا إلى الكسائى ، وهو نصب ما بعد إلا بأنّ مقدّرة ، وهو قول فى غاية من الضعف ؛ لأنه مبنى على ادّعاء تقدير ما لا دليل عليه ولا حاجة إليه . ولأنه لو سلّم تقديرأن يلزم أن يكون لها عامل يعمل فيها ؛ لأنها مع ماتعمل فيه فى تأويل مصدر فيجعل الذى عمل فيها عاملا فيما قدّرت من أجله ويستغنى عنها . وأيضا لو كانت أنّ مقدرة لم يتم الكلام بمنصوبها مقتصرا عليه كما لا يتم به إذا ذكرت ؛ لأن العامل إذا حذف لا يختصر عمله .

ص : فإن كان المستثنى بإلا متصلا مؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه نهى أو معناه أو نفى صريح أو مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء اختير فيه متراخيا النصب ، وغير متراخ الإتباع إبدالا عند البصريين وعطفا عند الكوفيين . ولا يشترط فى جواز نصبه تعريف المستثنى منه خلافا للفراء ، ولا فى جواز الإبدال عدم الصلاحية للإيجاب خلافا لبعض القدماء . وإتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته أولى من النصب خلافا للمازنى فى العكس . ولا يتبع المجرور بمن والباء الزائدتين ولا اسم لا الجنسية إلا باعتبار المحل .

ش : قد تقدم أن حكم المستثنى بإلا إذا ذكرتَ المستثنى منه النصب مطلقا ، وأن المراد بالإطلاق الموجب وغير الموجب . والغرض الآن تبيين المواضع التى يشرك فيها بين النصب والبدل ، فإذا أحصيت علم أن لما سواها النّصب متعيّنا .

وبدأت من المواضع المشاركة بما يكون فيه البدل راجحا ، فلذلك قلت : « فإن كان المستثنى بإلا متصلا » فأخرت الكلام على المستثنى المنقطع ؛ فإن النصب فيه راجح أو واجب ، وكذلك المستثنى المقدَّم ، ولذلك قلت « متصلا مؤخرا » وسنين ذلك (كله)[1] إن شاء الله تعالى . وقيّدت المستثنى منه المجوّز فيه النصب والبدل ، بالمشتمل عليه نهى أو معناه / أو نفى صريح احترازا من الموجب نحو ذهبوا إلا زيدا ، وستظفرون إلا عمرا ، وقلت المشتمل عليه و لم أقل الكائن معه أو نحو ذلك تنبيها على أن النهى أو النفى قد يوجد ولا يكون له حكم ، لكونه منقوضا نحو : لا تأكلوا إلا اللحم إلا زيدا ، وما شرب أحد إلا الماء إلا عمرا ، فإن هذا وأمثاله بمنزلة ما لا نهى فيه ، إذ المراد كلوا اللحم إلا زيد ، وشربوا الماء إلا عمرا . ومن هذا القبيل ما مررت بأحد إلا قائما إلا أخاك ، ذكره أبو على فى التذكرة ، وقال : لا يجوز كون قائم صفة لأحد ؛ لأن إلا لا تعترض بين الصفة والموصوف ، ولا كونه حالا من التاء ؛ لأن معنى ما مررت إلا قائما : مررت قائما ، ولو قلت مررت قائما بأحد لم يجز فكذا ما فى معناه . وإذا بطل هذا نسب إلى أن قائما حال من أحد ، وأخاك منصوب به لأنه بعد إيجاب .

١١٣ ب

وأشرت بالمشتمل عليه نهى أو معناه إلى قول عائشة رضى الله عنها[2] « نهى عن قتل جِنّان البيوت الأبتر وذو الطُّفيتين » فإنه محمول على تقدير لا يقتل جنان البيوت إلا الأبتر . والنفى الصريح ظاهر ، والمؤول كقوله تعالى[3] ﴿ ومَنْ يَغْفِرُ الذنوبَ

---

(١) عن ب .

(٢) الحديث فى صحيح مسلم ٨٠/٢٧ ، ٨٨/٤٠ ، ٩٠ ، ٩٢ بروايات مع بعض الاختلاف ، والبخارى ١٠٩/٥ ومسند الإمام أحمد ٤٥٣/٣ ، ٨٢/٦ وسنن أحمد ١٢١/٢ والترمذى : صيد ١٥ « اقتلوا من الحيات ذا الطفيتين والأبتر » والمساعد « ... وذو الطفيتين » وفى إعراب الحديث ص ١٩٢ كما هنا وفيه : « ... وذو الطفيتين فإنهما يخطفان أو يطمسان البصر » وشذا الرفع وخرجه على : لكن يُقتل ذو الطفيتين والأبتر . والوجه النصب .

(٣) سورة آل عمران من الآية ١٣٥ .

إِلَّا اللهُ ﴾ و[1] ﴿ مَن يَقْنَطُ من رَحْمَةِ ربِّه إلا الضالّونَ ﴾ فهذا وأمثاله استفهام فى اللفظ ونفى فى المعنى . فالله بدل من الضمير فى يغفر ، والضالون بدل من الضمير فى يقنط . وأكثر ما يكون معنى النفى فى الاستفهام إذا كان بهل أو مَن ، وقد يكون الاستفهام بأىّ ، ولذلك عطف بعدها بولا فى قول الشاعر[2] :

فاذهبْ فأىُ فتًى فى الناسِ أحْرَزَهُ ... عن حَتْفه ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا جَبَلُ

فلو قيل على هذا أىُّ الناس يَبْطَر بالغِنى إلا الجاهلون على الإبدال من فاعل يبطر لحسُنَ . ومن النفى المؤول : قلّ رجل يقول ذلك إلا زيد ، بمعنى ما رجل يقول ذلك إلا زيد ، وكذا أقلّ رجل (يقول)[3] ذلك إذا قُصِد به النفى . ومن النفى المؤول قراءة بعض السلف[4] « فشَربوا منه إلا قليلٌ » لأن قبله : « فمنَ شَربَ منه فليس منّى » فبذلك صار شربوا منه بمعنى لم يكونوا منه . ومن النفى المؤول ما أنشد الأخفش من قول الشاعر[5] :

لِدمٍ ضائعٍ تَغَيَّبَ عنه ... أقْربُوهُ إلا الصَّبَا والجَنُوبُ

ومن قول الآخر[6] :

وبالصَّريمة منهم منزلٌ خَلَقٌ ... عافٍ تَغيَّر إلا النُّؤْىُ والوَتدُ

لأن تغيّب بمعنى لم يحضر ، وتغيّر بمعنى لم يبق على حاله . وقولى « غير مردود به كلام تضمن الاستثناء » أشرت به إلى نحو أن يقول قائل : قاموا إلا زيدا ، وأنت

---

(١) سورة الحجر . آية ٥٦ .

(٢) البيت من البسيط فى الخصائص ٤٣٣/٢ . للمتنخل الهذلى والمساعد ٢١٤/٣ والحماسة البصرية ١٣٩/١ وديوان الهذليين ٣٥/٢ .

(٣) عن ب .

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٤٩ والقراءة برفع قليل لابن مسعود . عن معجم القراءات ١٩٣/١ وفى شواذ ابن خالويه ص ١٥ لأبى والأعمش . وهى فى البحر ٢٦٦/٢ فقليل بدل من الواو فى شربوا . وقال الفراء قليل مبتدأ خبره محذوف أى لم يشربوا والجملة فى محل نصب على الاستثناء كما فى حاشية الخضرى ٢٠٥/١ وانظر التصريح ٣٥٠/١ وفى المسائل السفرية لابن هشام ص ٤٠ مسألة رقم ١٠ : « والإجماع على النصب فى « فشربوا إلا قليلا » لأنه استثناء من موجب » .

(٥) البيت من الخفيف . فى الدرر ١٩٤/١ : ضائع تغيب عنه أقربوه . شرح الكافية الشافية ٧١٠/١ وفى العينى ... والدبور ، وعن ابن كيسان فى المهذب : من دم ضائع .. والجبُوب – والجبوب وجه الأرض أو الغليظ .

(٦) البيت من البسيط . للأخطل . فى التصريح ٣٤٩/١ وشواهد المغنى للسيوطى ٢٣٠ وديوانه ١٦٨ .

تعلم أن الأمر بخلاف ذلك ، فتدخل النفى وتأتى بالكلام مثل ما كان نطق به المردود عليه ، فتنصب زيدا ولا ترفعه ؛ لأنك لم تقصد معنى ما قام إلا زيد . وكذلك إذا قال : لى عندكَ مائةٌ إلّا درهمينْ ، فأردت جحدما ادّعاه فإنك تقول : مالك عندى مائة إلا درهمين ، فيكون هذا بمنزلة قولك مالك عندى الذى ادّعيته . ولو رفعت الدرهمين مقرّا بهما جاحدا الثمانية والتسعين ؛ لأن المستثنى المبدل مما قبله فى حكم الاستقلال فكأنك قلت إذا رفعت مالك عندى إلا درهمان .

وإذا إجتمع فى المستثنى بإلا جميع ما أشير إليه من الاتصال والتأخر وكونه مشتملا عليه نهى أو نفى صريح أو مؤوّل وكونه غير مردود به كلام وغير متراخٍ اختير إتباعه بدلا عند البصريين وعطفا عند الكوفيين . قال أبو العباس ثعلب : كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفىّ ؟ وأجاب السيرافى بأن قال : هو بدل منه عمل العامل فيه وتخالفهما بالنفى والإيجاب لا يمنع البدلية ؛ لأن مذهب البدل فيه أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثانى فى موضعه ، وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيا وإثباتا نحو : مررت برجل لا كريم ولا لبيب . قلت : ولمقوّى العطف أن يقول تخالف الموصوف والصفة كما لو لم يتخالف ، لأن نفى الكرم واللبَّابة إثبات لضدّيهما ، وليس لضدّيهما تخالف المستثنى والمستثنى منه ، فإن جعل زيد بدلا من أحد إذا قيل ما فيها أحدٌ إلا زيد يلزم منه عدم النظير ، إذ لابدل فى غير محل النزاع إلا وتعلّق العامل به مساوٍ لتعلقه بالمبدل منه ، والأمر فى زيد وأحد بخلاف ذلك فيضعف كونه بدلا ؛ إذ ليس فى الإبدال ما يشبهه . وإن جُعل معطوفا لم يلزم من ذلك مخالفة المعطوفات ، بل يكون نظيرا لمعطوف بلا وبل ولكن ، فكان جَعْلُه معطوفا أولى من جَعْله بدلا .

١١١٤ وإنما رجح الإتباع فى غير الإيجاب على النصب / لأن معناه ومعنى النصب واحد ، وفى الإتباع تشاكل اللفظين . فإن تباعَدا تباعُدا بيّنا رَجَح النصب كقولك ما ثبت أحد فى الحرب ثباتا نفع الناسَ إلا زيدا ، ولا تنزلْ على أحد من بنى تميم إن وافيتهم إلا قيْسا ؛ لأن سبب ترجيح الإتباع طلب التشاكل وقد ضعف داعيه بالتباعُد .

والأصل فى هذا قول النبى ﷺ[1] : « لا يختلى خَلاها ولا يُعْضَد شوكُها » فقال له العباس : يا رسول الله إلا الإذخر ، فقال : إلا الإذْخِر » وقد يكون من هذا[2] « ما لِعبْدى المؤمن عندى جزاء إذا قبضت صفيهُ من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة » وإليه الإشارة بقولى « اختير متراخيا النصب وغير متراخ الإتباع » .

وعلّل قوم هذا النوع بعروض الاستثناء . قال ابن السراج : فإن لم تقدر البدل وجعلته كقولك ما قام أحد ، كلاما تاما لا يُنوى فيه الإبدال من أحد ثم استثنيت نصبت فقلت ما قام أحد إلا زيدا ، يكون للزوم النصب بعد النفى سببان ، التراخى وعروض الاستثناء . وجواز النصب عند الفراء مع صحة الإتباع مشروط بتعريف المستثنى منه كقوله تعالى[3] ﴿ ما فَعلوه إلا قليل منهم ﴾ ، فالنصب فى مثل هذا جائز بإجماع ؛ لأن المستثنى منه معرفة بخلاف قوله تعالى[4] ﴿ ولم يكُنْ لهم شهداءُ إلَّا أنفسهُم ﴾ فإن الاستثناء فيه من نكرة ؛ فيلزم فيه على مذهب الفراء الإتباع ، ولا حجة له لأن النصب هو الأصل ، والإتباع داخل عليه ، وقد رجح عليه لطلب المشاكلة ، فلو جُعل بعد ترجيحه عليه ما نعا منه لكان ذلك إجحافا بالأصل ، فضعف بهذا الاعتبار قول الفراء .

وقد يرد عليه أيضا قوله تعالى[5] ﴿ ولا يَلْتَفِتْ منكم أحَدٌ إلا امرأتَكَ ﴾ فى قراءة غير ابن كثير وأبى عمرو ، على أن يجعل إمرأتك مستثنى من أحد لا من الأهل لتتفق القراءتان فى الاستثناء من شيء واحد ، ولأنه قد قيل إنه أخرجها معهم وأمر ألا يلتفت أحد منهم إلا هى فلما سمعت هوة العذاب التفتت وقالت : يا قوماه فأدركها حجر فقتلها . ويمكن فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو أن يجعل امرأتك مبتدأ ، وأنه مصيبها

---

(١) الحديث فى صحيح مسلم ٥٠٣/٢٣ وقد تكرر فى صحيح البخارى ٣٩/١ ، ١١٦/٢ ، ١٨/٣ ، ١٢٨/٤ وورد فى المساعد ٥٥٩/١ والجامع الصغير – الألبانى – ١٢٥٥ .

(٢) الحديث قدسى فى رياض الصالحين ص ٣٦ رقم ٣٢ عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « يقول الله تعالى : ما لعبدى المؤمن عندى جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة » رواه البخارى . إعراب الحديث ص ١٤٧ رقم ٨٨ وليس فيه كلمة أهل وهى فى المسند . و « قبضت صفيه » صحف فى ب تصحيفا بالغا .

(٣) سورة النساء من الآية ٦٦ .

(٤) سورة النور من الآية ٦ .

(٥) سورة هود من الآية ٨١ والقراءة سبق تخريجها والكلام عنها . انظر ص ٢٦٦ .

ما أصابهم خبره ، والاستثناء منقطع . وقد روى سيبويه عن يونس وعيسى جميعا أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول : ما مررت بأحد إلا زيدا ، وما أتانى أحد إلا زيدا بالنصب بعد النكرة[1] . وهذا يقتضى جواز[2] ما ادّعى الفراء امتناعه ، فرأيه فى المسألة مردود ، وباب الإصابة عنه مسدود . وحكى سيبويه عمّن لم يسمّه أن المنفى إذا جاز فى لفظه الإيجاب لم يجز فيه إلا النصب على الاستثناء نحو ما أتانى القوم إلا أباك ؛ لأنه بمنزلة أتانى القوم إلا أباك[3] . وردّ ذلك سيبويه وهو بالردّ حقيق خالفه السماع والقياس ؛ فمن السماع الدال على البدل قوله تعالى[4] ﴿ مَا فعلوه إلا قليل منهم ﴾ وفعلوه يقع فى الإيجاب . وأما القياس فإنه يقتضى جواز البدل أيضا ، وذلك لأن المسوغ للبدل فيما أجمع على جواز البدل فيه الصلاحية لحذف المستثنى منه وإقامة المستثنى مقامه ، وذلك موجود فى نحو : ما أتانى القوم إلا أبوك كما هو موجود فى ما أتى أحد إلا أبوك ، فوجب تساويهما فى الحكم بجواز البدل ، كما تساويا فى تضمن المتبوع[5] .

وإذا توسّط المستثنى بين المستثنى منه وصفته نحو ما فيها أحد إلا زيد خير من عمرو فالإتباع عند سيبويه والمبرد أولى من النصب . ومذهب المازنى عكس ذلك ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأن الصفة فضلة فلا اعتداد بالمقدم عليها ، ولأن المستثنى فى نحو ما جاء أحد إلا زيد إنما رجح اتباعه على نصبه ؛ لأنه إذا أتبع تشاكل ما قبله لفظا ولم يختلف المعنى ، فإذا أتبع وبعده صفة متبعة شاكل ما قبله ما بعده ، فكان اتباعه متوسطا أولى من إتباعه غير متوسط . قال المبرد[6] : وكان المازنى يختار النصب ويقول : إذا أبدلت من الشىء فقد طرحته من لفظى وإن كان فى المعنى

---

(١) الكتاب ١/٢٦٣ .

(٢) كلمة « جواز » فى ب .

(٣) الكتاب ١/٣٦٠ .

(٤) سورة النساء من الآية ٦٦ . والقراءة فى الإتحاف ١٩٢ : قرأها ابن عامر بالنصب على الاستثناء ، والباقون بالرفع على البدل من فاعل فعلوه وهو المختار ، والكوفيون جعلوه عطفا على الضمير بإلا لأنها تعطف عندهم . وانظر التصريح ١/٣٥٠ والمسائل السفرية لابن هشام ص ٤٠ مسألة رقم ١٠ .

(٥) فى ب : التوسع .

(٦) المقتضب ٤/٤٠٠ بنصه .

موجودا ، فكيف أنعتُ ما قد سَقط . قال المبرد : « والقياس عندى قول سيبويه ؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه ، والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معا ، لم يُوضَعا على أن يسقط أحدهما إلا فى بدل الغلط ؛ فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس فى الكلام » .

ولا يتبع المستثنى منه إن كان مجرورا بمن الزائدة على اللفظ ، بل على المحلّ ، وكذا المجرور بالباء الزائدة ، وكذا اسم « لا » المحمولة على إنّ ، فمثال الأول ما فيها من أحد إلا / زيد ، ومثال الثانى ليس زيد بشىء إلا شيئا لا يُعبأ به ، ومثال الثالث لا إله إلا الله . فرفعت البدل من أحد لأنه فى موضع رفع بالابتداء ، ولم تحمله على اللفظ فتجرَّه ؛ لأنه معرفة موجب ، ومن الزائدة لا تجرّ إلا منكّرا غير موجب . ونصبت المبدل من شىء ؛ لأنه فى موضع نصب بليس ، ولم تحمله على اللفظ فتجرَّه لأنه خبر موجب ، ولا عمل للباء الزائدة فى خبر موجب . ورفعت المبدَل من اسم « لا » لأنه فى موضع رفع بالابتداء ، ولم تحمله على اللفظ فتنصبَه لأنه معرفة موجب ، ولا إنما تعمل فى منكّر منفىّ .

١١٤ ب

ومن الاتباع على محلّ المجرور بالباء الزائدة قول الشاعر[1] :

أَبنِى لُبَيْنَى لستُمُ بيَدٍ ... إلا يدًا ليستْ لها عَضُدُ

ص : وأجاز التميميون إتباع المنقطع المتأخّر إنْ صحّ إغناؤه عن المستثنى منه وليس من تغليب العاقل على غيره فيخص بأحد وشبهه خلافا للمازنى . وإن عاد ضمير قبل المستثنى بإلا الصالح للإتباع على المستثنى منه العامل فيه ابتداء أو أحد نواسخه أتْبع الضمير جوازا وصاحبه اختيارا ، وفى حكمهما المضاف والمضاف إليه فى نحو ما جاء أخو أحَد إلا زيد : وقد يجعل المستثنى متبوعا والمستثنى منه تابعا . ولا يقدم دون شذوذ المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معًا ، بل على أحدهما . وما شذ عن ذلك فلا يُقاس عليه خلافا للكسائى[2] .

---

(١) البيت من الكامل لأوس بن حجر ديوانه – يوسف نجم – ص ٢١ وفى ١٣٤ فيما اختلط من شعره ولطرفة . فى الكتاب ٣٦٢/١ : يا ابْنَى ... والمقتضب ٤٢١/٤ وهو فى ديوان طرفة بيت مفرد ص ٤٥ – ط المكتبة الثقافية . بيروت – يهجو قوما . وابن يعيش ٩٠/٢ وفى التصريح ٣٥١/١ أنشده الكسائى بالخفض .
(٢) العبارة « وما شذ عن ذلك ... للكسائى » ليست فى ب .

ش : لغة بنى تميم إعطاء المنقطع المؤخر من مستثنيات إلّا فى غير الإيجاب من الإتباع ما للمتصل فيقولون : ما فيها أحد إلا وتدٌ ، كما يقول الجميع ما فيها أحد إلا زيد ، ويقرءون[1] ﴿ ما لهمْ به من عِلْم إلّا اتّباعُ الظَّنّ ﴾ بالرفع ، إلا مَن لُقِّن النصب . وعلى لغتهم قول الراجز[2] :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ ... إلّا أليعافيرُ وإلا العيسُ

ومثله قول الفرزدق[3] :

وبنتَ كريم قد نَكَحْنا و لم يكُنْ ... لنا خاطِبٌ إلا السِنانُ وعامِلُهْ

ويلحق بهذا الإتباع إتباع أحد المتباينينْ للآخر نحو : ما أتانى زيد إلا عمرو ، وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه . وهما من أمثلة سيبويه ، وما أتانى أحد إلا عمرو ، وما أعانه إخوانه إلا أنا[4] . فجعل مكان أحد بعض مدلوله وهو زيد وإخوانكم . ولو لم يذكر الرجلان فيمن نفى عنه الإتيان والإعانة ، لكن ذكرا توكيدا لقسطهما من النفى ورفعا لتوهم المخاطب أن المتكلم لم يعرض له هذا الذى أكد به فذكره توكيدا ، واستشهد سيبويه بقول الشاعر[5] :

والحَرْبُ لا يَبْقَى لِجا ... حِمها التخيّلُ والمَراحُ
إلّا الفتى الصبَّارُ فى النْـ ... ـنَجدَاتِ والفرسُ الوَقاحُ

---

(١) سورة النساء من الآية ١٥٧ – والقراءة بالنصب على الانقطاع . مشكل مكى ٢١١/١ .

(٢) الرجز فى الكتاب ١٣٣/١ ، ٣٦٥ وهو لجران العود عامر بن الحارث . فى ديوانه – تحقيق نورى القيسى – ص ٩٧ :

قد ندع المنزل يالميس ... يعْتَسُّ فيه السَّبْع الجَروسُ
الذئب أو ذو لبد هَموسُ ... بسابسا ليس به أنيس
إلا اليعافير وإلا العيس ... وبقرٌ ملمَّعٌ كنُوسُ
كأنما هنَّ الجوارى الميسُ ... والتصريح ٣٥٣/١

(٣) البيت من الطويل . فى العينى ١١٠/٣ والأشمونى ١١٢/٢ : وبنت كرام .. .

(٤) فى ب « وما أعانه أحد إلا إخوانه .

(٥) البيتان من مجزوء الكامل . نسبا للحارث بن عياد . ولجد طرفة سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة . فى الكتاب ٣٦٦/١ والتبصرة ٣٨٢/١ والأول فى البحر ٢٥٦/١ وأوردهما فى شرح شواهد المغنى بعد البيت :

يا بُؤْسَ للحرب التى ... وضعتْ أراهطَ فاستْراحُوا

وبقول الآخر[1] :

عشيَّةَ لا تُغنِى الرماحُ مكانَها   ولا النبْلُ إلا المشرفِىُّ المُصَمِّمُ

وشرط الإتباع فى هذا النوع أن يستقيم حذف المستثنى منه والاستغناء عنه بالمستثنى . وهذا الشرط موجود[2] فى كل ما مثَّلتُ به . فإن لم يوجد الشرط تعيّن النصب عند الجميع كقوله تعالى ﴿ لا عاصِمَ اليومَ مِن أمرِ اللهِ إلَّا من رَحم ﴾ . فمن رحم فى موضع نصب على الاستثناء ، ولا يجوز فيه الإتباع ؛ لأن الاستغناء به عما سبقه متكلف[3] . ومن هذا القبيل قول الشاعر[4] :

ألَا لا مُجيرَ اليومَ ممّا قضتْ به   صوارمُنا إلا امرأ دانَ مُذْعِنا

وما أُتبع[5] من المنقطع عند التميميين ملتزم النصب عند الحجازيين . ولهذا أجمع القراء على نصب إلّا اتباع الظن كما أجمعوا على نصب[6] « ما هذا بشرا » ؛ لأنه نزل بلغة الحجازيين إلا قليلا ؛ فمن القليل المنزل بلغة التميميين[7] ﴿ ومن يشاقّ اللهَ ﴾ فى سورة الحشر . و[8] ﴿ مَن يَرْتَدَّ منكم عن دِينه فسوف يأتِ اللهُ بقَوْم ﴾ فى قراءة غير نافع وابن عامر ، فإن الإدغام فى المجزوم[9] والأمر لغة تميم . والفك لغة الحجاز ولذلك كثر نحو[10] ﴿ ومَن يَرْتَدِدْ منكم عن دينه فيَمُتْ ﴾ و[11] ﴿ وليُمِلْل الذى

---

(١) البيت من الطويل . لضرار بن الأزور . فى الكتاب ٣٦٦/١ والعينى ١٠٩/٣ والمساعد ٥٦٤/١ وانظر فى المساعد ٥٦٢/١ ، ٥٦٣ .

(٢) فى ب .

(٣) فى ب : « ممتنع إلا بتكلف » .

(٤) البيت فى المساعد ٥٦٣/١ من الطويل .

(٥) فى ب .

(٦) سورة يوسف . آية ٣١ – وقرأها ابن مسعود « ما هذا بشرى » شواذ ابن خالويه ص ٦٣ .

(٧) سورة الحشر . آية ٤ .

(٨) سورة المائدة . آية ٥٤ وفى المصحف « من يرتدّ » وقراءة « من يرتدد » لنافع وابن عامر وأبى جعفر . الإتحاف ٢٠١ .

(٩) فى ب .

(١٠) سورة البقرة آية ٢١٧ والفك مجمع عليه لإجماع المصاحف . الإتحاف ٢٠١ .

(١١) سورة البقرة آية ٢٨٢ . وفى ب جاء قبل الأولى بـ « فليكتب » .

عليه الحقُّ ﴾ و[1] ﴿ ولْيملل وَلِيُّهُ ﴾ [2] ﴿ يُحْبِبْكم الله ﴾ و[3] ﴿ يُمْدِدْكم ربُّكم ﴾ و[4] ﴿ مَنْ يَغْلُلْ يأت بما غلَّ ﴾ و[5] ﴿ ومَن يُشاقق ﴾ فى النساء[6] و[7] ﴿ ومَن يُحادِدْ ﴾ و[8] ﴿ ومَنْ يُضْلِل ﴾ و[9] ﴿ استفزِزْ ﴾ و[10] ﴿ فلْيَمْدُدْ ﴾ و[11] ﴿ واحْلُل عُقْدةً ﴾ و[12] ﴿ اشْدُدْ به أزْرِى ﴾ و[13] ﴿ ومَن يَحْلِلْ عليه غضبى ﴾ وهو كثير .

وزعم الزمخشرى أن قوله تعالى[14] ﴿ لا يَعْلَمُ مَن فى السمواتِ والأرضِ الغَيْبَ إلا اللهُ ﴾ استثناء منقطع جاء على لغة تميم : لأن الله تعالى وإن صحّ الإخبار عنه بأنه فى السموات والأرض فإنما ذلك على المجاز لأنه مقدَّس عن الكون فى مكان بخلاف غيره ، فإذا أُخبر عنه بأنه فى السموات أو فى الأرض فإنه كائن فيهما حقيقة ، ولا يصح حمل اللفظ فى حال واحد على الحقيقة والمجاز . والصحيح عندى أن الاستثناء فى الآية متصل ، وفى متعلقة بغير استقرّ من / الأفعال المنسوبة على الحقيقة إلى الله تعالى ، وإلى المخلوقين بذكر ويُذْكر ، فكأنه قيل لا يعلم مَن يذكر فى السموات والأرض الغيب إلا الله . ويجوز تعليق فى باستقر مسندا إلى مضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه ، والتقدير لا يعلم من استقرّ ذكره فى السموات والأرض الغيب إلا الله ، ١١١٥

---

(١) سورة البقرة آية ٢٨٢ وفى ب جاء قبل الأولى ب « فليكتب » .
(٢) سورة آل عمران آية ٣١ .
(٣) سورة آل عمران آية ١٢٥ .
(٤) سورة آل عمران آية ١٦١ .
(٥) سورة النساء آية ١١٥ .
(٦) فى ب : فى النساء والأنفال .
(٧) سورة التوبة ٦٣ .
(٨) سورة النساء آية ٨٨ .
(٩) سورة الإسراء آية ٦٤ .
(١٠) سورة مريم آية ٧٥ .
(١١) سورة طه آية ٢٧ .
(١٢) سورة طه آية ٣١ .
(١٣) سورة طه آية ٨١ .
(١٤) سورة النمل من الآية ٦٥ وجاء فى ب بصدرها « قل » .

ثم حُذِف الفعل والمضاف واستتر الضمير لأنه مرفوع . هذا على تسليم امتناع إرادة الحقيقة والمجاز فى حال واحدة ، وليس عندى ممتنعا ؛ لقولهم : القلم أحد اللسانين ، والخال أحد الأبوَيْن ، وقوله تعالى[١] ﴿ إنَّ اللهَ وملائكتَه يُصَلُّونَ على النبىّ ﴾ ، وقول النبى ﷺ[٢] « الأيدى ثلاثة يدُ اللهِ ويد المعطى ويد السائل » .

وزعم المازنى أن إتباع المنقطع من تغليب ما يعقل على ما لا يعقل . قال ابن خروف قاصدا هذا المذهب : « وهو فاسد ؛ لأنه لا يتوهم ذلك إلا فى لفظ أحد ، والذى يبدل منه فى هذا الباب وليس بلفظ أحد أكثر من أنْ يُحْصى » انقضى كلامه . قلت : وقد يكون قبل المستثنى بإلا الصالح للإتباع اسم ظاهر ومضمر يعود إليه فيُخيَّر المستثنى بين إتباع الظاهر وإتباع المضمر مع ترجيح إتباع الظاهر وذلك فى نحو ما أحد يقول ذلك إلا زيد ، وما حسبتُ أحدا يفعل ذلك إلا زيدا ، وما كان أحد يجترِئ عليك إلا زيد ، فلك أن تجعل زيدا تابعا للمضمر ولك أن تجعله تابعا لما يعود إليه المضمر وهو أولى ، لأن المسوِّغ للإتباع هو النفى وهو أقرب إلى المعود إليه منه إلى العائد ، وجاز إتباع العائد لأن الذى عمل فيه خبر ما دخل عليه النفى ، وإذا دخل نفى على ذى خبر فالخبر هو المنفى .

ومما أُتبع فيه الضمِير مع كون الاستثناء منقطعا قول الشاعر[٣] :

فى ليلةٍ لا نَرَى بها أحدا ... يَحكِى علينا إلَّا كواكبُها

فكواكبها تابع لفاعل يحكى ، ونرى بمعنى نعلم ، ويحكى جملة وقعت مفعولا ثانيا ، ولذلك جاز اتباع فاعلها . ومعنى يحكى علينا يخبر عنا ، وحكم صفة المخبر

---

(١) سورة الأحزاب من الآية ٥٦ .

(٢) الحديث فى الجامع الصغير ١/١٠٧ ، ١/٥٤٠ للألبانى « الأيدى ثلاثة ؛ فيد الله هى العليا ، ويد المعطى التى تليها ، ويد السائل السفلى » رواه أحمد وأبو داود والحاكم . وقال حديث صحيح . وفى ب : الأيدى ثلاث ... .

(٣) البيت من المنسرح . نسب لعدى بن زيد فى الكتاب ١/٣٦١ والتبصرة ١/٣٧٦ ، كما نسب لأحيحه بن الجلاح فى المقتضب ٤/٤٠٢ وصححت نسبته لأحيحة فى الدرر ١/١٩٢ ونسب لعدى فى شواهد المغنى ١٤٢ وكذلك لعدى بن زيد فى الأصول ١/٢٩٥ والبيت فى الهمع ١/٢٢٥ وانظر ديوان عدى ـ المعبد ـ ١٩٤ مما نسب إليه وإلى غيره .

عنه بعد النفى حكم الخبر ، أعنى فى التأثر بالنافى . وصحة إتباع ضمير يشتمل عليه كقولك : ما فيهم أحد تُحدِث عنده يدا إلا زيـد ، بالرفع على إتباع المبتدأ ، وإلا زيد بالخفض على إتباع الضمير الذى اشتملت عليه الصفة ؛ لأن المعنى ما اتخذت عند أحد يدا إلا زيد فلو كان الضمير فى غير خبر وغير صفة مخبر عنه امتنع إتباعه ، ولزم إتباع الظاهر كقولك ما شكر رجل أكرمته إلا زيد ، وما مررت برجل أعرفه إلا عمرو ، لأن المعنى ما شكر ممن أكرمتهم إلا زيد ، وما مررت بمن أعرفهم إلا بعمرو ، فلا تأثير للنفى فى أكرمت ولا فى أعرفه فهما متباينان[1] ؛ فلذلك امتنع اتباع معموليهما .

وهذا فصّلته منبها عليه بقولى « وإن عاد ضمير قبل المستثنى بإلا الصالح للإتباع على المستثنى منه العامل فيه ابتداء أو أحد نواسخه أتْبع الضمير جوازا وصاحبه اختيارا » ثم قلت : « وفى حكمهما المضاف والمضاف إليه فى نحو ما جاء أخو أحد إلا زيد » أى فى حكم الظاهر والمضمر المتقدم ذكرهما المضافُ والمضاف إليه . كما قلت ما فيهم أحد تخذت عنده يدا إلا زيدٌ وإلا زيدٍ .

ثم قلت : « وقد يجعل المستثنى متبوعا والمستثنى منه تابعًا » فنبّهت بذلك على قول سيبويه : حدّثنى يونسُ أنّ قوما يوثَق بعربيّتهم يقولون مالى إلا أبوكَ ناصرٌ فيجعلون ناصرا بدلا . قال سيبويه[2] : « وهذا مثل قولك ما مَررت بمثلك أحدٍ » قلت : ومثل ما حكى يونس قول حسان بن ثابت رضى الله عنه[3] :

لأنَّهمُ يرجونَ منه شفاعـةً ... إذا لم يكُنْ إلَّا النبيونَ شافِعُ

وأنشد الفراء[4] :

---

(١) عن ب .

(٢) الكتاب ١/٣٧٢ بتصرّف يسير .

(٣) البيت من الطويل . لحسان بن ثابت الأنصارى . فى شرح ديوانه ص ١٥٢ ونسب إليه فى التصريح ١/٣٥٥ وفى الدرر ١/١٩٢ ألا إنهم ... وفى شرح الكافية الشافية ٢/٧٠٥ وشواهد ابن عقيل ١٢١ .

(٤) البيت من البسيط . فى شرح الكافية الشافية ٢/٧٠٥ ونسبه محققها إلى ذى الرمة وقال هو فى ديوانه – ط كمبردج – ص ٢٤ ولم أجده فى قصيدته : ما بال عينك منها الماء منسكب لخ فى الديوان الذى بيدى . وفسّر ابن مالك « الضراء » بالكلاب الضوارى – مقزع : خفيف الشعر متفرقة مثل القزع والقزع بقايا الغيم فى =

مقَزَّعٌ أطلسُ الأطْمار ليس له إلا الضَّراءُ وإلَّا صَيْدُها نَشَبُ

ثم قلت : « ولا يُقدّم المستنثى دون شذوذ علَى المستثنى منه والمنسوب إليه معابل على أحدهما » فنبهت بذلك على جواز قام إلا زيدا القومُ ، والقومُ إلا زيدا ذاهِبونَ ، وفى الدار إلا عمرا أصحابُك ، وضربت إلا زيدا القومَ . ولهذا قلت والمنسوب إليه ؛ لأن المنسوب إليه يتناول المسند نحو قام إلا زيدا القوم ، والواقع نحو ضربت . وفُهم من ذلك امتناع إلا زيدا قام القومُ ونحوه ؛ وذلك أن المستثنى جارٍ من المستثنى منه مجرى الصفة المخصصة (من) الموصوف بها ، ومجرى المعطوف بلا من المعطوف عليه ، فكما لا يتقدمان على متبوعهما كذا لا يتقدم المستثنى على المستثنى منه إلا إذا تقدّم ما يُشعر به مما هو المسند إليه ، أو واقع عليه كقولك ضربت إلا زيدا القومَ وهو ضعيف / لأن طلب الفعل لما هو فضلة ليس كطلبه لما هو عمدة ، فتقدم ما يطلب المستثنى منه وهو عمدة بمنزلة تقدمه بنفسه ، وليس كذلك ما يطلب المستثنى منه وهو فضلة . ١١٥ ب

وقال الأخفش : لو قلت أيْنَ إلا زيدا قومك ، وكيف إلا زيدا قومك لجاز ؛ لأن هذا بمنزلة أههنا إلا زيدا قومك .

قلت : وقد يكون المستثنى منه جائز التقديم فيقدّر وقوعه مقدّما ويقدّم لذلك المستثنى عليه وعلى ما عمل فيه وأسند إليه ؛ فمن ذلك قول الشاعر(١) :

خَلا اللهِ لا أرْجو سواكَ وإنما أعدُّ عيالِى شُعْبةً من عيالكا

قدّر أنه قال : سوَاك خلا اللهِ لا أرجو ، فاستجاز مع المقدّر ما استجاز مع المحقّق .

ومثله قول الآخر(٢) :

وبَلْدةٍ ليس بها طُورِىُّ ولا خلا الجنَّ بها إنْسِىُّ

= السماء . وأطلس أغبر . النشب : المال . الأطمار جمع طِمْر : الثوب البالى . يصف قانصا .

(١) البيت من الطويل . للأعشى . فى الهمع ٢٢٦/١ والدرر ١٩٣ ، ١٩٧ ، والتصريح ٣٦٣/١ والمساعد ٥٦٧/١ وشواهد ابن عقيل ١٢٥ وانظر ديوانه ص ٨٩ – ٩٢ من مقيدته : أتشفيك تيا أم تركت بدائكا .

(٢) فى ب « الراجز » والرجز للعجاج . فى الهمع ٢٢٦/١ والدرر ١٩٦/١ والأصول ٣٠٥/١ والمساعد ٥٦٩/١ والأصول ٣٠٥/١ وأراجيز العرب ١٧٨ .

فقدّر أنه قال : ولا بها إنسيٌّ خلا الجن . وهو استثناء منقطع . وفى تقديم « خلا » إشعار بتقديم إلَّا لأنها الأصلُ ، ولا يقع الفرع فى موضع لا يقع فيه الأصل . وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى : « دون شذوذ » .

فصل : ص : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان ، وموهم ذلك بدل ومعمول عامل مضمر ، لابدلان خلافا لقوم . ولا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصريين ، ولا استثناء الأكثر وفاقا للكوفيين ، والسابق بالاستثناء منه أولى من المتأخر عند توسّط المستثنى ، وإن تأخّر عنهما فالثانى أولى مطلقا ، وإن تقدّم فالأوّل أولى إن لم يكن أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى ، وإن يكنه فهو أولى مطلقا إن لم يمنع مانع . وإذا أمكن أن يشترك فى حكم الاستثناء مع ما يليه غيره لم يُقتصَر عليه إن كان العامل واحدا ، وكذا إن كان غير واحد والمعمول واحد فى المعنى .

ش : قال ابن السّراج[1] : « فإن استثنيت بعد الأفعال التى تتعدّى إلى مفعولين نحو أعطيت قلت أعطيت الناس دراهم إلا عمرا ، ولا يجوز أن يقول إلا عمرا الدنانير ؛ لأن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد . فإن قلت ما أعطيت أحدا درهما إلا عمرا دانقا ، وأردت الاستثناء لم يجز ، فإن أردت البدل جاز ؛ فأبدلت عمرا من أحد ، ودانقا من درهم ، كأنك قلت ما أعطيت إلا عمرا دانقا » .

قلت وحاصل كلامه جواز أن يقال ما أعطيت أحدا درهما إلا عمرا دانقا ، على أن يكون الاسمان اللذان هما بعد إلَّا بدلين منصوبين على الاستثناء . وفى هذا ضعف بيّن ؛ لأن البدل فى الاستثناء لابُدَّ من اقترانه بإلا ، فكان بذلك أشبه شيء بالمعطوف بحرف . فكما لا يقع بعد حرف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء بدلان . فإن ورد ما يوهم ذلك قُدِّر ناصب للثانى ، كما يُقدِّر خافض للثانى فى نحو[2] .

---

(١) فى أصول ابن السراج ٢٨٣/١ : بتصرف فى النص يسير .

(٢) البيت من المتقارب . لابن أبى دؤاد فى جارية بن الحجاج . فى الكتاب ٣٣/١ وشواهد المغنى للسيوطى ١٣٩ لأبى دوَاد وقيل لجارية بن حمران الحذاق الإيادى . وفى المساعد ٥٧٠/١ والتقدير : وكل نار .... تحسبينها نارا .

أَكُلَّ امرِئٍ تَحْسِبِين امَرأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نارا

واشترط بعض البصريين نقصان المُخرَج بالاستثناء عن الباقى ، واشترط أكثرهم عدم الزيادة على الباقى فلا يجوز على القولين : عندى عشرة إلا ستة ، ولا على الأول عندى عشرة إلا خمسة وهو على القول الثانى جائز ، وكلاهما جائز عند الكوفيين ، وهو الصحيح . وممن وافقهم ابن خروف واستدلّ بقوله تعالى[1] ﴿ قُمْ الليلَ إِلَّا قلِيلا نِصْفَهُ ﴾ قال فالقليل هو المستنثى وليس معلوم القدْر ، فأبدل منه النصف على جهة البيان لمقدار القليل ، والضمير عائد إلى الليل والمعنى قم نصْف الليل[2] وأقلّ منه وأكثر منه . قال يخرج من هذا أن المستثنى النصف أو أقل منه أو أكثر منه (عائد إلى ضمير هذا المتقدم ... أو الأقلّ) ولا محيص .

قلت ومن استثناء الأكثر قوله تعالى[3] : ﴿ ومَن يَرْغَبُ عن ملَّة إبراهيمَ إلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ (ومن سفه نفسه)[4] أكثر ممن لم يسفه ؛ فإن المراد بمن سفه المخالفون لملّة إبراهيم وهم أكثر من الذين يتبعونها . ومن استثناء الأكثر قوله تعالى[5] ﴿ فلا يَأْمَنُ مَكْرَ اللهِ إلا القومُ الخاسِرون ﴾ لأن القوم الخاسرين هم غير المؤمنين لقوله تعالى[6] ﴿ إنَّ الإنسانَ لفِى خُسْرٍ إلَّا الذينَ آمَنوا ﴾ .

وإذا توسّط مستثنى بين شيئين يصلح استثناؤه منهما ، فالاستثناء من السابق أولى ؛ لأن تأخرّ المستثنى عن المستثنى منه هو الأصل فلا يُعَدل عنه إلا بدليل . فمن ذلك قوله تعالى ﴿ قم الليل إلا قليلا ﴾ فالقليل مستثنى من الليل لا من النصف لما ذكرته . والنصف بدل من القليل ، وبذلك تبيَّن مقدارُ المستثنى واستفيد من الخطاب التخيير

---

(١) سورة المزمّل آية ٢ ، ٣ – وانظر فى هذا الموطن المساعد ١/٥٧١ ، ٥٧٢ .

(٢) فى ا سقط ففى ب « قم نصف الليل والضمير فى منه عائد إلى النصف وكذا الضمير فى عليه فالتقدير والله أعلم قم نصف الليل وأقل منه وأكثر منه . قال مخرج من هذا أن المستثنى النصف أو أقل منه أو أكثر منه ولا محيص عنه » ويلاحظ أن فى آخرها نقصا عما فى ا .

(٣) سورة البقرة من الآية ١٣٠ .

(٤) الزيادة ثابتة فى ب وبها ينتظم الكلام .

(٥) سورة الأعراف آية ٩٩ .

(٦) سورة العصر آية ٢ ، ٣ .

بين قيام النصف أو أقل منه أو أكثر منه ، فلو قيل غَلبَ مائةُ مؤمن مائتَىْ كافر إلا اثنين لجعل الاستثناء من الآخر مطلقا ، أى فاعلا كان أو مفعولا مراعاة للقُرب .
وإلى / نحو هذا أشرت بقولى : « فإن تأخر عنهما فالثانى أولى مطلقا » . فإن تقدم المستثنى على شيئين يصلح الاستثناء من كل واحد منهما و لم يكن أحدهما مرفوعا ولا فى معنى مرفوع فالاستثناء من الأول أولى ؛ لأنه أقرب ، وذلك نحو استبدلتُ إلا زيدا من أصحابنا بأصحابكم . فإن كان أحدهما مرفوعا فالاستثناء منه أولى وإن تأخر نحو ضرب إلا زيدا أصحابَنا أصحابُكُم ، وكذا إنْ كان أحدهما مرفوعا فى المعنى دون اللفظ نحو مَلَّكتُ إلا الأصاغرَ عبيدَنا أبناءَنا[1] . وإلى نحو هذا أشرت بقولى « فإن تقدم فالأول أولى إن لم يكن أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى وإن يكنه فهو أولى مطلقا » . ثم قلت : « إن لم يمنع مانع » فنبّهت بذلك أيضا على نحو[2] ضرب إلا هندا بنونا بناتنا ، فتركت القرينة اللفظية فى هذه الأمثلة ونحوها لمنع المعنى من الحمل عليها . وإذا ذكر شيئان أو أكثر والعامل واحد فالاستثناء معلّق بالجميع إن لم يمنع مانع نحو اهجر بنى فلان وبنى فلان إلا مَن صلح ؛ فمَن صلح مستثنى من الجميع إذ لا موجب للاختصاص . فلو ثبت موجب عمل بمقتضاه نحو لا تحدّث النساء ولا الرجال إلا زيدا . وقد تضمنت الأمرين آية المائدة[3] ﴿ حُرّمتْ عليكم المَيْتَةُ ﴾ إلى ﴿ إلا ما ذكّيْتُم ﴾ فاشتملت على ما فيه مانع وهو ما أهلّ وما قبله ، وعلى ما لا مانع فيه وهو ما بين به وإلّا ، فماذكيتم مستثنى من الخمسة إذا كانت سببًا لموته .
ويعلق الاستثناء أيضا بالجميع إن كان قبله جملتان أو أكثر والعامل غير واحد والمعمول واحد فى المعنى نحو قوله تعالى[4] : ﴿ والذينَ يَرْمُونَ المحْصَنَاتِ ﴾ إلى ﴿ إلّا الذينَ

---

(١) وضح ذلك ابن عقيل فى المساعد ٥٧٢/١ ، ٥٧٣ فعقب على مثال استبدلت ... بقوله : فزيدا مستثنى من أصحابنا . ومثل للمرفوع لفظا بـ « ضرب إلا زيدا قومُك أصحابَنا » قال الرمانى إن استثنيت من قومك جاز ومن أصحابنا لم يجز ، والفرق أن الفاعل أصل فى الجملة . ومثال المرفوع معنى « ملكت إلا الأصاغرَ أبناءنا عبيدَنا » فالأصاغر مستثنى من الأبناء لأنهم هم الفاعل من حيث المعنى لأنهم المالكون .

(٢) فى ب : « على نحو طلق نساءهم الزيدون إلا الحسنيات وأوصى الزيديّن نساؤهم إلا ذوى النهى ونبهت بذلك أيضا على نحو ضرب إلا هندا ... » .

(٣) سورة المائدة آية ٣ .

(٤) سورة النور آية ٤ ، ٥ وانظر رأى المهاباذى فى المساعد ٥٧٤/١ .

تابُوا ﴾ وإلى القسمين ونحوهما أشرت بقولى : « وإذا أمكن أن يشرك فى حكم الاستثناء مع ما يليه غيره لم يقتصر عليه » إلى آخر الكلام .

واتفق العلماء على تعليق الشرط بالجميع فى نحو لا تصحبْ زيدا ولا تَزُرْه ولا تُكلِّمْه إنْ ظَلمنى . واختُلف فى الاستثناء نحو لا تصحبْ زيدا ولا تزره ولا تكلمه إلا تائبا من الظلم ؛ فمذهب مالك والشافعى تساوى الاستثناء والشرط فى التعليق بالجميع ، وهو الصحيح للإجماع على سدّ كل منهما مسدَّ الآخر فى نحو اقْتُل الكافِرَ إنْ لم يُسْلم ، واقتُلْهُ إلَّا أن يُسْلِم[1] .

فصل : ص : تكرّر إلا بعد المستثنى بها توكيدا فيبدل ما يليها مما يليه إن كان مغنيا عنه ، وإلا عطف بالواو . وإن كُرِّرت لغير توكيد ولم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض شُغل العاملُ ببعضها إن كان مفرّغا ونصب ما سواه ، وإن لم يكن مفرّغا فالنصب لجميعها إن تقدّمت ، وإن تأخّرتْ فلأحدها ما له مفردا وللبواقى النصب ، وحكمها فى المعنى حكم المستثنى الأول . وإن أمكن استثناء بعضها من بعض استثنى كلٌّ مِن متلوّه وجُعِل كلُّ وترْ خارجا وكل شَفْع داخلا ، وما اجتمع فهو الحاصل . وكذا الحكم فى نحو له عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة خلافا لمَن يُخرِج الأول والثانى . وإن قُدِّر المستثنى الأوّل صفة لم يعتدَّ به وجَعل الثانى أوّلا .

ش : تكرر إلا بعد المستثنى بها لتوكيد ولغير توكيد ، وتكريرها للتوكيد إما مع بدل ، وإمّا مع معطوف بالواو ، فالأول كقولك ما مررت إلا بأخيك إلا زيد ، تريد ما مررت إلا بأخيك زيدٍ ، فأكدّت إلا الأولى بالثانية داخلة بين البدل والمبدل منه . والثانى كقولك ما قام إلا زيد وإلا عمرو . ومن الأول قول الراجز[2] :

---

(١) بعدها فى ب : « وإلى هذا » .

(٢) الرجز فى الكتاب ٣٧٤/١ والهمع ٢٢٧/١ والدرر ١٩٣/١ والتصريح ٣٥٦/١ وشواهد ابن عقيل ١٢١ وفيه « شنْجك » أى جملك ، وشيخك تحريف . والرسيم والرمل : نوعان من أنواع السير ، فالرسيم سير الجمل بغير سرعة يرسم الأرض ويؤثر فيها والرمل سيره بسرعة . والشاهد تكررا إلا ملغاة لم تفد إلا التوكيد ورسيمه بدل بعض من كل من « عمل » ورمله معطوف على « رسيمه » وفى الأشمونى ١١٥/٢ .

مالكَ من شَيْخِكَ إلَّا عَملُهْ   إلَّا رسيمُـــهُ وإلا رمَلُـــهْ

وقد يكون مثل إلا رسيمه وإلا رمله قول الفرزدق[1] :

ما بالمَدينةِ دارٌ غيرُ واحدةٍ   دارُ الخليفة إلا دارُ مَرْوانـا

ومن الثانى قول الشاعر[2] :

وما الدهرُ إلا ليلةٌ ونهارُهـا   وإلا طُلوعُ الشمْسِ ثم غيارُها

وإن كُرِّرتْ مقصُودا بها استثناء بعد استثناء[3] ، فإما أن يكون المستثنى بها مباينا لما قبلها ، وإمّا أن يكون بعضا له ؛ فإن كان مباينا فإما أن يكون ما قبله من العوامل مفرّغا ، وإما أن يكون مشغولا ، فإن كان مفرّغا شغل بأحد المستثنييْن أو المستثنيات ونصّب ما سواه ، نحو ما قام إلا زيدٌ إلا عمرا إلا خالدا ، والأقرب بعمل العامل المفرّغ أولى . وإن كان مشغولا بالمستثنى منه فللمستثنيين / والمستثنيات النصب إن تأخر المستثنى منه نحو ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدا أحدٌ . وإن لم يتأخر فلأحد المستثنيين أو المستثنيات من الإتباع والنصب ماله ما لم يُستَثنَ غيرُه ، ولما سواه النصب كقولك ما جاء أحد إلا زيداإلا عمرا إلا خالدا ، وما بعد الأول من هذا النوع مساوٍ له فى الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب ، وفى الخروج إن كان من موجب .

١١٦ ب

وإن كان ما وَلى إلا المكرّرة بعضا لما قبلها نحو عندى مائة إلا خمسين إلا عشرين إلا عشرة إلا خمْسة أخْرِج أولٌ وثالثٌ وما أشبههما فى الوتْريّة ، وأُدخل ثانٍ ورابع وما أشبههما فى الشفعية ؛ فالباقى بعد الاستثناء فى المثال المذكور بالعامل المذكور خمسةٌ وستّونَ ؛ لأنا أخرجنا من المائة خمسين لأنها أول المستثنيات ، فهى إذن وتر ، وأدخلنا

---

(١) البيت البسيط . للفرزدق . فى الكتاب ٣٧٣/١ والمقتضب ٤٢٥/٤ والأصول ٣٠٣/١ والبحر ٣٢١/٣ والشاهد اجراء غير على الدار نعتالها فلذلك رفع ما بعد إلا . والمعنى ما بالمدينة دار هى غير واحدة وهى دار الخليفة إلا دار مروان .

(٢) البيت من الطويل . فى العينى ١١٥/٣ وشواهد ابن عقيل ١٢١ لأبى ذؤيب خويلد بن خالد الهذلى وفيه . هل الدهر . والأشمونى ١١٥/٢ أى وطلوع الشمس . وديوان الهذليين ٢١/١ وهو مطلع .

(٣) « بعد استثناء » ليست فى ب .

عشرين لأنها ثانية المستثنيات فهى إذن شَفْع فصار الباقى سبعين ، ثم أخرجنا عشرة لأنها ثالثة المستثنيات فهى إذن وتر فصار الباقى ستين ، ثم أدخلنا خمسة لأنها رابع المستثنيات فهى إذن شفع فصار الباقى خمسة وستّين . وما زاد من المستثنيات عُومل بهذه المعاملة . وإلى نحو هذه الإشارة بقولى « استثنى كل من متلوه وجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل .

ثم قلت : وكذا الحكم فى نحو له عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة فأشرت بذلك إلى قول السيرافى : فإن كان بعض المستثنيات أكثر من الذى قبله نحو له علىّ عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة ؛ فالفرّاء يستثنى الثلاثة ويزيد على السبعة الباقية أربعة فيكون المقرّ به أحدَ عَشرَ . وغير الفراء يستثنى من العشرة الأربعة بعد استثناء الثلاثة فيكون المقرّ به ثلاثة ، وقول الفراء عندى هو الصحيح ؛ فإنه جار على القاعدة السابقة ، أعنى جعل الاستثناء الأول إخراجا والثانى إدخالا . ثم قلت وإن قدّر الاستثناء الأول صفة لم يعتدّ به وجُعل الثانى أوّلا ؛ فنبّهت بذلك على أن للمتكلم بذلك المثال أن يجعل إلا الأولى وما وليها مقصودا بها الوصف لا الاستثناء كالتى فى قوله تعالى[1] ﴿ لَوْ كانَ فيهما آلهة إلا اللهُ لَفَسَدَتا ﴾ فعلى هذا التقدير يكونان فى حكم المسكوت عنه ، ويكون المستثنى الأول العشرين فكأنه قال عندى مائة إلا عشرين إلا عشرة إلا خمسة ، والعشرون خارجة من المائة فتصير ثمانين والعشرة داخلة فتصير تسعين والخمسة خارجة ، فالباقى إذن خمسة وثمانون .

فصل[2] : ص : تؤوّل إلا بغير فيوصف بها وبتاليها جمع أو شبهه منكر أو معرّف بأداة جنسية ، ولا يكون كذلك دون متبوع ولا حيث لا يصلح الاستثناء ، ولا يليها نعت ما قبلها وما أوهم ذلك فحال أو صفة بدل محذوف خلافا لبعضهم . ويليها فى النفى فعل مضارع بلا شرط ، وماض مسبوق بفعل أو مقرون بقد . ومعنى أنشدك الله إلا فعلت : ما أسألك إلا فعلك .

---

(١) سورة الأنبياء من الآية ٢٢ .

(٢) « فصل » ليست فى ب .

ش : أصل « غير » أن تقع صفة ، وأصل « إلا » أن يستثنى بها ، ثم حُملت كل واحدة منهما على الأخرى فيما هى أصل فيه ، ولأصالة غير فى الوصفية جاز أن يوصف بها جمع وشبه جمع وما ليس جمعا ولا شبه جمع ، كقولك جاء رجال غيرُ زيدٍ ، وكقوله[1] :

فكفى بنا فضلا علَى مَن غيرنا حُبُّ النبىِّ محمدٍ إيّانا

ورجل غيرُك أحبُّ إلىّ . ولأصالته أيضا فى الوصفية جاز أن يحذف الموصوف بها وتقام مقامه كما يحذف الموصوف بمثل وتقام مقامه . ولا يعامل بهذه المعاملة « إلا » الموصوف بها ، فلا يوصف بها إلا جمع أو شبه جمع منكر أو معرف بالألف واللام الجنسية ؛ فمثال الجمع المنكّر قوله تعالى ﴿ لَوْ كانَ فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لَفَسَدَنا ﴾ فإلا الله صفة لآلهة ، ومعنى الصفة فى هذا الباب التوكيد لا التخصيص ، فلا فرق فى المعنى بين ثبوتها وسقوطها ، ولذلك إذا قال المقِرُّ : له عندى عشرة إلا درهم ، حكم عليه بعشرة كاملة ، ولا يجوز أن يجعل إلا الله بدلا ، لأن شرط البدل فى الاستثناء صحةُ الاستغناء به عن الأول ، وذلك ممتنع بعد « لو » كما يمتنع بعد « إنْ » لأنهما حرفا شرط والكلام معهما موجب . ولذا قال سيبويه[2] : « لو قلت لو كان معنا إلا زيد لهَلكْنا لكنت قد أحَلْتَ » أى أتيت بممنوع ، فصح قول سيبويه أن « لو » لم يفرّغ العامل بعدها لما بعد إلا كما فرّغ بعد النفى ، وإن كان ما يدلّ عليه من الامتناع شبيها بالنفى ، ولو كانت مستحقة لتفريغ / ما يليها من العوامل لكانت مستحقة لغير ذلك ، ممّا يختص بحروف النفى كزيادة من فى معمول ما يليها وإعماله فى أحد وشفر[3] ونحوهما ، وكنصب جواب مقرون بالفاء . وقال السيرافىّ شارحا لقول

١١١٧

---

(١) البيت من الكامل . للأنصارى . قال الأعلم للأنصارى حسّان كما فى الكتاب ٢٦٩/١ وفى شواهد المغنى للسيوطى ١١٦ لكعب بن مالك الصحابى ، وقيل لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك . وفى الدرر ٧٠/١ ، ١٤٥ وفى بصائر ذوى التمييز ٥٢٩/٤ منسوبا إلى حسان . ولم أجده فى شرح ديوان حسان . والشاهد حمل « غير » على « مَن » نعتالها لأنها نكرة مبهمة والتقدير على قوم غيرنا . ورفع « غير » جائز على أن تكون مَن موصولة والتقدير على من هو غيرنا . والحب مرتفع بكفى والباء فى بنا زائدة مؤكدة والمعنى كفانا فضلا على من غيرنا حب النبى إيانا وهجرته إلينا . وهو فى المقرب ٢٠٣/١ .

(٢) الكتاب ٣٧٠/١ بتصرف يسير .

(٣) عن ب .

سيبويه « لكنت قد أَحَلْتَ » لأنه يصير فى معنى : لو كان معنا زيد لهلكنا ؛ لأن البدل بعد إلا فى الاستثناء موجب . وكذا « لو كان فيهما آلهة إلا الله لَفَسَدَنا » لو كان على البدل ؛ لأن التقدير : لو كان فيهما الله لفسدتا . وحكى ابن السراج[1] أن أبا العباس المبرد قال « لو كان معنا إلا زيد أجود كلام وأحسنه » وكلام المبرد فى المقتضب[2] مثل كلام سيبويه . أعنى أن التفريغ والبدل بعد « لو » غير جائز ، وأن « إلا » لا يوصف بها إلا حيث يصح بها الاستثناء ، ولا يوصف بها إلا ما يُوصَف بغير ، وذلك النكرة والمعرفة التى بالألف واللام على غير معهود ، نحو ما يحسن[3] مثلك أن يفعل ذلك ، وقد أمُرُّ بالرجل غيرِك فيكرمنى . هذا كلام المبرد وهو موافق لكلام سيبويه ولكلام أبى الحسن الأخفش فى كتابه . وقد قبل ما نَسبَ ابنُ السّراج إلى المبرد ابنُ ولّاد وردّ عليه . وقبله أيضا أبو على الشلوبين[4] قبول رَاضٍ به . وأما ابن خروف فأنكر ثبوت ذلك عن المبرد وأنكر على ابن ولاد الاشتغال بردّ ما لم يصح ثبوته .

---

(١) فى الأصول لابن السراج ٣٠١/١ ، ٣٠٢ : « قال سيبويه إذا قلت لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا . الدليل على أنه وصف أنك لو قلت لو كان معنا إلا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت ، ونظير ذلك قوله « لو كان فيهما .. » الآية .. قال أبو العباس – رحمه الله – لو كان معنا إلا زيدا لغلبنا أجود كلام وأحسنه . والدليل على جودته أنه بمنزلة النفى نحو قولك : ما جاءنى أحد إلا زيد وما جاءنى إلا زيد أنك لو قلت لو كان معنا أحد إلا زيد لهلكنا فزيد معك كما قال تعالى « لو كان فيهما ... » والله تعالى فيهما ... والدليل على جودة الاستثناء أيضا أنه لا يجوز أن يكون إلا وما بعدها وصفا إلا فى موضع لو كان فيه استثناء لجاز .... » .

(٢) المقتضب انظر ٤٠٨/٤ هذا باب ما تقع فيه إلا وما بعدها نعتا بمنزلة غير وما أضيفت إليه وذكر الآية وقولهم لو كان معنا ... إلخ .

(٣) فى ب : لرجل مثلك .

(٤) كلام الشلوبين فى التوطئة ص ٢٨٠ : « وقد تجعل « إلا » صفة كغير فيعرب الاسم الذى بعدها بإعراب « غير » وأصلها الاستثناء ، كما تجعل « غير » للاستثناء فتعرب بإعراب الاسم الذى بعد « إلا » وأصلها الصفة ، ولا تكون « إلا » كذلك إلا تابعة فى موضع يجوز أن يكون فيه الاستثناء ، نحو ما جاءنى أحد إلا زيد وجاءنى كل أحد إلا زيد فلو قلت جاءنى رجل إلا زيد على أن تكون إلا بمعنى غير لم يجز . وكذلك لا تكون غير استثناء إلا فى موضع تكون فيه وهى على أصلها تجرى فى معنى الاستثناء نحو ما جاءنى أحد إلا زيد خير منه ، لو قلت ما جاءنى أحد غير زيد خير منه لم يجز » .

ومن شواهد الوصف بإلا وما بعدها قول الشاعر[1] :

أُنِيختْ فألقتْ بلدَةً فوقَ بلدةٍ قليل بها الأصواتُ إلا بغامُها

كأنه قال قليل بها الأصوات غير بغامها . قال السيرافى : وأما قوله قليل بها الأصوات إلا بغامُها ففيه وجهان : أحدهما قال سيبويه[2] : وإذا كان على معناه فقد أثبت بها أصواتا قليلة وجعل إلا بغامها نعتا للأصوات . والوجه الثانى أن يكون « قليل » بمعنى النفي كأنه قال : ما بها أصوات إلا بغامها ، وهو استثناء وبدل صحيح ، كما تقول قلّ رجل يقول ذلك إلا زيد . قال الشلوبين : لا يتصور البدل فى هذا لأنه يئول إلى التفريغ وذلك فاسد ؛ ألا ترى أنه لم يُرد أنْ يقول مابها إلا بغامها ، وكيف يقول ذلك وبها القائل والراحلة ورَحْلها ، وإنما أراد ما بها صوت مغاير لبغامها ، وقليل بها الأصوات فى معنى النفى ، وإنما وصفت الأصوات وهى معرفة ما فى معنى غير وغير نكرة لأن التعريف بالألف واللام الجنسية وتعريفها كلا تعريف .

وكذلك ما هما فيه وصف بالجملة فى قوله تعالى[3] ﴿ وآيَةٌ لهُمْ اللّيْلُ نَسْلَخُ منه النَهارَ ﴾ وكما وُصف ما هما فيه بغير فى قولهم : إنى لأمُرُّ بالرجل غيرك فيكرمنى ، وُصِفَ بإلّا الواقعة موقعها وبما بعدها . ومن وَصْف ما فيه الألف واللام الجنسية وما بعدها قول الشاعر[4] :

ويوم الحزن إذ حُشرتْ معدٌّ وكان الناسِ إلا نحن دينا

أراد وكان الناس المغايرون لنا دينا . ومن وقوعها صفة لشبه الجمع المنكر معنى الشبيه بالمعرفة لفظا قول الشاعر[5] :

---

(١) البيت من الطويل . نسب إلى ذى الرمة فى الكتاب ١/٣٧٠ وهو فى المقتضب ٤/٤٠٩ وشواهد المغنى للسيوطى ٧٨ والدرر ١/١٩٤ وأصول ابن السراج ١/٢٨٦ والمساعد ١/٥٧٩ وصف الأصوات بإلا بغامها أى قليل بها الأصوات غير بغامها أى الأصوات التى هى غير صوت الناقة . والبغام للظبى استعير للناقة . وأراد بالبلدة الأولى صدر الناقة الباركة والثانية الفلاة .

(٢) فى الكتاب ١/٣٧٠ عقب بعده بقوله : كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بغامها إذا كانت غير استثناء .. » .

(٣) سورة يس من الآية ٣٧ .

(٤) البيت من الوافر و لم أقف عليه .

(٥) البيت من البسيط . للبيد . الكتاب ١/٣٧٠ وشواهد المغنى للسيوطى ٧٨ والمساعد ١/٥٧٩ وشرح ديوانه ٦٢ .

لو كانَ غيرى سُلَيمى الدهرَ غَيَّره وقعُ الحوادثِ إلا الصارِمُ الذَكَرُ

أراد لو كان غيرى غير الصارَم الذكر غيّره وقع الحوادث . ومن وَصف ذى الألف واللام الجنسية بغير قوله تعالى(1) ﴿ لا يَسْتَوِى القاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غيرُ أُولِى الضَّرِرِ ﴾ فغير أولى الضرر بالرفع صفة « للقاعدون » وبالجر صفة للمؤمنين ، ولا يَصح جعله بدلا لأنه لا يستثنى به غير ما قبله . ومن وصف ذى الألف واللام بغير قول لبيد(2) :

وإذا أُقْرِضتَ خَيْرا فاجْزِهِ إنما يجزى الفتى غيرُ الجَمَلْ

وحاصل هذا الفصل أن « إلا » الموصوف بها لا يُوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة ، ولا تقع فى غير موضع صالح للاستثناء ، إلا أن يمنع منه مانعٌ من خارِج ، فلا يجوز أن يقال : قام رجل إلا زيد ، لأن « رجلا » مفرد محض ، ولا يجوز جاء الرجال إلا زيد ، على أن يكون الرجال مَعهودِينَ لأن تعريفهم حينئذ محض ، فلو قُصد الجنس لم يمتنع وصفهم بإلا كما لا يمتنع وصفهم بغير كقوله تعالى ﴿ غير أولى الضرر ﴾ . وقولى « ولا يليها نعت ما قبلها » أشرت به إلى قول أبى الحسن فى كتاب المسائل . لا يفصل بين الموصوف والصفة بإلا . ثم قال : ونحو ما جاءنى رجل إلا راكب ، تقديره : إلا رجل راكب ، وفيه قُبْح لجَعْلِك الصفة كالاسم . وقال أبو على فى التذكرة : تقول ما مررت بأحد إلا قائما إلا أخاك ، لا يجوز كون قائما صفة لأحد ، لأن « إلا » لا تتعرض بين الصفة والموصوف ، ولا كونه حالا من التاء ؛ لأن المعنى ما مررت قائما(3) ، ولو قلت مررت قائما بأحد لم يجز ، وكذا ما فى معناه . وإذا بطل هذا ثبت أن قائما حال من أحد / وإذا ثبت ذلك تعيّن أن ينصب أخاك لأنه بعد إيجاب صحيح . وقد صرّح أبو الحسن وأبو على بأن « إلا » لا تفصل بين موصوف وصفة . وما ذهبا إليه هو الصحيح ؛ لأن الموصوف والصفة كشىء

١١٧ ب

---

(1) سورة النساء من الآية ٩٥ .

(2) البيت من الرمل . الكتاب ١/٣٧٠ وفيه « قرضا » مكان « خيرا » وفى المقتضب ٤/٤١٠ وإذا أُوليتَ . ويروى : ليس الجمل . والعينى ٤/١٧٦ والخزانة ٤/٦٨ وفى أصول ابن السراج ١/٣٠١ : وإذا جُوزيت قرضا ... .

(3) فى ب « لأن معنى ما مررت إلا قائما : مررت قائما » وهذا أوضح .

واحد ، وشيئان هنا كشيء واحد لا يختلفان بنفى الحكم عن أحدهما وإثباته للآخر كالمتوسّط بينهما « إلا » ، ولأن الصفة توضّح موصوفها كما توضح الصلة الموصول ، وكما يوضح المضاف إليه المضاف ، فكما لا يقع « إلا » بين الموصول والصلة ، ولا بين المضاف والمضاف إليه ، كذا لا تقع بين الموصوف والصفة ، ولأن إلا وما بعدها فى حكم جملة مستأنفة والصفة لا تُستأنف فلا تكون فى حكم مستأنف .

وقال الزمخشرى : وإذا قلت ما مررت بأحد إلا زيد خير منه كان ما بعد إلا جملة ابتدائية واقعة صفة لأحد . وزعم فى الكشاف[1] أن[2] ﴿ ولها كتابٌ مَعْلومٌ ﴾ جملة واقعة صفة لقرية ، ووُسّطت الواو بينهما لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف ، كما يقال فى الحال : جاءنى زيد عليه ثوب ، وجاءنى وعليه ثوب . وما ذهب إليه من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد من خمسة أوجه :

أحدها أنه قاس فى ذلك الصفة على الحال ، وبين الصفة والحال فروق كثيرة ؛ كجواز تقدّمها على صاحبها وجواز تخالفهما بالإعراب وجواز تخالفهما بالتعريف والتنكير وجواز إغناء الواو عن الضمير فى الجملة الحالية ، وامتناع ذلك فى الواقع نعتا ، فكما ثبت مخالفة الحال الصفة فى هذه الأشياء ثبت مخالفتها إياها بمقارنة الواو الجملة الحالية وامتناع ذلك فى الجملة النعتية .

الثانى أن مذهبه فى هذه المسألة مذهب لا يُعرف من البصريين والكوفيين مُعَوَّلٌ عليه فوجب ألا يلتفت إليه . الثالث أنه مُعَلَّل بما لا يناسب ، وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما ، وهو ضدّ لما يُراد من التوكيد فلا يصح أن يقال العاطف مؤكِّد .

الرابع أن الواو فصلت الأول من الثانى ، ولولا هى لتلاصقا فكيف يقال إنها أكدت لصوقهما ؟

---

(١) فى الكشاف ٣٨٧/٢ « ولها كتاب جملة واقعة صفة لقرية . والقياس لا يتوسط الواو بينهما كما فى قوله تعالى ﴿ وما أهلكنا من قَرْيَة إلا لها مُنذِرونَ ﴾ وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، كما يقال فى الحال جاءنى زيد عليه ثوب ، وجاءنى وعليه ثوب » .

(٢) سورة الحجر من الآية ٤ .

الخامس أن الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أَوْلَى المواضع بها موضع لا يصلح للحال نحو « إنّ رجلا رأيه سديدٌ لسعيدٌ » فرأيه سديد جملة نُعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف « ولها كتابٌ مَعْلومٌ » فإنها جملة يصلح فى موضعها الحال لأنها بعد نفى ، والمنفىّ صالح لأن يُجعل صاحب حال ، كما هو صالح لأن يجعل مبتدأ . وإنما جاز أن يجعل صاحب الحال نكرة بعد النهى لشبهه بالنفى كقول قطرىّ[1] :

لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحْجامِ يومَ الوَغى مُتَخوِّفا لِحِمامِ

فلْيجزْ ذلك بعد النفى فهو أولى وأحرى ، لأن النهى لا يصحب المبتدأ ويصحبه النفى .

ومن أمثلة أبى على فى التذكرة : ما مررت بأحد إلا قائما إلا أخاك ، فجعل الحال من أحد لاعتماده على النفى ، وقد تقدّم الكلام على هذه المسألة ، فلو كانت الواو تصلح لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف لكان أولى المواضع بها ما لا يصلح للحال نحو إنّ رجلا رأيهُ سديد لَسعيد ، لأن المؤكد به حقيق بألا يصلح لغير توكيد .

وقولى « ويليها فى النفى فعل مضارع بلا شرط » نبهت به على أنه لا يشترط فى وقوع الفعل المضارع بعد إلا تقدم فعْل ، بل وجود نفى قبلها كافٍ ، فعلا كان ما ولى النفى أو اسما ، فيقال ما زيد إلا يفعل ، وما زيد إلا فاعل . ويشترط فى وقوع الفعل الماضى بعدها تقدم نفى أو معناه وكون ما ولى النفى فعلا ؛ فلفظ النفى كقوله تعالى[2] ﴿ وما يأتِيهِم مِنْ رَسُول إلَّا كانُوا به يَسْتَهزئونَ ﴾ ومعنى النفى كقولهم : أنشدك اللهَ إلَّا فعلتَ ، بمعنى ما أسألكَ إلا فِعلْكَ . وقد يُغنى اقتران الماضى بقد عن تقدم فعل كقول الشاعر[3] :

---

(١) البيت من الكامل . لقطرى بن الفجاءة الخارجى . واسمه جعونة . وقد نسب إلى الطرماح والمعروف أنه لقطرى بن الفجاءة المازنى التميمى ويكنى أبا نعامة ، وهو من القصيدة التى منها البيت :

ولقد أرانى للرماح دريئة من عن يمينى مرة وأمامى

وفى شواهد المغنى للسيوطى ١٥٠ وشواهد ابن عقيل ١٣٤ .

(٢) سورة الحجر آية ١١ .

(٣) البيت من الكامل . فى الدرر ١٩٥/١ : وما ... والهمع ٢٣٠/١ والمساعد ٥٨١/١ وفى ب : ببذل ...

ما المَجْدُ إلا قَدْ تبَيَّن أنــه بندًى وحِلْمٍ لا يَزالُ مُؤَثّلا

وإنما أغنى اقتران الماضى بقد عن تقدم فعل لأن اقترانه بها يقرّبه من الحال فيكون ذلك شبيها بالمضارع . وإنما كان المضارع مستغنيا عن شرط فى وقوعه بعد إلا لشبهه بالاسم ، والاسم بإلا أولى لأن المستثنى لا يكون إلا اسما أو مؤوّلا باسم . وإنما أساغ تقدم الفعل وقوع الماضى بعد إلا لأن تقدم الفعل مقرونا بالنفى يجعل الكلام بمعنى كلمّا كان كذا وكذا كان كذا وكذا / فكان فيه فعلان كما كانا مع « كُلّما » . ١١١٨

ص : ولا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها مطلقا ، ولا ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى أو مستثنى منه أو تابعا له ، وما ظُن من غير الثلاثة معمولا لما قبلها قدّر له عامل خلافا للكسائى فى منصوب ومخفوض ، وله ولابن الأنبارى فى مرفوع .

ش : الاستثناء فى حكم جملة مستأنفة ؛ لأنك إذا قلت جاء القوم إلا زيدا ، فكأنك قلت جاء القوم ما فيهم زيد ، فمقتضى هذا ألا يعمل ما بعد « إلا » فيما قبلها ، ولا ما قبلها فيما بعدها على الإطلاقِ ، كما لا يعمل ما بعد ما فيما قبلها ولا ما قبلها فيما بعدها ، واستمرّ على ما اقتضته هذه المسألة فى منع إعمال ما بعدها فيما قبلها نحو ما زيد إلا أنا ضارب ، فلا يجوز إعمال ضارب فى زيد لما ذكرت لك . بل تقدّر هاء عائدة إلى زيد ويرتفع هو بالابتداء . وكذا استمر على ما اقتضته المناسبة من عدم إعمال ما قبلها فيما بعدِها إلا فيما لا مندوحة عنه من إعمال ما قبلها فى مستثنى منه نحو ما قام إلا زيد أحد ، أو تابع له نحو ما مررت بأحد إلا زيدا خير من عمرو ،أو مستثنى فرّغ له العامل نحو ما قام إلا زيدٌ . و لم تجُز الزيادة على هذه الثلاثة لئلا تكثر مخالفة الأصل ويترك مقتضى الدليل دون ضرورة ، فلا يقال ما ضرب إلا زيد عمرا ، ولا ما ضرب إلا زيدا عمرو ولا سار إلا زيد بعمرو . بل الواجب أن يؤخر المقرون بإلا استمرارا على مقتضى الدليل المذكور .

فإن ورد ما يخالف ذلك قدّر له عامل بعد إلا كقوله تعالى[1] ﴿ وما أرْسلْنا من

---

(١) سورة النحل آية ٤٣ ، ٤٤ .

قبْلِكَ إلا رِجالًا نُوحِي إليهم فاسْأَلُوا أهلَ الذِكْرِ إنْ كنتم لا تعلمونَ بالبيّنات والزُبُرِ ﴾ أى أرسلناهم بالبيّنات فهذا مثال تأخر المجرور . ومثال تأخر المنصوب قول الشاعر[1] :

وما كَفَّ إلا ماجدٌ ضَيْرَ بائِسٍ أمانيَّه منه أُتِيحتْ بلا مَنِّ

أى إلا ماجد كفّ ضير بائس . ومثال تأخر المرفوع قول الشاعر[2] :

تزَوّدت من ليلَى بتكْليم ساعةٍ فما زادَنى إلا غَراما كلامُها

ومثله قول الآخر[3] :

وهل يُنبت الخَطّىَّ إلا وَشِيجُه وتُغرسُ إلا فى منابِتها النَّخْلُ

ومثله ما أنشد سيبويه من قول الآخر[4] :

مَشَائيمُ ليْسُوا مصلحين عشيرَةَ ولا ناعبٍ إلا بَبيْن غُرَابها

وأجاز الكسائى الأوجه الثلاثة على تعليق المعمولات بما قبل إلا ، ووافقه ابن الأنبارى فى المرفوع خاصة . وفرّق بينه وبين غيره بأن قال : الدليل يقتضى ألا يتأخر مرفوع ولا غيره ؛ لأن مسائل الاستثناء المفرَّغ فيها العامل لما بعد إلا حقيقة بأن تختم بالمستثنى . فإن كان الواقع بعده مرفوعا نُوى تقديمه واتصاله برافعه لأنه كجزء منه ، وتأخره لفظا لا يمنع أن ينوى تقديمه فإنه الأصل . ويلزم من ذلك تقدير المستثنى مختوما به ، وإن كان الواقع بعد المستثنى غير مرفوع لم يجز أن ينوى تقديمه ، لأنه

---

(١) البيت من الطويل . ورد صدره فى الهمع ٢٣٠/١ وفى الدرر كذلك ١٩٥/١ : .... ضُرّ بائس . ولم يعثر على تتمته ولا قائله .

(٢) البيت من الطويل . لمجنون بنى عامر . فى الدرر ١٤٣/١ ، ١٩٥ وشواهد ابن عقيل ١٠٧ وعجزه فى الهمع ٢٣٠/١ .

(٣) البيت من الطويل . لزهير بن أبى سلمى . فى شرح ديوانه للأعلم ص ٢٣ ومختار الشعر الجاهلى ٢٣٩/١ وشواهد المغنى للسيوطى ١٠٨ والوشيج : القنا الملتف فى منبته واحدته وشيجه . والخطىّ : الرمح ، نسب إلى الخط وهى جزيرة بالبحرين تُرفأ إليها سفن الرماح . يقول لا تنبت القناة إلا القناة ، ولا تغرس النخل إلا بحيث تنبت وتصلح ، وكذلك لا يولد الكرام إلا فى موضع كريم .

(٤) البيت من الطويل . للفرزدق . ونسب للأخوص الرياحى . وهو فى ديوان الفرزدق ص ١٢٣ والكتاب ٨٣/١ ، ١٥٤ ، ١١٨ والإنصاف ١٩٣/١ مسألة ٢٣ والخزانة ١٤٠/٢ .

متأخر بالأصالة وقد وقع فى موضعه فيلزم من تجويزه منع كون المستثنى المفرغ له العامل غيرَ مختوم به لفظا ولا تقديرا .

فصل : ص : يستثنى بحاشا وخلا وعدا ، فيجْرُرْنَ المستثنى أحرفا ، وينصبْنه أفعالا . ويتعيّن الثانى . لخلا وعدا بعد « ما » عند غير الجرمى . والتزم سيبويه فعلية عدا وحرفية حاشا . فإن وليها مجرور باللام لم تتعين فعليتها خلافا للمبرد ، بل اسميتُها لجواز تنوينها وكثر فيها حاشا وقلّ حشا وحاشْ . وربما قيل ما حاشى ، وليس أحاشى مضارع حاشا المستثنى بها خلافا للمبرد . والنصب فى[1] ﴿ ما النساءَ وذكَرَهُنَّ ﴾ بعدا مضمرة خلافا لمن أوّل « ما » بإلا .

ويستثنى بليس ولا يكون فينصبان المستثنى خبرا واسمها بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه لازم الحذف ، وكذا فاعل الأفعال الثلاثة . وقد يوصف على رأى المستثنى منه منكرا أو مصحوب « أل الجنسية » بليس ولا يكون ، فيلحقهما ما يلحق الأفعال الموصوف بها من ضمير وعلامة .

ش : من أدوات الاستثناء « حاشا وعدا وخلا » والمستثنى بهن منصوب أو مجرور ، فإن كان منصوبا فهن أفعال مستحقة منع التصرّف لوقوعها موقع الحروف وتأديتها معناها . وإن كان المستثنى بهنّ مجرورا فهن أحرف جر .

وكون « حاشا » حرفا جارا هو المشهور ، ولذلك لم يتعرّض سيبويه لفعليتها والنصب بها ، إلا أنّ ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمّن يوثق بعربيته ، فمن ذلك قول بعضهم[2] : « اللّهم اغفر لى ولمن سمعنى حاشا الشيطان وأبا الأصبغ » . رواه أبو

---

(١) مثل فى الميدانى ١٣٢/٢ رقم ٢٩٩٠ « كلُ شيء مَهَهٌ ما خلا النساءَ وذكرهنَّ » ويروى : مَهَاهٌ أى أن الرجل يحتمل كل شيء ، فإذا ذُكرتْ الحُرَم امتعض . وذكر البيت .

كفى حزنا أن لا مهاه لعيشنا ... ولا عملٌ يرضى به الله صالحُ

يريد لا جمال ولا طراوة لعيشنا . وفى أمثال أبى عبيد ١٠٩ رقم ٢٦٩ : « مهه » وأورد بيت عمران بن حطان :

فليس لعيشنا هذا مهـاه ... وليست دارنا هاتا بـدار

وفى المستقصى ٢٢٧ رقم ٧٦٧ « كل شيء مهه ما خلا النساء وذكرهن » والمهه الشيء اليسير الحقير . يضرب فى الحمية عند ذكر الحرم .

(٢) الحكاية فى الهمع ٢٣٢/١ والأشمونى ١٢٧/٢ .

عمرو الشيبانى وغيره . وقال الأخفش : وأما حاشا فقد سمعت من ينصب بها ، وأنشد ابن خروف فى / شرح الكتاب[1] :

١١٨/ب

حاشَا قُرَيْشًا فإنَ اللهَ فضّلَهم على البريّة بالإسلام والدِّيـن

وتعصّب بعض المتأخرين مانعا فعلية حاشا بقول بعض العرب : حاشاى ولَم يقل حاشانى وأنشد[2] :

فى فتْيةٍ جَعلوا الصَّلِيبَ إلهَهُمْ حاشاىَ إنِّى مسلمٌ معـذورُ

والجواب أن هذا ورد على استعمالها حرفا ، لأنه أكثر من استعمالها فعلا . ولو أن من قال حاشا الشيطان فنصب بها دعته حاجة إلى استثنائه نفسه قاصدا للنصب لقال حاشانى كما يقال عسانى . وإنما نظرت حاشا بعَسَى لتساويهما فى عدم التصرّف وتأدية كل واحد منهما معنى حرف ، وكما قيل فى عدا عدانى كقوله[3] :

تملُّ الندامَى ما عدانى لأنّنى بكلِّ الذى يَهْوَى نديمى مُولَعُ

وأجاز الفراء نصب المستثنى بحاشا وخفضه وقال : إذا استثنيت بما عدا وما خلا ضميرا لمتكلم قلت : ما عدانى وما خلانى . ومن نصب بحاشا قال حاشانى ، ومن خفض قال حاشاىَ . وهذا نصّه . وقال بعض المتعصبين أيضا : لو كانت حاشا فعلا لجاز أن يوصل بها « ما » كما وُصلت بعدا وخلا . وهذا غير لازم ؛ فإن من أفعال هذا الباب « ليس ولا يكون » ولم توصل « ما » بهما ، وأيضا فإن الدليل يقتضى ألا توصل « ما » وغيرها من الحروف الموصولة بالأفعال إلا بفعل له مصدر مستعمل حتى يُقَدَّر الحرف وصلته واقعين موقع ذلك المصدر . ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة . فإذا وُصل ببعضها حرف مصدرى فهو على خلاف الأصل فلايُبالَى بانفراده بذلك ، فيقال لَمَ لمْ يوافقْه غيره ، فإن موافقته تكثير

---

(١) البيت من البسيط . فى الدرر ١٩٦/١ بقافية مغيّره هى : ... بالإحسان والخير ونسبه للفرزدق . وصحح قافية الراء وذكر أنه يروى : بالأحلام والدين . وصدره فى الهمع ٢٣٢/١ وشواهد ابن عقيل ١٢٧ .

(٢) البيت من الكامل . للأقيشر – وهو إسلامى – فى الدرر ١٩٧/١ والعينى ٣٧٧/١ وعجزه فى الهمع ٢٣٢/١ والمعذور : المختون ، والختان من سنة الإسلام .

(٣) البيت من الطويل نسب للأخطل . وهى نسبة مشكوك فيها . فى الدرر ١٩٦/١ ، ١٩٧ والأشمونى ١٢٦/٢ والتصريح ٣٦٤/١ وصدره فى الهمع ٢٣٣/١ .

للشذوذ ، ومخالفته استمرار على مقتضى الدليل ، على أنه قد قيل ما حاشا فى حديث ابن عمر من مسند أبى أمية الطرسُوسىّ عن ابن عمر قال[1] « قال رسول الله ﷺ : أسامةُ أحبُّ الناسِ إلىّ ما حاشا فاطمةَ » . ومن ورود الجر بحاشا وإن كان هو المجمع عليه قول الشاعر[2] :

حاشا أبِى ثَوْبان إنَّ بـه ضَنًّا عن المَلْحاةِ والشَّتْمِ

كذا أنشده أكثر النحويين والصحيح :

حاشا أبى ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمةَ فَدْمِ
عمرو بن عبد الله إن به ضنا عن الملحاة والشتم

والبيتان للجميح الأسدىّ ، وقبلهما :

وبنو رواحة ينظرونَ إذا نَظَر الندىُّ بآنف خُثْم

ثم استثنى فقال حاشا أبى ثوبان . وقال المرزوقى رواه الضَّبىّ : حاشا أبا ثوبان ، بالنصب .

وإذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفية بلا خلاف ؛ إذ لا يدخل حرفُ جر على حرف جرّ . وإذا لم تكن حرفا فهى إما فعل وإما اسم ؛ فمذهب المبرد أنها حينئذ فعل والصحيح أنها اسم ، فينتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل . فمن قال « حاشى لله » فكأنه قال تنزيها لله .

ويؤيد هذا قراءة أبى السمّال[3] « حاشًى لله » بالتنوين ، فهذا مِثل قولهم رعْيًا

---

(١) الحديث فى رياض الصالحين ١٨١/١ بدون استثناء . وكذلك فى الجامع الصحيح ٣٣/١ وانظر الأشمونى ١٢٨/٢ وعلق عليه بقوله : « ما نافية والمعنى أنه لم يستثن فاطمة ، وتوهّم من جعلها مصدرية وحاشا استثنائية بناء على أنه من كلامه ﷺ . ويرده ما فى معجم الطبرانى « ما حاشى فاطمة ولا غيرها » والخلاصة أنه من كلام الراوى . وانظر الرد فى حاشية الصبان .

(٢) البيتان من الكامل . للجميح منقذ بن الطماح . وهو هكذا فى ابن يعيش ٨٤/٢ وصدره فى الهمع ٢٣٢/١ وشواهد المغنى للسيوطى ١٢٧ والدرر ١٩٦/١ ، ١٩٧ وهو مركب من بيتين كما ترى . والعينى ١٢٩/٣ وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٨٨/٣ ، ٨٩ والرواية بآنف خثم جمع أخثم وهى العظيمة الكثيرة اللحم ليست برقيقة ولاشم ، عيرهم على سبيل الذم . والأبيات فى تذكرة أبى حيان ص ٤٤٥ وفيها : وبنو ... يجلسون .. جلس .. بأوجه خُثْم .

(٣) سورة يوسف . آية ٣١ ، ٥١ والقراءة فى « حاش لله » أبو عمرو بألف بعد الشين وصلا فقط ، ووافقه اليزيدى وابن محيصن والمطوعى . وعن الحسن حاش الإله فيهما والباقون بالحذف . الاتحاف ٢٦٤ وكذلك فى الإقناع ٦٧١/٢ واستوفى الكلام عنها مكىّ فى المشكل ٤٢٨/١ ـ ٤٣٠ وذكر أن أهل اللغة حكوا =

لزيد . وقرأ ابن مسعود « حاشى الله » بالإضافة ، فهذا مثل سُبْحانَ الله ومعاذَ اللهِ . وأما القراءة المشهورة « حاشى لله » بلا تنوين . فالوجه فيها أن يكون حاشا مبنيا لشبهه بحاشى الذى هو حرف ، فإنه شبيه به لفظا ومعنى فجرى مجراه فى البناء كما جرى « عن » فى قوله[1] : – من عن يمينى تارة وأمامى – مجرى عن فى نحو رويت عن زيد وأعرضت عن عمرو . وقيل حاشا كثيرا وحشا قليلا . واستدل المبرد على فعلية حاشا بقول النابغة[2] :

ولا أحاشِى من الأقوام من أحد

وهذا منه غلط لأن حاشا إذا كانت فعلا وقُصد بها الاستثناء فهى واقعة موقع إلا ومؤدية معناها ، فلا تتصرف كما لا تتصرف عدا وخلا وليس ولا يكون ، بل هى أحق بمنع التصرف ؛ لأن فيها مع مساواتها الأربع شبها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى .

وأما أحاشى فمضارع حاشيت بمعنى استثنيت وهو فعل متصرف مشتق من لفظ حاشى المستثنى بها كما اشتق سوّفت من لفظ سوف ، ولوليت من لفظ لولا ، ولاليت من لفظ لا ، وأيّهت من لفظ أيّها[3] ، وأمثال ذلك كثيرة . وفعلية عدا أشهر من حرفيتها ولذلك قال سيبويه[4] : « وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون وليس وعدا وخلا » ثم قال : وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشا وخلا فى بعض اللغات . وسوَّى المبرّد[5] بين خلا وعدا فى الفعلية ثم قال : وقد تكون خلا حرف خفض فتقول حاشى القوم خلا زيد مثل سوى زيد . وأنشد غيرهما فى حرفية عدا والخفض بها[6] :

= « حشى لله » بحذف الألف الأولى وهى لغة . ولا يخرج ما فى النشر عما فى الإتحاف والإقناع . انظر النشر ٢/٢٩٥ .

(١) البيت من الكامل . لقطرى بن الفجاءة الخارجى . وصدره : ولقد أرانى للرماح دريئة – فى شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ٣/٣١٠ والخزانة ٤/٢٥٨ والمساعد ١/٥٨٥ .

(٢) البيت من البسيط . للنابغة . وصدره : ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه – شعراء النصرانية ٦٦٣ وفى ابن يعيش ٢/٨٥ والأصول ١/٢٨٩ والدرر ١/١٩٨ وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٣/٨٦ والخزانة ٢/٤٤ .

(٣) فى القاموس « إيه » : « وأيّه تأيبها صاح به وناداه وأيّه قال يأيّها الرجل .

(٤) الكتاب ١/٣٥٩ .

(٥) المقتضب ٤/٤٢٦ : « وقد تكون خلا حرف خفض فتقول جاءنى القوم خلا زيد مثل سوى زيد » وفى ٤/٣٩١ قال : « وما كان حرفا سوى إلا فحاشا وخلا .

(٦) البيتان من الوافر . فى العينى ٣/١٣٢ والتصريح ١/٣٦٣ والدرر ١/١٩٧ وشواهد ابن عقيل ١٢٦ .

تركنا فى الحضيض بنات عَوْجٍ   عَواكفَ قد خَضَعن إلى النُسورِ
أبحنا / حَيَّهُم ، قَتْلا وأسْرا   عدا الشَّمْطَاءِ والطفلِ الصغيرِ

1119

ومن النصب بها وإن كان هو المشهور قول الراجز[1] :

يا مَن دَحا الأرضَ ومَن طَحاها   أنـزِلْ بهم صاعقـةً أراهـا
تحرّق الأحشاءَ مـن لظاهـا   عَـدَا سُلَيْمى وعَـدَا أباهـا

ومن الجر بخلا قول الشاعر[2] :

خلا اللهِ لا أرجو سواكَ وإنما   أعُدُّ عيالِى شُعْبَةً من عيالكا

هكذا رواه من يوثق بعربيته خلا الله ، بالجر . واتفق النحويون إلا أبا عمرو والجرمى على وجوب نصب المستثنى بما عدا وما خلا كقول لبيد[3] :

ألا كلُ شىء ما خلا اللهَ باطِلُ   وكلُّ نعيمٍ لا مَحالةَ زائِلُ

لأن « ما » مصدرية ، ولا يليها حرف جر ، وإنما توصل بجملة فعلية ، وقد توصل بجملة من مبتدأ وخبر . وروَى الجرمىّ عن بعض العرب جرّ ما استثنى بما عدا وما خلا ، والوجه فيه أن تُجعل ما زائدة وعدا وخلا حرفَى جرّ ، وفيه شذوذ ؛ لأنّ ما إذا زيدت مع حرف جر لا تتقدّم عليه ، بل تتأخّر عنه نحو[4] ﴿ فبِما رَحْمةٍ ﴾ و[5] ﴿ عمّا قليل ﴾ .

ومن كلام العرب[6] : « كل شىء مهـه ما النساءَ وذَكرهن » ومعناه : كل شىء يسير ما عدا النساء وذكرهن . فحذفوا عدا وأبقوا عملها . وزعم بعض الناس أن « ما » ههنا بمعنى إلا وليس بشىء .

---

(1) الرجز فى الدرر 1/196 والشطر الأخير فى الهمع 1/232 .

(2) البيت من الطويل . فى الدرر 1/193 ، 197 والتصريح 1/363 وشواهد ابن عقيل 125 ، ذكر فى 291 رقم 1 .

(3) البيت من الطويل . للبيد . فى الدرر 1/2 ، 197 وشواهد المغنى للسيوطى 180 وصدره فى المساعد 1/568 .

(4) سورة آل عمران من الآية 159 .

(5) سورة المؤمنون من الآية 40 .

(6) مثل ذكر فى ص 306 رقم 1 .

وليس ولا يكون المستثنى بهما هما الرافعان الاسم الناصبان الخبر ، فلذا يجب نصب ما استثنى بهما لأنه الخبر ، ولوقوعهما موقع إلا التزم حذف اسمهما لئلا يفصلهما من المستثنى فيجهل قصد الاستثناء . ومن شواهد الاستثناء بليس قول النبي ﷺ[1] : « يُطْبَعَ المؤمنُ على كل خُلُق ليسَ الخيانة والكذِبَ » أراد إلا الخيانة والكذب ، فأوقع ليس موقع إلا ، [وتقول قام القوم ليس زيدا] وأصله : ليس بعضهم زيدا ، وكذلك إذا قلت قاموا لا يكون زيدا ، معناه إلا زيدا ، وأصله لا يكون بعضهم زيدا . وكذا يقدّر أكثر النحويين فاعل عدا وخلا ، وفيه ضعف ؛ لأن قولك قاموا عدا زيدا إن جُعل تقديره جاوز بعضهم زيدا لم يستقم ، إلا بأن يراد بالبعض مَن سوى زيد ، وهذا وإن صحّ إطلاق البعض على الكل إلا واحدا فلا يحسن لقلته فى الاستعمال .

فالأجود أن يجعل الفاعل مصدر ما عمل فى المستثنى منه ، فيقدّر قاموا عدا زيدا ، جاوز قيامهم زيدا ويستمرّ على هذا السنن أبدا إذا دعتْ إليه حاجة . وأما المرفوع بليس ولا يكون فلا يقدّر إلا بعضا مضافا إلى ضمير المستثنى منه ، فلذلك لا يختلف اللفظ بهما ، فيقال جاءنى القوم لايكون زيدا وأتونى ليس عمرا ، ومررت بالنساء لا يكون فلانة وليس فلانة ، والتقدير لا يكون بعضهم زيدا وليس بعضهم عمرا ، ولا يكون بعضهم فلانة وليس بعضهم فلانة . وهذا هو القياس ؛ ألا يتحمّل ليس ولا يكون ضميرا يطابق ما تقدّم ؛ لأن الاستثناء مقدّر الاستئناف . وإن جعلتهما وصفا للمستثنى منه ألحقتهما ما يلحق الأفعال المتصرفة إذا وصفت بها من ضمير يطابق الموصوف ومن علامة تأنيث إن كان مؤنثا ، ولا يكون الموصوف إلا نكرة أو معرّفا تعريف الجنس لا تعريف العهد ، وذلك قولك أتتنى امرأة لا تكون فلانة ، وأتانى القوم ليسوا إخوتك ، وهما من أمثلة أبى العباس مثّل بهما بعد أن قال : وإن جعلته وصفا فجيّد . وكان الجرمىّ يختاره .

فصل : ص : يستثنى بغير ، فتجرّ المستثنى معربةً بما له بعد إلا ، ولا يجوز فتحها مطلقا لتضمّن معنى إلا خلافا للفراء . بل قد تفتح فى الرفع والجر لإضافتها إلى

---

(١) الحديث فى الجامع الصحيح ١٧٨/٢ رواه البيهقى فى شعب الإيمان . وهو حديث صحيح .

مبنيّ . واعتبار المعنى فى المعطوف على المستثنى بها جائز . ويساويها فى الاستثناء المنقطع « بَيْدَ » مضافا إلى أنّ وصلتها وتساويها مطلقا سوى ، وينفرد بلزوم الإضافة لفظا ، وبوقوعه صلة دون شيء قبله .

والأصحّ عدم ظرفيته ولزومه النصب . وقد تضم سينُه . وقد تفتح ويمدّ وقد يقال ليس إلّا ، وليس غيرُ ، وغيرَ ، إذا فهم المعنى ، وقد ينوّن ، وقد يقال ليس غيرُه وغيرَه ولم تكن غيره وغيره وفاقا للأخفش . والمذكور بعد « لا سيَّما » منبّه على أولويته بالحكم لا مستثنى . فإن جُرّ فبالإضافة ومازائدة ، وإن رُفع فخبر مبتدأ محذوف ، وما بمعنى الذى ، وقد توصل بظرف أو جملة فعلية . وقد يقال لا سيما بالتخفيف ، ولا سواء ما .

ش : الاستثناء بغير حُمل على إلّا ، والوصف بها هو الأصل . والاستثناء بإلا هو الأصل . والوصف بها وما بعدها حمل على غير ، ولذلك لا يحكم على غير بأنها مستثنى بها حتى يكون موضعها صالحا لإلّا ، فتقدّر إلا فى موضعها وتنظر ما يستحقه الواقع بعدها / من نصب لازم أو نصب مرجَّح عليه الإتباع ، أو تأثر بعامل مفرّغ فتعطاه غير ويجرى هو على مقتضى الإضافة ، فتقول جاءنى القوم غيرَ زيد ، بنصب لازم ، وما جاءنى أحد غيرُ زيد بنصب مرجح عليه الإتباع ، وما لزيد علم غير ظنّ ، بنصب مرجّح على الإتباع . وما جاءنى غيرُ زيد بإيجاب التأثر بالعامل . فتفعل بغير ما كنت تفعل بالواقع بعد إلا .

١١٩ ب

وقد سبق تبْيين الخلاف فى نصب « غير » وترجيح كونها إذا نصبت حالا يؤدى معنى الاستثناء فأغنى ذكرُه ثَمَّ عن إعادته هنا . وأجاز الفراء بناء « غير » على الفتح عند تفريغ العامل ، سواء كان المضاف إليه معربا أومبنيا ، فيقال على رأيه : ما جاء غيرَ زيد وما جاءك أحد غيرَك و لم يذكر فى الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف إلى مبنى ، وكان حامله على العموم جعل سبب البناء تضمّن غير معنى إلّا ، وذلك عارض فلا يُجعل وحده سببا . بل إذا أضيف غير إلى مبنى جاز بناؤها ، صلح موضعها لإلا أو لم يصلح ، لكن بناءها إذا أضيفت إلى مبنى وصلح موضعها لإلا أقوى من بنائها إذا أضيفت إلى مبنى و لم يصلح موضعها لإ لا ، فمثال الأول قول

الشاعر[1] :

لم يَمنعْ الشرْب منها غيرَ أنْ نطقتْ حَمامةٌ فى غُصونٍ ذاتِ أوقالِ

ومثال الثانى قول الشاعر[2] :

لُذْ بقَيْسٍ حين يأبَى غيـرَه تُلْفِـه بَحْـرًا مُفِـيضا خَيْــرَه

وقولى « واعتبار المعنى فى المعطوف على المستثنى بها جائز » أشرت به إلى قول سيبويه[3] : زعم الخليل ويونس أنه يجوز ما أتانى غير زيدٍ وعمرٌو ، والوجه الجرّ ، وذلك أن غير زيد فى موضع إلا زيد وفى معناه محمولة على الموضع كما قال :

فلَسْنا بالجبال ولا الحديدا[4]

فلما كان فى موضع إلا زيد وكان معناه كمعناه حملوه على الموضع . والدليل على أنك إذا قلت غير زيد فكأنك قلت إلا زيد أنك تقول ما أتانى غير زيد وإلا عمرو .

قلت إذا قيل ما أتانى غير زيد وعمرو بالرفع فلا يخلو أن يحكم لغير هنا بحكم إلا وتنزل منزلتها أوْلا . فإن لم يحكم لها بحكم إلا فسد المعنى المراد ، وذلك أن المراد

---

(١) البيت من البسيط . نسب إلى أبى قيس بن الأسلت ، ولرجل من كنانة ، ولأبى قيس بن رفاعة الأنصارى . فى الكتاب ٣٦٩/١ وشواهد المغنى للسيوطى ١٥٦ والأصول لابن السراج ٢٩٨/١ وفى المساعد ٥٩١/١ : .... سحوق مكان غصون . والوَقْل شجر المقل والمقل صمغ شجرة والمقل المكى ثمر شجر الدوم .

(٢) البيت من الرمل . فى شرح أبيات المغنى للبغدادى ٣٩٨/٣ وشواهده للسيوطى ١٥٦ والمساعد ٥٩١/١ والمغنى ١٥٩/١ رقم ٢٦١ والخزانة ١١٣/٣ ، ٤٠٧ .

(٣) فى الكتاب ٣٧٥/١ « زعم الخليل ويونس جميعا ... إلا زيد . ألا ترى أنك تقول ما أتانى غير زيد وإلا عمرو فلا يقبح الكلام ، كأنك قلت ما أتانى إلا زيد وإلا عمرو » .

(٤) البيت من الوافر ج لعقيبة الأسدى . وصدره : مُعاوِىَ إننا بَشَرٌ فأسْجِحْ – فى الكتاب ٣٤/١ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ وذكر بعده :

أديروها بنى حرب عليكم ولا ترموا بها الغرضَ البعيدا

وروى من أبيات مكسورة الروى ويجىء معه

فهل من قائم أو من حصيد

وفى الخزانة ٣٤٣/١ وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٧٢/٢ وقيل إنه لا أصل له وإن كان صحيح المعنى وانظر شرح الشفا ٤٢٦/١ ، ٤٢٧ .

إدخال زيد وعمرو فى الإتيان ، وأن يقال ما أتانى غير هذين ، فإن لم تجعل غير بمنزلة إلا ورفع عمرو كان المعنى إخراجه من الإتيان وكأنه قيل ما أتانى غير زيد ، وما أتانى عمرو . والمراد خلاف ذلك ، فلزم ألا يصح المعنى حتى تنزّل « غير » منزلة « إلا » ويُعرب « عمرو » بإعراب ما بعد إلا وبإعراب ما بعد غير لا بإعرابها نفسه .

ومثال مساواة « بَيْدَ » لغير فى الاستثناء المنقطع قول النبى ﷺ[1] « أنا أفْصَح مَن نَطق بالضاد بَيْدأنى من قريش ، واستُرضعت فى بنى سَعْد » .

وقولى « وتساويها مطلقا « سوى » أردت بذلك أن سوى يستثنى به كما يستثنى بغير استثناء متصلا نحو قاموا سوى زيد ، ونحو قول الشاعر[2] :

كلُّ سَعْيٍ سِوَى الذى يُورث الفَوْ　　زَفعُقْبَـــاه حَسرةٌ وخَسَارُ

واستثناء منقطعا كقوله[3] :

لم أُلْف فى الدار ذا نُطْقٍ سوى طَلَلٍ　　قد كاد يَعْفو وما بالعَهْدِ مِن قِدَمِ

وتُساويها أيضا فى الوصف بها كقول الشاعر[4] :

أصابَهـــم بَـــلاءٌ كان فيهم　　سِوَى ما قد أصابَ بَنِى النَّضِيرِ

وتساويها أيضا فى قبول تأثير العوامل المفرَّغة رافعةً وناصبةً وخافضةً فى نثر ونظم كقول النبى ﷺ[5] « دَعوتُ ربّى ألا يُسَلِّطِ على أمّتى عدوّا من سِوى أنفسهم » وقوله[6] « ما أنتم فى سواكم مِن الأمم إلا كالشَعرة البيضاء فى جلد الثور الأسود

---

(١) الحديث فى أبى داود . مناسك ٥٦ والدارمى مناسك ٣٤ روى من غير « استرضعت فى بنى سعد » .

(٢) البيت من الخفيف . فى الدرر ١٧١/١ والهمع ٢٠٢/١ .

(٣) البيت من البسيط . فى الدرر ١٧١/١ شطره الأول ولم يقف على تتمته السيوطى . وفى العينى ١١٩/٣ .

(٤) البيت من الوافر . لحسان . فى شرح ديوانه ص ١٣٣ يذكر غزوة بنى قريظه وهو البيت الثانى وقبله المطلع :

لقد لقيتْ قُريظة ما سآها　　وما وجدتْ لذلّ من نصير

وفى السيرة النبوية – ط الشعب م ٢٢٨/٣ ، والعينى ١٢٠/٣ والهمع ٢٠٢/١ والدرر ١٧١/١ .

(٥) الذى فى إعراب الحديث للعكبرى ص ٥٠ رقم ٨٨ « سألنى ابن عمر ما الدعواتُ الثلاثُ التى دعا بهنّ رسول الله ﷺ فقلت : دعا بأن لا يظهر عليهم عدوا من غيرهم ولا يهلكهم بالسنين فأعطيها ، ودعا بأن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها » وفى الجامع الصغير ٣٦٤/١ .

(٦) الحديث فى صحيح مسلم – ط الشعب – ج ٤٩٧/٦ والجامع الصغير ١١٨٧/٢ وفى رياض =

وكالشعرة السوداء فى جلد الثور الأبيض » . وكقول بعض العرب : أتانى سواكَ ، رواه الفراء . ومن أمثلته أتيت سواك أى غيركِ ، وكقول أبى دواد[1] :

وكلُّ مَن ظنَّ أنّ الموتَ مُخطِئه   معلَّل بسواء الحقِ مَكْذوبُ

وكقول الآخر[2] :

أأتركُ ليلى ليسَ بينى وبَيْنها   سِوَى ليلةٍ إنّى إذَنْ لصَبُورُ

وكقول الآخر[3] :

لَديْكَ كفيلٌ بالمـنى لمؤمِّـل   وإن سواكَ مَن يُؤمِّله يَشْقَى

وكقول الآخر[4] :

وإذا تُباع كريمةٌ أو تُشتَرى   فسواك بائِعُها وأنت المُشْتَرِى

وكقول الآخر[5] :

ذِكْرُكَ اللهَ عند ذكرِ سواه   صارفٌ عن فؤادِك الغفلاتِ

وكقول الآخر[6] :

فلمّـــا صَـــرَّح الشَّـــرُّ   فـــأمْسَى وهْـــو عُرْيـــانُ
ولم يَبْـــقَ سوى العُـــدْوا   نِ دِنّاهُـــم كما دانُـــوا

وجعل سيبويه[7] سوى ظرفا غير متصرف فقال فى باب ما يحتمل الشعرُ مما لا يُحتمل فى غيره : « وجعلوا ما لا يجرى من الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء

= الصاحين ما أنتم فى أهل الشرك إلا كالشعرة .. ٦٤/٤ وفى البخارى ما أنتم فى الناس مختصر الزبيدى ٢٤/٣ .

(١) البيت من البسيط . لأبى دؤاد . فى ابن يعيش ٨٤/١ والأشمونى ١٢٢/٢ .

(٢) البيت من الطويل . لمجنون بنى عامر . فى الأشمونى ١٢٢/٢ والدرر ١٧١/١ والمساعد ٥٩٤/١ .

(٣) البيت من الطويل . فى الأشمونى ١٢٢/٢ والمساعد ٥٩٤/١ .

(٤) البيت من الكامل . لمحمد بن عبد الله بن مسلمة المدنى المعروف بابن الموكى يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة فى الأشمونى ١٢٢/٢ و الدرر ١٧٠/١ وشواهد ابن عقيل ١٢٣ .

(٥) البيت من الخفيف . فى الدرر ١٧١/١ والمساعد ٥٩٥/١ .

(٦) البيت من الهزج . للفند الزمانى : شهل بن شيبان . فى حرب البسوس . ويقال ابن سنان . فى الأشمونى ١٢٢/٢ وشعراء النصرانية ٢٢٤ وشواهد المغنى للسيوطى ٣١٩ وشواهد ابن عقيل ١٢٣ والثانى فى التصريح ٣٦٢/١ وكذلك فى الدرر ١٧٠/١ .

(٧) الكتاب ١٩/١ .

وذلك قول المرار العجلى[1] :

١١٢٠ ولا يَنْطقُ الفَحْشاءَ مَن كان منهم إذا جَلَسُوا مِنّا ولا مِن / سِوائنا

ثم قال : « فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير » .

قلت : قد صرّح سيبويه بأن معنى سواء معنى غير ، فذلك يستلزم انتفاء الظرفية كما هى منتفية عن غير ؛ فإن الظرف فى العُرْف ما ضُمّن معنى « فى » من أسماء الزمان أو المكان ، وسوى ليس كذلك فلا يصح كونه ظرفا . وإن سُلِّم كونه ظرفا لم يُسلَّم لزوم الظرفية للشواهد التى تقدّم ذكرها نثرا ونظما ، فإن تعلّق فى ادعاء الظرفية بقول العرب : رأيت الذى سواك ، فوصلوا الموصول بسواك وَحْدَه كما وصلوه بعِنْدى ونحوه من الظروف .

فالجواب أن يقال لا يلزم من معاملته معاملة الظرف كونه ظرفا ؛ فإن حرف الجر يعامل معاملة الظرف و لم يكن بذلك ظرفا ، وإن سُمّى ظرفا فمجاز ، وإن أُطلق على « سوى » ظرف إطلاقا مجازيا لم يمتنع . وإنما يمتنع تسميته ظرفا بقصد الحقيقة . وإن كان ذلك مع عدم التصرف فامتناعه أحقُّ .

فإن قيل فلِمَ استُجيز الوصل بسوى و لم يُستَجز بغير وهما بمعنى واحد ، فعن ذلك جوابان : أحدهما أن هذا من النوادر كنصب « غُدْوةً » بعد « لدُنْ » وكإضافة « ذى » إلى تسلم فى قولهم : اذهبْ بذى تَسْلَم . والثانى أن سوى لازمة الإضافة لفظا ومعنى فشبّه بعند وَلدى فى ذلك مع كثرة الاستعمال ، فعُومِل بالوصل به معاملتهما ، و لم تعامل « غير » هذه المعاملة ؛ لأنها قد تنفك عن الإضافة لفظا .

فإن قيل : فما موضع سوى من الإعراب بعد الموصول ؟ قلت يحتمل أن يكون موضعه رفعا على أنه خبر مبتدأ مضمر ، ويحتمل أن يكون موضعه نصبا على أنه حال ، وقبله ثبت مضمرا ، كما أضمر قبل أنّ فى قولهم : « لا أفعل ذلك ما أنّ حِرَاء مكانه » . ويقوّى هذا الوجه قول مَن قال : رأيت الذى سواكَ ، بالنصب ، ونظيره أيضا

---

(١) البيت من الطويل . للمرار بن سلامة العجلى . فى الكتاب ١٢/١ ، ١٣ والمقتضب ٣٥٠/٤ والأشمونى ١٢٢/٢ .

قولهم(١) : « كل شيء مهةٌ ما النساءَ وذِكْرهنّ » ولنا أن نجعل سواك بعد الموصول خبر مبتدأ محذوف ، على أن يكون مبنيا لإبهامه وإضافته إلى مبنى كما فعل ذلك بغير فى قوله(٢) :

لُذْ بقيْس حين يأْبَى غيره ... تلْفه بحرا مفيضا خيره

وقد يكتفى بإلا وبغير عن المستثنى إذا عُرف المعنى . و لم تستعمل العرب ذلك بعد غير « ليس » فيقال : قبضت عشرة ليس إلا ، وليس غيرُ وغيرَ : فالأول على تقدير ليس غيرُ ذلك مقبوضا ، والثانى على تقدير : ليس المقبوض غيرَ ذلك . ومن هذا القبيل قول سيبويه(٣) فى باب مجارى أواخر الكَلِم من العربية : « وأما الفتح والكسر [والضم] والوقف فللأسماء [غير] المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم [ولا فعل]مما جاء(٤) لمعنى ليس غير »

وذكر ابن خروف أنه رُوى مضموم الراء ومفتوحها، والأخفش يراه معربا فى الحالين، ويرى أن التنوين نُزع للإضافة؛ لأن المضاف إليه ثابت فى التقدير، وذكر أن بعض العرب ينوّن غيرا لأنه فى اللفظ غير مضاف . قال السيرافى : وينبغى أن يكون تنوينه على وجهين : الرفع والنصْب . قلت : تنوين « غير » يؤول على أنه معرب ؛ لأن تنوينه إما للصرف ، وإما للتعويض من المضاف إليه . وأيهما كان لزم كون ما هو فيه معربا ؛ لأن تنوين الصرف لم يلحق مبنيّا، وتنوين العِوَض يوجب للمنوّن ماله مع المضاف إليه من بناء أو إعراب ؛ لأنه قام مقامه ، ولذلك حُكم ببناء « إذْ » وإعراب « كل وبعض » .

وذهب المبرد وأكثر المتأخرين إلى بناء غير فى : ليس غير ، لشبهها بقبْلُ وبعْدُ

(١) ذكر فى ص ٣٠٦ رقم ١ .

(٢) ذكر فى ص ٣١٣ رقم ٢ .

(٣) الكتاب ٣/١ بحذف واختلاف . ونص الكتاب : « ... وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى : ليس غير » فما بين المعقوفين ليس فى النص وهو عن الكتاب .

(٤) فى ب : « وأما الفتح والكسر والوقف فللأسماء المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم مما جاء لمعنى ليس غير » وهى غير سليمة .

فى الإبهام والقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه . وأجاز الأخفش أن يقال ليس غيرُه وغيْرَه ، ولم يكن غيرُه وغيرَه فى موضع ليس غيرُ ، وماله على ذلك دليل غير القياس .

قال السيرافى : الحذف الذى استعملوه بعد إلا وغير إنما يستعمل إذا كانت إلا وغير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف .

ومن النحويين من جعل « لا سيّما » من أدوات الاستثناء . وذلك عندى غير صحيح ، لأن أصل أدوات الاستثناء هو إلا ،فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته ، وما لم يكن كذلك فليس منها .

ومعلوم أن إلا تقع موقع حاشا وعدا وخلا وليس ولا يكون وغير وسوى وغير ذلك مما لم يختلف فى الاستثناء به . فوجب الاعتراف بأنه من أدواته ، ولا سيّما بخلاف ذلك فلا يعدّ من أدواته ، بل هو مضادّ لها ، فإن الذى يلى لا سيما داخل فيما قبله ومشهود له بأنه / أحق بذلك من غيره ، وهذا المعنى مفهوم بالبديهة من قول امرئ القيس[1] : ١٢٠ ب

ألا رُبَّ يومٍ صالحٍ لكَ منهما ولا سيَّما يومٌ بدَارة جُلْجُل

فلا تردّد فى أن مراده دخول يوم « دارة جلجل » فيما دخلت فيه الأيام الأخر من الصلاح وأنّ له مزية . وهذا ضد المستفاد بإلا . فلا سبيل إلى إلحاق « لاسيما » بأدوات الاستثناء .

وإذا ثبت هذا فلْتعلمْ أن « لا » من لا سيما هى العاملة عمل إنّ وسيّ اسمها وهو نكرة وإن أضيف إلى معرفة لأنه كمثل معنى وحكما و « ما » بعده زائدة إن جُرّ ما يليها .

---

(١) البيت من الطويل . لامرئ القيس من معلقته . فى ديوانه ص ٩٥ : .... لك منهن صالح – وفى ابن يعيش ٨٦/٢ والدرر ١٩٩/١ وشواهد المغنى للسيوطى ١٤١ والمساعد ٥٩٧/١ وعجزه فى الأشمونى ١٢٩/٢ وفى ب : لك منهن صالح – وهى الرواية التى جاءت على الكف ، وهو فى الطويل قبيح .

وبمعنى الذى إن رُفع ، وهو حين يُرفع خبر مبتدأ محذوف ، والمبتدأ وخبره صلة « ما » . وحسّن حذف هذا المبتدأ ما حصل من الاستطالة بذكر دارة جلجل . ويجوز أن تجعل « ما » عوضا من المضاف إليه ، ويوما منصوبا على التمييز ، كما كان ينتصب بعد ذكر مضاف إليه كقولك لى مثلُه يوما وكقولهم على التمرة مثلُها زُبْدا . أشار إلى هذا الوجه الفارسىّ واستحسنه أبو على الشلوبين ولا بأس به فى كل ما وقع بعد لا سيما من صالح للتميز .

ويجوز أن يجعل « يوما » من البيت المذكور منصوبا على الظرف ويكون صلة لما ، وبدارة جلجل صفة ليوما أو متعلقا به لما فيه من معنى الاستقرار . ويجوز أن يجعل بدارة جلجل صلة ما ويوما منصوبا لما فيه من معنى الاستقرار ، فإن ما المذكورة قد توصل بظرف كقولك يعجبنى الاعتكافُ ولا سيّما عند الكعبة ، والتهجّد ولا سيّما قربَ الصبح . وقد توصل بجملة فعلية كقولك : يعجبنى كلامُك لا سيما تَعِظُ به ، فمن الأول قول الشاعر[1] :

يَسُرُّ الكريمَ الحمدُ لا سِيَّما لدَى شهادةِ مَن فى خَيْره يَتقلَّبُ

ومن الثانى قوله[2] :

فُقِ النـاس فى الحمْدِ لا سِيَّما يُنيلُك مِن ذى الجَلالِ الرِضا

وقد تخفف « لا سيَّما » كقول الشاعر[3] :

فِهْ بالعقود وبالأَيمانِ لا سِيَما عَقْدٌ وفاءٌ به من أعظَمِ القُرَبِ

---

(١) البيت من الطويل . فى الدرر ١٩٩/١ والهمع ٢٣٤/١ والمساعد ٥٩٨/١ والخزانة ٤٤٧/٣ .

(٢) البيت من المتقارب . فى الدرر ١٩٩/١ والهمع ٢٣٥/١ والمساعد ٥٩٨/١ والخزانة ٤٤٧/٣ .

(٣) البيت من البسيط . فى الأشمونى ١٣٠/٢ والهمع ٢٣٥/١ والدرر ١٩٩/١ وشواهد المغنى للسيوطى ١٤١ والمساعد ٥٩٨/١ وفى الأصل : ف . وفى كل المراجع : فه ، وهو الصحيح ، بهاء السكت لكونه حرفا واحدا . والخزانة ٤٤٧/٣ .

وقد يقال : لا سواما[1] ، بمعنى لا سيِّما .

كملُ[2] السِّفر الأول من شرح تسهيل الفوائد
لمصنّفه جمال الدين بن مالك رحمة الله .
عليه وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى
آله وصحبه وسلّم تسليما كثيرا

(١) وفى ب : « لا سوى بمعنى لا سيما » .
(٢) فى ب : هنا انتهى السفر الأول من شرح التسهيل لمؤلفه رحمه الله تعالى . يتلوه فى الثانى باب الحال وصلى الله على سيدنا محمد وآله .
وأسفل الهامش اليسارى من الصفحة هذه ورد : تم السفر الأول ... التسهيل لمؤ ... ويلاحظ أن الباق لم يظهر .

١٢٢/ ب

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم يارب(١)

باب الحال

ص : وهو مادل على هيئة وصاحبها ، متضمنا ما فيه معنى « فى » غير تابع ولا عمدة ، وحقه النصب ، وقد يجر بباء زائدة .

ش : ما دل على هيئة يعم الحال نحو : جئت ما شيا ، وبعض الأفعال نحو تربّعت وبعض أسماء المعانى نحو : رجعت القهقرى ، وبعض الأخبار نحو زيد متكئ ، وبعض النُعوت نحو مررت برجل راكب . فخرج بعطف صاحبها الفعل وأسماء المعانى وخرج بتضمن معنى « فى » ما ليس معناها فى نفسه ، ولا فى جزء مفهومه ، مما هو دال على هيئة وصاحبها نحو بنيت صومعة . وخرج بتخصيص معنى فى مما تضمنه المذكور ، ما معنى فى لمجموعه لا لجزء مفهومه نحو دخلت الحمام ، فإن معناه دخلت فى الحمام ، فليس بعض الحمام أولى بفى من بعض ، بخلاف قولك جئت ماشيا ، وزيد متكئ ، ومررت برجل متكئ ، فإن معناه جئت فى حال مشى ، وزيد فى حال اتكاء ، ومررت برجل فى حال اتكاء ، فمعنى فى مختص بجزء مفهوم المذكور ، فشارك الحال فى هذا المعنى بعض الأخبار وبعض النُعوت ، فأخرجتهما بقولى « غير تابع ولا عمدة » .

ولا يعترض على هذا بما لا يجوز حذفه من الأحوال نحو ضربى زيدا قائما ، فيظن أنه قد صار بذلك عمدة ، فإن العمدة فى الاصطلاح ما عدَمُ الاستغناء عنه أصيلٌ لا عارض ، كالمبتدأ والخبر . والفضلة فى الاصطلاح ما جواز الاستغناء عنه أصيل لا عارض كالمفعول والحال . وإن عرض للعمدة جواز الاستغناء عنها لم تخرج بذلك

---

(١) فى نسخة ج : « سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم تسليما » .

عن كونها عمدة . وإن عرض للفضلة امتناع الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها فضلة .

وأشرت بقولى : « وقد يجر بباء زائدة » إلى قول رجل من فصحاء طيىء[1] :

كائِنْ دُعيتُ إلى بأساءَ داهمةٍ ... فما انبعثتُ بمَـزْءُود ولا وَكِلِ

ص : واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان ، ويغنى عن اشتقاقه وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالته على مفاعلة أو سعر أو ترتيب ، أو أصالة أو تفريع أو تنويع أو طور واقع فيه تفضيل . وجعل « فاه » حالا من كلمته فاه إلى فىّ أولى من أن يكون أصله جاعلا فاه إلى فىّ ، أو من فيه إلى فىّ . ولا يقاس عليه خلافا لهشام .

ش : كون الحال بلفظ مشتق ، وبمعنى منتقل كجئت راكبا وذهبت مسرعا أكثر من كونه بلفظ جامد ، أو معنى غير منتقل ؛ لأن اللفظ المشتق الدال على معنى منتقل أكثر فى الكلام مما ليس كذلك .

ومن ورود الحالِ بلفظ غير مشتق قوله تعالى[2] ﴿ فانْفِرُوا ثُباتٍ ﴾ و[3] ﴿ فما لكُمْ فى المنافقينَ فِئَتَيْن ﴾ و[4] ﴿ فتمَّ مِيقاتُ ربِّه أرْبَعين ليلةً ﴾ و[5] ﴿ هذه ناقةُ اللهِ لكم آيةً ﴾ .

ومن ورودها دالة على غير معنى منتقل قوله تعالى[6] ﴿ وهو الذى أنزل إليكم

---

(١) من البسيط . لرجل فصيح من طيىء . فى شرح الكافية لابن مالك ٧٢٨/٢ وشواهد المغنى للسيوطى ص ١١٧ والمساعد ٧/٢ مزءود : مذعور ، كما فى الأساس : زأد ومثله فى الاستشهاد قول الشاعر :

فما رجعت بخائبـة ركاب ... حكيمٌ بن المسيّب منتهاهـا

وهذا الأخير فى شرح الكافية لابن مالك ٧٢٨/٢ وشواهد المغنى للسيوطى ١١٦ والمساعد ٧/٢ – من الوافر .

(٢) سورة النساء من الآية ٧١ .

(٣) سورة النساء من الآية ٨٨ .

(٤) سورة الأعراف من الآية ١٤٢ .

(٥) سورة الأعراف من الآية ٧٣ .

(٦) سورة الأنعام من الآية ١١٤ .

الكتابَ مُفصَّلا ﴾ و[1] ﴿ خُلِق الإنْسانُ ضَعِيفا ﴾ و[2]﴿ يوم أُبْعَثُ حَيّا ﴾ و[3] ﴿ طِبْتُم فادْخلوها خالِدِينَ ﴾ . ومن كلام العرب : خلق الله تعالى الزرافةَ يديها أطولَ من رِجْليها .

وقد اجتمع الجمود وعدم الانتقال فى قولهم : هذا خاتمك حديدا ، وهذه جُبّتك خَزّا ، وهما من أمثلة سيبويه . وإنما كان الحال جديرا بوروده مشتقا وغير مشتق ، ومنتقلا وغير منتقل ، لأنه خبر فى المعنى والخبر لا حجر فيه ، بل يرد مشتقا وجامدا ، ومنتقلا ولازما ، فكان الحال كذلك ؛ وكثيرا ما يسميه سيبويه خبرا وقد يسميه مفعولا وصفة ؛ فمن تسميته خبرا قوله[4] : هذا باب ما ينتصب لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدمته أو أخرته ، وذلك فيها عبد الله قائما ، وعبد الله فيها قائما . ومن ذلك قوله[5] : هذا باب ما ينتصب خبره وهى معرفة لا توصف ولا تكون وصفا وذلك قولك مررت بكلٍّ قائما . ومن ذلك قوله[6] فى باب ما يختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفة ، ألا ترى أنك تقول : هذا مالُك درهما ، وهذا خاتمك حديدا ، ولا يحسن أن تجعله صفة ؛ فقد يكون الشيء حسنا إذا كان خبرا ، وقبيحا إذا كان صفة .

ومن تسميته مفعولا فيه قوله[7] : هذا باب ما ينتصب من الأسماء التى ليست صفات ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول فيه ، وذلك قولك : كلمته فاه إلى فىّ ، وبايعته يدًا بيد . ومن تسميته صفة قوله[8] بعد أن مثل بأما صديقا مصافيا فليس بصديق مصاف : والرفع لا يجوز هنا ؛ لأنك قد أضمرت

---

(١) سورة النساء من الآية ٢٨ .
(٢) سورة مريم من الآية ٣٣ .
(٣) سورة الزمر من الآية ٧٣ .
(٤) الكتاب ٢٦١/١ بالنص .
(٥) الكتاب ٢٧٣/١ بالنص .
(٦) الكتاب ١٩٨/١ بالنص .
(٧) الكتاب ١٩٥/١ بالنص .
(٨) الكتاب ١٩٣/١ ، ١٩٤ بتصرف يسير .

صاحب الصفة وحيث قلت أما العلم فعا لم لمْ يتضمن مذكورا قبل كلامك هو العلم ، فمن ثَم حسن فى هذا الرفع و لم يجز الرفع فى الصفة ، ولا يكون فى الصفة الألف واللام . ومراده بالصفة هنا الحال .

١/١٢٣ وأكثر ورود الحال / مستغنيا عن الاشتقاق إذا كان موصوفا كقوله تعالى[1] : ﴿ فتمثَّلَ لها بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ . أو مقدرا قبله مضاف كقول بعض العرب[2] « وقع المُصْطرعان عِدْلَىْ عَيْر » . وكقول الشاعر[3] :

تضوّعَ مِسْكا بطنُ نَعْمان أنْ مَشَتْ ... به زينبٌ فى نِسْوة خَفِراتِ

أو دالا على مفاعلة كقولهم : كلمته فاه إلى فىّ ، أو بايعته يدا بيد ، أو دالا على سعر كقولهم : بعت الشاء شاة ودرهما ، والبر قفيزا بدرهم ، والدار ذراعا بدرهم . أو دالًّا على ترتيب نحو ادخلوا رجُلا رجلا ، وتعلم الحساب بابا بابا . أو دالا على أصالة الشىء كقوله تعالى[4] : ﴿ أأسْجُد لمَنْ خلَقتَ طينا ﴾ ونحوه هذا خاتمك حديدا ، وهو من أمثلة سيبويه . أو دالا على فرعية الشىء كقوله هذا حديدك خاتما . أو دالا على نوعه نحو هذا تمرك شهريزا ، وهذا مالك ذهبا . أو دالا على طَوْر واقع فيه تفضيل نحو ذا بُسْرا أطيب منه رطبا .

ومذهب سيبويه فى كلمته فاه إلى فىّ أنه نصب نصب الحال ؛ لأنه واقع موقع مشافها ومؤد معناه . ومذهب الكوفيين أن أصله كلمته جاعلا فاه إلى فىّ . ومذهب الأخفش أن أصله كلمته من فيه إلى فىّ . وأولى الثلاثة أوّلها ؛ لأنه قول يقتضى تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لبس ولا عدم للنظير ، وذلك موجود بإجماع

---

(١) سورة مريم من الآية ١٧ .

(٢) فى أمثال أبى عبيد ص ١٣٤ رقم ٣٦٩ « وقعا كعِكمى بعير » قاله الأصمعى ، ويروى كعكَمى عَيْر . وانظر الحاشية عليه .

(٣) من الطويل . لعبد الله بن نمير الثقفى . فى أمالى القالى ٢/٢٤ وبعده :

ولما رأت ركْب النميرى أعرضتْ ... وكنَّ من ان يلقينه حذرات

وفى الأغانى ١١/١٩٠ والأضداد لابن الأنبارى ض ٢٥٢ ويروى : فى نسوة عطرات كما فى الأساس « عطر » واللسان « نعم » .

(٤) سورة الإسراء من الآية ٦١ .

فى هذا الباب وغيره فوجب الحكم بصحته . ومن نظائره المستعملة فى هذا الباب بايعته يدا بيد ، وبعث الشاء شاة ودرهما ، والبرّ قفيزا بدرهم ، والدار ذراعا بدرهم . فلا خلاف فى أن يدا وشاة وقفيزا وذراعا منصوبة نصب الحال لا نصب المفعول به ، ولا نصب المسقط منه حرف الجر ، فإذا أجرى ذلك المجرى كلمته فاه إلى فىّ توافقت النظائر وأُمن الضائر ، بخلاف تقديرنا جاعلا أو من فلا نظير له فى هذا الباب ، وفى التقدير ضعف زائد ؛ وهو أنه يلزم منه تقدير من فى موضع إلى ، ودخول إلى فى موضع مِن ؛ لأن مبدأ غاية كلام المتكلم فمه لا فم [غيره][1] المخاطب . فلو كان معنى من مقصودا لقيل كلمته من فىّ إلى فيه ، على إظهار مِن ، وكلمته فىّ إلى فيه على تقديرها .

وأجاز القياس عليه هشام الكوفى ، فيقال على رأيه ماشيته قدمه إلى قدمى ، وكافحته وجهه إلى وجهى . وذكر ابن خروف أن الفراء حكى حاذيته ركبته إلى ركبتى ، وجاورته بيته إلى بيتى ، وصارعته جبهته إلى جبهتى ، بالرفع والنصب ، ولا يرد شىء من ذلك ، ولكن الاقتصار فيه على السماع أولى ؛ لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق ، وإيقاع معرفة موقع نكرة ، وإيقاع مركب موقع مفرد . وأجاز أكثر البصريين بعد سيبويه تقديم فاه على كلمته لتصرّفه ، ومنع ذلك الكوفيون وبعض المتأخرين من البصريين .

فصل : ص : الحال واجب التنكير ، وقد يجىء معرفا بالأداة والإضافة . ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافا إلى ضمير ما تقدم . ويجعله التميميون توكيدا ، وربما عومل بالمعاملتين مركب العدد ، وقضهم بقضيضهم . وقد يجىء المؤول بنكرة علما .

ش : لما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه ، لأنه مخبر عنه به ألزموه

---

(١) فى الأصل : « لا فم المتكلم » وهو غير مستقيم . وفى المساعد ٢/١٠ « وما ذهب إليه الأخفش من أن الأصل من فيه ، رده المبرد بأنه لا يعقل ، فإن الإنسان لا يتكلم من فى غيره ، أى فكان الوجه أن يقال كلمته فى إلى فيه وانفصل الفارسى عنه بأنه منظور فيه إلى جانب المعنى ، لتضمن معنى كلمنى ، وكلمنى من فيه صحيح ، أى لم يكلمنى من كتابه ولا بواسطة .

التنكير ، لئلا يتوهم كونهما نعتا ومنعُوتا . وأيضا فإن الحال فضلة ملازم للفضلية فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير . وليس غيره من الفضلات ملازما للفضلية ، لجواز صيرورته عمدة بقيامه مقام الفاعل كقولك فى ضربت زيدا : ضُرِب زيدٌ . وفى اعتكفتُ يومَ الجمعة : اعتُكف يومُ الجمعة وفى اعتكفت اعتكافا مباركا : اعتُكف اعتكافٌ مبارك . وفى قمت إجلالا لك : قيم إجلال لك ، فلصلاحية ما سوى الحال من الفضلات لصيرورته عمدة جاز تعريفه بخلاف الحال .

فإن قيل بعض التمييز الواقع بعد فعل قد يدخل عليه مِن فيصلح حينئذ أن يقام مقام الفاعل كقولك امتلأ الكوز من ماء : امتلئ من ماء ، ومع ذلك لا يجوز تعريف التمييز . قيل مثل هذا فى التمييز نادر فلا يعتد به فيحكم بجواز تعريفه . على أن الكسائىَّ حكى عن العرب مطيوبَة بها نفسى فأقاموا التمييز مقام الفاعل . وإذا كان التمييز مستحقا للزوم التنكير مع أنه قد ندر قيامه مقام الفاعل فالحال بلزوم التنكير أحق ؛ إذ لا تفارقه الفضلية بوجه .

وقد يجيء الحال معرفا بالألف واللام أو بالإضافة ، فيحكم بشذوذه وتأوله بنكرة ؛ فمن المعرف بالألف واللام قولهم : ادخلوا الأول فالأول ، أى مترتبين ، وجاءوا الجماء الغفير أى جميعا ، وأرسلها العراك أى معتركة . ومنه قراءة بعضهم[1] ﴿ ليُخْرِجَنّ الأعزُّ منها الأذلَّ ﴾ . ومن المعرف بالإضافة قولهم[2] : رجع عوده على بدئه ، وجلس وحده ، وفعل ذلك جهدَه وطاقته ، والمعنى رجع عائدا وجلس منفردا وفعل جاهدا ومطيقا . ومن المعرف بالإضافة مؤولا بنكرة قولهم تفرقوا أيدى

---

(١) سورة المنافقون من الآية ٨ . وفى الإتحاف ٤١٧ « لنُخْرِجَن الأعز منها الأذل » على تقدير مضاف ، أى كخروج أو كإخراج أو مثل ، والأعز مفعول به والأذل حال . وفى مشكل إعراب القرآن لمكى ٣٨١/٢ ﴿ ليُخْرَجن الأعز منها الأذلَ ﴾ والأذل حال كما قرئت ﴿ ليُخْرِجن الأعز منها الأذل ﴾ وهذه القراءة وجه الكلام . وفى البحر ٢٧٤/٨ « ... كما قرئت الآية ليُخْرَجن الأعز » بالبناء للمفعول والأعز نائب فاعل ، والأذل حال . وقراءة ﴿ لَيَخْرُجنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ ﴾ حكاها الخليل فى كتاب العين . انظر شواذ ابن خالويه ص ١٥٧ .

(٢) فى معنى هذا المثل « رجع على قرواه » أى على عادته كما فى مجمع الأمثال ٣١٤/١ وفيه ٢٩٥/٢ رقم ١٥٥٨ رجعت أدراجى وقال يعنى رجعت عودى على بدئى .

١٢٣/ ب سبا / أى متبددين تبددا لابقاء معه . ومن هذا القبيل قول بعض نساء الصحابة رضى الله عنهم[١] : « وما لنا أكثر أهل النار » فإن أفعل التفضيل عند سيبويه إذا أضيف إلى معرفة تعرف . نص على ذلك فى باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة[٢] وذلك قولك : « هذا أول فارسٍ مقبلٌ » . وقد وقع هنا حالا مع أنه مضاف إلى معرفة فيتأول بنكرة كما فعل بغيره من المعارف المتضمنة أحوالا . ويجوز أن تكون المرأة أرادت : وما لنا ترانا أكثر أهل ، فحذفت لأنها قالت ذلك بعد قول النبى ﷺ « تصدّقن فإنى رأيتكن أكثر أهل النار » والرؤية هنا كانت بصرية فضمنها معنى العلم فتتعدى إلى مفعولين . ومن وقوع المعرف بالإضافة حالا لتأوله بنكرة قول أهل الحجاز : جاء القوم ثلاثتهم وأربعتَهم ، والنساء ثلاثهن وأربعهن إلى عشرتهم وعشرهن ؛ النصب عند الحجازيين على تقدير جميعا ، ورفعه التميميون توكيدا على تقدير جميعهم . وذكر الأخفش فى « الأوسط » أن من العرب من يقول جاءوا خمسة عشرهم وجئن خمس عشرتهن . وحكى سيبويه النصب والرفع فى جاءوا قضَّهم بقضيضهم ، ومعناه جاءوا جميعا . ومن وقوع الحال معرفة مؤولة بنكرة قول العرب : جاءت الخيل بدادِ ، فبدادِ علم جنسى وقع حالا لتأوله بنكرة كأنهم قالوا : جاءت الخيل متبددة .

فصل : ص : إن وقع مصدر موقع الحال فهو حال لا معمول حال محذوف ، خلافا للمبرد والأخفش ، ولا يطرد فيما هو نوع للعامل نحو أتيته سرعة خلافا للمبرد ، بل يقتصر فيه وفى غيره على السماع إلا فى نحو أنت الرجل علما ، وهو

---

(١) الحديث فى صحيح البخارى – طبع الشعب – ٨٣/١ : « يا معشر النساء تصدقن فإنى رأيتكن أكثر أهل النار ، فقلن بم يا رسول الله ؟ قال تكثرن اللعن وتكفرن العشير ... » فى حديث طويل ، ومثله فى ١٤/١ « أُريت النار فإذا أكثر أهلها النساء ... » وفى صحيح مسلم ٢٦٣/٣ « يا معشر النساء تصدقن وأكثرن الاستغفار فإنى رأيتكن أكثر أهل النار . قالت امرأة منهن جزلة : وما لنا يا رسول الله أكثر أهل النار ... » .

(٢) انظر الكتاب ٢٧١/١ ، ٢٧٢ ففيه : « هذا باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة : وذلك قولك هذا أول فارس مقبل ... وهذا خير منك مقبل . ومما يدلك على أنهن نكرات أنهن مضافات إلى نكرة وتوصف بهن النكرة .... ومن قال هذا أول فارس مقبلا ، من قِبل أنه لا يستطيع أن يقول هذا أولِ الفارس ، فيدخل عليه الألف واللام ، فصار عنده بمنزلة المعرفة فلا ينبغى له أن يصفه بالنكرة ..... » .

زهير شعيرا ، وأما عِلْما فعالم . وترفع تميم المصدر التالى أما فى التنكير جوازا مرجوحا ، وفى التعريف وجوبا . وللحجازيين فى المعرّف رفع ونصب . وهو فى النصب مفعول له عند سيبويه . وهو والمنكّر مفعول مطلق عند الأخفش .

ش : قد تقدم التنبيه على أن الحال خبر فى المعنى ، وأن صاحبه مخبر عنه ، فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ . وهذا يقتضى ألا يكون المصدر حالا لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جثة ، فإن ورد عن العرب شيء منه حُفظ ولم يُقس عليه ، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتا .

فمن ورود المصدر حالا قوله تعالى(١) ﴿ ثم ادْعُهنَّ يأتِينَكَ سَعْيًا ﴾ و(٢) ﴿ الذِينَ يُنفِقُونَ أمْوَالَهُمْ باللَّيلِ والنهارِ سِرًّا وعَلَانِيَةً ﴾ و(٣) ﴿ ادْعُوهُ خَوْفًا وطَمَعًا ﴾ و(٤) ﴿ إنّى دَعَوْتُهم جِهارًا ﴾ ، وقتلته صبرا ، ولقيته فُجاءه ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضا ومشيا . فهذه فى عدم القياس عليها بمنزلة الواردة نُعوتا فى نحو رجل رِضِىً وعَدْل وَصْوم وفِطْر وزَور ، إلا أن جعل المصدر حالا أكثر من جعله نعتا .

والأخفش والمبرد يريان أن المصادر االواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة ، وأن قبل كل واحد منها فعلا مقدرا هو الحال ، وليس بصحيح ؛ لأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر نفس المصدر المنصوب فينبغى أن يجيزوا ذلك فى كل مصدر له فعل ولا يقتصروا على السماع ، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول ، لأن القتل لا يدل على الصبر ، ولا اللقاء على الفجاءة ، ولا الإتيان على الركوب .

وقد اطرد ورود المصدر حالا فى نحو هو الرجل علما وأدبا ونبلا ، أى الكامل فى حال علم وحال أدب وحال نبل . ومذهب ثعلب فى هو الرجل علما ونحوه أن المصدر فيه مؤكد على تأول الرجل باسم فاعل من معناه . واطرد أيضا ورود المصدر

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٦٠ .

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٧٤ .

(٣) سورة الأعراف من الآية ٥٦ .

(٤) سورة نوح آية ٨ وهى مصدرة بـ « ثم » .

حالا فى نحو هو زهير شعرا ، وحاتم جودا ، والأحنف حلما[1] ويوسف حسنا ، أى مثل زهير فى حال شعر ، ومثل حاتم فى حال جود ومثل الأحنف فى حال حلم ، ومثل يوسف فى حال حسن . ومن هذا القبيل قول الشاعر[2] :

تخبّرنا بأنك أحوذِيٌّ وأنت البلْسكاءُ بنا لُصُوقا

واطرد أيضا ورود المصدر حالا عند سيبويه فى نحو أما علما فعالم يريد مهما يذكر إنسان فى حال علم فالذى وصفت عالم ، كأنه مُنكِر ما وصفه به من غير العلم ، فصاحب الحال على هذا التقدير المرفوع بفعل الشرط المحذوف ، وفعل الشرط المحذوف هو ناصب الحال . ويجوز أن يكون ناصبه ما بعد الفاء وصاحبه ما فيه من ضمير ، والحال على هذا مؤكدة ، والتقدير مهما يكن من شىء فالمذكور عالم فى حال علم . فلو كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله تعين نصب ما ولى أمّا بفعل الشرط المقدّر نحو قولك أما علما فلا علم له ، وأما علما فإن له علما ، وأما علما فهو ذو علم .

وبنو تميم يلتزمون رفع المصدر بعد أمّا إذا كان معرفة ، ويجيزون رفعه ونصبه إذا كان نكرة ، والنصب عندهم أكثر . والحجازيون يجيزون نصب المعرفة ورفعه ، ويلتزمون نصب المنكّر . وسيبويه يجعل المنصوب المعرف مفعولا له . والأخفش / يجعل المنصوب مصدرا مؤكدا فى التنكير والتعريف ، ويجعل العامل فيه ما بعد الفاء إن لم يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله ؛ فتقدير أمّا علما فعالم فى مذهب الأخفش : مهما يكن من شىء فالمذكور عالم علما ، فلزم القائل أن يقدم علما والعامل فيه ما بعد الفاء ، كما لزم تقدم المفعول به فى[3] ﴿ فأمّا اليَتِيمَ فلا تَقْهرْ ﴾ ، والتقدير مهما يكن من شىء فاليتيم لا تقهر ، أو فلا تقهر اليتيم . وقال سيبويه فى أما الضرب فضارب مثل قول الأخفش فى أما علما فعالم . وأجاز بعض النحويين أن يكون

١٢٤/أ

---

(١) سقط ما بعدها إلى كلمة الأحنف من نسخة ج ص ١١ مع وضع علامة النقص .

(٢) من الوافر . وفى النسختين : البلكساء ، والتصويب عن اللسان « بلسك » . والبلسكاء نبت إذا لصق بالثوب عسر زواله . فجعله أبو العميثل بيتا من الشعر ليحفظه ، وذكره على معنى النبات .

(٣) سورة الضحى آية ٩ .

المنصوب بعد أما من المصادر مفعولا به فى التنكير والتعريف ، والعامل فيه فعل الشرط المقدر فيقدر متعديا على حسب المعنى ؛ فتقدير أما علما فعالم على هذا : مهما تذكر علما فالذى وصفت عالم .

قلت : وهذا القول عندى أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب : لأنه لا يخرج فيه شىء عن أصله ، ولا يمنع من اطراده مانع ، بخلاف الحكم بالحالية ؛ فإن فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم فاعل ، وفيه عدم الاطراد لجواز تعريفه ، وبخلاف الحكم بأنه مصدر مؤكد فإنه يمتنع إذا كان بعد الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله . وأما الحكم بأنه مفعول به فلا يعرض مانع يمنع منه فى لفظ ولا فى معنى ، فكان أولى من غيره ، ومما يؤيده الرجوع إليه على أحسن الوجهين فى قول الشاعر[1] :

أَلَا ليت شِعْرى هل إلى أمّ مالك سبيلٌ فأما الصبرُ عنها فلا صَبْرا

فيروى بالرفع على الابتداء ، وبالنصب على تقدير مهما تذم الصبر عنها فلا صبر ، هذا تقدير السيرافى وهو أسهل من جعل الصبر مفعولا له ، وإن كان هو قول سيبويه . والنصب لغة الحجازيين والرفع لغة تميم . ويؤيده فى المصدر مجيئه فيما ليس مصدرا نحو أما قريشا فأنا أفضلها ، رواه الفراء[2] عن الكسائى عن العرب . وتقديره مهما تذكر قريشا فأنا أفضها ، أو تصف قريشا فأنا أفضلها . ومثله ما رواه يونس عن قوم من العرب أنهم يقولون : أما العبيدَ فذو عبيد ، بالنصب وتقديره عندى : مهما تذكر العبيد فهو ذو عبيد ، ومهما تذكر العبد فهو ذو عبد ، فلو كان تالى أما صفة منكرة نحو أما صديقا فصديق تعيّنت الحالية وكان العامل فعل الشرط المقدر ، ويجوز أن يكون العامل الصفة التى بعد الفاء ، ويكون الحال مؤكدا ، وكذلك يجوز الوجهان فى أما صديقا فليس بصديق . ومنع المبرد فى هذا إعمال صديق ، لاقترانه بالباء ، وغيره لا يمنع ذلك ؛ لأن الباء زائدة فوجودها كعدمها . وزعم الأخفش أن صديقا

---

(١) من الطويل . للرماح بن ميادة يتغزل فى محبوبته . ق الكتاب ١٩٣/١ : ... أم معمر، وفى الدرر ٧٤/١ : إلى أم جحدر وكذلك فى الحماسة البصرية ١١١/٢ وهو مطلع أربعة أبيات . والنحاة يروونه إلى أم معمر ، فهو من تغييراتهم .

(٢) فى الأصل الأخفش . والتصويب عما جاء بهامش الأصل ففيه : بل رواه الفراء وهو أنسَب .

منصوب بيكون والتقدير أما أن يكون إنسان صديقا فالمذكور صديق . وردّ المبرد قوله ، ولم يذكر حجة الردّ . والحجة أنا إذا قدرنا أن يكون لزم كون أن وصلتها فى موضع نصب على المذهب المختار . وينبغى أن يقدر قبلها أن يكون آخر ويؤدى إلى التسلسل والتسلسل محال .

فصل : ص : لا يكون صاحب الحال فى الغالب نكرة ما لم يختصّ أو يسبقه نفى أو شبهه ، أو تتقدم الحال ، أو تكن جملة مقرونة بالواو ، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل ، أو يشاركه فيه معرفة .

ش : قد تقدم أن الحال خبر فى المعنى وأن صاحبه مخبر عنه ، فأصله أن يكون معرفة كما أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة . وكما جاز أن يبتدأ بنكرة بشرط حصول الفائدة وأمن اللبس ، كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس . ولا يكون ذلك فى الأكثر إلا بمسوّغ ؛ فمن الموسوغات تخصّص صاحب الحال بوصف كقوله تعالى[1] ﴿ فيها يُفْرَق كلُّ أمْرٍ حكيمٍ * أمْرًا مِن عندنا ﴾ وكقول الشاعر[2] :

نجيّتَ ياربِّ نُوحًا واسْتجبْتَ له ... فى فُلُكٍ ماخرٍ فى اليمّ مَشحونا
وعاشَ يَدعو بآياتٍ مُبيَّنَةٍ ... فى قومه ألفَ عامٍ غَيْر خَمْسينا

وتخصصه بالإضافة كقوله تعالى[3] ﴿ وَقدَّرَ فيها أقْواتَها فى أرْبَعةِ أيّامٍ سَواءً للسائِلِينَ ﴾ ومثله[4] ﴿ وحَشَرْنَا عليهم كُلَّ شيءٍ قُبُلا ﴾ فى قراءة غير نافع وابن عامر .

---

(١) سورة الدخان آية ٤ وجزء الآية ٥ .

(٢) من البسيط . وهما فى شواهد ابن عقيل ١٣١ والأول فى الأشمونى ١٣٥/٢ والتصريح ٣٧٦/١ واليم البحر . والمخْر : الشق وفى ج : وبينة .

(٣) سورة فصلت من الآية ١٠ .

(٤) سورة الأنعام من الآية ١١١ — والقراءة « قِبَلا » لنافع وابن عامر . الإقناع ٦٤٢/٢ وفى الإتحاف ٢١٥ ومعهما أبو جعفر بمعنى مقابلة أى معاينة على الحال ، وقيل بمعنى ناحية وجهة ، نصب على الظرف ، والباقون قُبُلا جمع قبيل منصوب على الحال .

ومن المسوغات أن يكون قبل صاحب الحال نفى كقوله تعالى[1] ﴿ وما أَهْلكْنا مِنْ قَرْية إلّا ولها كتابٌ مَعْلُومٌ ﴾ ، فلها كتاب معلوم جملة حالية مقرونة بواو الحال ، وصاحب الحال قرية ، وحسن جعله صاحب حال مع أنه نكرة محضة تقدم النفى عليه ، كما حسّن الابتداء به فى نحو : ما قرية إلا لها كتاب معلوم . وقد مضى فى باب الاستثناء[2] الكلام على هذه الآية ، وإبطال رأى الزمخشرى فيها . وأن من أمثال أبى على فى التذكرة : ما مررت بأحد إلا قائما إلا أخاك ، فجعل قائما حالا من أحد لاعتماده على المنفى ، وأبطل جعله صفة بعد أحد ؛ لأن إلا لا تعترض بين الصفة والموصوف .

ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة وقوعه بعد نهى أو استفهام ، وإليهما أشرت بقولى « ما لم يختص أو يسبقه نفى أو شبهه » . ومن مجىء ذلك بعد / النهى قول قطرى[3] :

١٢٤/ ب

- لا يَركنَنْ أحدٌ إلى الإحجام   يومَ الوَغَى مُتخوِّفا لحِمامِ

ومن مجىء ذلك بعد الاستفهام[4] :

- يا صاحِ هل حُمّ عيش باقيا فترَى   لنفسكَ العُذرَ فى إبعادها الأملا

ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة تقدم الحال كقولك : هذا قائما رجل . قال سيبويه[5] بعد تمثيله بهذا المثال[6] : (لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول فيها قائم فتضع الصفة موضع الاسم كما قبح مررت بقائم وأتانى قائم ، جعلت

---

(١) سورة الحجر آية ٤ .

(٢) لقد بيّن فساده من خمسة أوجه . انظر ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ من هذا الجزء .

(٣) من الكامل . ونسب خطأ إلى الطرماح . فى شرح الكافية الشافية ٧٣٩/٢ والتصريح ٣٧٧/١ والمساعد ١٨/٢ وشواهد ابن عقيل ١٣٤ وقطرى بن الفجاءة الخارجى ، واسمه جعونة .

(٤) من البسيط . لرجل من طيئ . فى الأشمونى ١٣٥/٢ والتصريح ٣٧٧/١ والمساعد ١٨/٢ وشواهد ابن عقيل ١٣٣ .

(٥) الكتاب ٢٧٦/١ باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصَف بما بعده ويبنى على ما قبله وفيه : « .... وحمل هذا النصبُ على جواز فيها رجل قائما .... » .

(٦) ما بعد ذلك مما هو بين القوسين لم يرد فى نسخة ج انظر ص ١٥ ، ١٦ .

القائم حالا وكان المبنى على الكلام الأول ما بعده . ثم قال : وحمل هذا على جواز فيها رجل قائما ، وصارحين أُخّر وجه الكلام فرارا من القبح . وأنشد لذى الرمة[1] :

وتحت العَوالِى فى القَنَا مُسْتَظِلَّةً ظباءٌ أعارَتْها العُيونَ الجآذرُ

وأنشد لغيره[2] :

وبالجسم منّى بيّنا لو علمتِه شحوبٌ وإنْ تستشهدى العينَ تَشْهَدِ

وأنشد غير سيبويه[3] :

وما لامَ نَفْسى مثلَها لى لائمٌ ولا سَدَّ فقْرِى مثلُ ما ملكتْ يدى

قلت أشار سيبويه بقوله : حمل هذا على جواز فيها رجل قائما ، أى أن صاحب الحال قد يكون نكرة دون مسوغ .

ومن المسوغات التى ذكرتها نحو قوله فيها رجل قائما ، لكن على ضعف لإمكان الإتباع فإذا قدم الحال زال الضعف لتعذر الإتباع ، وكان هذا بمنزلة قولنا فى الاستثناء : ما قام أحد إلا زيد . فإن النصب مع تأخر المستثنى ضعيف لإمكان الإتباع . فإذا قدم المستثنى لزم النصب فى المشهور من كلامهم لتعذر الإتباع . فظهر من كلام سيبويه أن صاحب الحال الكائن فى نحو فيها رجل قائما هو المبتدأ . وذهب قوم إلى أن صاحبه الضمير المستكن فى الخبر . وقول سيبويه هو الصحيح ؛ لأن الحال خبر فى المعنى ، فجعله لأظهر الاسمين أولى من جعله لأغمضهما . وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء ، إلا إذا تأخر ، وأما إذا تقدم فلا ضمير فيه ؛ واستدل على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد وأن يعطف عليه وأن يبدل منه ، كما فعل ذلك مع التأخر .

---

(١) من الطويل . ديوانه ٣٨ وفيه : والقنا : والكتاب ٢٧٦/١ ، وابن يعيش ٦٤/٢ .

(٢) من الطويل . الكتاب ٢٧٦/١ والأشمونى ١٣٥/٢ والتبصرة ٢٩٩/١ والمساعد ١٨/٢ وشواهد ابن عقيل ١٣٠ .

(٣) من الطويل . فى شرح الكافية الشافية ٧٣٨/٢ والمساعد ١٩/٢ وشواهد ابن عقيل ١٣٠ .

ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكـرة كون الجملة مقرونة بالواو كقوله تعالى[1] ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ على قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ على عُرُوشِها ﴾ ، وكقول الشاعر[2] :

مَضَى زمَنٌ والناسُ يَستَشْفِعونَ بِى　　　فهلْ لِى إلى لَيْلَى الغَداةَ شَفِيعُ

لأن الواو رفعت توهم كون الجملة نعتا .

ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة توقى الوصف بما لا يصلح للوصفية كقولهم : هذا خاتم حديدا ، وعندى راقود خلا . ظاهر كلام سيبويه أن المنصوب فى هذين المثالين وأشباههما منصوب على الحال ، وأن الذى سوغ ذلك مع تنكير ما قبله التخلص من جعله نعتا مع كونه جامدا غير مؤول بمشتق ، وقد تقدم أن ذلك يغتفر فى الحال ؛ لأنه بالإخبار أشبه منه بالنعوت . والمشهور فى غير كلام سيبويه نصب ما بعد خاتم وراقود وشبههما على التمييز ، فلو كان ما قبله معرفة لم يكن إلا حالا نحو هذا خاتمك حديدا وهذه جبتك خزا .

ومن مسوغات)[3] جعل صاحب الحال نكرة اشتراكها مع المعرفة نحو قولك هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين وقد جعل سيبويه لهذه المسألة بابا فقال[4] : هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة ، ثم قال : وذلك قولك هذان رجلان وعبد الله منطلقين . فنصب منطلقين على الحال والعامل فيه التنبيه .

ص : ويجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخيره إن لم يعرض مانع من التقديم ، كالإضافة إلى صاحبه ، أو من التأخير كاقترانه بإلا على رأى ، وكإضافته إلى ضمير ما لابس الحال ، وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لا ممتنع .

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٥٩ .

(٢) من الطويل . نسب إلى قيس بن ذريح . فى الدرر ٢٠١/١ وهو فى ديوان مجنون ليلى ص ١٩١ والمساعد ١٩/٢ والحماسة البصرية ١٩٨/٢ لابن الملوح .

(٣) هذا آخر ما سقط من نسخة ج انظر منها ص ١٥ ١٦ .

(٤) الكتاب ٢٥٨/١ بالنص . وفيه أيضا « وإن شئت قلت هذان رجلان وعبد الله منطلقان لأن المنطلقين فى هذا الموضع من اسم الرجلين فجريا عليه .

ولا يمنع تقديمه على المرفوع والمنصوب خلافا للكوفيين فى المنصوب الظاهر مطلقا ، وفى المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال . واستثنى بعضهم من حال المنصوب ما كان فعلا ، ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه إلا أن يكون المضاف جزأه أو كجزئه .

ش : نسبةالحال من صاحبه نسبة الخبر من المبتدأ ، فالأصل تأخيره وتقديم صاحبه ، كما أن الأصل تأخير الخبر وتقديم المبتدأ . وجواز مخالفة الأصل ثابت فى الحال ، كما كان ثابتا فى الخبر ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو الخروج عنه .

فمما يوجب البقاء على الأصل الإضافة إلى صاحب الحال مع كون الإضافة مخصّصة نحو عرفت قيام زيد مسرعا . ومما يوجب الخروج عن الأصل اقتران صاحب الحال بإلا نحو ما قام مسرعا إلَّا زيد ، فإن ورد نحو ما قام إلَّا زيد مسرعا أضمر ناصب الحال بعد صاحبها كقول الراجز[1] :

ما راعَنِى إلَّا جَناحٌ هابِطا حَوْلَ البُيُوتِ قَوْطَهُ العُلَابِطا

أراد ما راعنى إلا جناح راعنى هابطا ، وجناح اسم رجل ، ومما يوجب الخروج عن الأصل إضافة صاحب الحال إلى ضمير يعود إلى ملابس الحال بإضافة نحو جاء زائر هند أخوها ، أو بغير إضافة / نحو جاء منقاد العمرو صاحبه . وإذا كان صاحب الحال مجرورا بإضافة محضة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع ؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول . فإن كانت الإضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف كقولك : هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا ؛ لأن الإضافة فى نية الانفصال فلا يعتدّ بها . فإن ورد تقديم حال ماجر بإضافة محضة حمل على وجه لا خلاف فى جوازه كقول الراجز[2] :

١/١٢٥

---

(١) فى شرح الكافية الشافية ٧٤٢/٢ والأول فى المساعد ٢٠/٢ ويروى الإرباح ، ويروى على البيوت انظر ص ١٧ من نسخة ج كتب ذلك فوق البيت وبجوارها صح .القوط الجماعة من الغنم وهو مفعول لهابط . والعلابط : الغليظ .

(٢) فى المساعد ٢٢/٢ الكماة جمى كمّى وهو الشجاع أو لابس السلاح . والذمار ما يلزمك حفظه وحمايته . والخاسئ : المبعد . عن القاموس .

نحْنُ وطِئنا خُسَّأ دِيارَكم   إذْ أسْلَمتْ كُماتُكم ذِمارَكم

فقد يتوهم سامع هذا أن خسّأ بمعنى بعداء مزدجرين كقوله تعالى[1] ﴿ كُونوا قِرَدَةً خاسِئِينَ ﴾ فيجعله حالا من ضمير المخاطبين ، ويقول قد تقدم حال المضاف إليه على المضاف وليس كذلك . ولكن خسّأ جمع خاسِىء بمعنى زاجر من قولهم خسأتُ الكلب ، أى أبعدته وزجرته ، فهو حال وصاحبه الفاعل من وطئنا . وقد يتوهم أن فُرَّارا من قول الشاعر[2] :

ليستْ تُجرِّحُ فُرّارًا ظُهورُهم   وفى النُّحورِ كُلُومٌ ذاتُ أبْلادِ

حال من الهاء والميم ، وظهورهم مرفوعة بتجرّح على أنه مفرغ وليس كذلك ، بل تجرح مسند إلى ضمير الجماعة الموصوفة وهو صاحب الحال ، وظهورهم بدل بعض من كل . وهذا توجيه لا تكلف فيه .

وإذا كان صاحب الحال مجرورا بحرف لم يجز عند أكثر النحوين نحو مررت بهند قائمة فيخطئون مَن يقول مررت قائمة بهند ، ودليلهم فى منع ذلك، أن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه ، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة ، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل ، وأن فعلا واحدا لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين ، فجعلوا عوضا من الاشتراك فى الواسطة التزام التأخير . وبعضهم يعلل منع التقدم بالحمل على حال المجرور بالإضافة . وبعضهم يعلل بأن حال المجرور شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار نحو زيد فى الدار متكئا ، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر فى هذا وأمثاله ، لا يتقدم عليه نحو : مررت بهند جالسة .

وهذه شبه وتخيلات لا تستميل إلّا نفس مَن لا تثبّت له ، بل الصحيح جواز التقديم فى نحو مررت بهند جالسة ، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعا ، ولضعف

---

(١) سورة البقرة من الآية ٦٥ .

(٢) من البسيط . للقطامى كما فى المشوف المعلم ١١٧/١ يمدح بنى أمية ، وفيه : وبالنحور وكذلك فى مختصر تهذيب الألفاظ ٦٧ والخزانة ٤٩٥/٧ والكلم الجرح . والبلد : الأثر وديوانه – السامرائى مطلوب – ص ٨٩ .

دليل المنع . أما ثبوته سماعا ففى قوله تعالى ﴿ وما أرْسَلْناكَ إلا كَافّةً للنّاسِ ﴾[1] وفيه ثلاثة أقوال : أحدها أن كافة صفة لإرسالة فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وهو قول الزمخشرى[2] . والثانى أن كافة حال من الكاف وهو قول االزجاج والتاء فيه للمبالغة . والثالث أن كافة حال من الناس ، والأصل للناس كافة ، أى جميعا ، وهذا هو الصحيح ، وهو مذهب أبى على وابن كيسان ، أعنى تقديم حال المجرور بحرف ، حكاه ابن برهان وقال : « وإليه نذهب ، كقوله تعالى ﴿ وما أرْسَلْناكَ إلَّا كافَّةً للنّاسِ ﴾[3] وكافة حال من الناس وقد تقدم على المجرور باللام ، وما استعملت العرب كافة قط إلا حالا » . كذا قال ابن برهان . وكذلك أقـول ، ولا يلتفت إلى قول الزمخشرى والزجاج ؛ أما الزمخشرى فلأنه جعل كافة صفة و لم تستعمله العرب إلا حالا ، وهذا شبيه بما فعل فى خطبة المفصل من إدخال باء الجر عليه . وإضافته ، والتعبير به عما لا يعقل[4] .

وليته إذ أخرج كافة عن استعمال العرب سلك به سبيل القياس ، بل جعله صفة موصوف محذوف ، و لم تستعمله العرب مفردا ولا مقرونا بالصفة أعنى إرسالة ، وحق الموصوف المستغنى بصفته أن يعاد ذكره مع صفته قبل الحذف ، وألا تصلح الصفة لغيره ، والمشار إليه بخلاف ذلك فوجب الإعراض عما أفضى إليه .

وأما الزجاج فبطلان قوله بيّن[5] أيضا ؛ لأنه جعل كافة حالا مفردا ولا يعرف ذلك من غير محل النزاع ، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثا ، ولا يتأتى ذلك إلا بجعل تائه للمبالغة وبابه مقصور على السماع ، ولا يتأتى غالبا ما هى فيه إلا على أحد أمثله المبالغة كنسّابة وفَروقة ومِهذارة ، وكافة بخلاف ذلك ، فبطل أن تكون منها ،

---

(١) سورة سبأ من الآية ٢٨ .

(٢) فى الكشاف ٢٩٠/٣ « إلا كافة للناس ، إلا إرسالة عامة لهم محيطة بهم » .

(٣) سورة سبأ الآية ٢٨ .

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٧/١ فقد جاء فيه عبارة الزمخشرى« لإنشاء كتاب فى الإعراب محيط بكافة الأبواب » فبكافة شذ من وجهين خفضه بالباء وهى لا تستعمل إلا حالا ، واستعماله فى غير الأناس . والكافة : الجماعة من الناس .

(٥) انظر الكشاف ٢٩٠/٣ ففيه تفصيل قوله ورده ، كما أن فى النص بعض الرد على ما ارتضاه ابن برهان .

لكونها على فاعلة . فإن حملت على راوية حملت على شاذ الشاذ ؛ لأن لحاق تاء المبالغة لأحد أمثله المبالغة شاذ ولما لا مبالغة فيه أشذ فيعبر عنه بشاذ الشاذ ؛ و الحمل على الشاذ مكروه فكيف على شاذ الشاذ . وإذا بطل القولان تعين الحكم بصحة القول الثالث وهو أن يكون الأصل ﴿ وما أرسلناك إلا للناس كافة ﴾ فقدم الحال على صاحبه مع كونه مجرورا . ومن أمثلة أبي على فى التذكرة زيدٌ خيرَ ما تكون خيرٌ منك ، على أن المراد زيد خير منك خيرَ ما تكون ؛ فجعل خير ما تكون حالا من الكاف المجرورة وقدّمها ، وهذا موافق لقول ابن برهان .

ومن تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف قول الشاعر[1] :

فإنْ تكُ أذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوةٌ فلن يَذْهبُوا فِرْغًا بقَتْلِ حِبالِ / ‏١٢٥/ ب

أراد فلن يذهبوا بدم حبال فرغا . وحبال اسم رجل . ومن ذلك قول الشاعر[2] :

لئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صادِيًا إلىَّ حبيبًا إنّها لحَبيبُ

أراد لئن كان برد الماء حبيبا إلىّ هيمان صاديا . ومن ذلك قول الآخر[3] :

تَسَلّيت طُرًّا عنكم بَعْدَ بَيْنكم بذِكْراكُم حتّى كأنكمُ عِنْدى

أراد تسليت عنكم طرا . وربما قدم الحال على صاحبه المجرور وعلى ما يتعلق به الجار ، كقول الشاعر[4] :

غافِلا تعْرِضُ المنيَّة للمرْ ء فيُدعَى ولاتَ حِينَ إبَاءِ

أراد تعرض المنية للمرء غافلا . ومثله[5] :

---

(١) من الطويل . لطليحة بن خويلد الأسدى . فى شرح الكافية الشافية ٧٤٥/٢ أنشده يعقوب . وفى الأشمونى ١٣٦/٢ وشواهد ابن عقيل ١٣٥ . فرغا . هدرا . وحبال : اسم رجل .

(٢) من الطويل . لكثير عزة ، فى شرح الكافية الشافية ٧٤٥/٢ و نسب إلى عروة بن حزام ، والأشمونى ١٣٦/٢ وشواهد ابن عقيل ١٣٤ وهو فى ديوانه ص ٥٢٢ مما نسب إليه .

(٣) من الطويل . فى الأشمونى ١٣٦/٢ والمساعد ٢١/٢ .

(٤) من الخفيف . فى شرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢ والأشمونى ١٣٦/٣٢ وفيه : حين إباء .

(٥) من الكامل . فى الأشمونى ١٣٧/٢ وانظر العينى ١٦٢/٣ ويروى : حُمّ الفراق . أى قُدّر .

مَشغوفةً بك قد شُغِفتُ وإنّما حُتم الفراقُ فما إليك سبيلُ

أراد شغفت بك مشغوفة .

وإذ قد بيّنت دلائل السماع مستوفاة ، فلْأبيّن ضعف شبه المنع ؛ فمن ذلك ادعاء أن حق الحال إذا عُدى العامل لصاحبه بواسطة أن يُعدّى إليه بتلك الواسطة ، فيقال لمدّعى ذلك : لا نسلم هذا الحق حتى يترتب عليه التزام التأخير تعويضا ، بل حق الحال لشبهه بالظرف أن يستغنى عن واسطة ، على أن الحال أشد استغناء عن الواسطة ، ولذلك يعمل فيها ما لا يعدى بحرف الجر كاسم الإشارة وحرف التنبيه والتشبيه والتمنى . ومن الشُّبَه التزام التأخير إجراء لحال المجرور بحرف مجرى حال المجرور بإضافة فيقال لصاحب هذه الشبهة المجرور بحرف كالأصل للمجرور بالإضافة ، فلا يصلح أن يحمل المجرور بحرف عليه ، لئلا يكون الأصل تابعا والفرع متبوعا ، وأيضا فالمضاف بمنزلة موصول والمضاف إليه بمنزلة صلة ، والحال منه بمنزلة جزء صلة ، فوجب تأخيره ، كما يجب تأخير أجزاء الصلة ، وحال المجرور بحرف لا يشبه جزء صلة فأجيز تقديمه إذ لا محذور فى ذلك .

ومن الشبه تشبيه مررت بهند جالسة بباب زيد فى الدار متكئا ، وإلحاق أحدهما بالآخر ، فيقال للمعتمد على هذا : بَيْن البناءين(*) بَون بعيد ، وتفاوت شديد ؛ فإن جالسة من قولنا مررت بهند جالسة منصوب بمررت وهو فعل متصرف لا يفتقر فى نصب الحال إلى واسطة ، كما لا يفتقر إليها فى نصب ظرف أو مفعول له أو مفعول مطلق ، وحرف الجر الذى عداه لا عمل له إلا الجر ولا جىء به إلا لتعْدية مررت ، والمجرور به بمنزلة منصوب فيتقدم حاله ، كما يتقدم حال المنصوب ، ولكونه بمنزلة المنصوب أجرى فى اختيار النصب « أزيدا مررت به » مجرى أزيدا لقيته . وأما متكئا فى المسألة الثانية فمنصوب بفى لتضمنها معنى الاستقرار ، وهى أيضا رافعة ضميرا عائدا على زيد وهو صاحب الحال فلم يجز لنا أن نقدم متكئا على فى لأن العمل لها وهى عامل ضعيف متضمن معنى الفعل دون حروفه ، فمانع التقديم فى نحو زيد

(*) فى ج : البابين . ص ٢٢ .

فى الدار متكئا غير موجود فى نحو مررت بهند جالسة . وربما قدم الحال فى نحو زيد فى الدار متكئا .

وإذا كان صاحب الحال منصوبا أو مرفوعا جاز تقديم الحال عليه ظاهرا كان أو مضمرا عند البصريين نحو لقيت راكبة هندا ، وجاء مسرعا زيد . ومنع الكوفيون تقديم حال المنصوب إذا كان ظاهرا لئلا يتوهم كون الحال مفعولا وكون صاحبه بدلا . فإن كان الحال فعلا لم يمنع بعضهم تقديمه لزوال المحذور ، أعنى توهم المفعولية والبدلية . والصحيح جواز التقديم مطلقا ؛ لأن راكبة من قولنا لقيت راكبة هندا يتبادر الذهن إلى حاليته ، فلا يلتفت إلى عارض توهم المفعولية . ومن شواهد تقديم حال المنصوب قول الشاعر[1] :

وصلتُ و لم أَصْرِم مُسِئينَ أُسْرتى ... وأعْتَبْتُهم حتى يُلاقوا وَلَائِيَا

أراد وصلت أسرتى مسيئين[2] . ومثله قول الحارث بن ظالم[3] :

وقطّع وصلَها سَيْفى وإنّى ... فجَعتُ بخالِدٍ طُرًّا كِلَابا

ومن تقديم المنصوب فعلا قول الشاعر[4] :

لن يَرانى حتى يَرَى صاحبٌ لى ... أَجْتَنِى سُخْطَهُ يشيبُ الغُرَابا

أراد لن يرانى صاحب لى أجتنى سخطه حتى يرى الغراب يشيب . وأجمعوا على جواز تقديم حال المرفوع إذا كان ضميرا كقوله تعالى[5] ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهم يَخْرُجُونَ مِن الأَجْدَاثِ ﴾ وكقول الشاعر[6] :

---

(١) من الطويل . فى شرح الكافية الشافية ٧٤٧/٢ وشطره الأول فى الهمع ٢٤١/١ وكذلك فى الدرر ٢٠١/٢ ولم يعثر على قائله ولا تتمته الشنقيطى .

(٢) فى ج ص ٢٤ مسيئين أسرتى .

(٣) من الوافر . فى المساعد ٢٣/٢ .

(٤) من الخفيف . فى المساعد ٢٣/٢ .

(٥) سورة القمر آية ٧ .

(٦) من الرمل . لسويد بن أبى كاهل . فى شرح الكافية الشافية ٧٤٨/٢ والأصول ٢١٧/١ والخزانة ٥٥٤/٧ وانظر أمالى الشجرى ١٢٠/١ وهو كما فى النص فى المقتضب ١٧٠/٤ وهو مركب من بيتين :

مزبد يخطر ما لم يرنى ... فإذا أسمعته صوتى انقمع

ويحيينى إذا لاقيته ... وإذا يخلو له لحمى رتع

مُزْبِدًا يَخْطِرُ ما لم يَرَنى وإذا يخْلُو له لحْمِى رَتَعْ

فإن كان المرفوع ظاهرا لم يجز عند الكوفيين تقديم حاله . وبعض العلماء يزعم أن الكوفيين لا يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر إذا كان الفعل متقدما نحو قام مسرعا زيد ، وإنما يمنعون تقديم حال المرفوع إذا كان الفعل متأخرا نحو مسرعا قام زيد . والصحيح جواز تقديم حال المرفوع مطلقا ، فمن تقديمه والفعل متقدم قول الشاعر[1] :

يَطيرُ فِظاظا بيْنهم كلُّ قَوْنَس وتَتْبَعُها منهم فَراشُ الحواجبِ

ومثله[2] :

فسقى بلادَك غَيْرَ مُفسِدِها صَوْبُ الغمام وديمةٌ تَهْمى

ومثله[3] :

تَرحَّلَ من أرض العراق مُرقّشٌ على طَرَبٍ تَهوِى سِراعًا رواحِلُهْ

ومثله[4] :

/ فما كان بين الخَيْر لو جاء سالِمًا أبو حَجَر إلا ليالٍ قلائلُ ١/١٢٦

ومن تقديمه والفعل متأخر قول العرب[5] : « شَتَّى تَئُوبُ الحَلَبَةُ » أى متفرقين

---

(١) من الطويل مختار الشعر الجاهلى ١/١٦١ وشعراء النصرانية ٦٤٧ للنابغة الذبيانى . تاج العروس – طبع الكويت – جـ ١٨/٤٩٠ وديوانه – صادر – ١١ والفظّ ماء الكرش . تاج العروس فظظ .

(٢) من الكامل . لطرفة بن العبد يمدح قتادة بن مسلمة الحنفى أحد أجواد العرب . وهو آخر قصيدة له . وديوانه ٨٨ . تهمى : تسيل . والصوب : الانصباب . والديمة : المطر الدائم . وفى الهمع ١/٢٤١ والدرر ١/٢٠١ .

(٣) من الطويل . لطرفة بن العبد . ديوانه – ط بيروت المكتبة الثقافية – ص ٧٨ .

(٤) من الطويل . للنابغة الذبيانى شعراء النصرانية ٧٠٢ فى المساعد ٢/٢٢ ومختار الشعر الجاهلى ١/١٩٨ وفى البيان والتبيين ٢/٢٣١ بيت يشبهه وهو لأبى دهمان الغلابى :

فما كان بينى لو لقيتُك سالما وبين الغنى إلا ليال قلائل

وديوانه ص ٩٠ .

(٥) فى مجمع الأمثال ١/٣٥٨ رقم ١٩١٤ : .... يئوب .... وأمثال أبى عبيد ١٣٣ رقم ٣٦١ أى يوردون معا ويصدرون متفرقين . يضرب فى اختلاف الناس ، وتفرقهم فى الأخلاق .

يرجع الحالبون . ومثله قول الشاعر[1] :

سرِيعًا يهُونُ الصعْبُ عند أُولِى النَّهَى إذا بِرَجاءٍ صادِقٍ قابَلُوا اليَأْسا

وحق المجرور بالإضافة ألا يكون صاحب حال كما لا يكون صاحب خبر ؛ لأنه مكمل للمضاف وواقع منه موقع التنوين . فإن كان المضاف بمعنى الفعل حسن جعل المضاف إليه صاحب حال نحو عرفت قيام زيد مسرعا ، وهو راكب الفرس عريا . وإلى هذين المثالين ونحوهما أشرت بقولى « ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه » فعلم أن إضافة عامل الحال إلى صاحب الحال جائزة ، وأن إضافة ما ليس عاملا فى الحال إلى صاحبها غير جائزة ، إلا ما استثنى . ومن إضافة عامل الحال إلى صاحبها قوله تعالى[2] ﴿ إلَى اللهِ مَرجِعُكم جَميعا ﴾ ومثله قول الشاعر[3] :

تقول أبْنتى إنّ انْطِلاقَكَ واحِدًا إلى الرَّوْعِ يَوْمًا تارِكِى لَا أَبالِيَا

قلت إلا أن يكون المضاف جزءه أو كجزئه . فأشرت بكون المضاف جزء ما أضيف إليه إلى نحو قوله تعالى[4] ﴿ ونَزَعْنا ما فى صُدُورِهم مِنْ غِلٍّ إخْوانا ﴾ وأشرت بكون المضاف كجزء ما أضيف إليه إلى نحو قوله تعالى[5] ﴿ أنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إبراهيم حَنِيفًا ﴾ وإنما حسن جعل الذى أضيف إليه جزؤه أو كجزئه صاحب حال ؛ لأنه قد يستغنى به عن المضاف ، ألا ترى أنه لو قيل فى الكلام : نزعنا ما فيهم من غل إخوانا ، واتبع إبراهيم حنيفا لحسُنَ ، بخلاف الذى يضاف إليه ما ليس بمعنى الفعل وما ليس جزءا ولا كجزء ، فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب حال ، لو قلت ضربت غلام هند جالسة أو نحو ذلك لم يجز بلا خلاف .

فصل[6] : ص : يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلا متصرفا ، أو صفة

---

(١) من الطويل . فى المساعد ٢/٢٤ .

(٢) سورة المائدة من الآية ٤٨ .

(٣) من الطويل . لمالك التميمى . الأشمونى ٢/١٣٨ وشواهد ابن عقيل ١٣٥ — والروع : الخوف والفزع .

(٤) سورة الحجر آية ٤٧ .

(٥) سورة النحل من الآية ١٢٣ .

(٦) كلمة فصل ليست فى ج . ص ٢٦ .

تشبهه ، ولم يكن نعتا ولا صلة لأل أو حرف مصدرى ، ولا مصدرا مقدرا بحرف مصدرى ، ولا مقرونا بلام الابتداء أو القسم . ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلا غير متصرف أو صلة لأل أو حرفا مصدريا أو مصدرا مقدرا بحرف مصدرى أو مقرونا بلام الابتداء أو القسم أو جامدا ضمن معنى مشتق أو أفعل تفضيل أو مفهم تشبيه . واغتفر توسيط ذى التفضيل بين حالين . وقد يفعل ذلك بذى التشبيه . فإن كان الجامد ظرفا أو حرف جر مسبوقا بمخبر عنه جاز على الأصح توسيط الحال بقوة إن كانت ظرفا أو حرف جر . وبضعف إن كانت غير ذلك . ولا تلزم الحالية فى نحو : فيها زيد قائما ، بل تترجح على الخبرية . وتلزم هى فى نحو : فيك زيد راغب ، خلافا للكوفيين فى المسألتين .

ش : تقدم الحال على عاملها إذا كان فعلا متصرفا نحو مسرعا أتيت ، وإذا كان صفة تشبهه تتضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية ، فهو فى قوة الفعل ، ويستوى فى ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كقول الشاعر[1] :

لَهِنّكَ سَمْحٌ ذا يَسَارٍ ومُعْدِما ... كما قد أَلِفْتَ الحِلْمَ مُرْضًى ومُغْضَبا

فلو قيل فى الكلام إنك ذا يسار ومعدما سمح لجاز ؛ لأن سمحا عامل قوى بالنسبة إلى أفعل التفضيل لتضمنه حروف الفعل ومعناه مع قبوله لعلامات التأنيث والتثنية والجمع . فلو كان العامل القوى نعتا لم يجز تقديمه نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها . وكذا لو كان صلة لأل أو أنّ أو إحدى أخواتها لم يجز أن يتقدم عليه ما يتعلق به من حال وغيره . فلو كان العامل صلة اسم غير أل لم يمنع تقديم الحال عليه كما لايمتنع تقديم غيرها ، مثال ذلك مَن الذى خائفا جاء . ومن العوامل التى لا يتقدم عليها الحال ولا غيرها المصدر المقدر بأنْ أو ما أختها نحو سرنى ذهابك غدا غازيا ، ولأجزينّك بودّك إياى مخلصا . والفعل المقرون بلام الابتداء أو القسم نحو لأصبر محتسبا . ولأقومنّ طائعا ، ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلا غير متصرف نحو ما أكرمك[2] مُستنجدا ، أو صلة لأل نحو أنت المصلّى فذّا ، أو بحرف مصدرى

---

(١) من الطويل . انظر العينى ١٦٨/٣ .

(٢) فى ج : « ما أنصرك » ص ٢٨ وهو أليق .

نحو لك أن تتنفّل قاعدا ، أو مصدرا مقدرا بأنْ أو ما أختها ، أو فعلا مقرونا بلام الابتداء أو قسم ، وقد تقدمت أمثلة ذلك .

ومن العوامل التى لا يتقدم الحال عليها الجامد المضمّن معنى مشتق كأمّا وحرف التنبيه والتمنّى والترجّى واسم الإشارة والاستفهام المقصود به التعظيم نحو[1] :

يا جارَتا ما أنْتِ جارَهْ

والجنس المقصود به الكمال نحو أنت الرجل عِلْما ، والمشبّه به نحو هو زهير شعرا ، وأفعل التفضيل نحو هو أكفاهم ناصرا . وكان حق أفعل التفضيل أن يجعل له مزيّة على الجوامد المضمنة معنى الفعل ؛ لأن فيه ما فيهن من معنى الفعل ويفوقهن بتضمن حروف الفعل ووزنه ومشابهة أبنية المبالغة فى اقتضاء / زيادة المعنى ، وفيه من الضعف بعدم قبول علامة التأنيث والجمع ما اقتضى انحطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة فيجعل موافقا للجوامد إذا لم يتوسط بين حالين نحو هو أكفاهم ناصرا ، وجعل موافقا للصفة المشبهة إذا توسط نحو تمرنا بُسْرا أطيب منه رُطبا ، ومررت برجل خيرَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكون ؛ فنصب أطيب بُسرا ورطبا ونصب خيرا منك خير ما يكون وخير ما تكون[2] . وليس هذا على إضمار كان كما ذهب إليه السيرافى ومن وافقه ؛ لأنه خلاف قول سيبويه ، وفيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة ؛ ولأن أفعل هناك أفعل فى قوله تعالى[3] : ﴿ هُمْ لِلْكُفْر يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُم للإيمَانِ ﴾ فى أن القصد بهما تفضيل شىء على نفسه باعتبار متعلقين ؛ فكما اتحد هنا المتعلق به كذا يتحد فى الأمثلة المشار إليها . وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال أفعل فى إذ وإذا فيكون ما وقع فيه شبيها بما فُرّ منه . وللحال هنا زيادة شبه بالظرف . ثم قال

١٢٦/ ب

---

(١) من مجزوء الكامل . للأعشى الكبير ميمون بن قيس شعراء النصرانية ٣٩٨ هو المطلع وبعده – بانت لتحزننا عفاره – فى شذور الذهب ٢٥٧ وهو الشاهد رقم ٢١٨ من الخزانة ٣/٣٠٨ ورواه أبو على فى الإيضاح :

بانت لطيتها عفاره يا جارتا ما أنت جاره

(٢) فى المسائل المنثورة للفارسى ص ٣٣ جاء عقب المثال قوله : « فتنصب هذا على الحال ، لأن الحال قد دل عليه بالفعل » وقبله فى المسألة رقم ٣٦ نفسها ، مررت برجل خَيْر ما يكون تنصبه إذا أردت فى « خير » خير أحواله ، ولا تريد أنه فى حال خير منه فى هذه ، وإنما تريد فى خير أحواله كلها » .

(٣) سورة آل عمران : آية ١٦٧ .

سيبويه[1] وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار « إذا كان فيما يستقبل ، وإذا كان فيما مضى » لأن هذا لما كان معناه أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان وإذ كان . فهذا نص على تقدير « أن كان » لم تدع إليه حاجة من قِبَل العمل ، بل من قبل تقريب المعنى . والعامل إنما هو أفعل وقد تقدم دليل ذلك .

وإنما ذكرت نصّ سيبويه لئلا يظن مَن لا يعرف كلامه أن مذهبه مخالف لما ذهبت إليه . وغير السيرافى من الشارحين لكتاب سيبويه مخالفون للسيرافى وذاهبون إلى ما ذهبت إليه . قال أبو على فى التذكرة مررت برجل خير ما تكون خير منك ، العامل فى خير ما تكون خير منك لا مررت ، بدلالة زيد خير ما تكون خير منك . وصحح أبو الفتح قول أبى على فى ذلك . وقال أبو الحسن بن كيسان . تقول زيد قائما أحسن منه قاعدا ، والمراد يزيد حسنه فى قيامه على حسنه فى قعُوده ، فلما وقع التفضيل فى شيء على شيء وضع كل واحد منهما فى الموضع الذى يدل فيه على الزيادة و لم يجمع بينهما . ومثال هذا أن تقول : حمل نخلتنا بُسْرا أطيب منه رُطبا . ومما يعمل فى الحال ولا يتقدم الحال عليه لضعفه الصفة المشبهة به[2] ونحو زيد مثلك شجاعا وليس مثلك جوادا وكذا إذا حذف مثل وضمن المشبه به معناه كقولك زيد زهير شعرا ، وأبو يوسف أبو حنيفة فقها . ومنه[3] :

فإنّى اللَّيْثُ مَرهُوبًا حِماهُ ... وعندى زاجِرٌ دون افْتِراسى

وقد يتوسط هذا النوع بين حالين فيعمل فى أحدهما متأخرا وفى الآخر متقدما[4] كقول الشاعر[5] :

أَنَا فَذًّاكهم جَميعًا فإنْ أمـ ... ـدُدْ أُبِدْهم ولَاتَ حِينَ بقاءِ

---

(١) الكتاب ١٩٩/١ وفيه : « .... لأن ذا لما كان معناه ذا أشبه ... » وانظر المقتضب ٢٥٠/٣ .

(٢) ما فى المساعد ٢٩/٢ أوضح ، ففيه « أو مفهم تشبيه نحو : زيد مثلك شجاعا فلا يجوز شجاعا مثلك ... » .

(٣) من الوافر . و لم أقف عليه . والليث : الأسد .

(٤) جاء فى النسختين بعد كلمة « افتراس » : « ومنه : أنافذا .... البيت ثم : وقد يتوسط هذا النوع ... متقدما كقول الشاعر :

تعيرنا أننا عالة البيت

والسياق يقتضى ما ذكرناه .

(٥) من الخفيف . فى المساعد ٣٠/٢ والفذّ : الفَرْد .

ومنه[1] :

تُعَيِّرُنَا أَنَّنَا عَالَةٌ ونحنُ صَعَالِيك أنتُم مُلُوكا

أراد ونحن فى حال تصعلكنا مثلكم فى حال ملككم ، فحذف مثلا وأقام المضاف إليه مقامه مضمنا معناه وأعمله بما فيه من معنى التشبيه . فإن كان العامل المتضمن معنى الفعل دون حروفه ظرفا أو حرف جر مسبوقا باسم ما الحال له جاز توسيط الحال عند الأخفش صريحة كانت الحال نحو زيد متكئا فى الدار ، وبلفظ ظرف أو حرف جر كقول الشاعر[2] :

ونحنُ مَنَعْنا البَحْرَ أنْ تَشربُوا به وقد كانَ مِنكُم ماؤُه بمكَانِ

ويضعف القياس على الصريحة لضعف العامل وظهور العمل . ومن شواهد إجازته قراءة بعض السلف[3] ﴿ والسمواتُ مَطْوِيّاتٍ بيَمينِه ﴾ وقول ابن عباس رضى الله عنه : نزلت هذه الآية ورسول الله ﷺ متواريا بمكة . وقول الشاعر[4] :

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبِى أدْراعِهم فيهم ورَهْطُ ربيعةَ بن حِذار

ولا يضعف القياس على تقديم غير الصريحة كشبه الحال فيه بخبر إن إذا كان ظرفا ، فكما استحسن القياس على إنّ عندك زيدا ، لكون الخبر فيه بلفظ الظرف الملغى ، ولتوسعهم فى الظروف بما لا يتوسع فى غيرها بمثله ، كذا يستحسن القياس على[5] :

وقدْ كان مِنكم مَاؤُهُ بمكَانِ

وغير الأخفش يمنع تقديم الحال الصريحة على العامل الظرفى مطلقا . والصحيح جوازه محكوما بضعفه .

---

(1) من المتقارب . فى المغنى ٤٣٩/٢ رقم ٦٨٤ والمساعد ٣١/٢ وعالة جمع عائل وهو الفقير ١٦٩/٣ والأشباه والنظائر .

(2) من الطويل . لبعض الخوارج . العينى ١٧٣/٣ والمساعد ٣١/٢ ونسبه السيوطى فى الأشباه والنظائر ٧٥/٤ لابن مقبل العجلانى .

(3) سورة الزمر من الآية ٦٧ — والقراءة بنصب مطويات على الحال لعيسى بن عمر . مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٣١ .

(4) من الكامل . للنابغة الذبيانى يهجو زرعة بن عمرو . مختار الشعر الجاهلى ١٦٦/١ وشرح الكافية الشافية ٧٣٣/٢ والأشمونى ١٤٠/٢ وشعراء النصرانية ٦٧٥ وديوانه ص ٥٩ .

(5) عجز البيت المذكور فى الحاشية رقم ٢ من الصفحة نفسها .

ولا يجرى مجرى العامل الظرفى غيره من العوامل المعنوية باتفاق ؛ لأن فى العامل الظرفى ما ليس فى غيره ، من كون الفعل الذى ضمن معناه فى حكم المنطوق به ، لصلاحية أن يجمع بينه وبين الظرف دون استقباح بخلاف غيره فإنه لازم التضمن غير صالح للجمع بينه وبين لفظ ما تضمن معناه ، فكان للعامل الظرفى بهذا مزية على غيره من العوامل المعنوية أوجبت له الاختصاص بجواز تقديم الحال عليه . وأجاز الأخفش فى الجملة الحالية المقرونة بالواو إذا كان العامل ظرفا ما أجاز فى الحال الواقعة ظرفا أو حرف جر ، فيستحسن أن يقال زيد وماله كثير فى / البصرة(*) . ذكر هذه المسألة فى كتاب المسائل .

١٢٧/ ا

وإذا وقع اسم يحسن السكوت عليه مع ظرف أو جار ومجرور ومعه ما يصلح للخبرية وللحالية جاز جعله خبرا وحالا بلا خلاف ، إن لم يكرر ما فى الجملة من ظرف أو حرف جر نحو فى الدار زيد قائم وقائما . فإن كرر الظرف أو حرف الجر جاز الوجهان أيضا وحكم برجحان النصب ؛ لنزول القرآن به . كقوله تعالى[1] ﴿ وأمّا الذينَ سُعِدُوا ففِى الجَنّةِ خالِدينَ فيها ﴾ وكقوله تعالى[2] ﴿ فكان عاقِبَتَهما أنَّهما فى النارِ خالِدَينِ فيها ﴾ . وادعى الكوفيون أن النصب فى مثل هذا لازم ؛ لأن القرآن نزل به لا بالرفع . وهذا لا يدل على أن الرفع لا يجوز ، بل يدل على أن النصب أجود منه . فلو كرر الظرف والمخبر عنه لجاز الوجهان أيضا وحكم برجحان الرفع ؛ لنزول القرآن به فى قوله تعالى[3] ﴿ وأمّا الذِينَ ابْيضَّتْ وُجُوهُهم ففِى رَحْمةِ اللهِ هُمْ فيها خالِدُونَ ﴾ فإن كان ما تضمن الكلام من ظرف أو حرف جر غير مستغنى

(*) جاء بعدها فى جـ ص ٣٢ : « لأنه بمنزلة زيد إذ ماله كثير فى البصرة » .

(١) سورة هود صدر الآية ١٠٨ .

(٢) سورة الحشر من الآية ١٧ .

(٣) سورة آل عمران . الآية ١٠٧ .

به تعين جعل المخيّل للحالية والخبرية خبرا مع التكرر ودونه نحو : فيك زيد راغب ، وفيك زيد راغب فيك . وأجاز الكوفيون نصب راغب وشبهه على الحال وأنشدوا[1] :

فلا تَلْحَنِى فيها فإنَّ بحبِّها   أخاكَ مُصَابَ القَلْبِ جَمًّا بَلَابلُهْ

والرواية المشهورة : مصابُ القلب جمٌّ ، بالرفع ، على أنّا لا نمنع رواية النصب ، بل نجوّزها على أن يكون التقدير : فإن بحبها أخاك شغف أو فتن مصاب القلب . فإن ذِكْر الباء داخلة على الحب يدل على معنى شُغف أو فُتن ، كما أن ذِكْر فى داخلة على زمان أو مكان يدل على معنى استقر ، وليس كذِكْر فى داخلة على الكاف كقولك فيك زيد راغب[2] . فلا يلزم من جواز نصب مصابَ القلب جما الحكم بجواز نصب راغب ونحوه . وإلى هاتين المسألتين أشرت بقولى : ولا تلزم الحالية فى نحو فيها زيد قائما إلى قولى خلافا للكوفيين فى المسألتين .

فصل[*] : ص : يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها واتحاد صاحبها أو تعدده بجمع وتفريق . ولا تكون لغير الأقرب إلا لمانع . وإفرادها بعد إمّا ممنوع ، وبعد « لا » نادر ، ويضمر عاملها جوازا لحضور معناه ، أو تقدم ذكره فى استفهام أو غيره ، ووجوبا إن جَرَت مَثَلا ، أو بيّنت ازدياد ثمن أو غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء أو ثم ، أو نابت عن خبر أو وقعت بدلا من اللفظ بالفعل فى توبيخ وغيره . ويجوز حذف الحال ما لم تنب عن غيرها ، أو يتوقف المراد على ذكرها . وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها ، خلافا لمن منع .

ش : قد تقدم أن للحال شبها بالخبر وشبها بالنعت ، فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والنعت الواحد خبران فصاعدا ونعتان فصاعدا ، فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا فيقال : جاء زيد راكبا مفارقا عامرا مصاحبا عمرا ،

---

(١) من الطويل . فى الكتاب ١/٢٨٠ وفيه : جم بلابله وفى الدرر ١/١١٣ كذلك ، والمساعد ٢/٣٤ والفرائد الجديدة ١/٢٧١ .

(٢) انظر المساعد ٢/٣٤ .

(*) كلمة فصل ليست فى ج ص ٣٤ .

كما يقال فى الأخبار زيد راكب مفارق عامرا مصاحب عمرا . وفى النعت مررت برجل راكب مفارق زيدا مصاحب عمرا . وزعم ابن عصفور أن فعلا واحدا لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياسا على الظرف وقال : كما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة ، لا يقال جاء زيد ضاحكا مسرعا . واستثنى الحال المنصوبة بأفعل التفضيل نحو زيد راكبا أحسن منه ماشيا . قال : فجاز هذا كما جاز فى الظرف زيد اليوم أفضل منه غدا ، وزيد خلفك أسرع منه أمامك . ثم قال : وصح ذلك فى أفعل التفضيل ؛ لأنه قام مقام فعلين . ألا ترى أن معنى قولك زيد اليوم أفضل منه غدا : زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدا(١) .

قلت : تنظير ابن عصفور جاء زيد ضاحكا مسرعا بقمت يوم الخميس يوم الجمعة لا يليق بفضله ، ولا يقبل من مثله ؛ لأن وقوع قيام واحد فى يوم الخميس ويوم الجمعة محال ، ووقوع مجىء واحد فى حال ضحك وحال إسراع غير محال . وإنما نظير قمت يوم الخميس يوم الجمعة جاء زيد ضاحكا باكيا ؛ لأن وقوع مجىء واحد فى حال ضحك وحال بكاء محال ، كما أن وقوع قيام واحد فى يوم الخميس ويوم الجمعة محال . ولكن المشرفى(٢) قد ينبو واللاحقى قد يكبو . على أنه يجوز أن يقال جاء زيد ضاحكا باكيا إذا قصد أن بعض مجيئه فى حال ضحك وبعضه فى حال بكاء .

ومثال تعدد الحال مع تعدد صاحبها بجمع جاء زيد وعمرو مسرعين ، ولقى بشر عمرا راكبين ، فالأول مثال تعدد الحال بجمع لتعدد صاحبها مع اتحاد إعرابيهما ، والثانى مثال التعدد والجمع مع اختلاف الإعرابين . ومن الأول قوله تعالى(٣) ﴿ وسَخّرَ لكم الشمسَ والقَمر دَائِبَيْنِ ﴾ . ومنه هذه ناقة وفصيلها راتعَيْن ، على قول من جعل فصيلها معرفة وهى أفصح اللغتين ، ومن جعله نكرة على تقدير الانفصال قال هذه ناقة وفصيلها راتعان ، على النعت . ومن الثانى قول عنترة(٤) :

---

(١) وانظر المقرب ١٥٥/١ .

(٢) المشرفى : السيف . واللاحقى صفة لفرس .

(٣) سورة إبراهيم آية ٣٣ .

(٤) من الوافر . ديوانه ص ٧٥ وشرح الكافية الشافية ٧٥٥/٢ وابن يعيش ٥٥/٢ ، ٥٦ والشاهد فى « فردين » إذ هى حال من الفاعل والمفعول أى أنا فرد وأنت فرد . والرانفة أسفل الألية وطرفها مما يلى الأرض . وتستطار –

متى ما تَلْقنى فَردَيْنِ تَرْجُفْ   رَوَانِفُ أَلْيتيكَ وتُسْتَطارا

١٢٧/ ب ومثال تعدد الحال بتفريق لتعدد / صاحبها قول الآخر[1] :

عهَدتُ سُعادَ ذاتَ هوَى مُعَنّى   فزِدتُ وعادَ سُلْوانًا هوَاهـا

وينبغى عند التفريق أن تجعل أول الحالين لثانى الاسمين وآخرهما لأولهما ، ويتعين ذلك إن خيف اللبس لأنه إذا فعل ذلك اتصل أحد الوصفين بصاحبه وعاد ما فيه من ضمير إلىأقرب المذكورين واغتفر انفصال الثانى وعود ما فيه من ضمير إلى أبعد المذكورين ؛ إذ لا يستطاع غير ذلك مع أن اللبس مأمون حينئذ . وأمّا إذا جعل أولى الحالين لأول الاسمين وأخراهما لثانيهما، فإنه يلزم انفصال الموضعين معا والأصل اتصالهما معا ، لكنه متعذر فيهما ممكن فى أحدهما ، فلم يعدل عن الممكن مما يقتضيه الأصل إلا إذا منع مانع وأمن اللبس كقول امرىء القيس[2] :

خرجتُ بها أمشِى تَجُرُّ وراءَنا   على أثَرَيْنا ذيلَ مِرْط مُرحَّلِ

ومثله[3] :

لقِى ابنى أخوَيْه خائِفًا   مُنجِدَيْه فأصابُوا مَغْنَما

ومن الجائى على ما ينبغى قول عمرو بن كلثوم[4] :

وإنّا سوْف تُدركُنا المَنايا   مقدّرةً لنا ومُقَدَّرينا

ويجب للحال إذا وقعت بعد إمّا أن تُردَف بأخرى معادا معها إمَّا ، كقوله تعالى[5] ﴿ إنّا هَدَيناهُ السبيلَ إمّا شاكِرًا وإمّا كَفُورًا ﴾ وإذا وقعت بعد « لا » وجب لها أيضا أن تردف بأخرى معادا معها « لا » كقولك : مَن وجد فلْيُنفِقْ لا مُسرِفا ولا مُقترًا ، إلا أن الإفراد بعد إمّا ممنوع مطلقا ، أعنى فى النثر واالنظم ، وأما

= تحتمل الألف التثنية ، أو ابدالها من نون التوكيد الخفيفة ، انظر ابن يعيش ٥٦/٢ .

(١) من الوافر . فى التصريح ٣٨٦/١ والمساعد ٣٦/٢ .

(٢) من الطويل . ديوانه ص ٩٨ وهو من معلقته ، والتصريح ٣٨٧/١ والهمع ٢٤٤/١ وفى شرح القصائد االعشر : .... أمشى تجرّ ... .

(٣) من الرمل . الأشمونى ١٤٢/٢ وشواهد ابن عقيل ٣٦/٢ والمساعد ٣٦/٢ .

(٤) من الوافر .فى حاشية الصبان ١٤٢/٢ وخزانة الأدب ١٧٧/٣ رقم ١٨٨ من قصيدته :ألاهبى بصحنك فاصبحينا .

(٥) سورة الإنسان آية ٤ ؛

الإفراد بعد « لا » فمستباح فى الشعر كقول الشاعر[1] :

قَهرتَ العِدَى لا مُسْتعِينا بعُصْبةٍ ولكنْ بأنواعِ الخَدَائِع والمَكْرِ

ويضمر عامل الحال جوازا لحضور معناه ، أو لتقدم ذكره ، والأول كقولك للراحل : راشدا مهديّا ، وللقادم : مَبرورا مأجورا ، وللمحدث : صادِقا ؛ بإضمار : تذهب ، ورجعت ، وتقول . والثانى كقولك : راكبا ، لمن قال : كيف جئت ؟ ، وبلى مُسرعا، لمن قال : لمْ تنطلقْ ، بإضمار جئت وانطلقت . ومنه قوله تعالى[2] ﴿ بَلَى قادِرِينَ ﴾ بإضمار نجمع . ويضمر عاملها وجوبا ، فمن ذلك الجارية مَثَلا كقولهم[3] « حظيين بناتٍ صلفين كنّاتٍ » بإضمار عرفتم أو نحو ذلك . ومن المضمر عاملها وجوبا المبيّن بها ازدياد ثمن شيئا فشيئا أو غير ذلك كقولك : بعته بدرهم فصاعدا ، تريد فذهب الثمن صاعدا ، أو تصدّقْ بدينار فسافلا ، تريد فانحطّ سافلا . ومن المضمر عاملها وجوبا الحال السادة مسدّ خبر نحو : ضرْبى زيدا قائما . وقد سبق بيـان هذا النوع فى باب المبتدأ .

ومن المضمر عاملها وجوبا الواقعة بدلا من اللفظ بالفعل فى توبيخ وغير توبيخ ؛ فالتوبيخ كقولك أقائما وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ! وكذلك إن أردت ذلك المعنى و لم تستفهم ، تقول قاعدا قد علم الله وقد سار الركب قال سيبويه[4] : « وذلك أنه رأى رجلا فى حال قيام أو حال قعود وأراد أن ينبهه » ومن التوبيخ قولهم لمن لا يثبت على حال أتميميا مرة وقيسيّا أخرى ، بإضمار أتتحول ، وكقولك لمن يلهو وقرناؤه يجدّون ألاهيا وقد جدّ قرناؤك بإضمار أتثبت ونحوه .

---

(١) من الطويل . لزياد بن يسار . فى الهمع ١/٢٤٥ والدرر ١/١٢٩ ، ٢٠٢ و لم يعثر الشنقيطى على قائله . والفرائد الجديدة ١/٢٩٤ .

(٢) سورة القيامة من الآية ٤ .

(٣) مجمع الأمثال ١/٢٠٩ رقم ١١١٣ يضرب فى أمر يعسر طلب بعضه وييسر وجود بعضه . ونصب حظيين وصلفين بإضمار فعل أى وجدوا أو أصبحوا ، وبنات وكنات تمييز . والحظىّ من له حظوة ، والصلف ضد ذلك وأصله قلة الخير . والصلفة من لا تحظى عند زوجها . والكنة امرأة الابن وامرأة الأخ .

(٤) الكتاب ١/١٧١ .

ومن التوبيخ قول الشاعر[1] :

أراكَ جَمَعْتَ مسْأَلةً وحِرْصًا وعنـدَ الحقِّ زَحّـارًا أُنَانـا

الأُنان الأنين والعامل فيه زحّارا ؛ لأن زحَر قريب المعنى من أَنَّ . وغيرُ التوبيخ كقولك هنيئا مريئا قال سيبويه[2] « وإنما نصبته لأنه ذكر خيرا أصابه إنسان فقلت هنيئا مريئا كأنك قلت ثبت له هنيئا مريئا أو هنأه ذلك هناء .

قلت : فقد أجاز سيبويه أن يكون الناصب هنيئا ثبت ، وأن يكون الناصب هنأه على أن تكون الحال مؤكدة كالتى فى[3] ﴿ وأرْسَلْناكَ للنَّاسِ رَسُولًا ﴾ وفى [قراءة غير حفص][4] وسَخَّرَ لكم الليلَ والنهارَ والشمسَ والقَمَر والنُّجُومَ مسخراتٍ بأمْرِه » . ويتناول غير التوبيخ المضمر عاملها فى الإنشاء كقول الشاعر[5] :

أَلِحقْ عَذابَكَ بالقومْ الذينَ طَغَوا وعائذًا بك أنْ يَعْلُوا فيُطْغُونِى

أراد وأعوذ بك ، فحذف الفعل وأقام الحال مقامه ، كما يفعل بالمصدر لو قيل عياذا منك . ويتناول غير التوبيخ قول النابغة الذبيانى[6] :

أتـارِكـةً تَدَلُّلَهَـا قَطَـامِ وضَنًّـا بالتحيّـة والـكَلَامِ

---

(١) من الوافر . للمغيرة بن حبناء . الكتاب ١٧١/١ والمقرب ٢٥٨/١ . الزُّحَار صوت بنفس وأنين . والأُنان : كثير الأنين . عن القاموس .

(٢) الكتاب ١٥٩/١ .

(٣) سورة النساء . من الآية ٧٩ .

(٤) « على قراءة غير حفص » ليست فى النسختين ويقتضيها المقام لأن مسخرات مرفوعة فى المصحف . وكذلك أطلق الاستشهاد بها الأشمونى انظر ١٤٢/٢ والآية من سورة النحل رقم ١٢ انظر الإتحاف ٢٧٧ وقد أحال على ما فى الأعراف ص ٢٢٥ وفيها « واختلف فى الشمس والقمر والنجوم مسخرات هنا وفى النحل فابن عامر فيهما يرفع الشمس وما عطف عليها ورفع مسخرات على الابتداء والخبر . وقرأ الباقون بالنصب فى الموضعين . والنصب فى مسخرات بالكسرة فوجهه هنا أنه عطف على السموات ومسخرات حال من هذه المفاعيل ، وفى النحل على الحال المؤكدة وهو مستفيض ، أو على إضمار فعل قبل النجوم ، أى وجعل إلخ ... » .

(٥) من البسيط . لعبد الله بن الحارث السهمى . الكتاب ١٧١/١ وانظر اللسان « عوذ » والروض الأنف ٨١/٢ والمرزوقى ٤٧٥ .

(٦) من الوافر . للنابغة . انظر اللسان « رقش » وشعراء النصرانية ٧١٣ وهو مطلع فى ديوانه ١١١ .

وقد تقدم فى باب المفعول المطلق الإعلام بأن المبرد يحمل عائذا بك وأقاعدا وقد سار الركب وأشباه ذلك على أنها مصادر جاءت على وزن فاعل . وبُيّن هناك ضعف مذهبه بالدليل ، فلا حاجة إلى إعادته هنا .

ويجوز حذف الحال ما لم تنب عما لا يستغنى عنه كالتى سدت مسدّ الخبر ، وما لم تقع بدلا من اللفظ بالفعل .

وقد تقدم ذكرهما . ومن الأحوال التى لا يجوز حذفها التى لا يفهم المراد إلا بها كحال ما نفى عامله أو نهى عنه كقوله تعالى[1] ﴿ وما خلقنا السَّماءَ والأرضَ وما بَيْنهما لَاعِبينَ ﴾ وكقوله تعالى[2] ﴿ لا تَقْرَبُوا الصَّلَاة وأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ و[3] ﴿ ولا تَمْش فى الأَرْضِ مَرَحًا ﴾ . ومن الأحوال التى لا تُحذف لكون المراد لا يُفهم إلا بثبوتها المجابُ بها استفهام كقولك جئتُ راكبا ، لمن قال : كيف جئتَ ؟ ، والمقصود بها حَصْر كقوله تعالى[4] ﴿ وما أرسلْناك إلَّا مُبشِّرًا ونَذِيرًا ﴾ ومن الأحوال التى لا تحذف لكون المراد لا يفهم إلا / بثبوتها قوله تعالى[5] ﴿ وهذا بَعْلِى شَيْخا ﴾ ، وقول جابر بن عبد الله رضى الله عنه[6] « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحيوان اثنين بواحد » أى متفاضلا . وقول الشاعر[7] :

إنَّما المَيْتُ من يَـعِيشُ ذَلِيلًا

١٢٨/ ١

---

(١) سورة الأنبياء آية ١٦ .

(٢) سورة النساء من الآية ٤٣ .

(٣) سورة الإسراء من الآية ٣٧ .

(٤) سورة الإسراء عجز الآية ١٠٥ .

(٥) سورة هود من الآية ٧٢ .

(٦) فى إعراب الحديث ص ٤٥ رقم ٧٦ « نهى .... عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة اثنين بواحد » واثنين بدل من الحيوان ، أو هو منصوب حال ، أى نهى عن بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا . ويجوز أن يرفع على أنه مبتدأ خبره بواحد والجملة الاسمية حال وانظر الجامع الصغير ١١٦٥/٢ .

(٧) من الخفيف . لعدى بن الرعلاء . فى الأشمونى ١٣٠/٢ وفيه : .... كئيبا . والخزانة ٥٣٠/٦ وهو شطر من بيتين هما :

ليس من مات فاستراح بميْت ... إنما الميْت ميّت الأحيـاء
إنما الميت من يَعيش كئيبا ... كاسفًا بالُه قليلَ الرجـاء

وقول الآخر[1] :

عدوُّك مَن يُرضيكَ مُبْطِنَ إحْنةٍ ... ومُبدِى دَليلَ البُغض مثلُ صديقِ

ومنه قول امرئ القيس[2] :

فجُزيتِ خيرَ جَزاءِ ناقة واحدٍ ... ورجعتِ سالمة القَرى بِسَلَامِ

ولا ينكر كون الحال فى الأصل جائزة الحذف ، ثم يعرض ما يجعلها بمنزلة العمدة ؛ فإن ذلك يعرض لغيرها كقوله تعالى[3] ﴿ ولمْ يكُنْ لَهُ كُفُوًا أحدٌ ﴾ فإن « له » فضلة ، ولو قدر حذفه انتفت الفائدة .

ونظيره من الصفات كقولك : ما فى الدنيا رجل يبغضك ، فيبغضك نعت للمبتدأ ولو حذف انتفت الفائدة ، ومثل ذلك كثير .

والأكثر أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ؛ لأنها وإياه كالصفة والموصوف ، ولكنهما أيضا كالمميّز والمميَّز ، وكالخبر والمخبر عنه ، ومعلوم أن ما يعمل فى المميز والمميز قد يكون واحدا وغير واحد ، وكذا ما يعمل فى الخبر والمخبر عنه ، فكذا الحال وصاحبها قد يعمل فيهما عامل واحد ، وقد يعمل فيهما عاملان ؛ ومثال اتحاد العامل فى الأبواب الثلاثة : طاب زيد نفسا ، وإن زيدا قائم ، وجاء زيد راكبا . ومثال عدم الاتحاد فى الثلاثة : لى عشرون درهما ، وزيد منطلق ، على مذهب سيبويه ومن وافقه ، و[4] ﴿ إنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أمَّةً واحِدَةً ﴾ فأمة حال والعامل فيها اسم الإشارة ، وأمتكم صاحب الحال والعامل فيها إنّ . قال سيبويه[5] : هذا باب ما ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا كان ما قبله مبنيا على الابتداء ؛ لأن المعنى واحد فى أنه حال وأن ما قبله قد عمل فيه ، ومنعه الاسم الذى قبله أن يكون محمولا على إن : وذلك إن هذا عبد الله منطلقا ، وقال جل ذكره[6] : « إن

---

(١) من الطويل . لأبى نواس . ديوانه ١٩٢ ودلائل الإعجاز ٣١٠ – عن معجم شواهد العربية .

(٢) من الكامل . ديوانه ١٣٧ – والقرى : الظهر . يدعو لها بالسلامة . ومختار الشعر الجاهلى ٩٢/١ .

(٣) سورة الإخلاص . آية ٤ .

(٤) سورة الأنبياء من الآية ٩٢ .

(٥) الكتاب ٢٨٧/١ وأورد قراءة الرفع .

(٦) سورة الأنبياء آية ٩٢ .

هَذِهِ أمتُكم أمَّةً واحِدةً » . وقد تقدم من كلامه ما يدل على أن صاحب الحال فى[1] :

لِعَزَةَ مُوحِشًا طَلَلُ

هو المبتدأ لا الضمير المستكن فى الخبر . وبينت رجحان قوله على قول مَن زعم أن صاحب الحال هو الضمير . ومن ورود الحال وعاملها غير عامل صاحبها قولهم : ها قائما ذا زيد ، فنصب الحال حرف التنبيه وليس له عمل فى صاحبها . ومنه قول الشاعر[2] :

ها بيِّنًا ذا صَرِيحُ النصْح فاصْغُ له   وطِع فطَاعَةُ مُهْدٍ نُصحَهُ رَشَدُ

فصل[3] : ص : يؤكد بالحال ما نصبها من فعل أو اسم يشبهه . وتخالفهما لفظا أكثر من توافقهما ، ويؤكد بها أيضا فى بيان يقين أو فخر أو تعظيم أو تصاغر أو تحقير أو وعيد خبر جملة جزءاها معرفتان جامدان جمودا محضا ، وعاملها أحقّ أو نحوه مضمرا بعدهما ، لا الخبر مؤولا بمسمى ، خلافا للزجاج ، ولا المبتدأ مضمنا تنبيها خلافا لابن خروف .

ش : الحال المؤكدة ضربان : أحدهما ما يؤكد عامله ، والثانى ما يؤكد خبر جملة لا عمل لجزءيها فيه ، فالأول ضربان : ضرب يوافق عامله معنى لا لفظا وهو كثير ، وضرب يوافق عامله لفظا ومعنى وهو قليل . فمن الأول قوله تعالى[4] ﴿ ولا تَعْثَوا فى الأرضِ مُفْسِدِينَ ﴾ وقوله تعالى[5] ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُدْبِرِينَ ﴾ وقوله

---

(١) من مجزوء الوافر . وعجزه : يلوح كأنه خلل ديوانه ص ٥٠٦ ومثله . :

لعزة موحشا طلل قديم   عفاه كل أسحم مستديم

والمجزوء لكثير فى الكتاب ٢٧٦/٢ والديوان وأما الرواية الأخرى فهى فى ديوان كثير ص ٥٣٦ مما نسب إليه وهو لذى الرمة .

(٢) من البسيط . فى المغنى ٥٦٤/٢ رقم ٨٠١ ، ٦٥٩/٢ وأبيات مغنى اللبيب ٢٢/٨ ، ١٩٣/٧ والمساعد ٤٠/٢ وحاشية الأمير على المغنى ١٣٦/٢ .

(٣) كلمة فصل ليست فى ج ص ٤٢ .

(٤) سورة الأعراف . من الآية ٧٤ .

(٥) سورة التوبة من الآية ٢٥ .

تعالى[1] ﴿ ويَوْمَ أُبعَثُ حَيًّا ﴾ ، وقوله تعالى[2] ﴿ ولو شَاءَ ربُّكَ لآمَن مَن فى الأرضِ كُلُّهم جمِيعًا ﴾ وقوله تعالى[3] ﴿ فتَبسَّمَ ضاحِكًا مِنْ قَوْلها ﴾ . ومن هذا القبيل قول لبيد[4] :

وتضىءُ فى وَجْهِ الظلام مُنِيرَةً ... كجُمانَةِ البَحْرِىِّ سُلَّ نِظَامُها

ومثله قول لبيد أيضا[5] :

فعَلَوْت مُرتَقِبًا على ذِى هَبْوَةٍ ... حرجٍ إلى أعْلامِهِنَّ قَتَامُها

ومنه قول الشاعر[6] :

فإنِّى اللَّيْثُ مَرْهُوبًا حِماهُ ... وعندِى زَاجرٌ دِونَ افْتِراسِى

فمرهوبا حماه حال مؤكدة للخبر وهو العامل فيها بما تضمن من معنى التشبيه .

ومن هذا القبيل أيضا ما مثّل به سيبويه[7] من قولهم : هو رجل صدق معلوما ذلك ، أى معلوما صلاحه ، كذا قدّر سيبويه ، ورجل صدق بمعنى صالح فأجرى مجراه إذا قيل هو صالح معلوما صلاحه . ومن هذا القبيل قول أمية بن أبى الصلت[8] :

سَلامَكَ رَبَّنَا فى كُلِّ فَجْرٍ ... بَرِيئًا ما تَغَنَّثُكَ الذُّمُومُ

---

(1) سورة مريم آية ٣٣ .

(2) سورة يونس من الآية ٩٩ – وهى شاهد للحال المؤكدة لصاحبها .

(3) سورة النمل . صدر الآية ١٩ .

(4) من الكامل . وهو من معلقته رقم ٤٣ شرح القصائد العشر للتبريزى – تحقيق فخر الدين قباوة . دار الآفاق بيروت – ص ٢٣١ واللسان « جمن » وشرح ديوانه ٣٠٩ والجمانة اللؤلؤة الصغيرة ، والكبيرة الدرة . والبحرى الغواص . يصف الظبية .

(5) من الكامل . من معلقته . شرح القصائد العشر للتبريزى ص ٢٤٥ وفيها : .... مرتقبا على مرهوبه ، ويروى مرتقبا بفتح القاف ، ويروى على ذى هبوة . والمرتقب الموضع الذى يرقب فيه . والهبوة الغبار . والحرج : الضيق ويروى : مَرَج . والقتام : الغبار . وفى شرح ديوانه ٣١٥ .

(6) من الوافر . ولم أقف عليه . وقد سبق .

(7) الكتاب ٢٦٣/١ وذكر بعد شرحه للمثال قوله « ولو رفعت كان جائزا على أن تجعله صفة كأنك قلت هو رجل معروف صلاحه » .

(8) من الوافر . الكتاب ١٦٤/١ وتغنثك : تعلق بك . وشعراء النصرانية ٢٣٧ .

فبريئا حال مؤكدة لسلامك ،ومعناه البراءة مما لا يليق بجلالك ، وهو العامل فى الحال ؛ لأنه من المصادر المجعولة بدلا من اللفظ بالفعل . ومن هذا القبيل – عندى – : هو أبوك عطوفا ، وهو الحق بيّنا ؛ لأن الأب والحق صالحان للعمل ، فلا حاجة إلى تكلف إضمار عامل بعدهما .

ومن الثانى قوله تعالى[1] ﴿ وأرْسَلْنَاكَ للنَّاسِ رَسُولًا ﴾ وقوله تعالى[2] ﴿ وسَخَّر لكم الليْلَ والنهار والشمسَ والقمر والنجوم مسخراتٍ بأمره ﴾ [فى غير قراءة حفص][3] . ومنه قول امرأة من العرب[4] :

قُـــمْ قائِمًـــا قُـــمْ قائِمـــا صادَفْتَ عَبْـــدًا نائِمـــا

وعُشَرَاءَ رَائِما

ومثله قول الشاعر[5] :

أصِخْ مُصِيخًا لمَنْ أبْدَى نصِيحَتَه والْزَمْ تَوَقِّى خَلْط الجِد باللَّعب

وأما الحال المؤكد بها خبر جملة جزءاها معرفتان جامدان ، فمنها المؤكدة بيان اليقين نحو هو زيد معلوما ومنه قول سالم بن / دارة[6] : ١٢٨/ ب

أنا ابنُ دارةَ مَعْرُوفًا بها نَسَبِى وهل بِدَارَةَ يا للنَّاسِ مِنْ عارِ

كأنه قال هو زيد لا شك فيه ، وأنا ابن دارة لا شك فىّ . ومنها المؤكدة بيان فخر نحو أنا فلان شجاعا أو كريما . ومنها المؤكدة بيان تعظيم نحو [هو][7] فلان

---

(١) سورة النساء . من الآية ٧٩ وقد سبقت . انظر ص ٣٥٢ .

(٢) سورة النحل . آية ١٢ وقد سبقت . انظر ص ٣٥٢ .

(٣) « فى غير قراءة حفص » ليست فى النسختين .

(٤) الأول فى الدرر ١٦٠/٢ وبعده : أنك لا ترجع إلا سالما . وانظر الرجز فى العينى ١٨٤/٣ والهمع ١٢٥/٢ والخزانة ٧٧/٤ وأمالى الشجرى ٣٤٧/١ .

(٥) من البسيط . فى التصريح ٣٨٣/١ والمساعد ٤١/٢ ، وصدره فى الأشمونى ١٤٣/٢ .

(٦) من البسيط . فى الكتاب ٢٥٧/١ وابن يعيش ٦٤/٢ والأشمونى ١٤٣/٢ والمساعد ٤١/٢ وشواهد ابن عقيل ١٣٦ وصدره فى الفرائد الجديدة ٤٧٧/١ من قصيدة يهجو بها بنى فزارة ، فاغتاله رجل منهم .

(٧) « هو » ليست فى الأصل ، والسياق يقتضيها بدليل المثال قبله . وفى المساعد ٤١/٢ هو فلان جليلا مهيبا وكذا فى نسخة ج .

جليلا . ومنها المؤكدة بيان تصاغر نحو أنا عبدك فقيرا إلى عفوك . ومنها المؤكدة بيان تحقير نحو هو فلان مأخوذا مقهورا . ومنها المؤكدة بيان وعيد نحو أنا فلان متمكنا منك فاتَّقِ غضبى . ومنه قول الراجز[1] :

أنا أبو المِرْقَالِ عَفًّا بَطْنًا لمَن أُعادِى مِدْسَرًا دَلَنْظا

ولا تكون هذه الحال أعنى المؤكدة لهذه المعانى إلا بلفظ دال على معنى ملازم أو شبيه بالملازم فى تقدم العلم به ، وتقدير عاملها بعد الخبر أحقه أو أعرفه إن كان المخبر عنه غير أنا ، وإن كان أنا فالتقدير أحق أو أعرف أو اعرفنى . وهذا أولى من قول الزجاج هو الخبر لتأوله بمسمى ، وأولى من قول ابن خروف إن العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه . وأشرت بقولى أو شبيه بالملازم فى تقدم العلم به إلى قول سيبويه وذلك أن رجلا من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو غيره بأمر فقال أنا عبد الله منطلقا ، أو هو زيد منطلقا كان محالا ؛ لأنه إنما أراد أن يخبر بالانطلاق و لم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية ؛ لأن هو وأنا علامتان للمضمر ، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت مَن يعنى . ثم قال[2] : إلا أن رجلا لو كان خلف حائط أو فى موضع تجهله فيه فقلت مَن أنت ؟ فقال أنا عبد الله منطلقا فى حاجتك كان حسنا .

قلت الانطلاق فى الأول مجهول والإعلام به مقصود غير مستغنى عنه ، فحقه أن يرفع بمقتضى الخبرية . فالاسم الذى قبله معلوم مستغنى عن ذكره ، فحقه ألا يجعل خبرا ، وإذا جعل خبرا ما حقه ألا يكون خبرا ، وجعل فضلة ما حقه أن يكون عمدة لزم كون الناطق بذلك مجهولا ، وكون المنطوق به محالا عما هو به أولى . فهذا معنى قول سيبويه : كان محالا ، وإنما استحسن قول من قال أنا عبد الله منطلقا فى حاجتك ؛ لأن السائل كان عنده منطلقا فى حاجته من قبل أن يقول له : من أنت ؟

---

(١) فى المساعد ٤٢/٢ وفيه : أنا أبو ... عقا فظا .... دلظا – المِدسر : الدّفاع . الدلظ : الغليظ الخلق . ونسبه المحقق إلى الزفيان . أنشده ابن الأعرابى . وانظر اللسان « دلظ » والتهذيب .

(٢) الكتاب ٢٥٧/١ ، ٢٥٨ : « وإنما ذكر الخليل هذا لتعرف ما يحال منه وما يحسن ؛ فإن النحويين يتهاونون بالخَلْف إذا عرفوا الإعراب ، وذلك أن رجلا .... أن يخبرك بالانطلاق و لم يقل .... فقال أنا زيد منطلقا فى حاجتك كان حسنا » .

فصار ما عهده بمنزلة شيء ثبت له فى نفسه ، كشجاع وكريم فأجراه مجراه .

فصل : ص : تقع الحال جملة خبرية غير مفتتحة بدليل استقبال ، متضمنة ضمير صاحبها ، ويغنى عنه فى غير مؤكدة ولا مصدرة بمضارع مثبت أو منفى بلا أو ما ، أو بماضى اللفظ تال لإلّا أو متلوّ بأو - واو تسمى واو الحال وواو الابتداء . وقد تجامع الضمير فى العارية من التصْدير المذكور ، واجتماعهما فى الاسمية والمصدرة بليس أكثر من انفراد الضمير . وقد تخلو منهما الاسمية عند ظهور الملابسة ، وقد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفى بلا ، فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر . وثبوت قد قبل الماضي غير التالى لإلا والمتلو بأو أكثر من تركها إن وجد الضمير . وانفراد الواو حينئذ أقل من انفراد قد . وإن عدم الضمير لزمتا .

ش : قيدت الجملة الواقعة حالا بخبرية احترازا من الطلبية ، فإنها لا تقع حالا ، وكذلك المصدرة بفعل مقرون بحرف تنفيس أو منفى بلن . وإلى ذلك أشرت بقولى « غير مفتتحة بدليل استقبال » وبعد استثناء الجملة الطلبية والمفتتحة بدليل استقبال يعلم أن الجملة التى تقع حالا جملة ابتدائية نحو[1] ﴿ وقُلْنا اهْبطُوا بعْضُكُم لبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ ، أو مصدرة بإنّ نحو قوله تعالى[2] ﴿ وما أرْسَلْنا قَبْلَك مِن المُرْسَلِين إلّا إنهم ليأكلونَ الطَّعامَ ﴾ ، أو مصدرة بكأنّ كقوله تعالى[3] ﴿ نَبَذَ فريقٌ مِن الذين أُتوا الكتِابَ كِتابَ اللهِ وراءَ ظُهُورِهِم كأنّهم لا يَعْلَمُون ﴾ . وقول زهير[4] :

يَلُحْـن كأنَّهُـنَّ يَدَا فَتَـاةٍ ... تُرَجِّع فى مَعَاصِمها الـوُشومُ

وكقول ربيعة بن مقروم[5] :

فـدارَتْ رَحَاهَـا بفُرْسَانِهِـم ... فعَادُوا كأنْ لم يَكُونُوا رَمِيما

---

(١) سورة البقرة من الآية ٣٦ .

(٢) سورة الفرقان من الآية ٢٠ .

(٣) سورة البقرة من الآية ١٠١ .

(٤) من الوافر . فى شرح ديوانه للأعلم ص ٧٨ وهو ثالث بيت من قصيدته : لمن طلل برامة لا يريم . وفى مختار الشعر الجاهلى ٢٧٤/١ .

(٥) من المتقارب . فى أبيات مغنى اللبيب ٧٣/٥ والاقتضاب ٣٦٦ وأمالى القالى ٨/١ .

وكقول امرئ القيس[1] :

فظلْلتُ فى دِمَنِ الديارِ كأننى ... نَشْوَانُ باكَره صَبَوحُ مُدامِ

أو مصدرة بلا التبرئة نحو[2] : ﴿ والله يحكم لا مُعقِّبَ لحكمه ﴾ وكقول بعض الطائيين[3] :

مَن جادَ لا مَنَّ يَقْفُو جُودَه حُمِدا ... وذو ندًى مَنَّ مذمومٌ وإنْ مَجُدا

ومثله[4] :

نَصَبْتُ له وَجْهى ولا كِنَّ دُونَه

أو مصدرة بما كقول عنترة[5] :

فرأَيْتُنا ما بيْننا مِن حاجِز ... إلَّا المِجَنُّ وحدُّ أبيضَ مفْصِلِ

أو مصدّرة بمضارع مثبت نحو[6] ﴿ ويَمُدُّهُم فى طُغْيانِهم يَعْمَهُونَ ﴾ أو مصدرة بمضارع منفى بلا نحو[7] ﴿ وما لَنا لا نُؤْمِنُ باللهِ ﴾ ، أو مصدرة بمضارع منفى بما كقوله[8] :

عَهِدتُكَ ما تَصْبُو وَفِيكَ شبِيبةٌ ... فما لكَ بعدَ الشَّيب صَبًّا مُتَّيما

---

(١) من الكامل . ديوانه ص ١٣٦ ومختار الشعر الجاهلى ٩١/١ .

(٢) سورة الرعد جزء من الآية ٤١ .

(٣) من البسيط . و لم أقف عليه .

(٤) من الطويل . للشنفرى الأزدى . من لامية العرب . وعجزه : ولاستِر إلاالأتحمي المرعبل – فى أمالى المرتضى ٤٥/٣ وقبله :

ويومٍ من الشِّعْرِى يَذُوبُ لُعابُه ... أفاعيه فى رَمْضائِه تَتَمَلْمَلُ

(٥) من الكامل . فى ديوانه ص ١٢٢ وفيه : ونصل أبيض . وفى الدرر ٢٠٢/١ وفيها : مقصل ، بالقاف وفى شواهد التوضيح ١٤٧ مفصل بالفاء . والمجن : الترس . ومفصل : قاطع . وهو من قصيدته :

عجبتْ عُبَيْلَةُ مِن فتًى مُتَبذِّل ... عارِى الأشاجِعِ شاحبٍ كالمنصل

(٦) سورة البقرة من الآية ١٥ .

(٧) سورة المائدة صدر الآية ٨٤ .

(٨) من الطويل . الأشمونى ١٤٥/٢ والتصريح ٣٩٢/١ والمساعد ٤٤/٢ : .... لا تصبو .

وكقول امرئ القيس[1] :

ظللْتُ رِدَائِى فوقَ رأسِى قاعِدًا أعدُّ الحَصَى ما تَنْقَضى عَبَراتِى

أو مصدرة بلم كقوله تعالى[2] ﴿ فانْقلبَوا بنعْمَةٍ مِن اللهِ وفَضْلٍ لم يَمْسَسْهم سُوءٌ ﴾ وكقوله تعالى[3] : ﴿ ورَدَّ / اللهُ آلذينَ كَفَرُوا بغَيْظِهِم لم يَنَالُوا خَيْرًا ﴾ . ١٢٩ / ١

وكقول زهير[4] :

كأنَّ فُتاتَ العِهْنِ فى كلِّ مَنزِلٍ نَزَلْنَ به حَبُّ الفَنا لم يُحطَّمِ

أو مصدرة بماض تال لإلَّا نحو[5] ﴿ ما يأْتِيهم مِن رسولٍ إلَّا كانُوا به يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ أو مصدرة بماض متلو بأو كقول الشاعر[6] :

كُنْ للخليل نَصيرًا جَارَ أَوْ عَدَلَا ولا تشحَّ عليه جَادَ أو بَخِلا

أو مصدرة بماض مخالف لذينك كقوله تعالى[7] ﴿ أَوْ جاءُوكم حَصِرَتْ صُدُورُهم ﴾ فكل واحدة من هذه الجمل فى موضع نصب على الحال ، ومتضمنة لضمير يعود على صاحب الحال يربطها به ، وقد تجامعه واو الحال ، أو تغنى عنه فى غير مؤكدة ولا مصدرة بمضارع مثبت أو منفى بلا أو ماض تال لإلَّا أو متلو بأو . ومجامعته الواو فى الجملة الاسمية أكثر من انفراده .

فمن مجامعته الواو[8] ﴿ فلا تَجْعَلُوا للهِ أَنْدادًا وأنتُم تَعْلَمُونَ ﴾ و[9] ﴿ وتَنسَوْنَ

---

(١) من الطويل . ديوانه ص ٣٦ ومختار الشعر الجاهلى ٦٦/١ .

(٢) سورة آل عمران من الآية ١٧٤ .

(٣) سورة الأحزاب . صدر الآية ٢٥ .

(٤) من الطويل . شرح ديوانه للأعلم ص ٥ وهو من معلقته . شرح المعلقات للزوزنى ص ٥٣ والعهن : الصوف . والفتات ما تفتت . والفنا : عنب الثعلب . وهو شجر له حب أحمر . وفى مختار الشعر الجاهلى ٢٢٩/١ .

(٥) سورة الحجر . آية ١١ « وما ... » .

(٦) من البسيط . الأشمونى ١٤٥/٢ والدرر ٢٠٣/١ والمساعد ٤٤/٢ وهو من شواهد العينى .

(٧) سورة النساء . من الآية ٩٠ .

(٨) سورة البقرة . عجز الآية ٢٢ .

(٩) سورة البقرة من الآية ٤٤ .

أنفسَكُم وأنْتم تَتلُونَ الكتابَ ﴾ و[1] ﴿ ولا تُباشِرُوهُنَّ وأنتم عاكِفُونَ فى المساجِدِ ﴾ و[2] ﴿ أَلم تَرَ إلى الذين خَرَجُوا مِن دِيارِهِم وهُمْ أُلوف ﴾ و[3] ﴿ لِمَ تَكْفُرونَ بآياتِ اللهِ واللهُ شَهِيدٌ على ما تَعْمَلُونَ ﴾ و[4] ﴿ فلا تَموتُنَّ إلَّا وأنْتُم مُسْلِمُونَ ﴾ . ومنه قول النبى ﷺ[5] : « لا يَزْنِى الزانى حين يَزْنى وهو مؤمن » ومنه قول امرئ القيس[6] :

نظرتُ إليها والنجومُ كأنَّها ... مصابيحُ رُهْبان تُشَبُّ لقُفّالِ

وقوله[7] :

أَيَقْتُلُنِى والمشرِفِىُّ مُضاجِعِى ... ومَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كأنْيابِ أغْوال

وقوله[8] :

ليالَى يَدعُونِى الهَوَى فأُجيبُه ... وأعْيُن مَن أهْوَى إلىَّ رَوَانِ

ومن الاستغناء بالواو عن الضمير قوله تعالى[9] : ﴿ ثُم أَنْزَلَ عليكُم من بَعْد الغَمِّ أمنَةً نُعاسًا يَغْشَى طائفةً منكُمْ وطَائِفَةٌ قَدْ أهمَّتْهم أنفُسُهم ﴾ ، وقوله تعالى[10] ﴿ لَئِنْ أَكَلَه الذئبُ ونَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ وقوله تعالى[11] ﴿ كما أَخْرَجَكَ ربُّكَ مِن بَيْتِك

---

(1) سورة البقرة الآية ١٨٧ .

(2) سورة البقرة صدر الآية ٢٤٣ .

(3) سورة آل عمران من الآية ٩٨ .

(4) سورة البقرة عجز الآية ١٣٢ .

(5) الحديث عن أبى هريرة . صحيح البخارى ١٧٨/٣ وتمامه : « ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن . ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا ينتهب نُهبة يرفع الناسُ إليه فيها أبصارهم حين ينتهب وهو مؤمن » والجامع الصغير ١٢٧٤/٢ متكرر ثلاث مرات .

(6) من الطويل . ديوانه ص ١٠٨ من قصيدته : ألا عِمْ صباحا أيها الطلل البالى – ومختار الشعر الجاهلى ٣٨/١ .

(7) من الطويل . ديوانه ص ١٠٩ من قصيدته السابقة . والهمع ٢٤٦/١ ومختار الشعر الجاهلى ٣٩/١ .

(8) من الطويل . ديوانه ص ١٤٤ من قصيدته : لمن طلل أبصرته فشجانى – ومختار الشعر الجاهلى ٧٠/١ .

(9) سورة آل عمران . صدر الآية ١٥٤ .

(10) سورة يوسف آية ١٤ .

(11) سورة الأنفال . آية ٥ .

بالحَقِّ وإنَّ فرِيقًا من المُؤمِنين لَكَارِهُونَ ﴾ وكقوله ﷺ[1] « كنتُ نبيًّا وآدمُ بيْنَ الماءِ والطين ﴾ . ومنه قول امرىء القيس[2] :

وقد أغتدِى والطَّيْرُ فى وُكُناتِها ... بمُنْجرِدٍ قَيْد الأوابِد هَيْكِـلِ

وقوله أيضا[3] :

إذا رَكِبوا الخيلَ واستلأمُـوا ... تَحَرَّقَتِ الأرْضُ والْيَومُ قُـرُّ

وقوله[4] :

بَعثتُ إليهَا والنجومُ طوالِـعٌ ... حِذارًا عليها أنْ تَقُومَ فتُسْمَعَا

وقوله[5] :

لك الويلُ إنْ أمْسى ولا أُمُّ هاشِمٍ ... قريبٌ ولا البَسْبَاسَةُ ابْنَةُ يَشْكُرا

ومنه قول طرفة[6] :

أرَّقَ العَيْـنَ خَيَـالٌ لم يَقِـر ... طاف والرَّكْبُ بصَحْرَاءَ يُسُرْ

ومنه قول عنترة[7] :

يَدْعُونَ عَنْتَر والرماحُ كأنّها ... أشْطانُ بئْرٍ فى لَبَانِ الأدْهِم

---

(١) الذى فى الجامع الصغير ٨٣/٢ وصححه « كنت نبيا وآدم بين الروح والجسد » رواه أبو نعيم والطبرانى . قال الشهاب الخفاجى : فى هذا الحديثِ روايات متعددة صحيحة . وقال ابن تيمية والزركشى وغيرهما : حديث « كنت نبيا وآدم بين الماء والطين » لا أصل له بهذا اللفظ . قال الخفاجى : ليس معنى ذلك أنه موضوع كما توهم فإنه رواية بالمعنى وهى جائزة لأنه بمعنى الحديث السابق . شرح الشفاء ٢٠٠/٢ وفى الجامع الصغير ٨٤٠/٢ بين الروح والجسد .

(٢) من الطويل . ديوانه ص ١٠١ وهو من معلقته . ومختار الشعر الجاهلى ٣٠/١ .

(٣) من المتقارب . ديوانه ص ٥٢ من قصيدته : أحارِ بن عمرو كأنى خمِرْ – ومختار الشعر الجاهلى ١١٥/١ .

(٤) من الطويل . ديوانه ص ٨٤ وفيه : والنجوم ضواجع ... أن تهب فتسمعا – وهو من قصيدته فأصبحت ودّعت الصبا غير أننى – ومختار الشعر الجاهلى ١٣٨/١ .

(٥) من الطويل . ديوانه ص ٥٠ من قصيدته : سمالك شوق بعد ما كان أقصرا – ومختار الشعر الجاهلى ٦٠/١ .

(٦) من الرمل . ديوانه – بيروت – ص ٥٠ من قصيدته : أصحوتَ اليوم أم شاقتك هر – وفى مختار الشعر الجاهلى ٣٢٤/١ – أرق : أسهر . لم يقر : لم يثبت على حال . يُسُر : موضع قريب من اليمامة .

(٧) من الكامل . ديوانه ص ١٥٣ وهو من معلقته – ومختار الشعر الجاهلى ٣٧٩/١ .

ومن الاستغناء عن الواو بالضمير قوله تعالى[1] : ﴿ وقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكم لبعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ وقوله تعالى[2] ﴿ اهْبِطَا منها جَمِيعا بعْضُكم لِبَعْضٍ عَدُوّ ﴾ وقوله تعالى[3] ﴿ ولمّا جاءَهم رَسُولٌ مِن عندِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهم نَبَذَ فَرِيقٌ من الذينَ أُوتُوا الكتابَ كِتابَ اللهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِم كأنهم لا يَعْلَمون ﴾ وقوله تعالى[4] ﴿ واللهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ﴾ وقوله تعالى[5] ﴿ وما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن المرسَلِينَ إِلَّا إنّهم لَيأْكُلُونَ الطَّعامَ ﴾ وقوله تعالى[6] ﴿ ويَومَ القِيَامَةِ تَرَى الذينَ كَذَبُوا على اللهِ وُجُوهُهُم مُسوَدّة ﴾ . ومنه قول الشاعر[7] :

وتَشربُ أسآرِى القطا الكُدْرُ بعدما ... سَرَتْ قَرَبًا أحْنَاؤُها تَـتَصَلْصَلُ

ومثله[8] :

حتَـى تَركْناهـم لَـدَى مَعْـركٍ ... أرْجُلُهـم كالخَشَـبِ الشّائِـلِ

ومثله[9] :

لهم لِواءٌ بكفَّـى ماجِـدٍ بَطَـلٍ ... لا يَقْطعُ الخِرْقَ إلَّا طَرْفُه سامِ

ومثله[10] :

راحُوا بَصَائِرُهُم على أَكْتافِهـم ... وبَصِيرَتى يَعدُو بها عَتَـد وَأَى

ومثله[11] :

---

(١) سورة البقرة من الآية ٣٦ .

(٢) سورة طه . من الآية ١٢٣ وأولها « قال ... » .

(٣) سورة البقرة آية ١٠١ .

(٤) سورة الرعد من الآية ٤١ .

(٥) سورة الفرقان آية ٢٠ .

(٦) سورة الزمر من الآية ٦٠ .

(٧) من الطويل . للشنفرى من لامية العرب . ويروى آسار القطا . فى الكافية الشافية ٧٥٩/٢ والعينى ٢٠٦/٣ وانظر مختارات الشجرى ٢١/١ والأشباه والنظائر ٤٦/٤ بلا نسبة .

(٨) من السريع . لامرئ القيس . ديوانه – السندوبى – ص ١١٨ والخزانة ٣٥٥/٨ والشائل : المرتفع .

(٩) من البسيط للنابغة الذبيانى . مختار الشعر الجاهلى ١٨١/١ وشعراء النصرانية ٧١٢ وديوانه ص ١٠٦ .

(١٠) من الكامل فى الأشباه ٤٦/٤ بلا نسبة . وهو للأسعر الجعفى . اللسان « وأى » . وعتد معد للجرى أو شديد تام الخلق . والوأى : السريع الشديد من الدواب .

(١١) من الرمل لطرفة الكتاب ٢٠٢/١ وديوانه ٥٥ الإزار ثوب يستتر به . والهدّاب خيوط فى طرفى الثوب =

ثم رَاحُوا عَبَقُ المِسْكِ بهم ... يُلْحِفُون الأرضَ هُدّابَ الأُزُرْ

ومثله[1] :

فغَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْن تحسب أنه ... مَوْلَى المخافةِ خلْفُها وأمامُها

ومثله[2] :

ما بالُ عيْنكَ دمعُها لا يَرْقأ ... وحَشَاكَ مِن خَفقانه لا يَهْدَأُ

ومثله[3] :

ظعنتْ أمامةُ قلبُها بك هائمٌ ... فاعصِ الذى يُغْريك بالسلوان

ومثله[4] :

أتانى المعلىَّ عذرُه مُتبيِّنٌ ... فمنَ يعزُه للبغى فهْوَ ظلومُ

ومثله[5] :

الذئبُ يَطْرُقها فى الدهر واحدةً ... وكلَّ يومٍ تَرانى مُدْيةٌ بيدى

وروى سيبويه : كلمته فوه إلى فىّ ، و[6] « رجع عوده على بدئه » . وزعم الزمخشرى أن قولهم كلمته فوه إلى فىّ نادر . وهو من المسائل التى حرفته عن الصواب ، وعجزتْ ناصره عن الجواب . وقد تنبه فى الكشاف فجعل قوله تعالى[7] ﴿ بعضكم لبعض عدوّ ﴾ فى موضع نصب على الحال ، وكذا فعل بـ[8] « لا

= دون حاشيته .

(١) من الكامل . للبيد . القصائد العشر رقم ٤٨ من المعلقة ص ٢٣٤ .

(٢) من الكامل . لم أقف عليه .

(٣) من الكامل لم أقف عليه .

(٤) من الطويل . لم أقف عليه .

(٥) من البسيط . الحماسة – تحقيق عسيلان – ٢/٢٥٠ رقم ٦٨٣ والمثل السائر ص ١٣٩ وقبله :

تركت ضأنى تودّ الذئب راعيها ... وأنها لا ترانى آخر الأبد

(٦) ورد ما هو فى معناه : رجع فى حافرته ، ورجع فلان على قرواه ، أى إلى طريقته الأولى . انظر أمثال أبى عبيد ٢٨٢ رقم ٩١٣ ومجمع الأمثال ١/٣١٤ وجمهرة الأمثال ١/٤٨٥ .

(٧) سورة البقرة آية ٣٦ وسورة طه آية ١٢٣ وقد سبقت . انظر ص ٣٦٤ .

(٨) سورة الرعد آية ٤١ وقد سبقت انظر ص ٣٦٤.

معقب لحكمه » ، فقال : هو جملة محلها النصب على الحال ، كأنه قيل : والله يحكم نافذا حكمه ، كما تقول جاءنى زيد لاعمامة على رأسه ولا قلنسوة ، يريد حاسرا . هذا نصه فى الكشاف[1] .

وعندى أن إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو ؛ لأن إفراد الضمير وُجد فى الحال وشبهها وهما الخبر والنعت ، وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلا فى الحال ، فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو .

ومن اجتماع الواو والضمير فى المصدرة بليس قوله تعالى[2] ﴿ ولا تَيَمَّمُواْ الخَبِيثَ مِنه تُنْفِقُونَ ولَسْتُم بآخِذِيهِ إلَّا أن تُغْمِضُوا فيه ﴾ ومنه قول الشاعر[3] :

أَعَنْ سيِّىء تنهى وَلست بمُنتَهٍ / وتُدْعى بخَيْر أنتَ عنه بمَعْزِلِ

١٢٩/ ب

ومثله[4] :

وقد علمتْ سلمَى وإنْ كان بَعْلها فإنّ الفتَى يَهذِى وليسَ بفعّالِ

ومثله[5] :

صرفتُ الهوَى عنهنَّ مِن خشْيَة الرّدَى ولستْ بمقْلِىّ الخِلال ولا قالى

ومن انفراد الواو قول الشاعر[6] :

دهم الشتاءُ ولستُ أمْلِكُ عُدّة والصَّبْرُ فى السَّبرات غيْرُ مُطيع

ومثله[7] :

---

(١) لم يتحدث الزمخشرى بهذا عقب « بعضكم لبعض عدو » وإنما جاء ذلك تعقيبا على آية الرعد ٢/٣٦٤ : « فإن قلت ما محل قوله لا معقب لحكمه قلت هو جملة محلها النصب على الحال كأنه مثل والله يحكم نافذا حكمه » كما تقول جاءنى زيد لاعمامة على رأسه ولا قلنسوة تريد حاسرا » كما فى النص . وانظره ١/٢٧٦ .

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٦٧ .

(٣) من الطويل . لم أقف عليه .

(٤) من الطويل . لامرىء القيس . ديوانه ص ١٠٩ ومختار الشعر الجاهلى ١/٣٩ .

(٥) من الطويل . لأمرىء القيس . ديوانه ص ١١٠ ومختار الشعر الجاهلى ١/٤٠ .

(٦) من الكامل . ورد شطره الأول فى الهمع ١/٢٥٢ والدرر ١/٢٠٣ و لم يقف على قائله ولا تتمته ويروى الشتوات ، مطيعى . والسبرة : الغداة الباردة . الأساس « سبر » .

(٧) من الطويل . لامرىء القيس . ديوانه ص ١٠٠ ومختار الشعر الجاهلى ١/٢٩ .

تسلّتْ عماياتُ الرجالِ عن الصِّبا   وليس صباىَ عن هواها بمُنْسَلِ

ومن إفراد الضمير قول الراجز[1] :

إذا جرَى فى كفِّهِ الـرشاءُ   جَرى القَلِيبِ ليس فيه ماءُ

وحكى سيبويه الاستغناء عن الواو بنية الضمير إذا كان معلوما كقولك مررت بالبر قفيز بدرهم ، أى قفيز منه بدرهم ، وجاز هذا كما جاز فى الابتداء السمن منوان بدرهم ، على تقدير منوان منه بدرهم . فلو قيل بيع السمن منوان بدرهم على تقدير منه وجعل الجملة حالا لجاز وحسن . وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولى « وقد تخلو منهما عند ظهور الملابسة » . ثم قلت « وقد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفى بلا فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر » فأشرت بذلك إلى قول بعض العرب : قمت وأصك عينه ، رواه الأصعمى ، وإلى قول عنترة[2] :

عُلِّقْتُها عَرَضا وأَقْتُلُ قومَهـا   زَعْمًا ورَبِّ البيتِ ليس بمَزْعَم

وإلى قول زهير[3] :

بَليـنَ وتحسَبُ آيـاتهنْـ   ـنَ عَن فرْط حوْلَيْنِ رِقًّا مُحِيلا

وإلى قول الآخر[4] :

فلمَّـا خَشيتُ أظافِيرَهـم   نَجـوْتُ وأرْهَنُهـمْ مالِكـا

ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى[5] ﴿ قالُوا نُؤمنُ بما أُنزِل علينا ويَكْفُرونَ

---

(١) فى المساعد ٢/٤٦ .

(٢) من الطويل . ديوانه ص ١٤٣ وفيه : لعمر أبيك مكان وربّ البيت . وصدره فى الأشمونى ٢/١٤٤ وورد كاملا فى التصريح ١/٣٩٢ .

(٣) من المتقارب . فى شرح ديوانه للأعلم ص ٩٦ وهو ثانى بيت فى القصيدة . ومختار الشعر الجاهلى ١/٢٩٠ ومطلعها :

أمن آل ليلى عرفت الطلولا — يمدح سنان بن أبى حارثة

والمحيل : الذى أتى عليه حول . والآيات العلامات . ونسب فى الأغانى ٥/٢٩٠ إلى كعب بن زهير وكذلك فى ٥/٣٣٤ .

(٤) من المتقارب . لعبد الله بن همام السلولى . الأشمونى ٢/١٤٤ وشواهد ابن عقيل ص ١٣٧ .

(٥) سورة البقرة . من الآية ٩١ .

بما ورَاءَه ﴾ وقوله تعالى[1] ﴿ إنّ الذينَ كَفَرُوا ويَصُدُّون عن سَبِيل اللهِ ﴾ وقراءة غير نافع[2] ﴿ ولا تُسْأَلُ عن أصْحاب الجَحِيم ﴾ وقراءة ابن ذكوان[3] « فاسْتَقِيما ولَا تتَّبِعانِ » بتخفيف النون . والتقدير : قمت وأنا أصكّ ، وعلقتها عرضا وأنا أقتل قومها » وبَلين وأنتَ تحسب آياتهن ، ونجوت وأنا أرهنهم ، وقالوا نؤمن بما أنزل علينا وهم يكفرون وإن الذين كفروا وهم يصدون[4] وإنا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا ، وأنت لا تسأل عن أصحاب الجحيم ، وفاستقيما وأنتما لا تتبعان .

فإن كانت الجملة مصدرة بمضارع منفى بلم جاز فيها ما يجوز فى الجملة الاسمية من إفراد الضمير كقوله تعالى[5] ﴿ فانقَلَبُوا بنعمةٍ مِن اللهِ وفَضْلٍ لم يَمْسَسْهُم سُوءٌ ﴾ وكقوله تعالى[6] ﴿ ورَدَّ اللهُ الذينَ كَفَروا بغَيْظِهم لم يَنالُوا خَيْرا ﴾ وكقول زهير[7] :

كأنَّ فُتاتَ العِهْنِ فى كُلِ منزِل ... نزَلْنَ به حَبُّ الفَنا لم يُحطَّم

وكقول امرىء القيس[8] :

---

(١) سورة الحج صدر الآية ٢٥ .

(٢) سورة البقرة عجز الآية ١١٩ – والقراءة « لا تسألْ » نهى لنافع . الإقناع ٢/٦٠٢ وفى الإتحاف ١٤٦ : وكذا يعقوب بفتح التاء وجزم اللام بلا الناهية بالبناء للفاعل .... والباقون بضم التاء ورفع اللام على البناء للمفعول بعد لا النافية والجملة مستأنفة » .

(٣) سورة يونس من الآية ٨٩. والقراءة فى الإقناع ٢/٦٦٢ : خفيف النون لابن ذكوان ... وعلى قراءة ابن ذكوان لا نافية بمعنى النهى وعلى قراءة غيره لا ناهية والنون للتوكيد . وكذلك فى الإتحاف ٢٥٣ ، ٢٥٤ وقراءة التخفيف المعنى فيها على الحال أى غير متبعين ، أو النون ثقيلة خففت ، أو هى نون التوكيد الخفيفة على رأى يونس ، أو لا نافية والتقدير وأنتما لا تتبعان .

(٤) « إنا أرسلناك ... » ليست شاهدا وإنما أوردها حين التقدير لأنها الآية ١١٩ من البقرة وآخرها « أصحاب الجحيم » .

(٥) سورة آل عمران . صدر الآية ١٧٤ .

(٦) سورة الأحزاب . صدر الآية ٢٥ .

(٧) سبق تخريج البيت انظر ص ٣٦١ .

(٨) من الطويل . ديوانه ١٩ من قصيدته : خليلى مرا بى على أم جندب – والشأو السبق والغاية .

فأدْرَكَ لم يَجْهَدْ ولم يَثْنِ شأوَه يَمُرُّ كخُذرُوف الوليدِ المثـقَّبِ

وكقول أبى قيس بن الأسلت[1] :

وأضْرِب القَوْنَس يومَ الوَغَـى بالسَّيْفِ لم يَقْصُرْ به باعِـى

وكقول عنترة[2] :

إذ يتَّقُون بى الأسِنَّة لم أخِـم عنها ولكنّى تَضَايَقَ مُقْدَمِـى

ومن إفراد الواو قول عنترة[3] :

ولقد خَشيتُ بأنْ أمُوتَ ولم تكُنْ للحرْب دائرةٌ على ابنَى ضَمْضَم

وكقوله[4] :

وقد كنتُ أخْشَى أن أموتَ ولم تكنْ قرائِبُ عَمروْ وسْـط نَوْح مُسَلّب

ومن اجتماع الواو والضمير قوله تعالى[5] : ﴿ أو قال أُوحِى إلىّ ولم يُوحَ إليه شىء ﴾ وقوله تعالى[6] ﴿ أنّى يكون لى غُلام ولم يَمْسسنى بَشَرٌ ﴾ وكقول كعب[7] :

لا تأخذنّى بأقوال الوُشاةِ ولم أُذنبْ وإن كثرتْ فىَّ الأقاويلُ

وكقول الآخر[8] :

---

(١) من السريع . فى الحماسة البصرية ١/٥١ والخزانة ٧/٢٣ وانظر التاج . وفى الحلل شرح أبيات الجمل ٢٩٤ بيت شبيه به لأبى قيس هو : والسيف إن قصره صانع طوّله يوم اللقاباعى

والقونس أعلى الرأس .

(٢) من الكامل . شرح ديوانه ص ١٥٣ لم أخم : لم أجبن . مقدمى : الموضع الذى قدامى أو هو بمعنى الإقدام . من معلقته .

(٣) من الكامل . ديوانه ص ١٥٤ وفيه : ... ولم تدر مكان ولم تكن والأشمونى ٢/١٤٦ وفى ج : تكن .

(٤) من الطويل . لعنترة . ديوانه ص ١٩ وفيه : ولم تقم مكان ولم تكن .

(٥) سورة الأنعام من الآية ٩٣ .

(٦) سورة مريم آية ٢٠ .

(٧) من البسيط . السيرة النبوية م ٤/١٢٣ وديوانه – دار الكتب – ٢٠ .

(٨) من الكامل . للنابغة الذبيانى . مختار الشعر الجاهلى ص ١٨٥ وصدره فى الأشمونى ٢/١٤٦ وشعراء النصرانية ٦٤٣ .

سقط النصيفُ و لم تُرِد إسقاطَه فتناولتْــه واتَّقَتنــا باليــــد

و مثله[1] :

بأيدى رجالٍ لم يَشيمُوا سُيُوفهم و لم تكثُرِ القتلى بَها يَومَ سُلَّتِ

وكثرت شواهد لم ، لأن ابن خروف قال : فإن كانت ماضية معنى لا لفظا احتاجت إلى الواو ، كان فيها ضمير أو لم يكن ، والمستعمل بخلاف ما قال . والمنفى بلما كالمنفيّ بلم فى القياس ، إلا أنى لم أجده مستعملا إلا بالواو كقوله تعالى[2] ﴿ ولمّا يأتِكُم مثَلُ الذينَ خلَوا مِنْ قبلكم ﴾ وكقول الشاعر[3] :

بانتْ قَطامِ ولمّا يَحْظَ ذومِقَة منها بوصْلٍ ولا إنجازِ مِيعادِ

فإن صُدّرت الجملة بفعل ماض لفظا وليس قبله إلا ولا بعده أو ، فإما أن يتضمن ضمير صاحب الحال أو لا يتضمنه ، فإن تضمنه فالأكثر أن يكون الفعل مقرونا بالواو وقد كقوله تعالى[4] ﴿ أفتَطْمَعُونَ أنْ يُؤمِنُوا لكم وقد كان فريقٌ منهم يَسْمَعُون كلامَ اللهِ ثُم يحرِّفُونَه ﴾ وكقوله تعالى[5] ﴿ أنَّى يكون لى غُلَامٌ وقد بَلَغَنِى الكِبَرُ ﴾ وكقوله تعالى[6] ﴿ وما لَكُم ألّا تَأْكلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسمُ اللهِ عليه وقد فَصَّلَ لكُم ما حَرَّمَ عليكُم ﴾ ، وكقوله تعالى[7] ﴿ الآنَ وقد عَصَيْتَ قَبْلُ وكنتَ مِن المُفْسِدِينَ ﴾ وكقول امرئ القيس[8] :

---

(١) من الطويل . للفرزدق . شرح ديوانه ١/١٣٩ . وابن يعيش ٢/٦٦ والإنصاف ٢/٦٦٧ ونسب إلى سليمان ابن قنة فى رثاء الحسين .

(٢) سورة من الآية ٢١٤ « أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ... » . .

(٣) من البسيط . لم أقف عليه .

(٤) سورة البقرة من الآية ٧٥ .

(٥) سورة آل عمران من الآية ٤٠ .

(٦) سورة الأنعام صدر الآية ١١٩ .

(٧) سورة يونس آية ٩١ .

(٨) من الطويل . ديوانه ص ١٠٩ وفيه :

ليقتلنـــــى أنى شغـــــفت ويروى ليقتلنى وقد فطرت

شغف : بلغ شغاف القلب . والمهنوءة : الناقة تطلى بالقطران .

أيقتُلُنى وقد شَغَفْتُ فُؤادَها كما شَغَفَ المهنوءةَ الرجُلُ الطّالِى

وكقول زهير[1] :

كأنّى وقد خلّفْتُ تِسعينَ حجّة خَلَعْتُ بها عن مَنكِبىَّ رِدائيا

وكقول علقمة[2] :

يكلّفُنى لَيْلَى وقد شَطَّ وَلْيُها وعادَتْ عوادٍ بيننا وخُطُوبُ

وانفراد الضمير مع التجرد من قد والواو أكثر من اجتماعه مع أحدهما ، واجتماعه مع الواو وحدها أكثر من اجتماعه مع قد / وحدها . فمن انفراد الضمير قوله تعالى[3] ﴿ أوْجَاءُوكم حَصِرَتْ صُدُورُهم ﴾ وقوله تعالى[4] : ﴿ هذه بضاعَتُنا رُدَّتْ إلينا ﴾ وقوله تعالى[5] ﴿ ولا عَلَى الذينَ إذا ما أتَوْكَ لِتَحْمِلَهم قلتَ لا أجِدُ ما أحْمِلكم عليه تَوَلَّوا ﴾ وقوله تعالى[6] ﴿ وجاءُوا آباهم عِشَاءً يَبْكُونَ قالوا ﴾ ومنه قول امرىء القيس[7] :

1/130

له كَفل كالدِعْص لَبَّدَه الندى إلى حارك مثلِ الغَبيط المُذَأَّبِ

وقوله أيضا[8] :

دَرِيرٍ كخُذروف الوليد أمرّه تقلُّبُ كَفَّيْه بِخَيطٍ مُـوَصِّلِ

وقول طرفة[9] :

وكرِّى إذا نادَى المضافُ مُحَنّبا كسِيد الغَضا نبّهته المتـورِّدِ

---

(1) من الطويل . شرح ديوانه للأعلم ص ٨٧ ومختار الشعر الجاهلى ٢٨٢/١ .

(2) من الطويل . مختار الشعر الجاهلى ٤١٨/١ وهو ثانى بيت من قصيدته : طحابك قلب فى الحسان طروب وديوانه – الصقال – ص ٣٣ .

(3) سورة النساء . من الآية ٩٠ .

(4) سورة يوسف الآية ٦٥ .

(5) سورة التوبة الآية ٩٢ .

(6) سورة يوسف آية ١٦ وصدر الآية ١٧ « قالوا » .

(7) من الطويل . ديوانه ص ١٧ ومختار الشعر الجاهلى ٤٧/١ .

(8) من الطويل . ديوانه ص ١٠٢ : ... موصل . وفى الأصل مرحل . ومختار الشعر الجاهلى ٣١/١ .

(9) من الطويل . ديوانه ص ٣٢ وشرح المعلقات السبع ص ٤٢ من معلقته . والكر : العطف . المضاف : الخائف المذعور ، والملجأ . والمحنّب : الذى فى يده انحناء . والسيد الذئب . والغضا شجر .

وقال الذبيانى[1] :

سبقت الرجال الباهشينَ إلى العُلا   كسَبْق الجواد اصطاد قَبْل الطوارِد

ومثله[2] :

وإنى لَتَعْرونى لذكراكِ هِــزّة   كما انتفَضَ العُصْفورُ بللّه القطرُ

ومثال اجتماع الضمير مع الواو وحدها قوله تعالى[3] ﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا ﴾ وقوله تعالى[4] ﴿ الَّذِينَ قالُوا لإخْوانِهِم وقَعَدُوا لو أطاعُونا ما قُتِلُوا ﴾ وقوله تعالى[5] ﴿ ونادَى نوحٌ ابنه وكان فى مَعْزِلٍ ﴾ . وقوله تعالى[6] ﴿ وقال الذِى نَجَا منهما وادّكَر بعْدَ أُمّة ﴾ وقوله تعالى[7] ﴿ قال ربِّ أنَّى يكونُ لى غُلامٌ وكانت امرأتى عاقِرا ﴾ . ومثال اجتماع الضمير مع قد وحدها قول الشاعر[8] :

أتيناكُمُ قَدْ عمّكمُ حَذَرُ العِدى   فنِلتم بنا أمْنا ولم تَعْدموا نصْرا

ومثله[9] :

بَصُرتْ بِى قَد لاحَ شيْبى فصدّتْ   فتسلَّيْتُ واكتَسيتُ وَقــارا

وقال النابغة[10] :

وقفتُ بَربْع الدارقد غَيَّر البِلى   معارِفَها والسارياتُ الهِواطِلُ

وزعم قوم أن الفعل الماضى لفظا لا يقع حالا وليس قبله قد ظاهرة إلا وهى

---

(١) من الطويل . مختار الشعر الجاهلى ٢٠٨/١ وديوانه ص ٤٥ .

(٢) من الطويل . لأبى صخر الهذلى . ابن يعيش ٦٧/٢ والإنصاف ٢٥٣/١ وشذور الذهب ٢٢٩ والأشباه ٥٠/٤ وفيها « فترة » وروى للعجز صدر هو : إذا ذكرت يرتاح قلبى لذكرها - الأشباه ٥١/٤ .

(٣) سورة البقرة صدر الآية ٢٨ .

(٤) سورة آل عمران صدر الآية ١٦٨ .

(٥) سورة هود من الآية ٤٢ .

(٦) سورة يوسف صدر الآية ٤٥ .

(٧) سورة مريم من الآية ٨ .

(٨) من الطويل . لم أقف عليه .

(٩) من الخفيف . المساعد ٤٨/٢ .

(١٠) من الطويل . مختار الشعر الجاهلى ١٩٥/١ يرثى النعمان بن الحارث الغسانى . وديوانه ٨٧ .

قبله مقدرة . وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة ، لأن الأصل عدم التقدير ، ولأن وجود قد مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد . وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه .

فإن قيل قد تدل على التقريب . قلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية ، كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام فى مثل قوله تعالى[1] ﴿ وكذلكَ يجتبيك ربُّكَ ويُعَلِّمُكَ مِن تَأْويل الأحَادِيث ﴾ . بل كما استغنى عن تقدير قد مع الماضى القريب الوقوع إذا وقع نعتا أو خبرا .

ولو كان الماضى معنى لا يقع حالا إلا وقبله قد مقدرة لامتنع وقوع المنفى بلم حالا ، ولكان المنفى بلما أولى منه بذلك ؛ لأن لم تنفى فَعل ، ولمّا تنفى قد فعل ، وهذا واضح لا رِيب فيه . وأجاز بعض من قَدّر قد قبل الفعل الماضى الاستغناء عن تقديرها بجعل الفعل صفة لموصوف مقدّر ، وهو أيضا تكلّف شيء لا حاجة إليه . قال أبو الحسن بن خروف : وزعم ابن بابشاذ أن سيبويه رحمه الله يجعل حصرت صدورهم صفة لقوم . ولم يفعل ذلك سيبويه .

قلت صدق أبو الحسن رحمه الله وغفر لابن بابشاذ . وقال الزمخشرى[2] فى الكشاف عند كلامه على قوله تعالى ﴿ كَيْفَ تكفُرُون بالله وكنتُم أمْواتا ﴾ الواو فى قوله وكنتم أمواتا للحال (فإن) قلت فكيف يصح أن يكون حالا وهو ماض ولا يقال جئت وقام الأمير ، ولكن وقد قام الأمير ، إلا أن تضمر قد . قلت : لم تدخل الواو على كنتم أمواتا وحده ، ولكن على جملة قوله تعالى ﴿ كنتم أمواتا ﴾ إلى ﴿ ترجعون ﴾ كأنه قيل كيف تكفرون وقصتكم هذه .

قلت : حاصل كلام الزمخشرى أن وقوع الفعل الماضى لفظا ومعنى حالا جائز لكن بشرط تقدم قد عليه ظاهرة أو مقدرة . وقد تقدم الرد على من اشترط ذلك .

---

(١) سورة يوسف صدر الآية ٦ .

(٢) الآية ٢٨ من سورة البقرة . وفى الكشاف ١/٢٦٩ أجاب عن دخول الواو على الماضى بقوله : « لم تدخل الواو على كنتم أمواتا وحده ... » إلخ كما فى النص .

فإن قيل فبأى اعتبار جاز أن يعمل تكفرون وهو حاضر المعنى فى مضمون وكنتم أمواتا وهو ماضى المعنى ، وحق الحال وعاملها أن يقترنا فى الوجود ؟ فالجواب أن الاقتران يقنع منه بالتقدير هنا كما قنع منه بالتقدير فى نحو زيد اليوم فى يده صقر صائدا به غدا . فالحال كنتم أمواتا ماضية مقدرة الحضور ، وفى « صائدا به غدا » مستقبلة مقدرة الحضور ، فإن لم تتضمن الجملة الحالية ضميرا يعود إلى صاحب الحال لزمت الواو وقد كقول امرئ القيس[1] :

فجِئْتُ وقد نَضَّـتْ لنَوْم ثيابَها ... لدى السترْ إلَّا لِبْسة المتفضِّل

وكقول النابغة[2] :

فلو كانت غداة البَيْن مَنَّتْ ... وقد رَفعُوا الخدُورَ على الخيام

سمحتُ بنظْرة فـرأيتُ منها ... تُحَيت الخِدُر واضعةَ القِرام

وكقول علقمة[3] :

فجالدتَهم حتى اتّقوكَ بكَبْشهم ... وقد حانَ مِن شمس النهارِ غُرُوب

وكقول امرئ القيس[4] :

أيقتُلنى وقد شَغَفْتُ فؤادَهـا ... كما شَغَف المهنوءةَ الرجلُ الطَّالِى

وإن كانت الجملة الحالية مؤكدة منعت الواو اسمية كانت أو فعلية نحو هو الحق لا ريب فيه ، وكقول امرئ القيس[5] :

خالِى ابنُ كبْشَةَ قد علمتَ مكانَه ... وأبو يَزيدَ وَرهْطُه أعمامِــى

وخلت هذه من الواو لاتحادها بصاحبها من وجهين : أحدهما كونها حالا / والحال ‎١٣٠/ ب

---

(١) من الطويل . ديوانه ص ٩٨ من معلقته . نضا الثوب : خلعه ، والمتفضل اللابس ثوبا واحدا للخفة فى العمل .

(٢) من الوافر . للنابغة الذبيانى . شعراء النصرانية ص ٧١٣ ويروى : كانوا ... فنوا — وطمحت . والقرام الستر الأحمر أو ثوب ملون من صوف فيه رقم ونقوش . أو ستر رقيق . وهما فى مختار الشعر الجاهلى ٢٠٢/١ وفيه صفحت بنظرة وكذلك فى ديوانه ١١١ .

(٣) من الطويل . فى مختار الشعر الجاهلى ٤٢٢/١ رقم ٢٨ والمساعد ٤٨/٢ والكبش رئيس القوم .

(٤) سبق تخريجه . انظر ص ٣٧١ .

(٥) من الكامل . ديوانه ص ١٣٨ ومختار الشعر الجاهلى ٩٣/١ .

وصاحبها شيء واحد فى المعنى ، والثانى كونها مؤكدة ، والمؤكد هو المؤكد فى المعنى . وقد لزم من الاتحاد من وجه فى غير المؤكدة تغليب عدم الواو على وجودها ، فليترتب على الاتحاد من وجهين لزوم عدم الواو .

فصل : ص : لا محل إعراب للجملة المفسرة ، وهى الكاشفة حقيقة ما تلته مما يفتقر إلى ذلك ، ولا للاعتراضية وهى المفيدة تقوية بين جزءى صلة أو إسناد أو مجازاة أو نحو ذلك ، ويميزها من الحالية امتناع قيام مفرد مقامها ، وجواز اقترانها بالفاء ولن وحرف تنفيس وكونها طلبية ، وقد تعترض جملتان خلافا لأبى على .

ش : لما انقضى الكلام على الجملة الحالية ، وكان من الجمل جملتان تشابهانها وتغايرانها وجب التنبيه عليهما ، وعلى ما يتميزان به ، فالجملتان هما المفسرة والاعتراضية ، وكلتاهما لا موضع لها من الإعراب ؛ فالمفسرة كقوله تعالى ﴿ خلقه من تراب ﴾ بعد قوله تعالى[1] ﴿ إنَّ مَثَل عِيسَى عنْدَ اللهِ ﴾ وكقول النابغة : يكوى غيره وهو راتع ، من قوله[2] :

تكلِّفنى ذنب امرئٍ وتركْتَه ... كذِى العُرّ يُكْوَى غيرُه وهْو راتِعُ

والاعتراضية الواقعة بين موصول وصلة ، كقول الشاعر[3] :

ماذا ولا عَتْبَ فى المقدُورِ رُمت أمَا ... يُحظيك بالنّجْح أمْ خُسْرٌ وتضليلُ

وكقول الآخر[4] :

وتركِى بلادى والحوادثُ جمةٌ ... طريدًا وقِدْمَا كَنتُ غيرَ مطرّدِ

وكقول الآخر[5] :

---

(١) سورة آل عمران الآية ٥٩ ونظمها : « إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون » .

(٢) من الطويل ديوانه ٨١ ومختار الشعر الجاهلى ١٥٨/١ والمساعد ٤٩/٢ وفيه : لكلفتنى . وانظر الخزانة والمشوف المعلم ٦٦٣/٢ لكلفتنى ، فى شعراء النصرانية ٦٩٣ وكذلك فى ج .

(٣) من البسيط . شرح الكافية الشافية ٣١١/١ ، والدرر ٦٥/١ وفيها : يكفيك مكان يحظيك . وفى الأصل بالنصح مكان بالنجح .

(٤) من الطويل . ولم أقف عليه .

(٥) من الكامل . لجرير . ديوانه ٣٤٥ وفيه : تعرف مالك .. يدفع ... قاله ليحيى بن عقبة الطهوى . =

ذاك الذى وأبيكَ يَعْرف مالِكًا والحقُّ يَدْفَعُ تُرّهاتِ الباطِلِ

وبين مسند ومسند إليه كقول الشاعر[1] :

وقد أَدْركتنى والحوادث جمةٌ أسنةُ قوم لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ

وبين شرط وجواب كقوله تعالى[2] ﴿ إنْ يكُنْ غنيًّا أو فقيرًا فاللهُ أَوْلَى بهما فلا تَتَّبِعُوا الهَوى أنْ تَعْدِلُوا ﴾ .

وكقول الشاعر[3] :

إمَّا تَرَينى قد نَحِلتُ ومَن يكُنْ غَرَضًا لأطْراف الأسنَّة يَنْحل

فَلَربَّ أبلجَ مثلَ بِعْلِكِ بادِنٍ ضَخْمٍ على ظهر الجوادِ مَهبّل

غادَرْتــهُ متعفــرًا أوصالُــــه والقومُ بيْنَ مُجرَّح ومُجدّلِ

وبين قسم وجوابه كقوله تعالى[4] ﴿ فلا أُقْسِمُ بمَواقِعِ النُجُوم * وإنَّه لقَسمٌ لوْ تَعلَمونَ عظيمٌ * إنّهُ لقرآنٌ كَرِيمٌ ﴾ .

وكقول الشاعر[5] :

لعمرَى وما عَمْرى علىّ بهيّن لقد نطقت بُطْلًا علىّ الأقارِعُ

وبين فعل ومفعول كقول الراجز[6] :

وبَـدّلتْ والدهـرُ ذو تبــدُّلِ هَيفا دَبُورا بالصَّبا والشمأل

أو أبين كأن واسمها كقول الشاعر[7] :

= والهمع ٢٤٨/١ والدرر ٢٠٤/١ والمساعد ٥٠/٢ .

(١) من الطويل . لرجل من دارم الدرر ٢٠٥/١ والمساعد ٥١/٢ والرجل الدارمى هو حويرثة بن بدر .

(٢) سورة النساء من الآية ١٣٥ .

(٣) من الكامل . لعنترة . ديوانه ص ١٢١ والأول والثانى منها فى المساعد ٥١/٢ .

(٤) سورة الواقعة . الآيات ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ .

(٥) من الطويل . النابغة الذبيانى . مختار الشعر الجاهلى ١٥٧/١ والكتاب ٢٥٢/١ ديوانه ٨٠ وشعراء النصرانية ٦٩١ وبعده :

أقارع عوف لا أحاول غيرها وجوهَ قرود تبتغى مَن تجادِعُ

(٦) الهمع ٢٤٨/١ والدرر ٢٠٦/١ .

(٧) من الوافر . لأبى الغول الطهوى . الهمع ٢٤٨/١ والدرر ٢٠٦/١ والمساعد ٥٢/٢ وفيه « كميل » = .

كأنّ وقد أتى حوْلٌ جديدٌ   أثافِيَهَا حمامَاتٌ مُثُولُ

فلو أقمت مفردا مقام ولا عتب فى المقدور ، أو مقام والحوادث جمة ، أو مقام وأبيك ، أو مقام فالله أولى بهما ، أو مقام ومن يكن غرضا لأطراف الأسنة ينحل ، أو مقام وإنه لقسم لو تعلمون عظيم ، أو مقام وما عمرى علىّ بهيّن ، أو مقام والدهر ذو تبدّل ، لوجدته ممتنعا ، فدل ذلك على أنها جمل اعتراضية لا حالية ؛ لأن الجملة الحالية لا يمتنع أن يقام مفرد مقامها ، فهذا أحد الأمور الفارقة بين الجملة الاعتراضية والحالية . ومنها اقترانها بلن كقوله تعالى[1] ﴿ فإنْ لمْ تفعلُوا ولنْ تَفْعَلُوا ﴾ وبحرف تنفيس كقول زهير[2] :

وما أدرِى وسوف إِخَالُ أدْرِى   أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أم نِسَاءُ

أو بالفاء كقوله تعالى[3] ﴿ فاللهُ أَوْلَىٰ بهما ﴾ . وكقول الشاعر[4] :

ألا أبلغْ بَنِىَّ بَنِى رَبِيع   فأشرارُ البنينَ لهم فداءُ

بأنّى قد كبرت وَطال عُمْرى   فلا تَشْغَلْهُم عنّى النساءُ

وكقول الآخر[5] :

واعلمْ فعِلْمُ المرءِ يَنْفَعُه   أنْ سوفَ يأتى كلُّ ما قُدِرا

ومن الأمور الفارقة التى تتميز بها الجملة الاعتراضية كونها طلبية ، كقوله تعالى[6] ﴿ ولا تُؤْمِنوا إلَّا لمَن تَبِعَ دَينَكُم قُلْ إنّ الهُدَى هُدَى اللهِ أنْ يُؤتى أحدٌ مثلَ ما أُوتِيتُم ﴾ فقل إن الهدى هدى الله جملة معترضة بين « تؤمنوا » و « أن يؤتى أحد »

= مكان « جديدا » .

(١) سورة البقرة من الآية ٢٤.

(٢) من الوافر . شرح ديوانه للأعلم ٧٢ من قصيدته : عفا من آل فاطمة الجواء – ومختار الشعر الجاهلى ٢٧٠/١ ورقمه ٣٥ والدرر ٢٠٦/١ ، ١٣٦ ، والمساعد ٥٣/٢ .

(٣) سورة النساء من الآية ١٣٥ .

(٤) من الوافر . للربيع بن ضبع الفزارى . الخزانة ٣٨١/٧ .. فأنذال البنين ... ودق عظمى ... تشغلكم ... .

(٥) من السريع . الدرر ٢٠٧/١ والهمع ٢٤٨/١ والمساعد ٥٣/٢ .

(٦) سورة آل عمران من الآية ٧٣ .

ومن الجملة الطلبية المعترضة قوله تعالى[1] ﴿ ومَنْ يغفر الذنوبَ إلَّا اللهُ ﴾ اعترضت بين « استغفروا و لم يُصرُّوا ﴾ وهما جملتان معطوف إحداهما على الأخرى فى صفة الذين . ومن الجمل الطلبية المعترضة قول الشاعر[2] :

إنَّ سُلَيْمَى - واللهُ يكلؤُها -   ضنّتْ بشيءٍ ما كان يَرْزؤُها

فقوله والله يكلؤها جملة ابتدائية بمعنى الدعاء ، وقد اعترضت بين اسم إنّ وخبرها . وزعم أبو على أن الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة ، وليس بصحيح ما زعم ، بل الاعتراض يكون بجملتين كثيرا ، ومن ذلك قول زهير[3] :

لِعَمرُ أبيكَ والأنباءُ تَنْمِى   وفى طُول المُعاشَرَةِ التقالى
لقد باليت مظعنَ أمِّ أوْفَى   ولكنْ أمُّ أوْفَى لا تُبالِى

ومنه قوله تعالى[4] ﴿ وما أرْسَلْنا مِن قَبْلِكَ إلَّا رِجالًا نُوحِى إليهم فاسْألُوا أهْلَ الذِكْرِ / إن كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ بالبَيِّناتِ والزُّبُر ﴾ قال الزمخشرى فى الكشاف[5] « ولوْ أنَّ أهْلَ القُرَى آمَنُوا واتَّقَوا لَفَتَحنا عليهم بَرَكاتٍ مِن السماءِ والأرضِ ، ولكنْ كذَّبُوا فأخَذْنَاهم بما كانُوا يَكْسِبُون » اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وهما[6] « فأخذناهم بغتة » و[7] ﴿ أَفَأَمِنَ أهل القرى ﴾ وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل[8] :

١/١٣١

---

(١) سورة آل عمران . الآية ١٣٥ ونظمها : « .... ذكَرُوا الله فاسْتَغْفَرُوا لذُنُوبهم * ومَنْ يَغْفِرُ الذنوبَ إلَّا اللهُ و لم يُصِرُّوا على ما فَعَلُوا .. » .

(٢) من المنسرح . المساعد ٥٣/٢ .

(٣) من الوافر . والبيتان مقطوعة له فى مختار الشعر الجاهلى ٢٨٠/١ وشرح ديوانه للأعلم ص ٨٦ وصدرها بلفظ : لعمرك والخطوب مغيّرات .

(٤) سورة النحل آية ٤٣ وصدر الآية ٤٤ .

(٥) سورة الأعراف . آية ٩٦ .

(٦) سورة الأعراف الآية ٩٥ .

(٧) سورة الأعراف من الآية ٩٧ .

(٨) الكشاف ٩٨/٢ : وقوله : ولو أن أهل ... إلى يكسبون - وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه ، وإنما عطف بالفاء لأن المعنى فعلوا وصنعوا فأخذناهم بغتة . أبعد ذلك أمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنابياتا وأمنوا أن يأتيهم بأسنا ضحى » فليس فيه التفسير للمعطوف والمعطوف عليه الوارد فى النص ، ولا الاعتراض بتضمن سبع جمل . فآخر الكلام إذن من كلام ابن مالك .

باب التمييز

ص : وهو ما فيه معنى «من» الجنسية ، من نكرة منصوبة فضلة غير تابع ، وتميّز إمّا جملة وستبيّن ، وإمّا مفردا عددا ، أو مفهم مقدار ، أو مثلية أو غيرية ، أو تعجب بالنص على جنس المراد بعد تمام بإضافة أو تنوين أو نون تثنية أو جمع أو شبهه. وينصبه مميزه لشبهه بالفعل أو شبهه . ويجره بالإضافة إن حذف ما به التمام . ولا يحذف إلا أن يكون تنوينًا ظاهرا فى غير ممتلئ ماء ونحوه ، أو مقدرا فى غير ملآن ماء وأحد عشر درهما ، وأنا أكثر مالا ونحوهن ، أو يكون نون تثنية أو جمع تصحيح ، أو مضافا إليه صالحا لقيام التمييز مقامه فى غير ممتلئَين ، ممتلِئين غضبا .

ش : التمييز والتبيين والتفسير والمميز والمبين والمفسر أسماء للنكرة الرافعة للإبهام فى نحو : امتلأ الإناء ماء ، وزيد حسن وجها ، وله رطل زيتا ، ومُدّبُرّا وذراعان حريرا وعشرون درهما . وحُدِّد جره بما فيه معنى من احترازا من الحال فإنها تشاركه فيما سوى ذلك من القيود ، وقيدت بالجنسية ليخرج ما فيه معنى مِن وليست جنسية ، كذنبا من قول الشاعر[1] :

أسْتغفِر اللهَ ذنبًا لَستُ مُحصِيَه ... ربَّ العبادِ إليه الوَجْهُ والعَمَلُ

فإن فيه ما فى التمييز من التنكير والنصب والفضلية وعدم التابعية ووجود معنى من إلا أنها غير الجنسية فلذلك لم يجعلوا ذنبا تمييزا ، بل مفعولا به . وقيدت التمييز بنكرة احترازا من المعرفة المنتصبة على التشبيه بالمفعول به فى نحو حسن وجهه ؛ فإن فيه ما فى حسن وجها إلا التنكير ، فبذلك افترقا و لم ينتصبا من وجه واحد وذكر النصب احترازا من النكرة المضاف إليها وفيها معنى من الجنسية نحو له رطل زيتٍ . وخرج بفضلة اسم لا المحمولة على إنّ نحو لا خيرا من زيد فيها ، فإن فيه ما فى التمييز إلا الفضلية ففيه ضدها . وخرج بغير تابع ما جعل تابعا للعدد من جنس المعدود نحو قبضت

(١) من البسيط . الكتاب ١٧/١ والأشمونى ١٤٩/٢ والتصريح ٣٩٤/١ وصدره فى الفرائد الجديدة ٦٥١/٢ .

عشرة دراهم ، فإن دراهم فيه معنى الجنسية وهو نكرة منصوبة فضلة ، لكنه تابع فلم يتناوله التمييز . ومثل هذا أسباطا فى قوله تعالى[1] ﴿ وقَطَّعْناهم اثنَتَى عَشْرَة أسْباطا ﴾ وخرج أيضا بغير تابع صفة اسم لا المنصوبة ؛ فإنها نكرة منصوبة فضلة **بمعنى من الجنسية لكنها تابع ففارقت التمييز . ويتناول المفهم مقدار الكيل والوزن** والمساحة وما أشبههما كمثقال ذرة خيرا ، وذنوب ماء وحُب بُرّا ونحْى سمنا ومِسْأَب[2] عسلا وراقود خلّا وجمام المكوك دقيقا . ويتناول المفهم مثلية وغيرية نحو قوله ﷺ[3] « دَعُوا لى أصحابى ، فلو أنفق أحدُكم مثلَ أُحد ذهبا ما بلَغَ مُدَّ أحدِهم ولا نِصيفَه » ونحو قول بعضهم : ما لنا مثله رجلا ، ولنا أمثالها إبلا وغيرها شاء . ومن مجيئه بعد مثل قول الشاعر[4] :

فإنْ خِفْتَ يومًا أن يلجَّ بك الهوى فإنّ الهوَى يكْفِيكَه مثلُه صبرا

ويتناول مفهم التعجب نحو ويحه رجلا ، وحسبك به فارسا ، ولله دره إنسانا ، وأبرحت جارا .

و[5] يا جَارَتَا ما أنْتِ جارَهْ

ومتعلق الباء من قولى بالنص عَلى جنس المراد بتميز ، وتمام المميز بإضافة نحو لله دره إنسانا وملء الأرض ذهبا ، و[6] ﴿ عدْلُ ذلكَ صِيَاما ﴾ ، وتمامه بتنوين نحو رطلٌ زيتا ، ومُدٌّ بُرّا ، وتمامة بنون نحو منوان عسلا ، وتمامه بنون جمع نحو[7] ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بالأَخْسَرِين أعْمالا ﴾ .

وتمامة بنون شبه الجمع نحو[8] ﴿ وَوَاعَدْنا مُوسَى ثلاثين ليلةً ﴾ . وفهم من

---

(١) سورة الأعراف صدر الآية ١٦٠ .

(٢) المسأب : سقاء العسل . والمسأب الزق أو العظيم منه ، أو وعاء من أدَم يوضع فيه الزق . القاموس المحيط . وقد ورد فى الشعر .

(٣) فى البخارى ٥/١٠ والجامع الصغير - الألبانى - ٦٣٨/١ .

(٤) من الطويل . للرماح بن أبرد . شرح الكافية الشافية ٧٧٣/٢ .

(٥) سبق تخريجه انظر ص ٣٤٤ .

(٦) سورة المائدة من الآية ٩٥ .

(٧) سورة الكهف الآية ١٠٣ .

(٨) سورة الأعراف . صدر الآية ١٤٢ .

سكوتى عن نون شبه المثنى أن التمييز لا يقع بعده . ثم قلت وينصبه مميزه لشبهه بالفعل أو شبهه ، فمثال ما ينصبه لشبهه بشبه الفعل مميز المقادير وما ذكر بعده ، إلا أبرحت جارا فإن حذف من المميز ما به تمامه جر مميزه بالإضافة ، ولا يفعل ذلك بتنوين ظاهر إن كان ما هو فيه مقدر الإضافة إلى غير التمييز نحو البيت ممتلىء بُرّا ، فإن تقديره البيت ممتلىء الأقطاربُرَا ، فلما كان المميز فى هذا المثال ونحوه مضافا إلى غير التمييز تقديرا امتنع أن يضاف إلى التمييز ، كما لا يضاف إلى المضاف صريحا فإن كان التنوين الظاهر فيما لا يقدر بذلك جاز بقاء التنوين ونصب المميز بالمميز . وزوال التنوين وإضافة المميز إلى المميز . ومما لا يضاف من المميزات المنون تقديرا فى نحو ملآن ماء . فإن تقديره هو ملآن الأقطار ماء ، فمنع تقدير الإضافة إلى التمييز ، كما كان يمتنع اللفظ بها ، فلو لم يكن المنون تقديرا مقدر الإضافة إلى غير / التمييز جاز النصب على تقدير بقاء التنوين والجر بالإضافة على تقدير زواله كقولك : هند شنباء أنيابا[1] . وشنباء أنياب .

١٣١/ ب

ومن الممنوع الإضافة إلى التمييز للزوم تنوينه تقديرا أحد عشر وبابه ، وكذلك أفعل التفضيل المميز بسببى نحو زيد أكثر مالا ، وعلامة السببى صلاحيته للفاعلية بعد تصيير أفعل فعلا كقولك فى زيد أكثر مالا : زيد كثُر مالُه . فإن لم يصلح ذلك تعنيت الإضافة كقولك زيد أكرم رجل فإن كان أفعل مضافا إلى جمع بعده تمييز لا يمتنع جعله مكان أفعل جاز بقاؤهما على ما كانا عليه وجاز حذف الجمع والإضافة إلى ما كان تمييزا كقولك زيد أشجع الناس رجلا ، و[2] أشجع رجل . وإلى هذا الإشارة بقولى « أو مضافا إليه صالحا لقيام التمييز مقامه » . ومما لا يضاف إلى مميزه عشرون وأخواته ، لا يقال عشرو درهم بل عشرون درهما ، هذا هو المشهور . وحكى الكسائى أن بعض العرب يقول عشرو درهم .ومن هذا احترزت بقولى

---

(١) لعله يشير إلى بيت من البسيط فى الكتاب ١٠٢/١ أورده شاهدا على نصب « أنيابا » بشنباء لما فيه من نية التنوين :

هيفاءُ مُقبلةً عجْزاءُ مدبرةً — مَحْطوطةٌ جُدلت شَنْباءُ أنْيابا

(٢) وليس هذا تكريرا للمثال السابق زيد أكرم رجل ، فهذا مثال له علة خاصة . وأما هنا فهو مثال متفرع على المثال قبله . وكلاهما جائز .

« غالبا » . ومما لا يضاف ممتلئان وممتلئون ونحوهما ، والعلة فى ذلك مفهومة مما ذكرنا فى ممتلئ وملآن .

ص : وتجب إضافة مفهم المقدار إن كان فى الثانى معنى اللام ، وكذا إضافة بعض لم تتغير تسميته بالتبعيض ، فإن تغيرت به رجحت الإضافة والجر ، على التنوين والنصب . وكون المنصوب حينئذ تمييزا أولى من كونه حالا ، وفاقا لأبى العباس . ويجوز إظهار من مع ما ذكر فى هذا الفصل إن لم يميز عددا ولم يكن فاعل المعنى .

ش : مثال مفهم المقدار الواجب الإضافة لكون معنى اللام فيما بعده : لى ظرف عسل ، وكيس دراهم ، تريد ظرفا يصلح للعسل ، وكيسا يصلح للدراهم ، فالإضافة فى هذا النوع متعينة ، فلو أردت عسلا يملأ ظرفا ، ودراهم تملأ كيسا ، جاز لك أن تضيف وتجر ، وأن تنون وتنصب . ومثال واجب الإضافة لكونه بعضا لم تغير تسميته بالتبعيض قولك عندى جوز قطن وحَب رمان وغصن ريحان وتمرة نخلة وسعف مقل[1] . فهذا النوع أيضا إذا ميز بما هو منه فلا بد من إضافته إليه ؛ لأن اسمه الذى كان له غير مستبدل به ، بخلاف قولك جُبَة خزّ وخاتم فضة وسوار ذهب فإن أسماءها حادثة بعد التبعيض ، والعمل الذى هيّأها بالهيئات اللائقة بها .

فلك فى هذا النوع الجر بالإضافة والنصب على التمييز أو على الحال . والثانى هو ظاهر قول سيبويه . وقد تقدم فى باب الحال بيان شبه سيبويه رحمه الله فى جعله حالا . والأول قول أبى العباس ، وهو أولى ؛ لأنه لا يُحوج إلى تأويل . مع أن فيه ما فى المجمع على كونه تمييزا ، بخلاف الحكم بالحالية فإنه يحوج إلى تأويل بمشتق مع الاستغناء عن ذلك . ويحوج إلى كثرة تنكير صاحب الحال ، وكثرة وقوع الحال غير منتقلة . وكل ذلك على خلاف الأصل فاجتنابه أولى .

فلو كان ما قبل خَزّ وفضّة وشبههما معرفة رجحت الحالية . وقد تقدم ذلك فى باب الحال . وقولى ويجوز إظهار « من » مع ما ذكر فى هذا الأصل[2] إن لم يميز

---

(١) المُقل صمغ شجرة . والمقل المكى ثمر شجر الدوم . انظر القاموس المحيط .

(٢) فى ج : الفصل ص ٦٩ .

عددا و لم يكن فاعل المعنى أشرت به إلى أن للقائل : لى ملء الكيس ذهبا ، وإردب قمحا ، وجمام المكوك دقيقا ، وأمثالها إبلا وغيرها شاء ، وويحه رجلا . وحسبُك به أمرأ ، ولله دره فارسا ، وأبرحت جارا وأمثال ذلك أن يجر المميز بمن ظاهرة فيقول : من ذهب ومن قمح ومن دقيق ومن إبل ومن شاء ومن رجل ومن امرئ ومن فارس ومن جارٍ . وكذلك ما أشبهه . وليس له أن يفعل ذلك فى مميز العدد نحو أحد عشر دينارا وعشرين دينارا . ولا فيما هو فاعل فى المعنى نحو زيد أكثر مالا وطيب نفسا بتفجير أرضه عيونا .

فصل : ص : مميز الجملة منصوب منها بفعل يُقَدّر غالبا إسناده إليه مضافا إلى الأول ، فإن صح الإخبار به عن الأول فهو له ، أو لملابسه المقدر . وإن دل الثانى على هيئة وعُنى به الأول جاز كونه حالا ، والأجود استعمال « من » معه عند قصد التمييز . ولمميز الجملة من مطابقة ما قبله إن اتحدا معنى ماله خبرا ، وكذا إن لم يتحدا ولم يلزم إفراد المميز ؛ لإفراد معناه أو كونه مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه . وإفراد المباين بعد جمع إن لم يوقع فى محذور أولى .

ش : المراد بمميز الجملة ما ذكر بعد جملة فعلية مبهمة النسبة نحو طبتُ نفسا . واشتعل رأسى شيبا ، وفجرنا الأرض عيونا ، وامتلأ الكوز ماء ، وكفى الشيب ناهيا . وإنما أطلق مميز الجملة على هذا النوع خصوصا ، مع أن كل تمييز فضلة على جملة ؛ لأن لكل واحد من جزءَىْ الجملة فى هذا النوع قسطا من الإبهام يرتفع بالتمييز ، بخلاف غيره ؛ فإن الإبهام فى جزء من جملته ، فأطلق على مميزه مميز مفرد ، وعلى مميز هذا النوع مميز جملة . فالأكثر أن يصلح لإسناد الفعل إليه مضافا إلى المجعول فاعلا / كقولك طابت نفسى ، واشتعل شيب رأسى . ومنه[1] ﴿ وَسِعَ كلَّ شيءٍ عِلْما ﴾ ؛ لأن الأصل فيه : وسع علمُه كلَّ شىء . ومن هذا النوع قول الشاعر[2] :

١/١٣٢

تلفتُّ نحوَ الحيِّ حتّى وَجدْتُنى وَجِعْتُ من الإصْغاءِ لِيتًا وأخْدعا

---

(١) سورة طه . عجز الآية ٩٨ .

(٢) من الطويل . للصمة القشيرى . الحماسة ٢/٤ ، والأساس « لفت » والعينى ٣/٤٣١ وسيأتى والأغانى =

وقد يصلح لإيقاع الفعل عليه مضافا إلى المجعول مفعولا كقوله تعالى[1] ﴿ وفَجَّرْنا الأرْضَ عُيُونا ﴾ فإن أصله وفجرنا عيونَ الأرضِ . وقد يكون مميز الجملة بعد فعل ولا يصلح الإسناد إليه ، ولا لإيقاعه عليه نحو امتلأ الكوزُماء ، ﴿ وكفى بالله شهيدا ﴾[2] ، وما أحسن الحليم رجلا . ومن نحو وفجرنا الأرض عيونا وما بعده احترزت بقولى « يقدر غالبا إسناده إليه » ثم قلت « فإن صح الإخبار به عن الأول فهو له أو لملابسه المقدر » فنبهت بذلك على أنه إذا قيل كرُم زيد أبا فيحتمل أن يكون المراد كرم زيد نفسه أبا ، أى ما أكرمه من أب ، ويحتمل أن يكون المراد كرُم أبو زيد أبا . أى ما أكرم أباه من أب ، فالتمييز فى الاحتمال المتقدم للأول ، أى هما فى الحقيقة شيء واحد ، وهو فى الاحتمال المتأخر لملابس الأول أى المضاف إليه تقديرا . وليس تقدير الإضافة شرطا ، وإنما ذكرته تقريبا : ثم قلت : « وإن دل الثانى على هيئة وغنى به الأول جاز كونه حالا » فنبهت بذلك على أنه إذا قيل كرُم زيد ضيفا ، والمراد أنه ضيف كريم جاز لك أن تجعل ضيفا حالا لدلالته على هيئة ، وجاز أن تجعله تمييزا لصلاحيته أن يقترن بمن . والأجود عند قصد التمييز أن يجاء بمن رفعا لتوهم الحالية .

ثم قلت « ولمميز الجملة من مطابقة ما قبله إن اتحدا معنى ماله خبرا » ففهم من ذلك أنه يقال كرُم زيد رجلا وكرُم الزيدون رجالا وكرُم الزيدان رجلَيْن ، فتجعل المميز مطابقا لما قبله فى الإفراد والتثنية والجمع لاتحاده بما قبله فى المعنى ، كما كان يجعل مطابقا له فى الإخبار به عنه . ولا يعترض على هذا بقوله تعالى[3] ﴿ وحَسُنَ أولئِك رَفِيقا ﴾ فإن الرفيق والصديق والخليل والعدوّ يستغنى بمفردها عن جمعها كثيرا فى الإخبار وغيره ، ويزيده هنا حُسنا أنه تمييز ، والتمييز قد اطرد فى كثير منه الاستغناء بالمفرد عن الجمع نحوهم عشرون رجلا . ويمكن أن يكون الإفراد فى حسُن أولئك رفيقا ؛ لأن الأصل وحسُن رفيقُ أولئك رفيقا ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه

= ٥/٦ والليت . صفحة العنق . وفى الأساس « فرع » ولوى فلان أخدعه أعرض وتكبّر . وسوّى أخدعه ترك الكبر والأخدع عرق فى العنق موضع الحجامة .

(١) سورة الفجر . صدر الآية ١٢ .

(٢) سورة النساء من الآية ٧٩ ، ١٦٦ .

(٣) سورة النساء من الآية ٦٩ .

مقامه ، وجاء التمييز على وَفق المحذوف .

ثم قلت « وكذا إن لم يتحدا » ففهم من هذا أنه يقال حسُن الزيدون وجوها وطهروا أعراضا ، وجعلت ذلك مشروطا بألَّا يلزم إفراد لفظه[1] لإفراد معناه أو لكونه مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه . ففهم من ذلك أن من المميزات المباينة لما قبلها فى المعنى ما يلزم إفراد لفظه لإفراد معناه ، كقولك فى أبناء رجل واحد : طاب بنو فلان أصلا ، وكرُموا أبا ، وكذا إفراد التمييز إذا كان مصدرا و لم يقصد اختلاف أنواعه كقولك : زكا الأتقياء سعيا ، وجادت الأتقياء وَعْيا . فلو قصد اختلاف أنواع المصدر لاختلاف محالّه لجاز فيه ما جاز فى أسماء الأشخاص كقولك : تخالف الناس أغراضا ، وتفاوتوا أذهانا .

ثم قلت « وإفراد المباين بعد جمع إن لم يوقع فى محذور أولى » وأشرت بذلك إلى أن المميز الذى لم يتحد بالأول معنى قد يكون بعد جمع ، فيختار إفراده إذا لم يوقع فى محذور كقوله تعالى[2] ﴿ فإنْ طِبْنَ لكم عَن شيءٍ منه نَفْسا ﴾ فالإفراد فى هذا النوع أولى من الجمع ؛ لأنه أخف والجمعية مفهومة مما قبلُ ، فأشبه مميز عشرين وأخواته . فإن أوقع الإفراد فى محذور لزمت المطابقة كقولك كرم الزيدون آباء ، بمعنى ما أكرمهم من آباء ، فلا بد من كون مميز هذا النوع جمعا ؛ لأنه لو أفرد لتوهم أن المراد كون أبيهم واحدا موصوفا بالكرم . وفى الجمع أيضا احتمال أن يكون المراد كرُم آباء الزيدين ، ولكنه مغتفر ؛ لأن اعتقاده لا يمنع من ثبوت المعنى الآخر .

ص : ويعرض لمميز الجملة تعريفه لفظا فيقدر تنكيره ، أو يؤوّل ناصبه بمتعدّ بنفسه أو بحرف جر محذوف ، أو ينصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز محكوما بتعريفه خلافا للكوفيين .

ش : قد يرد مميز الجملة مقرونا بالألف واللام فيحكم بزيادتها وبقاء التنكير كقول

---

(١) فى ج : إفراد لفظ المميز . ص ٧٣ .

(٢) سورة النساء . من الآية ٤ .

الشاعر[1] :

رأيتُك لمّا أنْ عرفتَ وُجوهَنا صدَدْتَ وطِبتَ النفسَ ياقيسُ عن عمرو

أراد : وطبت نفسا . ومثله قول الآخر[2] :

على مه مُلئت الرعبَ والحربُ لم تقِد لظاها و لم تُستعمل البيضُ والسُّمْرُ

أراد : ملئت رعبا ، فزاد الألف واللام . كما زيدتا فى رواية البغداديين أن مِن العرب مَن يقول : قبضت الأحدَ عشر درهما ، ومَن يقول : قبضت الأحد العشر الدرهم . وكما زيدتا مع المضاف فيما أنشد أبو على من قول الشاعر[3] :

تُولِى الضجيعَ إذا تنبّه مَوْهِنا كالأقْحُوانِ من الرَّشاشِ المُسْتقِى

١٣٢/ ب أراد من رشاش المستقى / . وقد يرد مميز الجملة مضافا إلى معرفة كقول العرب : غُبن فلان رأيَه ، ووجِع بطنَه ، وإلِم رأسَه . وفيه توجيهات : أحدها أن تجعل الإضافة فيه منوية الانفصال ويحكم بتنكير المضاف ، كما فُعل فى قولهم : كم ناقة وفصيلها لك ؛ فقدّر بكم ناقة وفصيلا لها ، وكما فَعل سيبويه[4] فى قوله : كل شاةٍ وسخلتها بدرهم ، فقال : « وإنما يريد كل شاة وسخلة لها بدرهم .

وحكى عن بعضهم : هذه ناقة وفصيلها راتعان ، على تقدير هذه ناقة وفصيل لها راتعان . ثم قال : « والوجه كل شاة وسخلتها بدرهم ، وهذه ناقة وفصيلها راتعين ؛ لأن هذا كثر فى كلامهم وهو القياس . والوجه الآخر قاله بعض العرب » .

---

(١) من الطويل . لراشد بن شهاب اليشكرى . شرح الكافية الشافية ٣٢٤/١ وشواهد ابن عقيل ٢٧ ويروى : .... جلادنا رضيت وطبت .... يا بكر ...

(٢) من الطويل فى الهمع ٢٥٢/١ شطره الأول ، والدرر ٢٠٩/١ والمساعد ٦٥/٢ وفى كلها : علام .

(٣) من الكامل . للقطامى . العينى ٤٠/٤ وديوانه ٣٦ ، ١١٠ ، ١١١ عن معجم شواهد النحو الشعرية ص ٥١١ وفى شواهد التوضيح ص ٥٩ وفى ص ٦٠ ذكر قول أبى على . والبيت مركب من بيتين هما :

تولى .... موهنا منها وقد أمنت لـه مـن يتقـى

عـذب المذاق مفلجـا أطرافـه كالأقحوان مـن الـرشاش المستقـى

والموهن حين يدبر الليل . والأقحوان نبت طيب أريجه ، حواليه ورق أبيض ووسطه أصفر . والبيتان فى ديوانه ١١١ .

(٤) انظر الكتاب ٢٥٨/١ فالنص بتصرف واختصار وحذف .

والتوجيه الثانى أن ينصب رأيه وما كان مثله مفعولا به بالفعل الذى قبله مضمنا معنى فعل متعدّ كأنه قيل : سوأ رأيه وشكا بطنه ورأسه . وبهذا الاعتبار قال بعضهم فى سفِه نفسَه أن معناه أهلك نفسه .

وقال المبرد : معناه ضيّع نفسه . وقال الزمخشرى : معناه امتهن نفسه ، وجعله نظير قول النبى ﷺ[1] « الكبر أنْ يَسْفَه الحقَ » . وقال صاحب « العجائب والغرائب » : مَن سفه فى موضع نصب بالاستثناء مِن مَن يرغب ، ونفسه توكيد للمستنثى ، كما يقال ما قام أحد إلا زيد نفسَه .

التوجيه الثالث : أن تنصب رأيه وما كان مثله بإسقاط حرف الجر ، كأنه قيل غبن فى رأيه ووجع فى بطنه وألم فى رأسه ، ثم أسقط حرف الجر فتعدى الفعل فنصب .

التوجيه الرابع من التوجيهات : أن ينصب رأيه وما كان مثله على التشبيه بالمفعول به ، ويحمل الفعل اللازم على الفعل المتعدى ، كما حملت الصفة اللازمة على الصفة المتعدية فى قولهم : هو حسن وجهه والوجه ، وغبن رأيه والرأى ووجع بطنه والبطن . ومن ذلك قراءة بعضهم[2] « فإنَّهُ آثِمٌ قَلْبَه » ومنه قول الشاعر[3] :

وما قومِى بثَعْلبةَ بن سَعْد ولا بفَزارةَ الشُّعْرِ الرِقابا

إلا أن النصب على التشبيه بالمفعول به شاذ فى الأفعال مطرد فى الصفات . وإنما كان الأمر كذلك لوجهين : أحدهما أن الصفة اللازمة تساوى الصفة المتعدية فى عمل الجر بالإضافة بعد رفعهما ضميرا والجر أخو النصب وشريكه فى الفضلية ، فجاز أن يساويها فى استبدال النصب بالجر والفعل بخلاف ذلك . الثانى أن المنصوب على التشبيه بالمفعول به لو حكم باطراده فى الفعل اللازم كما حكم باطراده فى الصفة

---

(١) الذى فى رياض الصالحين ٥٧٧ رقم ١٥٧٢ « إن الله جميل يحب الجمال ، الكبر بطر الحق وغمط الناس » رواه مسلم والجامع الصغير ٢/٨٤٥ ومعنى بطر الحق دفعه وغمطهم احتقارهم . وكذلك فى ص ٢٧٦ رقم ٦١ بهذا النص . وهو أنسب بما معنا .

(٢) سورة البقرة . من الآية ٢٨٣ وقراءة الرفع للجمهور على الفاعلية أو على أنه خبر مقدم . وقراءة النصب ـ كقوله سفه نفسه ـ لابن أبى عبلة . مختصر شواذ ابن خالويه ص ١٨ والبحر المحيط ٤٠٦/١ وانظر المحتسب .

(٣) من الوافر . منسوب للحارث بن ظالم . الكتاب ١٠٣/١ وفيه : الشعرى رقابا . ومرة أخرى : الشعر الرقابا .

اللازمة لم يتميز لازم الأفعال من متعدّيها ، بل كان اللازم يظن متعدّيا ، ولا يعرض مثل ذلك إذا كان النصب على التشبيه بالمفعول به مقصور الاطراد على الصفات ، شاذا فى الأفعال : فإن فى ذلك إشعارا بيّنا بالفرق بين المتعدى واللازم . ومما شذ وروده فى الفعل ما فى الحديث من قول راويه[1] « إنّ أمرأة تُهراق الدماء » أراد تُهراق دماؤها ، وأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة ، ثم نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز وإلغاء الألف واللام . ويجوز أن يكون أراد تهريق ثم فتح الراء وقلب الياء ألفا ، لا لأنه فعل ما لم يسم فاعله ، بل على لغة طيىء ، كما قال شاعرهم[2] :

نَسْتوقِدُ النَّبَلَ بالحَضيضِ ونَصْـ ـطادُ نُفُوسًا بُنَتْ على الكَرمِ

وكما قال الآخر[3] :

أفى كُلِّ عام مَأْتَم تَبعثُونَـه على مِحْمَرَ ثَوَّبتُموه وما رَضا

أراد فى الأول بُنيتِ ، وفى الثانى رَضِى . إلا أن المشهور من لغة طيىء أن يفعل هذا بلام الفعل لا بعينه وحرف العلة فى تهراق عين ، فمعاملته معاملة اللام على خلاف المعهود .

ومن المنصوب بفعل على التشبيه بالمفعول به قوله تعالى[4] ﴿ وكَمْ أَهْلَكنا مِن قَرْية بَطِرتْ معيشَتَها ﴾ ويحتمل أن يكون تمييزا على تقدير الانفصال والتنكير ، ويحتمل أن يكون منصوبا على إسقاط حرف الجر ، ويحتمل أن يكون الأصل بطرت مدة معيشتها ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على الظرفية

---

(١) فى النهاية ٢٦٣/٤ : هذا من حديث أم سلمة . وتُهراق جاء على ما لم يسم فاعله ، والدم على روايته « تُهراق الدمَ » منصوب على التمييز ، وإن كان معرفة .

(٢) من المنسرح . نسب لرجل من بلقين ، ولبعض بنى بولان من طيء . شرح الكافية الشافية ٢١٣٨/٤ وشرح شواهد الشافية ٤٨/٤ ، ٤٩ ، ٥٠ والحماسة للتبريزى ٨٦/١ وبُنت لغة طائية .

والنبل السهام . الحضيض : قرار الجبل وأسفله . ويروى : .... ونقتاد ... صيغت على كرم .

(٣) من الطويل . نسب إلى زيد الخيل ، كما نسب إلى كعب بن زهير . الكتاب ٦٥/١ ، ٢٩٠/٢ وفيه : ثوبتموه لأنه يروى : على محمر عود أثيب . وشرح الكافية الشافية ٢١٣٧/٤ وثوبتموه : جعلتموه ثوابا ، وديوان كعب ١٣١ .

(٤) سورة القصص صدر الآية ٥٨ .

نحو[1] ﴿ وإِدْبَارَ النُّجومِ ﴾ .

ص : ولا يمنع تقديم المميز على عامله إن كان فعلا متصرفا وفاقا للكسائى والمازنى والمبرد ، ويمتنع إن لم يكنه بإجماع ، وقد يستباح فى الضرورة .

ش : أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلا متصرفا ، فإن كان إياه نحو طاب زيد نفسا ، ففيه خلاف ، والمنع مذهب سيبويه ، والجواز مذهب الكسائى والمازنى والمبرد ، وبقولهم أقول : قياسا على سائر الفضلات المنصُوبَة بفعل متصرف ، ولصحة ورود ذلك فى الكلام الفصيح بالنقل الصحيح ، كقول ربيعة بن مقروم الضبى[2] :

وواردةٍ كأنها عُصبُ القطا ... تُثير عجَاجًا بالسَّنابك أصْهبا

رددتُ بمثلِ السِيدِ نَهْدٍ مقلّص ... كميشٍ إذا عِطْفاه ماءً تَحلّبا

وكقول الآخر[3] :

أَتَهْجُر / ليلَى بالفراق حبيبَها ... وما كان نفْسا بالفراق تَطِيبُ

1/133

وكقول الآخر[4] :

ضيّعت حزْمَى فى إبعادِىَ الأملا ... وما ارعويتُ ورأسى شيْبا اشتعلا

ومثله[5] :

ولستُ إذا ذرْعا أضيقُ بضارِعٍ ... ولا يائسٍ عند التعسُّر مِن يُسر

ومثله[6] :

أنفسًا تطيب بِنَيْلِ الْمُنَى ... وداعِى المَنون يُنادِى جِهارا

---

(1) سورة الطور . ختام الآية 49 .

(2) البيتان من الطويل . وهما فى شرح الشافية 2/777 والثانى فى الأشمونى 2/155 والسنَبك طرف الحافر . والسِيد الذئب . والكميش السريع . والعِطف الإبط . عن القاموس .

(3) من الطويل . للمخبل السعدى شرح الكافية الشافية 2/778 وعجزه فى الهمع 1/252 وكذلك فى ابن يعيش 2/74 وكذلك فى التبصرة 1/319 وفى شواهد ابن عقيل 138 وفيه : أتهجر سلمى ... .

(4) من البسيط . الأشمونى 2/154 والمساعد 2/66 وشواهد ابن عقيل 138 .

(5) من الطويل . شرح الكافية الشافية 2/777 وانظر العينى 3/233 .

(6) من المتقارب . الأشمونى 2/154 والتصريح 1/400 – والمنون : المنية وهى الموت .

وانتُصر لسيبويه بأن مميز هذا النوع فاعل فى الأصل ، وَقد أوهنِ بجعله كبعض الفضلات فلو قدّم لازداد إلى وهنه وهنا فمنع ذلك لأنه إجحاف .

قلت : وهذا الاحتجاج مردود بوجوه : أحدها أنه دفع روايات برأى لا دليل عليه ، فلا يلتفت إليه . الثانى أن جعل التمييز كبعض الفضلات محصل لضرب من المبالغة ففيه تقوية لا توهَين ، فإذا حكم بعد ذلك بجواز التقديم ازدادت التقوية وتأكدت المبالغة فاندفع الإشكال . الثالث أن أصالة فاعلية التمييز المذكور كأصالة فاعلية الحال فى نحو جاء راكبا رجل فإن أصله جاء راكب ، على الاستغناء بالصفة ، وجاء رجل راكب ، على عدم الاستغناء بها ، والصفة والموصوف شىء واحد فى المعنى ، فقدم راكب ونصب بمقتضى الحالية و لم يمنع ذلك تقديمه على جاء مع أنه يزال عن إعرابه الأصلى وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف ، وكما تنوسى الأصل فى الحال ، كذلك تنوسى فى التمييز . الرابع أنه لو صح اعتبار الأصالة فى عمدة جعلت فضلة لصح اعتبارها فى فضلة جعلت عمدة ، فكان يجوز للنائب عن الفاعل من التقديم على رافعه ما كان يجوز له قبل النيابة ، والأمر بخلاف ذلك ؛ لأن حكم النائب فيه حكم المنـوب عنه ، ولا يعتبر حاله التى انتقل عنها التمييز المذكور . الخامس أن منع تقديم التمييز المذكور عند مَن منعه مرتّب على كونه فاعلا فى الأصل ، وذلك إنما هو فى بعض الصور . وفى غيرها هو بخلاف ذلك نحو امتلأ الكوز ماء ، وفجّرنا الأرض عيونا . وفى هذا دلالة على ضعف علة المنع ، بقصورها عن جميع الصور . السادس أن اعتبار أصالة الفاعلية فى منع التقديم على العامل متروك فى نحو : أعطيت زيدا درهما ، فإن زيدا فى الأصل فاعل وبعد جعله مفعولا لم يعتبر ما كان له من منع التقديم ، بل أجيز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له فى الأصل ، فكذلك ينبغى أن يفعل بالتمييز المذكور .

فثبت بما بيّنته أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا جائز وإن كان سيبويه لم يجزه . وحكى ابن كيسان أن الكسائى أجاز نفسَه طاب زيد ، وأن الفراء منع ذلك . فإن كان عامل التمييز غير فعل أو فعلا غير متصرف لم يجز التقديم بإجماع ، فإن استجيز فى ضرورة عُدَّ نادرا ، كقول الراجز[1] :

---

(١) شرح الكافية الشافية ٧٧٩/٢ والمساعد ٦٧/٢ .

ونارُنا لم يُرَ نارًا مثلها   قد علمتْ ذاكَ مَعَدٌّ كلُّها

أراد لم ير مثلها نارا ، فنصب نارا بعد مثل ، كما نصبوا زُبدا فى قولهم : على التمرة مثلها زُبْدا ثم قدم نارا على مثل مع كونه عاملا لا يتصرف ، ولولا الضرورة لم يُستبَح .

باب العدد

ص : مفسّر ما بين عشرة ومائة واحد منصوب على التمييز ، ويضاف غيره إلى مفسره مجموعا ما بين اثنين وأحد عشر ، ما لم يكن مائة فيفرد غالبا . ومفردا مع مائة فصاعدا ، وقد يجمع معها وقد يفرد تمييزا . وربما قيل عشرو درهم وأربعو ثوبه وخمسة أثوابا ونحو ذلك . ولا يفسّر واحد واثنان ، وثنتا حنظل ضرورة . ولا يجمع المفسر جمع تصحيح ، ولا بمثال كثرة من غير باب مفاعل إن كثر استعمال غيرهما إلا قليلا . ولا يسوغ ثلاثة كلاب ونحوه ، تؤوّله بثلاثة من كذا خلافا للمبرد . وإن كان المفسر اسم جنس أو جمع فصل بمن . وإن ندر مضافا إليه لم يقس عليه . ويغنى عن تمييز العدد إضافته إلى غيره .

ش : لما كان بعض المفسرات للعدد جعلت بابه متصلا ببابه . وقدمت فيه الكلام على العدد المميز بمنصوب فقلت « مفسر [ما بين][1] عشرة ومائة واحد منصوب على التمييز ، فيتناول هذا القول أحد عشر وإحدى عشرة وتسعة وتسعين وتسعا وتسعين وما بينهما ، كقوله تعالى[2] ﴿ إنّى رأيتُ أحَدَ عَشَرَ كوكبا ﴾ وكقوله ﷺ[3] « إنّ لله تسعةً وتسعين اسْما » ودل قولى بواحد على أن جمعه وهو تمييز لا يجوز مطلقا . وزعم الزمخشرى فى الكشاف[4] أن أسباطا من قوله تعالى[5] ﴿ وقطَّعْناهم اثْنَتَى عَشْرَةَ أسْباطا ﴾ تمييز ، ثم قال : فإن قلت مميز ما عدا العشرة

---

(١) ما بين المعقوفين ليس فى النسختين والصواب يقتضيه .

(٢) سورة يوسف من الآية ٤ .

(٣) فى صحيح البخارى : مختصر الزبيدى ٢/٢٩٩ وبقيته : « مائة إلا واحدا من أحصاها دخل الجنة » والجامع الصغير ٤٣٢ ، ٤٣٣ .

(٤) النص فى الكشاف ٢/١٢٤ « ... فإن قلت مميز ما عدا العشرة مفرد فما وجه مجيئه مجموعا وهلا قيل اثنى عشر سبطا . قلت لو قيل ذلك لم يكن تحقيقا لأن المراد وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلة .... مالك ونهشل . وأما بدل من « اثنتى عشرة » .

(٥) سورة الأعراف . صدر الآية ١٦٠ .

مفردفما وجه مجيئه مجموعا فالجواب أن المراد وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلة وأن كل قبيلة أسباط لا سبط فأوقع أسباطا موقع قبيلة كما قال[1] :

بَيْن رِماحَىْ مالكٍ ونَــهْشَل

فمقتضى ما ذهب إليه أن يقال رأيت / أحد عشر أنعاما ، إذا أريد إحدى عشرة جماعة كل واحدة منها أنعام . ولا بأس برأيه فى هذا لو ساعده استعمال . لكن قوله كل قبيلة أسباط لا سبط مخالف لما يقوله أهل اللغة أن السبط فى بنى إسرائيل بمنزلة القبيلة فى العرب . ١٣٣/ ب

فعلى هذا معنى قطعناهم اثنتى عشرة أسباطا قطعناهم اثنتى عشرة قبائل ، فأسباط واقع موقع قبائل لا موقع قبيلة ، فلا يصح كونه تمييزا ، وإنما هو بدل والتمييز محذوف . وأجاز بعض العلماء أن يقول القائل عندى عشرون دراهم لعشرين رجلا ، قاصدا أن لكل منهم عشرين درهما .

قلت : وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن ، وإن لم تستعمله العرب ؛ لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره . ولا يجمع مميز عشرين وبابه فى غير هذا النوع . فإن وقع موقع تمييز شىء منها جمع فهو حال أو تابع كبنى مخاض فى قول ابن مسعود رضى الله عنه[2] « قضَى رسولُ الله ﷺ فى دِيَةِ الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بنى مخاض وعشرين ابنة لبون وعشرين حِقّة وعشرين جَذَعة » . فبنى مخاض نعت أو حال . والضمير من قولى « ويضاف غيره إلى مفسره » عائد على ما بين عشرة ومائة ، فعلم بهذا تساوى المائة فما فوقها والعشرة فما دونها فى الإضافة إلى المفسر . ثم قلت « مجموعا مع ما بين اثنين وأحد عشر ومفردا مع مائة فصاعدا » فعلم بذلك

---

(١) رجز وقبله : تبقلت فى زمن التبقل . لأبى النجم العجلى . شرح شواهد الشافية ٣١٢/٤ وديوانه — علاء الدين — ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٢) الحديث فى إعراب الحديث ص ١٢٦ رقم ٢٤١ غير أن فيه : وعشرين بنى مخاض ذكور وخرجه محققه على أنه فى المسند ٤٥٠/١ مع تغيير يسير . ونصب عشرين على إسقاط باء الجر أى قضى بعشرين . أو على حمل قضى على معنى جعل وصير . وبنت مخاض وابنة لبون وحقه وجذعة كلها تمييز . وأما عشرين بنى مخاض فهو على البدل من عشرين لا على التمييز . وذكور خبر لمبتدأ محذوف أى هى ذكور ولا وجه لجره ، وأما نصبه لو روى به فصفة مؤكدة لبنى .

أنه يقال ثلاثة أيام وثلاث ليال وعشرة أشهر وعشر سنين ومائة دينار وألف درهم وكذلك ما أشبهه . وأشرت بقولى « ما لم يكن مائة فيفرد غالبا » إلى أن مفسر الثلاثة وأخواتها إذا كان غير المائة جمع ، وإذا كان إياها أفرد فى الأكثر فيقال ثلاثمائة بالإفراد ، والقياس يقتضى أن يقال ثلاث مئات أو مئين، كما يقال ثلاثة آلاف ، إلا أن العرب لا تجمع المائة إذا أضيف إليها عدد إلا قليلا كقول الشاعر[1] :

ثلاثُ مئينٍ للملوكِ وَفَى بها ردائِى وجَلّت عن وُجوه الأهاتم

ومن أجل هذا الوارد بجمع قلت « فيفرد غالبا » وأول الضميرين من قولى « ويجمع معها » عائد إلى المفسر وثانيهما عائد إلى المائة ، أى حق مفسر المائة فما فوقها أن يفرد نحو مائة دينار ، وألف درهم . وقد يكون مع المائة مجموعا . والإشارة بذلك إلى قراءة حمزة والكسائى[2] « ثلاث مائةِ سنينَ » بإضافة مائة . وأشرت بقولى « وقد يفرد تمييزا » إلى قول الربيع بن ضبع الفزارى[3] :

إذا عاشَ الفتى مائَتيْن عامًا فقد ذهبَ اللذاذَةُ والفَتاءُ

ومثله فى رواية من نصب مائة قول حذيفة رضى الله عنه[4] : « فقلنا يا رسول الله أتخاف علينا ونحن ما بين الست مائةً إلى السبع مائةً » فأجرى الألف واللام فى تصحيح نصب التمييز مجرى النون من مائتين عاما لاستوائهما فى المنع من الإضافة .

---

(١) من الطويل . للفرزدق . شرح ديوانه ٨٥٣/٢ وفيه : فدى لسيوف من تميم وفى بها – وكذلك فى الخزانة ٣٧٠/٧ وهو فى ابن يعيش ٢١/٦ والتصريح ٢٧٢/٢ وصدره فى الأشمونى ٤٧/٤ وعجزه فى حاشية الصبان عليه . وفى المساعد ٦٩/٢ إلى ردائى ثم قال ابن عقيل : « وأنشد المبرد : ثلاث مئين قد مررن كواملا – والأكثرون يخصونه بالشعر ، وظاهر كلام سيبويه جوازه فى الكلام » .

(٢) سورة الكهف . آية ٢٥ وتمامها « وازدادوا تسعا » والقراءة فى الإقناع ٦٨٩/٢ « بلا تنوين لحمزة والكسائى . وفى الإتحاف ٢٨٩ : « ... فحمزة والكسائى وخلف بغير تنوين على الإضافة ، أوقعوا الجمع فى سنين موقع المفرد ومائة واحد وقع موقع الجمع ... وجمع تنبيها على الأصل ... ووافقهم الحسن والأعمش . والباقون بالتنوين لأنه لما عدل عن قياسه عدل عن إضافته فيكون سنين بدلا من ثلاثمائة أو عطف بيان عند الكوفيين » .

(٣) من الوافر . ونسب أيضا إلى يزيد بن ضبة . الكتاب ١٠٦/١ ، ٢٩٣ : فقد أودى وفقد ذهب ، كما يروى اللذاذة مكان المسرة . وابن يعيش ٢١/٦ والتصريح ٢٧٣/٢ كما فى النص ، والتبصرة ٣١٧/١ وصدره فى الأشمونى ٤٨/٤ وكذلك فى المساعد ٧٠/٢ وهو فى الخزانة ٣٧٩/٧ وفى ج المسرة بدل اللذاذة .

(٤) صحيح مسلم ٣٦١/٥ .

كما ذهب إليه ابن كيسان من الألف درهما والمائة دينارا . ويروى ما بين الستمائة إلى السبعمائةٍ بجر مائة وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها أن يكون أراد مئات على أن أبدل ثم استعمل المفرد مكان الجمع اتكالا على مفهم المعنى ، كما قيل فى قوله تعالى[1] ﴿ إنّ المتقينَ فى جَنّاتٍ ونَهَر ﴾ . والثانى أن يجعل الألف واللام زائدتين فلم يمنعا من الإضافة ، كما لم تمنعا فى قول الشاعر[2] :

تُولِى الضجيعَ إذا تنبَّه مَوْهنا كالأُقْحُوان مِن الرشاش المستقِى

الثالث أن يكون (أراد ما بين*)[3] الست ست مائة . ثم حذف المضاف وأبقى عمله كقراءة بعض القراء[4] ﴿ واللهُ يُريدُ الآخِرَةِ ﴾ أى عرض الآخرة ، فحذف المضاف وأبقى عمله . وحكى الكسائى أن من العرب مَن يُضيف العشرين وأخواته إلى المفرد منكرا ومعرفا ، وإليه الإشارة بقولى . وربما قيل عشرو درهم وأربعو ثوب . وفسر بعضهم الثلاثة وأخواتها بمنصوب على التمييز كقولك لى خمسة أثوابا وهذا نظير قول الربيع[5] :

إذا عاشَ الفتَى مائتَيْن عامًا

ونظير[6] « ونحن ما بين الستمائةً » بالنصب .

واستغنى عن تفسير الواحد والاثنين ؛ لأن الشىء إذا اقتصر على واحده أو مثناه عُرف جنسه فلذلك افتقر فى الثلاثة فما فوقها إلى عدد مفسر ، واقتصر على ذكر الواحد والمثنى فقيل : درهم ودرهمان ، ولم يقل واحد دراهم ، ولا اثنا دراهم ،

---

(١) سورة الفجر آية ٥٤ .

(٢) سبق تخريجه . انظر ص٣٨٦ .

(٣) عن ج ص ٨٤ .

(٤) سورة الأنفال . من الآية ٦٧ والقراءة فى الكشاف ١٦٨/٢ ومثلها بقول الشاعر :

أكُلَّ امرىءٍ تَحْسَبِينَ امرأ ونارٍ توقَّدُ بالليل نـارا

والمعنى والله يريد عرض الآخرة ، على التقابل ، أى ثوابها . وانظر المحتسب ج ١ .

(٥) صدر بيت . سبق انظر ص ٣٩٤ .

(٦) جزء من حديث سبق . انظر ص ٣٩٤ .

* عن ج ص ٨٤ .

بل جُعل من الضرورة قول الراجز[1] :

كأنَّ خُصْيَيْه مِن التَدلْـدُل ظَرْفُ عَجوزٍ فيه ثِنْتا حَنظل

ولا تضاف الثلاثة وأخواتها إلى جمع تصحيح ، إلا إن أهمل غيره ، أو جاور ما أهمل غيره ، فالأول نحو سبع سماوات وسبع بقرات وتسع آيات وخمس صلوات[2] . والثانى نحو[3] ﴿ وسبعَ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ ﴾ فإنه حقيق بأن يجىء على نحو مفاعل لأنه أولى بما واحده صالح له من جمع التصحيح كقوله تعالى[4] ﴿ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾ وقوله تعالى[5] ﴿ ولقد خَلَقْنا فوْقَكم سَبْعَ طَرائق ﴾ و[6] ﴿ سَخَّرها عليهم سَبْعَ ليالٍ ﴾ و[7] ﴿ فكفارَتُه إطعامُ عَشْرةِ مساكِينَ ﴾ وقد يُؤْثر ما يماثل**[8] / مفاعِل من أمثلة الكثرة على جمع التصحيح دون مجاز يقصد مشاكلته نحو[9] ﴿ على أنْ تَأْجُرنى ثمانِىَ حِجَجٍ ﴾ . وقد يؤثر مثال كثرة على مثال قلة لخروجه عن القياس ، أو لقلة استعماله ، فالأول نحو[10] ﴿ ثلاثةَ قُروء ﴾ والثانى نحو ثلاثة شسوع فأوثر قروء على أقراء ؛ لأن واحده قرء كفلس وجمع مثله على أفعال شاذ . وأوثر شسوع على أشساع لقلة استعماله وإن لم يكن شاذا ؛ لأن واحده شِسع وجمع مثله على أفعال مطرد ، لكن أكثر العرب يستغنون فى جمع شسع بفعول عن غيره . ومثال إيثار قروء على أقراء لخروجه عن القياس إيثار شهداء على أشهاد فى[11]

١٣٤ ا

---

(١) نسب لخطام المجاشعى كما نسب إلى جندل بن المثنى وإلى سلمى الهذلية ولشماء الهذلية ولبعض السعديين الكتاب ٢/١٧٧ ، ٢٠٢ وابن يعيش ١٨/٦ وشرح الكافية الشافية ٢/٩٠٠ والتصريح ٢/٢٧٠ والمساعد ٧١/٢ .

(٢) الأمثلة وردت فى آيات قرآنية والأخير منها فى حديث شريف .

(٣) سورة يوسف . من الآية ٤٣ .

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٦١ .

(٥) سورة المؤمنون صدر الآية ١٧ .

(٦) سورة الحاقة صدر الآية ٧ .

(٧) سورة المائدة من الآية ٨٩ .

(٨) فى ج : ما لا يماثل ص ٨٥ .

(٩) سورة القصص . من الآية ٢٧ .

(١٠) سورة البقرة من الآية ٢٢٨ .

(١١) سورة النور صدر الآية ١٣ .

**فى ج : ما لا يماثل ص ٨٥ .

﴿ لوْلَا جَاءُوا عليه بأرْبَعة شُهَدَاء ﴾ لأن واحد شهداء إمّا شهيد وإمّا شاهد ، ولكل واحد منهما نصيب فى أفعال كشريف وأشراف ، وصاحب وأصحاب فعُدل شهيد عن أفعال إلى فُعلَاء كما عُدل عن أقراء إلى قروء .

وقال المبرد فى المقتضب[1] : فإن قلت ثلاثة حمير وخمسة كلاب جاز على أنك تريد ثلاثة من الحمير وخمسة من الكلاب ، وجعل من ذلك « ثلاثة قروء » . ولو جاز هذا لم يكن معنى فى الحجر بجمع القلة ؛ لأن كل جمع كثرة صالح لأن يراد به مثل هذا وإن كان يقال ثلاثة فلوس وثلاثة دور ، على تقدير ثلاثة من فلوس وثلاثة من دور . وإلى هذا أشرت بقولى « ولا ثلاثة كلاب ونحوه تؤوله بثلاثة من كذا خلافا للمبرد .

وإن فسر عدد باسم جنس أو باسم جمع لم يضف إليه إلا سماعا كقوله تعالى[2] ﴿ وكانَ فى المدينة تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ وكقوله ﷺ[3] « ليس فيما دون خمسٍ ذَوْدٍ من الإبل صَدَقَة » وكقول العرب : خمسة رَجْلة . والأصل أن يجاء بمفسر هذا النوع مقرونا بمن نحو ثلاثة من القوم وأربعة من الحىّ وخمسة من الركب ، وعشر من البط ، قال الله تعالى[4] ﴿ فخُذْ أربعةً مِن الطَّيْر ﴾ ويستغنى العدد عن مفسر بإضافته إلى غيره كقولك اقبض عشرتك وعشرى زيد لأنك لم تضفه إلا وهو عند السامع معلوم الجنس فاستغنى عن مفسّره .

فصل : ص : تحذف تاء الثلاثة وأخواتها إن كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة أو مجازا ، أو كان المعدود اسم جنس أو جمعا مؤنثا غير نائب عن جمع مذكر ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير . وربما أول مذكر بمؤنث ، ومؤنث بمذكر ،

---

(١) المقتضب ١٥٦/٢ ، ١٥٧ « ... جاز ذلك على أنك أردت ثلاثة من الكلاب وخمسة من الحمير كما قال الله عز وجل ﴿ يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ (من سورة البقرة ٢٢٨) .

(٢) سورة النمل . صدر الآية ٤٨ .

(٣) البخارى ١٣٣/٢ « ليس فيما دون خمس أواقٍ صدقة ، وليس فيما دون خمس ذود صدقة ، وليس ... وفيه ١٤٣/٢ ، ١٤٤ « ليس فيما دون خمس ذودٍ صدقة من الإبل ، وليس فيما دون خمس أواق صدقة ... » والجامع الصغير ٩٥٣/٢ .

(٤) سورة البقرة . من الآية ٢٦٠ .

فجيء بالعدد على حسب التأويل ، وإن كان فى المذكور لغتان فالحذف والإثبات سيان . وإن كان المذكور صفة نابت عن الموصوف اعتبر غالبا حاله لا حالها .

ش : الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمّة وفِرقة وعُصبة وصُحبة وسَريّة وفِئة وعشيرَة وقبيلة وفصيلة ؛ فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق الأسماء التى هى بمنزلتها فاستصحب الأصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته . وحذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخر رتبته فقيل ثلاثة أعبد وثلاث جوارٍ . والمعتبر من التأنيث تأنيث المفرد لا تأنيث الجمع فلذلك يقال : ثلاثة سجلّات وعشرة دنينيرات ، بثبوت التاء . لأن مفرديهما مذكران . ولا يعتبر تأنيث المفرد إذا كان علما لمذكر نحو طلحة وسلمة ، لأنه تأنيث لا تعلق له بالمعنى لا حقيقة ولا مجازا ، ولذلك لا يؤنث ضميره ولا ما يشار به إليه ، بخلاف ما يتعلق تأنيثه بالمعنى حقيقة أو مجازا ؛ فإن تأنيث ضميره وما يشار به إليه لازم ، فيقال فى الأول ثلاثة الطلحات لقيهم ثلاثة السلمات فتثبت التاء ؛ لأن تأنيثه لمجرد اللفظ ؛ ولذلك لا يؤنث ضميره ولا ما يشار به إليه كقولك : الطلحات ذهبوا والسلمات أتوا . ويقال فى الثانى وهو الذى يتعين تأنيثه بالمعنى حقيقة أو مجازا ثلاث الفتيات رَقين عشر الدرجات .

وإن كان مفسر الثلاثة وأخواتها اسم جنس أو جمع مؤنث جيء بالمفسر مقرونا بمن وحذفت التاء إن ولى المفسر موصوفا نحو لى ثلاث من البط ذكور ، أو غيرْ موصوف كلَه ثلاث من الإبل فإن توسط دليل تذكير لزم بقاء التاء نحو لى ثلاثة ذكور من البط ، وأربعة فحول من الإبل . وإلى نحو هذا أشرت بقولى : « ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير » .

والحاصل أن تاء نحو ثلاثة وأخواتها تسقط لتأنيث واحد مفسرها لا لتأنيثه إن كان جمعا ، ولتأنيثه نفسه دون تعرض لواحده إن كان اسم جنس أو جمع . وأما قولهم ثلاثة أشياء وثلاثة رَجْلة ففيهما شذوذان : أحدهما الإضافة إلى المفسر وحقه أن ينفصل مقرونا بمن كسائر أسماء الأجناس .

الثانى ثبوت التاء فى عددهما والقياس الحذف لأن اسم الجنس أو الجمع لا يعتبر فى التأنيث والتذكير حال واحده ، وإنما يعتبر فيهما حاله ، ولذلك يقال ثلاثة من البط ذكور ، وواحدة بطة ذكر ، ومع ذلك لم يقل ثلاثة بل ثلاث . وقد وُجّه ثبوت

التاء فى عدد أشياء ورجلة بأنهما نائبان عن / جمع مفرديهما على أفعال وإن واحد ١٣٤/ ب
أشياء شيء كفيء فقياسه أن يساويه فى جمعه ، وواحد رجلة راجل ، فكان له نصيب من الجمع على أفعال كما قيل صاحب وأصحاب ؛ فعدل فى جمع شيء من أفعال إلى فعلاء ، ثم قدمت لامه على فائه فصار الوزن لفعاء واستصحب منع صرفه للتأنيث ولزوم التأنيث ، وثبتت فى عدده كما كانت تثبت مع المنوب عنه وهو أفعال . وعدل فى جمع راجل من أفعال إلى فعلة وثبتت تاء عدده أيضا كما كانت تثبت مع المنوب عنه وقد يؤول مذكر بمؤنث فتسقط التاء ، ومؤنث بمذكر فتثبت التاء . فالأول كقول الشاعر[1] :

وإنّ كِلابًا هَذه عَشْرُ أَبْطُنٍ ... وأنت بَرىءٌ من قبائلها العَشْرِ

ومثله قول الآخر[2] :

فكان مَجِنّى دُونَ مَن كنتُ أَتّقى ... ثلاث شُخوص كاعِبان ومُعْصِرُ

ومثال الثانى قول الشاعر[3] :

ثلاثة أنفسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ ... لقد جارَ الزمانُ على عيالى

ومثله قول الآخر[4] :

وقائعُ فى مُضَرٍ تِسْعَةٌ ... وفى وائِلٍ كانتْ العاشرة

أوّل الأبطن بالقبائل ؛ والشخوص بالجوارى ، فأسقط تاءَى عشرة وثلاثة ، وأوّل الأنفس بأشخاص والوقائع بمشاهد فأثبت التاء .

وقد يكون فى المعدود لغتان ، فيجوز فى عدده وجهان كحال وعضد ولسان ،

---

(١) من الطويل . لرجل من بنى كلاب يسمى النّواح . الكتاب ١٧٤/٢ والإنصاف ٧٦٩/٢ والأشمونى ٤٤/٤ ، ٤٥ والدرر ٢٠٤/٢ وشطره الأول فى الهمع ١٤٩/٢ . وفى المساعد ٧٦/٢ .

(٢) من الطويل . لعمر بن أبى ربيعة . شرح ديوانه ١٨٩ من قصيدته : أمن آل نعم أنت غادٍ فمُبكرِ – والكتاب ١٧٥/٢ والتصريح ٢٧١/٢ ، ٢٧٥/٢ والإنصاف ٧٧٠/٢ والمقرب ٣٠٧/١ والدرر ٢٠٤/٢ ، ٢٠٩/١ والخزانة ٣٩٤/٧ وعجزه فى الأشمونى ٤٤/٤ .

(٣) من الوافر . للحطيئة . الكتاب ١٧٥/٢ وديوانه ٢٧٠ وفيه : ونحن ثلاثة وثلاث ذود – والتصريح ٢٧٠/٢ والإنصاف ٧٧١/٢ والخزانة ٣٦٧/٧ والمساعد ٧٦/٢ .

(٤) من المتقارب . الإنصاف ٧٦٩/٢ والدرر ٢٠٤/٢ .

فإنها تذكر وتؤنث فيقال على لغة من ذكّر ثلاثة أحوال وثلاثة أعضاد ، وثلاثة ألسنة ، ويقال على لغة من يؤنث ثلاث أحوال وثلاث أعضاد وثلاث ألسن . ويكثر الوجهان فى أسماء الأجناس المميز واحدها بالتاء كبقر ونخل وسحاب ، فيقال على لغة مَن ذكّر لزيد ثلاثة من البقر وثلاثة من النخل وسُقيت أرضنا بثلاثة من السحاب . ويقال على لغة مَن أنّث : ثلاث . فإن كان المذكور بعد العدد صفة قامت مقام موصوفها اعتبر فى الغالب حال موصوفها لا حالها فتقول رأيت ثلاثة ربعات بثبوت التاء إذا أردت رجالا ، وثلاث ربعات بسقوطها إذا أردت نساء . ومن اعتبار حال الموصوف قوله تعالى[1] ﴿ مَن جاءَ بالحَسنةِ فله عَشْرُ أَمْثالها ﴾ أى فله عشر حسنات أمثالها ، فلولا قصد الحسنات لقيل عشرة أمثالها ؛ لأن واحد الأمثال مذكر . ومن العرب مَن يسقط تاء العدد المضاف إلى دوابّ لتأنيث لفظها مع قصد تذكير الموصوف ؛ لأن الدابة صفة جرت مجرى الأسماء الجامدة ، فاعتبر فى العدد لفظها . ومنها احترزت بقولى « اعتبر غالبا حاله لا حالها » .

فصل : ص : يعطف العشرون وأخواته على النيّف وهو إن قصد التعيين واحد أو أحد . واثنان وثلاثة ، وواحدة وإحدى ، واثنتان وثلاث إلى تسعة فى التذكير وتسع فى التأنيث . وإن لم يقصد التعيين فيهما فبضعة وبضع ، ويستعملان أيضا دون تنييف ، وتجعل العشرة مع النيّف اسما واحدا مبنيّا على الفتح ما لم يظهر العاطف . ولتاء الثلاثة والتسعة وما بينهما عند عطف العشرين وأخواتها على النيّف ما لها قبل التنييف . ولتاء العشرة فى التركيب عكس ما لها قبله . ويسكن شينها فى التأنيث الحجازيون ، ويكسرها التميميون ، وقد تفتح ، وربما سكن عين عشرة .

ش : يقال[2] عند قصد التعيين تسعة فما دونها ، وعند عدم قصد التعيين بضعة فى التذكير وبضع فى التأنيث ، ولا يقال لشىء منها نيّف إلا وبعده عشرة أو عشرون

---

(١) سورة الأنعام صدر الآية ١٦٠ .

(٢) فى ج : ش : أخوات عشرين ثلاثون وأربعون إلى تسعين . النيف عند قصد التعيين تسعة فما دونها ... ص ٩١ .

أو بعض أخواتها فيقال فى تعيين المعطوف ثلاثة وعشرون رجلا ، وثلاث وعشرون امرأة ، ويقال فى تعيين المركب : ثلاثة عشر وثلاث عشرة ، وبضع عشرة إلى بضعة وتسعين . وقد تستعمل بضعة وبضع دون تنْبيف كقوله تعالى[1] ﴿ وهُم مِن بَعْدِ غَلَبهم سَيَغْلِبُونَ فى بِضْع سِنينَ ﴾ وقد تناول قولى « وقد تجعل العشرة مع النيف اسما واحدا » أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما . ونبهت بقولى « ما لم يظهر العاطف » على أن ظهو ر العاطف مانع من البناء والتركيب . ومنه قول الشاعر[2] :

كأنَّ بها البدرَ ابن عَشْر وأرْبع ۝ إذا هَبَوات الصَّيف عنه تجلّت

وللنيف المعطوف عليه العشرون وأخواته من ثبوت التاء وسقوطها ماله لو استعمل وحده ، فيقال فى الذكور ثلاثة وعشرون ، وفى الإناث ثلاث وعشرون ، كما يقال عند عدم العطف ثلاثة وثلاث .

ثم قلت . ولتاء العشرة فى التركيب عكس ما لها قبله . ثم أشرت إلى أن شين عشرة فى التأنيث ساكنة عند الحجازيين ومكسورة عند التميميين . وعلى لغتهم قرأ بعض القراء[3] « فانْفجرَتْ منه اثْنَتَا عَشِرةَ عَيْنا » ، وقرأ الأعمش « اثنتا عشَرة » بالفتح ، وهذا أشذ من قراءة من قرأ بالكسر . وقرأ يزيد بن القعقاع « أحد عْشر » بسكون العين ، وقرأ هبيرة صاحب حفص بسكون . « اثنتا عْشر » وهى أشد من قراءة يزيد . وكل هذه الأحوال مشار إليها فى متن الكتاب .

ص : ويقال فى مذكر ما دون ثلاثة عشر أحد عشر واثنا عشر ، وفى مؤنثه إحدى عشرة واثنتا عشرة ، وربما قيل وحد عشر / وواحد عشر وواحدة عشر وإعراب اثنا واثنتا باق لوقوع ما بعدها موقع النون ، ولذلك لا يضافان بخلاف أخواتهما وقد يجرى ما أضيف منهما مجرى بعلبك ، أو ابن عُرْس ، ولا يقاس على الأول خلافا للأخفش ولا على الثانى خلافا للفراء .

١٣٥/ا

---

(١) سورة الروم عجز الآية ٣ وصدر الآية ٤ .

(٢) من الطويل . صدره فى الهمع ٢/ ١٥٠ وكذلك فى حاشية الصبان على الأشمونى ٤/ ٤٩ وهو فى المساعد ٢/ ٧٨ وانظر الدرر . نسب إلى ابن أبى ربيعة .

(٣) سورة البقرة من الآية ٦٠ والقراءات فى الإتحاف ١٣٧ : « وعن المطوعى عن الأعمش (عشرة) بكسر الشين ، وعنه أيضا الإسكان والفتح ، وكلها لغات » .

ش : أصل أحد عشر وإحدى عشرة وَحَد عشر ووحدى عشرة ، فأبدلت واوهما همزة على غير قياس . ومن العرب مَن يقول واحد عشر وواحدة عشرة . ويبنى عجز هذا المركب لتضمنه معنى الواو ، وبنى صدره لوقوع العجز منه موقع تاء التأنيث فى ثلاث عشرة وأخواته ولشبهه بما هو كذلك فى البواقى ، إلا فى صدرَى اثنتى عشرة فإنهما أعربا لوقوع العجز منهما موقع النون ، وما قبل النون محل إعراب لا بناء ، ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا ، كما لا يضاف ما فيه النون ، بخلاف أخواتهما ، فيقال أحد عشرك ولا يقال اثنا عشرك واستثقل اجتماع علامتى تأنيث فى ثلاثة عشر ونحوه لأنهما بلفظ واحد وبمعنى واحد ، فإن مدلول تاء ثلاثة وعشرة تذكير المعدود فاتحدا لفظا وحكما[1] ، فكره اجتماعهما فى شيئين كشىء واحد ، بخلاف إحدى عشرة . فإن علامتيه مختلفتا اللفظ والمعنى ؛ أما اللفظ فظاهر ، وأما المعنى فلأن ألف إحدى دالة على التأنيث ، وتاء عشرة دالة على التذكير وكذا واحدة عشرة ، فإن علامتيه وإن اتحدتا لفظا قد اختلفتا معنى ؛ لأن مدلول تاء واحدة تأنيث ، ومدلول تاء عشرة تذكير ، فلم يكن اجتماعهما كاجتماع تاءى ثلاثة عشرة ، والأجود فيما أضيف من هذا المركب أن يبقى مبنيا ، كما يبقى مع دخول الألف واللام عليه ؛ لاستواء الألف واللام والإضافة فى الاختصاص بالأسماء ، فيقال أحدَ عشرَك مع أحدَ عشرَ زيد ، بالبناء كما يقال الأحد عَشرَ مع الأحدَ عشرَ ، إلا أن العرب مجمعون على بقاء البناء مع الألف واللام .

وحكى سيبويه عن بعض العرب إعراب المضاف مع بقاء التركيب ، كقولك أحد عشرك مع أحد عشر زيد فيبقى الصدر مفتوحا ويتغير آخر العجز بالعوامل ، كما يفعل ببعلبك إذا دعت حاجة إلى إضافته . والقياس على هذا جائز عند الأخفش ، وأجاز الفراء إضافة صدر العدد المركب إلى عجزه مُزالا بناؤهما وأنشد[2] :

كُلِّف مِن عَنائه وشِقْوته ... بنتَ ثمانى عَشْرة مِن حجّته

---

(١) فى ج : ومعنى « بدل » « وحكما » ص ٩٤ .

(٢) من الرجز . نسب إلى نفيع بن طارق . الدرر ٢/٢٠٤ والتصريح ٢/٢٧٥ والأشمونى ٤/٥١ وحاشية الصبان عليه ٤/٥٠ والمساعد ٢/٧٨ وفيه « علق » مكان « كلف . وعجزه فى الهمع ٢/١٤٩ وانظر الخزانة .

و لم ير ذلك مخصوصا بالشعر ، بل أجازه فى النثر والنظم . وإلى هذين الوجهين أشرت بقولى : « وقد يجرى ما أضيف منهما مجرى بعلبك أو ابن عرس » .

ص : وياء الثمانى فى التركيب مفتوحة ، أو ساكنة ، أو محذوفة بعد كسرة أو فتحة . وقد تحذف فى الإفراد ، ويجعل الإعراب فى متلوها . وقد يفعل ذلك برباع وشناح وجوار وشبهها . وقد يستعمل أحد استعمال واحد فى غير تنييف . وقد يغنى بعد نفى أو استفهام عن قوم أو نسوة ، وتعريفه حينئذ نادر . ولا يستعمل إحدى فى تنييف وغيره دون إضافة . وقد يقال لما يُستعظم مما لا نظير له هو أحد الأحدين . وإحدى الإحد .

ش : يقال فى تركيب ثمانية وعشرة ثمانية عشر فى التذكير ، وثمانىَ عشرة فى التأنيث ، بفتح الياء وثمانى عشرة بسكونها ، وثمانِ عشرة بحذفها وبقاء الكسرة دالة عليها ، وثمانَ عشرة بحذفها لفظا ونية . ومن العرب من يفعل ذلك فى الإفراد ويحرك النون بحركات الإعراب . ومن ذلك قول الراجز[1] :

لها ثنايا أربعٌ حسانُ   وأربعٌ فثغرها ثمانُ

ومثل قوله فى ثمانٍ ثمانٌ قول بعض العرب رباعٌ فى الرَّباعى من الحيوان ، وهو ما فوق الثنى ، ومثله شناحٌ فى الشناحى ؛ وهو الطويل . ومثله قراءة بعض السلف[2] ﴿ ومِن فَوْقِهِمْ غَواشٌ ﴾ بضم الشين . وروى أن عبد الله بن مسعود قرأ[3] ﴿ وله الجَوارُ المُنْشآتُ ﴾ بضم الراء . وكل هذا مشار إليه فى متن الكتاب .

---

(١) الأشمونى ٥٢/٤ ، والخزانة ٣٦٥/٧ والمساعد ٨٣/٢ .

(٢) سورة الأعراف . من الآية ٤١ والقراءة فى البحر ٢٩٨/٤ « والتنوين فى غواش تنوين صرف أو تنوين عوض من الياء أو من الحركة . وقرئ غواشٌ بالرفع كقراءة عبد الله « وله الجوارُ المنشآت » وانظر الكشف لمكى ٣١٥/١ ، ٣١٦ .

(٣) سورة الرحمن . صدر الآية ٢٤ وتمامها « فى البحر كالأعلام » . والقراءة فى الإقناع ٧٧٨/٢ بشأن كسر الشين لحمزة وأبى بكر و لم يتعرض للجوار ، ولكن وردت فى الإتحاف ٤٠٦ « وعن الحسن رفع رائه والجمهور على كسرها ... وقراءة الرفع لتناسى المحذوف . و لم ترد فى المحتسب ج ٢ سورة الرحمن . ولكن وردت فى شواذ ابن خالويه ١٤٩ « وله الجوارى بإثبات الياء فى حرف عبد الله بن مسعود ، والجوارُ بالرفع عنه أيضا ، وله الجوارُ ، بالرفع أيضا عبد الوارث عن أبى عمرو والحسن » .

وقد يستعمل أحد استعمال واحد فى غير تنيف ، من ذلك قوله تعالى[1] ﴿ وإنْ أحدٌ من المشرِكِين استنجاركَ فأجِرْهُ حتّى يَسمعَ كَلَامَ اللهِ ﴾ ومنه قوله تعالى[2] ﴿ قُلْ هُو اللهُ أحدٌ ﴾ ومنه قول الشاعر[3] :

وقد ظهرتَ فلا تَخْفى على أَحَد إلَّا على أحد لا يَعرف القمرا

أراد على واحد لا يعرف القمرا . ومثله قول الآخر[4] :

إذا ناقةٌ شُدّتْ بَرَحْل ونُمْرق إلى أحد بَعْدِى فضّل ضلالها

وقد يغنى أحد بعد [نفى أو][*] استفهام عن قوم أو نسوة ، فإغناؤه بعد نفى عن قوم كقوله تعالى[5] ﴿ فما مِنْكُم مِنْ أَحَدٍ عنه حاجِزِينَ ﴾ ، وإغناؤه بعد استفهام عن قوم ما جاء فى الحديث من قول أبى عبيدة رضى الله عنه[6] : (يا رسول الله أحدَ خيْرٌ منّا) أصله أأحد ، فحذف همزة الاستفهام وأوقع أحدا موقع قوم .

١٣٥/ ب وإغناؤه عن / نسوة كقوله تعالى[7] ﴿ يا نِساءَ النَبىِّ لَسْتُنَّ كأَحَدٍ من النِساء إنْ اتَّقَيْتُنَّ ﴾ . وحقه إذا أغنى عن قوم أو نسوة أن يكون مذكرا ، وقد ندر تعريفه فى قول الشاعر[9] :

---

(١) سورة التوبة صدر الآية ٦ .

(٢) سورة الإخلاص . آية ١ .

(٣) من البسيط . لذى الرمة . ديوانه ص ٣٢ وفيه : حتى بهرت فما ... وفى الدرر ٢٠٥/٢ لقد ظهرت والأصول ٨٥/١ والمساعد ٨٤/٢ .

(٤) من الطويل . لأوس بن حجر . ديوانه ١٠٠ والأساس « نمر » والمحتسب ٢٠١/٢ وفيه : ..... إلى حكم والنمرق الوسادة الصغيرة أو الطنفسة .

(*) ما بَين المعقوفين وارد فى ج ص ٩٦ .

(٥) سورة الحاقة آية ٤٧ .

(٦) فى إعراب الحديث ص ٧٥ رقم ١٣٦ فى حديث أبى جمعة حبيب بن سباع (تغدينا مع رسول الله ﷺ ومعنا أبو عبيدة بن الجراح فقال يا رسول الله أحد خير منا ؟) أى أهل أحد أو أحد ... وخرجه فى المسند ١٠٦/٤ وبقيته فيه : (أسلمنا معك وجاهدنا معك قال : « نعم قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بى ولم يرونى » وفى رواية أخرى فى المسند (هل أحد) وفى أسد الغابة ترجمة ١٠٥١ وفيه أأحد وانظر كتاب الطبقات لخليفة بن خياط ٢٧٤/١ ، ٧٨٥/٢ .

(٧) سورة الأحزاب صدر الآية ٣٢ .

(٨) من البسيط . المساعد ٨٤/٢ .

وليس يَظْلِمُنى فى أمْرِ غانية   إلَّا كعمرٍو وما عمرٌو مِن الأحَدِ

قال اللحيانى : قالوا : ما أنت من الأحد ، أى من الناس ، وأنشد هذا البيت .
ويقال للموصوف بعدم النظير هو أحد الأحدين ، وإحدى الإحد ، أى الدواهى المقول لكل واحدة منها لا نظير لها ، قال الراجز[1] :

حتى استَثارُوا بِى إحْدَى الإحَد   لَيْثًا هِزَبْرًا ذا سِلَاح مُعْتَـدِ

ص : ويختص أحد بعد نفى محض أو نهى أو شبههما بعموم مَن يعقل لازم الإفراد والتذكير ولا يقع فى إيجاب يراد به العموم خلافا للمبرد . ومثله عريب وديّار وشَفرٍ وكتيع وكرّاب ودُعْوىّ ونُمّىّ ودارىّ ودُورى ، وطُورىّ وطوئى ودُبِّى ودُبيج ودَبيج وأَرِيم وأَرَم ووابر وواتن وتامور وتُؤْمور . وقد يغنى عن نفى ما قبل أحد نفىَ ما بعده إن تضمن ضميره أو ما يقوم مقامه ، وقد لا يصحب « شَفر » نفيا ، وقد تضم شينه .

ش : لا يراد بأحد فى نحو ما فيها أحد إلا مَن يعقل على سبيل الشمول والإحاطة ، ولذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولا يعرّف ؛ لأنه قصد به حالة واحدة ، فاستغنى عن علامة تدل على غيرها ، ولا يكون إلا بعد نفى محض نحو[2] ﴿ ولم يكن له كُفُوا أحد ﴾ أو نهى نحو[3] ﴿ ولا يَلْتَفِتْ منكم أحَدٌ ﴾ أو ما يشبه النفى المحض نحو[4] ﴿ هلْ تُحِس مِنْهُم مِن أحَد ﴾ ونحو : قلّ ما يقول ذلك أحد إلا زيد ، وليتنى أسمع أحدا

---

(١) الرجز للمرار . وهو شاعر إسلامى فى الدولة المروانية وكان لصا ، التاج « أحد » والخزانة ٣٤٦/٧ وفى الأغانى ٣١٧/١٠ :

عدونى الثعلب عند العـدد   حتى استثاروا بى إحدى الإحد
ليثا هزيرا ذا سلاح معتدى   يرمى بطرف كالحريق الموقد

وفى المساعد ٨٥/٢ : حتى استثاروا فى ....

(٢) سورة الإخلاص آية ٤ .

(٣) سورة هود من الآية ٨١ ، وفى ج لم ترد هذه الآية ووضع علامة النقص وليس شىء ظاهر أعلى الهامش . ص ٩٧ .

(٤) سورة مريم الآية ٩٨ .

يتكلم . لأن المعنى لا أسمع أحدا يتكلم . ذكره الفراء فى كتاب « الحدّ » . وقيدت المنفى بالمحض احترازا من أليس وما زال ونحوهما . وأشرت بشبه النهى إلى قول الفراء فى كتاب الحد : لأضربنّ أحدا يقول ذلك ، وساقه سياقا يشعر بشهرته . والمعنى فيه لا يقل أحد ذلك . وأجاز المبرد إيقاعه فى الإيجاب المراد به العموم نحو كل أحد . ومنع ذلك غيره ، ذكر ذلك السيرافى فى باب « كان » من شرح الكتاب . ويساوى أحدا فى جميع ما نُسب إليه عَريب وما ذكر بعده . ومن شواهدها قول الشاعر[1] :

ليتَ هذا الليلَ شَهْرٌ لا نرى فيه عَرِيبا
ليس إيّاىَ وإيّا كَ ولا نَخْشَى رقيبا

وقول العجاج[2] :

وبلدةٍ ليس بها طُورِىُّ ولا خلا الجن بها إنْسىُّ

ويروى طوئى . ومن شواهد إرم[3] :

تلك القُرونَ ورِثنا الأرضَ بعدهم فما يُحس عليها منهم أرم

وأنشد ابن الأعرابى[4] :

يمينًا أرَى من آل شيْبان وابِرا فيفلت مِنّى دُونَ مُنْقطَع الحبل

وأنشده غيره[5] .

أجدَّ الحىُّ فاحْتملُوا سراعا فما بالدار بعدهم كَتِيعُ

ومثال ما أغنى فيه نفى ما بعد أحد عن نفى ما قبله لتضمن ضمير أحد قول الشاعر[6] :

---

(١) من مجزوء الرمل . لابن أبى ربيعة . ديوانه وشرحه ص ١٠٣ وفيه : غريبا ليس إياى وإياها ... وبينهما :
مقمر غيب عنا من أردنا أن يغيبا
والأصول ١١٨/٢ والكتاب ٣٨١/١ .

(٢) أراجيز العرب للبكرى ١٧٨ وأمالى القالى ٢٥١/١ وخزانة الأدب ٢/٢ وانظرها ٣/٢ فى طوئى . والدرر ١٩٣/١ ، ١٩٦ .

(٣) من البسيط . اللسان « أرم » وأمالى القالى ٢٥٠/١ .

(٤) من الطويل . أمالى القالى ٢٥٠/١ : « من آل زبّان . وانظر الخزانة ٣٦٠/٧ .

(٥) من الوافر . أمالى القالى ٢٥١/١ : .... إذا ظعنوا كتيع وانظر الخزانة ٣٥٨/٧ ، ١٩٢/٨ .

(٦) من الطويل . لدعبل الخزاعى . ولم أقف عليه .

إذا أحدٌ لم يَعْنِه شأنُ طارِق لِعُدْم فإنا مُؤثروه على الأهل

ومثال ما أغنى فيه عن تقدم المنفى تضمن ما بعد أحد لقائم مقام ضميره قوله[1] :

ولو سُئلت عنا نوار وقومها إذا أحدٌ لم تنطِق الشفتـانِ

أراد لم تنطق شفتاه ، فأقام الألف واللام مقام الضمير . ومثال استعمال « شفر » فى جملة خالية من نفى قول الشاعر[2] :

فوالله ما تنفكُّ منّا عـداوةٌ ولا منهم ما دامَ مِن نَسْلنا شَفْرُ

فصل : ص : لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقر إلى تمييز إلا مائة وألف . واختص الألف بالتمييز به مطلقا ، ولم يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتها .

ش : انفرد الألف من أسماء العدد المفتقرة إلى التمييز بأن لم توضع لشىء من مجموعاتها لفظ يغنى عن جمعه ، فجرى عن قياس الأسماء فى الجمعية مفسرا كان نحو ثلاثة آلاف ، أو غير مفسر نحو[3] ﴿ وهُمْ أُلُوفٌ ﴾ وشاركته المائة فى وضع[4] ما يغنى عن التثنية فقيل مائتان كما قيل ألفان ، واستغنى فى الثلاثة وأخواتها عن التثنية والجمع ؛ لأن لكل واحد منها لفظا يغنى عن التثنية إن قصدت ، وعن الجمع إن قُصد كالعشرة والعشرين فإنهما أغنيا عن تثنية خمسة وجمعها ، وكالعشرين والأربعين فإنهما أغنيا عن تثنية عشرة وجمعها . وللمائة شبه بالثلاثة وأخواتها فى أن لها لفظا يغنى عن جمعها ، وذلك اللفظ هو الألف فى إهمال ما يغنى عن جمعها إن لم تكن عشرة ، فإن كانت عشرة فله ألف ، فألف من مائة كمائة من عشرة . فلما لم تكن المائة كالألف فى عموم إهمال ما يغنى عن الجمع ، ولا كعشرة فى عموم وضع ذلك وُسِّطَ أمرها ، فأفردت كخمس مائة ، وجمعت كثلاث مئين .

---

(١) من الطويل . للفرزدق . شرح ديوانه ٢/٨٧٠ وفيه : إذا لم توار الناجذ الشفتان ، والمساعد ٢/٨٧ وفيه : إذن أحد .

(٢) من الطويل . لأبى طالب . أمالى القالى ١/٢٥١ كما هنا . وفى المساعد ٢/٨٨ والسيرة النبوية م ١/٢٨١ : « ما كان » مكان « ما دام » . وانظر الخزانة ٧/٣٥٩ .

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٤٣ .

(٤) فى ج : فى عدم وضع ص ٩٩ .

واختص الألف بأن تميز به الثلاثة وأخواتها[1] وكأحد عشر ألفا ، وعشرين ألفا ، ومائة ألف ، وما تفرع منهما كمائة ألف ومائتي ألف ، وألف ألف . ومائة ألف ألف . وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولي « واختص الألف بالتمييز به مطلقا » ثم قلت : « ولم يميز بالمائة إلَّا / ثلاث وإحدى عشرة وأخواتها » فنبهت بذلك على أنه يقال إحدى عشرة مائة واثنتا عشرة مائة إلى تسع عشرة مائة ، ولا يقال عشر مائة ولا عشرون مائة ، استغناء بالألف والألفين . ومن تمييز المركب بمائة قول جابر رضى الله عنه[2] « كنّا خمس عشرة مائة » يعنى أهل الحديبية . وفى حديث البراء رضى الله عنه[3] « كنا يوم الحديبية أربع عشرة مائة » .

1/136

ص : وإذا قصد تعريف العدد أدخل حرفه عليه إن كان مفردا غير مفسر أو مفسرا بتمييز . وعلى الآخر إن كان مضافا ، أو عليهما شذوذا لا قياسا ، خلافا للكوفيين . وتدخل على الأول والثانى إن كان معطوفا ومعطوفا عليه ، وعلى الأول إن كان مركبا . وقد يدخل على جزءيه بضعف ، وعليهما وعلى التمييز يقبح .

ش : دخول حرف التعريف على العدد المفرد غير مفسر أو مفسرا بتمييز نحو خُذ المائة ودَع الألف درهما ، وهذا على لغة مَن لا يُضيف ، عومل فيهما ذو الألف واللام معاملة المنون . ذكر ذلك ابن كيسان . وعليه ورد قول حذيفة رضى الله عنه[4] « يا رسول الله أتخاف علينا ونحو ما بين الستمائة إلى السبعمائة » ومثال دخول حرف التعريف على الآخر إن كان العدد مضافا قول ذى الرمة[5] :

وهل يَرجِعُ التسليمَ أو يكشِفُ العَمَى ... ثلاثُ الأثافِى والرسومُ البلاقِعُ

وقلت على الآخر ولم أَقل على الثانى ليتناول ذلك ما تضمن إضافة واحدة

---

(1) فى المساعد ٨٩/٢ : « واختص الألف بالتمييز مطلقا فيميز به ثلاثة وأخواته نحو ثلاثة آلاف وأحد عشر وعشرون وأخواتهما نحو أحد عشر ألفا ... » .

(2) البخارى ١٥٦/٥ .

(3) انظر البخارى ١٥٦/٥ .

(4) انظر البخارى ١٥٦/٥ .

(5) من الطويل . ديوانه ص ٥٠ من قصيدته : أمنزلتى مَىٍ سلامٌ عليكما – وابن يعيش ٣٣/٦ .

وما تضمن إضافتين أو أكثر نحو قبضت خمس مائة ألف دينار . وروى الكوفيون إدخال حرف التعريف على العدد المضاف إلى ما فيه الألف واللام كقولك : قبضت العشرة الدنانير ، واشتريت الخمسة الأثواب . وهذا شاذ فيحفظ ولا يقاس عليه .
ومثال دخول حرف التعريف على المعطوف والمعطوف عليه قول الشاعر(١) :

إذا الخمسَ والخمسين جاوَزْتَ فارتقِبْ قُدُوما على الأموات غيرَ بَعِيد

ومثال دخوله على أول جزءى المركب قول النبى ﷺ(٢) لعمر رضى الله عنه « إنْ كنت صائِما فصُم الثلاث عشرة والأربع عشرة والخمس عشرة » أى صم يوم الثلاث عشرة ليلة ويوم الأربع عشرة ليلة ، ويوم الخمس عشرة ليلة . فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ولولا ذلك لقال : صم الثلاثة عشر والأربعة عشر والخمسة عشر ؛ لأن المصوم فيه اليوم لا الليلة . وروى بعض الكوفيين دخول حرف التعريف على جزءى المركب وهو ضعيف ؛ وتوجيهه أن يجعل الداخل على العجز زائدا .

وروى بعضهم أيضا دخوله عليهما وعلى التمييز ، وهو أبعد من الذى قبله ؛ ويوجه أيضا بزيادة حرف التعريف مرّتين . ولا يستعمل منه إلا ما سُمع فيُجاء به منّبها على ضعفه وقبحه .

فصل : ص : العدد المميز بشيئين فى التركيب لمذكرهما مطلقا إن وجد العقل ، وإلَّا فلسابقهما بشرط الاتصال . ولمؤنثهما إن فصلا ببَيْن وعدم العقل . ولسابقهما فى الإضافة مطلقا . والمراد بكتُب لعشرين يوم وليلة عشر ليال وعشرة أيام ، وباشتريت عشرة بين عبد وأمة خمسة أعبد وخمس آم .

---

(١) من الطويل . الهمع ١٥٠/٢ والدرر ٢٠٥/٢ .
(٢) رياض الصالحين ٤٧٠ رقم ١٢٥٩ عن أبى ذر رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « إذا صمت من الشهر ثلاثا فصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » رواه الترمذى وقال حسن . وفى الحديث رقم ١٢٦٠ عن قتادة بن ملحان رضى الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ يأمرنا بصيام أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » فلعل ما فى النص فى المسانيد الأخرى . وفى الجامع الصغير ٧١٥/٢ « .... وهى أيام البيض . صبيحة ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » وقد تكرر فيه .

ش : تقول عندى خمسة عشر عبدا وجارية ، وخمسة عشر جارية وعبدا ، فتجعل الحكم للمذكر قدّمته أو أخّرته . وكذا تفعل أبدا بكل مركب بعدد من يعقل إذا مُيِّز بمذكر ومؤنث متصلا كان المميز كما هو فى المثال المذكور ، أو منفصلا ببين كقولك عندى خمسة عشر بين رجل وامرأة ، وخمسة عشر بين امرأة ورجل . وتقول نحرت خمسة عشر جملا وناقة فى خمسة عشر يوما وليلة ، وركبت خمس عشرة ناقة وجملا فى خمس عشرة ليلة ويوما ؛ فتجعل الحكم لسابقهما مذكرا كان أو مؤنثا ، وكذا تفعل أبدا بكل مركب من عدد ما لا يعقل إذا اتصل بمميزه والمميز مذكر ومؤنث . وتقول عندى ست عشرة بين ناقة وجمل ، واشتريت ست عشرة بين كبش ونعجة ، فتجعل الحكم لمؤنثها قدّمته أو أخّرته . إذا انفصل المميز وكان مما لا يعقل . والمراد فى الحالين أن نصف العدد المذكور ذكور ونصفه إناث .

وهكذا أبدا فى غير الليالى والأيام . فأمّا فيهنّ فالعدد المذكور لليالى والأيام مثله ، فإذا قلت : كتب لعشرين يوم وليلة ، فالمراد عشر ليال وعشرة أيام . هذا كله معنى كلام سيبويه .

وتقول عندى عشرة أعبد وجوار ، وعشر جوار وأعبد ، فتجعل الحكم عند الإضافة للسابق من المميزين ، مذكرا كان أو مؤنثا ، عاقلا أو غير عاقل . ولا يكون مميز هذا النوع أقل من ستة لأنهما إذا كان أقل من ستة كان أحدهما أقل من ثلاثة . والخمسة وأخواتها لا تضاف إلى / أقل من ثلاثة . ولا فرق فى ذلك بين أن يتصل المضاف إليه بالمضاف ، أو ينفصل بعطف .

١٣٦/ ب

فصل : ص : يؤرخ بالليالى لسبقها ، فيقال أول الشهر كتب لأول ليلة منه ، أو لغرّته ، أو مهلّه أو مُستهلّه ثم لليلة خلت ، ثم خلتا ، ثم خلون إلى العشر ، ثم خلت إلى النصف من كذا وهو أجود من لخمس عشرة خلت ، أو بقيت ، ثم لأربع عشرة بقيت إلى عشر بقين إلى ليلة بقيت ، ثم لآخر ليلة منه أو سلخه أو انسلاخه . وقد تخلف التاء النون أو بالعكس .

ش : لاريب فى أن أول الشهر ليلة وآخره يوم . وقد علم أن لكل ليلة يوما يتلوها ، فلذلك استغنى فى التاريخ بالليالى عن الأيام . فإذا قيل كتب لخمس خلون ، فمعناه لخمس ليال خلون ، فقصدت الليالى وسكت عن الأيام لعدم الحاجة إلى ذكرها .

وقد توهم قوم أن هذا الكلام قد غلب فيه المؤنث على المذكر ، وليس ما توهموه بصحيح ؛ لأن التغليب إنما هو لفظ يعم القبيلتين ويجرى عليهما معا حكم أحدهما كقوله تعالى[1] ﴿ قالوا أتعَجَبينَ مِنْ أمر اللهِ رحمةُ اللهِ وبَركاتُه عليكم أهْلَ البَيْتِ ﴾ وكقوله تعالى[2] بعد خطاب نساء النبى ﷺ ﴿ إنما يُريد الله ليُذْهِبَ عنكم الرجسَ أهلَ البيتِ ويطهّركم تطهيرا ﴾ وكقوله تعالى[3] ﴿ خَلَق كلَّ دابّةٍ مِن ماء فمِنْهم ﴾ فأعاد ضمير الذكور العقلاء على كل دابة على سبيل التغليب .

وقالوا فيما فوق العشرة خلت وبقيت ، لأن مميزه ليلة مقدّرة ، ولو ذكر لكان الفعل بعدها هكذا ، فجىء به مع تقديرها على ما كان ينبغى له مع ذكرها . وقالوا فى العشر وأخواتها خلون وبقين لأن مميزها فى التقدير جمع مؤنث ، ولو ظهر لكان خلون وبقين أولى من خلت وبقيت ؛ لأن النون نصّ فى الجمعية والتأنيث والتاء ليست كذلك . ولما استمر هذا الاستعمال فى التاريخ حمل غيره عليه فقيل فى الكثرة الجذوع انكسرت حملا على لإحدى عشرة خلت . وقيل فى القلّة الأجذاع انكسرن حملا على لعشر خلون ، وهذا إنما هو على مراعاة الأحسن ، ولو عكس العمل فى التاريخ وغيره لجاز .

فصل : ص : يصاغ موازن فاعل من اثنين إلى عشرة بمعنى بعض أصله فيفرد أو يضاف إلى أصله ، وينصب إن كان اثنين لا مطلقا خلافا للأخفش . ويضاف المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركب المصدر بأصله ، أو يعطف عليه العشرون وأخواته ، أو تركب معه العشرة تركيبها مع النيف مقتصرا عليه أو مضافا إلى المركب المطابق له . وقد يعرب الأول مضافا إلى الثانى مبنيا عند الاقتصار على ثالث عشر ونحوه . ويستعمل الاستعمال المذكور فى الزائد على عشرة الواحد مجعولا حاديا .

---

(١) سورة هود من الآية ٧٣ .

(٢) سورة الأحزاب من الآية ٣٣ .

(٣) سور النور من الآية ٤٥ وأولها « واللهُ ... » .

ش : صوغ موازن فاعل من ثلاثة إلى عشرة بمعنيين أحدهما أن يكون بمعنى بعض أصله أى بمعنى بعض ما صيغ منه ، ويستعمل مفردا كثالث إلى عاشر . ومضافا إلى أصله كثالث ثلاثة وعاشر عشرة . وأجاز الأخفش تنوينه والنصب به ، وما ذهب إليه غير مرضىّ ؟ لأن موازن فاعل المشار إليه إذا أريد به معنى بعض لا فعل له ، إلا أن يكون ثانيا ، فإن العرب تقول ثنيت الرجلين إذا كنت الثانى منهما ، فمن قال ثانٍ اثنينَ بهذا المعنى عُذر ؛ لأن له فعلا . ومن قال ثالثٌ ثلاثة لم يُعذر ؛ لأنه لا فعل له . والمعنى الثانى يكون موازن فاعل المصوغ من ثلاثة إلى عشرة بمعنى جاعل ما تحت أصله معدودا به . نحو هذا ثالث اثنين ، أى جاعل اثنين بنفسه ثلاثة ، فلك فى هذا أن تضيفه وأن تنوّنه وتنصب به لأنه اسم فاعل فعل مستعمل ، فإنه يقال ثلثت الاثنين إلى عشرت التسعة . ومضارع ربعَ وسبَع وتسعَ مفتوح العين ، ومضارع البواقى مكسورها . ولم يستعمل بهذا ثان فيقال هذا ثان واحدا بمعنى جاعل واحدا بنفسه اثنين ، بل استعمل ثان بمعنى بعض اثنين . ويقال تاسُع تسعة عشر وتاسعة تسع عشرة إلى حادى أحد عشر وحادية إحدى عشرة .

وإلى هذا أشرت بقولى « ويضاف المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركب المصدّر بأصله » أى يضاف تاسع إلى المركب المصدر بتسعة . وحاد إلى المصدّر بأحد ، وكذلك ما بينهما . ثم قلت « أو يعطف عليه العشرون وأخواته » فأشرت إلى أنه يقال التاسع والعشرون والحادى والعشرون والتاسع والتسعون والحادى والتسعون وكذا ما بين التاسع والحادى فيما بين التسعين والعشرين . ثم قلت « أو تركب معه العشرة تركيبها مع النيّف مقتصرا عليه » فأشرت إلى أنه يقال التاسع عشر والحادى عشر ، فيبنى الصدر والعجز ، كما بنى الصدر والعجز من سبعة عشر ، ويجعل عجز هذا المركب / فى التذكير والتأنيث كما كان مع أحد وإحدى وأخواتهما .   ١/١٣٧

ويعطى صدره ما لاسم فاعل من لحاق التاء فى التأنيث وسقوطها فى التذكير . ثم إن هذا المركب يقتصر عليه غالبا كما يقتصر غالبا على ثالث ونحوه . وقد يضاف هذا المركب إلى المركب المصدّر بأصل ما صُدّر به المضاف فيقال هذا حادى عشر أحد عشر ، وثانى عشر اثنى عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر . وإلى هذا أشرت بقولى « أو مضافا إلى المركب المطابق له » فأول هذين المركبين مضاف إلى ثانيهما وكلاهما مبنى .

وقد يقتصر على صيغة فاعل وتاليه مضافا ومضافا إليه مع إعراب الأول وبناء الثانى على تقدير تركيبه مع ما صيغ منه فاعل فيقال هذا ثالث عشر ورأيت ثالثَ عشرَ ، ومررت بثالثِ عشرَ ، برفع ثالث ونصبه وجرّه وبناء عشر ، على تقدير ثالث ثلاثة عشر فحذف الصدر ونوى بقاؤه ، فاستصحب البقاء بناء العجز . وهذا شبيه بقول من قال : لا حول وقوة إلّا بالله العليّ العظيم ، على تقدير ولا قوةَ بالبناء ثم حذف لا ونوى بقاءها فاستصحب البناء . ويستعمل استعمال فاعل المصوغ من اثنين وأخواته واحد مجعولا حاديا وواحدة مجعولة حادية فيقال فى التركيب حادى عشر وحادية عشرة . ومع عطف عشرين وأخواته الحادى والعشرون والحادية والعشرون وهذا زيادة بيان لما تقدّم من ذكر ذلك .

ص : وإن قصد بفاعل المصوغ من ثلاثة إلى عشرة جَعْل الذى تحت أصله معدودا به استعمل مع المجعول استعمال جاعل ؛ لأن له فعلا ، وقد يجاوز به العشرة فيقال رابع ثلاثة عشرة أو رابع عشر ثلاثة عشر ونحو ذلك ، وفاقا لسيبويه بشرط الإضافة . وحكم فاعل المذكور فى الأحوال كلها بالنسبة إلى التذكير والتأنيث حكم اسم الفاعل .

ش : قد تقدم فى شرح أول سطر فى الفصل أن موازن فاعل يصاغ من ثلاثة إلى عشرة بمعنى جاعل وأن المصوغ بهذا المعنى اسم فاعل فعل مستعمل . وفى ذلك الكلام غنى عن إعادة معناه هنا . وقولى « المصوغ من ثلاثة » تقريب على المتعلم ، والحقيقة أن يقال من الثُّلْث والرُّبْع والتُّسْع والعَشْر ، والمراد به الثلث وما عطف عليه مصادر ثَلَثْت الاثنين وربعت الثلاثة إلى عَشرت التسعةَ . وإنما كانت الحقيقة هذا لأن فاعلا المشار إليه اسم فاعل ، واسم الفاعل مشتق من المصدر إلا أن فى هذا غموضا ، وفى الأول وضوح وسهولة ، فكان التعبير به أولى . والهاء من قولى « تحت أصله » عائدة إلى فاعل المصوغ ، والمراد أنك إذا قلت هذا ثالث اثنين ، فمعناه جاعل اثنين ثلاثة بانضمامه إليهما (فهو فاعل)[1] ؛ لأن مصوغ من لفظها ، والذى تحت

---

(١) العبارة فى الأصل هكذا : « ... فمعناه جاعل اثنين ثلاثة بانضمامه إليهما فاعل ثالث ثلاثة لأنه مصوغ .... » وانظر المساعد ٩٨/٢ وجاء فى ج بدلا مما بين القوسين : « فأصل ثالث ثلاثة » .

الثلاثة الاثنان ؛ فالقائل هذا ثالث اثنين قاصد جعل اثنين معدودا بثلاثة . وفى استعمل من قولى استعمل مع المجعول ضمير يعود على فاعل المصوغ والمراد بالمجعول الذى تحت المصوغ منه فاعل كالاثنين بالنسبة إلى ثالث وكالثلاثة بالنسبة إلى رابع . وأشرت باستعمال جاعل إلى أنه إن كان بمعنى المضى وجبت إضافته . وإن كان بمعنى الاستقبال جازت إضافته وإعماله . على نحو ما يفعل بجاعل وغيره من أسماء الفاعلين . وكان ذكر جاعل أولى لأنه موافق لفاعل المذكور وزنا ومعنى . ونبهت على سبب إعماله بقولى « لأن له فعلا » ؛ فيفهم من هذا أن ما لا فعل له لا ينصب تاليه كثالث ثلاثة . وأن ماله فعل ينصب تاليه كثالث اثنين ورابع ثلاثة . وينبغى أن يتنبه بهذا إلى جواز قول القائل هذا ثالث تسعة وعشرين ؛ لأنه يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم ، أى صيّرتهم ثلاثين[1] ، ورابع عشر ثلاثة عشر إلى تاسع ثمانية عشر وتاسع عشر ثمانية عشر بإضافة فاعل مفردا أو مركّبا إلى المركّب يليه .

فصل : ص : استعمل كخمسة عشرَ ظُروف كيومَ يومَ ، وصباحَ مساءَ ، وبينَ بَيْنَ ، وأحوال أصلها العطف كتفرقوا شَغَر بَغَر ، وشَذَرَ مَذَر ، وخذعَ مذعَ . وأخولَ أخولَ ، وتركت البلاد حيثَ بيثَ ، وهو جارى بيتَ بيتَ ، ولقيته كفّةَ كفّةَ ، وأخبرته صحرةَ بحرةَ ، وأحوال أصلها الإضافة كبادى بدا أو بادى بدى ، وأيدى سبا وأيادى سبا . وقد يجر بالإضافة الثانى من مركب الظروف ، ومن بيتَ بيتَ وتالييه . ويتعين كل ذلك للخلو من الظرفية . وقد يقال بادِئ بَدْءٍ ، وبادِئ بَداءٍ ، وبَدِى أو بَدْءٍ وَبدْءة ذِى بَدْء أو ذى بَدْأة أو ذى بَدَاءة[2] . وقد يقال سبًا ، بالتنوين ، وحاثِ باثِ ، وحَوْثًا بوْثًا ، وكفّة عن كفة . وألحق بهذا وقعوا فى / حيْص بَيْص ، وحِيصَ بيصَ ، والخازَبازَ . ١٣٧/ ب

ش : قد تقدم فى باب الظروف أن من الظروف التى لا تتصرف ما ركب تركيب خمسة عشر كقولك فلان يتعهّدنا يومَ يومَ وصباحَ مساءَ ، أى كل يوم وكل صباح ومساء ، واستشهدت على ذلك بقول الشاعر[3] :

---

(١) زاد بعدها فى ج ص ١١٠ « وأجاز سيبويه أن يقال رابع ثلاثة عشر » .

(٢) راجع القاموس « بدأ » ففيه لغات كثيرة .

(٣) من الوافر . الدرر ١٦٧/١ وشذور الذهب ٧٢ وفى ج : « يضنوه » مكان « يغوه ص ١١١ » .

وَمَن لا يصْرِفِ الواشِين عنه صبـاحَ مساءَ يَبْغـوه خبَــالا

وقول الآخر[1] :

آتٍ الرزقُ يومَ يومَ فأجْملْ طَلَبـا وابْـغ للقيامــة زادا

إلا أنه ذكر هناك لكونه من الظروف التى لا تتصرف . وذكر هنا لكونه من المركب الجارى مجرى خمسة عشر ، ولا يستعمل منه إلا ما سمع . فمن المستعمل منه حديث نقادة الأسدى رضى الله عنه[2] « اللهم اجْعل قُـوتَ فلانٍ يَوْمَ يَوْمَ »

ومنه قول الشاعر[3] :

إذ نحن فى غرّة الدنيا وبَهْجَتها والدارُ جامعةٌ أزمانَ أزْمانــا

ومن المسموع فى بين قول الشاعر[4] :

نَحمِــى حَقيقتنــا وبَعْــــ ــضُ القوم يَسقِط بينَ بَيْنا

ولا يقاس على شيء منه ، كما لا يقاس على خمسة عشر وأخواته غيرها من الأعداد . ولو جاز القياس على ما سمع لقيل فلان يأتينا وقتَ وقتَ ، ونهارَ ليلَ وعامَ عامَ ، قياسا على يأتينا يوم يوم وصباح مساء وإذا لم يقس على أسماء الزمان مع أن فيها كثرة ما ، فألا يقاس على اسم المكان الذى هو بَيْنَ بَيْنَ أحرى وأولى .

فإن الظروف المكانية أقل من الظروف الزمانية ، وهى تبع لها فى هذا الاستعمال كما هى تبع لها فى الإضافة إلى الجمل . ولذلك لم يضف من أسماء المكان إلى الجمل إلا « حيث » . وأضيف لها من أسماء الزمان إذ وإذا وما أشبهها فى المعنى .

---

(١) من الخفيف . الدرر ١٦٧/١ وشذور الذهب ٧٣ .

(٢) إعراب الحديث ١٧٩ رقم ٣٦٨ والتقدير قوتَ يومٍ ، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره ، ويوم الثانى تكرير له . ويجوز أن يكون ... بناهما على الفتح . وإن ورد يوما بالنصب والتنوين جاز وكان جيدا . وخرجه فى المسند ٧٧/٥ وفيه « اللهم اجعل رزق فلان يوم بيوم » .

(٣) من البسيط . نسب للأعلم بن جرادة السعدى ، ولابن المعتز ، ولجرير الذى له قصيدة من الوزن والروى بان الخليط ولو طووعت مَابانا – وهى طويلة وليس فيها البيت . ديوانه – صادر – ص ٤٩٠ – ٤٩٢ وفى الخصائص ٢٦٤/٢ : ولذتها مكان وبهجتها .

(٤) من مجزوء الكامل . لعبيد بن الأبرص . ديوانه – ط دار المعارف – ص ٩ وابن يعيش ١١٧/٤ والدرر ٢٤٠/٢ وشذور الذهب ص ٧٤ .

والحاصل أنه لو ساغ أن يقاس على يومَ يومَ لم يَسغ أن يقاس على بَيْنَ بَيْن . وأما ما جاء فى حديث حذيفة رضى الله عنه من قول إبراهيم عليه السلام[1] « إنما كنتُ خليلا منْ وراءُ وراءُ » فقد روى بالضم ، على أن يكون مبنيا على الضم ؛ لقطعه عن الإضافة وجعل الثانى تأكيدا للأول . والجيدأن يقال من وراء وراءٍ بإضافة الأول إلى الثانى ؛ فإن هذا حكم ما خرج عن الظرفية مما ركب من الظرف تركيب خمسة عشر . وعلى هذا أنشد سيبويه[2] :

ولولا يومُ يومٍ ما أَرَدْنا جزاءكَ والقروضُ لها جزاءُ

وأنشد أيضا[3] :

ما بال جهْلكَ بعدَ الحِلم والدِّين وقد علاكَ مَشيبٌ حينَ لاحينِ

أنشده وقال[4] : إنما هو حينَ حينٍ و « لا » بمنزلة « ما » إذا ألغيتْ . ولشبه الحال بالظرف أشرك بينهما فى الجريان مجرى خمسة عشر فى ألفاظ محفوظة ، إلا أن الغلبة للحال ، ولذلك كان منه ما أصله العطف وما أصله الإضافة ، وليس فى مركب الظروف ما أصله الإضافة . وكان الحال جديرا بالغلبة ؛ لأن الواقع حالا من هذا النوع قائم مقام مفرد ومُغنٍ عنه ، كما أن مركب العدد قائم مقام مفرد ومغن عنه . وذلك أن ما دون العشرة إذا زيد عليه واحد استحق مفردا يدل على الزائد والمزيد عليه كقولنا للاثنين مزيدا عليها واحد ثلاثة وهكذا إلى التسعة المزيد عليها واحد ؛ وأما العشرة المزيد عليها فترك فيها هذا الأصل واستغنى بالتركيب عنه ، ثم رجع إليه فى تضعيف العشرة وما فوقه . والأحوال المشار إليها بمنزلة مركب العدد فى القيام مقام مفرد ؛ لأن شغرَ بَغَر بمعنى منتشرين ، وشذَرَ مَذَرَ بمعنى متفرقين ، وخذع مذع بمعنى منقطعين ، وأخول أخول فى قوله[5] :

---

(١) صحيح مسلم ٤٧٤/٦ والجامع الصغير ١٣٣٢/٢ « من وراءَ وراءَ » .

(٢) من الوافر . للفرزدق . الدرر ١٦٨/١ والشذور ص ٧٦ .

(٣) من البسيط . لجرير . وهو مطلع يهجو الفرزدق . ديوانه – صادر – ص ٤٨٤ فى الكتاب ٣٥٨/١ والدرر ١٦٨/١ .

(٤) الكتاب ٣٥٨/١ .

(٥) من الطويل . لضابئ البرجمى . وصدره : يُساقط عنه روقه ضارياتها – الدرر ٢٠٨/١ والشذور =

سقاطَ شَرارِ القَيْن أَخْوَلَ أخولَا

بمعنى متفرقا ، وحيث بيث بمعنى مبحوثة ، وبيت بيت بمعنى متقاربا ، وكفة كفة بمعنى مواجها ، وصحرة بحرة بمعنى منكشفا ، وبادى بدا أو بدى بمعنى مبدوءا به . وسبب بناء ما أصله العطف كسبب بناء العدد ، وهو فى مركب الأحوال آكد ؛ لأن تركيبه ألزم . وأما ما أصله الإضافة فسبب بنائه تشبيهه بما أصله العطف فى التركيب من شيئين يؤديان معنى واحدا . وفى لزوم معنى فى ، وامتناع الألف واللام والإضافة والتصغير . وبنيا على حركة لأن لهما أصلا فى التمكن . وكانت الحركة فتحة لأن مع التركيب ثقلا وكثرة واجتماع ثقيلين لوجىء معه بكسرة أو ضمة . ومن قال حاث باث وخاز باز بالكسر دون الفتح فإنه فرّ من ست فتحات تقديرا لأن الألفين بمنزلة فتحتين وقبلهما فتحتان . فإذا فتح تالياهما اجتمعت ست فتحات تقديرا ، فأُوثر الكسر مخلّصا من توالى الأمثال . ومعنى وقعوا فى حيص بيص : وقعوا فى شدة ذات تقدّم وتأخّر ، وهو من حاص عن الشىء يحيص إذا تأخر عنه خوفا منه ، وباص يبوص بوصا إذا تقدّم ، فأبدلت واو بوص ياء لتشاكل حيصا ، كما فعلوا بواو تلوت حين قيل لا دريت ولا تليت / وقد عكس من قال فى حوص وبوص ، فجاء ببوص على أصله وأبدل ياء حيص واوا وهذا من إتباع الأول الثانى . وهو نظير . مأزورات غير مأجورات ، فإنه من الوزر فحقه موزورات إلا أن واوه جعلت ألفا لتشاكل ما بعده . والخاز باز عشب ، وذباب ، وصوت الذباب ، وداء فى اللهازم ، وبعض أسماء السِّنّور . ومن فتح زاييه أجراه مجرى خمسة عشر . ومن كسرهما أجراه مجرى بعلبك ـ كذا[1] ـ ومن قال خازُ بازٍ أضاف صدره إلى عجزه ، ومن قال خِزْباز وخازباء أفردهما كقرطاس وقاصعاء .

1/138

= ٧٥ وشرح التسهيل ١/٧٩ .

(١) ولعل الصواب « ومن كسر ثانيهما أجراه مجرى بعلبك » بالإضافة فإن هذا وجه من وجوه إعراب بعلبك وشبههما .

باب كم وكأيّن وكذا

ص : كم اسم لعدد مبهم فيفتقر إل مميز لا يحذف إلا بدليل ، وهو إن استفهم به كمميز عشرين وأخواته ، لكن فصله جدير هنا فى الاختيار ، وهناك فى الاضطرار . وإن دخل عليها حرف جر فجره جائز بمن مضمرة ، لا بإضافتها إليه خلافا لأبى إسحاق . ولا يكون مميزها جمعا خلافا للكوفيين . وما أوهم ذلك فحال والمميز محذوف . وإن أخبر بكم قصدا للتكثير فمميزها كمميز عشرة أو مائة مجرور بإضافتها إليه لا بمن محذوفة خلافا للفراء . وإن فصل نصب حملا على الاستفهامية ، وربما نصب غير مفصول . وقد يجر فى الشعر مفصولا بظرف أو جار ومجرور لا بجملة ولا بهما معا .

ش : يدل على اسمية كم الإسناد إليها ، وعود الضمير عليها فى نحو كم رجلا جاءك ، ودخول حرف الجر عليها والإضافة إليها فى نحو بكم رجلا مررت ، ورزق كم نفسا ضمِنت ، وتسليط عوامل النصب عليها نحو كم يوما صمت ، وكم فرسخا سرت ، وكم كانت دراهمك ؟ وهى فى الكلام على ضربين :

استفهامية كالمذكور آنفا . وخبرية يقصد بها التكثير كقوله تعالى[1] ﴿ كم مِنْ فِئَةٍ قليلةٍ غَلبتْ فئة كثيرةً بإذْنِ اللهِ ﴾ . وهى فى حالتيها أشدّ إبهاما من أسماء العدد ؛ لأن أسماء العدد تدل على العدد دلالة تنصيص ولا تدل على جنس المعدود ، والأمران بذكر « كم » مبهمان ، فكان افتقارها إلى مميز أشد من افتقار أسماء العدد .

ولما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب فأجريت مجراه ، بأن جُعل مميزها كمميزه فى النصب والإفراد ، فقيل كم درهما لك ؟ كما قيل لك خمسة عشر درهما ، ثم قصد امتياز الخبرية فحملت من العدد على ما يضاف

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٤٩ .

إلى مميزه ، وهو ضربان مميز بجمع كعشرة دراهم ، ومميز بمفرد كمائة دينار ، ولم يكن حملها على أحد الضربين بأولى من حملها على الضرب الآخر ، فحملت عليهما معا ؛ فتارة تضاف إلى جمع حملا على عشرة ، وتارة تضاف إلى مفرد حملا على مائة ، فيقال كم رجال صحبت ، وكم بلد دخلت ، كما تقول عشرة رجال صحبت ، ومائة بلد دخلت . ويجوز حذف مميز « كم » كما يجوز حذف مميز العدد ، فحذف مميز « كم » كقوله تعالى[1] ﴿ كَمْ لَبِثْتُم ﴾ وحذف مميز العدد كقوله تعالى[2] ﴿ عليها تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ ويجوز الفصل بين الاستفهامية ومميزها فى السعة ، ولا يجوز الفصل بين العدد ومميزه إلا فى ضرورة كقول الشاعر[3] :

على أنَّنى بعدَ ما قد مضَى ثلاثون للهَجْر حَوْلا كمِيلا

ولو استعمل هذا فى غير ضرورة شعر لم يجز . بخلاف « كم » فلك أن تفصل بينها وبين مميزها دون ضرورة ؛ فتقول : كم لك درهما . وإنما كان الأمر كذلك لأن العدد مميز بمنصوب مستطال بالتركيب إن كان مركبا وبالزيادتين فى آخره إن كان للعشرين أو إحدى أخواتها ، فموضع التمييز منه بعيد دون فصل ، فلو فصل بشىء لازداد بُعْدا ، فمنع الانفصال إلا فى الضرورة . وكم بخلاف ذلك فلم يلزم اتصال مميزها .

وإن دخل على الاستفهامية حرف جر جاز بقاء مميزها منصوبا كقولك بكم رجلا مررت ، وجاز أن يجر بمن مقدرة كقولك بكم درهم تصدقت ، تريد بكم من درهم ، فحذفت مِن وأبقيت عملها . قال ابن خروف قاصدا إلى حذف من وإبقاء عملها : هو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة ، وزعم ابن بابشاذ أنه ليس مذهب المحققين . وقوله فاسد ، وإضمار الحرف نص من كلامهم إلا الزجاج وحده ؛ فإن النحاس حكى عنه أنه كان يخفض هذا بكم ولا يحذف شيئا . قال ابن خروف :

---

(١) سورة الكهف . من الآية ١٩ .

(٢) سورة المدَّثر من الآية ٣٠ .

(٣) من المتقارب . للعباس بن مرداس السلمى . وبعده :

يُذكّرنيكِ حنينُ العَجول ونوحُ الحمامَةِ تَدْعُو هَدِيلا

الكتاب ٢٩٢/١ والأشمونى ٥١/٤ والدرر ٢١٠/١ والمساعد ١٠٨/٢ والتبصرة ٣٢٢/١ وعجزه فى الهمع ٢٥٤/١ .

ولا يمكن الخفض بها لأنها بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولا واحدا ، فيجب لما حمل عليه ونزل منزلته أن يكون كذلك .

قلت : الأمر على ما أشار إليه أبو الحسن بن خروف ؛ أعنى كون المميز فى نحو بكم درهم تصدقت مجرورا بمن مقدرة لا بكم ، لأنها بمنزلة عدد ينصب ما بعده ولا يخفضه ، فلو خفضت ما بعدها مرة ونصبته / مرة لزم تفضيل الفرع على الأصل ، ١/١٣٨ وأيضا لو كانت صالحة للجر بها إذا دخل عليها حرف جر لصلحت للجر بها إذا عريت من حرف الجر ، إذ لا شيء من المميزات الصالحة ينصب مميزها ويجر بإضافتها إليه ، فيشترط فى إضافتها أن يكون هو مجرورا ، فالحكم بما حكم به الزجاج ومن وافقه حكم بما لا نظير له ، فخولف مقتفيه ورُغب عنه لا فيه . ولا يجوز جمع مميز الاستفهامية ، كما لا يجوز جمع مميز العدد الذى أجريت مجراه . وأجاز ذلك الكوفيون ولا حجة لهم ، وإن ورد ما يوهم جواز ذلك حمل على أن المميز محذوف . وأن الجمع الموجود منصوب على الحال نحو أن يقال : كم لك شهودا وكم نفسا عليك رقباء[1] .

وإن قُصد بكم الإخبار على سبيل التكثير جرت مجرى عشرة مرة ، ومجرى مائة أخرى . وقد سبق الكلام على ذلك تبيينا وتمثيلا . ومميزها مجرور بإضافتها إليه كمميز ما حملت عليه . وزعم الفراء أن الجر بعدها بمن مقدرة ، ولا سبيل إلى ذلك كما لا سبيل إليه فيما حملت عليه ، ولأن الجر بعدها لو كان بمن مقدرة لكان جوازه مع الفصل مساويا لجوازه بلا فصل ؛ لأن معنى « من » مراد ، واستعمالها سائغ مع الاتصال ، فلو كان عملها بعد الحذف جائز البقاء مع الاتصال لكان جائز البقاء مع الانفصال فى النثر والنظم . وفى كون الواقع بخلاف ذلك دليل على أن الجر بالإضافة لا بمن مقدرة .

وإذا فصل مميز كم الخبرية بجملة أو ظرف أو جار ومجرور معا وجب نصبه مطلقا حملا على الاستفهامية ؛ فالأول كقول الشاعر[2] :

كَمْ نالَنِى منهم فَضْلا على عدَم إذْ لا أَكادُ من الإقتار أحتمل

---

(١) زاد بعدها فى ج : على تقدير كم إنسانا لك شهودا وكم نفسا عليك رقيبا . ص ١١٨ .

(٢) من البسيط . للقطامى . الكتاب ١/٢٩٥ والدرر ١/٢١٢ والتبصرة ١/٣٢٣ والمساعد ٢/١١١ =

والثانى كقول الآخر[1] :

تــؤمُّ سِنانــا وكم دُونَـــه من الأرض مُحْدَوْدِبًا غارُها

ولو كان الفاصل ظرفا أو جارا ومجرورا لجاز النصب والجر ، إلا أن الجر مخصوص بالشعر ، كقول الشاعر[2] :

كم دون مية موماة يُهال لها إذا تيممها الخريت ذو الجلد

وكقول الآخر[3] :

كم بجود مَقرفٍ نالَ العــلا وكريـمٍ بخلـه قـد وضعـه

وربما نصب مميز الخبرية متصلا بها ، وزعم بعضهم أنه لغة تميم . ومنه قول الفرزدق[4] :

كم عمةً لك يا جريرُ وخالةً فدْعاءَ قد حلبتْ علىَّ عِشارِى

فصل : ص : لزمت كم التصدير وبنيت فى الاستفهام لتضمنها معنى حرفه ، وفى الخبرية لشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى . وتقع فى حالتيها مبتدأ ومفعولا ومضافا إليها وظرفا ومصدرا .

ش : أداة الاستفهام منبهة للمستفهم ومؤذنة بحاجة المستفهم إلى إبداء ما عنده ، فنزلت مما فى خيرها منزلة حرف النداء من المنادى فى استحقاق التقدم ، فلذلك امتنع

= وصدره فى الأشمونى ٥٩/٤ وديوانه ص ٣٠ وفيه : فضلٌ وفى الدرر فضلٍ حيث أورده على جواز الفصل بين كم ومجرورها بالجملة فى الشعر عند المبرد .

(١) من المتقارب . مختلف فى نسبته . فنسب إلى زهير . ولم أجده فى شرح ديوانه للأعلم . الكتاب ٢٩٥/١ لزهير وكذلك فى التبصرة ٣٢٣/١ .

(٢) من البسيط . ذو الرمة « ولم أجده فى ديوانه الذى ليس به ملحقات ، فقد قيل إنه فى ملحق الديوان . الأشمونى ٥٩/٤ والمساعد ١١٢/٢ .

(٣) من الرمل . نسب إلى أنس بن زنيم ، وإلى أبى الأسود ، ولعبد الله بن كريز . الكتاب ٢٩٦/١ والتبصرة ٣٢٤/١ والأشمونى ٥٩/٤ والدرر ٢١٢/١ والمساعد ١٠٧/٢ والهمع ٢٥٥/١ .

(٤) من الكامل . للفرزدق يهجو جريرا . الكتاب ٢٩٥/١ ، ٢٩٣ ونسبه لبعض العرب ، وللفرزدق . والتبصرة ٣٢٣/١ وشرح ديوانه ٤٥١/٢ والمقرب ٣١٢/١ والتصريح ٢٨٠/٢ والدرر ٢١١/١ والمساعد ١٠٧/٢ وصدره فى الأشمونى ٥٨/٤ – والفدع اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل .

تأخيرها ولزم تصديرها ولا فرق فى ذلك بين كم وغيرها ، فلذلك وجب رفع صاحب الضمير فى نحو زيد كم ضربته . كما وجب فى نحو زيد أين لقيته ، وبشر متى رأيته . والخبرية جارية مجرى الاستفهامية فى وجوب التصدير فلذلك لا يجوز فى نحو زيد كم دراهم أعطيته إلا الرفع ، وهى أيضا مساوية لها فى وجوب البناء لتساويهما فى مشابهة الحرف وضعا وإبهاما . وتنفرد الاستفهامية بتضمن معنى حرف الاستفهام ، والخبرية بمناسبة رُبَّ إن قصدَ بها التقليل[1] وهو الغالِب على رُبَّ . ووقوع كم فى حاليها مبتدأ ومفعولا ومضافا إليها كقولك كم درهما لك ، و[2] ﴿ كم مِنْ فِئَةٍ قِلِيلةٍ غَلَبتْ ﴾ وكم جزءا قرأت . وكم رجال صحبت . وحاجة كم قضيت وتعليم كم من المشتغلين توليت . ووقوعها فى حاليها ظرفا ومصدرا كقولك : كم فرسخا سرت ، وكم فراسخ سرت ، وكم طعنة طعنت وكم طعنات طعنت .

فصل : ص : معنى كأيّن وكذا كمعنى الخبرية ، ويقتضيان مميزا منصوبا ، والأكثر جره بمن بعد كأيّن . وتنفرد من كذا بلزوم التصدير وأنها قد يستفهم بها . وقد يقال كيْىءٍ وكاءٍ وكأىٍّ . وقد ورد كذا مفردا ومكررا بلا واو . وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المفسر بمفرد عن مائة وبابه ، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه ، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه .

ش : قد تقدم أن كم الخبرية اسم يقصد به الإخبار على سبيل التكثير ، وأنها مفتقرة إلى مميز كمميز عشرة مرة وكمميز مائة أخرى . وذكرت الآن أن معنى كأيّن وكذا كمعناها ، فكان حقهما أن يضافا إلى مميزهما كما تضاف كم التى تساويها فى المعنى ، لكن منع من إضافة كأين أنها لو أضيفت لزم نزع تنوينها وهى مستحقة للحكاية ؛ لأنها مركبة من كاف التشبيه وأىّ ، فكانت بمنزلة بزيد مسمى به ، فإنه يلزم أن يجرى مجرى الجملة المسمى بها فى لزوم الحكاية والمحافظة على كل جزء من أجزائها ، فيقال فيمن اسمه بزيد هذا بزيد ونظرت إلى بزيد ، وكذا يقال فى كزيد لو سمى به ،

---

(١) فى ح : والخبرية بمناسبة رب إن قصد بها التكثير وبمقابلتها إن قصد بها التقليل ... ص ١٢٠ .
(٢) سورة البقرة من الآية ٢٤٩ .

فلو جعل / من زيد اسما لجاز فيه ما جاز فى بزيد من الحكاية ، وجاز أيضا أن تحرك نون من بحركات الإعراب . ويضاف إلى زيد ، ولاستيفاء الكلام عن هذا وشبهه موضع هو به أولى .

١/١٣٩

وأما كذا ففيها ما فى كأين من التركيب الموجب للحكاية ، وفيها زيادة مانعة من الإضافة ، وذلك أن عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب فى الإضافة ، فأبقى على ما كان عليه . والأكثر جر مميز كأيّن بمن كقوله تعالى[١] ﴿ وكأين من آية فى السموات والأرض ﴾ . ومن نصب مميزها قول الشاعر[٢] :

اطْرُدِ اليأسَ بالرجا فكأيــن　　آلما حُم أمــرُه بعــد يُسْر

وأما كذا فلم يجئ مميزها إلا منصوبا كقول الشاعر[٣] :

عِدِ النفسَ نُعْمَى بعدَ بُؤساكَ ذاكِرا　　كذا وكذا لُطْفا به نُسِىَ الجهد

وانفردت كأين بموافقة « كم » فى لزوم التصدير فلا يعمل فيها ما قبلها بخلاف كذا فإنها يعمل فيها ما قبلها وما بعدها ، وانفردت كأيّن أيضا بأنها قد يستفهم بها كقول أبىّ بن كعب رضى الله عنه لعبد الله[٤] : « كأيِّنْ تقرأُ سورةَ الأحزاب ، أو كأين تعدُّ سورة الأحزاب ؟ فقال عبد الله : ثلاثا وتسعين . فقال أبى : قط » أراد ما كانت كذا قط .

ويقال كىء وأصله كيّىء ، بتقديم الياء على الهمزة ، ثم عومل معاملة ميت فقيل

---

(١) سورة يوسف صدر الآية ١٠٥ .

(٢) من الخفيف الأشمونى ٦١/٤ والتصريح ٢٨١/٢ والدرر ٢١٢/١ والهمع ٢٥٥/١ والفرائد الجديدة ٤٦٩/١ .

(٣) من الطويل . الأشمونى ٦٢/٤ والتصريح ٢٨١/٢ والهمع ٢٥٦/١ والدرر ٢١٣/١ والأشباه والنظائر ١٥٥/٤ والفرائد الجديدة ٤٦٩/١ .

(٤) الحديث موجه إلى عبد الله بن مسعود . مسند الإمام أحمد ١٣٢/٥ وإعراب الحديث ص ٨ رقم ٨ « وفى حديث عبد الله قول أبى لزور : « كأين ... فقال ثلاثا وسبعين فقال : قط » أى أعدها ثلاثا وسبعين . وتتمة الحديث : « لقد رأيتها وإنها لتعادل سورة البقرة » انظر الفتح القدير للشوكانى – ط أولى – ٢٥١/٤ وانظر مغنى اللبيب ١٨٦/١ وشرح الكافية ٩٤/٢ ، ٩٥ .

كَيْء ، ثم أبدلت ياؤه ألفا فقيل كاءٍ ، وبه قرأ ابن كثير[1] ، ثم حذفت الألف فقيل كأ . وأما كأى فمقلوب كييء ، وبه قرأ ابن محيصن والأشهب[2] . واستعمال كذا دون تكرار قليل ، وكذا استعماله مكررا بلا عطف ، وجعل بعضهم كذا مميزا بجمع كناية عن ثلاثة فما فوقها . وبكذا كذا عن أحد عشر وأخواته ، وبكذا وكذا عن أحد وعشرين وأخواته[3] . ومستند هذا التفصيل الرأى لا الرواية .

(١ ، ٢) القراءة فى الإتحاف ٢٦٨ : « وكائِن ... ابن كثير وكذا أبو جعفر لكنه سهّل الهمزة مع المدّ والقصر . ووقف على الباء أبو عمرو ويعقوب . والباقون بالنون » وفى البحر ٣٥١/٥ « وتقدم قراءة ابن كثير وكاءٍ . قال ابن عطية وهو اسم فاعل من كان فهو كائن ، ومعناها معنى كم فى التكثير اهـ وهذا شىء يروى عن يونس وهو قول مرجوح فى النحو .... وذكر صاحب اللوامح أن الحسن قرأ وكى بياء مكسورة من غير همز ولا ألف ولا تشديد ، وجاء كذلك عن ابن محيصن فهى لغة اهـ .

(٣) انظر شرح الكافية ٩٤/٢ ، ٩٥ والتصريح ٢٨١/٢ . والأشباه والنظائر ٢١٤/٢ ، ٣١٥ فيما افترق فيه كأين وكذا فلأبى حيان كتاب « الشذا فى أحكام كذا » وقد هذبه ابن هشام فى كتاب سماه « فوح الشذا فى مسألة كذا » وجعله فى خمسة فصول : الأول فى ضبط مواردها واستعمالها . الثانى فى كيفية اللفظ بها وتمييزها . والثالث فى إعرابها . والرابع فى بيان معناها عند النحويين ، الخامس فيما يلزم بها عند الفقهاء . الأشباه والنظائر ١٥٢/٤ ، ١٦٠ .

فهرس الموضوعات